هذه (الكافية) لابن الحاجب

بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك

وهنوك وفوك وذو مال مضافة اى غير ياء المتكلم بالواو والالف

والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر

السالم بالواو والياء [illegible] التقدير فيما تعذر كعصا

وغلامي مطلقا او استثقل كالقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا

اللفظ فيما عداه غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها

تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع

ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول

تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد و

معدي كرب وعمران [illegible] وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ويجوز

صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وما يقوم

مقامهما الجمع والف التانيث فالعدل خروجه عن صيغته

الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا

كعمر وباب قطام في تميم فالوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره

عشرون (margin)

تصفحا

غلبت الاسمية فلذا انصرف مررت بنسوة اربع والتمنع اسود وارقم للحية
والادهم للقيد لضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر
التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تأثيره
زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على
الثلاثة فقدم منصرف وعقرب ممتنع المعرفة شرطها
ان تكون علمية العجمة شرطها ان يكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط
او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع
الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح ونحو
اما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه
منقول عن الجمع وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل انه اعجمي
حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا
اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض التركيب شرطه العلمية
وان لا يكون باضافة ولا باسناد مثل بعلبك الالف والنون
ان كانا

ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن
ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل
كشمر وضرب او يكون في اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع
احمر وانصرف يعمل وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة
الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر
بقي بلا سبب او على سبب واحد وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما
ثم نكر اعتبارا للصفة الاصلية بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم
من اعتبار المتضادين في حكم واحد وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر
المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه
الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه و
الاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع غلامه زيدا واذا انتفى الاعراب
فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها
وجب تقديمه واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل
مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره وقد يحذف الفعل لقيام القرينة
جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما
تطيح الطوائح ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد
يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل

ضربت واكرمت زيدا في الفاعلية والمفعولية مختلفين ويختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي
وجاز خلافا للفراء وحذفت المفعول في الاول ان استغني عنه والا
اظهرت وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول
على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر وقول امرى القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال ليس منه لفساد المعنى مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل ولا يقع
المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن فالجميع سواء والاول
من باب اعطيت اولى من الثاني ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فان
طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
واصل المبتدا التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار
وقد يكون المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن خير من مشرك
وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام

عليك

[illegible] جملة مثل زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف
وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام
مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل مني او كان
فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل
اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا على التمرة
مثلها زبدا او خبرا عن ان مثل عندي انك قايم وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر
مثل زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي
ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت و
ليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما وقد يحذف المبتدا
لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا مثل خرجت
فاذا السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربي زيدا قايما ومثل كل رجل وضيعته ومثل لعمرك لافعلن كذا
خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل ان زيدا قايم وامره كامر
خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند
بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه
اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما مثل
ما زيد قايما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ المنصوبات هو ما اشتمل

بحث المنصوبات

على علم المفعولية فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
ويكون للتاكيد والنوع والعدد مثل جلست جلوساً وجِلسةً وجَلسةً
فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه وقد يكون بغير لفظه مثل قعدت جلوساً
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوباً سماعاً
مثل سقياً ورعياً وخيبا وجدعاً وحمداً وشكراً وعجباً وقياساً في مواضع
منها ما وقع مثبتاً بعد نفي او معنى نفي داخلاً على اسم لا يكون خبراً عنه او وقع
مكرراً مثل ما انت الا سيراً وما انت الا سير البريد وانما انت سيراً
سيراً ومنها ما وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا
الوثاق فاما مناً بعد واما فداءً ومنها ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت به فاذا له صوت صوت حمار وصراخ
صراخ الثكلى ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له علي الف
درهم اعترافاً ويسمى تاكيداً لنفسه ومنها ما وقع مضمون جملة محتمل
غيره مثل زيد قائم حقاً ويسمى تاكيداً لغيره ومنها ما وقع مثنى مثل
لبيك وسعديك المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل مثل ضربت
زيداً وقد يتقدم على الفعل وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً
كقولك زيداً لمن قال من اضرب ووجوباً في اربعة مواضع الاول سماعي
مثل امرأً ونفسه وانتهوا خيراً لكم واهلاً وسهلاً الثاني المنادى
وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظاً او تقديراً ويبنى

المفعول به

المنادى

على ما

على ما يرفع به ان كان مفرداً معرفة مثل يا زيد ويا رجل
ويا زيدان ويا زيدون ويخفض بلام الاستغاثة مثل يا لزيد ويفتح بالحاق
الفها ولا لام مثل يا زيداه وينصب ما سواهما مثل يا عبد الله ويا
طالعاً جبلاً ويا رجلاً لغير معين وتوابع المنادى المبني المفرد من التاكيد
والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على
لفظه وتنصب على محله مثل يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف
يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل
والا فكابي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه
حكم المستقل مطلقاً والعلم الموصوف بابن مضافاً الى علم
آخر يختار فتحه واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل
ويا ايهذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود بالنداء وتوابعه
لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ولك في مثل يا تيم تيم عدي
الضم والنصب والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي و
يا غلامِ ويا غلاما ويا غلاماه وقفاً وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحاً وكسراً وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة
مثل باب يا غلامي وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم وترخيم المنادى
جائز وفي غيره ضرورة وهو حذف في آخره تخفيفاً وشرطه ان لا يكون
مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة ويكون اما علماً زائداً على ثلاثة احرف

واذا ابقيا التانيث فان كان في اخره زيادتان فهو حكم الواحدة كاسماء
ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو في حكم الثابت على الاكثر
فيقال يا حارِ ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حارُ ويا ثمي ويا كرا
وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص
بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره فان خفت
اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه ولك الهاء في الوقف ولا يندب الا المعروف
فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس ويجوز حذف
حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب مثل
يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا مثل الا يا اسجدوا والثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او
متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه مثل زيدا ضربته وزيدا مررت
غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده
اي ضربت واهنت وجاوزت ولابست ويختار الرفع بالابتداء
عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وبعد
حرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف

كرا
مله
جاة

لبس

٥

لبس المفسر بالصفة مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر او يستوي
الامران مثل زيد قام اكرمته ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
نحو ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع وا
وكذلك قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فا
لمختار النصب والرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك
الاسد لامتناع تقدير من المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان
وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان
كان مبهما قبل ذلك والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند و
لدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت مثل
دخلت الدار على الاصح وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير المفعول له
هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا
خلافا للزجاج فانه عنده مصدر وشرط نصبه تقدير اللام
وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود
المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى فان كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا والا تعين النصب

وعمرا
ب

مثل ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع وما بالا

لبس الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى مثل ضربت زيدا
قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وعاملها الفعل او شبهه او معناه وشرطها
ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه
متأول فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف
الظرف ولا على المجرور في الاصح وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا
اطيب منه رطبا وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحده
او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو و
الضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة ويجوز حذف
العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة مثل زيد ابوك
عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية التمييز ما يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في
عدد مثل عشرون درهما وسيأتي بيانه واما في غيره مثل رطل زيتا و
منوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع
ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا و
عن غير مقدار مثل خاتم حديدا والخفض اكثر والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
مثل طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة مثل اعجبني
طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان

يكون له

ان يكون له ولمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع
فان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال ولا يتقدم التمييز على العامل والاصح
ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد المستثنى متصل ومنقطع ~~ان لا يتقدم على~~
~~الفعل~~ فالمتصل هو المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع
هو المذكور بعدها غير مخرج وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب
او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا في الاكثر او ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام
غير موجب وذكر المستثنى منه مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا ويعرب على حسب
العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني
الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد
فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا
لا تقدران عاملتين بعده لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس
زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر
العاملة هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومخفوض
بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها في
الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان

فيهما الصفة المشبهة لغيرها وضعفه في غيرهما واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على
الاصح خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره كامر خبر المبتدا و
يتقدم معرفة وقد يحذف عامله في مثل قوله الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب
بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل
لا غلام رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب
به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ومثل قضية ولا
ابا حسن لها متأول وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما وفتح الاول
ونصب الثاني وفتح الاول ورفع الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح
الثاني واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني
ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا مثل لا غلام ظريف و
ظريف وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وا بنا
وابن ومثل لا ابا له ولا غلامي له جائز تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل
معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
ويحذف في مثل لا عليك اي لا بأس عليك وخبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما وهي لغة اهل الحجاز واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا
او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع المجرورات هو ما اشتمل

على علم

على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا
او تقديرا مرادا فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها وهي
معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها لها
وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف
او بمعنى في في ظرفه وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف
وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف واللفظية ان
يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع مررت بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع
الضارب زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما
جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه
فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك ولا يضاف موصوف الى صفته ولا
صفة الى موصوفها ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى
وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع
لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز
ونحوه متأول فاذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء

مفتوحا او ساكنا فالالف تثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت
وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين واما الاسماء الستة فاخي
وابي واجاز المبرد اخي وابي وتقول حمي وهني ويقال في الاكثر فمي واذا قطعت قيل
اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو
وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا
وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد مثل نفخة واحدة و
لا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي
وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وبزيد هذا وتوصف النكرة
بالجملة الخبرية ويلزم فيها الضمير ويوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه
مثل مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل ومن ثم حسن
قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه والمضمر لا يوصف
ولا يوصف به والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او
بالمضاف الى مثله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت
بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان

يقع

الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على الضمير
المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد والمعطوف في حكم المعطوف عليه
ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية واذا عطف على عاملين
لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وهو لفظي
ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الا
لفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما
وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما
وكلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن
والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو
اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين اكد بمنفصل مثل ضربت انت نفسك واكتع واخواه اتباع
لاجمع فلا يتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة بغيرهما والرابع

ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره ويكونان معرفتين ونكرتين و
مختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب
نحو ضربته زيدا عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو
حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر المبني
ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
والقابه ضم وفتح وكسر ووقف وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
واسماء الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف المضمر
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وهو
متصل ومنفصل فالمتصل غير المستقل بنفسه والمنفصل المستقل بنفسه وهو
مرفوع ومنصوب ومجرور فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل
فقط فذلك خمسة انواع فالاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني
انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن وانني الى انهن والرابع اياي الى اياهن والخامس
غلامي الى غلامهن ولي الى لهن والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب
والغائبة وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة
مطلقا ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او با
لفصل لغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك

والشر وانا

والشر وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته هي واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل اعطيتكه واعطيتك اياه وضربيك ولا
فمنفصل مثل اعطيته اياك واياه والمختار في خبر باب كان الانفصال والاكثر لولا انت الى
آخرها وعسيت الى آخرها وجاء لولاك وعساك الى آخرهما ونون الوقاية مع الياء
لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان
واخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل ويتوسط بين المبتدا
والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ويسمى فصلا ليفصل
بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا مثل كان زيد هو
افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده
خبره ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة يفسر بالجملة
بعده ويكون منفصلا ومتصلا مستترا او بارزا على حسب العوامل مثل
هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا
خففت فانه لازم اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي ذا للمذكر ولمثناه
ذان وذين وللمؤنث تا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي ولمثناه تان وتين و
لجمعهما اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي
خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك للمتوسط وذلك الى
ذلكن وكذلك البواقي ويقال في الترتيب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد وتلك
وذانك وتانك مشددتين واولالك بالالام مثل ذلك واما ثمة وهنا فللمكان خاصة

الموصول ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له وصلة الألف
واللام اسم فاعل أو مفعول وهي الذي والتي واللذان واللتان بالألف والياء والأولى و
والذين واللاتي واللائي واللاء واللاى وما ومن وأي وأية وذو الطائية وذا بعد ما
للاستفهام والألف واللام والعائد المفعول يجوز حذفه وإذا أخبرت بالذي صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً فإذا أخبرت عن زيد من ضربت زيداً قلت
الذي ضربته زيد وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل
والمفعول فإن تعذر أمر منها تعذر الإخبار ومن ثمة امتنع في ضمير الشأن وفي الموصوف
وفي الصفة وفي المصدر العامل وفي الحال وفي الضمير المستحق لغيرها وفي الاسم
المشتمل عليه وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة
بمعنى شيء وصفة ومن كذلك إلا في التام والصفة وأي وأية كمن وهي معربة وحدها
إلا إذا حذف صدر صلتها وفي ماذا صنعت وجهان أحدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر
أي شيء وجوابه نصب أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويد زيداً
أي أمهله وهيهات ذلك أي بعد وفعال بمعنى الأمر من الثلاثي قياس
كنزال بمعنى انزل وفعال مصدراً معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبني لمشابهته
له عدلاً وزنة وعلماً للأعيان مؤنثاً كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في بني تميم
إلا ما في آخره راء نحو حضار الأصوات كل لفظ حكي به صوت أو صوت به
للبهائم فالأول كغاق والثاني كنخ المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة
فإن تضمن الثاني حرفاً بنيا كخمسة عشر وحادي عشر وأخواتها إلا اثني عشر وإلا أعرب

الثاني

الثاني كبعلبك وبني الأول في الأفصح الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث
فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما
صدر الكلام وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً فكل ما بعده فعل
غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه وكل ما قبله حرف جر أو مضاف
فمجرور وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً وخبر إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الاستفهام و
الشرط وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة أوجه وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ضربت الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد وأجري مجراه لا غير و
ليس غير وحسب ومنها حيث ولا تضاف إلا إلى الجملة في الأكثر ومنها إذا
وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجأة
فيلزم المبتدأ بعدها ومنها إذ للماضي وتقع بعدها الجملتان ومنها أين
وأنى للمكان استفهاماً وشرطاً ومتى للزمان فيهما وأيان للزمان استفهاماً
وكيف للحال استفهاماً ومذ ومنذ بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة و
بمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن
وأن فيقدر زمان مضاف وهو مبتدأ وما بعده خبر خلافاً للزجاج ومنها لدى
ولدن وقد جاء لدن ولدن ولد ولد ومنها قط للماضي المنفي و
عوض للمستقبل المنفي والظروف المضافة إلى الجملة وإذ يجوز بناؤها على
الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وأن وأن المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء
بعينه وهي المضمرات والأعلام والمبهمات وما عرف باللام أو بالنداء

والمضاف الى احدهما معنى والعلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع
واحد واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اسماء العدد
ما وضع لكمية احاد الاشياء اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول واحد اثنان واحدة اثنتان او ثنتان ثلثة الى عشرة وثلث
الى عشر احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا او ثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة
عشر وثلث عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين في المؤنث وعشرون واخواتها
فيهما احد وعشرون واحدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة و
تسعين ومائة والف مائتان والفان فيهما ثم بالعطف على ما تقدم وفي ثماني
عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وشذ حذفها بفتح النون ومميز الثلثة الى
العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان
قياسها مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ مذكر او بالعكس فوجهان ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ
التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود وتقول في المفرد من
المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية او في العاشر والعاشرة
لا غير وباعتبار حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي
عشر والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة وفي الثاني ثالث

ثلثة

ثلثة اي احد اصلها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت قلت حادي
احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول المذكر والمؤنث والمؤنث ما فيه علامة
التأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة
او ممدودة وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة
واللفظي بخلافه كظلمة وعين واذا اسند الفعل اليه فبالتاء وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير
العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن المثنى ما
لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
فالمقصور ان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء والممدود ان
كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتأنيث قلبت واوا والا فالوجهان
ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التأنيث في خصيان واليان المجموع ما دل
على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما نحو رجال وركب ليس بجمع على الاصح و
نحو فلك جمع وهو صحيح ومكسر فالصحيح مذكر ومؤنث فالمذكر ما لحق اخره واو
مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه
فان كان اخره ياء ما قبلها كسرة حذفت مثل قاضون فان كان اخره مقصورا
حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل وان كان صفة فشرطه مذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان
فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تأنيث نحو علامة ويحذف نونه

بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة
وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض
والا جمع مطلقا جمع التكسير ما يغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال
وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة المصدر اسم الحدث الجاري على
الفعل وهو من الثلاثي سماعي ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا و
يعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا
يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول
واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اسم
الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل
ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل مخرج ومستخرج
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي فان كان له معمول آخر
فبفعل مقدر فان دخلت اللام استوى الجميع وما وضع منه للمبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله ويجوز
حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن و
قع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل
بفتح ما قبل الآخر كمستخرج وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل مثل زيد
معطى غلامه درهما الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى

الثبوت

الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب
وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا وتقسيم مسائلها ان تكون الصفة باللام او مجردة عنها
ومعمولها مضاف او باللام او مجرد عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها
مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلثة وكذلك حسن الوجه وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه
اثنان منها ممتنعان مثل الحسن وجهه والحسن وجهه واختلف في مثل حسن
وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد منها احسن وما كان فيه ضميران حسن و
ما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف
فتؤنث وتثنى وتجمع واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة في ذلك
اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل وشرطه ان يبنى
من ثلاثي مجرد ليمكن البناء ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره مثل
زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد
منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم
واشغل واشهر واعرف ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مضافا او بمن او
معرفا باللام فلا يجوز نحو زيد الافضل من عمرو ولا يجوز زيد افضل الا ان
يعلم فاذا اضيف فله احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة على من اضيف اليه معنيان
فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم

باضافتها اليه والثاني ان لا يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز
يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني
والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي يعمل في مرفوعه ظاهرا لا يعمل في
مظهر الا اذا كان صفة لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار
الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع ان الاسم لو رفعه لفصلوا
بانه احسن بانه معمول اجنبي الكحل ولك ان تقول احسن
في عينه الكحل من عين زيد وان قدمت ذكر عين قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل مثل مررت على وادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية
واخوف الا ما وقى الله ساريا الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم
ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة الماضي ما دل على زمان
قبل زمانك مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو والمضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف
فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب
مطلقا وللمؤنث والمؤنثتين غائبتين والياء للغائب غيرهما وحروف المضارعة
مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم
يتصل

به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح
المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة لفظا و
السكون مثل يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون و
تضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل
يقوم زيد وينتصب بان ولن واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام
الجحود والفاء والواو واو وان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم
والتي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت
ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن ففيها الوجهان ولن مثل لن ابرح
ومعناها نفي المستقبل واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا
مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان وكي مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها بمعنى كي والى مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل
البلد والسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت
حرف ابتداء فيرفع ويجب السببية مثل مرض فلان حتى لا يرجونه ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز
في كان سيري حتى ادخلها في التامة وايهم سار حتى تدخلها ولام كي مثل اسلمت
لادخل الجنة ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم والفاء

بشرطين احدهما السببية والثاني ان يكون ما قبلها امر او نهي او نفي او استفهام او تمني
او عرض والواو بشرطين احدهما الجمعية والثاني ان يكون ما قبلها مثل ما ذكر واو بمعنى
او والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب
مع لام الجحود ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما و
حيثما واين ومتى ومن وما واي وانى واذا مع كيفما واذا افترقا وبان مقدرة فلم تقلب
المضارع ماضيا وتنفيه ولما مثلها وتختص بالاستغراق وجاز حذف الفعل بعدها ولام الامر
المطلوب بها الفعل ولا النهي وهي المطلوب بها الترك وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية
الاول ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان
كان الثاني فالوجهان واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء واذا كان
مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع
الفاء وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصدت السببية مثل
اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير
ان لا تكفر مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
وحكم آخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة
ان كان بعده ضمة ومكسورة فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان ر باعي
فمفتوحة مقطوعة فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم
اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس
ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد

دون

دون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين
ينقلب فيه الفا المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق
وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون لواحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم
والى ثلثة كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وهذه متعدية الاول كمفعول
باب اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت افعال القلوب ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان
ما هي عنه فتنصب الجزئين ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما بخلاف باب اعطيت
ومنها جواز الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما ومنها انها
تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان
يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى آخر
يتعدى به الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى
ابصرت ووجد بمعنى اصبت الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وعاد وآض وغدا وراح و
ما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك و
قعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب
الثاني مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا دائما او
منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة بمعنى ثبت وزائدة و
صار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها وبمعنى صار ويكون

تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ
وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل
مطلقا ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على ثلثة
اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا ما دام
كيانا في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس افعال المقاربة ما وضع لدنو
الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج
وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل نفيه يكون للاثبات مطلقا و
قيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى
وكاد في الاستعمال فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب وهو صيغتان ما افعله وافعل
به وهما غير متصرفين مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه
افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا
يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء
نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر وهو موصولة عند الاخفش والخبر محذوف
وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل وبه مفعول عند الاخفش والخبر محذوف وبه

فاعل

فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه
ضمير افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما
ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة
او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص بالمدح وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين
كذبوا وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد
ونعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص
واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده المخصوص
او بعده تمييز او حال على وفق مخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم احتاج
في جزئيته الى اسم او فعل حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه وهي
من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا فمن للابتداء وللتبعيض والتبيين وزائدة في
غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متأول والى
للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ولا تدخل على الظاهر خلافا
للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة
والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي
غيره سماعا مثل بحسبك درهم والقى بيده واللام للاختصاص والتعليل و
زائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب والتعليل ورب للتقليل ولها صدر الكلام

ممتنعة بنكرة موصوفة على الأصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم
مميز بنكرة منصوبة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وبلغنا ما
وقد تدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة وواو القسم إنما تكون عند حذف
الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء أعم منهما
في الجميع ويتلقى القسم باللام وإن وحرف النفي ويحذف جوابه إذا اعترض أو تقدمه
ما يدل عليه وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من عليهما
والكاف للتشبيه وزائدة وقد يكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية
الظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء
الحروف المشبهة بالفعل ويختص بالظاهر إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل
ولها صدر الكلام سوى أن ويجب بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الأصح وتدخل
ح على الأفعال فإن لا تغير معنى الجملة وأن مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب
الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول و
الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا إليها وقالوا لولا
أنك لأنه مبتدأ ولو أنك لأنه فاعل فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل أول
يكرمني فإني أكرمه فإذا إنه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز
العطف على اسم إن المكسورة لفظا أو حكما بالرفع مثل إن زيدا قائم
وعمرو وعلمت أن زيدا قائم وعمرو دون أن المفتوحة ويشترط مضي الخبر
لفظا أو تقديرا خلافا للكوفيين ولا أثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل

إنك وزيد

وزيد ذاهبان ولكن كذلك ودخلت اللام مع المكسورة على الخبر
أو على الاسم إذا فصل بينه وبينها أو على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة
فيلزم اللام ويجوز إلغاؤها ويجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ خلافا للكوفيين
في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وقد
شذ إعمالها مع الفعل السين وسوف وقد أو حرف النفي وكأن للتشبيه
وتخفف فتلغى على الأفصح ولكن للاستدراك يتوسط بين الكلامين متغايرين معنى

بريانا

معنى وتخفف فتلغى ويجوز دخولها الواو وليت للتمني وأجاز الفراء
ليت زيدا قائما ولعل للترجي وشذ الجر بها حروف العطف الواو
والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم ولا وبل ولكن فالأربعة الأول للجمع فالواو
للجمع مطلقا والفاء للترتيب بلا مهلة وثم بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء
من متبوعه ليفيد قوة أو ضعفا وأو وإما وأم لأحد الأمرين مبهما وأم المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما
لطلب التعيين ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا أم عمرا ومن ثم كان جوابها
بالتعيين دون نعم أو لا وأم المنقطعة كبل والهمزة مثل إنها لإبل أم
شاء وإما قبل المعطوف عليه لازمة مع إما جائزة مع أو ولا وبل ولكن
لأحدهما معينا ولكن لازمة للنفي حروف التنبيه ألا وأما وها ولها صدر
الكلام حروف النداء يا أعمها وأيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب حروف الإيجاب
نعم وبلى وإي وأجل وجير وإن فنعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بإيجاب النفي

للاثبات

واي بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وان تصديق للمخبر حروف الزيادة ان وان وما ولا
ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع ما المصدرية ولما وان مع لما
وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واين واي وان شرطا وبعض
حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل
اقسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها حرفا التفسير اي وان
مختصة بما في معنى القول حروف المصدر ما وان وان فالاوليان للفعلية وان للاسمية حروف
التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزمها الفعل لفظا او تقديرا حرف التوقع
قد في الماضي للتقريب وفي المضارع للتقليل حرف الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا ضربت واتضرب
زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان وومن كان بخلاف هل حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه وتلزمان
الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع
منطلق ليكون كالعوض فان كان جامدا جاز لتعذره واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزمه الماضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني
وان لم تأتني لاكرمنك وان توسط بتقدم الشرط عليه او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى
نحو انا والله ان تأتني اتك وان اتيتني والله لاتينك وتقدير القسم كاللفظ نحو لئن
اخرجوا وان اطعتموهم واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما في حيزها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق

وقيل

وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا تاء التأنيث

الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق
علامة التثنية والجمع فضعيف التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل
وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا
الى علم نون التاكيد خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة مع غير الالف وتختص بالفعل
المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والقسم وقلت في النفي ولزمت
في مثبت القسم وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
ومع المخاطبة مكسورة وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع
الضمير البارز كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وهل
ترون وترين واغزون واغزن واغزن والخفيفة تحذف للساكن وفي الوقف

فيرد ما حذف و
المفتوح ما قبلها
تقلب الفا
تمت الكتاب
بعون الله الملك
الوهاب
تم

كتبه مسرع ...
ماه شعبان وفي وقت
قوشلق وفي يوم سبته

تاريخ
١١٨٢

روغ زبان دولد كرى
خان

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه اشكال عشرة في الكافية قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه عشرة اشكال الاول
ان الالف واللام في الكلمة لا يجوز ان يكون للجنس ولا للعهد اما الاول فلانه لو كان للجنس يلزم اجتماع
التعريفين والتضاد وبيانه ان الجنس يدل على كثرة تختلف بالحقائق والتاء للوحدة فبين الجنس
والواحد تضاد واما الثاني فظاهر لانه ليس بينا المتكلم والمخاطب ذكر الكلمة ليكون اللام
للعهد الخارجي جوابه ان الالف واللام فيها لتعريف الحقيقة وليس لاستغراق
الجنس فح لا يلزم اجتماع التعريفين ويجوز ان يكون للعهد الذهني الثاني ان هذا التعريف
منقوض بالضماير المستترة في الافعال وانها كلمات مع انها ليست بالفاظ
جوابه انا لا نسلم انها ليست بالفاظ لان المراد من اللفظ ما كان ملفوظا به لفظا او
حكما فان تلك الضماير وان لم يكن ملفوظا بها لفظا فهي ملفوظة بها حكما الثالث
ان هذا التعريف منقوض بالحركات الاعرابية فانها لفظ وضع لمعنى مفرد وليست
بكلمة لانها لو كانت كلمة لكانت اسما او فعلا او حرفا فالاقسام باجمعها باطلة
جوابه انا لا نسلم ان الاقسام باسرها باطلة لانها حرف لكونها دالة على معنى في غيرها
مع انها ليست بلفظ لان اللفظ ما يتضمن حرفا من حروف التهجي وان الضمة في زيد لا يمكن
التلفظ بها منفردا الرابع ان ضرب ينبغي ان لا يكون كلمة لانه دال على معنيين الحدث والزمان
فيكون مركبة مع انها كلمة جوابه ان المراد بالمعنى المفرد ان لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
ولفظ ضرب كذلك الخامس ان الكلمات التي مدلولها الفاظ من الاسم والفعل والحرف
ينبغي ان لا يكون كلمات لانها وضعت الالفاظ لا لمعان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى [illegible]

اعم

١٨

اعم من ان يكون لفظا او غيره السادس ان الكلمات الموضوعة للالفاظ المركبة كلفظة الخبر
والجملة والكلام ينبغي ان لا يكون الكلمة بل يكون جملة لان لفظة الخبر موضوعة لمثل
قولنا زيد قايم وذهب عمرو جوابه انا لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قايم وذهب
عمرو بل موضوعة لمفهوم كلي صادق على مثل زيد قايم وذهب عمرو وهذا المفهوم ليس
بمركب السابع ينبغي ان يقول الكلمة لفظة لان المطابقة بين المبتدا والخبر في التانيث
والتذكير واجب جوابه انا لا نسلم وجوب المطابقة بينهما لان اللفظ اسم غير مشتق كما
يقال الغرفة بيت لان خبر المبتدا اذا كان جامدا لا يلزم المطابقة بينهما واما اذا كان اسما
مشتقا مثل زيد قايم فوجب المطابقة بينهما لان المشتق الذي يكون فيه ضمير المذكر
او ضمير المونث بخلاف الجامد فانه ليس فيه ضمير الثامن لما قال لفظ وضع لم يحتج
الى قوله لمعنى لان كل لفظ وضع فهو موضوع لمعنى جوابه انه لما قال لمعنى ليجري عليه
قوله مفرد مع ان ذكره دلالة الالتزام وهي مهجورة في الحد ولا يجوز ان يستعمل دلالة الالتزام التاسع
انه لا نسلم فائدة في قوله وضع لان قوله لمعنى يغني عنه فان المهمل لا يكون له معنى بالوضع
جوابه انه احترز به عن نحو فانه لفظ يدل على معنى مفرد وهو اسم الصدر وليس بكلمة لان
لان الدال ما يضعه لان الوضع تخصيص اللفظ بازاء شيء بقصد المعنى ويقصد من الوضع
لمعنى مفرد وليس بكلمة جوابه ان المجموع الحد مركب لان المراد بالمركب ما يدل جزء
لفظه على جزء معناه فمجموع الحد

تم بعون الله

لان الوضع لا يكون الا لمعنى

[illegible]

سعلم با
الصواب
تمت
تمام
اوبدى

بسم الله الرحمن الرحيم تمم بالخير وبه نستعين

الحمد لله الذي صرف افكارنا وقلوبنا الى صراط المستقيم ونورها بنور الهداية الى الدين القويم وتوحد بالوحدة والجبروت وتفرد بالملك والملكوت ونصب علينا دلائل وآيات على تحقيق وجوده ورفع السماء وخفض الارض دليلا على قدره ووجوده والصلوة على افصح نوع الانسان واشرف مظاهر الحق والاديان واكمل من احمد [illegible] وابلغ من نحو المنصور بالحجة والبرهان وعلى آله واصحابه معادن الاحسان وبعد فان الكتاب المسمى بمراح الارواح في التصريف للامام المحقق والحبر المدقق افضل المتأخرين كاشف اسرار المتقدمين [illegible] احمد بن علي بن مسعود تغمده الله تعالى بغفرانه واسكنه الله تعالى في روضة جنانه كتاب جليل القدر عظيم الشان ظاهر الحجة باهر البرهان مستجمع لفوائد شريفة ومحتو لزوائد لطيفة ولكن في بعض الفاظه اغلاق ويحتاج الى التحليل واطلاق يفتقر الى التعليق فاردت ان اكتب له شرحا يحل مغلقه ويفتح الالفاظ صعابه ويقيد مطلقه ويبين المعاني بعبارة حاوية للفوائد فائقة [illegible] متحليا بحلية الايجاز والاقتصار متخليا عن وصمة الاملال والاكثار متوسطا بين الايجاز المخل والاكثار الممل [illegible] التوفيق [illegible] ومتوقعا منه توفيق اتمام الكتاب فانه ملهم الصواب واليه المرجع والمآب قوله

قال المفتقر الى [illegible] ان المصنف رحمه الله تعالى ابتدأ بالحمد كما هو دأب المتقدمين [illegible] متابعة النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي [illegible] الحمد [illegible] ثناء على [illegible] التنبيه على [illegible] او الاظهار [illegible] الى تحصيل مطلوبه اذ الانسان قبل ان يصدر عنه فعل [illegible] الى [illegible] قبيله [illegible] المضارع [illegible] انه انما ابتدأ [illegible] على التحقق [illegible] الصيغة [illegible] المفتقر [illegible] الموافقة بين كلام الله تعالى وكلامه [illegible] قوله الله تعالى والله الغني وانتم الفقراء وانما قال الى الله [illegible] الى الغني وان كانت الموافقة [illegible] الذات المستجمع لجميع الصفات فكانه ذكر جميع صفات فان قيل [illegible] الى الله الغني مع وجود الموافقة على تقدير ان يقول [illegible] انه انما لم يقل [illegible] لفظ الودود رعاية للسجع [illegible] ان يقول [illegible] رعاية السجع والمواد [illegible] على تقدير ان يقول الى الله الغني الودود [illegible] بانه لو قال [illegible] كلام الاول على الثاني ويكون قبيحا في السجع الودود على وزن فعول وهو قد يجي بمعنى الفاعل كان شكور بمعنى الشاكر وقد يجي بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب اذا عرفت هذا فاعلم ان الودود يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول اذ على الاول فيكون معناه

الى الله

الى الله الودود اى المحب انبيائه واوليائه على الثاني فمعناه الى الله الودود اى المحبوب في قلوب انبيائه واوليائه والالف واللام في المفتقر بمعنى الذي اذا الالف واللام اذا دخلا على اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الذي بتقدير الكلام قال الذي افتقر اى احتاج والى الودود اى الى الله متعلق بالمفتقر والودود صفة على الوصفية لله والالف واللام فيه على [illegible] بمعنى الذي [illegible] على انه عطف بيان للمفتقر قوله عفو الله اى [illegible] الله [illegible] اى الله [illegible] الى [illegible] فان قيل [illegible] الى [illegible] الوالدين [illegible] انه انما قدم [illegible] ان يكون [illegible] في حق الوالدين [illegible] قال [illegible] ولوالدي [illegible] ان يكون الوالدين [illegible] بالغفران [illegible] لا يجوز [illegible] الاول ان هذا الغفران [illegible] قال [illegible] ولوالدي ان آمنا والثاني انهما [illegible] والثالث انما [illegible] آدم وحوا عليهما السلام [illegible] وقيل انما قدم [illegible] الغفران [illegible] رعاية للسجع قوله اعلم ان الصرف ام العلوم والنحو ابوها اى [illegible] العلوم اعلم [illegible] فان قيل لم قال الصرف ولم يقل التصريف كما قال [illegible] وهو مبالغة في الصرف [illegible] مبالغة ان علم التصريف علم شريف [illegible] بان الصرف [illegible] التصريف والتصريف فرع [illegible] بالاصل [illegible] التصريف [illegible] التصريف قوله ام العلوم اى اصل العلوم كما قال [illegible] ام الكتاب اى اصل الكتاب [illegible] الصرف بالام والنحو بالاب [illegible] اما الثاني [illegible] الاصلاح [illegible] علم الصرف سبب [illegible] الاصلاح [illegible] وكذلك علم النحو سبب لاصلاح [illegible] اذا عرفت هذا فاعلم في قوله والنحو يجوز الرفع والنصب اما الاول فعلى العطف على محل اسم ان وهو الصرف لان محله رفع واما الثاني فعلى العطف على لفظه قوله ويقوى في الدرايات اى في معقولات [illegible] ويطغى اى [illegible] في الروايات اى في المنقولات [illegible] ويقوى [illegible] فاعل يطغى و الضمير [illegible] الى الصرف لا الى العلوم [illegible] تأنيث الضمير الذي يعود اليه باعتبار الام [illegible] [illegible] نقلت ضمة الياء [illegible] ما قبلها [illegible] فالتقى ساكنان الاول الياء والثاني الواو ثم حذفت الياء

لاستقواء الثاني فتعاد ... [illegible] ... ثم اضيف الى الضمير فحذفت النون للاضافة [illegible]

او لم يحذف قوله مجمعت فيما اى فى التعريف موسوم باسم الارواح [illegible] العلم [illegible]

الرواح اى هو موضع الراحة والارواح جمع روح وهى [illegible] ... [illegible] على [illegible]

مجمعت [illegible] وموسوم [illegible] على ان [illegible] الارواح [illegible] موسوم

قوله وهو للجمع اى مراح الارواح للجمع [illegible] من ظلمة [illegible] الصبح [illegible]

[illegible] ... مقاصد [illegible] بسبب [illegible] كذلك

الجميع [illegible] ظلمة [illegible] ويبلغ مقاصد من العلوم الاسلامية بسبب هذا الكتاب [illegible]

[illegible] هذا الكتاب صار النجاح بالجميع [illegible] ... [illegible]

الى الغالب او الطالب من علم الصرف [illegible] المراد بالجميع [illegible]

الجميع وزن فعيل [illegible] ... الجميع [illegible]

اجتمعت الواو والياء [illegible] ... قلبت الواو ياء [illegible] الياء فى الياء فصار جميع

قوله وراح رواح اى طريق واسع [illegible] ... هذا الكتاب [illegible]

[illegible] الطريق الواسع موسوم [illegible] هذا الكتاب [illegible]

ومقاصد قوله [illegible] معيدة اى الجمع [illegible] هذا الكتاب [illegible]

تفاح [illegible] ... هذا الكتاب والتفاح [illegible]

[illegible] ... تفاح اورح

[illegible] ... هذا الكتاب [illegible] الجمع [illegible]

[illegible] ... هذا الكتاب [illegible] معيدة الجمع [illegible]

قوله [illegible] ... الطلب الاعانة [illegible]

[illegible] ... بالله متعلق بقوله اعتصم [illegible] قوله

بما يصم موصولة وقوله يصم صلة والضمير العائد مستكن فيه وقوله واستعين

معطوف على قوله اعتصم اى وبالله استعين [illegible] تخصيص [illegible]

الضمير المتقدم [illegible] المفتاح [illegible] قوله اعلم اسعدك الله

ان الصرف اى القارى لهذا الكتاب يحتاج فى معرفة الاوزان الى سبعة ابواب اى الى

سبعة ابواب وانما [illegible] باعتبار [illegible] قوله تعالى [illegible]

ونظم

ونظم النظام [illegible] يقول [illegible] الاوزان [illegible] انما قال يحتاج ولم يقل

يحتاج [illegible] على [illegible] فى معرفة الاوزان ولم [illegible] علم الاوزان لان العلم [illegible]

[illegible] هذا الكتاب [illegible] الاوزان [illegible]

[illegible] قوله [illegible] بالجر [illegible] الاول [illegible]

[illegible] سبعة ابواب وان الثانى [illegible] او المحذوف والاول اولى [illegible]

[illegible] بخلاف الثانى [illegible] الى سبعة ابواب لان [illegible]

[illegible] تركيب [illegible] حرف علة [illegible] الثانى [illegible]

[illegible] الاول [illegible] على سبيل [illegible] على سبيل الاجتماع [illegible]

[illegible] الاول [illegible] والثانى [illegible]

[illegible] على سبيل الاجتماع [illegible] تركيب [illegible] حرف علة

[illegible] حرف العلة [illegible] على سبيل الاجتماع [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الثانى [illegible] قوله واشتقاق [illegible]

[illegible] سبعة ابواب [illegible] معرفة الاوزان [illegible]

ان [illegible] يحتاج فى معرفة الاوزان الى سبعة ابواب [illegible] يحتاج [illegible] معرفة اشتقاق

[illegible] مصدر [illegible] المشتق [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible]

[illegible] ... [illegible] الاول [illegible]

[illegible] ... [illegible] يدل على [illegible] الفعل

[illegible] ... وقوع الفعل على الشىء [illegible] ... [illegible]

فيه [illegible] الاول اسم الفاعل والثانى اسم المفعول والثالث الالة والرابع اسم الزمان والمكان

[illegible] ... مشتق من المصدر [illegible] ... [illegible]

صورة [illegible] قوله [illegible] على سبعة ابواب اى [illegible]

وجملة مشتملة عليها [illegible] ... والقطع [illegible] وقوله

مكسر [illegible] الحروف [illegible] وقوله مجمعت [illegible] يحتاج فى معرفة الاوزان الى سبعة ابواب فكسرت

بهذا الكتاب على سبعة ابواب. الباب الاول في الصحيح اعلم انني اقول لو قدم المعتل على الصحيح لكان اولى لان الاعلال فرع
عليه لان الصحيح اصل والمعتل ليس باصل الا انا نقول انما لم يقدمه فلان لو كان المراد ذاتهما واما اذا اريد مفهومهما
لان البحث في تصريفهما والتصريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم والمعتل يستدعي التقديم لكون مفهومه
وجوديا ومفهوم الصحيح يستدعي التأخير لكون مفهومه عدميا ولذا قدم الباب الى جانب المعتل على الصحيح قوله
الصحيح هو الذي الى اخره اعلم ان عند البعض لا فرق بين الصحيح والسالم واما عند البعض فبينهما عموم
وخصوص مطلق لان السالم عند ذلك البعض ما عرف الصحيح والصحيح ما ليس في مقابلة الفاء
والعين واللام حرف علة فيكون كل سالم صحيحا من غير عكس وانما اشترط خلوه من التضعيف و
الهمزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف عليهما كما سيتبين فعلى هذا فتأمل قوله
الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا
ينافي الصحة نحو ضارب ومضروب قوله وتضعيف مع ما هو معطوف عليه مرفوع على انه معطوف على
قوله حرف علة قوله واختص الفاء والعين واللام للوزن الى اخره هذا اشارة الى اختصاص
الفاء والعين واللام للوزن يعني انما اختص الفاء والعين واللام للوزن حتى يكون في الوزن شيء من
حروف الشفة والوسط والحلق ولقائل ان يقول ان هذا الاستدلال لا يدل على اختصاص الفاء والعين
واللام للوزن بقوله حتى يكون الى اخره منقوض بمثل لان المخارج الثلثة المعتبرة موجودة فيه فالاولى ان
يقال في وجه الاختصاص هو ان يجمع على اكثر مبانيها وهو لفظ الفعل فردا من افراد الاسم وهو قوله يشارك مطلق
افراد الفعل والاسم غيرهما من الكلمات يجوز ان يبنى الطرفين فان قيل لم كان الاعتراض ثلاثيا ولم يكن رباعيا او
خماسيا فالجواب انه لو كان رباعيا او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي الا بحذف حرف واحد او اكثر ولو كان
ثلاثيا لم يكن وزن الرباعي والخماسي الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من الحذف
وهو [illegible] فعيل او فعال زيادة الهاء [illegible] اسهل من [illegible] قوله فقولنا الضرب مصدر
[illegible] معناه ان الضرب الاشياء النسبة ويسمى المذكورة في صدر الكتاب اعلم ان المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل وقولنا اسم الحدث شامل لغيره نحو وبيلة ووسية وقولنا الجاري على الفعل
يخرج عنه مثله والمراد بقولنا الجاري على الفعل وهو ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا لما دل
اذا عرفت هذا فاعلم ان لقائل ان يقول يلزم من قوله الضرب مصدر حمل الشيء على نفسه لان الضرب
مصدر ايضا فيكون التقدير المصدر مصدر وهو ممتنع والجواب عنه ان المراد من الضرب لفظه لا معناه الا
صطلاحي حتى يرد ما ذكرتم قوله وهو اي المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين اعلم ان

العلماء

العلماء اختلفوا في ان المصدر اصل ام الفعل فعند البصريين المصدر اصل في الاشتقاق لا الفعل لان الفعل
[illegible] المصدر [illegible] وتمسكوا ابدا بالاول بان مفهوم المصدر واحد لانه يدل على الحدث فقط ومفهوم
الفعل متعدد لانه يدل على الحدث والزمان والواحد قبل المتعدد والاصل قبل الفرع فان قيل قد يذهب ويوم
يقال ... الجواب عنه ان الفعل يدل على اكثر من اشياء لانه يدل على الفاعل ايضا وهذا القول مشهور وهم يقل
اشياء ان ... قوله ... الفعل يجوز الرفع والنصب ... قوله ... قوله
والجواب ان اصل الافعال الى اخره اي اذا كان المصدر اصلا للافعال يكون اصلا لمتعلقاتها
المتعددة بمتعلقات الافعال ومتعلقاتها ... تمييز ولقائل ان يقول لا يلزم من ان يكون المصدر
اصلا للافعال من حيث تعدد الدلالة على الحدث والزمان كون المصدر اصلا لمتعلقاتها الا

فعال

لان التعدد المذكور ليس بموجود في بعض متعلقاتها كاسم الفاعل فانه لا يدل على الزمان فالجواب
عنه ان يقال نعم ان التعدد المذكور ليس بثابت فيه الا ان التعدد ثابت فيه باعتبار اخر لانه
يدل على الحدث والزمان قوله اولانه اسم الى اخره هذا اشارة الى الدليل الثاني للبصريين على اصالة
المصدر يعني ان المصدر اصل لانه اسم والاسم مستغن عن الفعل وهو غير مستغن عنه وما هو مستغن
اصل ولقائل ان يقول ان في قوله والاسم مستغن عن الفعل نظر لان الاسم ليس بمستغن
عنه مطلقا بل في الافادة لانه في العمل ليس بمستغن عنه بل محتاج عليه فالاولى ان يقول والاسم
مستغن عن الفعل في الافادة احترازا عن العمل والجواب عنه ظاهر قوله وايضا يقال
له مصدر الى اخره هذا اشارة الى الدليل الثالث للبصريين على اصالة المصدر وفرعية الفعل
يعني انما سمي المصدر مصدرا لكون الفعل صادرا عنه وهو في اللغة موضع يصدر عنه الابل
فيكون الفعل فرعا عليه والدليل الرابع على كون المصدر اصلا لان المصدر لو كان مشتقا
من الفعل لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الفعل لوجوب زيادة المشتق على المشتق منه وهو
المنفي منه لعدم دلالته على الزمان قوله الاشتقاق ان تجد بين اللفظين الخ ولقائل ان
يقول كان حق الكلام ان يذكر تمسكات الكوفيين من فاصلة الجواب عنه انه لما ذكر ان المصدر
اصل في الاشتقاق عند البصريين وجب عليه ان يبين الاشتقاق فلهذا افتقد بتعريف
الاشتقاق بعد تمسكات الكوفيين اذا عرفت هذا فاعلم ان الواجب في الحد ان يذكر الجنس
اولا والفصل ثانيا فقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس يتناول
المقصود وغيره وقوله في اللفظ فصل يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة في المعنى لا في اللفظ

لان اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال ان الفعل احدهما مشتق من الآخر بل يقال ان المناسبة في اللفظ قوله والمعنى
فصل يخرج به اللفظين اللذين بينهما مناسبة في اللفظ دون المعنى نحو الضرب بمعنى الرق والضرب بمعنى الذهاب
فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر لعدم المناسبة في المعنى فان قيل ان تعريف الاشتقاق لا يتناول
الاكبر لانه ليس فيه مناسبة في اللفظ والمعنى بل مجرد المخرج فالجواب عنه ان المراد بالمناسبة في اللفظ اعم من ان يكون
في جوهر الحروف او في مخرجها فحينئذ يتناول الاكبر واعترض على التعريف الذي ذكر للاشتقاق بانه لو زاد فيه قيدا
آخر وهو بتغيير ما لكان احسن لانه لابد بين المشتق والمشتق منه من تغيير ما وهو تقدير القول بين الاعتراض
مورد عليه لانه لا حاجة الى ذلك القيد لان قوله ان تجد بين اللفظين تناسبا يدل على ذلك وهذا
يستلزم التغيير لان الشيء لا يقال انه مناسب لنفسه بل يقال متحد معه فيكون بين اللفظين تغايرا وهذه فائدة
سهلة ان تعريف الاشتقاق بقوله ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى ليس بمستقيم لان الاشتقاق
صفة اللفظ ووجدان المناسبة صفة المتكلم فينبغي ان لا يحمل احدهما على الآخر فالاولى ان يقول الاشتقاق
فرع لفظ من لفظ آخر بشرط ان يكون بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى قوله وهو على ثلثة انواع
اي الاشتقاق ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير ان يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب
في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب فان بينهما المناسبة في الحروف والترتيب وانما سمي هذا النوع صغيرا
لان من نظر الى ضرب يعلم بدون التأمل انه مشتق من الضرب لحصول المناسبة بينهما تناسبا في اللفظ
والترتيب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب فان بينهما مناسبة
في اللفظ لا في الترتيب وسمي هذا القسم كبيرا لان من نظر الى جبذ يعرف بالتأمل انه مشتق من الجذب
لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق فان
بينهما مناسبة في المخرج وانما سمي هذا النوع اكبر لان من نظر الى نعق يعلم بالتأمل القوي انه مشتق
من النهق لفقدان المناسبة في اللفظ والترتيب اذا عرفت هذا فاعلم ان وجه الانحصار على
ثلثة اقسام ان التغيير بين المشتق والمشتق منه لا يخلو اما ان يكون بالتبديل او التقديم
او التأخير او لا فهذا اربعة فالاول الاكبر والثاني الكبير والثالث الصغير وقوله صغير مع
ما هو معطوف عليه مرفوع اما على البدلية من ثلثة انواع او على خبرية المبتدأ المحذوف اي ان مرفوع
على البدلية او على كلام هذا الذي لم يكن لفظة على في قوله على ثلثة انواع وان كانت فانه بدل
من ثلثة انواع يكون مجرورا قوله والمراد من الاشتقاق المذكور الاشتقاق الصغير هذا اشارة
الى الاشتقاق الذي بين الفعل والمصدر يعني ان المراد من قولنا ان ضرب مشتق من الضرب الاشتقاق
صغير

صغير لحصول المناسبة بينهما في اللفظ والترتيب لا الى الاشتقاق المعروف لانه لو كان اشارة اليه يلزم عدم
تناوله الكبير مع انه يتناول الثلثة قوله قال الكوفيون الى آخره اعلم ان الكوفيين ذهبوا الى اصالة
الفعل وفرعية المصدر واستدلوا عليها بوجوه الاول لان اعلال الفعل سبب لاعلال المصدر وجودا وعدما
يعني يعل المصدر اذا اعل فعله ولم يعل اذا لم يعل اما اعلال المصدر عند اعلال الفعل ففي مثل بيعه عدة
بعين كما اعل يعد بحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة اصلية اعل مصدره وهو عدة بحذف الواو
وان لم يقع بين ياء وكسرة وفي مثل قام قياما كما اعل قام بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اعل المصدر
بقلب الواو ايضا الا انه في المصدر قلبت ياء لانكسار ما قبلها نحو قياما واما عدم اعلال المصدر
عند عدم اعلال الفعل ففي يوجل وجلا يعني لما لم يعل يوجل لم يعل مصدره وهو
وجلا ايضا كذلك في قاوم قواما لما لم يعل قاوم لم يعل ايضا قواما وانما يعل قاوم لانه لو اعل يلزم الالتباس
بباب الافعال في فلا يعلم انه ... من هذا الباب وحيث رتبة الفعل في الاعلال يدل على كون الفعل اصلا و
المصدر فرعا لان هذا هو الشيء الذي يثبت الاثر عند ثبوته وينتفي عند انتفائه حاصله ان اعلال
المصدر لو كان اصلا لم يكن تابعا للفعل لان الاصل لا يتبع الفرع فلما كان تابعا علمنا انه ليس باصل
قوله وايضا يؤكد الفعل اي بالمصدر هذا اشارة الى الدليل الثاني للكوفيين على اصالة
الفعل وفرعية المصدر يعني ان الفعل اصل والمصدر فرع لانه يقع تأكيدا للفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد
اصل دون المؤكد لان المؤكد متبوع والمؤكد تابع والمتبوع اصل التأكيد فيكون الفعل
اصلا والمصدر فرعا قوله وهو بمنزلة ضربت ضربت هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر
تقريره السؤال ان يقال ان ضربا في قولنا ضربت ضربا لا يجوز ان يكون تأكيدا لضربت لان التأكيد
على قسمين لفظي ومعنوي ... اللفظي هو تكرير اللفظ الاول واما المعنوي
فلم يذكر من الفاظه الخمسة فالجواب عنه بقوله وهو بمنزلة ضربت ضربت يعني انه من التأكيد
اللفظي لانه بمنزلة ضربت ضربت وتكرير اللفظ الاول قوله ويقال له مصدر لهذا
اشارة الى الدليل الثالث للكوفيين يعني ان الفعل اصل والمصدر فرع لكونه مصدرا وما على الفعل
كما قالوا مشرب عذب ومركب فاره بمعنى مشروب ومركوب قوله قلنا في جواب الاول
وسائل الى آخره هذا اشارة الى جواب البصريين في جميع متمسكات الكوفيين اما الجواب عن الاول
فهو انا لا نسلم ان اعلال المصدر عند اعلال الفعل لاجل الفرعية بل لاجل المشاكلة كما انهم حذفوا الواو
في يعد بالتاء والنون في نعد والالف في اعد وان لم يوجد موجب الحذف وهو وقوع الواو بين ياء وكسرة اصلية لكونه مشاكلا ليعد

والاهرة في ركرم بالياء والتاء والنون وان يحصل بسبب حذفها وهو اجتماع الهمزتين الا مثلا لكنه نفس
الاستثقال وجه المشابهة بين المصدر والمفعول ان كل واحد منهما يدل على الحدث الذي يقع [illegible] وسهوان
المصدر [illegible] فعد ولم يجعل الاول فلان رمى [illegible] ومصدر [illegible]
رمي [illegible] الثاني فلان [illegible] فعل [illegible] ومصدر [illegible] الجواب عن الثاني فهو انا
لا نسلم كون الموضوع اصلا [illegible] الاشتقاق [illegible] لا نسلم ان المؤكد اصل [illegible] الاشتقاق
لزم ان يكون الشيء مشتقا [illegible] نحو جاءني زيد زيد فان زيد الاول مؤكد والثاني مؤكد فلو كان الاول
[illegible] الثاني [illegible] الاشتقاق لزم ان يكون زيد مشتقا من زيد والاصالة [illegible] لا يكون صحيحا
لان [illegible] الاصل [illegible] الاشتقاق [illegible] الجواب عن الثالث فهو ان قولهم [illegible] ضرب
وضرب [illegible] ان يكون بمعنى [illegible] ان يكون [illegible] وسال
[illegible] قوله تعالى [illegible]
[illegible] قوله ومصدر الثلاثي كثير الى قوله تحمدة
اي مصدر الفعل الثلاثي كثير لا يمكن تعداده الا الذي [illegible] سيبويه الى الخليل وثلثين بابا فعل
بالحركات الثلث في الفاء مع سكون العين نحو قتل وفسق وشغل وفعل بالحركات الثلث مع فتح
العين [illegible] صغر [illegible] وفعلة بالحركات الثلث في الفاء مع سكون العين نحو
رحمة [illegible] وفعلة بفتح الفاء مع فتح العين وكسرها نحو غلبة وسرقة وفعلى بالحركات
الثلث في الفاء مع سكون العين نحو دعوى وذكرى وبشرى وفعلان بالحركات الثلث في الفاء مع
سكون العين [illegible] وفعلان بالحركات الثلث في الفاء
مع فتح العين [illegible] وفعيل بفتح الفاء نحو [illegible] وفعولة
بفتح الفاء نحو [illegible] ومفعل بفتح الميم مع فتح العين وكسرها نحو [illegible] ومفعلة بفتح
الميم مع فتح العين وكسرها نحو مسعاة ومحمدة قوله ويجي على وزن اسم الفاعل والمفعول
الخ اي كما يجيء المصدر [illegible] على وزن اسم الفاعل والمفعول نحو رجل عدل اي عادل وقوله تعالى هذا
خلق الله اي مخلوق الله [illegible] على وزن [illegible] المصدر نحو قمت قائما اي قياما
وقوله تعالى [illegible] باقية [illegible] بمعنى البقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة
اي كذب [illegible] المفعول [illegible] المصدر ايضا نحو قوله تعالى بايكم المفتون بمعنى الفتنة
او ان لم يكن الباء زائدة وان كانت زائدة فلا يكون المفتون بمعنى الفتنة الا [illegible]
اليكم

وطرافة وسؤال ونفاية بفتح الفاء وكسرها [illegible] ودراية وفعول بضم الفاء ومتعلقاته

ايكم المفتون لما عرفت بما فاعلهم الله [illegible] نحو قوله تعالى بايكم المفتون ان لم يكن الباء زائدة
لكان [illegible] قوله وتجيء للمبالغة الخ اي يجيء المصدر للمبالغة نحو التهذار للمبالغة بالهذر
والتلعاب للمبالغة اللعب والحثيثى للمبالغة الحث والرميلى مبالغة للرمي واختلفوا في ان هذا
[illegible] سماعي [illegible] انه كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا وهذا
[illegible] سيبويه [illegible] قوله
ومصدر غير الثلاثي الخ اي مصدر غير الثلاثي يجيء على طريق واحد يتعلمه بخلاف الثلاثي
مثل [illegible] نحو دحرج دحرجة [illegible]
[illegible] يجيء على افعال نحو اكرم اكراما ومن فاعل
مفاعلة [illegible] فعلال [illegible] ومن تفعل تفعلا مثل فرح تفرحا ومن تفعلل [illegible]
[illegible] على غير قياس حتى
[illegible] قتالا [illegible] القياس
[illegible] وقاتل قتالا ومقاتلة [illegible] الفاء
[illegible] قوله الافعال التي تشتق من المصدر الى قوله
[illegible] من المصدر [illegible] الان الافعال التي تشتق
من المصدر [illegible] يشتق من المصدر على مذهب
البصريين [illegible] الافعال اسم الوزن [illegible]
للثلاثي المجرد نحو ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم وفتح يفتح وكرم يكرم وحسب يحسب
فان قيل لم قدم ذكر فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر على غيره [illegible]
قلنا لان الحركة [illegible] الفتحة والكسرة [illegible] الفتح والضم [illegible] الفتح
[illegible] والكسر [illegible] والضمة [illegible] قوله ستة بالرفع على الابتداء وخبره
للثلاثي [illegible] ان ستة [illegible] ان يكون مبتدا [illegible] نكرة غير مخصصة
[illegible] الوجوه فالجواب [illegible] مخصصة [illegible] مخصصة بالصفة
[illegible] تقديره ستة منها [illegible] بالصفة المخصصة [illegible] ان يكون ملفوظة
او مقدرة قوله ويسمى الثلثة الاول الى قوله وكثير اي يسمى الثلاثة الاول
وهي ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم دعائم الابواب اي اصول الابواب والدعائم جمع دعيمة وهي عمود البيت

وانما سميت الثلثة الاول بدعائم الابواب لاختلاف الحركات وهو يدل على الاصالة لان معنى الماضي
مخالف بمعنى المضارع فينبغي ان يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركات ليكون اللفظ مطابقا للمعنى و
لكثرة استعمال من قوله وفتح يفتح لانه خارج الدعائم اي قوله بغير حرف الحلق اذا عرفت
ان سميت الثلثة الاول بدعائم الابواب لاختلاف الحركات وكثرة الاستعمال فاعلم ان فتح يفتح
لانه خارج الدعائم لانعدام اختلاف الحركات لان العين فيهما مفتوح لاشتغال حرف
الحلق وبقلة الاستعمال لانه لا يجيء بغير حرف الحلق اقول ان يكون فتح يفتح غير داخل في الدعائم
علم من قوله وسمي الثلثة الاول دعائم الابواب فلا فائدة في قوله وفتح يفتح لانه خارج
الدعائم وبهذا الاشكال وارد ايضا على قوله وكرم يكرم وحسب يحسب لانه [illegible] في الدعائم
فالجواب عنه ظاهر على من تأمل قوله ولما ركن يركن اي قوله والشذوذ وبهذا
جواب عن اشكال مقدر توجيهه ان ما ذكرتم من ان فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء
بغير حرف الحلق منقوض بركن يركن [illegible] فاجاب عن الاول بقوله تداخل اللغات
المتداخلة يعني ان ركن يركن بفتح العين فيهما [illegible] وركن يركن بكسر العين
في الماضي وفتحه في الغابر لغتان فاخذ الماضي من اللغة الاولى والمضارع من الثانية فقيل
ركن يركن بالفتح فيهما وعن الثاني بقوله والشذوذ يعني ان ابى يابى شاذ لا
يعتد به ولا يقاس عليه والمراد بالشاذ في كلامهم ما يكون على خلاف القياس من غير
نظر الى قلة وجوده وكثرته [illegible] فاذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله تداخل اللغات
المتداخلة والشذوذ لفا ونشرا على الترتيب [illegible] وقوع ابى يابى من هذا الباب
مع خلوه من حرف الحلق ان ابى بمعنى امتنع وهو في منع ولا حرف حلق [illegible] عليه
فلان الالف حرف الحلق قوله واما بقي يبقى اي قوله الى الفتحة [illegible] جواب عن
سؤال مقدر بيانه [illegible] بقوله بلغات طي يعني هذه اللغة من لغات طي فان
قبيلة [illegible] يفني وقلى يقلي بكسر العين في الماضي [illegible] وفني يفنى وقلى يقلى بفتح العين
اقول [illegible] من الكسرة الى الفتحة [illegible] حيث المعنى
وهو [illegible] قوله وكرم يكرم
اي قوله والنعوت يعني ان كرم يكرم بضم العين فيهما [illegible] الدعائم الابواب لعدم اختلاف
الحركات وقلة الاستعمال لانه لا يجيء الا من الطبائع والنعوت وهو فرق بين النعت و

الصفة

والصفة ان الاول يستعمل الا في المدح والثاني يستعمل في المدح والذم فبينهما عموم وخصوص مطلق
قوله وحسب يحسب [illegible] ان حسب يحسب بكسر العين فيهما خارج عن الدعائم الابواب
لانعدام اختلاف الحركات [illegible] قوله وقد جاء فضل يفضل اي قوله [illegible]
[illegible]
اصلها [illegible] الاول تقلب الواو [illegible] ساكنا ما قبلها [illegible] الالف ثم ضم الكاف
[illegible] العالية [illegible]
[illegible] بكسر العين [illegible]
الاول بالنقل [illegible]
[illegible] المتداخلة [illegible]
[illegible] بالفتح في الماضي والضم في الغابر [illegible] بالكسر في الماضي والفتح
[illegible] الثاني [illegible] من الاول [illegible]
[illegible] قوله [illegible] والامر واحد
[illegible] الثلاثي [illegible] الثلاثي
المنشعبة [illegible] ان الافعال
[illegible] والثالث [illegible]
[illegible] والثالث [illegible] الاول الافعال نحو اكرم
اكرم [illegible] غالبا [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] بالعكس لان [illegible]
[illegible] والثاني التفعيل نحو قطع تقطيعا والثالث [illegible] وبهذا
[illegible] غالبا [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] ان
[illegible] الثاني وعند الخليل الاول [illegible] سيبويه [illegible] والثالث المفاعلة
[illegible] غالبا [illegible] الثاني
[illegible] الاول التفعل نحو تفضل تفضلا [illegible] والثاني [illegible] والاصل التكلف
في تحصيل المطلوب [illegible] والثاني التفاعل نحو تضارب تضاربا [illegible]

وهذا البناء للمشاركة بين الاثنين فصاعدا وعدا كالمفاعلة فان قيل ما الفرق بين التفاعل والمفاعلة فالجواب
عنه ان التبادر بالفعل في المفاعلة وهو الفاعل معلوم وفي التفاعل وهذا تبادل في ضارب زيد عمروا على
سبيل الانكار اي ضرب زيد عمروا ام ضرب عمرو زيدا والابتداء فلازم في تضارب زيد وعمرو والثالث الانفعال
نحو انصرف انصرافا والالف والنون فيه زائدتان واصله ان يكون مطاوعا لفعل نحو قطعته فانقطع
ومعنى المطاوعة قبول اثر الفعل عن فاعل نحو صدور الانقطاع عن القطع فيقال ان مصدر انقطع الذي
هو الانقطاع مطاوع عن مصدر قطع الذي هو القطع والرابع الافتعال نحو احتقر احتقارا الالف
والتاء فيه زائدتان واصله ان يكون مطاوعا لفعل ايضا ومعناه قدر الفعل وان لم يكن الافعلال
نحو احمر احمرارا الالف والتشديد فيه زائدتان وهذا البناء مختص بما فيه الالوان والعيوب واذا حصل
هذا المثال من النوع الذي يزاد فيه ثلثة احرف لئلا يكون الاعلال بالادغام في مثال الابواب واما
الثالث فاربعة ابواب الاول الاستفعال نحو استخرج استخراجا الالف والسين والتاء فيه زوائد و
اصله ان يكون لطلب الفعل والثاني الافعيعال نحو اخشوشن اخشيشانا وهذا البناء
يفيد المبالغة واذا قلت اخشوشن كان ابلغ من قولك خشن اي صارت الارض ذات
خشن وشبابات الالف والواو واحد الشينين فيه زوائد والثالث الافعوال نحو اجلوذ
اجلواذا اي دام مع السرعة وهو نحو الالف والواو والتشديد فيه زوائد والرابع
الافعيلال نحو احمار احميرارا الالف والتشديد فيه زوائد قوله واصلهما احمارر
واحمرر فادغم للجنسية اي اصل احمار احمارر واصل احمر احمرر فادغم احدى الرائين في الاخرى
لاجتماع الحرفين المتجانسين الفاء في قوله فادغم جواب الشرط المحذوف تقديره اذا
كان اصل احمار احمارر واحمر احمرر فادغم للجنسية قوله ويدل عليه ارعوى الى قوله لعدم
الجنسية الضمير المجرور المنفصل البارز في عليه راجع الى الادغام الدال عليه قوله فادغم اي
يدل على ان الادغام في احمارر واحمرر للجنسية عدم الادغام ارعوى وهو ناقص من
باب افعل اصله ارعوو ولا يدغم احدى الواوين في الاخرى لعدم الجنسية بعد قلب الثانية الفا
الخلاصة هذا الكلام انه اذا اجتمع فيه مقتضيان مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام
احدهما ان تتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها واما الثاني فاجتماع الحرفين المتجانسين
في الكلمة فيجب اعمالهما او الغائهما او اعمال احدهما والغاء الاخرى لا يجوز اعمالهما
لان باعمال احدهما بطل مقتضى الاخر ولا الغائهما واعمال احدهما والغاء الاخرى قيام

المقتضى

مقتضى الاخر والغاؤه بطل لان قيام المقتضي يستلزم قيام المقتضى فتعين اعمال احدهما والغاء الاخر
ولا يجوز اعمال مقتضى الادغام دون مقتضى الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام فلا يمتنع الادغام
وانما قلنا ان الاعلال سابق على الادغام لان الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف
العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب ما لم ينظر اليهما معا وقد وقع في بعض النسخ وهو بعيد من باب افعل
وهو سهو وقع من الناسخ قوله والواحد من الرباعي نحو دحرج لما فرغ من بيان ابواب الثلاثي
المجرد والمنشعبة شرع في بيان الرباعي فقال والواحد من الرباعي اي من الرباعي المجرد من الزوائد بناء واحد
وهو فعلل واعلم انه لم يتصرفوا فيه كما تصرفوا في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لثقله بكثرة الحروف
وانما سكنوا الثاني طلبا للخفة لانه ليس في كلام العرب توالي اربع حركات في كلمة واحدة ولا فيما
هو كالكلمة الواحدة فان قيل لم عين الثاني بالسكون مع ان غيره صالح للسكون لا يوجد توالي اربع
حركات فالجواب انه لا يجوز اسكان غير الثاني اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما الثالث
فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده اذ الرابع يسكن في التحدي فيمر فوع بان يتحول
واما الرابع فلوجوب بناء الماضي على الفتح ما لم يمنع مانع فلما لم يجز اسكان غير الثاني تعين الثاني
لتعين الاسكان فيه وهذا البناء يكون متعديا ولازما نحو دحرجت الحجر فتدحرج وقد رجح اي ذل
ومصدره فعللة وفعلالا قوله وثلثة من منشعبة الرباعي الى قوله واقشعر لما فرغ من
بيان الرباعي المجرد شرع في بيان المنشعبة فقال ثلثة منشعبة الرباعي المزيد فيه ثلثة
ابواب الاول ما زيد فيه حرف واحد والثاني ما زيد فيه حرفان وليس فيهما ما زيد ثلثة
احرف بخلاف مزيد الثلاثي اما الاول فواحد وهو التفعلل نحو تدحرج تدحرجا التاء فيه زائدة
وهو مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج واما الثاني فاثنان الاول الافعنلال نحو
احرنجم احرنجاما الالف والنون فيه زائدتان يقال احرنجم اي اجتمع ومعناه المطاوعة وعنه
والثاني الافعلال نحو اقشعر اقشعرارا الهمزة والتشديد فيه زائدتان وهو كما مر
وهذه الابنية قوله وستة ملحق بدحرج الى قوله وقلسى يعني ان ما هو ملحق
بدحرج ستة ابنية الاول شملل اي اسرع والثاني حوقل اي ضعف والثالثة
بيطر اي عمل البيطرة وهو الشق والرابعة جهور اي جهر والخامس سلقى اي
لبس القلنسوة والسادس قلنسى اي لبس القلنسوة ايضا قوله وخمسة
ملحق بتدحرج الى قوله وتمسكن يعني ان ما هو ملحق بتدحرج خمسة ابنية الاول تجلبب

اى ليس الجبة والثانية تجورب اى لبس الجورب والثالثة تشيطن اى فعل فعلا مكروها والرابعة
تمسكن اى تمسكن والى نفس تمسكن اى اظهر الذل اعلم ان تحقق الالحاق فى تجلبب وتجورب وتمسكن وتشيطن
بالباء والواو والياء لا بالتاء قوله واستلقى الحق اى افعنلى نحو افعنسس واسلنقى اى نام على ظهره
بالدحرجة بان الاول افعنلل تا فرع لا فعلل وهو من الفعل وحم الصدر وهو الطول صدر الجبهة
والثانى اسلنقى اى نام على قفاه وانما حكمنا على افعنسس بانه من اوزان ابنية الملحق وعلى اسلنقى بانه غير موازن لان
المراد بالموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الاصل وان كان زيادة ثم فلا بد منهما
ثلثة فى الملحق لا صورة وحركات والسكنات وسمى به بالنسبة الى اربعة اقلاف ما ذكرنا فى الاصلية والزيادة
اما فى الاصلية فلان الياء وهو فاء قد وقعت موقع السين الزائدة فى الاصل واما فى الزيادة فلان النون
واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موضعها قوله ومصدر الالحاق اى تجاوز
المصدر اى ما يدل على صدق الالحاق اتحاد المصدر فشملل ملحق بدحرج ودحرج لانهم لما
قالوا شملل وشملالا كما قالوا دحرج وجاء يحيى المصدر لما جاء ذلك فى ملحقه انهم قد قالوا
افرنجا اذا جاء كما قالوا احرنجم فلذا جاءنا الجيب منه بوجهين الاول ان الاعتبار بالغلبة لا الاطراد اى لا يجى
فى جميع صور فعلل الا الفعلال فلا اعتداد به اى به وقيل فيه غير مطرد ويجى فى بعض المصادر فانهم
لم يقولوا تخطط بل قالوا بل مخبطة وبرثية والثانى ان الشرط [illegible]
ان قوله ومصدر الالحاق اتحاد المصدر لا ابتناء الاسماء فلم قال ومصدر الالحاق
جعل مثال المزيد منه الفعال والمعاملة لكان اولى ويمكن ان يقال فى جوابه [illegible]
الالحاق فى الفعل الاول لانهم لم يستعملوا كلامه فيه عليهم قوله ثم الماضى اى قوله ثم اعلم ان الماضى
ما دل على زمان قبل زمانك وهو اى الماضى يجى على اربعة عشر وجها نحو ضرب الى ضربتا مع ان القياس
يقتضى ان يجى على ثمانية عشر وجها ستة للغائب وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكن لم يجى منها الا
اربعة عشر وجها لما يجى فى اخر بحث الضمائر قوله انما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب وهى بمثابة
المشابهة التامة بالاسم لانه لو كان كذلك يلزم ان يكون المضارع
لفوات موجب الاعراب والامر بخلافه قوله وعلى الحركة اى قوله وفاتت لفوات [illegible] سؤال
مقدر تقديره لم بنى الماضى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون بوجهين الاول ان البناء
ضد الاعراب والاصل فى الاعراب الحركة فيكون الاصل فى البناء السكون تحقيقا للتضاد
بينهما والثانى ان الحركة على المحل والجزء بقوة مشابهة الاسم مما [illegible] الى
الماضى

اى لا يلحق الماضى المتصل بالاسم وهو وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وضارب فلهذا بنى على الحركة قوله وعلى الفتح
لانه اخف السكون لا لانه للحقيقة من الامر بهذا الضمير هو جواب سؤال مقدر تقديره انه لم اختير الفتح من بين سائر الحركات
والبناء فاجاب بقوله لانه اخف السكون اى لما استحق الحركة اى انما بنى الماضى على الفتح لانه اخف الحركات وهو
لازم السكون وهو الاصل فلما امتنع البناء على السكون بنى على الحركة ما هو قريب منه على الحركات وهو الفتح
لان المصير الى التقريب اولى ولان الفتح اخف الحركات اعلم ان الماضى يبنى على الفتح اذا لم يكن مانع فيه يوجب
ضمه وهو عند اتصال واو الضمير به نحو ضربوا وسكونه اذا كان عند اتصال بعض الضمائر به نحو ضربت وضربنا و
ضربتن وضربن وانما سكنوا اللام عند ذلك لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة اعنى الفعل وفاعله
او تقدير الاعلال نحو رمى ودعا فان الاصل فيهما رمى ودعو قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
او حذفه وهو عند اتصال ضمير بالفعل المعتل اللام نحو دعوا ورموا فان اصلهما دعووا ورميوا
استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت او عند اتصال تاء التانيث الساكنة بالفعل المعتل نحو دعت و
رمت اصلهما دعوت ورميت فحذفت اللام لالتقاء الساكنين وهو الواو والياء فى الاول والياء فى الثانى بعد قلبهما
الفا فلما عرفت هذا فاعلم انه لو قال وعلى الفتح ما لم يوجد مانع عنه لكان احسن قوله ولم يبن
ما قوله ويبنى الامر على السكون بعدم مشابهته اى لا يبنى الماضى لان الماضى لان الاسم الفاعل بابه
[illegible] بخلاف المضارع فانه موافق لاسم الفاعل
فاعطى الاعراب [illegible] مشابهة بالاسم فيبنى المضارع المشابه بالاسم ويبنى
الماضى على الحركة لقلة مشابهته بالاسم ويبنى الامر على السكون بعدم مشابهته اصلا وبقاء الاصل لاحاله
تحت قوله ولم لان قوله انما بنى الماضى يدل على انه ليس بمعرب ويمكن ان يجاب عنه بان المصنف اراد ان
يذكر وسيلة فرع بنى الماضى فقال ولم يعرب ويمكن ان يقول انه تحت قوله ويبنى الماضى على الحركة لا قول
المعرب عنه يحكى الخطاء وبيانه غير مخفى على من تامل اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله فاعطى البناء وعلى
الفاعل وفاعله مستكن فيه راجع الى اسم الفاعل والمفعول قوله الاعراب الجار والمجرور ايضا
متعلق بقوله فاعطى والضمير المجرور بالجار راجع الى الفعل المضارع قوله زيدت الالف الى
قوله وبنى كما عرفت ان الماضى مبنى على الفتح ما لم يوجد مانع عنه فاعلم ان الالف زيدت فى تثنية
سواء كانت للمذكر او المؤنث نحو ضربا وضربتا معنى تدل على انها وانما زيدت الواو فى جمع المذكر نحو ضربوا حتى يدل
على انهم او النون فى جمع المؤنث حتى تدل على انهن اما وجه زيادة الالف والواو والنون فلان الاصل
فى زيادتها ان يزاد حروف العلة والياء الكثرة دورها فى الكلام وانما زيدت النون فى جمع المؤنث لانه لو زيدت الياء لزم دخول الكسرة

الذي سمي [illegible] اخت [illegible] الفعل المعتل [illegible] ثم ذكر احكام ما قبلها بان
سمية والفاعلية قوله وضم ما قبل [illegible] او الياء [illegible] ان يكون آخره مضموما [illegible] بينهما
لان الضم يجانس الواو والكسر يجانس الياء قوله بخلاف رموا لان الميم ليس بما قبلها هذا جواب عن سوال مقدر
توجيهه انتم وانتن قلتم اذا اتصل بالفعل واو الجمع يكون آخره مضموما وقد جاء الفعل المتصل بواو الجمع من
غير ضم آخره نحو رموا [illegible] فالجواب ان الميم ليست ما قبلها [illegible] وانما قلنا ان ما قبلها الياء
لان اصله رميوا انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف فصار رموا قوله وضم نحو رضوا
اي قوله الى الضم هذا جواب عن سوال مقدر [illegible]
[illegible]
[illegible]
عليها [illegible] ثم حذفت الياء فصار رضوا [illegible]
[illegible] قيل [illegible]
[illegible] حذفت الياء [illegible] اقول
هذا الاعلال وان كان [illegible] وهذا [illegible] في هذا العلم قوله
كتبت الالف اي قوله [illegible] اي كتبت الالف بعد الواو [illegible] والواو العاطفة فانه لو لم يكتب
الالف يلزم الالتباس في نحو [illegible] والواو العاطفة [illegible] فان
قيل [illegible] الالتباس [illegible] الا [illegible] لزوم الالتباس [illegible] والواو العاطفة
[illegible] قلنا [illegible] الالف كتبت [illegible] الالتباس [illegible]
وتعاقب [illegible] ان كتابة الالف بعد الواو [illegible] على الاطلاق [illegible] بعد الواو
[illegible] الالف بعد [illegible] بعد واو الجمع [illegible]
[illegible] قوله وتبعه [illegible] قوله [illegible]
انما كتبت الالف بعد واو الجمع ليحصل الفرق بينه وبين واو [illegible]
يكتب الالف [illegible] الجمع [illegible] ليحصل الفرق [illegible]
بسقوط طرف العلة [illegible] بسقوط [illegible] طرف العلة [illegible] بعض اللغة [illegible]
[illegible] ثم [illegible] باثبات الواو قوله جعلت التاء
علامة التانيث اي قوله [illegible] اي جعلت التاء علامة [illegible] ضربت لان التاء [illegible]

وسط [illegible] ايضا كالتاء [illegible] آدم ثم حواء فناسب
التاء المؤنث [illegible] جعلت علامة [illegible] فان قيل [illegible] زيادة العلامة [illegible] المؤنث [illegible] فرع والمؤنث
ايضا فرع فناسب ان يختص الفرع بالفرع قوله [illegible] التاء [illegible] اي التاء
[illegible] قوله واسكنت الباء الى قوله فيما هو كالكلمة الواحدة اي
[illegible] ضمير الفاعل [illegible] نحو ضربت [illegible] ضربتما [illegible] ضربتما
[illegible] يلزم توالي الاربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما قلنا ان [illegible] كالكلمة
الواحدة لان [illegible] ضمير الفاعل [illegible] الفعل [illegible] بالفعل قوله [illegible] قوله لا يقال
ضربت وزيد [illegible] الضمير المرفوع المتصل [illegible] الفعل لا يجوز العطف عليه [illegible] تاكيد بمنفصل
لانه لو جاز العطف عليه [illegible] يلزم عطف [illegible] الفعل [illegible] وانما [illegible] بالمنفصل [illegible]
المنفصل [illegible] العطف عليه [illegible] بغير تاكيد نحو [illegible] وزيد [illegible] وانما قلنا المنفصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد نحو انا وزيد [illegible] اعلم [illegible] اذا وقع [illegible] ضمير [illegible]
المنفصل [illegible] العطف [illegible] يجوز العطف عليه بدون التاكيد بمنفصل [illegible] حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيد [illegible] فاذا عرفت هذا [illegible] لا يجوز
العطف على ضمير [illegible] التاكيد اذا لم يقع [illegible] العطف [illegible] قوله بخلاف
ضربنا لان [illegible] في حكم السكون هذا جواب عن اشكال مقدر توجيهه [illegible] توالي اربع
حركات لا يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض [illegible] توالي اربع حركات
[illegible] ضربنا [illegible] في حكم السكون فلم يوجد فيه توالي اربع حركات قوله [illegible] قوله
[illegible] الساكنين
لان حركة [illegible] الحق [illegible] اللغة
[illegible] باثبات الالف قوله بخلاف [illegible] قوله ضمير منصوب وهذا ايضا جواب
عن سوال مقدر [illegible] قلنا ان توالي اربع حركات لا يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة
[illegible] كالكلمة الواحدة لان [illegible] فيه ضمير منصوب والمفعول مع الفعل ليس
كالكلمة الواحدة [illegible] بخلاف [illegible] الفاعل مع الفعل قوله وبخلاف [illegible]
اي قوله [illegible] هذا جواب عن سوال مقدر توجيهه [illegible] عنه بقوله
[illegible] بالقصر [illegible] الكبيرة [illegible]

حاشية [illegible]

قوله وحذفت التاء في ضربان قوله لعدم الجنسية اعلم ان اجتماع علامتي التأنيث لا يجوز الا ان يكون في الاسم
او في الفعل فان كان في الاسم يحذف احدهما اذا كانتا من جنس واحد كمسلمات اصله مسلمتات فحذفت التاء الاولى
لانها تدل على التأنيث فقط والتاء الثانية تدل على الجمع والتأنيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان حذف
الاولى اولى وان لم يكونا من جنس واحد لم يحذف كحبليات فان الياء والتاء فيها تدلان على التأنيث فلم يحذف
احدهما لعدم الجنسية وان كان في الفعل يحذف احدهما على الاطلاق وقال انما فعلهم ذلك لخفة الاسم وثقل الفعل
وان كانا في فعل وان لم يكونا من جنس واحد متصل بقوله حذفت التاء في ضربان لاجتماع علامتي
التأنيث فان قيل لم وجب قلب الالف في حبلى ياء في الجمع قلنا لانه لو لم تقلب ياء فيلزم ان يحذف لاجتماع
الساكنين على غير حده وحذفها ليس بجائز لانها علامة التأنيث منزلة جزء الكلمة فلا فرق وضمت على الخ اول
الاصول فان قيل لم تقلب واوا قلنا لو قلبت الاولى لان الياء يكون علامة التأنيث كما في ضربي والواو
ليست كذلك والثاني ان الياء اخف من الواو فالقلب الى الاخف اولى من القلب الى الاثقل قوله ويستوي
لفظ الواحد والجمع في ضربت اعلم انه لا فرق بين تثنية المخاطب والمخاطبة في الفعل حيث يقال فيهما ضربتما اي في المخبرات
اي في نفس المتكلم اما في التثنية فلانه يستوي فيهما لانه اي المذكر والمؤنث في الاخبارات فلعدم الالتباس لانا
المتكلم يرى ويعلم ان المخاطب مذكر او مؤنث ولو لا وضع اللفظ ايضا لما كان في الاختصار
ويؤيد الاختيار على ما قوله زيدت الميم في التثنية اي زيدت الميم في التثنية المخاطب نحو ضربتما
مع ان القياس ان يقال ضربتا لئلا يلزم الالتباس بالمؤنث في التثنية وبالاشباع
في انت قد يشبع فتتولد منها الالف كما في اشبعت الفتحة في الالف وضعتها الالف فكيف النقل
في زيدت الميم فما فائدة الالف قوله وضمت الميم في ضربتما لان تحته التقاء مضمرا فهذا جواب عن سؤال
مقدر توجيهه ان علة زيادة الميم في ضربتما ادفع الالتباس بالاشباع ودفع الالتباس قد حاصل
لو زيدت غير الميم فلم زيد الميم وغيرها فاجاب بقوله لان تحته التقاء مضمرا فلذا يقول الا ان لم يكون التقاء
تحته في ضربتما مضمرا فان علامة ضربتما بارزة والجواب عنه ان يقول حكمه ان يكون مرادا ومعناه في المنفصل
نحو انتما لم يستقيم الكلام قوله واختلفت الميم في انتما اقرب الميم من التاء في الجمع بالشفوي اي
زيدت الميم في انتما اقرب الميم من التاء في الجمع بالشفوي فان قيل لم خصت الميم من بين حروف
الشفوي وهي كثيرة فان الباء والفاء والواو من الشفوي كالميم قلنا عنه ان الباء والفاء وان كانتا
شفويتين لكن ليستا من حروف الزوائد والواو ثقيلة فاختيرت الميم قوله وقيل انها
لما كانت اعلم ان بعضهم ذهب الى انه قال انما زيدت الميم في انتما اشباعا للحركة اي يعلم انها اجمع لهذا
الدليل

الدليل في غاية الضعف لان الميم ليست بزائدة بل بدل من الواو والميم في انتما زائدة وليست ببدل
من شيء فلا يقاس احدهما على الآخر قوله وضمت التاء في فعلت الشيء اي انما ضمت التاء في ضربتما
لان التاء ضمير الفاعل وعلامته الرفع والاوفق بالرفع الضم في اللفظ واذا فتحت التاء في الواحد للمخاطب فان
الالتباس لا يزول لو ضمت يلزم الالتباس بنفس المتكلم الواحد وهو كثير يلزم الالتباس بالمخاطبة
فان قيل لم عين الفتح في المخاطب والكسرة في المخاطبة مع انه لو عكس بان يكون الكسر في المخاطب
والفتحة في المخاطبة لم يلزم الالتباس ايضا قلنا الفتحة اولى بالمخاطب والكسرة اولى بالمخاطبة لان المذكر
اصل والمؤنث فرع والفتحة خفيفة والكسرة ثقيلة واعطاء الخفيف الاصل اولى من العكس ولا يلزم ذكر
الالتباس في التثنية بسبب ضمة التاء فلهذا ضمت التاء فيها قوله وقيل لقوله وهو الضم الشفوي
اي قال بعض الشعر فيه انما ضمت التاء في التثنية اتباعا للميم لان الميم الشفوي فجعلوا الحركة ما قبل الميم
وهو التاء من جنس الميم وهو الضم الشفوي قوله زيدت الميم في ضربتم الى قوله الا هو اعلم
انه هو الميم في جمع المذكر المخاطب ليكون مطردا بالتثنية في زيادة الميم وضم الجمع في ضربتم محذوف
وهو الواو لانه في الاصل ضربتمو فحذفت الواو لان الميم بمنزلة الاسم اي يحذف الميم كثيرا في الافعال
اسما كالفعل المضارع فانه اذا دخل عليه يجعله اسما كما يقال في يخرج مخرج ولا يوجد في آخر الاسم واو
ما قبلها مضموم كما في طه اسم الا الكلمة هو فلهذا حذفت الواو منه اي من ضربتمو قوله وتر
نه يقال في جمع دلو ادلي اصله ادلو اي جاء ليس في آخر الاسم واو وقبلها مضموم في كلام
الا الكلمة هو يقال في جمع دلو ادل و هو في الاصل ادلو فقلبت الواو ياء لذلك ثم يبدل ضمة اللام
ضمة اللام كسرة لتصحيح الياء ثم اعل كاعلال قاض وبعض الصرفيين يعلله بقلب ضمة
اللام كسرة في اول الامر ثم تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم اعل كاعلال قاض
وحاصله ان قلب الواو في ادلو ياء وثقلها يلزم في آخر الاسم واو قبلها ضمة لتطرفها وانكسار
ما قبلها فلا يكون فيها نحو بصيغة قوله بخلاف ضربا لان الياء ليست بمنزلة الاسم
هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه ان سبب حذف الواو من ضربتمو اذا ثبت في ضربوا مع انه
لم يحذف منه فاجاب عنه بقوله لان الياء ليست الياء بمنزلة الاسم فاصل الجواب ان الاسم
ان سبب حذف الواو من ضربوا فلم يحذف الواو منه بخلاف ضربتمو فانه ثابت فيه فحذفت منه
فقد اختلف الشيخ في هذا المقام فقال بعض لان الياء ليست وقال البعض ليس والظهر انها
قد لان الواو بالحروف نية قوله وبخلاف ضربتموه الى قوله كما في اعطائيه هذا ايضا جواب عن ايراد مقدر

[illegible]

تقدير الا ان الالف [illegible] ضربتموه [illegible] فوجب [illegible] الواو [illegible] ضربتم الجمع [illegible]
نعم ان الشان [illegible] ضمير الا ان الواو [illegible] الطرف اى من لونه آخرا بسبب اتصال الضمير والى فانا قدرنا في
حذف الواو وقوع الواو في الطرف ونظائر العطف حيث لم يطلب اليا [illegible] مع [illegible] بعد الالف
الزائدة [illegible] وجهان في الطرف بسبب [illegible] العطف [illegible] جميع [illegible] الكلمة [illegible]
قوله وشدد نون ضربتن اى قوله [illegible] النون [illegible] مقدر [illegible] ان يقال
[illegible] نون جمع المؤنث [illegible] جمع المؤنث [illegible] الغائب [illegible] انما [illegible] نون جمع المؤنث
[illegible] نحو ضربتن لان اصله ضربتمن لان [illegible] ضربتما والجمع [illegible] الميم الى النون
ثم ادغم [illegible] النون [illegible] تقرب الميم من النون لانهما [illegible] قوله ومن ثم
[illegible] الميم من النون [illegible] اصله [illegible] الميم قريب من النون [illegible] الميم من النون [illegible]
اصله [illegible] الحرف الذى بعد [illegible]
[illegible] النون [illegible] فوجب
[illegible] النون [illegible] قوله وقيل اصله ضربتى [illegible] ثم ادغم اعلم
ان [illegible] ضربتن [illegible] ضربتى بالتخفيف [illegible] ان يكون ما قبل النون
[illegible] ساكنا [illegible] سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل
النون [illegible] لالتقاء الساكنين ولا يمكن حذفه [illegible] علامة والعلامة
لا تحذف [illegible] علامة اخرى فلم يمكن اسكان ما قبل النون [illegible] النون [illegible] من النون
ثم ادغم [illegible] ان قوله [illegible] النون من النون ليس
بمستقيم لانه [illegible]
ثابتة باعتبار ان الاول [illegible] والثانية علامة وباعتبار ان الاول [illegible] والثانية [illegible]
كلام [illegible] لا يمكن [illegible] سوال و
[illegible] البيان [illegible] والعلامة لا تحذف [illegible] الاطلاق [illegible] علامة
اخرى [illegible] التاء [illegible] علامة التانيث
[illegible] علامة اخرى وهى التاء الثانية فالاولى ان يقول والعلامة لا تحذف [illegible] علامة اخرى و
[illegible] قوله ضربت التاء في ضربت اى ضربت التاء في [illegible] المتكلم الواحد مذكرا
كان او مؤنثا لان [illegible] التاء [illegible] او كسر [illegible] او المخاطبة و
في

في قوله ان تحته انا مضمر [illegible] قوله ولا يمكن الزيادة اى قوله [illegible] جواب سوال
مقدر [illegible] السوال انه لم كان انا تحت نفي المتكلم الواحد مضمرا ينبغى ان يزاد فيه من حروف انا و
[illegible] الجواب عنه انه لا يمكن الزيادة من حروف انا لان الزيادة من حروفه يستلزم الالتباس لانه لا يخلو
اما ان يزاد الالف او النون فان زيد الالف يلتبس بتثنية الغائب وان زيد النون يلتبس بجمع المؤنث
فاذا كانت الزيادة من حروف انا مستلزمة للالتباس فاختير التاء [illegible] في افعاله وهى ضربت و
ضربت [illegible] ضربتم وضربتى اعلم ان [illegible] قوله فاختير الجواب [illegible] الكلام [illegible] الزيادة
من حروف انا الالتباس فاختير التاء قوله زيدت النون اى قوله [illegible] اى زيدت النون في نفي المتكلم مع
الغير لان الضمير [illegible] المنفصل نحن وفيه نون ثم زيدت الالف [illegible] بجمع المؤنث الغائب فعلى
هذا يكون زيادة الالف بعد زيادة النون [illegible] زيدت النون في نفي المتكلم مع الغير لان
الضمير المنفصل [illegible] وفيه نون والف وعلى هذا يكون زيادة النون مع الالف قوله وتدخل المضمرات
الى قوله [illegible] اعلم ان المضمرات [illegible] والافعال وهى المضارع والامر والنهى [illegible]
[illegible] المضمرات [illegible] مرفوع ومنصوب [illegible]
ثم [illegible] من مرفوع والمنصوب [illegible] الاتصال والانفصال [illegible] ان جميع [illegible]
اما متصل او منفصل لانه [illegible] اللفظ [illegible] المنفصل [illegible] المتصل [illegible]
كل واحد من المرفوع والمنصوب [illegible] ستة [illegible] من ضرب الاثنين في الثلثة
ثم [illegible] المنفصل من الستة [illegible] الجر [illegible] الاتصال
[illegible] ثم [illegible] المنفصل لان الضمير [illegible]
موقع [illegible] المنفصل [illegible] او مضاف [illegible] المنفصل [illegible] الجر [illegible]
[illegible] المضاف [illegible] المنفصل بخلاف المرفوع والمنصوب فانه [illegible]
[illegible] المنفصل [illegible] ضرب زيد الا [illegible] المنفصل
[illegible] انواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل [illegible] متصل
فقط ثم [illegible] المرفوع المتصل [illegible] المنفصل [illegible] المرفوع المتصل [illegible] عشر [illegible]
[illegible] لانه اما مخاطب او غائب او متكلم [illegible] اما مذكر او مؤنث [illegible] ستة [illegible]
الستة [illegible] وستة [illegible] او [illegible] او المجموع [illegible] عشر [illegible]
من ضرب الستة في الثلثة [illegible] المتكلم [illegible] ستة [illegible] الثلثة [illegible]

وايراد ما الاشتراك هنا الاشتراك المعنوي لا اللفظي لان تثنية الغائب والغائبة ليست بمشترك في اللفظ
لان لفظ احديهما ضربا والآخر ضربتا الا ان ضمير منفصلهما هما ولقائل ان يقول يحتمل ان يكون المراد منه الاشتراك
اللفظي وقولكم ان لفظ احديهما مغاير الآخر قلنا وان كان مغايرا الا ان الضمير فيهما ليس الا الالف فيكون الضمير
فيهما شيئا واحدا ويمكن ان يجاب عنه بان يقال نعم ان الضمير فيهما ليس الا الالف الا ان تلك الالف في تثنية المؤنث
ليس الا مع التاء بل بسبب انهم لا يستعملون الالف وحده في تثنية المؤنث وح كان ضمير تثنية المذكر الالف
وضمير تثنية المؤنث الالف مع التاء فافترقا في اللفظ والذي يقوي ما قلنا انه عد الضمير الذي في ضربت
وضربت بلفظين مختلفين وان ضمير انت وانتِ وانتما وانتم وانتن ليس الا ان لكن بيانه في الفاظ متعددة
باعتبار اقتران الامور التي رحبة بها وكذلك الكلام في ستة بحثه في الخطاب لاشتراك تثنية المخاطبة والمثنى
في سنة بلفظين في الحكاية لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيتميز المذكر والمؤنث بالرؤية او يعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث فلا يحتاج الى تكثير الامثلة فبقي ثلاثة عشر نوعا بعد اسقاط اربع كلمات من الحكاية وواو
من الخطاب وواحدة من الغيبة واذا صار قسم واحد من تلك الثمانية وهو المرفوع المتصل اثني عشر نوعا لا
يجب كل واحد غير المرفوع المتصل مثل ذلك اي مثل المرفوع المتصل فيكون ستون نوعا اعلم ان قوله ثم اخرج بجواز ان يؤتى
بصيغة المجهول وان يؤتى بصيغة الامر من باب الافعال الا ان الثاني اوجب واجدر قوله واثنا عشر للمرفوع
المتصل نحو ضرب الى ضربنا اي للمرفوع المتصل اثنا عشر نوعا اثنان للمتكلم نحو ضربت وضربنا وخمسة
للمخاطب نحو ضربت ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن وخمسة للغائب نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت
ضربتا ضربن واعلم ان اللفظ اربعة عشر الا انه في المعنى اثنا عشر لان المستتر في هو ضرب اي قوله نحو ضربنا
يعني كما ان المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا كذلك للمرفوع المنفصل اثنا عشر نوعا وتعداد الامثلة ظاهر
وفي الضمير المنفصل ابحاث كثيرة لا يليق ذكرها هنا لئلا يطول الكتاب قوله الاصل في هم ان قوله على الهم الا
التقوى اعلم ان النحويين اختلفوا في هم فعند البصريين انه علم بجميع حروفه وعند الكوفيين الهاء الاسم
لا الميم والواو اشباع الحركة لتقوية الميم ومتمسك النحويين مذكور في المطولات فليطلب فيها اذا
عرفت هذا فاعلم ان الاصل في هم ان يقول في تثنية وجمع هما هموا كما يقال ضرب ضربا ضربوا الا انهم
لم يقولوا كذلك لئلا يلتبس الواو وبينهما في الجمع لاتحاد مخرجهما الا انهما شفويتان واجتماع الحرفين المتجانسين ثقيل
فصار هموا ثم حذفت الواو للام في ضربتم وحملت التثنية على الجمع في قلب الواو وبينهما الا انه قال فعلى هذا يلزم
اتباع الاصل للفرع لانا نقول المشتق الواحد يمكن ان يكون اصلا باعتبار وآخر فرعا باعتبار آخر الا ترى ان المصدر اصل للفعل في
الاشتقاق عند البصريين وفرع عليه في الاعلال لان الفعل اصل فيه لثقله فكذا يمكن ان يكون التثنية اصلا للجمع

بانها

بانها كثيرة الاستعمال وفرعا عليه في الاعلال لان الجمع اصل فيه لثقله لانه فرع انه فرع العشر اقوى في التصرف ثم قال
انما جعلت الواو ميما في التثنية حتى يقع الفتحة على الميم لتقوى لان الواو والضعيف قوله والواو
الجمع اشتمالها في ضربتما اي ضربت اياهما في تثنية الضمير المرفوع المنفصل لاشتماله على ميم التثنية
لا يلتبس بالالف لا اشباع كقول الشاعر اني برئ من ما جناب قلبي تقارن المطالب قلت انشاوهذا معنى
قوله كما في ضربتما ثم زيدت الميم في جمعه حملا على التثنية في زيادة الميم وهذا معنى قوله وحمل الجمع عليه قوله
ولا يحذف واو هو لقلته حروفه في قدر الصالح اي ولا يحذف الواو في هو لقلة حروفه ثم ان قدر الصالح والمراد
بالقدر الصالح ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به اللام وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما قوله
ويحذف واو هو الى قوله وفيه اي يحذف الواو في هو اذا اتصل بالتثنية ان شئت المحصول الكثير والى وقف بالاتصال
مع ان الواو وقع طرفا فاذا حذفت فبقي الهاء مضموما الى على الواو المحذوفة نحو ام وتكسر الهاء اذا كان ما
قبلها مكسورا نحو غلامه او ياء ساكنة نحو فيه وانما يكسر لانه وجه هذا ان الامر بالانه لو لم يكسر يلزم الخروج
من الكسرة الحقيقية او تقديرية الى الضمة الحقيقية وهو مستثقل اعلم ان حذف الواو في هو اذا اتصل بشيء آخر
ليس بواجب بل جائز كقوله تعالى هو الذي هو المبين وهو الذي انزل قوله ويجعل ياء اي الغا
الى قوله في بادية بادة اعلم ان الاختلاف المذكورة في هو ثابت بعينه في هي اذا عرفت هذا فاعلم ان ياء هي
يجعل الفا في لغة كما يجعل الياء في غلامي الفا في بادية بادة قوله ويجعل ياء الى قوله مع
ضعفها اي يجعل ياء هي ميما في لغة يعني الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها ادعم في البعض
الكسر بالاتصال قوله مع ضعفها الكسر بلا فائدة اقول هذا الاعتراض انما هو ان لو كان الضمير للياء والياء
راجع الى الياء وهو ليس براجع اليها بل الى الفتحة في الهاء قوله وشدد نون هي
في ضربتن اي شدد نون هي في لغة المذكورة في ضربتن قوله واثنا عشر المنصوب المتصل نحو ضربني
الى ضربنك اي للمنصوب المتصل اثنا عشر نوعا نحو ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن قوله ولا يجوز ان تقول في حالة واحدة اي ولا يجوز في الضمير المتصل اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لان الاجتماع عدما لو جاز يلزم ان يجتمع الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة وهو
ممتنع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسك وضربت نفسي وسائر الامثلة يلزم ان يكون
الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في ضربت نفسي ايضا فالصواب ان يقال في تعليله انما لا يجوز اجتماع ضميري
الفاعل والمفعول لان الغالب في غير افعال القلوب تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم
الى المغايرة فاتي بلفظ النفس تحصيلا للمغايرة لئلا يسبق الوهم الى ضربتني انت فلم يلزم ما هنا بالوهم عدل الى لفظ النفس فقيل ضربت نفسي

وما يدفع حركة الضمير وهو التاء وبهذا الالتباس مع قيام بهذا الغالب لكون بهذا الغالب قويا وجها از اشتباه بهذه الكلمة
بغيرها عند غفلة السامع قوله الا في افعال القلوب اي قوله علمت فضل استثناء من قوله ولا يجوز اي لا يجوز اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول الا في افعال القلوب فلان اجتماعهما فيها جائز نحو علمتك فاضلا وعلمتني فاضلا وانما جاز اجتماعهما
فيها لان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجود ولانك اذا قلت ظننت زيدا قائما
فمظنونك هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني فان متعلقه بالضمير معا ولانها تتعلق باعتقادات القلوب
من العلم والظن ولا شك ان تعلق علم الانسان وظنه بصفات نفسه اكثر من تعلقهما بصفات غيره فاذا
لم يجتمع ان اراد النفس فيها لا شفاء المقتضي لا اراد هما وهو الالتباس قوله واثنا عشر للمنصوب
المنفصل يعني كما ان المنصوب المتصل اثنا عشر نوعا كذلك للمنصوب المنفصل اثنا عشر نوعا نحو اياي ايانا
اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن وفي ~~[illegible]~~ الاصطلاحية بايا اختلافات
كثيرة تركت ذكرها لئلا يطول الكتاب قوله واثنا عشر للمجرور المتصل نحو ضاربي الى ضاربنا اي الضمير
المجرور المتصل اثنا عشر نوعا وهو يكون في الاسم والحرف واما في الاسم فمثاله نحو ضاربي ضاربنا ضاربك
ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن
في الحرف فمثاله نحو لي لنا لك لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وانما اخر ذكر المجرور عن المنصوب
كما ان المنصوب متصلا ومنفصلا وليس له منفصل فحمل المنصوب قرينة عليه فلهذا اخر ذكره ولان
المنصوب مفعول الفعل بلا واسطة والمجرور بواسطة فتقديم المنصوب اولى لان الاصل عدم الواسطة
وما قيل في وجه التاخير من ان عامل المجرور الحرف والحرف متاخر عن الاسم والفعل فمعموله يجب ان يكون متاخرا عن معمولهما ضعيف
وجه الضعف غير مخفي على من له ادنى تامل قوله وفي ضاربي يجعل الواو ياء ثم ادغم اعلم ان الجمع المذكر السالم
اذا اضيف الى ياء المتكلم يحذف نونه ثم يجعل الواو ياء ثم ادغم نحو ضاربي اصله ضاربون حذفت النون
بالاضافة الى الياء فصار ضاربوي ثم جعل الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احدهما بالسكون
تقلب الواو ياء سواء كان الواو قبل الياء او بعد ثم ادغم فصار ضاربي بضم الباء ثم كسر الباء لتصحيح الياء
قوله كما في مرمي يعني يجعل الواو ياء في ضاربوي ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء كما يجعل الواو ياء ثم ادغم
ثم كسر ما قبل الياء في مرمي اصله مرموي واعلاله ظاهر قوله والمرفوع المتصل الى ولا يضرب اعلم
ان الضمير المرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع الاول في الغائب سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا
او نهيا نحو زيد ضرب ويضرب فليضرب ولا يضرب واحترز بالمرفوع عن المنصوب والمجرور لانهما لا يستتران الا بالمجي
وبالمتصل عن المنفصل لامتناع استتار المنفصل في الحال لا انفصال عنه قوله وفي الغائبة نحو ضربت

وتضرب

4

31

وتضرب وتضرب ولا تضرب الموضع الثاني من المواضع الخمسة يستتر فيها الضمير المرفوع المتصل الواحدة الغائبة سواء
كانت ماضية نحو هند ~~[illegible]~~ ضربت او مضارعا نحو هند تضرب او امرا نحو هند لتضرب او نهيا نحو هند لا تضرب
واحترز بالواحدة عن مثنى الغائبة وجمعها فان الضمير المرفوع المتصل لا يستتر فيهما بل وقع التثنية قوله
وفي المخاطب الذي في غير الماضي نحو تضرب واضرب ولا تضرب الموضع الثالث من المواضع الخمسة التي كان الضمير
المرفوع المتصل يستتر فيها المخاطب الذي في غير الماضي سواء كان مضارعا او امرا او نهيا نحو تضرب واضرب
ولا تضرب واحترز بقوله الذي في غير الماضي ~~[illegible]~~ عن المخاطب الذي في الماضي اذ الضمير المرفوع
المتصل لا يستتر فيه لان فاعله ظاهر فلو استتر يلزم اجتماع الفاعلين بالفعل الواحد من غير عطف ولا يستتر ايضا
في المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات قوله وياء تضربي اي قوله لم لا تضربون اعلم ان العلماء
اختلفوا في ياء تضربي فعند الاخفش ~~ليس بجيد لان التاء في تضربي لو كان [illegible] ضمير بارز [illegible] او يضربون~~
~~واقول الاخفش~~ ياء تانيث علامة المخاطب وفاعله مستتر وعند عامة النحاة ضمير بارز للفاعل

ياء تانيث علامة للمخاطب وفاعله مستتر [illegible] وعند عامة [illegible]

كواو يضربون واقول الاخفش ليس بجيد لان التاء علامة في تضربي لو كان علامة المخاطب يلزم
اجتماع العلامتين اذ التاء ايضا علامة المخاطب ايضا وبعض الناس اجاب عن طرف الاخفش بان
قال ان التاء علامة المخاطب مع قطع النظر عن التانيث والياء علامة المخاطب فقط وهذا الجواب
ليس بمرضي عنده لانه يلزم اجتماع العلامتين ح ايضا قوله على ان الياء بحجة في [illegible] بمنزلة
التانيث اي على ان الياء في تضربي علامة التانيث كهندي [illegible] فلان الياء التانيث كان مناسبا
للتعبير فلهذا اعتبر الياء وفيه نظر يجوز ان يكون هذا صيغة موضوعة للتانيث او يكون الياء بدلا عن
الهاء في هذه اسم الله قوله ولم يبرز في تضربين اي قوله ولم لا تضربين في التاء وهذا اشارة الى جواب سؤال
مقدر توجيهه ان يقال لم لم يبرز حرف انت في المخاطبة مع انكم ابرزتم في المخاطب حرف انت فاجاب
بقوله الالتباس الى اخره حاصله انه انما لم يبرز حرف انت في تضربين لانه لو ابرز فلا يخلو اما ان يبرز الالف و
النون او التاء وحدها الى ان [illegible] منها والاول الاول فالالتباس بالتثنية والثاني فلا يحتاج النون
والثالث فلئلا [illegible] التانيثين وابرز بسبق بينه وبينها اي ابرز الياء في تضربين لانه يوهم
بينه التلبس بالجمع المخاطبة نحو تضربن فلا يقع الالتباس ابرز الياء فيه قوله ولم يفرق اي خوف
في الصورة بهذا جواب عن ايراد مقدر تقديره لماذا ابرز الياء في تضربين لو كان الفرق بينه وبين جمعه فلا
حاجة الى الفرق اذ لو استتر يحصل الفرق بحركة ما قبل النون فاجاب عنه بقوله حتى لا يلتبس الى اخره يحصل
انه لو كان الامر على ما ذكرت لالتبس بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة في الصورة وانما قال في الصورة اذ الالتباس بينهما معدوم

من حيث اللفظ الا ان النون في المخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة مشترك و[illegible] في المخاطبة التي لم يؤكد بالنون الثقيلة
مخففة النون في قوله حتى لا يلتبس بالنون الثقيلة نوع من التساهل والصواب ان يقول حتى لا يلتبس بالمؤكدة بالنون
الثقيلة قوله ولا يحذف النون حتى لا يلتبس با[illegible] المذكر معطوف على قوله لم تحذف ما قبل النون اي ولم يحذف
بينهما بحذف النون في المخاطبة لئلا يلتبس بالمخاطب المذكر والمؤنث الغائبة اعلم ان قوله بالمذكر مستدرك
اذ لو اقتصر على قوله حتى لا يلتبس لكان اولى لشموله اياه وغيره من المؤنث الغائبة قوله وفي المضارع المتكلم
نحو اضرب ونضرب الموضع الرابع من المواضع الخمسة التي يستتر المرفوع المتصل فيها المضارع المتكلم
سواء كان متكلما وحده او متكلما مع غيره نحو اضرب ونضرب وانما استتر فيه لوجود قرينة دالة
عليه وهو قوله وفي الصفة نحو ضارب ضاربان ضاربون اي الخامس الموضع الذي هو من المواضع
الخمسة التي يكون المرفوع المتصل فيها مستترا هو الصفة على الاطلاق اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا وانما استتر فيها لانه لو ابرز يلزم اجتماع الاعرابين في المثنى او الواو والياء في المجموع و
المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ويستتر
في المرفوع اي قوله بمنزلة الجزء من الفعل اي ويستتر الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه بمنزلة الجزء من الفعل
لانه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل بخلاف المنصوب والمجرور لانهما ليسا كذلك فلا يستتران فان
سئل سائل بان يقول معنى قوله ويستتر في المرفوع فالجواب عنه ان يقال ان معناه ويجوز الاستتار
في المرفوع [illegible] الى ما يحتاج اليه هذا التاء ويلي قوله ويستتر في الغائب اي قوله
او اي يستتر الضمير المرفوع في الغائب والغائبة ولا يستتر في التثنية والجمع لان الاستتار خفيف و
المفرد سابق فاعطى ما هو خفيف لما هو سابق وهو المفرد اولى من اعطائه لما هو غير سابق و
هو التثنية والجمع او لان الاستتار خفيف والمفرد كثير الاستعمال بالنسبة الى التثنية والجمع فاعطى الخفيف
لما هو كثير الاستعمال اولى واحرى قوله دون المتكلم والمخاطب الذي في الماضي اي قوله اولى لا يستتر
المرفوع المتصل في المتكلم والمخاطب الذي في الماضي لان الاستتار قرينة ضعيفة لان الاصل الظهور
والابراز قرينة قوية واعطاء الابراز القوي للمتكلم والمخاطب القويين اولى من اعطاء الاستتار
الضعيف لهما وقيد المتكلم والمخاطب بقوله الذي في الماضي لانهما لو كانا في المضارع لم يكن الحكم
كذلك لان المتكلم والمخاطب الذي في المضارع ليس قوي بالنسبة الى المتكلم والمخاطب الذي في
الماضي لان المضارع فرع والماضي اصل قوله ويستتر في المخاطب المستقبل ومتكلمه للفرق
اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المخاطب والمتكلم المستقبل ليحصل الفرق بين المتكلم
والمخاطب

والمخاطب الذي في المستقبل وبينهما في الماضي ولا يستتر في المخاطبة لان المخاطب يستحق خفة الاستتار
والمسؤل عنه ان يعترض بان يقول ان قوله ويستتر في المخاطب المستقبل ومتكلمه مكرر لان قوله قبله وفي المخاطب
الذي في الماضي يدل على ان الضمير المرفوع المتصل يستتر في المخاطب والمتكلم الذي في المستقبل ويمكن ان يجاب عنه بانه
اعاده وان كان معلوما لما قيل التصريح قوله وقيل في قوله وضاربان وضاربون اعلم ان من التوهم فيه
من قال لما يستتر الضمير المرفوع المتصل في هذه المواضع دون غيرها لوجوه والدليل وهو عدم الابراز في ضرب
في قولنا زيد ضرب والتاء في ضربت في قولنا هند ضربت والياء في يضرب في قولنا زيد يضرب والتاء في تضرب في قولنا
هند تضرب والهمزة في اضرب في قولنا انا اضرب والنون في نضرب في قولنا نحن نضرب والصفة اذا اسندت الى
شيء قبلها نحو زيد ضارب الى آخر الامثلة واعترض بعض الناس قائلا يلزم من هذا الدليل مصادرة على
المطلوب لان اللازم ظاهر على من تامل القول ويمكن ان يجاب عنه بان يقال المراد من الابراز في قوله عدم الابراز
النطق ويكون تقدير الكلام لوجود الدليل وهو عدم ظهور الفاعل بحيث ان الفعل لا بد له من فاعل وهو
اما ظاهر او مستتر ولما لم يكن له فاعل ظاهر علمنا ان فاعله مستتر فيثبت الاستتار بالسبر والتقسيم الا ان يقال
[illegible] لو اقتصر على قوله وهو عدم الابراز لكان اولى ليحصد [illegible] في كل الامثلة واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله والصفة بالرفع لا بالجر على انها معطوفة على قوله عدم الابراز او على قوله والنون على الاختلاف لا على المجرور
في نحو وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو ليس بمستقيم فليتامل قوله ولا يجوز ان يكون التاء في قوله
نحو ضربت هند تنبيها على وعد ما [illegible] في اول هذا الفصل حيث قال ثم وهذه التاء ليست بضمير على [illegible]
فاعلم ان التاء في ضربت ليست بضمير كالتاء في ضربت بالحركات الثلث لانه لو كان ضميرا لزم حذفه عند مجيء
فاعله الظاهر واللازم باطل بيانه انا قولنا ضربت هند فالملزوم مثله لان بطلان اللازم يستلزم بطلان
الملزوم قوله ولا يجوز في قوله كالف يضربان اعلم ان الالف في ضاربان ليس بضمير كالف يضربان لانه لو
كان ضميرا لما تغير في حال النصب والجر فلما تغير فيهما علمنا انه ليس بضمير بخلاف الف يضربان فانه ضمير لانه لا يتغير
في حالة واحدة من الاحوال قوله والاستتار واجب اي قوله يفعل ونفعل زيد [illegible] اعلم ان الاستتار على نوعين
واجب وجائز فالواجب هو الذي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل امر للمخاطب
وتفعل مخاطبا وافعل متكلما وحده ونفعل متكلما مع الغير فهذه الافعال كلها لا يسند الا الى ما استكن
فيها من انت وانا ونحن فلذا كان الاستتار واجبا فيها حتى قبيح ان يجيء فاعلها ظاهرا فلا يقال افعل زيد و
تفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيدون والجائز هو الذي يسند اليه الفعل تارة والى غيره اخرى كما مضى
في الغائب نحو زيد فعل والغائبة نحو هند ضربت فان الفعل كما يسند اليه الى الظاهر نحو فعل زيد وضربت هند ومنه المستكن

في الصفات لانها ليست تابعة لها اي المستقبل فيه وخرجه الى الظاهر في زيد ضارب وزيد ضاربات بخلاف ... في المستقبل
قوله اي اخره على انه نوع من بيان الماضي اقول ان يبين المضارع وهو ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع تعاريف الا ان يقول ان هذا التعريف
ليس بمانع لدخول ما ليس منه فيه نحو يزيد ويشكر لان التعريف صادق عليه مع انه ليس بمضارع والجواب عنه ان المراد
من قولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع ما في اوله الزوائد الاربع بتقتضي المضارع وكل واحد منهما اسم او نقول
ان كل واحد منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل عنه الى الاسمية فجعل علما ولا يرد عليه ... كل واحد
منهما في التعريف لان المراد من قولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع ما في اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع
الاصلي ولا يرد ان يورد على هذا التعريف ايراد آخر بان يقول انه منقوض بنرجس فانه صدق عليه وليس بمضارع
والجواب عنه ان المراد بقولنا ما يكون في اوله احدى الزوائد الاربع فعلا وهو نرجس في اوله احدى الزوائد الاربع والنون في
نرجس ليست بزائدة على ما نص المتكلم بل هي اصلية ولا يرد ان يعود ويقول فعلى هذا ينبغي ان يكون اكرم وتكسر
وتباعد فعلا مضارعا لانه صدق على كل واحد منها ان في اوله احدى الزوائد الاربع مما ليس في نفس الكلمة مع
ان كل منها ليس بمضارع والجواب عن هذا الايراد وهو الجواب الاول بعينه من الاعتراض بنحو يزيد ويشكر
او انه نقض على صحيفة خاطر فاعلم ان المضارع كالماضي يجيء على اربعة عشر وجها نحو يضرب تضرب تضرب
تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن يضرب يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن اضرب نضرب قوله ويقال له المستقبل
بوجود معنى الاستقبال في معناه اي يقال المستقبل مستقبل بوجود معنى الاستقبال في معناه نحو يضرب فان معنى
الاستقبال بوجه في معناه اذ معنى يضرب ضرب واقع في الزمان الآتي قوله ويقال له مضارع اي قوله
بالحال والاستقبال اي يقال المستقبل مضارعا لان المضارع في اللغة المشابهة سمي به لانه مشابه
باسم الفاعل في الحركات والسكنات لان يضرب كضارب فيهما وفي وقوعه صفة للنكرة اذ يقال جاءني رجل يضرب
كما يقال جاءني رجل ضارب وفي دخول لام الابتداء اذ انه يقال ان زيدا ليقوم كما يقال ان زيدا لقائم وكاسم الجنس
في العموم والخصوص يعني كما ان الاسم الجنس نحو رجل مثلا شايع في امته ثم يختص بلام العهد نحو رجل بعينه كذلك
المستقبل شايع بين الحال والاستقبال ثم يختص بدخول السين او سوف بالاستقبال وبدخول لام الابتداء بالحال
ولقائل ان يقول لو كان اللام مختص بالفعل المستقبل بالحال لا يجامع مع سوف لتحقق المنافات بينهما مع انه
تعالى يقول وسوف يعطيك ربك وسوف اخرج حيا وامثالهم مثله ويحكى ان يجاب عنه بان اللام يفيد التوكيد
والحال وفي الآيات قد تجرد بمعنى التوكيد وباعتبار في الاشتراك يعني كما ان العين مشترك بين المعاني المختلفة ثم
يختص لاحد المعاني بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لاحد الزمانين بدخول السين او سوف و
بدخول اللام وانما ذكر السين صرفا لانه يجيء للاستقبال والطلب واصابة الشيء على صفته والتحول وهي بعد كالف المؤنث
الزائد بيانه
ويسمى

ويسمى سين الكلمة نحو يستخرج ويستعمل حتى ان ... فلا بد من ذكر السين مع فائدة تعريف
على حد يتعين السين للاستقبال اذا عرفت هذا فاعلم ان للسائل ان يقول الحاقوله لانه مشابه لضارب في الحركات
والسكنات يقتضي ان يكون نحو ضارب ثلث ... مع انه ليس كذلك والجواب عنه ان الالف واللام اذا وقعا
على ... شيئا ... بالجمع ... ايضا ... رجل بان يقال لا اشترى العبيد يحنث بشراء العبد والامة
قوله زيدت على الماضي اي قوله اقل من القدر الصالح اعلم ان المضارع انما كان بزيادة حرف من حروف اتين
على اول الماضي دون النقصان من حروف الماضي لانه لو كان بالنقصان يلزم ان يجيء المضارع اقل من القدر الصالح
ولهذا كان بالزيادة لا بالنقصان لهذا في الماضي الثلاثي وما في غيره فالمضارع ايضا بالزيادة وان لم يجيء
اقل من القدر الصالح بالنقصان حملا على الماضي الثلاثي قوله وزيدت اي قوله في الماضي بهذا الجواب عن السؤال
مقدر توضيحه انه لم كانت زيادة حرف اتين في اول المضارع دون اخره مع ان الاصل في الزيادة ان يكون في الآخر
لانه محل التغيير فاجاب بقوله لان في الآخر يلتبس بالماضي بيان الالتباس انه لو زيدت حروف اتين في آخر المضارع
فلا يخلو اما ان يزاد الهمزة او التاء او الياء او النون وعلى كل التقادير يلزم الالتباس بالماضي اما على تقدير
ان الهمزة فيلتبس بتثنية الماضي واما على تقدير زيادة التاء فيلزم الالتباس بالماضي المخاطب واما
على تقدير ان يزاد النون فيلتبس بجمع المؤنث من الماضي واما على تقدير ان يزاد الياء ولا يلزم الالتباس
الا انه لم يزاد طردا للباب قوله واشتق من الماضي لانه يدل على الثبات واشتق المضارع من الماضي لان
الماضي يدل على الثبات وما يدل على الثبات حقيق بان يكون اصلا فلهذا اشتق من الماضي اعلم ان قوله و
اشتق من الماضي نظر ووجه النظر ان المضارع ليس بمشتق من الماضي لانه لو كان مشتقا منه لوجب
ان يدل على الكثير مما دل عليه الماضي كما ثبت زيادة المشتق على المشتق منه في المعنى والمضارع لا يدل على
الكثير مما دل عليه الماضي والجواب عنه ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي لا الاصطلاحي
واشتراط الدلالة على الكثير مما دل عليه المشتق منه للمشتق في الاصطلاحي لا في اللغوي اذا عرفت هذا
فاعلم ان المراد من الثبات في قوله لانه يدل على الثبات الوقوع لا الدوام والا يكون كلامه سهوا واضحا قوله
وزيدت في المستقبل قوله واللاحق اعلم ان الزيادة انما كانت في المستقبل لان الفعل لما كان صادرا
من الغايب او المخاطب او المتكلم الواحد او معه غيره طلبوا النصب علامة تستدل بها على ذلك فاختار
والواو والياء والواو والالف لكثرة دورانها في الكلام ... ان يقول لهم لم تزد في الماضي مع انه قد كان
ايضا صادرا من الغايب او المخاطب او المتكلم الواحد او معه الغير والجواب عنه انه انما لم تزد في الماضي مع
وجود علة الزيادة لان الزمان الحاضر في المستقبل بعد زمان الماضي والاخير يستحق الزيادة فناسب ان يعطى السابق ويعطى الخير ...

٤

٥

السابق وهو الماضي واللاحق وهو الزيادة اللاحق وهو المضارع اعلم ان قوله وزيدت في المستقبل ليس بجار على ظاهره لانه لو اجرى على ظاهره يقتضي ان يزاد على صيغته بعض حروف اتين ويبنى لكن لان معناه وكانت الزيادة في المستقبل دون الماضي والمراد بالمستقبل في قوله وزيدت في المستقبل المضارع باعتبار ما يؤول اليه يعني اطلق على الماضي المستقبل باعتبار يكون مستقبلا كذا في بعض الشروح اقول التوجيه الاول جيد الا ان توجيه الثاني في غاية التسامح لان لفظة في لا يخلو اما ان يكون بمعناها او بمعنا غيره وان كان الاول ففساده ظاهر وان كان الثاني يلزم التكرار المحض فليتامل قوله وعينت الالف للمتكلم الى قوله وهي من انا اي عينت الالف للمتكلم الواحد لان الالف من مبدا المخارج لانه من اقصى الحلق وهو مبدا المخارج والمتكلم هو الذي مبدا الكلام فناسب الالف له ثم ذكر ما يتحكى الابتداء وقيل انما عينت الالف للمتكلم الواحد طلبا للتوافق بينه وبين اول صرف من انا قوله وعينت الواو للمخاطب الى قوله في نحو ووجل في العطف اعلم ان الواو عينت للمخاطب مطلقا لمناسبة بينهما بيان المناسبة بينهما ان الواو من منتهى المخارج والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام عنده فلهذه المناسبة تعين الواو له ثم قلبت الواو تاء لانه لو ابقى يلزم اجتماع الامثال في كلمة واحدة وهو مستكره بيان الملازمة ان فاء الفعل قد يقع واوا نحو وجل فلو زيدت عليها واو اخرى للمخاطب وقلت عليها الواو العاطفة لاجتمع الامثال المستكره فلو عملوا ان يقاوو اي يفضي الى المستكره ابدلوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث وو وجاه قوله بنا في كلمة واحدة من اجتماع الامثال في كلمة فانه غير مستكره نحو قوله تعالى واو وااو نحو واقول ومن ثم قبلت في الاول ان كلمة لا يصح زيادة الواو اي ومن اجل ان اجتماع الواو بحكم واحد في الكلمة الواحدة عندهم قيل لا يصح زيادة الواو في الاول من كلمة حتى لا يجتمع الواوات فان قيل هذا الدليل مستقيم في الكلمة التي كان في اولها واو واما في الكلمة التي لا يكون في اولها واو فلا يستقيم فيصح زيادة الواو فيها لانتفاء العلة المقتضية لان لا تزاد الواو في الاول من تلك الكلمة فالجواب انه اي لا يصح زيادتها فيها ايضا وان فقد العلة حملا على الكلمة التي اولها واو وقيل الوجه المعقول في عدم زيادة الواو اولا هو انه لو زيدت الواو اولا فبتقدير انضمامها او انكسارها تقلب همزة نحو اجوه واشاح وبتقدير انفتاحها يلتجئ في التصغير فتنقلب همزة ايضا نحو اجيه في وجيه في تصغير وجه على ان المفتوحة قد تنقلب همزة كاناة واناة نحو وحدة وو ناوبت بم حكم بالزيادة لتغير حرف الزايد اصلا كان النون في نحو نكرا ونكرا فلو زيدت الواو اولا وهو لا يحفظ بالبقاء على حالتها ثم تقتضي النوص بعده لم فضي زيادتها اولا قوله ولكن ان واو ورنتل اصل بحث الاشتقاق الى الجواب عن سوال مقدر توجيهه ان قولكم لا يصح زيادة الواو في الاول من كلمة منقوض بورنتل فان واوه زايد مع انها في الاول الجواب عنه انا لا نسلم ان واو ورنتل زايدة بل هي اصلية كما قلنا كذا في الحواشي اقول الاولى ان يقال ان قوله ولكن معطوف على قوله

قيل

قيل اي هذا الجواب اي اجتماع الواوات في الكلمة الواحدة مكروه ولكن ان واو ورنتل اصل الورنتل بلية وقيل الشرة يقال وقع في ورنتل اي في بلية وقيل هي قوله وعينت الياء الى قوله والنحى طب لما عينت الياء للغايب لكونها من وسط الفم والغايب بين المتكلم والمخاطب فناسب ان يعطى الوسط للوسط اعلم ان الياء للغايب المذكر سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا والمجموع الاناث فاذا عرفت هذا فاعلم ان في قوله وعينت الياء للغايب نظرا والمراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب قوله وعينت النون الى قوله من سوء الخيشوم اي عينت النون للمتكلم اذا كان مع المتكلم غيره لان النون عينت له في الماضي عينت ايضا له في المضارع ومن الناس من قال انما عينت النون للمتكلم مع الغير لانه لما سبق من حروف المد والالف اتي بها للمتكلم مع الغير وجد والسبق الحروف بالزيادة له النون لانها علم المتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها بحروف المد واللين لكونها غنية في الخيشوم كما انها ساكنة في الحلق ومنهم من قال انما عينت النون للمتكلم مع الغير للتوافق نحن وقد يستعمل النون للمتكلم وحده والتعظيم نحو قوله تعالى نحن نقص وقول الامراء نحن فعلنا كذا قوله وفتحت الى قوله الكثرة حروفه اعلم انهم فتحوا حروف المضارعة في غير الرباعي سواء كان ثلاثيا او خماسيا او سداسيا لخفة الفتحة وضموها في الرباعي لان الرباعي فرع الثلاثي والضم فرع الفتح لان الضم ثقيل والفتح خفيف والثقيل فرع الخفيف فناسب الضم له وانما قلنا ان الرباعي فرع الثلاثي من وجهين احدهما الاول من حيث ان الثلاثي قبل الرباعي والثاني من حيث ان وجود الرباعي يفتقر الى الثلاثي لان وجوده غير متصور بدون تصور الثلاثي وبهذا ايضا يتحقق ان وجوده فلان الثلاثي اصل والرباعي فرع ومنهم من قال انما ضمت حروف المضارعة في الرباعي لقلة استعماله وفتحت في غيره لكثرة استعماله لا يقال لو كان الضم لقلة الاستعمال لوجب ان يضم في الخماسي والسداسي لان الخماسي والسداسي اقل استعمالا من الرباعي فاذا ضمت في الرباعي فضمها فيهما يكون بالطريق الاولى والجواب عنه ان الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفهما بالنسبة الى حروفه فلو ضموا حروف المضارعة فيهما لادى الى الجمع بين الثقيلين فاعطوهما ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعا لثقل الناشي من كثرة الحروف فاذا عرفت هذا فاعلم ان المراد بالرباعي ما كان على اربعة احرف لا ما كان على اربعة اصول قوله واما يهريق الى قوله على خلاف القياس هذا جواب عن سوال يرد على قوله ويفتح ما وراء ذلك توجيه السوال ظاهر الجواب عنه انا لا نسلم ان يهريق ليس من الرباعي بل هو من الرباعي لان اصله يريق لكن زيدت الهاء على خلاف القياس اقول لو قال اما يهريق فاصله يريق لكان اولى وجه او هو بيته ظاهر على انه او بني مجارسته في النحو

قوله حروف المضارعة اي قوله على الياء اعلم ان حروف المضارعة قد يكسر في بعض اللغة اذا كان ماضي ذلك المضارع
مكسور العين نحو علم او مكسور الهمزة نحو استنعم وانما كسرت حروف المضارعة لان المضارع لما كان فرعا على الماضي وفي
الماضي كان العين او الهمزة مكسورة فكسرت حروف المضارعة ليدل على كسرة الماضي ويجري على سنن الاصل فقال
نحو يعلم ونعلم واعلم وتعلم ويستنعم وتستنعم واستنعم ونستنعم وفي بعض اللغة لا يكسر الياء لان الكسرة ثقيلة على الياء
وكذا لا يكسر غير هذه من حروف المضارعة لعدم التكلم بالفعل واحترز بقوله اذا كان ماضيه مكسور العين ومكسور
الهمزة عن المضارعة الذي لا يكون ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة نحو ضرب واكرم فان حروف المضارعة
لا يكسر فيه في المضارع اتفاقا فاعلم ان قوله نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم نظير للمضارع الذي كان ماضيه
مكسور العين وقوله ويستنعم وتستنعم واستنعم ونستنعم نظير للمضارع الذي كان ماضيه مكسور
الهمزة فكان في قوله لف ونشر على الترتيب قوله وعينت حروف المضارعة اي قوله يلزم ابطال
الاعراب هذا جواب عن اعتراض مقدر تقديره ان يقال لم كانت حروف المضارعة متعينة للدلالة على كسرة عين
الماضي او همزه والحال ان غيرها لو كسر يدل على كسرة عين الماضي او همزه ايضا والجواب عنه من وجهين الاول
ان حروف المضارعة زائدة والتصرف في الزوائد اولى من التصرف في غيرها الثاني انه لو كسر غيرها يلزم ارتكاب
المحذور ولا يلزم ارتكاب المحذور مع تقدير كسر حروف المضارعة فلاجل هذا عينت للدلالة على كسر الماضي
بيانه انه لو كسر غيرها فلا يخلو اما ان يكسر الفاء او العين او اللام لا سبيل الى شيء منها اما الى الاول فلانه لو كسر
الفاء يلزم توالي الاربع حركات متواليات في كلمة واحدة وهو مرفوض في كلامهم واما الى الثاني فلانه
لو كسر العين في المضارع يلزم التلبس بباب يفعل بفتح العين وباب يفعل بكسر العين واما الى الثالث فلانه
لو كسر اللام يلزم ابطال الاعراب المضارع فلما لم يمكن كسر غير حروف المضارعة تعين كسرها اقول قد اختلف
الشيخ في هذا المقام ففي البعض للدلالة على كسر الماضي وفي البعض الآخر للدلالة على كسر عين الماضي والاول اولى
من الثاني بيان الاولوية غير مخفي على ذكره اوني تامل قوله وتحذف التاء الثانية اي قوله و
للعلامة لا تحذف اعلم انه اذا اجتمع تاءان المفتوحتان في اول المضارع نحو تتفعل وتتفاعل وتتفعلل نحو
تتعلم وتتباعد وتتدحرج يجوز اثباتهما وهو الاصل كما في التنزيل الملائكة وحذف احديهما لانه
اجتمع المثلان ولا يمكن الادغام لانه لو ادغمت التاء الاولى في التاء الثانية فلا بد من اسكان الاول
وادراجها في الثانية واجتلاب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وهمزة الوصل انما تدخل
على الماضي والامر ولا تدخل على المضارع لانه مشابه لاسم الفاعل فكما لا يدخل على اسم الفاعل كذلك لا تدخل على
المضارع واذا لم يمكن الادغام فيهما على ما ذكرنا تعين احد الامرين اثباتهما او اثبات احديهما وحذف الاخرى ثم اختلفوا

في ايهما

فالمحذوف منهما فذهب سيبويه الى ان المحذوف هي الثانية لان الثقل انما نشأ منها فهي اولى بالحذف ولان الاولى
انما زيدت للمضارعة فلو حذفت لاختل المعنى وهذا معنى قوله وعينت لان الاولى علامة والعلامة لا تحذف وذهب
الكوفيون الى ان المحذوفة هي الاولى دون الثانية لانها زائدة فهي اولى بالحذف والمص اختار مذهب سيبويه لا
مذهب الكوفيين قوله واسكنت اي قوله يكون اولى اعلم انه اسكنت الفاء في فعل المضارع كالضاد في
يضرب لانه لو لم يسكن يلزم ما هو مرفوض في كلامهم وهو توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فان
قيل لم عين الفاء بالاسكان مع ان غيره لو سكن لا يلزم ما هو المرفوض قلنا نعم الا ان توالي اربع حركات قد يلزم
من وجود حروف المضارعة ولا يمكن اسكانه لتعذر الابتداء بالساكن فلما لم يمكن اسكانه يكون اسكان الحرف
الذي هو قريب من الحرف الذي يلزم بسبب توالي اربع حركات اولى واحرى اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله
وعينت الفاء جواب عن اشكال مقدر تقريره ظاهر مما قلنا قوله وهو اي قوله توالي اربع حركات
اي وهو اسكان الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي يلزم توالي اربع حركات به اولى وعينت الياء في ضرب للاسكان
لانه قريب من الحرف الذي كان توالي اربع حركات لازما بسببه وهو السين قوله وسوى بين المخاطب
والغائبة اي قوله مع خفة الفتحة اعلم انه قد سوى المخاطب والغائبة في الفعل المضارع اذ يقال فيهما تضرب
لانهما في الماضي الذي هو اصل المضارع سواء وبيان ذلك انهما استويا بينهما في الماضي في التاء فقط الا في الحركة و
السكون لانك تقول في الماضي المخاطب ضربت بفتح التاء وللمؤنث الغائبة ضربت بسكونه والاستواء
بينهما في التاء مع الحركة وتفاوت ان يقول لم لم تفرقوا بينهما في المضارع وفرقوا في الماضي الجواب عنه انه لو فرقوا
بينهما في المضارع فلا يخلو اما ان يكون الفرق بالاسكان او بالضم او بالكسر لا سبيل الى الاول لتعذر الابتداء بالساكن
ولا الى الثاني لوقوع الالتباس بين المعلوم والمجهول ولا الى الثالث لالتباس بلغة تعلم فلما لم يمكن الاسكان
والضم والكسر تعين الفتح ولسائل ان يعترض ويقول ان في الفتح الالتباس بين المذكر والمؤنث فلم لم يزيدوا
شيئا الجواب عنه انما اختاروا الفتحة لما فيها من الموافقة بينه وبين اخواته مع خفة الفتحة او نقول ان بينهما تغيرا
تقديريا وهو معتبر عندهم كذلك الواحد والجمع في الفلك الضمة في الاولى اصلية كضمة بردج وفي الثاني عارضية كضمة
اسد لانه جمع تكسير فكذا بين التغيرين التقديري في المضارع من حيث ان تاء المخاطب اصلها ... وبخلاف
تاء الغائبة لانها باقية على حالها قوله واما دخل النون في اخر المستقبل اي قوله كما في فعلى اعلم ان
النون في اخر المضارع عوض من الحركة في يفعل لانه لما وجب ان يكون المضارع معربا ولم يمكن ان يجعل اللام
معتقب الاعراب لان الضماير بعدها ووجب سكونها على وجه واحد لان لام الفعل يمتنع ان يكون محلا للاعراب لانه صار
باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة

ليست من نفس الكلمة لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجد الواو والياء حروف مدة والالف الثقيلة وورد في الكلام

ولم يكن زيادتها فوجد ما هو شبيها بها وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب

فاستحقوا شيئا ثم حذفوها في حال الجزم وحذف الحركة التي هي عوض عنها وحمل النصب على الجزم دون الرفع لان الجزم في

الفعل بمنزلة الجر في الاسم الا النون في يضربن وهي علامة التانيث كما في فعلن استثناء من قوله واو حذف اخر المستقبل نونا

علامة الرفع يعني لا يحذف النون في اخر المستقبل علامة للرفع الا النون في يضربن فانه ليس بعلامة الرفع بل علامة لجمع

المؤنث الغايب والذي ليست بعلامة للرفع انها لا يسقط في حال النصب والجزم ونظيره فعلن لان النون

فيهما ليست بعلامة الرفع بل ضمير جمع المؤنث الغايبة قوله ومن ثمة يقال بالياء حتى لا يجتمع علامتا التانيث

اي ومن اجل ان النون في يضربن ليست بعلامة الرفع يقال بالياء بنقطتين من تحت لئلا يلزم اجتماع علامتي

التانيث قوله والياء في تضربين ضمير الفاعل عامر اي ان الياء في المخاطبة ضمير للفاعل وفيه خلاف قدم بيانه

قوله واذا ادخل لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي لانه مشابهة بكلمة الشرط اي اذا دخل على الفعل المضارع

لفظ لم ينقل معناه الى الماضي فيكون لفظه مضارع ومعناه معنى الماضي مثلا اذا قلت لم يضرب معناه

لم يقع الضرب في الزمان الماضي وان كان لفظه لفظ المضارع لانها مشابهة بكلمة الشرط في الاختصاص فكما ان

الكلمة الشرط ينقل معنى الفعل كذلك كلمة لم ينقل معناه وقد وقع في بعض النسخ في المستقبل بعد قوله لانه مشابهة

بكلمة الشرط اقول لا يجوز ان يكون وجه المشابهة بين لفظ لم وكلمة الشرط في هذا الموضع النقل لانه ليس على طبق

المقصود ويعرف بالتامل وقيل الماضي المعنى هذا الفصل بحث لم لان معناه العدم انتهى اذا انتفى يكون

معدوما فصل في الامر والنهي الى قوله الى اخره على اخر من المستقبل شرع الان ان يبين الامر والنهي

وانما اخر الامر من المضارع لانه ماخوذ منه وقدم الامر الغايب على الحاضر لان صيغة المضارع باقية في الاول

لا في الثاني اذا عرفت هذا فاعلم ان من الواجب في التعريفات ذكر الجنس اولا والفصل ثانيا فقوله صيغة جنس

يشتمل المعرف وغيره وقوله يطلب بها الفعل عن الفاعل فصل يخرج صيغة التي لا يطلب بها الفعل عن

الفاعل كالفعل الماضي والمضارع والنهي وانما قال عن الفاعل ولم يقل عن المخاطب ليشمل التعريف على قسمي الامر

اقول ان هذا التعريف ليس بجامع وينبغي ان يكون التعريف جامعا ومانعا وانما قلنا التعريف ليس بجامع

لان الامر قد يكون مبنيا للمجهول نحو ليضرب فالاولى ان يطرح قوله من الفاعل ويقول الامر صيغة يطلب بها الفعل

او يعرف بان يقول الامر صيغة دالة على معنى الطلب مقرونة بالزمان الاتي على انه ان يجاب عنه بان الامر المبني للمجهول

نادر الوجود وهذا الحد بالنظر الى الاكثر قوله وهو مشتق من المضارع لمناسبة بينهما

في الاستقبال هذا اشارة الى جواب سؤال مقدر توجيهه انه لم كان الامر مشتقا من المضارع دون الماضي

فاجاب

فاجاب بقوله لمناسبة بينهما في الاستقبال يحصله ان الامر مشتق من المضارع لان بينهما مناسبة من حيث انهما يقعان

بمعنى الاستقبال اما المضارع فظاهر واما الامر فلان الانسان انما يؤمر بما يفعله في المستقبل او نقول ان الامر لا

يجوز ان يؤخذ من الماضي لانه يؤدي الى تحصيل الحاصل او الى تكليف ما لا يطاق لان ايجاد الموجود محال فلم

يبق الا المضارع لامتناع اخذ الامر من الامر فاخذ منه فان قيل ان قول المصنف في صدر الكتاب والاشتقاق منه

الاشياء من كل مصدر يدل على ان الامر مشتق من المصدر وقوله ههنا وهو مشتق من المضارع يدل

على ان الامر ليس بمشتق من المصدر فبينهما تناف محض فالجواب عنه ان فيه مذهبان الاول انه مشتق

من المصدر والثاني انه مشتق من المضارع فاشار بقوله ثمة الى المذهب الاول واشار بقوله ههنا الى

المذهب الثاني قوله زيدت اللام الى قوله من وسط الحاجات اي بيان كيفية اخذ الامر الغايب

من المضارع يعني انك اذا اردت ان تأخذ امرا غايبا من المضارع زدت على اوله اللام لان اللام من حروف الزوايد

واجزم اخره فتقول ليضرب اذا اخذت منه امرا غايبا ليضرب فان قيل لم خص اللام من حروف الزوايد

بالزيادة قلنا لان اللام من وسط المخارج والغايب بين المتكلم والمخاطب فيناسب له او لانه من وسط

المخارج وخير الامور اوسطها قوله وحروف الزوايد الى قوله سألتمونيها اي حروف سألتمونيها

السمان احتاج الى تبيين الحروف الزوايد لانها مذكورة ولم يبينها فوجب ان يبينها فلهذا بينها بقوله

باسم التي يشتملها قوله التام سألتمونيها السمان فتبسمني وقد كنت قدما هويت السمان ابيت لا بي عثمان

الماذني هويت اي احببت السمان جمع سمين واراد بها النساء او قوما اي في زمان قديم فان قلت لم قال

بعد قوله الشاعر اي حروف سألتمونيها السمان قلت لغاية ينطق بها اللفظ قوله ولم يزد حروف

العلة حتى لا يجتمع حرفا علة جواب عن اشكال مقدر توجيهه انه ينبغي ان يزاد من العلة مقام اللام في الامر

الغايب لان الواو والياء من الزوايد كثير فاجاب بقوله حتى لا يجتمع حرفا علة يعني لو زيدت من حروف العلة

مقام اللام يلزم ان يجتمع حرفا علة او لو زيد في الامر الغايب وتا في المضارع وفيهما ثقيل فلهذا

لم يزد منها قوله وكسرت اللام الى قوله في الاسماء هذا جواب عن اشكال مقدر توجيهه انه ينبغي

ان يفتح اللام لانه على هجاء واحد ومن حق الحروف الواردة على هجاء واحد ان يفتح فاجاب بقوله لانه شابه

بلام الجر اي اخر يعني انما كسرت لام الامر لكونها مشابهة بلام الجر في الصورة وفي العمل لان الجزم في

الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما ان اللام الجر في الاسماء واذا دخل على الظاهر يكسر كذلك لام الامر الا

ان لام الامر لا يدخل على المضمر ويفارقان بعده ويقول لم كسر لام الجر اذا دخلت على الظاهر وفتحت

اذا دخل على المضمر والجواب انه انما كسرت في الاول فرقا بينه وبين لام التاكيد كقولنا ان هذا لزيد ولم يفعل الامر بالعكس

وغيره لانها عند الكسر وفاده
مفتوحا فيستلزم الالتباس بهما كانوا فرقوا
بسكونها الغير ثم نحو فخذ وكبد

لان في كسر الراء الى رعاية لما يناسب عليها وفتحت في الثاني اعتبارا بالاصل في الحروف الواردة على هجاء واحد ان يبنى على قوله
وسكنت اي قوله بسكون الهاء اي سكنت لام الامر بعد واو العطف وفائه نحو وليتق وفليضرب لانهم شبهوا
بعد واو في نحو وليضرب وفليضرب بنحو وكبد بسكون العين فيها ونظيره وهو فان الهاء يسكن الواو في وهو والعطف
او فاء عليه تشبيها بعضد فيسكن الهاء كما سكن العين في عضد حيث قالوا عضد بسكون العين قوله
وحذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب لما فرغ من بيان كيفية اخذ الامر الغائب من المضارع شرع الان ان
يبين كيفية اخذ الامر الذي طلب به من المضارع يعني اذا اردت ان تأخذ الامر الذي طلب به المضارع فاحذف منه حرف
المضارعة واسكن آخره وانما حذف منه حرف المضارعة دون امر الغائب للفرق بين الامر الغائب وبين المخاطب
وقيل حذف منه حرف المضارعة دون الامر الغائب للفرق بينه وبين الذي طلب به المضارع مثلا لو قلت تضرب
في امر المخاطب لم يعلم انه امر او اخبار والوجه الاول موافق للمتن حيث قالوا بعده وعليه الحذف في المخاطب
الا انه ضعيف والوجه الثاني ليس بموافق للمتن الا انه قوي لقائل ان يقول ان حذف حرف الاستقبال في امر المخاطب
ليس بجار على الاطلاق بل اذا كان معلوما لانه لو كان مجهولا لم يحذف فيه حرف الاستقبال فالجواب ان يقول
حذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب اذا كان معلوما والجواب الظاهر قوله وعليه الحذف في المخاطب
لكثرته هذا جواب عن ايراد مقدر توجيهه انتم قلتم انما حذفت حرف الاستقبال في امر المخاطب للفرق بينه وبين امر
الغائب وهو يحصل بان يحذف حرف المضارعة في امر الغائب دون امر المخاطب فلم لم يفرقوا بهذا الطريق
بل فرقوا بالحذف في امر المخاطب وعدمه في امر الغائب فاجاب بقوله لكثرته يعني علة الحذف في امر المخاطب كثرة الاستعمال
وكثرة الاستعمال مستدعية التخفيف وليس في امر الغائب كثرة الاستعمال حتى يحذف منه حرف المضارعة قوله
ولم يثبت الحذف مع اللام في المجهول نحو لتضرب لقلة استعماله اي ولم يجز ان يحذف حرف المضارعة في امر المخاطب
المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف المضارعة مع اللام في المجهول نحو لتضرب بالتاء المضمومة
فيه لقلة استعمال المجهول قوله واجتلبت الهمزة اي الافتتاح اي ادخلت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ليمكن الابتداء ولو لم يجتلب الهمزة يلزم الابتداء بالساكن وهو
متعذر وانما قال اذا كان ما بعده ساكنا لانه لو كان ما بعد حرف المضارعة متحركا لا يجتلب همزة الوصل
كدحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل وغير ذلك قوله وكسرت الهمزة الى قوله وقيل بضم الاتباع اعلم ان
عين المضارع لا يخلو اما ان يكون مكسورا او مفتوحا او مضموما فان كان مكسورا او مفتوحا تكسر همزة امر
المخاطب لان همزة الوصل والاصل في همزات الوصل الكسر لانها في الاصل ساكنة والاصل في تحريك الساكن
الكسر وقيل انما كسرت في المكسور العين والمفتوح العين اما في الاول فلاتباع حركة الهمزة العين واما الثاني فلانها لو لم تكسر
فلا يخ

فلا يخ اما ان يفتح او يضم لا سبيل الى الاول لانها لو فتحت لالتبس بمعلوم المتكلم وحده من المضارع عند الوقف ولا الى الثاني
لانها لو ضمت لالتبس بمجهول المتكلم وحده من المضارع عند الوقف فلم يبق الا الفتح والضم تعين الكسر واما الثاني فلانها
لو فتحت لالتبس المخاطب بماضي الافعال عند الوقف ولو ضمت يلزم الثقل والالتباس بين الامر وبين مجهول
المتكلم وحده من المضارع على بناء افعل وان كان العين مكسورا او مفتوحا اما اذا كان مضموما كالامر من نصر فالهمزة
مضمومة مع ان الاصل في همزات الوصل الكسر لانها لو لم يضم فلا يخ اما ان يفتح او يكسر لا سبيل الى شيء منهما
اما الى الاول فلانها لو فتحت يلزم الالتباس بمعلوم المتكلم وحده من المضارع عند الوقف واما الى الثاني فلانها
لو كسرت يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة الحقيقية وهو مستثقل تمامه يعتبر ولا بالحاجز الساكن مع
انه واصل بينهما لان الحرف الساكن ليس بحاجز قوي فكانه لم يكن فيلزم ذلك والدليل على ان الحرف الساكن
ليس بحاجز قوي لانهم قلبوا الواو في قنوة ياء مع وجود النون الساكنة ولو كان حاجزا قويا لما قلبوا
ياء وعلى انه ليس بحاجز قوي وقيل انما ضمت همزة الوصل فيما اذا كان العين المضارع مضموما لاتباع
حركتها حركة العين اذا عرفت ما قلنا فاعلم ان قوله وكسرت الهمزة يدل على ان الهمزة زيدت ساكنة ثم كسرت
فيلزم ما لم وهو الابتداء بالساكن وان قوله والاعتبار بالطرف الساكن الى آخره اشارة الى
سؤال وجواب توجيههما ظاهر مما مر حيث قوله وفتح الف ايمن الى قوله لكثرته هذا جواب عن سؤال يرد
على قوله والكسر اصل في همزات الوصل فاجاب بقوله لانه جمع يمين الى آخره يعني فتحت همزة ايمن لان ايمن
جمع يمين وهمزة ايمن للقطع ثم جعلت همزته للوصل لكثرة الاستعمال فان قيل لم اطلق الالف عليها قلنا
استعارة لقربهما واتحاد صورتيهما في بعض المواضع قوله وفتح الف التعريف لكثرته ايضا هذا
ايضا جواب عن اعتراض يرد على ذلك وجه الاعتراض ظاهر غني عن البيان فاجاب بقوله لكثرته ايضا يعني فتحت
الف التعريف لكثرة الاستعمال كما فتحت همزة ايمن لكثرة الاستعمال هذا مبني على قول سيبويه حيث جعلها
همزة الوصل واما على قول الخليل فظاهر لانها همزة قطع لا همزة وصل عنده وانما حذفت حالة الدرج
لكثرة الاستعمال اعلم انهم اختلفوا في حرف التعريف فعند البعض الالف واللام معا وعند البعض الالف
فقط وعند البعض اللام فقط ولكل منهم متمسكات تركت ذكرها لئلا يطول كتابي واعلم
اختار قول من قال ان حرف التعريف الالف فقط حيث قال فتح الالف التعريف قوله وفتح الف
اكرم الى قوله لاجتماع الهمزتين في اكرم هذا جواب عن ايراد مقدر توجيهه ان ما ذكرتم من ان الهمزة مكسورة
اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما ويكون عين المضارع غير مضموم منقوض باكرم لانه
ماخوذ من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن في تكرم وهو الكاف الساكن وعين المضارع ليس بمضموم فوجب ان يقال في الامر اكرم ماخوذ منه

اكرم بكسر الهمزة فاجاب بقوله لانه يبقى الالتباس الامر الى آخره يحصل ان يقال نعم ان الهمزة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة
ساكنا ليس ساكنا لان الكاف ليس على بعض سالنا ويكون على ان المضارع غير مضموم الآن ما بعد حرف المضارعة
في تكرم ليس ساكنا لان الكاف ليس على ما يعلمه بل ما بعده محذوف وهو الهمزة لان اصله تؤكرم اذ المضارع من
الماضي بزيادة حروف اتيت عليه من غير حذف شيء منه الا ان الهمزة كما حذفت من المتكلم وحده دفعا لتوالي الهمزتين
في نحو اكرم حذفت من البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم ليكون الباب على وتيرة واحدة وان لم يكن فيها توالي الهمزتين طردا للباب فاذا ارادوا ان
يبنوا الامر منه حذفوا حرف المضارعة واعادوها وابقوها على حركتها الاصلية واذا كان كذلك فلا يكون همزة اكرم همزة
وصل بل همزة قطع فلا يرد السؤال لان كلامنا في همزة الوصل لا في همزة القطع قوله ولا يحذف الف الوصل الى
قوله كثيرا اعلم انهم لا يحذفون همزة الوصل في الخط وان حذفت في التلفظ لانهم لو حذفوها يلزم ان يلتبس الامر
من باب علم بالتخفيف بالامر من باب علم بالتشديد فلدفع الالتباس ابقوها في الخط فان سئل السائل لم لا يقول لا
يحصل الالتباس بينهما لو حذفت الهمزة في الخط لانه يعلم بالتشديد انه امر من علّم وبغير التشديد انه امر من باب علم
فالجواب عنه ان الاعجام يترك كثيرا فيحصل الالتباس وعليه اشار بقوله قلنا الاعجام يترك كثيرا قوله وتمام
فرقوا اي بين عمر وعمرو بالواو اي لاجل ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا فيه اي بين عمر وعمرو بالواو يعني كتبت
الواو في عمرو وبفتح العين وسكون الميم ولم يكتفوا بضم العين وبفتح الميم فرقا بينهما وان لم يحصل الالتباس
بالاعجام لانه يترك كثيرا وانما لم يعكس الامر بان لان عمر اوفق من عمرو لان العين في عمرو مفتوح وفي عمر مضموم
ولان الميم في عمرو ساكن وفي عمر مفتوح فلما كان عمرو اوفق من عمر كان الواو منه ابعد فلهذا كتبت الواو
فيه دون عمر قوله وحذفت في بسم الله الى قوله لكثرة استعمال هذا اشارة الى جواب سؤال
مقرر تقديره انتم قلتم ان همزة الوصل لا يحذف في الخط وقد حذفت في الخط في بسم الله فاجاب بقوله لكثرة
استعماله يعني حذفت الهمزة في بسم الله في الخط وان كانت للوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
والدليل على ان حذف همزة الوصل في بسم الله في الخط لكثرة الاستعمال انها لا تحذف في اقرأ باسم ربك لقلته
قوله ويجزم الامر الى قوله في المجهول اعلم ان امر الغائب مجزوم باللام اجماعا وانما جزم آخره
لانه مشابه بكلمة الشرط لانها ينقل معنى الفعل كذلك لام الامر ينقل معنى الفعل الى الامر كما ان كلمة الشرط تنقل
معنى الفعل الى الاستقبال ان دخلت على الماضي مثل ان ضربت ضربت اي ان تضرب اضرب وان دخلت على المضارع
نحو قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ولام الامر تنقل معنى الفعل من كونه اخبارا الى كونه انشاء يا
… فلهذا اتفاق في النقل فلما كان لام الامر مشابها بكلمة الشرط في النقل تعمل عملها وهو الجزم اذا عرفت
هذا فاعلم ان النسخ مختلفة في هذا المقام ففي البعض يجزم وفي البعض الآخر يسكن والاولى اجدر

من الثانية لان الجزم يستعمل في المعربات والسكون يستعمل في المبنيات وامر الغائب معرب بالاجماع قوله وكذلك
النهي اي طب عند الكوفيين اي يجزم لوجود علة الاعراب وهي حروف المضارعة اعلم انه لا خلاف بين البصريين
والكوفيين في امر الغائب لانه معرب عندهم وانما الخلاف في امر المخاطب في انه معرب ام مبني فذهب الكوفيون — فيون
الى انه معرب كامر الغائب واستدلوا على ذلك بوجوه الاول ان اصله … والوجه
الثاني … عليه قراءة النبي … فبذلك فلتفرحوا … رضي الله عنه وهو
فلتصفوا صفوفكم الا انهم استثقلوا اثبات حرف المضارعة باللام لكثرة استعمال امر المخاطب
فحذفت اللام تخفيفا ثم حذف حرف المضارعة لئلا يبقى … المخاطب …
والدال والنون في بعض الامثلة … ساكن ثم اجتلبت الهمزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن ووضعت موضع علامة الاستقبال فاعطي الهمزة اثر علامة الاستقبال وهو الاعراب لانها وضعت
موضعها كما اعطي … قول الشاعر … حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي
تمائم محول … وضعت موضع … امراة حبلى قد طرقت اي اتيت
ليلا ومرضع اي ذات رضيع فالهيتها اي شغلتها عن ذي تمائم اي عن صبي جمع التمائم جمع تميمة
وهي التعويذة التي تتعلق في عنق الصبي ومحول اي صبي قد مضى عليه حول كامل المعنى
امراة حبلى اتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذي علقت عليه التعويذة وقد مضى عليه حول كامل
والوجه الثالث ان الامر ضد النهي وهو معرب فحمل الامر عليه حمل النقيض على النقيض وذهب البصريون — يون
الى انه مبني واستدلوا على ذلك بوجوه احدها ان حرف المضارعة وهو علة الاعراب في الفعل
… فلتفرحوا … رضي الله عنه … وعلة الاعراب وهي حروف المضارعة — عنه
وحرف المضارعة التي هي علة الاعراب منتف في محل النزاع فيكون الاعراب منتفيا وهو المطلوب لان انتفاء
العلة يستلزم انتفاء المعلول والثاني انا اجمعنا على ان نزال … مبنيان لقيامهما مقام
امر المخاطب … ولو لم يكن مبنيا لما يكون ما ناب منابه مبنيا … ان يجيبوا
عما استدل به الكوفيون … ان امر المخاطب معرب … الاول فلان تلك القراءة شاذة …
لانها لو كان حذف اللام منه لكثرة الاستعمال ينبغي ان يتلفظ باللام فيما لم يبلغ مبلغ كثرة الاستعمال مع انها
حذفت منه … واعلوط واقعنسس … النون … لم يكن لكثرة الاستعمال …
ولم يحذفوا النون … والجواب عن الثالث فلان النهي انما يكون معربا … بالاجماع
لوجود حرف المضارعة وهي منتفية في امر المخاطب لعدم وجود حرف المضارعة فيه فلا يحمل الامر عليه اعلم ان كون الامر للغائب

مع بابا الجماع والامر الحاضر طلب منهما ومع بابا اختلاف الصيغة من حيث ان يتصل بهما نون التاكيد وان لم يتصل بهما فكر
فيكونان مبنيين بالاتفاق اذا اتصلت بها قلنا صيغة خاطب فاعلم ان الضمير المتصل البارز فيه فاعل
له راجع الى المخاطب يعني ان يقال بهما لوجوب التطابق بين الضمير والمرجوع اليه لانا نقول ان المؤنث بالياء على
ضربين احدهما حالا يستعمل فيه كثيرا فان مذكره لم يستعمل الا في المؤنث وثانيهما ما يستعمل مذكره كتعالى فان مذكره
مستعمل في تعال في المذكر قائم ووجه التطابق بينهما اي بين الضمير والمرجوع اليه في القسم الثاني لا في القسم الاول كذا في شرح [illegible]
وما يجيء بعده من القسم الاول فلا يرد الاشكال ونقول ان الضمير وان كان راجعا الى المؤنث باعتبار المذكر قوله وزيدت
في اخر الامر قوله الخ اي وقد يدخل على امر الغايب احدى النونين الشديدة والخفيفة سواء كان معلوما او مجهولا
لتاكيد المعنى الطلبي المفهوم منه نحو امر الغايب مؤكدا بالنون الثقيلة ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان
ليضربنان وما بالنون الخفيفة ليضربن لتضربن وكذا يدخل على امر المخاطب على الاطلاق احدى نوني التاكيد كما تقول فيه مؤكدا
بالنون الشديدة اضربن اضربان اضربن اضربان اضربن ولتضربن ولتضربان ولتضربن لتضربان لتضربنان و
بالنون الخفيفة اضربن اضربن اضربن ولتضربن لتضربن قوله وفتح الباء اي قوله بالخفيفة اعلم انه يفتح
اخر الفعل الواحد اذا دخل عليه نون التاكيد الثقيلة او الخفيفة سواء كان فعل المخاطب او الغايب لانه لو لم يفتح فلا يخلو اما ان يسكن
او يضم او يكسر لا سبيل الى الاول لانه يؤدي الى التقاء الساكنين ولا الى الثاني لانه يلتبس بالجمع ولا الى الثالث لانه يلتبس
بالمخاطبة فلما لم يمكن غير الفتح تعين الفتح او لان نون التاكيد كلمة برأسها ضمت الى كلمة اخرى ومن عادتهم انهم اذا ركبوا
كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر ولان الفتح اخف الحركات وكذا يفتح النون المشددة للخفة قوله
وحذف واو ليضربوا اكتفاء بالضمة وياء اضربي اكتفاء بالكسرة اعلم انه اذا دخل النون الثقيلة او الخفيفة على جمع المذكر المخاطب
كان او غائبا او على الواحدة المخاطبة نحو يفعلون وتفعلون وتفعلين يحذف الواو من الاولين والياء من الثالث اما
حذف الواو من الاولين فللاكتفاء بالضمة التي قبلها واما حذف الياء من الثالث فللاكتفاء بالكسرة التي قبلها مثال الجمع
المذكر ليضربن ولتضربن ومثال الواحدة المخاطبة نحو لتضربن قوله ولم يحذف الف التثنية من المثنى اكتفاء
بالفتحة لالتباس المثنى بالواحد قوله وكسر نون الثقيلة بعد الف التثنية تشبيها بنون التثنية اعلم انه انما كسر نون الثقيلة
في المثنى بعد الالف وان كان الاصل الفتح للخفة تشبيها بنون التثنية وكما ان نون التثنية مكسورة كذلك نون الثقيلة مكسورة
اقول لو قال بدل قوله بعد الف التثنية بعد الالف لكان اصوب ليتناول الالف الزائدة للفصل والحال ان النون الثقيلة
مكسورة بعدها ايضا ويمكن ان يجاب عنه بان المص بصدد البحث عن المثنى فذكر انها مكسورة بعد الف المثنى ولم يذكر الالف الزائدة
حتى تبين انها مكسورة بعدها وهذا جواب ضعيف حيث انه لم يبين الكسر بعد ذكر الالف الزائدة قوله وحذف النون
التي تدل على الرفع قوله مبنيا اي حذف النون التي في التثنية والجمع بنون التاكيد لانه لا يحكم بالجمع بينهما الا ما قبل نون التاكيد يلزم
ان يكون

ان يكون مبنيا وكل واحد من نوني التثنية والجمع بدل عن علامة الرفع فالجمع بينهما جمع لامتناع الجمع بين الاعراب والبناء فان قيل لم حذف النون الدال
على الاعراب بالحذف ولم يحذف نون التاكيد قلنا لان الاصل في الافعال البناء وانما اعرب المضارع لانه يكون معربا بسبب مشابهته
بالاسم لكنه ونون التاكيد من خصائص الافعال فلما دخلت على الفعل المضارع ما هو من خصائص الافعال ضعف مشابهته
بالاسم فيرجع الى البناء ولان نون التاكيد لو حذفت لما بقي في الزيادة فائدة قوله وادخل الالف الفاصلة في
ليضربنان فرارا عن اجتماع النونات اعلم ان النون الثقيلة اذا دخلت على فعل جماعة النساء ولا يحذف في [illegible]
لا يستقيم بينهما الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لانه لو لم يدخل لزم اجتماع ثلث نونات احديهما نون جمع المؤنث
وثانيهما نون الثقيلة لان الثقيلة نونان ساكنة ومتحركة فلما لزم ذلك لزم ادخال الالف بين نون جمع المؤنث
ونون الثقيلة ليكون الالف فاصلا بين النونات الثلث ولا يلزم ذلك تقول في فعل جماعة النساء اذا اتصل به نون
الثقيلة نحو ليضربنان باسقاط ما زاد فان الالف قوله وحكم الخفيفة اي قوله قد بينا الثقيلة اعلم ان كل موضع
يدخل فيه نون الثقيلة يدخل فيه الخفيفة الا في الفعل الاثنين وجماعة النساء فان النون الثقيلة يدخل فيهما دون
الخفيفة فلا يقال ليضربان ولا ليضربنان لانه لو دخل فيهما الخفيفة يلزم احد المحذورين وهو اما تحريك النون الخفيفة
او ابقاؤها على السكون لا سبيل الى الاول لان وضع النون الخفيفة على السكون فتحريكها خروج عن وضع الاصل
ولا الى الثاني لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز وان قيل حذف احدهما ان الساكن الاول في المثنى
فلان حذفه يؤدي الى اللبس لو حذف الالف لم يعلم ان الفعل مفرد ام تثنية ام جمع وان الساكن الاول في الجمع فلانه
لو حذف يلزم اجتماع النونات وان الساكن الثاني في المثنى والجمع وهو نون التاكيد فلانه لو حذف لما بقي
لاتيانه فائدة وانما قلنا ان التقاء الساكنين على غير حده غير جائز لان التقاء الساكنين على حده جائز وهو
ان يكون الساكن الاول حرف مد والثاني مدغما نحو دابة اصلها دابِبة حذفت حركة الباء الاولى وادغمت
في الثانية لان حرف المد بمنزلة الحركة اذا ادغم الحرف بمنزلة الحركة ولان الساكن الثاني مدغم والساكن
الاول لان المدغم يجري مجرى المتحرك لانه مندرج في المدغم فيه فلا ثقل في التلفظ بالمدغم فيه وحده لان الساكن المدغم
كالمعدوم فان قيل يرد عليه اضربن فان اصله اضربوا اذا اتصلت به نون التاكيد فكان حقه ان يقال اضربون
لانه اجتمع ساكنان فيه على حده نحو تحوه وكذا اضربن في اضربي فينبغي ان لا يحذف الواو والياء كما لا يحذف الالف
في اضربان ونحو اضربنان قلنا ان النون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة مع الضمير البارز فكان قياسه ان يحذف
الواو في المضمومة لان الساكنين ليسا في كلمة واحدة وحقه ان يكون في كلمة واحدة وانما فرقنا بين الواو
والياء والالف مع ان التباس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند [illegible]
وفي جماعة النساء لو حذفت الالف يلزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف وثقل الواو والياء

واما نحو عسعد والتوب فانما جاز لانه في كلمة واحدة بهذا عند غير يونس واما عند يونس فيجوز ان يدخل نون الخفيفة في فعل الاثنين و
جماعة النساء وحملا الخفيفة على الثقيلة ولان المد الذي في الالف بمنزلة الحركة للخفيفة المد لكونه من قبيل حرف بسكون الياء قوله
وكلاهما يدخلان في سبعة مواضع الى قوله نحو لا يضربن اعلم ان نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة لا يدخل الا في المستقبل
الذي فيه معنى طلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لان ما يطلب يقصد تاكيده ليوجد ويحصل دون
الخبر فانه قد وجد وحصل فلا يناسب التاكيد وفي بعض الاشياء المذكورة معنى الطلب فيدخل نون التاكيد عليه باطرح الامر
والنهي والاستفهام في واحد التمني والعرض فلانه اشبه الامر واما القسم فلانه انما يكون على ما يطلب وجوده وتحصيله
فان قيل ينبغي ان لا يدخل نون التاكيد في النفي لانه لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وليس النفي مع معنى الطلب مع انه يدخل فيه
قلنا انما يدخل فيه وان لم يكن فيه معنى الطلب لان شابهه بالنهي في اللفظ بالقسم بينهما جواب القسم لا نفي لان نون التاكيد
لا يدخل نفي القسم بل جوابه اذا عرفت ما قلنا فاعلم اني قدمت في قوله وكلاهما يدخلان في سبعة مواضع بوجود
معنى الطلب فيها ناظرا جمعا يوصف بالتعليل اليهما الا ان يقال التغليب المجرور السابق لم يتحصر بالنفي والرجوع الى سبعة مواضع على
سبيل التغليب قوله والنهي مثل الامر في جميع الوجوه الا انه معرب بالاجماع اعلم ان النهي في اللغة المنع وفي
الاصطلاح هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن دونه وقيل قول القائل لغيره لا تفعل على جهة الاستعلاء وهو اعني
النهي مثل الامر في جميع الاحكام التي ذكرت لان النهي معرب بالاجماع والامر ليس كذلك قوله ويجيء المجهول
اي قوله الى المجهول ما استغني عن فاعله واقيم المفعول مقامه نحو ضرب زيد اي من الامثلة في الماضي ويضرب زيد اي المجهول
في المضارع والامر من الاشياء المذكورة الماضي والمضارع والامر والنهي والنفي فان قيل المفعول جنبة الفاعل
في المعنى فكيف يجوز ان يقام مقامه ويرفع ارتفاعه قلنا انما جاز لان الفعل طرفين طرف الصدور وهو للفاعل
وطرف الوقوع وهو للمفعول لو قوع فلان بينهما مناسبة من حيث الطرفية فيصح ان يقال مقامه وجاز الارتفاع لان
فاعلية الفاعل باسناد الفعل اليه لا باحداثه شيئا الا يرى ان زيدا في قولنا مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئا
بل هو مفعول في المعنى لان الله تعالى قد اماته لوجود الاسناد اليه وقد تحقق الاسناد اليه في نحو ضرب زيد فلا يتعدى
ان يرتفع ارتفاعه قوله والغرض من وضعه اما لخساسة الفاعل او لعظمته او لشهرته اعلم ان الغرض من
وضع المجهول وجوه كثيرة فمنها الاقتصار ومنها تعظيم الفاعل وذلك اذا كان المفعول حقيرا والفاعل
عظيم الشان نحو ضرب اللص اي ضرب الحاكم اللص ومنها تحقير الفاعل وذلك اذا كان المفعول عظيم الشان
والفاعل حقيرا نحو طعن الامير اي طعنه الحقير ومنها علمه اي طلب بالفاعل ومن المفعول نحو سرق الفاعل لكون
عيبا ظاهرا ومنها جهل المتكلم بالفاعل وعلمه بالمفعول ومنها مراعات السجع التسمية ولي ذكر الاسجاع والتوافق
ومنها الابهام خوفا على الفاعل نحو قتل زيد ومنها التعالي فيسلم امر على السامع خوفا عليه ومنها الابهام خوفا من
الفاعل

طعن الامير

من الفاعل عليه نحو ضرب زيد وهو تعليم المعلمات فيبهم امره على السامع خوفا منه الى الشغب منها على صحيفة خاطرك
فاعلم اني اقول في قوله والغرض من وضعه اما لخساسة الفاعل او لعظمته او لشهرته نظر واضح بيانه فالصواب
ان يطرح اللام عما بعد اما وعما هو معطوف عليه قوله واختص بصيغة فعل الى قوله الاول وياء اي
اختص المجهول من ماضي الثلاثي بصيغة فعل بفتح الفاء وكسر العين لان معنى المجهول غير معقول الاسناد
الفعل الى مفعوله وصيغة فعل ايضا غير معقولة لانه لا يجيء على هذه الصيغة كلمة من كلام العرب الا كلمة دئل
وهي اسم لحيوان يشبه ابن عرس وحيث اسم لدويبة تشبه ابن عرس قوله وفي المستقبل الى قوله والياء على ايضا
كلمة اي واختص المجهول من مضارع الثلاثي بصيغة يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه
الصيغة مثل فعلل في الحركات والسكنات وليس في كلام العرب على صيغة فعلل بضم الفاء قوله
ويجيء من المزيد الى قوله تبعا للثلاثي اي يجيء صيغة المجهول من المزيد على الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الاخر ان كان
ماضيا نحو اكرم واكرم ودحرج ودحرج وتوقي وا في المضارع فالمجهول بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر مثل
يكرم ويكرم ويدحرج ويتقاتل واما ضم الاول وكسر ما قبل الاخر في المجهول الماضي المزيد على الثلاثي وضم حرف
وفتح ما قبل الاخر في مجهول مضارعه لان المجهول الماضي المزيد فرعه والمجهول الماضي المزيد بضم الاول
وكسر ما قبل الاخر وفي مضارعه بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر فجعل مجهول الماضي المزيد مجهول الماضي
المجرد ومجهول مضارعه كمجهول مضارع المجرد حملا للفرع على الاصل وهذا معنى قوله تبعا للثلاثي واعلم ما قيل لنا
ان قوله تبعا للثلاثي علة المجيء اعلم ان المزيد والمزيد على الثلاثي ماضي على ثلاثة احرف سواء كان المجرد
واما المزيد فلا يكون نحو اكرم قوله الا في سبعة ابواب اي قوله منفي الباقي عليه بهذا الاستثناء من قوله
ويجيء من المزيد على الثلاثي بضم الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي يعني ان المجهول من الماضي الزائد على ثلاثة احرف بضم
الاول وكسر ما قبل الاخر الا في سبعة ابواب فان المجهول فيها بضم اول متحرك مع ضم الثاني وكسر ما قبل الاخر
وهي اي تلك السبعة التي كان المجهول فيها بضم اول مع ضم الثاني وكسر ما قبل الاخر من ماضي التفعل والتفاعل
والافتعال والاستفعال والافعيعال والافعيلال وانما يتبعونه في الوصل على ضم الاول بل ضم ما يليه ايضا
اذ لو اقتصروا على ضمه وقالوا تعلم وتجاهل بفتح ما يلي التاء لالتبس بمضارع علم بالتشديد وبمضارع
تجاهل وكذا لو اقتصروا في غير الاولين على ضم همزة الوصل بل ضم التاء نحو في الافتعال والاستفعال والعين
في ماضي الافعيعال والافعيلال لانهم لو اقتصروا على ضمها فقالوا استخرج بضم الهمزة وفتح التاء لالتبس
في الامر في حالة الوصل عند الوقف لانه يسقط فيها الا ترى انك لو قلت وافتعل واستفعل بعلم انه امر او
مجهول فلدفع الالتباس ضم التاء وكذا ضم العين في ماضي الافعيعال والافعيلال لدفع الالتباس واعلم ان قوله بضم اول متحرك بالباء بنقطة

من تحت لا بالياء بنقطتين من تحت فصل في اسم الفاعل وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل
بمعنى الحدوث اعلم ان قوله اسم شيء والمقصود ونحوه وقوله مشتق من المضارع يخرج المصادر والاسماء الجوامد
وقوله قام به الفعل يخرج ما عدا الصفة المشبهة من اسم المفعول واسم التفضيل واسمي الزمان والمكان والآلة
لان اسم المفعول لمن وقع عليه الفعل لا لمن قام به الفعل واسم التفضيل لمن قام به التفضيل لا لمن قام به اصل
الفعل واسمي الزمان والمكان لزمان ومكان يقع فيهما الفعل واسم الآلة لآلة التي يقع بها الفعل وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لانها تدل على الثبوت ومن ثم لو قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول
زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الآن او غدا ونحو هذا فلو
فان قيل لم قال ان قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل معا لان اسم التفضيل ايضا يخرج
اسم التفضيل اذا عرفت هذا فاعلم انى اقول ان التعريف الذي ذكره المصنف لاسم الفاعل ليس بمانع لخروج بعض اسم
الفاعل عنه نحو واجب ودائم وباق لان كلا منها ليس بمعنى وينبغي ان يكون التعريف جامعا ومانعا فالصواب ان
يقول بدل قوله بمعنى الحدوث ويجري عليه ليتناول ما ليس بمعنى الحدوث من اسم الفاعل مع ان الصفة المشبهة
خرجت به ايضا قوله واشتق منه اي قوله وغيره اي اسم الفاعل اشتق من المضارع لحصول
المناسبة في وقوعه صفة للنكرة وغيره من المناسبات التي ذكرناها في وجه مشابهة المضارع باسم الفاعل
وهي هنا سوى وجه آخر ذكرناه ههنا في صدر هذا الفصل حيث قال ثم وهو مشتق من المضارع قوله
وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل اي صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي سواء كان صحيحا او معتلا على
وزن فاعل اي صحيح ولهذا اسمي به لكثرة الثلاثي تعالى ان يقول لو قال بعد قوله على وزن فاعل غالبا لكان
اولى لان اسم الفاعل من الفعل الثلاثي قد يجي على وزن فعيل وفعول نحو رحيم وغفور والجواب عنه ظ
على ما ... ناظم قوله وحذف علامة الاستقبال اي قوله بحرف مشابهة المتكلم هذا استيناف اي بيان
كيفية اخذ اسم الفاعل من المضارع يعني ان اسم الفاعل ماخوذ من المضارع بحذف علامة الاستقبال وزيادة
الالف فرقا بينه وبين الماضي واختير الالف من بين حروف العلة لخفتها الا ان الالف زيدت بين الفاء والعين اذ لو زيدت
في الاول لامتنع الابتداء بها لانها ساكنة ولو حركت ليتاتى الابتداء بها لصارت الهمزة ويخرج عن
وضع الاصل اذ وضع الالف على السكون او لانه لو حرك فلا يخلو اما ان يضم او يفتح او يكسر لا سبيل
الى الاول اذ لو ضم لالتبس بالامر من ينصر ونحوه مما كان عين مضارعه مضموما نحو انصر ولا سبيل
الى الثاني لانه لو فتح لالتبس بالمضارع المتكلم من الفعل المفتوح العين ولا سبيل الى الثالث اذ لو
كسر لالتبس بالامر المضارع المكسور العين نحو اضرب ولو زيدت الالف لبناء اسم الفاعل في الاخر يلزم

الالتباس

الالتباس بينه وبين تثنية الماضي نحو ضربا فلما لم يمكن زيادة الالف في الاول وفي الاخر تعين زيادتها بينهما قوله
وكسر عينه اي قوله والفاعل مشابه به اي وكسر عين المضارع في اسم الفاعل وهو الصحيح في تعيين بعد زيادة
الالف لبناء اسم الفاعل لانه لو فتح لالتبس بالماضي من باب المفاعلة نحو ناصر ولو ضم يلزم ثقل لان الضمة
جزء الواو والواو ثقيل وجزء الثقيل ثقيل فان قيل يلزم الالتباس على تقدير الكسرة بامر المفاعلة فلم لم يحترز منه
كما احترز من الالتباس بينه وبين ماضيها قلنا الجواب عنه ان الكسرة اختيرت وان حصل الالتباس للضرورة وهذا الجواب
ضعيف لان التزام الثقيل اولى من التزام الالتباس وبعض الناس اجاب عن هذا الاشكال بان كسر عين المضارع
في اسم الفاعل وان حصل الالتباس لان في هذا الالتباس الشيء بما يشابه به لان بين الامر واسم الفاعل مشابهة
من حيث ان كلا مشتق من المضارع واسم الفاعل مشابه بالمضارع واما على تقدير الفتح فيلزم التباس الشيء بالشيء
ليس بينهما مشابهة والتزام التباس الشيء بشيء بينهما مشابهة اولى من التزام الفتح الشيء ليس بينهما مشابهة
وفي هذا الجواب ضعيف ايضا كما لا يخفى وانا اقول ان قوله وكسر عينه يصح في المضارع غير المكسور العين واما في المضارع
المكسور العين فلا يصح لانه يلزم كسر المكسور وهو ممتنع ولا يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان المراد من قوله وكسر عينه
وابقى كسر عين المضارع لو تحقيقه به فرد احتمال السلام الا ان يقال الضمير في قوله وكسر عينه راجع الى اسم الفاعل لا الى
المضارع وفيه تعسف قوله ويجي صفة المشبهة اي قوله من الافعال اعلم ان الصفة المشبهة ما اشتق
من فعل لمن قام به الفعل على معنى الثبوت فقولنا ما اشتق من فعل جنس يتناول المحدود وغيره وقولنا
لمن قام به الفعل يخرج ما عدا اسم الفاعل من اسم المفعول واسم التفضيل واسم الزمان والمكان
والآلة وقولنا على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل المتعدي بالكلية او اللازم لانه يدل على الحدوث وهذا التعريف
اولى واحرى من التعريف الذي ذكره بعض الشراح فيما لو وهو ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى
الثبوت اذا عرفت هذا فاعلم ان الصفة المشبهة لا تشتق الا من فعل لازم وهي على وزن فعل
بفتح الفاء وكسر العين نحو فرق وهو الجبان وفرح وعلى وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين
نحو شكس وهو سيء الاخلاق وعلى وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو صلب وعلى وزن
فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ملح وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو خشن لا يقال يلزم
التكرار لانه قال اولا مثال الصفة المشبهة التي يجي على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو فرح لانا نقول
لا يلزم التكرار لان الاولى من باب فعل بفتح الفاء وكسر العين وهذا من باب فعل بضم العين وعلى وزن فعال
بفتح الفاء نحو جبان وعلى وزن فعال بضم الفاء نحو شجاع وعلى وزن فعلان نحو عطشان وعلى وزن افعل نحو احول
قوله وهو مختص بباب فعل اي قوله اعني فعل يفعل ... اي الصفة المشبهة التي يجي على وزن افعل

افعل بضمتين من باب فعل بفتح الفاء وكسر العين ولا يجيء من غيرها وقد يجيء ستة من فعل بضم العين وهو احمق وآدم وارق
وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي رحمة الله عليه على هذه الستة صورة اخرى وهو اعجم وهو الذي لا يفصح بالتكلم
بالفارسية بستة عشر زنان اذا عرفت هذا فاعلم ان الشارح ذهب الى ان هذه الصورة كلها من باب فعل بفتح الفاء
وكسر العين واما احمق فانه من حمق بكسر العين وهو لغة في حمق بضم العين واما آدم فانه من أدم بكسر العين وهو
لغة في ادم بضم العين واما ارق فانه من رق بكسر العين وهو لغة في رق بضم العين واما ارعن فانه من رعن
بكسر العين وهو لغة في رعن بضم العين واما اسمر فانه من سمر بكسر العين وهو لغة في سمر بضم العين واما اعجف
فانه من عجف بكسر العين وهو لغة في عجف بضم العين واما اعجم فانه من عجم بكسر العين وهو لغة في عجم بضم العين وهذا
معنى قول اعني فعل لغة فيه قوله ويجيء افعل التفضيل للفاعل قوله دون المفعول اعلم ان افعل
التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات
من الفعل وقولنا لموصوف يخرج اسمي الزمان والمكان لانهما ليسا لموصوف وقولنا بزيادة على غيره يخرج
اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان كلا منها ليس لموصوف بزيادة على غيره اذا عرفت هذا
فاعلم ان افعل التفضيل يجيء من الثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه
لانه لو بني من المزيد فيه نحو استخرج فلا يخلو اما ان يحذف منه الزوائد او لا يحذف فان حذفت الزوائد فقلت
هو اخرج لا يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج وان لم يحذف لم يمكن بناء افعل التفضيل وكذا لا
يجيء افعل التفضيل من لون ولا عيب لان افعل لغير التفضيل يبنى منهما نحو احمر واعور فلو جاء منهما
افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت هو احمر لم يعلم ان المراد منه وجود الحمرة او زيادتها في الحمرة
بالسلم ان المراد من العيب هنا العيب الظاهر حتى لا يشكل باحمق واجهل واحسن سبيلا ولا يجيء ايضا افعل
التفضيل لتفضيل المفعول لانه لو جاء منهما لحصل الالتباس فان قيل لم يفعل الامر بالعكس بان يجيء افعل
التفضيل لتفضيل الفاعل اولى من مجيئه لتفضيل المفعول لان الفاعل مقصود من حيث لا يتم الكلام بدونه و
المفعول فضلة اذ الكلام يتم بدونه او نقول يوجد المفعول مع الفاعل فسبق اكثر الافعال بلا تفضيل لان في
اكثر الامر من الفعل اللازم وقيل لا يجيء لتفضيل المفعول بل لتفضيل الفاعل لان
تفضيل الفاعل اكثر من المفعول قوله ونحو اشغل من ذات النحيين الى قوله شاذ جواب
على كلام سؤالات السؤال الاول يرد على قوله لا يجيء لتفضيل المفعول لان افعل التفضيل
لتفضيل المفعول نحو اشغل من ذات النحيين والسؤال الثاني يرد على قوله ولا يجيء من المزيد فيه
لان افعل التفضيل من المزيد كقولنا هو اعطاهم للدينار واولى للمعروف والسؤال الثالث
يرد

والسؤال الثالث يرد على قوله ولا من لون ولا عيب اذ افعل التفضيل يجيء من العيب نحو احمق فالكلام جواب عن هذه السؤالات
الثلاثة بحمد الله وهو قوله شاذ قوله ويجيء الفاعل اي قوله فرقا بين الفاعل والمفعول اعلم ان اسم الفاعل يجيء على
وزن فاعل غالبا وقد يجيء على وزن فعيل نحو نصير وقتيل ومن يجيء الفعيل قد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون
بمعنى المفعول فاذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول رجل نصير وامرأة نصيرة فاذا
كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول مررت برجل جريح وقتيل وجريح ومررت بامرأة جريح
وقتيل وجريح وانما يستوي في فعيل بمعنى المفعول المذكر والمؤنث وميز في فعيل بمعنى الفاعل فرقا بين الفعيل
بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل فان قيل لم يفعل الامر بالعكس بان يستوي المذكر والمؤنث في الفعيل
بمعنى الفاعل وميز في الفعيل بمعنى مع انه لو فعل كذلك لحصل الفرق ايضا قلنا لان الفاعل اصل بالنسبة
الى المفعول والفعيل الذي ميز فيه المذكر والمؤنث اصل من الفعيل الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث اذ
الاصل ان يذكر الفعيل اذا كان جاريا على موصوف المذكر ويؤنث اذا كان جاريا على موصوف المؤنث
ليكون مطابقا للموصوف في التذكير والتأنيث فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع قوله الا اذا جعلت
الكلمة من عداد الاسماء نحو ذبيحة ونطيحة استثناء من قوله ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان
بمعنى المفعول اي الفعيل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث الا ان يجعل الفعيل الذي بمعنى
المفعول من عداد الاسماء فانه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث ح لغلبة الاسمية نحو ذبيحة وناقة
ذبيحة ورجل لقيط وامرأة لقيطة قوله وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل نحو قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين اي وقد يشبه به بالفعيل الذي بمعنى المفعول الفعيل الذي بمعنى الفاعل في الاستواء
بين المذكر والمؤنث كقوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين والقياس ان يقال قريبة لانه مسند
الى الرحمة قوله ويجيء فعول للمبالغة اي قوله طلبا للمبالغة يجيء اسم الفاعل على وزن فعول
للمبالغة نحو منوع وقبول وصبور والفعول يكون بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول فاذا كان بمعنى الفاعل
يستوي فيه المذكر والمؤنث تقول رجل منوع وامرأة منوع واذا كان بمعنى المفعول لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث تقول ناقة حلوبة وجمل حلوب لان الفعيل الذي بمعنى المفعول يستوي فيه
المذكر والمؤنث والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث فجعل الاستواء بين
المذكر والمؤنث في فعول بمعنى الفاعل وعدم الاستواء في فعيل بمعنى الفاعل وعدم الاستواء في
فعول بمعنى المفعول وجعل الاستواء في فعيل بمعنى المفعول للتعادل بين الفعيل والفعول
قوله ويجيء للمبالغة اي قوله ومعطير اي يجيء ابنية المبالغة على انواع منها فعال بتضعيف العين نحو جبار

ومفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مخذم في قولنا سيف مخذم وهذا البناء مشترك بين الآلة
والمبالغة اي يجي هذا الوزن للآلة نحو مثقب وللمبالغة نحو مخذم فعيل بكسر الفاء وتشديد
العين نحو فسيق ومنها فعّال بضم الفاء وتشديد العين نحو طوّال ومنها فعالة بفتح الفاء وتشديد
العين نحو علامة ونسابة ومنها فاعلة بكسر العين نحو راوية ومنها فعولة بضم الفاء نحو فروقة ومنها
فعلة بضم الفاء وفتح العين وسكونها نحو ضحكة وضحكة ومنها مفعالة بكسر الميم وسكون
الفاء نحو مجذامة ومنها مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مقدام ومنها مفعيل بكسر الميم نحو معطير
قوله ويستوي المذكر والمؤنث في الخمس الاخيرة لعلة هي اي يستوي المذكر والمؤنث في علامة
التأنيث لان في السبعة الاول يقال فيها بالتاء وفي الاخيرين يقال بدون التاء فيهما وانما يستوي المذكر والمؤنث
في تلك الخمسة الاخيرة لعلة هي استعمالها قوله وان قولهم المسكينة اي قولهم هذه على صيغة هذا
جواب عن سؤال مقدر توجيهه ان يقال انتم قلتم في الخمس الاخيرة يستوي المذكر والمؤنث ومفعيل
ومنها مع انه لا يستوي فيه المذكر والمؤنث وان كان قد يجيء المذكر والمؤنث فيه كمسكين اذ يقال رجل
مسكين وامرأة مسكينة فاجاب بقوله محمول على فقيرة يعني ان المذكر والمؤنث لا يستويان في مسكين
حملا على نظيره وهو فقير فانه بغير التاء في المذكر وبها في المؤنث لان الفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث والنقيض منه فلا يستويان فيه فلما لم يستويا فيه حمل المسكين عليه في عدم الاستواء
حملا للنظير على النظير ونظيره العدو فان المذكر والمؤنث لا يستويان فيه وهو فعول بمعنى الفاعل
والمفعول الذي بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث ... اذ يقال في المؤنث بالتاء
كقولنا هي عدوة الله وفي المذكر بغير التاء كقولنا هو عدو الله حملا على الصديق بمعنى عدم الاستواء
المذكر والمؤنث في الصديق لانه فعيل بمعنى الفاعل حمل العدو عليه في عدم الاستواء وان كان
فعول بمعنى الفاعل حمل النقيض على النقيض في علم مما ذكرنا ان تشبيه المسكين بالعدو في الحمل فقط
قوله وصيغة من غير الثلاثي الى قوله يقول بينه وبين الموضع لما فرغ من بيان صيغة اسم
الفاعل من الثلاثي شرع الان في بيان صيغته اخذه من غير الثلاثي فقال وصيغته من غير الثلاثي على صيغة
المستقبل اخره يعني صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي على صيغة مستقبل الا انك تزيد في اسم
الفاعل بعد حذف حرف المضارعة ميما مضمومة وتكسر ما قبل الآخر نحو مكرم من يكرم ومدحرج من يدحرج
ومتدحرج من يتدحرج فان قيل لم اختير الميم في الزيادة قلنا لتعذر زيادة حرف العلة فيه و
مخرج الميم قريب من مخرج الواو ولانهما شفويان وانما قلنا ان زيادة حرف العلة متعذر

لان حرف العلة ثلثة الواو والياء والالف لا يجيء اي لا يجيء منها اما الاول فلان الواو لا يزاد في اول
الكلمة ثم واما الثاني فلان الياء لو زيدت يلزم الالتباس بالمضارع لو حذف حرف المضارع
ولو لم يحذف يلزم اجتماع اليائين واما الثالث فلان الالف لو زيدت لالتبس بالمتكلم وحده في الفعل
فظهر تعذر زيادة حرف العلة فان قيل لم ضم الميم في اسم الفاعل من غير الثلاثي ولم يفتح ولا يكسر
لئلا يلزم الالتباس لان المفتوح مبنيه وبين الموضع من الثلاثي المجرد المكسور العين والا لالتبس في
الكسر بينه وبين الآلة قوله ونحو مسهب الى قوله شاذ اعلم ان ... الى قوله
وصيغته من غير الثلاثي بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر وجب الا يرد انتم قلتم ان صيغة اسم الفاعل
من الفعل غير الثلاثي على صيغة مستقبله الا ان في اسم الفاعل زيادة الميم مضمومة وبقي كسر عين
المضارع في اسم الفاعل من غير الثلاثي وقد يجي على صيغة المستقبل بميم الان فذكر الميم ليس
بمضموم نحو مسهب من اسهب ومبرود نحو يافع من ايفع ... اسم البيان تجدوا شاذ
اي على خلاف القياس قوله ويبقى ما قبل تاء التأنيث الى قوله وعلى الفتحة للخفة اعلم
ان اسم الفاعل اذا اتصلت به تاء التأنيث يبقى اخره على حركته في ضاربة ومكرمة لان ما قبل تاء التأنيث
بمنزلة وسط الكلمة وعلى الفتحة لخفتها ولان تاء التأنيث بمنزلة كلمة اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبوا الكلمة مع كلمة اخرى فتحوا لا يلتبس به هذا الشأن اي صيغة بناء اسم المكان يعني اذا اردت
ان تأخذ من المضارع المبني للفاعل اسم المكان فاحذف منه حرف المضارعة وزد مقامها الميم كما زدت
مقامها في اسم المفعول لمناسبة حاصلة بين المكان والمفعول في وقوع الفعل فان فيهما الاثر
الواقع في المكان ايضا ... لئلا يلتبس بالمفعول قوله وصيغته من باب يفعل كالمذهب اي صيغة
اسم المكان من باب يفعل بفتح العين يجي على وزن مفعل بفتح العين كالمذهب من ذهب يذهب وانما حرك
الميم في المكان لحركة حرف المضارعة لوقوعها موقعها فناسب ان يتحرك كحركتها وانما فتح العين في اسم المكان
الذي يبنى من المضارع مفتوح العين لان الفتحة اخف الحركات او نقول انما اختير الفتح فيما يكون عين فعل
مضارعه مفتوحا ليكون حركة عين اسم المكان موافقة لحركة عين المضارع المبني هو منه لانه يجري عليه
قوله الا من المثال فانه كسر العين فيه نحو الموجل حتى لا يظن ان وزنه فوعل على تقدير هذا الاستثناء
من الحكم السابق اي اسم المكان المأخوذ من المضارع المفتوح العين على وزن مفعل بفتح العين الا ان ياخذ
اسم المكان من مضارع المثال فان اسم المكان يكسر العين فيه سواء كان عين فعله مفتوحا او مضموما او مكسورا
نحو الموجل من وجل يوجل والموسم من وسم يوسم والموعد من وعد يوعد وانما اختار في اسم المكان المأخوذ من المثال الكسر دون الفتح والضم

اما الفتح فلئلا يظن ان وزنه فوعل بفتح العين نحو جوهر واما الضم فلان الفوعل لم يوجد في كلامهم وبعضهم قالوا انما

اختير فيه ذلك لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه وفيه نظر لان الفتح اخف الحركات والكسر تتبعه في الاستعمال الى كثرة الفتح

اخف مع الواو واخف من استعمال ثقلها معه وقال البعض انما كسر عين المكان الماقوة في المثال لانه مباين

الناقص ويفارقه من حيث ان حرف العلة في الناقص وقع في الاخر وفي المثال وقع في الاول فلم يحكم بفتح العين

في المثال والا لوقع الاشتراك بين المتباينين ولم يحكم الضم لعدم نظيره اذا عرفت هذا فاعلم ان الضمير في قوله فانه

ضمير الشان او يرجع الى اسم المكان والالف واللام في العين في كسر العين عوض عن المضاف اليه

والضمير في قوله وانما اصله فيه يرجع الى المثال بتقدير الكلام على الاول فان في الشان كسر عين اسم المكان في المثال وعلى

الثاني فان اسم المكان كسر عينه في المثال ~~و~~ ~~...~~ الوجه الثاني اوجه واجدر قوله

ولا يظن في الكسر لان فوعلا لا يوجد في كلامهم بهذا الجواب من سؤال مقدر توجيهه ان يقال لو كان عدم فتح عين اسم

المكان المبني من المثال لئلا يظن ان وزنه فوعل مثل جوهر فما يظن في كسر عين اسم المكان موجود لان الظن ان

يظن ان وزنه فوعل بكسر العين فاجاب بقوله لان فوعلا لا يوجد في كلامهم يعني اذا كسر عين اسم المكان الماقوة في

المثال لا يظن ان وزنه فوعل بكسر العين لان فوعلا بالكسر لا يوجد في كلامهم بخلاف فوعل بفتح فانه موجود في

كلامهم كجوهر قوله ومن باب يفعل مفعل اي وصيغة اسم المكان من باب يفعل بالكسر على وزن مفعل بكسر

العين والعلة التي ذكرنا في تحليل اسم من كثرة حرف المضارع فتح في اسم المكان الماقوة من المضارع المفتوح العين

التي يقتضيها هنا واي الكسر عين اسم المكان المبني من المضارع المكسور العين ليكون حركة عينه موافقة

لحركة عين مضارعه قوله الا من الناقص الى قوله فرارا من توالي الكسرات استثناء مما قوله قبله يعني

فان اسم المكان في باب يفعل بكسر العين على وزن مفعل بكسر العين الا من الناقص فان اسم المكان منه بفتح العين

نحو مرمى من رمى يرمي لانه لو كسر عينه ابقاء على الموافقة بينهما لتوالي الكسرات بيان الملازمة ان الياء منزلة الكسرتين

والميم الذي قبلها مكسورة فلما علموا ان كسر العين يتوالى الكسرات فتحوا العين فرارا منه مع خفة الفتحة وحكم اعتلال

الفاء واللام حكم الناقص تقول من وقي يقي موقى وكذلك المعتل العين واللام فتقول من طوى يطوي مطوى فان قيل

ان يقول في قوله والميم مكسورة نظر لان الكسرة لا يصلح ان يحمل على الميم لانها حدث والميم جثة والحدث لا يقع

خبرا عن الجثة ويمكن ان يجاب عنه بان فيه حذف مضاف تقديره الكلام والميم ذات كسرة فلا يرد اذا عرفت

هذا فاعلم ان اعراب قوله فانه فتح العين فيه كاعراب قوله فانه كسر العين فيه في الوجهين قوله ولا يبنى من يفعل

الى قوله لخفة الفتحة اي لا يبنى اسم المكان من باب يفعل بضم العين على وزن مفعل بضم العين اما للثقل او لعدم

مفعل في كلامهم فلما لم يبنى من يفعل بالضم اسم المكان على وزن يفعل بضم العين قسم موضع يفعل بالضم بين

مفعل

باب مفعل صحيح بكسر العين وباب مفعل بفتح العين فاعطى المفعل بكسر العين احد عشر اسما وهو المجزر من جزر

يجزر بضم الزاء بمكان جزر الابل وغيرها والمنسك من نسك ينسك بمكان النسك وهو العبادة والمنبت من نبت

ينبت بمكان النبت والمطلع من طلع يطلع بمكان الطلوع الشمس والمشرق من شرق يشرق بمكان شروقها والمغرب

من غرب يغرب بمكان غروبها والمفرق من فرق يفرق بمكان وسط الراس وهو موضع فرق الشعر الراس والمسقط

من سقط يسقط بموضع سقوط الولد من الام والمسكن من سكن يسكن بموضع السكون والمرفق

من رفق يرفق بمكان الرفق وهو ضد العنف والمسجد من سجد يسجد وهو اسم بيت بنى للعبادة سجد او لم

يسجد وقال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وهذه كلها بخلاف القياس والباقي من احد

عشر المفعل بفتح العين لخفة الفتحة قوله ونحو واسم الزمان مثله اي مثل المكان نحو مقتل الحسين اي اسم الزمان

كاسم المكان من جميع الوجوه التي ذكرناها للمكان اعلم ان ما ذكرنا من اسم الزمان والمكان في الثلاثي المجرد واما

في غيره فاسم الزمان والمكان يجيء على صيغة اسم المفعول مثل مدخل ومستخرج من ادخل واستخرج يستخرج

والمعورة الله بها اذ لا انه ذكره من فصل المفعول حيث قال وغير المفعول الثلاثي ومن مفعول الافعال

والموضع والمكان او المكان والزمان من غير الثلاثي المجرد على صيغة المفعول لان الفعل يقع فيهما فصار

كل واحد من الزمان والمكان والمفعول محلا للفعل مشابها به كل واحد منهما بالمفعول به فلهذا كان على صيغة

المفعول ~~فيما~~ في اسم الالة الالة آخر لما فرغ من بيان المكان والزمان شرع في بيان اسم الالة

وعرفه بقوله اسم مشتق من يفعل ليخرج اسم المفعول وكذا ليطرح عنه غيره من المشتقات وقوله ~~...~~

~~...~~ لالة يخرج ما عدا المفعول ~~...~~ لقائل ان يقول التعريف فيه نظر لانه يلزم توقف الشيء بنفسه بيانه

ذلك انه عرف اسم الالة بانه اسم مشتق من يفعل لالة ومعرفة الحد موقوفة على معرفة الحد ومعرفة الحد موقوفة

على افراده ومن اجزائه الالة فمعرفة الالة موقوفة على معرفة الالة اذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف

على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء بنفسه وهذا باطل لانه يلزم فيه توقف الشيء على نفسه ويمكن ان يجاب

عنه بانه عرف الالة الاصطلاحية بالالة اللغوية قوله وصيغته مفعل اي وصيغة اسم الالة يجيء على

وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين قوله ومفعال ومن ثمه اي والمفعلة التي للتاء اي ومن اجل ان صيغة اسم الالة على

وزن مفعل بكسر الميم قال الشيخ يفيدون المفعل للموضع والمفعل للالة والمفعلة للمرة والفعلة التي للتاء اي

النوع اعلم ان الفعل الذي يراد منه بناء المرة والنوع لا يخلو اما ان يكون ثلاثيا او لم يكن فان كان ثلاثيا

فلا يخلو اما ان يكون مجردا او مزيدا فيه فان كان مجردا فلا يخلو من ان يكون في مصدره التاء او لا فان لم يكن

في مصدره التاء وهو الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره فالمرة منه على فعلة بالفتح والنوع على فعلة بالكسر وان كان في مصدره التاء وهو الثلاثي

لم يجر بعد بيان

اسم الالة قوله اسم مشتق من يفعل المفعلة وغيره وقوله مشتق يخرج الاسم الغير مشتق وقوله من يفعل ...

شيء ما

ابجد الذي في مصدره التاء فابرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق بينهما التوابي كنشدة واحدة ونشدة
بطيفة واما البواقي وهي الثلاثية المزيد والرباعي ابجد والمزيد فان كان في مصدرها التاء فالمرة والنوع على مصدر
المستعمل والفارق التوابي نحو ايضا استقامة ودحرجة واحدة او حسنة وان لم يكن فيه التاء فبناء المرة والنوع
على مصدر المزيد فيه التاء نحو اطلاقة وتدحرجة واحدة او حسنة واما قولهم اتيته اتيانة وتعيقة لقاءة شاذ
للمرة مثلا فلان العياس اتيته اتيتة ولقيته بقية لانا قد ذكرنا ان المرة من الثلاثي ابجد والذي لا تاء في مصدره
على فعلة بفتح الفاء والتي ولقي كل واحد منهما ثلاثي ابجد لا تاء في مصدره اذ مصدرهما اتيان ولقاء //
قوله وكسرت الميم اي قول بنيه وبنية الموضع اي وكسرت الميم في اسم الالة لانه لو لم يكسر فاما ان يضم
او يفتح لا جايز ان يضم اذ لو ضم لالتبس باسم المفعول من المزيد على الثلاثي بحرف واحد ولا جاز ان يفتح لانه لو
فتح يلتبس بالموضع فلما لزم الالتباس لو ضم او فتح الميم تعين الكسر لعدم الالتباس قوله ويجيء على وزن
مفعال نحو مزراق ومفتاح اي ويجيء صيغة اسم الالة على وزن مفعال كالمزراق والمفتاح وعلى وزن مفعلة
بكسر الميم كالمكسحة قوله ويجيء بضم العين والميم نحو المسعط والمنخل اي ويجيء صيغة اسم الالة على
وزن مفعل بضم الميم وسكون الفاء وضم العين كالمسعط والمنخل والمسعط الاناء الذي يجعل فيه
السعوط والسعوط بالفتح الدواء الذي يصب في الانف والمنخل ينخل به الدقيق قوله قال
سيبويه اي قول وكذا ذكر فوائد اعلم ان سيبويه رحمة الله قد قال ان المسعط والمنخل لم يذهبوا به مذهب
الفعل ولكنها جعلا من اعداد الاسماء يعني ان المسعط باسم لهذا الوعاء لان الكاف التي على الفعل لا
يختص بانه مخصوص وهذه انه مخصوص فلا يقال مسعط الالالة التي جعلت للمسعوط ونور //
جعلت في وعاء الدهن لا يسمى مسعطا ولكن يسمى الوعاء به بعينها بخلاف ما تقدم من المفتاح و
المكسحة وعلى هذا فوائد نحو المدقة والمكحلة والمحرضة الباب الثاني المضاعف لما فرغ
من بيان الباب الاول شرع في بيان الباب الثاني وانما قدم هذا الباب على سائر الابواب
لتوقع من الجمع او ابدال الياء من احد حرف التضعيف في مواضع مخصوصة جملا فاتيلية الهمزة فانه
في مواضع كثيرة اذا عرفت هذا فاعلم ان المضاعف معنيان لغوي واصطلاحي فالمضاعف في
اللغة اسم مفعول من ضاعف يضاعف وفي الاصطلاح ان يجتمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة
او في كلمتين او التقت احد المثلين بالاخر في كلمة واحدة وقد فرق بينهما باحد المثلين الاخر بينهما على
سبيل المجازة والتضايق قوله ويقال له الاصم لشدته اي ويقال للمضاف اصم والاصم
من به وقد يقال رجل اصم اذا فقد سمعه ولا يسمع الصوت الخفي ويسمى المضاعف به لشدته بعنى كما ان

الاصم

الاصم يستدعي لجهاز كذلك المضاعف يستدعي الجهار اولان المضاعف لا يتحقق الا بتبليغ الحرف الواحد كما ان
الاصم لا يسمع الا بتبليغه قوله ويقال صحيح اي قول في نحو تقضى البازي اي ولا يقال
للمضاعف صحيح لان احد حرف التضعيف قد يصير حرف العلة نحو تقضى البازي اصله تقضض قلبت
الضاد الاخير ياء فصار تقضي ومنه قوله تعالى قد افلح من زكيها وقد خاب من دسيها اصله
من دسسها وانما ابدلت السين الثانية ياء لدفع ثقل التضعيف وانما قلبت الضاد الثانية بالابدال لان الثقل نشأ منها فهي اولى
نوع من التغير والاعلال اوبي قوله ويجيء من ثلثة ابواب نحو سرّ يسرّ وفرّ يفرّ وعض يعض اعلم ان المضاعف
لا يجيء الا من ثلثة ابواب نحو سر يسر وفر يفر وعض يعض المثال الاول من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر والثاني من باب فعل يفعل بفتح العين وكسرها في الغابر والثالث من باب
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع قوله ولا يجيء الا قوله فهو لبيب اي ولا يجيء المضاعف
من باب فعل يفعل بضم العين فيهما الا قليل ونادر نحو حبب ولبب وانما قلنا انهما من باب فعل يفعل
بضم العين فيهما لمجيء اسم الفاعل منهما على وزن فعيل نحو حبيب ولبيب ولهذا قال المصنف نحو حبب
فهو حبيب ولبب فهو لبيب قوله واذا اجتمع فيه حرفان الى قوله وقالت طائفة اعلم
ان المضاعف اذا اجتمعا فلا يخلو اما ان يكون متماثلين او متقاربين فان كان الاول يدغم الاول
في الثاني سواء كان في كلمة واحدة او في كلمتين لثقل الحرف المكرر نحو مدّ وقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم وان كان
الثاني يدغم الاول في الثاني ايضا نحو اي اصله النجي وقوله تعالى اخرج شطاه وقوله تعالى في موضع اخر
وقالت الطائفة اذا عرفت هذا فاعلم ان الادغام في المتماثلين اقوى منه في المتقاربين لان الاحتياج
في المتماثلين الى ان ادرج الاول في الثاني ان كان الاول ساكنا او الى اسكان الاول وادراجه في الثاني
ان كان متحركا وفي المتقاربين يحتاج الى ان يجعل احدهما مثل الاخر وان الادغام في كلمة واحدة اقوى
من الادغام في كلمتين لان حروف الكلمة الواحدة بلازم بعضها بعضا فاذا اتوالى فيها مثلان او
متقاربان حصل ثقل لازم ولا كذلك اذا توالى في كلمتين لان الكلمة الثانية لا تلازم الاولى فلا يحصل
ثقل وينبغي ان يعلم ان المراد بالمتقاربين اعم من ان يكون التقارب في المخرج او في صفة تقوم مقامه
كالجهر والرخاوة اي غير ذلك والمخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفة المخارج بان
تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل فينظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه الا ترى انك
تقول اب بسكون فتسكت فتجد الشفتين انطبقت احديهما على الاخرى قوله الادغام الى
قوله في الثاني اعلم ان الادغام معنيان لغوي واصطلاحي فاللغوي ادخال الشيء في الشيء تقول

ادغمت الثياب في الوعاء او غلقها فيه وادغمت الفرس اللجام اذا ادخلته في فيه والاصطلاحي ما قال
جار الله العلامة وهو ان تسكن الحرف فتدرجه في مقارب البيان الحرفين في مخرجهما وعرفه البعض بان قال هو الادغام
اسكان الاول وادراجه في الثاني اقول في هذا التعريف نظر لانه يطلق على نحو وجد بانه ادغام قوله
المدغم والمدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة كما في اعلم ان الحرف المدغم والمدغم فيه
حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة نحو مدّ وشدّ فانهما حرفان في الكتابة وثلثة احرف في التلفظ
لكان الرحمن خماسي في التلفظ ورباعي في الكتابة اذا عرفت هذا فاعلم ان الضمير في وهي في قوله والمدغم
فيه راجع الى الالف واللام بتقدير الكلام والذي يدغم فيه قوله اجتماع الحرفين على ثلثة انواع الاول
ان يكونا متحركين يجب فيه الادغام اعلم ان اجتماع الحرفين على ثلثة انواع الاول ان يكون الحرفان
المجتمعان متحركين وفي هذا النوع يجب الادغام نحو مدّ اصله مدد وادغم الدال الاولى في الثانية بعد
اسكان الاول قوله في كلام المصنف نظر لانه منقوض بقولنا فرّ بكر فان الحرفين المجتمعين متحركان فيه
مع ان الادغام ليس بواجب وهو فاني في كلمة لكان اصوب تبيانا يستقيم به الكلام الا ان المصنف بعد في
كلمة الاكتفاء بالمثال قوله الا في الالحاق لي اقيت بهذا الاستثناء من قوله يجب فيه الادغام
يعني ان الحرفين اذا اجتمعا في كلمة وكانا متحركين يجب الادغام الا ان يكون الحرفان المجتمعان اللذان كانا في
الالحاق اقيت والاوزان التي يلزم الالتباس لو ادغمت فان الادغام فيها ليس بواجب بل هو ممتنع اما
في الالحاق فنحو قردد وهو المكان الغليظ فلانه لو ادغم يبطل الالحاق اذ رعاية المقابلة
بين الملحق والملحق به حركة وسكونا واجبة ومع ادغام الملحق لا يوجد المقابلة صورة واما في الاوزان
التي يلزم الالتباس على تقدير الادغام فلمنع الالتباس مثالها نحو صكك وسرر وطلل وجدد وامتنع
الادغام فيها مع وجود سبب الادغام لانه لو ادغم كل منها يلزم الالتباس بيانه انه لو ادغم صكك
فقيل صكّ بالتشديد لم يعلم انه عيب من عيوب الفرس الذي يكون في الرجلين كتاب فافهم
وايضا لو ادغم سرر فقيل سرّ لم يعلم انه من السرر او من السرير وكذلك لو ادغم طلل لم يعلم ان المراد منه
ما بقي من اثار الديار ام جعل ضعيف وكذا لو ادغم جدد لم يعلم انه جمع جدّة وهي الخطة التي يكون
في ظهر الحمار جدد بالضم وهو الجدد الذي يكون في الطريق اذا عرفت هذا فاعلم ان بعض الناس
اعترض على كلام المصنف قائلا ان يقول بان الادغام لا يجوز في قودد واقتتل وتباعد وتتنزل
مع ان كلا منها ليس بخارج من كلامه اقول هذا الاعتراض غير وارد عليه لان كلا منها خارج عن قوله
والاوزان التي يلزم الالتباس لانه لو جاز الادغام فيه يلزم الالتباس اما لزوم الالتباس في قودد

زاد

على تقدير الادغام

على تقدير الادغام فلانه لو [illegible] ادغم فقيل قوّد بالتشديد التبس بمجهول قاد اي لم يعلم انه فوعل او
فعول واما لزوم الالتباس في اقتتل فلانه لو ادغم يجب ان ينقل حركة التاء الاولى الى القاف فلا بد ان يسقط
الهمزة لعدم الاحتياج اليها وح يلتبس بقتّل الذي هو ماض التفعيل واما لزوم الالتباس في
تباعد وتتنزل فانه لو جاز الادغام فيهما فلانهما لو ادغما لوجب ان يقال اتّنزل واتّباعد
لوجوب اسكان التاء الاولى على تقدير الادغام فيلتبس كل منهما بالماضي لاحتمال ان يكون الهمزة
فيهما همزة الاستفهام قوله ولا يلتبس في مثل حيي الى قوله [illegible] من فعل يفعل جواب عن
اعتراض مقدر بيان الاعتراض ان يقال ان رد وفر وعض من الاوزان التي يلزم الالتباس لا جرم
اذا ادغم لم يعلم هو من اي باب وكذا فر وعض فيلزم ان لا يدغم لحصول الالتباس مع انه ادغم
اجاب بقوله لان رد يعلم من مضارعه ان اصله ردد بفتح العين من باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها
في الغابر لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما الا قليلا وكذا فر يعلم من يفر انه من باب فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما او ايضا
عض يعلم من مضارعه انه من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر لان المضاعف لا
يجيء من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما قوله ولا يدغم حيي الى قوله في نحو يحيي اعلم ان الادغام
كثير في حيي لاجتماع الحرفين متحركين نسيا والبعض منهم لا يجوز الادغام فيه لو جاز الادغام يلزم و
قوع الضمة على الياء في المضارع وهو ثقيل وفي الادغام يدغم حي لان الياء الثانية غير لازمة لسقوطها
ثانية نحو حيوا اصله حييوا فنقلت ضمة الياء الثانية الى الاولى بعد اسكانها فاجتمع ساكنان
فحذف الياء الثانية فصار حيوا والكون يعلم بامارة اخرى نحو يحيي اصله يحيي بضم الياء قلبت الياء
لتحركها وانفتاح ما قبلها قوله والثاني الى وهو على وزن فعل القسم الثاني من الاقسام
المذكورة ان يكون الاول ساكنا والثاني متحركا وفي هذا القسم يجب الادغام كما في القسم الاول
نحو مدّ اذا كان مصدرا اصله مدد ادغمت الدال الاولى في الثانية فصار مدّ اقول في قوله نظر
من وجهين اما الاول فلان كلامه يدل على ان الادغام واجب فيما يكون فيه الحرفان المجتمعان
الجنس نحو حيي لان اصله النغم وزيدت الالف توسعا فالتقى الفان اولهما ساكنة وثانيهما
متحركة مع ان الادغام لا يجوز فلو قال الا ان يكون ان يغنيا لكان احسن واما ثانيا فلانه لا لي بحث
قوله على وزن فعل لان سياق الكلام ذكره ليعلم ان مد ههنا مصدر لا فعل ماض لانا نقول الا يعلم
ذلك لان قوله على وزن فعل يحتمل ان يكون العين فيه متحركا او ساكنا ولا يتبادر ان العين فيه ساكن بالانسجام لانا نقول

لو طرح قوله وهو على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعني بالادغام ان مد يعني هنا مصدر فلو قال نحو
مدّ مصدرا وقال نحو مدّ على وزن فعل بسكون العين لكان احرى واجدر ويمكن ان يجاب عن الاعتراض
الاول بان المص استغنى عن ان يكون العين اكتفاء بالمثال قوله والثالث الى قوله مع عدم شرط
الادغام هذا هو القسم الثالث من الاقسام المذكورة وهو ان يكون ثاني الحرفين ساكنا دون الاول
فمتى كان الادغام في هذا القسم ممتنع لان شرط الادغام مفقود هنا وهو تحرك الثاني ومنهم من قال
انما امتنع الادغام لانه لو ادغم لابد من تسكين الاول فيجتمع ساكنان فيقع في ورطة فيقع في ورطة
اخرى ومنهم من قال انما لا يجوز الادغام للتخفيف وهو لا يحصل بسكون الحرف الثاني على ان شرطه مفقود وههنا
بحث لان يقول ان كلام المص يدل على عدم جواز الادغام فيما يكون ثاني الحرفين ساكنا للوقف مع
ان الادغام فيه جائز لان السكون للوقف كالحركة ولو قال ان كان الثاني ساكنا لغير الوقف لكان
احسن قوله الى آخره عطف على المثال قوله ولكن جوزوا الحذف اي قوله في نحو تقضض البازي
هذا الكلام اشارة الى جواب عن اعتراض مقدر توجيهه انه لما كان الادغام ممتنعا ينبغي ان لا يحذف احد
الحرفين قياسا على الادغام فاجاب بقوله ولكن جوزوا الحذف اي بعض جوز الحذف في بعض المواضع و
ان كان الادغام غير جائز نظرا الى ان اجتماع المثلين تثقيل مطلقا كما جوز القلب في بعض المواضع
نحو تقضى البازي اصله تقضض [illegible] نحو ظلت ومست اصلهما ظللت ومسست فحذف
احد حرفي التضعيف لانه اجتمع المثلان فيهما ولم يمكن الادغام لسكون الحرف الثاني بواسطة ا
اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل المتحرك فحذف احدهما للتخفيف لان الحذف تغيير للتخفيف كما ان
الادغام تغيير له ايضا واختلفوا في المحذوف فمنهم من ذهب البعض الى ان المحذوف اول المثلين لان
الحذف كالادغام في افادة التخفيف فكما ان الادغام يسكن اول المثلين في الثاني فكذلك ينبغي ان يحذف اول
المثلين وذهب البعض الآخر الى ان المحذوف وهو المثل الثاني لان الحذف حصل بالمثلين مع التثقيل
وهو انما حصل المثل الثاني فهو حقيق بالحذف ثم انه سوّغ فتح الفاء وكسرها لانك ان حذفت
[illegible] من غير نقل حركتها الى ما قبلها الذي هو الفاء يبقى الفاء على اصله مفتوحا لان الفاء في الا
صل مفتوح وان حذفتها بنقل حركتها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها يصير الفاء مكسورا [illegible] كسر العين
بعدها وهي الكسر قوله وعليه قراءة من قرأ الى قوله فصار قرن اي على جواز حذف احد المثلين نظرا
الى اجتماعهما قراءة من قرأ وقرن بكسر القاف وفتحها فعلى الاول اي وجه ان الوجه الاول انه مأخوذ من وقر
يقر [illegible] حذف حرف المضارعة [illegible] بالكسر ابتداء فصار قر والوجه الثاني

ماقال

ما قال ابو عبيدة انه مأخوذ من قرن بالفتح فعلى هذا اصله اقررن بكسر الراء الاولى كما في [illegible] نقلت حركة الراء
الى القاف وحذفت الراء لاجتماع المثلين ثم استغني عن همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لحركة ما بعدها
الا ان الوجه الاول ليس له ضعف في البحث المذكور [illegible] ينقل [illegible] على تقدير كسر
القاف وارد على تقدير الفتح لما انه مأخوذ من قر بالمكان بالفتح وهو يعني في قر بالكسر يجيء منه فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر ويجيء منه فعل يفعل بفتحها في الماضي وكسرها في الغابر واذا
قرأ قرن بالفتح يكون نفي المتكلم وحده من الاول فعلى هذا اصله اقررن حذفت الراء بعد
نقل حركتها الى ما قبلها ثم استغني عن همزة الوصل فصار قرن بالفتح واذا قرأ بكسر القاف
يكون نفي المتكلم وحده من الثاني فعلى هذا اصله اقررن بكسر الراء الاولى قد مر اعلال هذا
الوجه اذا عرفت هذا فاعلم انه اقول في قوله [illegible] وتقدير الكلام فحذفت الراء فنقلت
حركتها نظرا الى انه [illegible] يكون الثقل بسبب الحرف [illegible] وهو ظاهر [illegible] البطلان ويمكن
ان يجاب عنه بان [illegible] في قوله فنقل التعليل فتقدير الكلام فحذفت الراء الاولى
لانه نقل حركتها ثم يكون الثقل قبل الحذف على حاله لا يخفى قوله هذا اذا كان الى قوله لا
للاتباع اعلم ان امتناع الادغام عند سكون الحرف الثاني اذا كان سكونه لازما واما
اذا كان عارضا فيجوز الادغام وعدمه كما في الطلب من المضاعف نحو امدد فان الادغام
يجوز فيه بان ينقل حركة الدال الى الميم فحذف الدال الاول لاجتماع الساكنين فاستغني
عن همزة الوصل فبقي الدال الثانية ساكنة فيجوز الادغام مع فتح الثاني لخفة الفتحة
وكسرها لان الكسر اصل في تحريك الساكن ولان الكسر [illegible] العدم وهو السكون و
ضمها للاتباع حركتها حركة العين وهي الضم ويجوز الفك بان يقال امدد نظرا الى سكون الحرف
الثاني قوله ومن ثم لا يجوز فر بالضم لعدم الاتباع اي ومن اجل ان جواز الضم في [illegible] الاتباع
لحركة العين لا يجوز الضم في فر لان العين فيه ليس بمضموم حتى لا يضم بتبعه لكن يجوز فيه الادغام
مع كسر الراء والفتح والفك اقول في قوله لعدم الاتباع تسامح وتساهل والاحسن ان يقول
لعدم ضمة العين اللهم الا ان يقال ان المضاف فيه محذوف تقدير الكلام لعدم موجب الاتباع و
على هذا الاشكال قوله ولا يجوز الادغام في امددن لان سكون الثاني لازم اعلم ان الادغام
ليس بجائز في جمع المؤنث من امر الحاضر من المضاعف نحو امددن لان شرط الادغام وهو تحرك الثاني
[illegible] لان يقول لم حكموا بجواز الادغام في الامر ولم يحكموا بجوازه في مددت مددنا مددت مددت مددتما مددتن [illegible]

[margin:] [illegible] بيان

بل حكموا بالامتناع في هذه الامثلة مع ان سكون الحرف الثاني من المثلين عارض لان السكون في الامر بسبب الوقف
في هذه الضمير بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل البارز ويمكن ان يجاب عنه بانه لا يجوز الادغام مع تحريك
المثل الثاني ولا يمكن عند اتصال الضمير المذكور تحريكه لئلا يلزم توالي اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة
الواحدة بخلاف الامر فان تحريك المثل الثاني لا يمتنع فيه وغايته ان يعود ويقول لا يمكن التحريك في الامر ايضا اذ
لو حرك يلزم ان لا يكون الامر نحو رد الامر بخلافه والجواب عنه ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب الادغام
والحركة العارضة ليست بمعتدة بها كالسكون العارض فيمكن تحريك المثل الثاني في الامر فيجوز الادغام و
لا يمكن التحريك في الصور المذكورة فيمتنع الادغام فيها كذا في شرح الهادي قوله وتقول بالنون الثقيلة
اي نحو وبالخفيفة يعني اذا دخل على الامر من المضاعف نون التاكيد الثقيلة تقول مدّنّ مدانّ مدّنّ مددنانّ
امددنانّ واذا دخل عليه نون التاكيد الخفيفة تقول مدن مدن مدن قوله واسم الفاعل مادّ الى
اي اسم الفاعل من مد يمد مادّ واصله مادد وادغمت الدال الاولى في الثانية بعد اسكانها واسم المفعول
ممدود ممدودان الخ والزمان والمكان منه ممدّ بفتح الميمين وادغام الدال واسم الالة منه
ممدّ بكسر الميم الاول وفتح الثاني وادغام الدال والمجهول منه مُدّ مُدّا بضم الميم وادغام الدال ومن يمد يُمدّ
بضم الياء وادغام الدال قوله ويجوز الادغام الى قوله ونحو اتّخذ شاذ اعلم ان الادغام يجوز في
باب الافتعال اذا كان قبل تائه حرف من حروف التشديد صه ضط ظ اي اتّخذ وهو شاذ اي
الادغام في اتّخذ شاذ اذا قلت من الاخذ لان اصله ائتخذ ابدلت الهمزة ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فيصير ايتخذ ثم قلبت الياء الساكنة تاء فادغم التاء في التاء في الافتعال ان يكون اصلية والياء
فيما نحن بصدده ليست باصلية وانما قلنا اذا قلت انه من الاخذ لانه لو كان من تخذ يكون على وا
فق القياس ولا يكون شاذا وانما قلنا بالتشديد فلما اصله تخذ بالتخفيف فنقل الى باب الافتعال فصار
اتتخذ وادغمت التاء الاولى في الثانية فصار اتّخذ قوله ويجوز اثّار الى قوله وباعك اعلم ان اصل
اثّار اثتار بعد النقل الى باب الافتعال فيجوز ان تقلب التاء المنقوطة بثلث نقطة من
فوق الى التاء المنقوطة بنقطتين من فوق ويدغم التاء في التاء وان تقلب التاء المنقوطة بنقطتين
من فوق الى الثاء المنقوطة الثلثة من فوق ويدغم الثاء في الثاء وانما جاز قلب كل منهما الى الاخر
لان التاء والثاء من المهموسة لان حروفها ستشحثك خصفه ومن جملة حروفها التاء والثاء فيكونان
من جنس واحد نظرا الى انهما من المهموسة فيجوز ان يدغم بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل الاول
اذا عرفت هذا فاعلم ان الخصفة اسم امرأة والتشحث الالحاح من المسألة وبهذا قال الزمخشري ستشحثك فقال

الزمخشري

الزمخشري رحمة الله عليه في الكم الشيح معناه سنستكره عليك سفه امرأة قوله ونحو ادّكر الى قوله فعم اعلم ان
اصل ادّكر اذتكر قلبت التاء دالا فصار اذدكر فادغم الذال في الدال وجوبا لانه اذا اجتمعت
دالا اجتمع حرفان من جنس واحد فيه ادغم وجوبا وانما جعلت التاء دالا وان كان التاء من المهموسة و
الدال ليست منها نظرا الى تقاربهما في المخرج ولا يجوز قلب الدال تاء وادغام التاء في التاء لانه لو فعل
كذلك لعلم انه من الدرب ام لا قوله ونحو اذّكر الى قوله في الذات اعلم ان اصل اذّكر اذتكر قلبت
دالا لتقرب المخرج فصار اذدكر فيجوز ذكر ان يدغم بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل الاول
لان الدال والذال من المجهورة وحروفها تسعة عشر وهي الهمزة والعين والالف والغين والقاف
والجيم والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والزاء والظاء والذال والميم والواو
يجوز البيان نظرا الى انهما غير متحدين في الذات وادغام بقلب التاء دالا لاتحاد الذال والدال في قرب
المخرج بينهما بل قلبت دالا لتقرب المخرج بينهما قوله ونحو ازّان الى قوله في الصيغ اصل ازّان
ازتان لانه من الزينة قلبت التاء دالا ثم ادغم بقلب الدال زاء ويجوز البيان كما في ادّكر
لان الادغام بجعل الاول مثل الثاني غير جائز هنا لان الزاء في امتداد الصوت اعظم من الدال فيصير
على تقدير جعل الاول مثل الثاني لو ضيع الفصحة الكبيرة في الفصحة الصغيرة وانما قلبوا التاء
دالا اولا ثم تقلبوا زاء لان التاء والدال من مخرج واحد وليس التاء والزاء من مخرج واحد لان
الزاء من طرف اللسان والثنايا والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا قوله ونحو اسّمع الى
قوله في الذات اعلم انه اذا وقع فاء افتعل سينا يجوز فيه البيان نحو استمع والبيان اثاره قبله
اذ هو يجوز البيان لعدم الجنسية في الذات وعلى هذا قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ويجوز
الادغام بجعل التاء سينا نظرا الى اتحادهما في المهموسة ولا يجوز الادغام بقلب السين تاء
ولا يقال اتّمع لان السين في امتدادات الصوت اعظم من التاء فلو ادغم لذلك يصير كوضع ا
الفصحة الكبيرة في الفصحة الصغيرة وهذا على خلاف مقتضى العقل قوله ونحو اشّبه
مثل اسّمع اعلم انه اذا وقع فاء افتعل شينا فحكمه حكم ما اذا وقع سينا من حيث جواز البيان
والادغام بجعل الثاني مثل الاول وعدم جواز الادغام بجعل الاول مثل الثاني فيجوز ان يقال
اشتبه واشّبه ولا يجوز ان يقال اتّبه قوله ونحو اصّبر الى قوله لعدم الجنسية في الذات اعلم
انه يجوز ان يقال في اصطبر اصّبر بالبيان لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروف المستعلية
خص ضغط قظ المستعلية ما يرتفع اللسان الى الحنك والمطبقة ما ينطبق اللسان معه على الحنك الاعلى الاربعة الاولى

وهي الصاد والطاء والظاء والضاد مستعلية مطبقة وقد عرفت معناها والثلثة الاخيرة وهي الخاء
والغين والقاف مستعلية فقط اي ليست مطبقة وعلى هذا لا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق
الاستعلاء والتاء من المخففة وهي حروف لا يرفع اللسان بها الى الحنك وهي ما عدا حروف المستعلية
فاذا كان كذلك قلبت التاء طاء وان كان بينهما ساعة مما ذكرنا من الاان تقرب التاء من الطاء في
المخرج لان مخرجهما من بين طرف اللسان واصول الثنايا فصار اصطبر فيجوز الادغام بجعل الطاء
صادا في اشتراك الصوت من الطاء فلا يجوز اطبر فان قيل ما قيل ان الضاد دليل ولا بد من جدلول
فاين مدلول قلنا المدلول قلبت التاء طاء لا يقال ذكر غير مذكور لانا نقول لا نسلم انه غير مذكور بل
مذكور ضمنا لان معنا قوله يجوز ان يدخل ان يجوز قلب التاء طاء في اصطبر فانه مع الادغام في قوله
ونحو افرب مثل اصبر الى قوله في المخرج اعلم ان فاء افتعل اذا وقع ضادا يجوز ان يدغم بجعل التاء طاء
والطاء ضادا ولا يجوز ان يدغم بجعل الضاد طاء لان في زيادة صفة الضاد من الطاء ويجوز قلب
التاء والطاء من غير الادغام كما يجوز اذا وقع فاء افتعل صادا فيجوز ان يقال افرب واضطرب ولا
يجوز اطرب كما يجوز ان يقال اصبر واصطبر ولا يجوز اطبر قوله ونحو اطلب الى قوله في المخرج
لا حرمى الادغام ~~وجه لا يدغم~~ اعلم انه اذا وقع فاء افتعل طاء قلبت تاؤه
طاء لانها لو بقيت مع مقاربتها اياها في المخرج لا يري وادى الى الادغام وهو لا يدغم في التاء لما
فيها من الاطباق الذي يفوت بادغامها فيها وادى الى الاظهار فعسر النطق بها فقلب التاء
الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة فقصد التي تنافي بينهما وهو الا
الطاء فقلبت طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وجوبا لاجتماع حرفين من جنس واحد في كلمة
الثاني قوله ونحو اظلم الى قوله مثل اظلم واظلم واظطلم اعلم انه اذا وقع فاء افتعل
ظاء فيدغم بعد قلب التاء طاء جواز اعلى وجهين اي بجعل الاول مثل الثاني وبجعل الثاني مثل
الاول لان الظاء والطاء في المعظم مستويان ويجوز ان لا يدغم نظرا الى عدم الجنسية في الذات
فيجوز في اظلم اظطلم واظلم واطلم قوله ونحو اتعد الى قوله ويلزم توالي الكسرات اعلم
انه اذا وقع فاء افتعل واوا تقلب تاء ثم ادغم التاء في التاء نحو اتعد اصله اوتعد قلبت
الواو تاء ثم ادغم التاء في التاء وانما قلبت الواو تاء ولم يقلب ياء مع سكونها وانكسار
ما قبلها لانه لو قلبت ياء يلزم الامرين المحذورين الاول كون الفعل مرة ياء بيا نحو ايتعد و
مرة واوا نحو اوتعد والثاني توالي الكسرات لان الياء بمنزلة الكسرتين مع كسرة ما قبلها فان

قيل

فان قيل لم تغير التاء بقلب الواو مع ان الواو لو قلبت بغير التاء لا يلزم كلا من الامرين المحذورين قلنا لتحقق
الموافقة بين الواو والتاء قوله ونحو اتسر فبجعل الياء تاء فرارا من توالي الكسرات اذا وقع فاء
افتعل ياء لزم ان تقلب الا ياء تاء لانه لو ابقي يلزم توالي الكسرات في مصدره نحو اتسر اصله ايتسر
فقلبت الياء تاء فرارا عنه ثم ادغم التاء في التاء قوله ولا يدغم الى قوله اذا جعلت ثلاثيا فهذا
جواب عن نقض توجيهه ان قولكم ان فاء الافتعال اذا وقع ياء قلبت الياء تاء ثم ادغم التاء منقوض
بايتكل فان الياء فيه لم تقلب تاء فاجاب بقوله فان الياء ليست بلازمة بيان ذلك ان اصله ائتكل
لانه من الاكل قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما في ايمان اصله ائمان ولم
يقلب الياء المبدلة من الهمزة تاء لان الياء ليست بلازمة لانها يجيء همزة لو جعلت ثلاثيا
مع اللزوم شرط في الادغام قوله ومن ثم لا يدغم حيي في بعض لغة اي من اجل ان اللزوم شرط
في الادغام لم يدغم حيي في بعض اللغة لان الياء ليست بلازمة حيث سقطت تارة وتقلب اخرى
قوله وادغام اتخذ شاذ يعني اذا وقع فاء الافتعال همزة لا تقلب تاء ولا يدغم التاء في اتخذ شاذ
لا يقول عليه اقول بهذا انكار ادراي ابن الحاجب فلو قال وكان ادغام اتخذ شاذ لكان اولى وحج يكون
معطوفا على الجملة الفعلية المنفية فيتم تقدير الكلام ومن اجل ان اللزوم شرط في الادغام
كان ادغام اتخذ شاذ قوله ويجوز الادغام الى قوله لضعف الاستعلاء المؤخر اعلم
ان عين الافتعال اذا وقع تاء او حرف الاوزاء او سينا او صادا او ضادا او طاء او ظاء نحو يقتل
ويبدر ويعذر ويبزع ويسم ويخصم ويخصف وينظم ويرطم وينظر في هذه الامثلة يجوز
البيان والادغام الا ان الادغام بجعل الثاني مثل الاول فانه لا يجوز لضعف الاستعلاء المؤخر
بخلاف العكس والابدل على ضعف الاستعلاء المؤخر ان التاء من الحروف المهموسة والذي يقع بعد التاء
الافتعال كله من المجهورية الا السين والصاد فجعل التاء تابعا لما وقع بعده من المجهورية
اولى وان السين والصاد فانهما وان كانا من حروف المهموسة لكنهما من حروف الصفير فلو جعلا
تابعين للتاء يكون لوضع الفصحة الكبيرة في فصحة الصغيرة فجعل التاء تابعا لهما كذا في
بعض الحواشي وفيه نظر اذ لا يستقيم بهذا التعليل في المثل الاول فالصواب ان يقال انما كان الاستعلاء
المؤخر ضعيفا لان عين الافتعال اصل دون التاء فجعل غير الاصل تابعا للاصل اولى من جعل الاصل
تابعا لغير الاصل اذا عرفت بهذا فاعلم ان اضافة الاستعلاء الى المؤخر يحتمل ان يكون من باب
اضافة مصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك ومن باب اضافة المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك فافهم من قطانه

قوله وعند بعض التصريفيين اي قوله نظرا الى سكون اصله اعلم ان بعض التصريفيين لا يجوز الادغام في ماضي هذه الافتعال لئلا يلزم الالتباس ببيان لزوم الالتباس على تقدير جواز الادغام فيه ان في اختصم لو جاز الادغام ننقل حركة التاء الى الخاء وحذفت المجتلبة فيجيء خصم فلم يعلم انه ماضي التفعيل او ماضي الافتعال واما بعض الاخر فيجوز ان يدغم التاء فيما بعده وتحذف المجتلبة لالتقاء الساكنين لان الخاء في الاصل ساكن فتقول خصم بكسر الخاء والبعض الاخر لا يحذف المجتلبة نظرا الى ان الخاء ساكن في الاصل وحركته عارضية والاعتبار بالحركات العارضية وبكسر الخاء فيقول اخصم قوله ويجوز اي قوله يخصم اي ويجوز الادغام في مستقبله يخصم بكسر الخاء وفتحها كما في الماضي مثلا [illegible] لكن التقدير بالاصل يختصم بفتح التاء وكسر الصاد [illegible] مستقبله بكسر الخاء وتسكين التاء ويبدل من التاء صادا ثم يدغم الصاد في الصاد بكسر الخاء لالتقاء الساكنين ومن يقرأ بفتح الخاء وينقل حركة التاء الى الخاء ويبدل من التاء صادا ثم يدغم احدى الصادين في الاخرى قوله وفاعله اي قوله مخصمون هذا معطوف على قوله في مستقبله اي ويجوز في اسم الفاعل اي مختصم الادغام مع كسر الخاء وفتحها كالمستقبل مع زيادة وهي جواز ضم الخاء واما الكسر والفتح فلما مر واما الضم فللاتباع ضمة الميم قوله ويجيء اي قوله اعتبارا لسكون الاصل اي ويجيء المصدر اختصام خصاما بكسر الخاء اذ اصله اختصاما فقلبت التاء صادا فصار اخصصاما ثم حذفت حركة الصاد المبدلة من التاء للادغام ثم ادغم في الثانية فالتقى ساكنان الاول الخاء والثاني الصاد الاولى ثم حرك الخاء بالكسر لالتقاء الساكنين ثم حذفت الهمزة للاستغناء عنها او نقول اصله اختصاما فنقلت حركة التاء وهي الكسر الى الخاء ثم ادغم التاء في الصاد بعد قلبت التاء صادا ثم حذفت المجتلبة للاستغناء وقد يجيء مصدره خصاما بفتح الخاء اتباعا لفتح الصاد المدغم فيها ان اعتبرت حركتها ويجيء اخصاما باثبات الهمزة وفتح الخاء وكسرها نظرا الى ان الخاء في الاصل ساكن اي حاصل المصدر يجيء على ثلثة اوجه الاول خصاما بكسر الخاء والثاني خصاما بفتح الخاء والثالث اخصاما باثبات الهمزة مع فتح الخاء وكسرها قوله ويدغم اي قوله اثاقل اصله تثاقل اعلم انه اذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف ت د ذ ز س ش ص ض ط ظ يجعل التاء مثلها بعدها ثم يدغم كما اذا وقع بعد تاء افتعل ثم تجتلب الهمزة المفتوحة نحو اطهر اصله تطهر قلبت التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء فاحتيج الى همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وعلى هذا اثاقل اصله تثاقل ادغم الثاء في الثاء بعد قلبت التاء ثاء ثم جيئت بهمزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن نحو ازين واطهر واثاقل تفعل وتفاعل الا افعل ولا افاعل لتحرج على ما ذكر ابن جني قوله

ولا يدغم

قوله ولا يدغم اي قوله كالهاء في اهراق اعلم انه اذا وقع بعد تاء الاستفعال طاء او دال لا تدغم التاء فيهما سواء كانتا ساكنين حقيقة نحو استطعم واستدرك لانعدام شرط الادغام وتحرك الثاني او تقديرا نحو استدان واستطال لان فائهما وان تحرك الا انه في تقدير السكون لان اصلهما استدين واستطول [illegible] فلهذا لا يدغم ولكن يجوز حذف تاء الاستفعال نحو اسطاع يسطيع لان اصلهما استطاع يستطيع حذفت التاء للتخفيف كما يجوز حذف احدى الميمين في ظللت كذلك هذا اذا قلت بكسر الهمزة واما اذا قلت اسطاع بفتح الهمزة فلا يكون من باب الاستفعال بل من باب الافعال فيكون السين زائدة اذ اصله اطاع زيدت السين على خلاف القياس كما ان الهاء في اهراق زائدة اذ اصله اراق ثم زيدت الهاء على خلاف القياس الباب الثالث في المهموز انما قدم هذا الباب على المثال والاجوف والناقص لان الهمزة حرف صحيح [illegible] كتصرف الحرف الصحيح الا انها قد تخفف وتحذف اذا وقعت غير اول فناسب ان تقدم على هذه الابواب الثلثة وبوب في المضاعف والصحيح قوله ولا يقال له صحيح اي قوله نحو قرا اي ولا يقال المهموز صحيح لان الهمزة يصير حرف علة عند التليين [illegible] فاعلم ان المهموز على ثلثة اضرب الاول مهموز الفاء نحو اخذ والثاني مهموز العين مثل سئل يسال والثالث مهموز اللام كقرا قوله وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح اي قوله والحذف اعلم ان حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات لان الهمزة حرف صحيح فيكون تصرفاته كتصرفات حرف الصحيح الا ان الهمزة تخفف وتخفيفها اما بالقلب او بجعلها بين بين او بالحذف وانما خففوها لان الهمزة حرف شديد مستثقل فشاع فيها التخفيف لدفع ثقلها والاصل في تخفيف الهمزة جعلها بين بين لانه يخفف مع بقاء الهمزة ثم الابدال لانه [illegible] الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب الهمزة من غير عوض ثم اعلم ان بين بين على نوعين مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها نحو سول وغير مشهور وهو ان يجعل الهمزة بينها وبين حركة ما قبلها نحو سئل ثم اختلفوا في همزة بين بين فعند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ثم اعلم ان قوله جعلها وقوله والحذف مجرور لانه معطوف على قوله بالقلب قوله والا وان يكون اي قوله نحو راس وبوس وبير هذا شروع في بيان الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بالقلب فنقول اذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحركا تخفف الهمزة بان تقلب الى وفق حركة ما قبلها يعني اذا كان ما قبلها فتحة تقلب الفا وان كان كسرة تقلب ياء وان كان ضمة تقلب واوا سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة نحو راس وبوس وبير او في كلمتين كقوله تعالى الى الهدى ايتنا فان قوله ايتنا امر من الاتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وبسبب هذا الموضع [illegible] ثم اتصل

بقوله الهدى فسقطت همزة الوصل اذ لو فعل الهمزة الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى الساكنان وهما الف
الهدى والهمزة التي اعيدت فحذفت الالف الهدى لكونها في الكلمة والتغيير بالآخر اولى فصار الى الهدى تنا بهمزة ساكنة
بعد الدال فانقلبت الفا فصار الى الهداتنا وهو موضع الاستشهاد وانما قلبت الهمزة الساكنة اذا تحرك ما قبلها
بما يجانس حركة ما قبلها لكون حركة الساكن وطبيعته ضعيفة وما قبلها مستمع بذلك قوله والتزم ان يكون
ما قبلها نحو سيّد وبوم وسيّل شرع في بيان الموضع الذي تخفف فيه الهمزة بجعلها بين بين اعلم ان الهمزة تخفف
بجعلها بين بين اذا كانت متحركة وما قبلها متحركا والمراد من بين بين هنا المشهور لا غير نحو سأل ولوم وسئل
وتقلب الهمزة فيه بقوة طبيعتها لانها متحركة قوله الا اذا كانت اي قوله يتعلق ما قبلها بهذا الاستثناء من قوله
ثم تثبت يعني تثبت الهمزة اذا تحركت مع حركة ما قبلها الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورة
او مضمومة فالهمزة ح لا تثبت بل تجعل ياء او واوا نحو مير وجون اصلهما مئر وجؤن بالهمزة ثم جعلت الهمزة
في الاول ياء وفي الثاني واوا لان الفتحة كالسكون في السين فتقلب الهمزة المفتوحة كما تقلب الهمزة الساكنة
فان قيل ما ذكرتم يقتضي ان تقلب الهمزة في سال الفا لان الهمزة مفتوحة وانتم قلتم الفتحة كالسكون
في الضعف قلنا لا تقلب الهمزة في سال الفا لان فتحة الهمزة فيه صارت قوية بسبب فتح ما قبلها
لان الجنس يتقوى قوله ونحو منساة ارتفع شاذ وهذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه ان يقال ما ذكرتم
من ان الهمزة لا تقلب الفا في سال لكون فتحها قوية بسبب فتح ما قبلها منقوض بنحو منساة ارتفع فاجاب
بقوله شاذ لانه على خلاف القياس ولا منساة ارتفع بعض من البيت صدره رحت بمسألة [illegible]
[illegible] وادعى قران لا منساة ارتفع قوله والثالث اي قوله وابتغي امره هذا شروع في بيان الموضع
الذي تخفف فيه الهمزة بالحذف يعني تخفف الهمزة بالحذف اذا كانت متحركة وما قبلها ساكنا الا ان الهمزة
تلقى اي يحذف حركتها والقي [illegible] الساكن ثم يحذف الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها ما
قبلها ان كان حرفا صحيحا او واوا او ياء اذا كانتا من اصل الكلمة او كانت مزيدتا بمعنى واحد واحترز
احترز بقوله بمعنى واحد من ياء التصغير فانه وان كانت زائدة بمعنى الالحاق ليس بمعنى واحد بل بمعنى
مع ضم الكلمة وفتح ثانيها نحو مسلة اصله مسألة بسكون [illegible] السين وفتح الهمزة حذفت
حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع الساكنين ثم اعطي حركتها ما قبلها وهو
السين ونحو ملك اصله ملأك من الالوكة وهي الرسالة اعلل كما اعلل مسلة ونحو الحمر اصله الاحمر
حذفت حركة الهمزة فحذفت الهمزة لاجتماع الساكنين فصار الحمر الا انه يجوز فيه الحمر لان الهمزة لاجل
سكون اللام وقد عدم سكونه ويجوز ابقاء الهمزة نظرا الى ان حركة اللام عارضة لانه في الاصل ساكن و
للاعتبار

50

ولا اعتبار بالعارض كما يجوز في ضحم اضحم نظرا الى طرف حركة الياء ونحو جيب اصله جيأب بفتح الجيم و
سكون الياء وفتح الهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع الساكنان فحذفت الهمزة ثم اعطي حركتها
ما قبلها ونحو حوبة اصله حوأبة بفتح الحاء وسكون الواو وفتح الهمزة واعلاله كاعلال جيب
اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله نحو مسلة وملك والحمر مثال الهمزة التي قبلها حرف صحيح وقوله نحو
جيب وحوبة مثال الهمزة التي قبلها ياء او واو والزائدتين بمعنى واحد ولم يورد المصنف مثال
الهمزة التي قبلها واو وياء اصليتان ومثالهما شيء وسوء اصلهما شيء وسوء بسكون الياء
والواو واثبات الهمزة واعلالهما ظاهر هذا اذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة واما
اذا لم يكن فيها فتنقل حركة الهمزة الى الساكن ويحذف سواء كان الساكن حرف علة او حرفا صحيحا
نحو ابو يوب وابتغي امره اصلهما ابو ايوب وابتغي امره بسكون الواو والياء وتنقلب حركة الهمزة الى
الواو في الاول والياء في الثاني فاجتمع الساكنان الهمزة والحرف الذي بعدها فحذفت الهمزة لاجتماع
الساكنين الجيب الذي هو المقنع والحي الواو وماء من مياه العرب في طريق البصرة قوله ويجوز
اي قوله بطرح الحركة اي ويجوز تحميل الحركة على حرف العلة في جيب وحوبة وابو يوب وابتغي امره
بطرح الحركة قوله ما قبلها اي قوله نحو سابل [illegible] وبايع وان ما قبل الهمزة حرف لين
حال كونه مزيدا [illegible] اي لتلك الحرف فان كان ياء او واوا جعل الهمزة مثل ما قبلها يعني ان كان ما قبلها
واوا قلبت واوا وان كان ياء قلبت ياء ثم ادغم في الثاني لاجتماع الحرفين المتجانسين سواء كانا
مدتين او لم يكن مدتين بل تشبيها للمدة كياء التصغير فان ياء التصغير وان لم يكن مدة لكنها تشبه
المدة من حيث انها حرف ساكن زائد نحو خطية اصلها خطيئة قلبت الهمزة ياء ثم ادغم الياء في الياء
ولم ينقل حركة الهمزة الى الياء كما في نقل الحركة الى ما قبلها من تحمل الحركة على الحرف الضعيف بسبب التحريك
ونحو مقروة اصلها مقروءة قلبت الهمزة واوا وادغمت الواو في الواو ونحو افيس تصغير
افوس وهي جمع فاس اصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء في الياء فان قيل
وقع فيما قررتم وهو تحميل الحركة على الحرف الضعيف لان في هذه الامثلة يلزم تحمل الحركة عليه
قلنا لان الياء الثانية اصلية فلا يكون ضعيفة كياء جيب فانها ليست بضعيفة لانها و
ان كانت زائدة لكنها ليست بضعيفة لانها زيدت بمعنى وهو الالحاق وان كان الساكن
الذي قبل الهمزة الفا وردت تخفيفها بجعلها بين بين المشهور نحو سائل وقائل وبائع وذلك
لامتناع الحذف بنقل الحركة الى ما بعدها لان الالف لا يقبل الحركة وامتناع القلب لكون ما قبلها ساكن وامتناع

الادغام لان الادغام يدغم ولا يدغم فيها وانما تقدم بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يجعل بين
بين بغير المشهور قوله واذا اجتمع همزتان اقول لما فرغ من احكام الهمزة المتحركة في الكلمة شرع
في بيان الهمزتين التي تجتمعان في كلمة واحدة فنقول اذا اجتمع الهمزتان في كلمة واحدة وان كانت الهمزة
الثانية ساكنة والاولى مفتوحة وجب قلب الهمزة الثانية الفا كادم واخر واصلهما ءادم وءاخر
بهمزتين الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها نحو
افعل ولا يجوز ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت
زيادتها حشوا والحمل على الاكثر اولى والثاني انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا والكتاب فيه ان يعرف فلما
لم يعرف دل على ان وزنه افعل قوله الا في ائمة الى قوله كيف يكون اجتماع الساكنين على حده
هذا استثناء من الحكم المذكور وهو قلب الهمزة الثانية الفا اذا كانت ساكنة والاولى مفتوحة
اعلم ان اصل ائمة ائممة لانه جمع امام كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله همزتان الاولى مفتوحة والثانية فاء
الكلمة وكان القياس ان يقلب الهمزة الثانية الفا لانها ساكنة وما قبلها مفتوح وبعدها
ميمان متماثلان وهما الميمان واريد الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية
فادغموا الميم في الميم فصار ائمة ثم قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة فصار ايمة بهذا هو المشهور
عليه التعويل والاعتماد واما ابو علي فقد قال جعلت همزتها الفا كما في اخر ثم جعلت ياء لاجتماع
الساكنين هذا عند البصريين وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية الفا لانها لو قلبت الفا اجتمع
الساكنان الاول الالف والثاني الميم المدغم وادعت الكوفيون بالهمزتين فان قيل اجتماع الساكنين على
حده جائز فينبغي ان لا يجعل الالف ياء بعد قلب الهمزة الثانية الفا عند البصريين قلت ان الالف في
ائمة ليست بمدة لان الالف انما يكون مدة اذا انقلب من الواو والياء بشرط ان يكون ما قبلها من جنسها
والف ائمة ليست بمنقلبة لانه ليس بمنقلبة لا من الواو ولا من الياء فاذا لم يكن
الالف مدة لا يكون اجتماع الساكنين على حده لانه انما يكون اذا كان الساكن الاول مدة والثاني مدغما
واذا انتقش ما قلنا على صحيفة خاطرك فاعلم انني اقول في قوله الا في ائمة جعلت همزتها الفا يوفي
جله بالتلفظ قوله واذا كانت مكسورة قلبت ياء نحو ايسر اي اذا اجتمع الهمزتان في كلمة
واحدة وكانت الاولى مكسورة والثانية ساكنة تقلب الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
نحو ايسر اصله ائسر قلبت الثانية ياء كذلك فصار ايسر قوله واذا كانت مضمومة قلبت واوا نحو
اوتمن اشار الى الحديث اي اذا كانت الهمزة الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية واوا
لسكونها

سكونها وانضمام ما قبلها نحو اوتمن اشار الى الحديث بالمد اي رد اصله اؤتمن قلبت الثانية واوا فصار اوتمن
قوله واما كل وخذ ومر فشاذ فيهما ح مر اي اذا تقرر توجيه ان يقال اذا علم من ان الهمزتين اذا
اجتمعتا وكانت الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها نحو
كل وخذ ومر اصلها اؤكل واؤخذ واؤمر حيث اجتمعت الهمزتان فيها الاولى مضمومة والثانية ساكنة مع
انها لم تقلب واوا بل حذف الهمزتين معا لان الثانية فطلب التخفيف اولا في اجتماع الهمزتين فحذفوا
الاولى فلانعدام الافتقار اليها بسكون الحرف الذي بعدها فبقي كل وخذ ومر واعلم انه يقال فشاذ يعني
ان الهمزتين بحذف الهمزتين معا شاذ لكونه على خلاف القياس اذ القياس يقتضي ان يقال اوكل واوخذ واؤمر
فلا يقاس عليه ولا يعتد به قوله هذا الى قوله انت ام ام سالم اعلم ان تخفيف الهمزة الثانية
بقلبها بجنس حركة الهمزة الاولى اذا كانت الهمزتان التي تجتمعان في كلمة واحدة واما اذا كانتا مجتمعتين
في كلمتين فيجوز ابقاء الهمزتين من غير تغيير لان اجتماعهما عارض فلا يستثقل ويجوز تخفيف الهمزتين
معا كما يجوز اي اجتماعهما استثقل ويجوز تخفيف احديهما ثم اختلفوا في ايهما يخفف فاختار الخليل تخفيف
الثانية لان الثقل انما حصل بالثانية فلا يصار الى التخفيف قبل حصول الثقل واختار ابو عمرو تخفيف
الاولى لان الاستثقال لا يحصل الا باجتماعهما معا فيعلم انه وقع التخفيف جاز كذا قرر اشياخهم ابو عمرو
المتقدمين وكان خلل التخفيف فاختار الهمزتين وعند بعضهم يجوز في مثله اقحام الالف بين الهمزتين
مستدلا بقول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا ا انت ام ام سالم الوعساء الارض
اللينة وجلاجل اسم موضع يروى بالجيم والحاء المهملة مضمومة قال المازني ردت ان وجد
على اثبات الهمزتين والاحد والثانيتين بهما باب اجتماعهما ثم قال لا يجوز اثبات تلك الالف في
الخط كراهة اجتماع ثلاث الفات وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يثبت ذلك يعني اقحام الالف
بين الهمزتين الا في مثل ا انت وشبهه ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء يعني
اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة لا تخفف بوجه من الوجوه المذكورة في اول هذا الباب لان الهمزة اذا
المبتداة او بين بين فحققها لم يمكن التخفيف بابدال الالف عنها لامتناع وقوع الالف في الابتداء ولا
بابدال الواو والياء عنها لان ابدالها منهما لا يكون الا اذا كانت ساكنة او متحركة قبلها
ضمة او كسرة وكل ذلك منتف عند وقوع الهمزة ابتداء ولا التخفيف بالحذف لان تخفيفها بالحذف
لا يكون الا اذا تقدمها ساكن وهو منتف فيما نحن بصدده ولا التخفيف بجعلها بين بين
لان هذا الابتداء بما يشبه الساكن لان الهمزة المجعولة بين بين قريبة من الساكن على مذهب البصريين واما

الادغام لان الادغام يدغم ولا يدغم فيها وانما تقلب بين بين المشهور لان ما قبل الهمزة ساكن فلا يجعل بين
بين لغير المشهور قوله واذا اجتمع الهمزتان [illegible] بما وقع من الهمزة المتحركة في الكلمة [illegible]
في بيان الهمزتين اللتين تجتمعان في كلمة واحدة منقول اذا اجتمع الهمزتان في كلمة واحدة وان كانت الهمزة
الثانية ساكنة والاولى مفتوحة وجب قلب الهمزة الثانية الفا كآدم واصله [illegible]
بالهمزتين الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها [illegible]
افعل ولا يجوز ان يكون الاولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الاول انه يكثر زيادتها اولا وقلت
زيادتها حشوا [illegible] والثاني انه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا [illegible]
لم يعرف [illegible] على ان وزنه افعل قوله الا في ائمة اي قوله كيف يكون اجتماع الساكنين على حده
هذا استثناء من الحكم المذكور وهو قلب الهمزة الثانية الفا اذا كانت ساكنة والاولى مفتوحة
اعلم ان اصل ائمة [illegible] لانها جمع امام كاحمرة جمع حمار فاجتمع في اوله همزتان الاولى [illegible] والثانية فاء
الكلمة وكان القياس ان تقلب الهمزة الثانية الفا لانها ساكنة وما قبلها مفتوح [illegible]
[illegible] متماثلان وهما الميمان واريد الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الثانية
[illegible] الميم [illegible] قلبوا الثانية ياء لكونها مكسورة فصار ايمة [illegible]
[illegible] جعلت همزتها الفا [illegible] ثم جعلت ياء لاجتماع
الساكنين [illegible] عند البصريين وعند الكوفيين لا تقلب الهمزة الثانية الفا [illegible] زيادة اجتماع
الساكنين الاول الالف والثاني الميم المدغم [illegible] بالهمزتين فان قيل اجتماع الساكنين على
حده جائز فينبغي ان لا يجعل الالف ياء بعد قلب الهمزة الثانية الفا عند البصريين قلت ان الالف [illegible]
[illegible] لان الالف انما يكون [illegible] اذا انقلب من الواو والياء بشرط ان يكون ما قبلها مفتوحا
والالف [illegible] ليست [illegible] لانه ليس [illegible] من الواو ولا من الياء [illegible]
الالف [illegible] لا يكون اجتماع الساكنين على حده لانه انما يكون اذا كان الساكن الاول مدة والثاني مدغما
[illegible] فاعلم اني اقول في قوله الا في ائمة جعلت همزتها [illegible]
[illegible] قوله واذا كانت مكسورة قلبت ياء نحو ايسر اي اذا اجتمع الهمزتان في كلمة
واحدة وكانت الاولى مكسورة والثانية ساكنة تقلب الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
نحو ايسر [illegible] قلبت الثانية ياء [illegible] قوله واذا كانت مضمومة قلبت واوا نحو
اوثر [illegible] اي اذا كانت الهمزة الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب الهمزة الثانية واوا
لسكونها

سكونها وانضمام ما قبلها نحو اوثر [illegible] اي [illegible] قلبت الثانية واوا [illegible]
قوله واما نحو [illegible] اي [illegible] ان الهمزتين اذا
اجتمعتا وكانت الاولى مضمومة والثانية ساكنة تقلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها [illegible]
[illegible] حيث اجتمعت الهمزتان فيها الاولى مضمومة والثانية ساكنة مع
انها لم تقلب واوا بل حذفوا الهمزتين معا [illegible] فطلب التخفيف في اجتماع الهمزتين [illegible]
الاولى [illegible] الافتقار [illegible] والسكون الذي [illegible]
ان [illegible] بحذف الهمزتين معا [illegible] على خلاف القياس اذ القياس [illegible]
فلا يقاس عليه ولا يعتد به قوله [illegible] الى قوله [illegible] اعلم ان تخفيف الهمزة الثانية
[illegible] حركة الهمزة الاولى اذا كانت الهمزتان اللتان تجتمعان في كلمة واحدة واما اذا كانتا تجتمعان
في كلمتين فيجوز ابقاء الهمزتين من غير تغيير لان اجتماعهما [illegible] ويجوز تخفيف الهمزتين
[illegible] ويجوز تخفيف احديهما ثم اختلفوا [illegible] فاختار الخليل تخفيف
الثانية لان الاستثقال انما حصل بالثانية فلا يحصل اي التخفيف [illegible] واختار [illegible] تخفيف
الاولى لان الاستثقال لا يحصل الا باجتماعهما [illegible] وقع التخفيف [illegible]
[illegible] وكان [illegible] التخفيف [illegible] الهمزتين وعند [illegible] اقحام الالف بين الهمزتين
[illegible] فحافظة [illegible] اانت [illegible]
[illegible] قال [illegible]
على اثبات الهمزتين [illegible] ثم قال لا يجوز اثبات [illegible]
الخط [illegible] اجتماع ثلث [illegible] وقال [illegible] في شرح المفصل [illegible] اقحام الالف
بين الهمزتين الاولى مثل اانت وشبهه ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة لقوة المتكلم في الابتداء يعني
اذا وقعت الهمزة في اول الكلمة لا تخفف بوجه من الوجوه [illegible] لان الهمزة [illegible]
[illegible] لم يكن التخفيف بابدال الالف [illegible] ووقوع الالف في الابتداء ولا
بابدال الواو والياء [illegible] لانه لا يكون الا اذا كانت ساكنة او متحركة قبلها
ضمة او كسرة [illegible] عند وقوع الهمزة ابتداء ولا التخفيف بالحذف لان التخفيف بالحذف
لا يكون الا اذا [illegible] ساكن وهو [illegible] ولا التخفيف بجعلها بين بين
[illegible] الابتداء [illegible] لان الهمزة [illegible] بين بين [illegible] على مذهب [illegible]

على مذهب الكوفيين فيلزم الابتداء بالساكن لان همزة الوصل ساقطة عندهم وقيل لا تخفف الهمزة في اول الكلمة
لان المتكلم في الابتداء في غاية القوة ولقائل ان يقول ما ذكرتم منقوض بلفظ خذ وكل فانه خففت الهمزة
المبدوء بها بالحذف فيها ابتداء والنشأة قلتم لا يجوز فيكل الجواب عنه ان لا نسلم ان الهمزة هنا اصلها الهمزة في
المبتدا بها لان المحذوفة منها هي الثانية وهي تبعت بعد ما وقعت الابتداء بهمزة الوصل فلما حذفت
الثانية حذفت الهمزة الوصل لاستغنائها بحركة ما بعدها ولقائل ان يقول ما قلتم جواب غير ملي منقوض بلفظ
وخذ وكل الا انه منقوض بقولهم ان الاصل اقول حذفت الهمزة الواقعة اول التخفيف وتمكن ان يجاب عنه بانا
نمنع ان الاصل فيكل لانه لو كان كذلك يقول لم حذفت حرف المضارعة وسكن اللام فصار فيول ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين فصار قل فلم يوجد السبب وجود الهمزة فلا يتحقق التخفيف او يقول ان
الاصل اقول لكن اعل بنقل حركة الواو الى القاف فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل
فحذفت لا على انه للتخفيف بل بعدم الاحتياج اليها كذا في بعض شروح تصريف الزنجاني حسب قوله تخفيفها
بالحذف في ناس اصله اناس شاذ وهذا جواب عن اشكال يرد على قوله ولا تخفف الهمزة في اول الكلمة
تقرير الاشكال وجوابه ظاهر غني عن البيان قوله وكذا الله اي قوله فصار الله بعينه كما ان تخفيف
الهمزة بالحذف في ناس اصله اناس شاذ كذلك تخفيف الهمزة في الله بالحذف شاذ فيصح تخفيفه
الهمزة بالحذف في الله فصار لاه ثم ادخلت الالف واللام ثم ادغم لام التعريف في اللام لانه هذا على
احد قولي سيبويه والقول الآخر فيه ان الاصل لاه من لاه يليه اذا احتجب لانه فاذ خلت الالف واللام
التعريف ثم ادغم لام التعريف في اللام فعلى هذا يكون معناه المحتجب عن الخلق والاوهام قوله وقيل
الاله قوله او اعلم ان بعضا من النحويين قال ان لفظة الله مشتق من الاله وهو فعال بمعنى المفعول
فحذفت الهمزة الثانية بعد حذف حركتها فنقلت الى اللام فصار الله ثم ادغم اللام الاولى في الثانية بعد
اسكانها او لاجتماع المثلين وفيه نظر اذ لا يجوز ان يكون لفظ الله مشتقا من الاله لفقدان شرط
الاشتقاق وهو التوافق بين المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى اما بيان فقدان التوافق بينهما
في اللفظ فهو ان احدهما اي نظام الذي لا يعدل عنه الا بدليل يعقل السماع صحيح الفاء والعين واللام والاخر
مهموز الفاء صحيح العين واللام واما بيان فقدان التوافق الدلالة بينهما في المعنى فهو ان الله
علم خاص به سبحانه وتبارك وتعالى الجامع لصفة الالوهية والالهة يصدق على كل الا ان الهمزة في الاله اذا كان
يحذف ابتداء اي من غير نقل حركة او يحذف بعد نقل حركتها الالف فلانه يلزم منه حذف الفاء
من الكلمة الثلاثية اللفظ بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب واما الثاني فلانه يلزم منه مخالفة الاصل

في الوجه

من الوجه النقل الحركة في كلمتين على سبيل الندرة وانه نظير ونقل الحركة الى ما بعدها وذكر بوجب اجتماع المثلين
متحركتين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل مهملا كالعدم واو غام المنقول الى ما بعد الهمزة في
وذكر جمعون من القياس اذ الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح لب الالباب للسيد عبد الله النقره كار رحمه
الملك الوهاب وقيل انه ليس بمشتق من لفظ وهو اختيار الخليل قوله كما في يرى اي قوله
فصار يرى اعلم ان القوم اتفقوا على حذف الهمزة في مضارع رأى وهو يرى قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذف حركة الهمزة فاجتمع ثلثة سواكن الاول الراء والثاني الهمزة و
الثالث الالف المنقلبة من الياء فحذفت الهمزة ثم نقل حركتها الى الراء فصار يرى اعلم ان تشبيه
لفظ الله بلفظ يرى في حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام قوله وهذا
التخفيف واجب اي قوله يرى في مرئي ونقل حركتها الى ما قبلها واجب في يرى دون افواته وبه
اي ينأى وغير ذلك لكثرة استعمال يرى مع ان اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الذي هو ثقيل
واعلم ان المحقق قد شرط في وجوب حذف الهمزة ثلثة شروط احدها الكثرة الاستعمال وثانيها
اجتماع حرف العلة بالهمزة وثالثها ان يجتمع في الفعل متى وجد هذه الشروط كلها وجب
حذف الهمزة ومتى انتفى واحد منها لا يجب حذفها وقد تخفف كلها في يرى فحذفت الهمزة
منه على سبيل الوجوب وقد انتفى كثرة الاستعمال في ينأى واجتماع حرف العلة بالهمزة في
يسأل وكون الاجتماع في الفعل في مرئي فلا يجب حذف الهمزة فيها قوله وتقول
الحاق الضمائر اي قوله اري ظاهر مستغنى عن الشرح قوله وحكم يرون الى قوله او
الجمع اي حكم يرون في الاعلال كحكم يرى وقد عرفت اعلاله الا ان حذف الهمزة في يرون
لاجتماع الساكنين بسبب اتصال واو الجمع وفي يرى لكثرة الاستعمال قوله وحركة
الياء في يريان الحركة يعني حركة الياء في تثنية يرى وهي يريان لاجل الالف اذ لا بد
ان يكون ما قبل الالف مفتوحا اقول الحركة نظر لانه لا يجوز ان يكون علة لتحرك
الياء فالاولى ان يقول بدل الالف قوله ولا تقلب الفا الى قوله في مثل ان يرى
يبين ان هذا جواب عن سوال مقدر توجيهه ان قلتم اذا كان حرف العلة متحركا
وما قبلها مفتوحا تقلب الفا وحرف العلة في يريا متحرك وما قبلها وهو الراء
مفتوح مع انها لم تقلب الفا فاجاب بقوله لانه الخ يعني انه لو قلبت الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها يلزم اجتماع الساكنين الاول الالف المنقلبة من الياء والثاني الالف التثنية ولا يمكن حذف

حذف احديهما لانه لو حذف لالتبس التثنية بالواحد عند وقوف ان لا ان نونهما يحذف بنحو ان يريا … لم يعلم انه
مثنى فحذف نونه بلم وقلبت الياء الفا وحذفت لاجتماع الساكنين او واحد غير حذف حرف فلما يلزم
الالتباس من قلب الياء في التثنية الفا لم تقلب ليندفع الالتباس قوله واحدة … الى قوله
لاجتماع الساكنين على ما في الشرح قوله وسوى بينه وبين جمعه اي قوله من باب الناقص بحكم الا
قد سوى لفظ الواحدة المخاطبة ولفظ جمع بعد الاعلال وتخفيف الهمزة في جمع المخاطبة المؤنث
لكن التقدير مختلف لان وزن لفظ الواحدة تفين لان عينه ولامه محذوفان ووزن الجمع لفظ تفلن
لان عينه محذوف وفائه ولامه ثابتان كما سوى لفظها في الخطاب المؤنث من مضارع رمى لكن التقدير
مختلف واختلاف التقدير هنا كالاختلاف ثم بين التحقيق بهذا البحث في باب الناقص انشاء الله تعالى
قوله واذا دخلت نون الثقيلة الى قوله في باب اللفيف اعلم ان اصل اما ترين ترأيين على وزن
تفعلين كتعلمين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا فصار تريين بياءين
على وزن تفلين لان عينه محذوف ثم قلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار تريان ثم
حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين على وزن تفين لان عينه ولامه محذوفان كما عرفت فاذا دخلت
عليها الكلمة اما وهو حرف الشرط اصله ان ما ادغمت النون في الميم بعد قلب النون ميما لتوحد المخرج
فصار اما حذفت النون من ترين بواسطة دخول اما عليه علامة للجزم فصار اما تري ثم اذا
دخلت عليه نون التاكيد الثقيلة فالتقى ساكنان احدهما ياء الضمير وثانيهما الاول من نون الثقيلة ولا
يجوز حذف احدهما اما الاول فحرك ياء الضمير بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او لمناسبة بين الياء
والكسر ونظيره اخشين اصله اخشيي بسكون الياء ثم ادغمت نون الثقيلة عليه ثم حذفت نون
الاعراب بنون الثقيلة فاجتمع ساكنان وكسر الياء فيه على ما قلنا وكل هذا البحث مستوفى في باب
اللفيف انشاء الله تعالى قوله الامر ارأ واري رياري يعني اذا اردت ان تبني صيغة الامر
للحاضر لراى يراي فلابد اما ان تبني قبل حذف الهمزة او بعد حذفها فان بنيتها قبل حذفها قلت
ارء على وزن ارفع كارع فارء امر من تراى حذفت حرف المضارعة وزيدت على اوله همزة الوصل
لكون ما بعد حرف المضارعة ساكن وهو الراء وحذفت الالف للجزم فصار ارء وان بنيتها بعد
حذفها قلت ر بحرف واحد ر امر من ترى حذفت المضارعة وابتداء بما بعدها لتحركه وحذفت الالف
للجزم فصار ر على حرف واحد واذا اردت ان تبني صيغة الامر الغائب منه ليري ليريا ليروا لتر لتريا
ليرون قوله ولا يحذف الياء الغائبة بريا اي لا تقلب الياء في التثنية امر الحاضر بتبع التثنية

امر الغائب وهي بريا ولم تقلب الياء فيها الفا لان حركتها عارضة وان كانت العارضة كالسكون فلان الياء لم يكن
متحركا فلم … بموجب سبب قلبها الفا قوله ويجوز الياء الوقف نحو ره يعني اذا اردت ان تلحق
علامة … الى الياء الساكن لئلا يلزم الابتداء والوقف بحرف واحد فتقول ره بالحاق الهاء قوله
حذفت همزته كما في ترى ثم حذفت الياء لاجل سكون ظاهر لا احتياج الى شرح قوله
وبالنون الثقيلة الى قوله وبالخفيفة رين … يعني اذا اردت ادخلت نون التاكيد
الثقيلة والخفيفة على امر الحاضر لراى يراي اعيدت اللام المحذوفة وفتح في بعض المواضع فيقال رين ريان
رون رين ريان رينان ويقال بالخفيفة رين رون رين باعادة الياء المحذوفة سوى الجمع نحو رون
لان حذف الياء قبل دخول نون التاكيد علامة للجزم وقد زال الجزم بعد دخول نون التاكيد لانه
شبه نون التاكيد … كما اعيدت الياء المحذوفة … اذا اتصلت نون التاكيد فان قيل لم يحذف
واو الجمع في رون وحذفت في اغزن … حذفت الياء بعد قلبها الفا ثم الحق
نون التاكيد فاجتمع ساكنان ولم يمكن حذف احديهما … والاصل اغزن اغزوا واستثقلت
الضمة على الواو فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين فصار اغزوا ثم ادخل عليه نون التاكيد فاجتمع
ساكنان فحذفت الواو وان كان علامة الجمع لان الضمة ما قبلها يدل عليها قوله الفاعل راء الى
ان اسم الفاعل من يري للمذكر … راء على وزن فاع اصله رائي استثقلت الضمة على الياء فحذفت
منها فالتقى الساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لان
الياء اول الساكنين … حذفت الساكن الاول عند اجتماع الساكنين ولان التنوين
علامة التمكن فحذفها مخل بالمقصود فصار راء وتثنيته رائيان على وزن فاعلان وهو جار على الا
والجمع راؤون على وزن فاعون لان اللام محذوف لان اصله رائيون على وزن فاعلون استثقلت الضمة
على الياء فنقلت الى ما قبلها بعد سلب حركته فاجتمع ساكنان فحذفت الياء فصار راؤون و
مؤنثه رائية وهي جارية على الاصل وتثنية المؤنث رائيتان وهي ايضا جارية على الاصل
والجمع المؤنثة رائيات وايضا هذه جارية على الاصل قوله ولا يحذف همزته الى قوله كما في
… اي لا يحذف الهمزة في اسم الفاعل وهو راء … في اسم المفعول … اما
البعض قالوا انما لم يحذف لان ما قبلها الف فلو حذفت لوجب ان ينقل حركتها الى ما قبلها والالف
لا يقبل الحركة ولكن يجوز ان يحذف … كما يحذف الهمزة في سائل لذلك قوله وقس
على هذا ارى يري … اي وقس باب الافعال ارى يري على … يعني كما ان البناء … يري يخالف …

في اغزن فالجواب عنه انما لم يحذف في رون … ان ما يدل على حذفها وهو الضمة ما قبلها وقد فقدت في رون

ينأى بالتزامهم حذف الهمزة من مضارع رأى وعدم التزامهم حذفها من مضارع نأى كذلك ارى يرى بمعنى لا نأى
ينأى حيث التزموا حذف الهمزة من مضارع ارى وعدم التزامهم حذفها من مضارع انأى تحقيق الكلام في هذا
المقام سوال كان فيه نافيه من مهموز العين اذا انتقل الى باب الافعال يجوز اثبات الهمزة في مضارعه ويجوز
اسقاطها منه سوى رأى يرى فانه اذا انتقل الى باب الافعال يجب حذف الهمزة من مضارعه واجب
مثلا اذا انتقل نأى ينأى الى باب الافعال يجوز ان يقال في مضارعه ينئي باثبات الهمزة ويجوز ان يقول
ينى بحذفها واذا انتقل رأى الى باب الافعال تقول يرى في مضارعه بحذف الهمزة البتة ولا يسوغ
اثباتها وذلك لكثرة الاستعمال رأى يرى وعدم كثرة الاستعمال نأى ينأى فاذا انتقل رأى يرى الى
باب الافعال يقال ارى يري اراء واراءة فارى اصله ارأى على وزن افعل قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار ارأى بالهمزة حذفت حركة الهمزة فاجتمع ثلث سواكن الراء و
الهمزة والالف المنقلبة من الياء فحذفت الهمزة ثم اعطي حركتها الى ما قبلها فصار ارى واصل
يري يرئي على وزن يفعل حذفت ضمة الياء لاستثقالها عليها ثم حذفت حركة الهمزة ثم حذفت
الهمزة دفعا لاجتماع ثلث سواكن ثم اعطي حركتها الى ما قبلها فصار يري واراء مصدر اصله
ارئي اصله ارأاي على وزن افعال حذفت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة ثم
اعطي حركتها الى ما قبلها فصار اراي ووقعت الياء طرفا بعد الالف الزائدة فقلبت همزة فصار
اراء يجوز فيه اثبات الياء وعدم قلبها همزة لان الهمزة اثقل من الياء لانها حرف بعيد من اقصى
الحلق فتقول اراي مصدر ارى يري ايضا الا انه يجب تعويض التاء عن الهمزة المحذوفة ويجوز
اثبات الياء وانفصالها بالتاء التي هي عوض عن الهمزة فيقال اراية قوله المفعول اى
اي اصله مرؤي فاعل كما مر في اسم المفعول من رأى يرى مرئي مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان
اصله مرؤي اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء ثم كسر ما قبل الياء وهو الهمزة ليصح الياء كما ان مرمي في الاصل مرموي اعلل كما ذكرنا
قوله ولا يجب اي قوله وغيره اي ولا يجب حذف الهمزة من اسم المفعول كما ان الوجوب حذف
الهمزة في فعله وهو يرى يثبت على خلاف القياس لان وجوب حذفها لكثرة الاستعمال وهي ليست
موجبة للحذف اولان القياس يقتضي ان لا يحذف الهمزة من يرى كما لا يحذف من نأى لان المضارع فرع الماضي
لو روعي سببه فيجب ان يكون حكمه على وفق الماضي في الهمزة والتعليل فلما ثبت حكم يرى في وجوب
حذف الهمزة على خلاف القياس لا قياس عليه حكم غيره من اسم المفعول والفاعل لان الحكم في الشيء
اذا ثبت

اذا ثبت على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره اعلم ان الفاء في قوله فلا يستتبع لجواب الشرط المحذوف تقديره
الكلام اذا كان حذف الهمزة في فعله وهو يرى على خلاف القياس فلا يستتبع المفعول وفيه ضمير مستكن
مرفوع بانه فاعله راجع الى فعله وهو يرى وقوله المفعول مفعوله بما هو معطوف عليه وهو قوله وغيره
منصوب عطفا على المفعول بقوله فلا يستتبع قوله وحذفها في نحو مرى لكثرة مستبعد وهو ارى يرى
وهذا اشارة الى جواب عن سوال مقدر توجيهه انا ما ذكرتم من ان الهمزة في نحو مرى لا يحذف لان وجوب حذفها
في فعله ثبت على خلاف القياس يقتضي ان لا يحذف في اسم المفعول من ارى يرى بل ما ذكرتم واجاب
بقوله لكثرة مستبعد حاصل الجواب سلمنا ان وجوب حذف الهمزة من ارى يرى بكثرة الاستعمال على
خلاف القياس الا ان الهمزة لم حذفت في اسم المفعول لانه مستبعد كثير لانها حذفت في الماضي
والمضارع واخواتهما اي اسم الفاعل واسم الآلة والمكان والزمان بخلاف اسم المفعول من
رأى يرى وانها لا يجب حذفها فيه فان المستبعد قليل لان الهمزة حذفت في مضارعه فقط
فلا يجب حذفها فيه اعلم انه انما يحتاج الى جواب المذكور لو كان وجوب حذف الهمزة
في فعله على خلاف القياس لكثرة الاستعمال واما لو ثبت فلا يحتاج الى
هذا الجواب اصلا فافهم اذا عرفت هذا فاعلم ان اسم المفعول من ارى يرى للمفرد المذكر مرى
اصله مرأى على وزن مفعل الكرم نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة الى ما قبلها وهو الراء
ثم حذفت الهمزة تخفيفا فصار مرى ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى
ساكنان هما الالف المقلوبة عن الياء والتنوين فحذفت الالف فصار مرى وتثنية المذكر
المذكر مريان اصله مرأيان على وزن مفعلان نقلت حركته الى ما قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقي
مريان وانما لم يقلب الياء فيها الفا مع انها متحركة وما قبلها مفتوح لئلا يلزم التقاء
الساكنين وهما الالفان احدهما الالف المقلوبة عن الياء والآخر الف التثنية ولا يمكن حذف
احدهما لانه لو حذفت احدهما لالتبس المثنى بالمفرد حالة الاضافة لان نونه يسقط
بها وجمع المذكر مرون اصله مرأيون على وزن مفعلون نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها
ثم حذفت تخفيفا فبقي مريون ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مراون
فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين دون الواو فبقي مرون والمفرد المؤنث
مراة اصلها مرأية على وزن مفعلة نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت تخفيفا فبقي
مرية ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مراة وللتثنية المؤنث مراتان اصله مرأيتان على وزن

مفعلتان حذفت الهمزة بعد نقل كسرتها الى ما قبلها ثم قلبت الياء الفا فصار مرآتان
وبجمع المؤنث مرآيات اصله مرايات على وزن مفعلات حذفت الهمزة بعد نقل الحركة الى ما قبلها فصار مريات
وانما لم يقلب الياء الفا مع وجود علة قلبها الفا وهي تحركها وانفتاح ما قبلها لانها لو قلبت الفا يلزم
اجتماع الساكنين وهما الالفان احديهما الالف المنقلبة من الياء والآخر الف الجمع وانما لم يمكن حذف احديهما
لانه لو حذفت لالتبس الجمع المؤنث بالمفرد المؤنث في اللفظ قوله والموضع مرى اي اسم الموضع
من رأى يرى مرى بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة لان الموضع من باب فعل يفعل بفتح العين
فيهما على وزن مفعل قوله والالة مرى اي اسم الالة من رأى يرى مرى بكسر الميم وسكون الراء و
فتح الهمزة على وزن مفعل قوله واذا حذفت الى قوله الا انه غير مستعمل يعني يجوز حذف ا
الهمزة من الموضع والالة المشتقين من رأى يرى بالقياس على نظائرهما الا ان حذف الهمزة
منهما غير مستعمل قوله المجهول رئي يرى الى آخرها اي المجهول من رأى رئي رئيا رأوا رئيت
رئيتا رئين رأيت رأيتما رأيتم رأيت رأيتما رأيتن رأيت رأينا اصل رأوا رئيوا استثقلت
الضمة على الياء ثم اجتمع الساكنان هما الياء والواو فحذفت الياء فصار رأوا والمجهول
من يرى يرى يريان يرون الخ بضم الياء اصل يرون يرأيون نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم
حذفت الهمزة فصار يريون ثم قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان ثم حذفت الياء لاجتماع
الساكنين قوله المهموز الفاء الى قوله جزء يجزء اي المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو اخذ يأخذ وفعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها
في الغابر نحو أدب يأدب الادب جلات الضيف وفعل يفعل بفتح العين فيهما نحو اهب ياهب يقال اهب
الرجل اذا استنفر وفعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو ارج يأرج يقال ارج اذا
فاح طيبا ومن فعل يفعل بضم العين فيهما نحو اسر ياسر ولا يجيء المهموز الفاء من فعل يفعل بكسر العين
فيهما بالاستقراء والمهموز العين من ثلثة ابواب فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو رأى يرأى وفعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو يئس ييأس وفعل يفعل بضم العين فيهما نحو لؤم يلؤم
ولا يجيء من غيرها بالاستقراء ايضا والمهموز اللام يجيء من اربعة ابواب فعل يفعل بفتح العين في الماضي
وضمها في الغابر نحو هنأ يهنؤ ومن فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو سبأ يسبأ يقال سبأت
الخمر اذا اشتريتها ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو صدئ يصدأ ومن فعل يفعل
بضم العين فيهما نحو جزؤ يجزؤ ومنه الجرأة وهو الشجاع ولا يجيء من غيرها بالاستقراء ايضا قوله
ولا يجيء

قوله ولا يجيء من المضاعف الا مهموز الفاء نحو أن يئن اي يجيء من المضاعف مهموز الفاء كما يقال أن اذا فزع
اصلهما أنن يأنن اعل الاول بالادغام بعد اسكان النون الاولى والثاني اعل بالادغام بعد نقل حركة
النون الاولى الى ما قبلها ولا يجيء من المضاعف مهموز العين واللام والا لا يكون المضاعف مضاعفا
قوله والا يقع الى قوله نحو اوى يعني كل موضع يقع فيه حرف العلة لا يقع الهمزة فيه وهذا لا يجيء في المثال
الا مهموز العين واللام نحو ودأ ووجأ الواو في الابيت صيا والوجاء ضرب من السكين ولا يجيء في
الاجوف الا مهموز الفاء واللام نحو آن وجاء اصل آن أون قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها يقال آن فلان اي فرح واصل جاء جيأ قلبت الياء الفا كذلك فصار جاء ولا يجيء في
الناقص الا مهموز الفاء والعين نحو أتى ورأى ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز العين
وأى الوعد ولا يجيء في اللفيف المقرون الا مهموز الفاء نحو أوى يقال أوى فلان اذا التجأ
قوله وتكتب الهمزة الى قوله نحو حسب ووقف وبرئ اعلم ان الهمزة لا تخلو اما ان يكون في اول
الكلمة او في وسطها او في آخرها فان كانت في الاول يكتب الهمزة على صورة الالف في كل
حال اي سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة كافة وابل وسواء كانت الهمزة
همزة قطع او همزة وصل نحو اكرم وانصر وسواء كانت الاصلية كما في ابل او منقلبة كما في احد
اصله وحد لان الهمزة تشارك الالف في المخرج وهي اخف الحروف والكاتب عند الابتداء اقوى على
وضع الحركات على الالف فابدلوها الفا للتخفيف او لان التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ كذلك مطلوب
في الخط فنزلت الهمزة وان لم يكن تخفيفا في اللفظ لتوقفها ابتداء لكن امكن تخفيفها في الخط
تخفيفا لئلا يفوت الغرض الجمع وان كانت الهمزة في الوسط فيكتب على نحو ما تخفف به ساكنة كانت
او متحركة فان كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها نحو راس وسوم وبير لان تخفيفها كذلك وان كانت
متحركة في قبلها ساكن او متحرك فان كانت ساكنا فيكتب على وفق حركة نفسها نحو سال ولوم
وسئم لان تخفيفها كذلك وان كان متحركا وهي متحركة فيكتب على نحو ما تخفف به فلذلك كتبت نافية بالياء و
نحو سال بالالف ونحو سوم بالواو ونحو سيم بالياء لما عرفت ان تخفيفها كذلك وان كانت الهمزة
في آخر الكلمة فلا يخلو اما ان يكون ما قبلها متحركا او ساكنا فان كان الاول فالهمزة تكتب على وفق حركة
ما قبلها لا على وفق حركة نفسها لان الهمزة في الطرف والحركة التي في الحرف الواقع طرفا عارضة بخلاف
الحركة التي قبلها نحو قرأ وقرئ وجرؤ وان كان الثاني فلا يكتب الهمزة على صورة شيء بل يحذف الهمزة
كقولنا هذا خبء ورأيت خبأ ومررت بخبء وليس الالف في رأيت خبأ صورة الهمزة وانما هي الالف التي يتوقف عليها

سوى فما من التنوين فنقلوها في وابت زايد بهذا التخفيف اللام في بهذا المقام اقول في قوله وان كانت متحركة على وفق حركة نفسها
نظرا الى انه منقول في بحر وجيش فان الهمزة فيهما في الوسط ومتحركة مع انها لم يكتب على وفق حركة نفسها بل على
وفق حركة ما قبلها فالصواب ان يقول بدل قوله وفي الوسط الى قوله وسيم وفي الوسط على نحو ما يخفف
لكان احسن لان لا يتوجه الاشكال مع كونه اخصر الباب الرابع في المثال اى الباب الرابع
من الابواب السبعة المذكورة في صدر الكتاب في بيان المثال قوله ويقال له المعتل الفاء ومثال له
قوله نحو وعد ووزن اى ويسمى المعتل الفاء مثالا لمماثلته الصحيح في التحمل وعدم الاعلال ولان المثال في اللغة
المشابهة فيسمى به المعتل الفاء لان امره يشبه امر الاجوف في الوزن مثال المعتل الفاء نحو وعد ومثال الاجوف
نحو زن او نقول المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه تسمية علم الامير مثالا لانتصابه اما فسمى به لانه
لانتصاب حرف العلة في الاول قوله وهو يجئ من خمسة ابواب اى المثال يجئ من خمسة ابواب احدها فعل
يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد وثانيها فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وقع يقع وثالثها
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو وجل يوجل وجاد وابعها فعل يفعل بضم العين فيهما نحو وسم
يوسم وخامسها فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو ومق يمق قوله ولا يجئ من فعل يفعل الا قليل
في الحذف اى ولا يجئ المثال من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر باستعمال الا وجد يجد في لغة
بني عامر وقبيلة بني عامر يحذفون الواو من يجد مع وقوعها بين الياء والضمة لثقل الواو مع ضمة ما بعدها وقيل
هذه اللغة اى لغة بني عامر ضعيفة لا اعتبار بها لانه وجها من القياس واستعمال الفصحاء قوله وحكم الواو
والياء الى قوله ولا اتباع الثلاثي في الزوائد اعلم ان الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة لا يعلان بل يبقيان
على حالهما كالحرف الصحيح سواء كانت الكلمة التي في اولها واو او ياء معلوما مثاله نحو وعد ووعد ووزن
ويسر ويسر ويمن ويمن
او بالقلب او بالحذف ولا سبيل الى شئ منها اما الى الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما الى الثاني فلان
الحرف المقلوب به حرف العلة غالبا فيلزم تحصيل الحاصل او الابتداء بالساكن لان الالف من جملة حرف العلة
الالف وهي ساكنة واما الى الثالث فللنقصان من القدر الصالح بهذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي فلا
يعل الواو والياء اذا وقعتا في اوله ايضا اتباعا له للثلاثي اقول في قوله لان المقلوب به غالبا يكون
بحرف العلة نظر يعرف بالتأمل والصواب ان يقول لان المقلوب به غالبا حرف العلة قوله ولا يعوض
الى قوله في نقص الحروف هذا جواب سؤال مقدر توجيهه ان يقال انما يلزم النقصان من القدر
الصالح بالحذف اذا لم يعوض عنه شئ واما اذا عوض فلا فلم لم يحذف الواو والياء التي في اول
الكلمة

او اعلالا فيهما او اعلالا فلا يخ اما ان يعلا بالسكون

الكلمة بعوض فاجاب عنه بقوله حتى لا يلتبس بالمستقبل والمصدر في نقص الحروف يعني لو حذف الواو والياء التي
وقعت في اول الكلمة بعوض فلا يخ اما ان يعوض التاء في الاول او في الاخر فان عوض في الاول يلتبس بالمستقبل
في نقص الحروف وان عوض في الاخر يلتبس بالمصدر في نقص الحروف وقوله في نقص الحروف احتراز
عن الحركة اذ لا يلزم الالتباس بالحركات قوله ومن ثم لا يجوز او في التاء في الاول في العدة لان لا يلتبس اى
ومن اجل ان الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة لو حذفتا تعوض في الاول التبس بالمستقبل او تعوض
في مصدر وعد والعدة في الاول لئلا يلتبس بالمضارع اقول لا طائل تحت قوله لئلا يلتبس وهو غير
مخفي على من تأمل قوله ويجوز في اتكال لعدم الالتباس هذا جواب عن اعتراض مقدر توجيهه ان ما
ذكرتم من ان التاء التي هي عوض من الواو ولم يدخل على اول الكلمة لئلا يلتبس بالمضارع منقوض
باتكال فان التاء فيها عوض من الواو مع انها في الاول فاجاب بقوله لعدم الالتباس يعني انما يعوض
التاء في الاول في مصدر وعد لدفع الالتباس ونحن نحتاج لذلك اذا تحقق الالتباس ولا يلزم الالتباس
في اول مصدر وكل باو فاو التاء التي هي عوض لان المضارع لا يجي على هذا الوزن فاو حلف في الاول
لعدم الاحتياج الى دفع الالتباس او يوجد التاء اسنه مع الالتباس اتكال اصله اوتكال قلبت الواو
تاء والاسم من التوكل وهو اظهار العجز والاحتياج الى الغير قوله وعند سيبويه الى قوله عنده اعلم ان
التاء التي هي عوض من الحروف في مثل العدة والمعنى يجوز حذفها واثباتها عند سيبويه لان التعويض
من الامور الجائزة لا من الامور الواجبة عنده ولو كان التعويض لما جاز ترك التعويض واثباته و
استدل بقول الشاعر واخلفوك عد الامر الذي وعدوا حيث ترك التعويض في عد الامر ولو كان من
التعويض من الامور الواجبة لما ترك الشاعر معنى البيت نقضوا قولهم بالخلف في الوعد يعني انهم من الذين
اذا وعدوا وعدا خلفوا قوله وعند الفراء لا يجوز الحذف لانها عوض يعني عند الفراء لا يجوز حذف
التاء في المصدر مثل الا ان التاء عوض من الحرف المحذوف وهو الواو فيه ولو حذف التاء لم يبق الشئ
يدل على حذفه ويكون اقل من القدر الصالح اعلم ان الحذف في قوله عوض من الحذف بمعنى المحذوف كقولهم
ضرب الامير اى مضروبه قوله الا في الاضافة لان الاضافة تقوم مقامها هذا استثناء من قوله لا يجوز
الحذف اى عند الفراء لا يجوز حذف التاء في المصدر المعتل الا في حالة الاضافة فانه يجوز الحذف عنده
وانما جاز حذف التاء فيها لان المضاف اليه يقوم مقام التاء ولهذا ترك الشاعر في شعره اعني الور
لان المصدر اعني عد في الشعر مضاف الى ما بعده وهو الامر اعلم ان المراد بالاضافة في قوله الا
في الاضافة النسبة بالاضافة في قوله لان الاضافة المضاف اليه فافهم وكذا حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما يعني وكان الحكم

الحذف والسهو جواب عن ترك التعويض في الاضافة بحكم الاقامة والاستقامة ونحوهما كلاهما جائز لان التاء يجوز تركها في الاضافة
قوله ومن ثم حذفت في قوله تعالى اقام الصلوة اي ومن اجل ان حكم الاقامة والاستقامة ونحوهما حكم مصدر وعد
حذفت التاء من الاقامة في قوله تعالى واقام الصلوة لان المصدر مضاف الى الصلوة قوله ويقول الى قوله
المستقبل يعد الى اخره اي ويقول عند اتصال الضماير بالماضي من الثلاثي مثاله وعد وعدا وعدوا الى اخره وبالمضارع
منه يعد يعدان يعدون الى اخره اذا عرفت هذا فاعلم انه يجوز قلبت الواو تاء وادغام التاء في التاء في ماضي ان
المثال نحو اطلب مطلقا والمتكلم وحده قوله اصله يوعد اي قوله وقس على هذا تتئب يعني ان اصل يعد يوعد حذفت
الواو لوقوعها بين ياء وكسرة اصلية فان قيل لم حذف الواو لوقوعه كذلك قلنا للزوم الثقل وهو اداء الخروج من
الكسرة التقديرية الى الضمة التقديرية وان الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل فان قيل لم حذفت الياء او الكسرة ثم تقع بهذا
الثقل فلم لم يحذف احدهما قلنا لعدم الامكان اي بيان وعدم الامكان حذف الياء فلانها ايضا علامة المضارع
والعلامة لا تحذف ولم حذفها حلال بالمقصود مع تعذر الابتداء بالساكن واما بيان عدم امكان حذف الكسرة
فلانها لو حذفت يلزم توالي الساكنين فلما كان حذف كلا من الياء والكسرة غير ممكن تعين الواو بالحذف او نقول
انما حذفت الواو لان الياء تقارب الكسرة فوقع الواو فاصلة بين قريبتين وهو مستقبح قوله
ومن ثم الى قوله يجيء اي ومن اجل ان الانتقال من الكسرة الى الضمة ومن الضمة الى الكسرة ثقيل لا يجيء شيء على وزن فعل
بضم الفاء وكسر العين الا دئل وعلى وزن فعل بكسر الفاء وضم العين الا حبك والدئل بضم الدال وكسر الهمزة
دويبة والحبك بكسر الحاء وضم الباء اسم قبيلة اجيب عن الثاني بانه من تداخل اللغتين لانه يقال حبك بضم الحاء
والباء كعنق ويقال حبك بكسرهما والمضارع يحبك بضم الباء وكسر كاف فقصد الحبك بكسر الحاء والباء
اولا فلما تكلم بالحاء مكسورة ذهل عنه ذكر وقصد اللغة الاخرى وهي الحبك بضم الحاء والباء الا ان هذا
التداخل ليس بمانع لانه في كلمة والتداخل في كلمتين ليس بكثير وعن الاول بانه ليس باسم قبيلة لان الاسود
الرشيد علم والاعلام لا يقول عليها في الابنية لجواز ان يكون منقولة كضرب او سمي وليس سلم انه
دويبة تشبه بابن عرس كما قال بعضهم في قول الشاعر جاء الحبس بوقيس مع سنة ما كان الا كمثل اسم الدئل فلا
نسلم انه غير منقول عن الفعل الدئل سلمنا لكنه شاذ قوله ثم حذفت في تعد ايضا للمشاكلة
يعني كما حذفت الواو في يعد لعلة المذكورة حذفت في تعد وان لم يوجد تلك العلة للمشاكلة قوله
وحذفت الى قوله الى حرف الحلق هذا جواب عن سوال مقدر توجيهه لعلمنا ان الواو حذفت من يعد لوقوعها
بين ياء وكسرة حذفت الواو من يضع ويسع ويطأ ويقع ويدع مع ان الواو لم يقع بين ياء وكسرة بل
وقع بين ياء وفتحة فلم يوجد ما يوجب حذفها فاجاب بقوله لان اصله يضع يعني ان الواو انما
حذفت

حذفت عنها لان اصلها فيها يفعل بكسر العين فالواو فيها واقعة بين الياء والكسرة فوجد ما يوجب حذفها
ثم فتحت وانما فتحت العين فيها لاجل حرف الحلق لان حرف الحلق ثقيل وفتحة العين ليكون خفة
الفتحة في مقابلة ثقل حرف الحلق فنظرا الى ان الفتحة عارضية والفتحة العارضية ليست بمعتبرة قوله
ولا يحذف في يوجل لان اصله يا وجل هذا ايضا جواب عن سوال مقدر توجيهه ان يقال لم حذفت الواو من مضارع
وعد ولم لم يحذف من مضارع وجل مع ان علة حذف الواو متحققة فيهما ثم حذفت الواو من
مضارع وعد وعدم حذفها من مضارع وجل ترجيح بلا مرجح فاجاب بقوله لان اصله يا وجل
الجواب ان يقال لا نسلم ان الواو وقعت في مضارع وجل بين ياء وكسرة لان اصله يا وجل لان المضارع
هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم لم يوجد علة الحذف فيه فلا يحذف فيه ونقول يعني ان الهمزة
المقرونة بحروف المضارعة ليست بمانعة لقلب الياء واوا نحو يوسر فوجب ان يكون
غير مانع لسقوط الواو في نحو يوعد لانهما كما ان يتطابقان واعتبار احدهما يوجب اعتبار
الاخر فلا يلزم التحكم الجواب عنه من وجهين الاول انهم لو اعتبرت لسقوط ايضا يلزم الثقل من الضمة
الى الكسرة ولذلك اتفقوا على ان الواو انما يحذف اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة اصلية والثاني
ان الضمة السابق يقوي الواو فلا وجه لحذفها مع ما تقويها قوله الامر عد الى قوله حايق
انقلب اعلم ان الامر الذي طلب من وعد يعد عد عدا عدوا والامر عدي عدا عدن الاول للمفرد المذكر والثاني للتثنية
والثالث للجمع والرابع للمفرد المؤنث والخامس للتثنية والسادس للجمع والامر الغائب منه
ليعد الى ليعدن واسم الفاعل منه واعد على وزن فاعل والمفعول منه موعود على وزن مفعول والظرف ضع
منه موعد بفتح الميم والعين والالة منه موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين اصله
موعد اعلاله ظاهر والحال انهم تقلبون الواو الساكنة ياء بالياء وبها الحرف الساكن في نحو
قنية اصله قنوة قلبت الواو ياء فصار قنية ونظير الحاء تقلبون الواو ياء على سبيل الاولوية
الباب الخامس في الاجوف يعني الباب الخامس من الابواب السبعة التي ذكر المصنف رح
في اول الكتاب في بيان المعتل العين واوا كان او يائيا قوله ويقال له اجوف
الى اخره اي ويقال للمعتل العين اجوف اما كونه اجوف اي وسط فلان الياء من الحروف الصحيح واما
وقوع حرف العلة في جوفه قوله ويقال له ذو الثلثة لانه يصير على ثلثة احرف
في المتكلم اي ويقال للمعتل العين ذو الثلثة لكونه ماضيه على ثلثة احرف عند اتصال بعض
الضمير به نحو قلت وبعت وفيه نظر لانه يستلزم انحصار هذا القسم بالاجوف الثلاثي لان غيره ليس على

ثلاثة احرف عند اتصال بعض الضمير كاقمت واستقمت مع انهم يستعملونها ايضا بمعنى الثلاثة ونحوها ان يجاب

عنه بان يقال انه على ثلاثة احرف نظرا الى اصله لان الاصل استقومت واقومت فح لا يرد فان قيل ان يكون ما هو

على ثلاثة احرف عند الاتصال ممنوع لان الثالث ضمير الفاعل فيكون على حرفين اجيب بان اطلاق الحرف على

الثالث ليس باصطلاح النحو حتى يلزم ارادة انه على ثلاثة احرف من حروف التهجي ولا شك انه كذلك اذا عرفت هذا

فاعلم اني اقول ليس لتخصيص كون ما فيه على ثلاثة باعتبار الكلم وجه لانه في الحقيقة كذلك فلو قال في اتصال الضمير

المرفوع البارز اعني الكلام اولى واحسن قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب الخ اي الاجوف يجيء من ثلثة

ابواب الاول فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر نحو قال يقول والثاني فعل يفعل بفتح العين في

الماضي وكسرها في الغابر نحو باع يبيع والثالث فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو خاف

يخاف لان اصلهما خوف يخوف اعلالهما ظاهر وفيه نظر لان الظاهر يدل على ان الاجوف لا يجيء من فعل يفعل بضم

العين فيهما والامر بخلافه نحو طال يطول ويمكن ان يجاب عنه بان يقال انه قليل لا اعتداد به قوله

وقال بعض الصرفيين الى قوله فيبقى لم خفت عشرة وجوه يعني بعد الشرح قوله الا بعد الى قوله طول يعني الا بعد ما

يرجح عشرة وجوه اذا كان ما قبل حرف العلة مفتوحا سواء كانت حرف العلة ساكنة نحو قول مصدرا

او مفتوحة نحو بيع او مكسورة نحو خوف او مضمومة نحو طول قوله ولا بعد الاولى الخ اعلم ان حرف

العلة اذا وقعت في العين ساكنة وما قبلها متحركا تقلب بجنس حركة ما قبلها لاجل تحركه ان كان

ويسعد مكان ما قبلها نحو ميزان وبوسر فهذا اذا لم يكن ما قبل حرف العلة مفتوحا واما اذا كان نحو

قول مصدرا فلا تقلب الواو على وفق حركة ما قبلها لان قلبها على وفق حركة ما قبلها للتخفيف وهو

موجود هنا بدون القلب لخفة الفتحة والسكون وعند بعض يجوز قلب الواو الساكنة الفا اذا

كان ما قبلها حرفا مفتوحا نحو قول مصدرا بعيد عنده فتقلب الواو الفا وقوله اذا اسكنت بالتخفيف

فلا بد في بالسكون لا بالتشديد بالسكون قوله وبعد نحو اغزيت اصله واو ساكنة تبعا لبيزي

هذا جواب عن اعتراض مقدر تقريره ان ما ذكرتم من ان حرف العلة الساكنة لا بعد اذا كان ما قبلها حرفا

مفتوحا فاجاب بقوله تبعا ليغزي اصله يغزو ويغزيون وقلبت الواو ياء لوقوعها طرفا وما قبلها

مكسورا ثم حذفت الضمة من الياء لكون ما عليها ثقيلة وفي قوله تبعا ليغزي نظر ووجهه اما الاول

فلان الماضي سابق والمضارع لاحق فاتباع السابق على اللاحق محال لان معنى الاتباع ان

قلب الواو في المضارع علة لقلبها في الماضي واللاحق لا يكون علة للسابق لانه يلزم منه توقف

الشيء على ما يحصل بعده وهو محال واما ثانيا فلانه لو كان اتباع الماضي على المضارع جائزا فلا يجيء منه

ان يكون

من ان يكون قبيلا سيّا او سماعيا فان كان الاول يلزم حذف الواو من ومعزو وعزا وعزو الى اخره فيا سماعي مقدار

وان كان الثاني فلا وجه للاتباع لان السماعي مقصور على الاستقراء فما وقع تردى ولا يرد عليه قول نحو

كينونة الى قوله كما خففت في ميت هذا جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال انكم اعلى بحيى فعل كينونة الخ

مع ان القياس الا ان بعد الواو لا تقع ساكنة وما قبلها مفتوحة فاجاب بقوله لان اصله كيونونة الخ حاصل

الجواب انا لا نسلم ان الواو ساكنة لان اصله كيونونة عند الخليل ليست بساكنة ثم قلب الواو ياء وادغم نحو الياء في الياء لان الياء والواو اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون تقلب الواو ياء وادغمت الخ

كما ادغمت الياء في الياء كما قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء في ميت اصله ميوت اعلى تقلب الواو

ياء وادغمت الياء في الياء فصار كينونة بالتشديد ثم خففت بحذف الياء الثانية فصار كينونة كما خففت

الياء الثانية في ميت بحذفها فبقي ميت بسكون الياء قوله وقيل الى قوله كسر توهما اعلم ان بعض العرب

قد قالوا ان اصل كينونة كونونة بضم الكاف ثم فتح ليسلم بتحيير الياء والواو في نحو الصيرورة والقيلولة

ثم جعلت الواو ياء تبعا للياء التي وقعت الواو بات قوله ومن ثم الى قوله والوسيع عنده اي ومن اجل ان الياء

كثيرة نحو ون الواو قيل لا يجيء الواو من الاربع كلمات وهي الكينونة والاهمية والسيرورة والوسيعة

قوله قال ابن الجني الى قوله ولا يترك الدلالة على الاصل اعلم ان ابن جني رح قد قال في الثلاثة الاخيرة

اي في نحو قول وبيع وطول يسكن حرف العلة او الطلب الخفة ثم تقلب الالف لاجل تحركها الساكن واستدعاء

ما قبلها فصار باع وقال وطال اعلم ان الاعلال حرف العلة بالتسكين بشروط الاول ان يكون حرف العلة

في فعل او في اسم على وزن فعل والثاني ان يكون حركته اصلية والثالث وان يكون فتحة ما قبلها

في حكم السكون والرابع ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب والخامس ان لا يجتمع اعلالان لو اعلا

والسادس ان لا يلزم ضم الياء العلة في مضارع تحكمه لو اعلا والسابع ان لا يترك الدلالة على الاصل

فاذا تحقق مجموع هذه الشرائط يعلّ حرف العلة بالتسكين واذا انتفى شرط منها لا يعل قوله

ومن ثم يعلى الى قوله لوجود الشرائط المذكورة اي ومن اجل ان حرف العلة انما يعل اذا تحقق

مجموع الشرائط نحو قال اصله قول لوجود مجموع الشرائط المذكورة فيه وهو ظاهر لا حاجة الى البيان

قوله ويعل نحو صار الى قوله للمشابهة هذا جواب عن اعتراض مقدر توجيه الاعتراض ان ما ذكرتم

من انه لو انتفى شرط من الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة بالتسكين منقوض بنحو صار وقيم

وسياط لانه اعل مع انه ليس بفعل ولا اسم على وزن فعل فاجاب بقوله للمشابهة يعني يعل هذه

الاشياء وان لم يكن افعالا ولا اسماء على وزنها اشباعا لهذه الاشياء الخ اما صار فاعل تبعا

لو اصله وهو دار واما قيم فاعل تبعا لفعله وهو قام واما سياط فاعل تبعا لواحده وهو سوط وواو سوط مشابهة بالف

بابي داري لكونهما ميتة اي ساكنة اقول لو اوقفت هذه المسئلة بعد عدم اعلال حرف العلة بالتسكين لفقد
الشرط الاول من الشروط لكان احسن قوله ولا يعل الى قوله حتى يدل على الاصل اي ومن اجل انه لو انتفى
شرط من الشروط المذكورة لا يعل حرف العلة في نحو الحركة والخونة والحيدى والصوري لفقدان
الشرط الاول وهو كون حرف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل لان كلا منها ليس بفعل ولا اسم على
وزن فعل اما الاول فظاهر واما الثاني فلاتصال علامة التانيث ومنهم من قال ادغام بعلامة لا افتقد
حتى يدل على الاصل قوله دعو القوم نظرا الى كتاي اي ولا يعل حرف العلة في نحو دعوا القوم لفقدان
الشرط الثاني وهو كون حركة حرف العلة غير عارضة لان حركة الواو في دعوا القوم عارضة لالتقاء
الساكنين قوله ونحو عور الى قوله والف تجاور اي ولا يعل حرف العلة في نحو عور واجتور لفقدان
الشرط الثالث وهو ان لا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون لان حركة العين في نحو عور واتقاء
في اجتور في حكم السكون لانه في حكم عيبا اعور والف تجاور وانما لم يعل اعور وتجاور اما الاول
فلانه لو اعل لادى الى اللبس وبيانه لو اعل بالاعلال بنقل حركة الواو الى العين ثم تقلب الواو يا وفيه
لا يخ اما ان يحذف بحذف استغناء عنها بحركة ما بعدها او يبقى نظرا الى ان ما بعدها في الاصل ساكن
كما في اقيم فان حذفت الهمزة تلتبس بباب فعل في الصورة وان بقيت يلتبس بباب الافعال
في الصورة واما الثاني فلانه لو اعل يلزم الالتباس ايضا بيانه انه لو اعل نظرا الى ان الالف ليس
بحاجز حصين او بمنزلة الفتحة يجتمع الساكنين فلا بد من حذف احدهما فلو حذف لالتبس
بمجهول مضارع الافعال قوله ونحو الحيوان حتى يدل بحركة على الاضطراب معناه اي ولا يعل نحو
الحيوان لفقدان الشرط الرابع وهو ان لا يكون في معنى الكلمة اضطراب لان في معنى الحيوان اضطراب ما
بسبب حركته فنبه على ان في معناه اضطراب قوله والموتان محمول عليه لانه نقيضه هذا جواب
عن سؤال مقدر توجيهه ان يقال لم يعل الموتان مع انه ليس في معناه اضطراب اصلا فاجاب
بقوله محمول عليه لانه نقيضه يعني لا يعل الموتان وان لم يكن في معناه اضطراب حملا له على الحيوان حمل النقيض
على النقيض ونحو طوى حتى لا يجتمع فيه اعلالان اي ولا يعل نحو طوى لفقدان الشرط الخامس وهو ان لا يجتمع
اعلالان لو اعل حرف العلة لانه لو اعل نحو طوى يجتمع الاعلالان بيانه ان اليا اعلت بقلبها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فلو اعل الواو ادى الى اجتماع الاعلالين وتحقيق بحث اجتماع الاعلالين يجيء في الباب
السابع ان شاء الله تعالى قوله وطويا محمول عليه وان لم يجتمع فيه اعلالان هذا جواب عن اشكال مقدر
توجيهه لم لا يعل طويا بتسكين الواو وقلبها الفا مع انه لو اعل لا يلزم اجتماع الاعلالين اجاب بقوله محمول عليه
يعني

يعني لا يعل طويا وان لم يجتمع فيه الاعلالان على تقدير الاعلال حملا له على الماضي اعني طوى قوله ونحو حيي الى
قوله يجي مستقبله يعني ولا يعل نحو حيي لانعدام الشرط السادس وهو لا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه لانه
لو اعل يلزم ضم حرف العلة في مضارعه لانك اذا قلت حاي في الماضي فلا بد ان تقول في مضارعه يحاي بضم اليا
الاخيرة قوله ونحو القود حتى يدل على الاصل اي ولا يعل نحو القود لانعدام الشرط السابع وهو ان يترك
للدلالة على الاصل لانه يترك كذلك قوله الا ربعة الى قوله يجوز الفتحة يعني الاربعة من خمسة عشر وجها وهو اذا
كان ما قبلها حرف العلة مضموما سواء كان حرف العلة ساكنا او مكسورا او مضموما او مفتوحا نحو
يسر وبيع وبيغ ودعو ويحاول حرف العلة في الاول اي في يسر واوا لالتقاء حركة الساكنين واستثقال
ما قبلها فصار يوسر وفي الثاني اي في بيع ساكن لان الكسرة على اليا ثقيلة كالضمة ثم يكون واو الضم
ما قبلها فصار بيوع وان جعلت حركة ما قبل حرف العلة وهو اليا من جنسه بعد تسكينه يجوز لان
الاصح في الاعلال اليا تسكينها وجعل حركة ما قبلها من جنسها فصار بيع وفي الثالث اي في يبغ و
تسكين حرف العلة فقط لثقل الضمة على الواو فصار يبغ وفي الرابع اي في لن يدعو لا يعل بل يبقى على
حاله لان الاعلال للتخفيف وهو موجود فيه من غير الاعلال بسبب الفتحة قوله ومن ثم لا يعل نحو
غيبة ونومة اي ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة ونومة الغيبة جمع غائب والنومة جمع نائم
قوله الا ربعة الى قوله فصار راعية يعني الاربعة من خمسة عشر وجها اذا كان ما قبل حرف العلة
مكسورا سواء كانت حرف العلة ساكنة نحو موزان او مفتوحة نحو راعوة او مضمومة نحو رضيوا
او مكسورة [illegible] نحو ترميين قلبت الواو في الاول اي في موزان ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فصار ميزان وقلبت الواو في الثاني اي في راعوة ياء ايضا لا [illegible] على ما قبلها اياها
اي الالف عن حركة الفتحة لخفتها كما سكونها فصار راعية فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يقلب الواو ياء
في نحو دول مع انه لم يقلب قلنا لا يقلب الواو ياء في نحو دول لان الاسماء التي ليست [illegible] بمشتق
من الفعل لا يعل بخفتها الا اذا كانت على وزن الفعل فانه يعل ح ودول ليس على وزن الفعل
لانه على وزن فعل بكسر الفاء وفتح العين وفي الثالث اعني رضيوا اسكن حرف العلة لان الضمة
على اليا ثقيلة ثم حذفت اليا لاجتماع الساكنين وهي اليا والواو الجمع فصار رضوا وفي الرابع
اي في ترميين اسكن اليا ثم حذفت اليا لاجتماع الساكنين هذا ادرج المتن اقول في قوله الا اذا
كان على وزن الفعل نظر لان لفظة كان مسند الى ضمير الاسماء وهي مؤنثة غير حقيقية اذا كان مسندا
الى ضمير المؤنث الغير الحقيقي يجب تانيثه كما هو مقرر في النحو فالصواب ان يونث لفظة كان ويقول اذا كانت الاسماء الا ان يقال

ظاهر لفظة كان وإن كان مسندا إلى الضمير باعتبار المنزل قوله الثلاثي أي نحو يخاف ويبيع ويقول يعني الثلاثي
من خمسة عشر وجها إذا كان ما قبل حرف العلة ساكنة سواء كان حرف العلة مفتوحا نحو يخاف أو مكسورا
نحو يبيع أو مضموما نحو يقول الحكم فيها كلها أن ينقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها وذلك لضعف حرف
العلة وقوة ما قبلها لأنه حرف صحيح إلا أن الواو في يخوف جعلت ألفا بعد نقل حركتها إلى الخاء لانفتاح
ما قبلها الآن وإن حركته الساكن العارض بخلاف حرف العلة في الخوف فإنه لم يجب فيه الإعلال
لاستدعاء ما قبلها ولي حركة الآن لأن سكونه فيه ليس بعارض لأنه ليس بالنقل
بخلاف السكون في يخوف فإنه عارض لأنه بالنقل قوله ولا يعل نحو أعين وأدور
حتى لا يلتبس بالأفعال وهذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه أن يقال إنكم ذكرتم
من أن حرف العلة إذا كان متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن فينقل حركته
إلى ما قبلها يقتضي أن يعل أعين وأدور بنقل حركة الياء والواو إلى ما
قبلها فأجاب بقوله حتى لا يلتبس بالأفعال يعني الواو والياء في أعين وأدور
لأنهما لو يعل التبس الأول بالمتكلم وحده بمضارع عان والثاني بالمتكلم وحده
بمضارع دار فصحح ليدفع الالتباس اعلم أن الأفعال جمعا بفتح الهمزة
جمع فعل لا يجوز أن يكون جمعه يلزم تحقق الالتباس بلفظة فعل لأن
الأفعال جمع وأقل الجمع أن يطلق على ثلثة متجاوز الواحد ويمكن أن
يجاب عنه بوجهين أما الأول فلأن أراد بقوله حتى لا يلتبس بالأفعال أن
أعين لو أعل لالتبس بالمتكلم وحده بمضارع عان وأدور لو أعل لالتبس بالمتكلم
وحده بمضارع دار والمتكلم بمضارع عان فعل والمتكلم بمضارع دار
فعل آخر فأطلق جمع وأراد التثنية كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما أي
قلباكما وأما الثاني فلأن الألف واللام إذا دخلا على الجمع يتناول على
الواحد كما مر أقول في الجواب الأول نظر يعرف بالتأمل قوله ونحو جدول
حتى لا يبطل الإلحاق هذا جواب عن سؤال مقدر متوجه كما مر آنفا فأجاب
عنه بقوله حتى لا يبطل الإلحاق يعني لو أعل جدول لبطل الإلحاق لأن الإلحاق
جعل مثال على مثال أجيد منه ليعامل معاملته وجدول لو أعل لا يكون
على مثال الملحق به فصحح لئلا يبطل الإلحاق الجدول النهر الصغير قوله ونحو قوم

حتى لا يلزم الإعلال على الإعلال يعني لو أعل يلزم منه أن قوم في الأصل قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية
إلى الواو الأولى ثم قلبت ألفا لوجب أن ينقلب الأول ألفا أيضا لأنها متحركة وما قبلها مفتوحة فيلزم
الإعلال في الإعلال وهذا في بعض المواضع وفيه ضعيف فافهم قوله ونحو الرمي حتى لا يلزم الساكن
في آخر الأمر هذا جواب عن إيراد مقدر توجيهه ظاهر فأجاب بقوله حتى لا يلزم الساكن في آخر الأمر يعني لو
أسقطت حركة الياء في الرمي يلزم الساكن في آخر الأمر فيصح لئلا يلزم ذلك ولقائل أن يقول ما ذكرتم
من الدليل يقتضي أن لا يجوز السكون في آخر الأمر مع أنه موجود في آخر نحو العصا فالجواب أن يقال
إنما صحح الرمي لئلا يلزم اجتماع الساكنين على غير حده لا يحمل حذف أحدهما لأنه لو حذف يكون أقل من
أقل الأسماء المتمكنة ولا اعتبار بالألف واللام لأنه كلمة أخرى كذا في بعض الشروح أقول هذا إنما يتم إذا
لم يتغير حركة الياء في الرمي إلى ما قبلها وأما إذا نقلت فلا مع أن الكلام في نقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها.
قوله ونحو تقويم إلى قوله بتقدير الإعلال هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه قوم فأجاب
بقوله حتى لا يجتمع الساكنان بتقدير الإعلال يعني لو أعل كل واحد من تقويم وتبيان ومقول و
مخيط بنقل حركة حرف العلة إلى ما قبلها يلزم اجتماع الساكنين على غير حده فصحح لئلا يلزم
ذلك قوله ومخيط منقوص من المخياط هذا جواب عن سؤال مقدر توجيهه ظاهر وتوجيه الجواب
أنه إنما لم يعل مخيط بنقل حركة الياء إلى الخاء وإلا لم يلزم اجتماع الساكنين على تقدير الإعلال
لأنه منقوص قوله فإن قيل أي قوله مع التقديم اعلم أن يقال إنه يقول لو كان عدم الإعلال
تقويم ونحوه لاجتماع الساكنين على غير حده يلزم أن لا يعل أقوام وأجواد إذ لو أعلا
لو أعلا يجتمع الساكنان مع أنهما أعلا ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال إنما أعلا الأقوام و
الأجواد ودفع حصل اجتماع الساكنين في القام وهو الثلاثي المجرد في الإعلال ولقائل
أن يعود ويقول ما ذكرتم يقتضي أن يعل التقويم في القام والجواب عنه أن يقال إن فعل
التقويم وهو قوم مشدد ولم يعل استتباع التقويم بقام وإن كان أصلا في الإعلال و
ذلك لحصول الإفادة بين التقويم وقوم لأن التقويم مصدر له لا مصدر قام ولا يعل
في القام اعلم أن الاستتباع في قوله استتباع التقويم بقام مصدر مضاف إلى المفعول
وذكر الفاعل متروك أي استتباع التقويم إياه قوله ولا يصح أقام أن يكون مقويا
لقام لأنه ليس من ثلاثي المجرد هذا جواب عن إشكال مقدر توجيهه أن ما ذكرتم من أن التقويم
لا يعل اعتبار بفعله وهو قوم ينتقض بإقوام وجب أن يعتبر في الإقوام لا قام لقام لا القام فأجاب بقوله لأنه ليس من ثلاثي

الاصل في الاعلال لقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يكون التقويم تابعا للقوم وان كان فعله لانه ليس
بثلاثي اصل في الاعلال والجواب عنه ان التقويم كان تابعا لقوم وان لم يكن ثلاثيا اصليا في الاعلال
لان قوم لا يحمل على قام في الاعلال فيكون التقويم تابعا له بعدم احتياجه اليه بخلاف اقام لانه محمول
عليه في الاعلال وكان اصليا واذا كان الشيء تابعا على الاصل لا يكون الفرع مبطلا بتبعية ذلك الشيء
للاصل بضعف تحمل اقام على قام لاجل هذا كذا في بعض الحواشي وفيه ضعف لانه غير موافق للمتن
فافهم من رؤية فلذا ان يقال قوله ولا يصح الخ جواب عن اعتراض مقدر توجيهه ان يقال ان
قوم وان كان فعلا للتقويم الا انه حصل لقام قوة في الاعلال باقام فينبغي ان يعل التقويم تبعا لقام و
ان لم يكن فعلا له لقوته باقام وتوجيه الجواب ظاهر من المتن لانه موافق للمتن مع ان السؤال المذكور
لا يروج قوله ولا يلتفت الى قوله على الاصل جواب عن اعتراض مقدر توجيهه قد مر في اعليا واورد
فاجاب بقوله حتى يدل على الاصل يعني صح هذه الاشياء وان كانت علة الاعلال موجودة فيها حتى
يدل على الاصل قوله وتقول في الالحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ يعني تقول اذا الحقت بالاجوف
الواوي الضمائر قال قالا قالوا الخ قوله واصل قال قول بجعل الواو الف عام يعني ان قال في الاصل
قول بفتح الواو وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او تقول تسكن الواو ثم قلبت الفا لاستدعاء
ما قبلها وتهيأ حركته الساكن هذا على مذهب ابن جني قوله واصل قلت قولت اي قول
على الواو المحذوفة فصار قالت فاجتمع ساكنان احدهما الالف والثاني اللام فحذفت الالف
لاجتماع الساكنين فصار قلت بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على ان الواو فيه محذوفة //
فصار قلت بضم القاف قوله ولا يجيء سهو لنا هذا الجواب عن اشكال مقدر تقريره لم يضم
الخاء في خفت ليدل على الواو المحذوفة كما ضم القاف في قلت كذلك فاجاب بقوله لان الاصل الخ
يعني ان الاصل في الاعلال حرف العلة ينتقل حركتها الى ما قبلها الا ان في نقل كسرة حرف العلة
في خفت دلالة على ان حركة العين كسرة وفي النقل بضمة دلالة على كون حركة العين ضمة كما
في قلت قوله ولا يمكن هذا في قلت لانه يلزم فتحة المفتوحة جواب عن سؤال اعتراض مقدر
توجيهه ان ما ذكرتم في خفت يقتضي ان ينقل حركة الواو الى ما قبلها في قلت مع ان حركتها
لم ينقل اليه فاجاب لانه لا يلزم فتحة المفتوحة يعني لو نقلت حركة الواو الى ما قبلها يلزم
المفتوحة وهو محال لانها مؤدية الى تحصيل الحاصل وهو محال قوله ولا يفرق الى قوله بالفرق
التقديري اعلم انه لا يفرق بين قلن في جمع المؤنث من الماضي وبين قلن في جمع المؤنث من الامر
وذلك

وذلك لان العرب فيهن لا يعتبرون الاشتراك الصوري ويكتفون بالفرق التقديري اما الفرق التقديري بينهما فهو
ان قلن في جمع المؤنث من الماضي اصله قولن بفتح القاف والواو اعلاله قد مر وقلن في جمع المؤنث
من الامر اصله اقولن فحذفت الواو بعد نقل حركتها الى القاف ثم استغني عما بهمزة الوصل لعدم
الاحتياج اليها فصار قلن فالضمة في قلن اذا كان جمع مؤنث من الامر ضمة الواو وفي قلن اذا كان
جمعا مؤنثا من الماضي للدلالة على الواو المحذوفة قوله كما في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول
ايضا يعني لا يعتبرون الاشتراك الصوري في قلن ويكتفون بالفرق التقديري كما لا يعتبرون الاشتراك
في الصوري في بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول ويكتفون بالفرق التقديري والفرق التقديري
بينهما فيه ان كسرة الباء في بعن المعلوم للدلالة على الياء المحذوفة وفي بعن المجهول كسرة الياء
قوله او وقع من غير الواضع هذا وجه آخر مع عدم الفرق في قلن بين الماضي والامر يعني انما لم يفرق بينهما
فيه لان الاشتراك من غير الواضع وغفلته ونسيانه قوله كما في التثنية والجماعة من الامر والماضي
في تفعل وتفاعل وتفعلل يعني لا يفرق بين المثنى وجمع المذكر في الماضي والامر من هذه الابواب الثلثة
لانك تقول في تثنية الماضي من تفعل تفعلا وفي تثنية الامر تفعلا ايضا وتقول في جمع
المذكر من الماضي تفعل تفعلوا وفي جمع المذكر من امره تفعلوا كذلك وكذا التثنية والجمع من الماضي و
الامر من باب تفاعل وتفعلل وانما لم يفرق بين التثنية والجمع في الماضي والامر
من هذه الابواب الثلثة لانه وقع من نسيان الواضع قوله ولا يفرق بين فعلن وفعلن الى
قوله لان الصفة تجيء من فعل غالبا يعني لا يفرق بين فعلن بفتح العين وبين فعلن بضم العين بعد
الاعلال نحو قلن وطلن اكتفاء بالفرق التقديري وذلك لان طلن يعلم من الطويل لان اصله طولن
بضم الواو لانه على وزن فعيل والصفة المشبهة على وزن فعيل يجيء من فعل يفعل بضم العين فيهما
غالبا مع ان الضمة في الاول للدلالة على الواو المحذوفة وفي الثاني ضمة الواو قوله كما يعلم
الفرق الى قوله لان الاجوف اليائي لا يجيء من فعل يفعل يعني لا يفرق بين فعلن بكسر العين
وبين فعلن بفتحها نحو خفن وبعن اكتفاء بالفرق التقديري ايضا وذلك لان خفن يعلم
من مضارعه وهو يخاف ان اصله خوفن بكسر الواو لان فعل يفعل بفتح العين فيهما لا يجيء
الا مما كان عينه او لامه حرف حلق وليس العين والام في خوف حرف حلق
وبعن يعلم من مضارعه وهو يبيع ان اصله بيعن بفتح العين لا بكسرها لان الاجوف اليائي لا
يجيء من فعل يفعل بكسر العين فيهما مع ان الكسرة في الاول كسرة الواو وفي الثاني للدلالة على الياء المحذوفة قوله

قوله والمستقبل يقول الخ اى المضارع من قال يقول يقولان يقولون الخ قوله اصله يقول واعلاله ما مر يعنى اصل يقول
يقول بفتح الياء وسكون القاف وضم الواو ونقلت ضمة الواو الى القاف لثقلها عليها فصار يقول قوله فحذفت الواو
فى يقلن لاجتماع الساكنين اى اصل يقلن يقولن نقلت ضمة الواو الى ما قبلها وهو القاف لثقلها عليها فاجتمع الساكنان
هما الواو والمنقول حركتها الى ما قبلها واللام فحذفت الواو ودفعا لالتقاء الساكنين فصار يقلن قوله الامر قل
الى آخره اى الامر منه قل الى آخره قوله اصله اقول الى قوله لانعدام الاحتياج اليها يعنى
ان قل فى الاصل اقول بسكون القاف وضم الواو حذفت الواو بعد نقل حركتها الى ما قبلها لاجتماع الساكنين
ثم حذفت همزة الوصل لحصول الاستغناء عنها بحركة ما بعدها فصار قل اعلم ان المصنف رح اطلق الالف
على الهمزة حيث قال ثم حذفت الالف لاتحاد صورتهما فى اكثر المواضع اذ تكتب الهمزة على صورة
الالف قوله ويحذف الواو الى قوله فيكون فى حكم السكون تقرير الجواب عن اعتراض مقدر
توجيهه انه لو كان علة حذف الواو فى اقول بعد نقل حركتها الى ما قبلها اجتماع الساكنين لوجب
ان لا يحذف الواو فى قلن الحق لفقدان علة الحذف وهو اجتماع الساكنين فاجاب بقوله لان الحركة فيه
الخ خلاصة الجواب انا لا نسلم فقدان علة الحذف فى قل الحق بل تحققت فيه لان حركة اللام قد
حصلت بالخارج اى بامر عارض فهى فى حكم السكون فتحقق اجتماع الساكنين فى قل الحق
وهو علة الحذف فحذفت الواو منه قوله بخلاف قولا وقولن الى قوله وهو بمنزلة الداخلى
اعلم ان علة حذف الواو فى قل الحق حصول حركة اللام بالخارجى فلهذا لم يحذف الواو فى قولا وقولن
لان حركة اللام فى الاول قد حصلت باتصال الفاعل وفى الثانى باتصال نون التاكيد وكل
واحد من الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الداخلى اى بمنزلة الجزء من الكلمة التى اتصل كل منهما
بها قوله ومن ثم جعل آخر المضارع مع نون التاكيد مبنيا نحو يعلن يفعلن اى ومن اجل
ان نون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التى اتصل بها جعلوا آخر المضارع مع نون التاكيد مبنيا
لا معربا مع ثبوت علة الاعراب فى المضارع لان نون التاكيد لما كانت جزءا من المضارع كان
آخر المضارع بمنزلة الوسط من الكلمة فتعذر الاعراب لامتناع وقوع الاعراب فى وسط
الكلمة مع ان الاعراب لا يقع على نون التاكيد لانه مشابه بالتنوين من حيث انه يتصل بالآخر
ووقوع الاعراب على ما اشبه التنوين مكروه عندهم وبنى آخر المضارع مع اتصال نون التاكيد
على الفتح للخفة واعلم ان المصنف رح لم يبين كون الفاعل بمنزلة الجزء من الكلمة هنا
لانه قد بين فى فصل فعل الماضى حيث قال واسكنت الباء فى مثل ضربت وضربن

صح

حتى لا يجتمع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة قوله ويحذف الالف فى دعنا الى قوله بخلاف
اللام فى قولا وقولن هذا جواب عن ايراد مقدر توجيه الايراد ما ذكرتم من الواو لا يحذف فى قولا وقولن لحصول حركة
اللام بالداخلى وهو الفاعل فى الاول ونون التاكيد فى الثانى يستدعى ان لا يحذف الالف فى دعنا ورمتا لان
حركة اللام فيهما حصلت بالداخلى وهو الفاعل فيهما مع ان الالف حذفت منهما فاجاب بقوله لان
التاء الخ يعنى انما حذفت الالف فى دعنا ورمتا وان حصلت حركة اللام فيهما بالداخلى لان التاء
ليست من نفس الكلمة لانها جيئت بها لبيان ان فاعلها الظاهر هو المؤنث بخلاف اللام فى
قولا وقولن لانه من نفس الكلمة فانه لم يحى بعض اللام ولا يلزم من عدم حذف الواو من قولا وقولن
عدم حذف الالف من نحو دعنا قوله وتقول الى قوله بالخفيفة قولن قولن قولن اى وتقول فى الامر
اذا اتصل به نون التاكيد الثقيلة قولن قولان قولن الخ وتقول فيه اذا اتصل به نون التاكيد الخفيفة
قولن قولن قولن قوله الفاعل قائل الخ اى اسم الفاعل من قال يقول قائل على وزن فاعل نحو قائل
قائلان قائلون قوله اصله قاول الى قوله فصار همزة اعلم ان اصل قائل قاول وقلبت الواو
الفا لتحركها وما قبلها لانه لا يعتد من الالف الكائنة قبلها لانها ساكنة والحرف الساكن ليس
بحاجز حصين فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا او نقول الالف بمنزلة الفتحة
لزيادتها عليها وكونها من جوهرها ونحو فالتقى الساكنان هما الف الفاعل والالف المنقلبة عن الواو
فلا بد من حذف احدهما ولا يمكن حذف احد الالف الاولى فلانه لو حذفت لالتبس الفاعل بالماضى واما
الالف الثانية فلذلك ايضا فلما اجتمع الالفان ولا يمكن حذف احديهما حركت الالف الثانية لدفع اجتماع
الساكنين فصارت الالف الثانية همزة لان الالف اذا حركت يصير همزة ونظر قائل فى الاعلال
كساء اصله كساو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذ لا اعتداد بالالف الكائنة قبلها
او لانها بمنزلة الفتحة فاجتمع الفان فلم يمكن حذف احدهما وحركت الاخيرة فصارت
همزة كذا قيل وفيه نظر من وجوه اما الاول فلا اعتداد بانه اسم الفاعل اجاعا فلم يعد واما
اعلالها فاذا قلبت الواو الفا وان الفاعل لم يتحقق الاعلال وهو سكونها اذا عرفت هذا فقد بان لك
تنشاء قوله لانهم لا يعتدون بالالف الى قوله كانه ولى الفتحة واما ثانيا فلانا لا نسلم ان الالف
بمنزلة الفتحة لانها لو كانت كذلك فلا بد اما ان يكون الفتحة اما مقدمة فى الالف او فى
الحرف السابق على الالف لا سبيل الى الاول والا لزم الثالث والاول باطل بالضرورة وكذا الثانى لاستحالة اجتماع
الفتحتين على حرف واحد وبهذا تبين فساد قوله او لانه الالف بمنزلة الفتحة واما ثالثا فلان اطلاق الجوهر على الحركة امر بعيد

اذا لم تكن الا يكون جوهرا فلهذا ظهر فساد قوله وكونها في جوهرها واوا دار ابعا فلا يلزم تغيير ثلث مرات القلب والنقل
الساكنين والتحريك والقلب الى الهمزة وبهذا نظائر حتى نقول في النهاية في التوالي اذا عرفت هذا فاعلم
ان نقطة تركوب الهمزة في نحو قائل وحكى ابو علي الفارسي في غير واحد من مشتغلين في حرفة العلوم
البرية وزايد الى فاذا بينا يد به جزء فيه مكتوب بخط قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال ابو علي
بهذا خط من قال في طليه فنظر الى صاحبه وقال قد اضعنا خطوه في هذا فيا هذه مقام وخرج مع
صاحبه في تلك الساعة قوله ويجي من البعض بالحذف نحو هاع ولاع الاصل هايع ولايع اي ويجي
حرف العلة في بعض اسم الفاعل بحذفها نحو هاع ولاع الاصل هايع ولايع فحذفت الياء فصار هاع
ولاع هاع من يهاع اذا قاء ولاع من الاعية اليوم اذا امر قوله ومنه قوله تعالى وكنتم على شفا جرف
هار اي هاير اي فهو اسم الفاعل الذي جاء حرف العلة فيه محذوف بلفظ هار ان في قوله تعالى على شفا جرف
هار اي هاير حذفت حرف العلة فصار هار قوله ويجي بالقلب نحو شاك اصله شايك وحادي
اصله واحد اي يجيء حرف العلة في بعض اسم الفاعل بالقلب المكان نحو شاك اصله شايك
نقلت الياء الى موضع الكاف والكاف الى موضع الياء فصار شاكي فاعل كاعلال
قاض فصار شاك فوزنه على هذا التقدير فالع وحادي اصله واحد فنقل الواو الى موضع اللام
فلما لم يمكن الابتداء بالالف لتعذر الابتداء بالساكن قدم الحاء عليه فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها
وانكسار ما قبلها فصار حادي ثم اعل كاعلال قاض فصار حاد فوزنه على هذا التقدير عالف لا فاعل اعلم
ان اعراب القلب ههنا قلب المكان لا قلب بمعنى الحرف ببعضها قوله ويجوز القلب في كلامهم
قوله كما في عصي اعلم ان القلب المكان في كلامهم مثل القسي اصله قووس قدم السين على
الواو فصار قسو وقلبت الواو المتطرفة ياء لئلا يلزم في آخر الاسم واو قبلها ضمة اذ الواو
الساكنة قبل الواو المتطرفة ليس بحاجز حصين اولانهم يستثقلون الواو بين الضمتين فصار
قسوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء فادغمت الياء في
الياء ثم كسر السين لتسلم الياء فصار قسي بضم القاف ثم ابدلت ضمة القاف الى الكسر لئلا
يلزم الانتقال من الضمة الى الكسرة فثبتت الكسرة للاتباع فصار قسي فوزنه فليع لا فعيل ونظيره
في قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها الياء عصي اصله عصو وقلبت الواو المتطرفة
ياء لما ذكرنا فصار عصوي اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء و
ادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبل الياء لتصح الياء فصار عصي بضم العين وكسر الصاد ثم لكسر
العين

العين لما ذكرنا قوله ومنه اينق اي قوله على غير القياس اي ومن قلب المكان اينق اصله انوق نقلت
الواو الى موضع النون والنون الى موضع الواو فصار اونق ثم قلبت الواو ياء
على خلاف القياس فوزنه على هذا التقدير اعفل لا افعل قوله المفعول المعتل العين اي اسم المفعول
من قال يقول مقول مقولان مقولون الى آخره قوله مقوول اي قوله وعند الاخفش مقول اعلم
ان مقول في الاصل مقوول نقلت ضمة الواو الى القاف لاستثقال الضمة على الواو فالتقى ساكنان
هما واو المفعول وعين الفعل فحذفت احديهما فصار مقول ثم اختلفوا في المحذوف منهما فقال
سيبويه المحذوف هو الواو المفعول لانها زايدة وهي اولى بالحذف من الاصل وهي العين
الفعل فوزنه عنده مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين وعند ابي الحسن الاخفش
المحذوف عين الفعل لان واو المفعول وان كان زايدا الا انها علامة والعلامة لا تحذف فوزنه عنده مفول
لان العين عنده محذوف واجاب سيبويه عن تمسك الاخفش بان العلامة انما تحذف اذا لم
يوجد علامة اخرى وهنا اذا وجدت فحذف العلامة وفي محل النزاع وجدت علامة اخرى وهي
الميم قوله وكذا مبيع الى قوله وعند الاخفش مبيع اعلم ان اصل مبيع مبيوع فنقلت
الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان هما الياء والواو فحذفت احديهما على الاختلاف
المذكور لان سيبويه تقلب ضمة الياء كسرة لتسلم الياء والاخفش تقلب ضمة كسرة ثم
تقلب واو المفعول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فوزنه عند سيبويه مفعل وعند الاخفش
مفيل اذا عرفت هذا فاعلم ان كلام سيبويه والاخفش مخالف للاصل اما مخالفة اما الى سيبويه
اصله فلان الاصل عنده حذف الساكن الاول اذا اجتمع ساكنان والاول منهما حرف لين وهنا
قد حذفت الثاني لان المحذوف عنده واو المفعول وهو ثاني الساكنين في هذا نظر لان ذلك انما يثبت
فيما كان الساكن الاول حرف مد ولين والثاني حرفا صحيحا واما اذا كانا مدين فلم يثبت الا اذا
كان الثاني مقويا لدلالته على معناه كما في المصطفون واما مخالفة ابي الحسن اصله فلان الاصل عنده
قلب الياء واوا اذا كان ما قبله مضموما لانضمام ما قبلها نحو افظ على الضمة وهو هنا لم يراع هذا الاصل
لانه قلب الضمة كسرة رعاية الياء المحذوفة مع انه قد راح لكنه انما اصله هو جاء رعاية سيبويه
اصله فلان الاصل عنده قلب الياء واوا اذا انضم ما قبلها فراعي هذا الاصل في مبيع حيث قلبت
ضمة يا مبيع كسرة للياء واما رعاية ابي الحسن الاخفش اصله فلانه راعى ان الكسرة للفرق بين
ذوات الياء وذوات الواو ان حذف الحرف الاصلي اولى وقيد عند اجتماع الساكنين قوله الموضع مقال اي الموضع من قال

يقول مقال بفتح الميم والقاف اصله مقول فاعلّ كما في يخاف اى اصل يقال مقول بفتح الميم وسكون القاف
وفتح الواو فاعلّ بنقل حركة الواو الى القاف وقلبت الواو الفا كما في يخاف قوله اصله مبيع فاعلّ كما في
مبيع بفتح الموضع من باع يبيع مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء فاعلّ بنقل كسرة الياء
الى ما قبلها كيبيع فصار مبيع قوله واكتفى بالفرق التقديري نحو قوله تعالى في الفلك المشحون اعلم ان الحكم
لا يفرقوا بين الموضع والمفعول من باع يبيع في اللفظ وذلك لا يجوز الا بان الفرق التقديري معتبر عندهم
والفرق التقديري يظهر في الاصل لان اصل مبيع للموضع مبيع بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء
واصل مبيع للمفعول مبيوع فوزن الاول قبل الاعلال مفعِل بكسر العين ووزن الثاني قبل الاعلال
مفعول والدليل على ان الفرق التقديري معتبر عندهم انهم يعتبرون اياه في الفلك بيانه ان الفلك يجيء جمعا كما
في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم لان الفلك ههنا جمع لان جرين مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك
جمعا لم يرجع الضمير لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد ويجيء مفردا في قوله تعالى في الفلك المشحون فان الفلك ههنا
مفرد لا جمع اذ لو كان جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة
والموصوف ولا فرق في التغيير بين الجمع المكسر والمفرد فقال ان الفلك اذا كان جمعا يكون سكونه كسكون
اسد واذا كان مفردا يكون سكونه كسكون قرب فلو لم يكن التغيير التقديري معتبرا عندهم لما يجوز ان
الفلك يكون جمعا ومفردا لعدم التغاير لفظا بين ذلك الجمع وذلك المفرد ومع انهم اجمعوا على ان الفلك
يصلح ان يكون جمعا ومفردا قوله المجهول قيل الخ اى المجهول من قال قيل قيلا فقيلا الخ قوله
اصله قُوِل اى قوله حتى يعلم ان اصل ما قبله مضموم اعلم ان في مجهول قال يجوز ثلث لغات الاولى
ان يقال قُوْل باسكان الواو وضم القاف اصله قُوِل بضم القاف وكسر الواو فاستثقل الكسر عليها فصار
قُوْل وهذه اللغة ضعيفة والثانية ان يقال قيل اصله قُوِل بضم القاف وكسر الواو وحذف اعلى نقل حركة الواو
الى القاف او لاستثقال الكسرة عليها فقلبت الواو ياء ثانيا فصار قيل وهذه اللغة لغة فصيحة وعليها
التنزيل والثالثة ان يشم القاف الاشمام [illegible] بالضم [illegible]
تنبيها على ضمة ما قبل الواو وهي الاشمام والروم في قول الشاطبي والروم والاشمام يشتركان فيهما في
اللفظ غير علما وقد يدرك الروم بالسمع ونحوه ولا يدرك الاشمام بغير البصر اذا عرفت هذا فاعلم اني
اقول في قوله حتى يعلم ان اصل ما قبلها مضموم تسامح يعرف وجهه بالتأمل والصواب ان يقول حتى يعلم
ان ما قبلها في الاصل مضموم قوله وكذلك بيع اى فيه ثلث لغات يعني كما يجوز في مجهول قال ثلث
لغات كذلك يجوز في مجهول باع واختار وانقاد ثلث لغات الا انه يقال في مجهول قال وباع قيل وبيع

بكسر القاف

بكسر الفاء ويحذف احد من نيه اخذ التحصل ما يسكن الاسم فيقول قيل وبيع بضم القاف وكسر الياء قوله و
لا يجوز الاشمام اى قوله وهو ليس بموجود يعني لا يجوز في الماضي المبني للمفعول من الافعال الا اللغة
المشهورة وهي الافصح فيقال في مجهول اقام اقيم اصله اقوم بسكون القاف وكسر الواو فنقلت
كسرة الواو الى القاف لكونها عليها ثقيلة ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار
اقيم ولا يجوز الاشمام لان جواز الاشمام للدلالة على ان ما قبله اى ما قبل حرف العلة في الاصل
مضموم وما قبل الواو في مجهول اقام ليس بمضموم فلا يشم وكذا لا يجوز ان يقال اقوم بسكون
الواو كما يجوز في مجهول قول لان جواز هذه اللغة لكون ما قبل حرف العلة مضموما وما قبل
حرف العلة في مجهول اقام ليس بمضموم فلا يجوز ان يقال اقوم بسكون الواو وعلى هذا الحكم
مجهول استقام قوله وسوى بين المعلوم والمجهول في قلن اكتفى بالفرق التقديري اى لا يفرق
بين المعلوم والمجهول في قلن لفظا بل بالفرق التقديري لان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف
والواو وقلبت الواو الفا وحذفت الالف فصار قلن بفتح القاف ثم ضم القاف للدلالة على الواو المحذوفة
واصل قلن في المجهول قولن بضم القاف وكسر الواو ثم حذفت لاجتماع الساكنين فالضم في قلن في
المعلوم عارضية وفي المجهول اصلية اعلم ان الاشتراك بين والمجهول في قلن على قول من يقول في مجهول
قال قول بسكون الواو واما على قول من يقول فيه قيل فلا يقع الاشتراك بين المعلوم والمجهول لانا
نقول في المعلوم قلن بضم القاف وفي المجهول قلن بكسر القاف قوله واصل يقال يقول فاعلّ كاعلال
يخاف اى المجهول من يقول يقال يقالان يقالون الخ اى اصل يقال يقول بسكون القاف وفتح الواو فا
بنقل حركة من الواو الى ما قبلها لضعف حرف العلة وقوة الحرف الصحيح وقلبت الواو الفا ثانيا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فصار يقال كيخاف اصله يخوف فاعلّ بالنقل اولا والقلب ثانيا

الباب السادس في الناقص بفتح الباب السادس من الابواب السبعة التي
ذكرت مفتتح في بيان الناقص وهو في استعمال علمائه اى هذا الفن عبارة عما كان في آخره حرف علة
قوله ويقال له ناقص لنقصانه في الآخر اى ويقال الناقص ناقصا لنقصانه حرف حالة الجزم نحو
لم يغز ولم يخش او لنقصان الحركة حالة الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى قوله وذوات الاربعة
الى قوله نحو رميت اى يقال للناقص ذوات الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك
نحو رميت فان قلت ما ذكرتم يقتضي ان يقال للفعل الصحيح الثلاثي ذوات الاربعة ايضا لان ماضيه
يصير على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك قلت لا يلزم من تسميتهم الناقص بذي الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف

في المنتظم تسمية هم الفعل الصحيح بذي الاربعة لوجود هذا الوجه فيه ايضا لان وجه التسمية لا يلزم فيه ذلك اعلم انه
ليس لتحقيق كون ماضيه اربعة احرف بالاضمار وجه كما مر في الاجوف قوله وهو لازم من باب فعل يفعل
اي الناقص يجيء من مجموع الابواب الا من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما فانه لا يجيء منه قوله ويقال في
الحاق الضمائر رمى رميا رموا الخ اي يقال في الناقص اذا اتصل به الضمائر رمى رميا رموا الخ
قوله واصل رمى رمي فقلبت الياء اي اصل رمى رمي بفتح الياء فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما في الاجوف الواوي واليائي نحو قال قوله واصل رموا الخ اي اصل رموا رميوا بضم الياء قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماوا فاجتمع الساكنان هما الالف المنقلبة من الياء وواو
الجمع فحذفت الالف لدفع اجتماع الساكنين وبقي فتحة الميم ليدل على الالف المحذوفة قوله وكذلك
رضوا الخ اعلم ان اصل رضوا رضيوا فاسكنت الياء لان الضمة على الياء ثقيلة فحصل التقاء الساكنين
ثم حذفت الياء لدفع اجتماع الساكنين فصار رضوا بكسر الضاد ثم ابدلت كسرة الضاد الى الضمة لانه لو
بقي يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية واختير الضمة لمناسبة الواو ونقول في قوله وكذلك
رضوا نظر لانه يلزم ان الاعلال في رضوا كالاعلال في رموا مع انه ليس كذلك لان الياء في رموا قلبت الفا
ثم حذفت ولا تنقلب الياء الفا في رضوا لفقدان علة قلب الياء الفا فيه اللهم الا ان يقال التشبيه في مجرد
الحذف وفيه تعسف قوله واصل رمت الى اخره يعني اصل رمت رميت اعلاله ظاهر قوله ويحذف
في رمتا اي قوله وتمامه من هذا الجواب جواب سوال مقدر توضيحه ان يقال لم حذفت الالف في تثنية رمت
يعني انه لم يجتمع الساكنان فاجاب بقوله لانه يجتمع الساكنان تقديرا يعني حذفت الالف في تثنية
رمت وان لم يحصل اجتماع الساكنين لفظا الا انه يجتمع الساكنان تقديرا لان حركة التاء عارضية لا
لاجل الالف والحركة العارضية ليست بمعتبرة عندهم وتمام بحث الحذف قد سبق في قولنا قوله ولا
يعل رميا لعلة المذكورة في مصدر قال وهو ان حرف العلة الساكنة انما يعل اذا يكون ما قبلها حرفا
مفتوحا واما اذا كان فلا لخفة الفتحة وسكون حرف العلة قوله والمستقبل يرمي اي المستقبل
من رمى يرمي الخ قوله واصل يرمي اي اصل يرمي يرمي بضم اخره اعلاله ظاهر قوله ولا يعل في مثل
يرميان اي ولا يعل الياء في مثل يرميان بل يبقى على حالها لان حركة الياء خفيفة لانها فتحة قوله
واصل يرمون يرميون اسكنت الياء ثم حذفت اي اصل يرمون يرميون بضم الياء استثقلت
الضمة على الياء فاسقطت طلبا للخفة ثم اجتمع الساكنان فحذفت الياء فصار يرمون بكسر الميم
ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة لما ذكرنا ومنهم من يقول نقل ضمة الياء الى الميم وحذفت الياء لاجتماع
الساكنين

الساكنين قوله واسكنت الياء يتناول هذا الاعلال يرمون قوله ويستوي فيه الرجال والنساء
الى قوله وعلامة التثنية اي لا فرق بين جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث في مثل يرمون الا بالفرق
التقديري لانه معتبر عندهم والفرق التقديري ان اصل يرمون بالجمع المذكر يرميون استثقلت الضمة
على الياء فحذفت الضمة وحصل التقاء الساكنين فحذفت الياء الواو الاولى دون الثانية لان الثانية
علامة والعلامة لا تحذف ولان الاولى لام الفعل وهو محل التغيير فالواو فيه ضمير الجمع والنون علامة الرفع و
الفعل معرب واصل جمع المؤنث يرمين بضم الياء وكسر الواو واسقطت الكسرة عن الياء لثقلها
عليها فحذفت الياء لاجتماع الساكنين فصار يرمون فالواو فيه الواو اصلية لانه لام الفعل والنون فيه
ضمير الجمع وعلامة التانيث والفعل مبني قوله ومن ثمه اي قوله الا ان يعفون اي ومن اجل ان النون في يعفون
جمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التانيث لا يسقط بدخول الناصب في قوله تعالى الا ان يعفون لانه ضمير وعلامة
فلو لم يكن ضميرا وعلامة لوجب ان يحذف كما يحذف في جمع المذكر قوله واصل ترمين ترميين اي اصل ترمين
ترميين على وزن تفعلين سقطت الكسرة عن الياء فحصل التقاء الساكنين فحذفت الياء التي اسقطت
منها الكسرة لانها لام الكلمة وهو محل التغيير ولان الثانية ضمير والضمير لا يتغير قوله وهو مشترك في اللفظ اي لا فرق
في اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين الجمع المخاطبة الا بالفرق التقديري وهو ان وزن الواحدة المخاطبة تفعين
بحذف اللام ووزن الجمع المخاطبة تفعلن قوله واذا دخلت الجازم اعلم انه اذا دخل حرف الجزم على الناقص
واويا كان او يائيا يسقط حرف العلة من اخره لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة في الصحيح فلما يحذف
الجازم الحركة في الصحيح كذلك يحذف الجازم من المعتل ما هو بمنزلة الحركة اذا عرفت هذا فاعلم ان النسخ قد
اختلفت في هذا المقام ففي البعض واذا دخلت الجازم وفي البعض الاخر واذا دخلت الجوازم ولكليهما
وجه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجوازم وان كان جمعا يحتمل الواحد بدخول الجوازم جمع فيكون
سقوط الياء بدخول الجوازم مع انه ليس كذلك بل بدخول الجازم غير وارد قوله ومن ثمه يسقط الى
قوله في قوله تعالى والليل اذا يسر اي ومن اجل ان حرف العلة بمنزلة الحركة يسقط حرف العلة في حالة
الرفع علامة للوقف في قوله تعالى اذا يسر اصله يسري كما يحذف الحركة في حالة الرفع علامة للوقف قوله وينصب
اذا دخلت الناصب على الناقص لم يحذف حرف العلة فيه بل يبقى على حاله ويظهر فيه لخفة النصب
اي الفتحة قوله ولا يحذف في مثل لن يخشى لان الالف لا يحتمل الحركة هذا جواب عن اعتراض مقدر توضيحه
الاعتراض انكم ذكرتم ان الفعل الناقص ينصب اخره بدخول الناصب ويخشى فعل ناقص مع انه لم ينصب
فاجاب بقوله لان الالف لا يحتمل الحركة يعني لا ينصب في لن يخشى لان اخره الالف والالف لا يقبل الحركة لانهم لو حركوها يصير همزة اي صار الفعل

المعتل اللام ثلثة احوال السكون عند الرفع والسقوط عند الجزم والتحرك عند النصب بما كان الصحيح الآخر ثلثة احوال
من الضمة عند الرفع والسقوط عند الجزم والتحرك بالفتحة عند النصب قوله الامر ارم اى الامر من رمى يرمى ارم ارميا
ارموا ارمى ارميا ارمين قوله اصله ارمى اى اصل ارم ارمى بسكون الياء فحذفت الياء علامة للجزم
كما يحذف الحركة من الصحيح الآخر علامة للجزم قوله واصل ارموا ارميوا قوله لاجتماع الساكنين اى ارموا في الاصل
ارميوا بضم الياء على وزن اضربوا استثقلت الضمة على الياء فاسقطت فاجتمع الساكنان الياء والواو
فحذفت الساكن الاول وهو الياء فصار ارموا بكسر الميم ثم ابدلت كسرة الميم الى الضمة لئلا يلزم الخروج من
الكسرة الحقيقية الى الضمة التقديرية ومنهم من يقول نقلت ضمة الياء في ارميوا الى الميم وحذفت الياء دفعا لا
جتماع الساكنين وقوله فاسكنت الياء اشارة الى ويحتمل ان يكون الوجهين كما مر قوله واصل ارمى آه اى
واصل ارمى بسكون الياء ارميى على وزن اضربى استثقلت الياء الاصلية وهى الياء الاولى لان الكسرة على
الياء ثقيلة واجتمع الساكنان فحذفت الياء الاصلية دفعا لاجتماع الساكنين قوله ويلحق التاكيد
الى قوله ارميا اى تقول اذا اتصل نون التاكيد الثقيلة بالامر في ارمين ارميان ارمن آه وتقول اذا اتصل
نون الخفيفة ارمين ارمن ارمن قوله الفاعل رام آه اى اسم الفاعل من رمى يرمى رام راميان رامون الخ
قوله اصله رامى آه اى اصل رام رامى اسكنت الياء في حالة الرفع والجر لكون الضمة والكسرة ثقيلتين
فاجتمع الساكنان هما الياء والتنوين فحذفت الياء ثم اعطي التنوين على ما قبلها واما في حالة النصب فلا
سكون الياء بل تحرك بالفتحة لخفتها على الياء قوله واصل رامون راميون الى قوله الواو والضمة
ظاهر مستغن عن الشرح قوله واذا اضفت التثنية آه اعلم انك اذا اضفت التثنية اى تثنية فقلت
راميان في حالة الرفع لانه كان في الاصل راميان فلما اضفت الى ياء المتكلم حذفت نون التثنية لان نون
التثنية موذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة موذن عدم تمام المضاف الا بالمضاف اليه فلم
يحذف نون التثنية بالاضافة الى ياء المتكلم يحصل اجتماع النقيضين وهو محال ويقول رامى تقلت بياءات
في حالة النصب والجر بيا وغلام علامة النصب والجر بيا الاضافة واصله راميين فحذفت النون بالاضافة
الى ياء المتكلم فاجتمع ثلث ياءات ثم ادغمت الثانية وهى علامة النصب والجر في الياء الثالثة و
هى ياء الاضافة فصار رامى قوله واذا اضفت الجمع اعلم انك اذا اضفت جمع رام وهو رامون
الى نفسك قلت رامى في جميع الاحوال اى في حالة الرفع والنصب والجر واما في حالة الرفع فاصله رامون فحذفت
نون الجمع بالاضافة الى ياء المتكلم كما ذكرنا في حذف نون التثنية فصار راموى ثم ادغمت الواو في الياء نظرا
الى انهما من جنس واحد في العلة ثم كسرت الميم لتصحيح الياء فصار رامى ومنهم من قال اجتمعت الواو والياء و

السابق

والسابق منهما ساكنة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسرت ما قبل الياء كرامى واما في حالة النصب والجر فاصله
راميين بكسر الياء الاولى سقطت النون بالاضافة فصار راميى اسكنت الياء الاولى فاجتمع الساكنان الاول
لام الكلمة والثانى علامة النصب والجر فحذفت الاولى ثم ادغمت علامة النصب والجر في الاضافة فصار
رامى قوله المفعول مرمى اى اسم المفعول من رمى يرمى مرمى مرميان مرميون آه قوله اصله مرموى فا
دغمت الواو في الياء نظرا الى انهما من جنس واحد في العلة او يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء ثم كسر ما قبلها لتصحيح الياء قوله واذا اضفت الى
قوله باربع ياءات اى اذا اضفت التثنية من مرمى الى ياء المتكلم تقول في حالة الرفع مرمياى اصله مرميان
حذفت النون بالاضافة الى ياء المتكلم فصار مرمياى وتقول في حالة النصب والجر مرميى باربع ياءات
اصله مرميين حذفت النون بالاضافة ثم ادغمت الياء الثالثة في الرابعة فصار مرميى باربع ياءات
الياء الاولى بعد قلب الواو المفعول والثانية اصلية والثالثة علامة النصب والجر والرابعة ياء المتكلم
قوله واذا اضفت آه يعنى اذا اضفت جمع المذكر من اسم المفعول من رمى يرمى الى ياء المتكلم تقول
في حالة النصب والجر مرميى باربع ياءات ايضا الا ان كسر الياء الاصلية ... في التثنية
اما في حالة الرفع فاصله مرميون ثم اضفت الى ياء المتكلم فصار مرميوى ادغمت الواو في الياء نظرا
الى انهما من جنس واحد او يقال اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء فصار مرميى بضم الياء الثانية وهى الاصلية ثم كسرت لتصحيح
الياء واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين ثم اضفت الى ياء المتكلم ثم ادغمت الياء الثالثة
وهى علامة النصب والجر في الياء الرابع وهى الياء الاضافة فصار مرميى قوله الموضع مرمى
الى قوله من توالى الكسرات يعنى ان الموضع من رمى يرمى مرمى بفتح الميم والعين والاصل فيه ان يكون بكسر
العين هربا من توالى الكسرات لان الياء بمنزلة الكسرتين فلو كسر العين يلزم توالى الكسرات اصله مرمى بفتح
الميم وضم الياء مع التنوين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان هما الالف المنقلبة
من الياء والتنوين فحذفت الالف دفعا لالتقاء الساكنين قوله والالة مرمى اى الالة من رمى يرمى مرمى
بكسر الميم الاولى وفتح الميم الثانية اصله مرمى بضم الياء والتنوين فحذفت الالف فاعلت كاعلال الموضع
وقد عرفت اعلاله قوله المجهول من رمى رمى بضم الاول وكسر ما قبل الآخر ومن يرمى
يرمى بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر في جميع هذه الامثلة قوله ولم يعتد رمى بخفة الفتحة
اى الصحيح الياء في رمى بخفة الفتحة مع عدم حصول ... سبب الاعلال وهو تحركها وانفتاح ما قبلها قوله

قوله واصله مرمي آه يعني اصله مرمى بضم الياء التي هي لام الفعل فاعل بقلبها الى الحصول موجب القلب
وهو تحركها وانفتاح ما قبلها قوله وحكم عز ابن داى وحكم الناقص الواوي كحكم اليائي الناقص
اليائي في جميع الاحوال ستى فلم تر في اليائي الا انهم يبدلون الواو ياء في اغزيت اصله اغزوت تبعا
ليغزى مع ان الياء من حروف الابدال اعلم ان الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام قولنا مكان حرف
احتراز عن مثل اتى وسهم وتاء عدة فلا يسمى ابدالا قولنا مكان غيره احتراز عن رد المحذوف في اب
واخ واخت فانك اذا نسبت لفظ اليهما تقول ابوي برد المحذوف وجعله في مكانه فيصدق انه جعل
حرف مكانه حرف فلا يسمى ابدالا اذ ليس واوى جعلته في مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان
نفسه وقولنا لا للادغام احتراز عن نحو اظلم واذكر اصلهما اظطلم واذتكر فان الظاء والذال
المجلبين وان جعلنا مكان تاء افتعل الا انه للادغام اذا عرفت هذا فاعلم ان الابدال يقع في الانواع
الثلثة اي في الاسم والفعل والحرف نحو اجوه اصله وجوه وهراق اصله اراق والا فعلت اصله ان
لا فعلت قوله وحروفه قولك استنجده يوم صال زط اعلم ان حروف الابدال عند ابن الحاجب اربعة
عشر يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل قوله انصت من الانصات ويوم ظرف وجد مبتدأ ومضاف
الى طاه وهو علم وزن من ذكره وهو خبر المبتدأ والظرف وهو يوم مضاف الى الجملة وهي قوله جد طاه
زل اي انصت في هذا اليوم وعند الزمخشري خمسة عشر يجمعها قولهم استنجده يوم طال وهذا اوهم
منه لانه نقص الضاد والزاء وهما من حروف الابدال وزاد السين والهاء وليس من حروف الابدال والهاء
زائد والسين اي ليست من حروف الابدال وقد اجيب بان الزمخشري اراد ما يعم الادغام في اذكر و
اظلم اصلهما اذتكر واظطلم وعند ابن مالك خمسة عشر يجمعها قولهم استنجده يوم صال زط
يقال استنجده اذا طلب الاعانة منه والاسم قبلته وفيه ضعف ايضا حيث زاد السين وهو
ليس من حروف الابدال بكلام اذا عرفت ان قول الزمخشري واهي ضعيفا فاعلم ان قول ابن الحاجب
هو اقرب الى الصواب قوله فالهمزة اي قوله لا ثمه ومخ جمها اعلم ان الابدال اما للتخفيف او لتمشية كلمة
الحروف او لتقارب المخارج او في الصفات كالمجاورة والهمس المهلبي في ذلك فالهمزة تبدل من حروف
اللين والهاء والعين وابدالها من حروف اللين فيقع فيما اذا ظهر والعين مطرد واما المطرد فيقع
فيما هو لازم وجائز اما اللازم ففي الالف نحو حمراء الاصل حمرى الفا فاالاصل الالف كالالف
سكرى
فلما اجتمع الالف بالفاء ابدلت من الالف همزة فصار حمراء والدليل على ان الهمزة في حمراء
من الالف انهم جعلت همزة انهم قالوا في جمع حمراء حمارى فحذفوا الهمزة الف حيث قلبت الالف
الاولى

الاولى ياء لانكسار ما قبلها وهو الراء ثم جعلوا الالف الثانية ياء ايضا لانكسار ما قبلها ثم اجتمع الياءان في الياء
ثم خففت بحذف احدى اليائين ثم ابدلت كسرة الراء فتحة ثم جعلت الياء الباقية الفا للتخفيف فصار
صحارى وهو كانت الياء الثانية منقلبة من الهمزة كما كان ياء خطية منقلبة عنها لوجب ان
يظهر الهمزة في صحارى كما ان ظهر الهمزة في خطية شائع لكثيرة من الواو نحو اواصل اصله وواصل
قلبت الواو الاولى همزة لما يلزم اجتماع الواوات في حالة التعلق فصار اواصل ونحو قائل اصله قاول
قلبت الواو همزة فصار قائل ونحو ادور اصله ادؤر ابدلت من الواو همزة لئلا يقع الضمة على الواو
ونحو كساء اصله كساو ابدلت من الواو همزة لئلا يقع الحركات الاعرابية على حرف العلة ومن الياء نحو
بائع اصله بايع قلبت الياء همزة فصار بائع واما الجائز ففي الواو المضمومة ضما لازما نحو اجوه اصله وجوه
ابدلت من الواو همزة لثقل الضمة على الواو واذا غير اعطى فابدل الهمزة من الواو وغير المضموم منه سواء كانت
مكسورة نحو اشاح اصله وشاح بكسر الواو قلبت الواو همزة فصار اشاح الوشاح القلادة او
مفتوحة نحو احد اصله في الحديث اصله وحد وحدة بفتح الواو ابدلت منها الهمزة فصار احد احد
اي اشار باصبع واحدة ومن الياء المفتوحة نحو قطع الله اديه في الدعاء عليه اي يديه قلبت الياء
همزة نظرا الى ان الكلمة الملحقة على الياء ثقيلة ومن الالف نحو هجبت من شوق ومثاق اصله المشاق
بالالف ثم ابدلت همزة ومنه قراءة ولا الضالين بفتح الهمزة اذا ابدل الهاء فهي في ماء الاصل
ماه بدليل تجمع على امواه تقول منه اذا في الاصل ماء لان التكسير يرد الاشياء الى اصولها واما ابدالها
من العين ففي اباب بحر اصله عباب فابدلت من العين همزة عباب بحر معظمه اصلحه
ابحر كنايته عن امتلائه ونحو جاز سوق اي عنق اعلم ان المص لو قال قدم ابدالها همزة من الالف
على ابدالها من الغير في ذكر مكان احق ثم اعلم ان اعادة الجار تدل على زيادة من الحجاز بجوز الابدال ال
والترك على الاصل ومن المطرد ما لا يكون موقوفا على السماع وفي غير المطرد ما يكون موقوفا عليه اذا
عرفت هذا فاعلم ان لفظ ابن يقول في قوله ونحو قائل وبائع كلام يظن لانه حاكم بحيث يسمى الفاعل من واو يا
كان او ياء قلبت الواو والياء الفا ثم قلبت الالف همزة وحقا قال ابدلت الهمزة من الواو و
الياء فبينهما تناف متحقق ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الهمزة اذا كانت مبدلة من الالف المبدلة
بينهما يصدق عليها انها مبدلة منهما لان البدل من الشيء مبدل من ذلك الشيء قوله السين الى
قوله في المواقع سيته يعني السين ابدلت من التاء وقرب السين من التاء في المواضع نحو استخذ اصله
استخذ قلبت الاولى سينا ومن قال السين من حروف الابدال يمنع لكون استخذ في الاصل اتخذ قوله التاء الى قوله في الله لكاتب الصلالم

ان التاء تبدل من الواو والياء والسين والصاد والباء اما ابدالها من الواو ففي تخمة اصله وخمة قلبت
الواو تاء لاتحاد مخرجهما فصار تخمة ونحو اخت اصله اخوة لانه يقال في جمعه اخوات قلبت الواو تاء فصار اخت
اما ابدالها من الياء ففي ثنتان واسنتوا اصلهما ثنيان واسنيوا قلبت الياء تاء لثقل اجتماع الكسرة
التي هي ثقيلة على الياء في الجملة واما ابدالها من السين نحو ست اصله سدس قلبت الدال تاء و
السين قلبت تاء ايضا ثم ادغمت الدال في التاء فصارت ست ونحو النات ... في قوله
عمرو بن يربوع شرار النات اصله الناس ابدلت التاء من السين لقرب السين من التاء في
المهموسية اوله يا قاتل الله بني السعلات عمرو بن يربوع ... واما ابدالها من الصاد ففي لصت
اصله لص ابدلت التاء من الصاد الاخرى لقرب بينهما في المهموسية واما ابدالها من الباء بنقطة
من تحت ففي الذعالت اصله الذعالب من الباء تاء الذعالب جمع ذعلبة وهي النعامة ... الناقة
السريعة السير في غلبة ... شبهها بالنعامة في سرعة السير وقيل الذعالب اطلاق من
الثياب جمع ذعلوب وفي الصحاح انها قطع الخرق قوله النون الى قوله ... في الجهور
يعني النون تبدل من الواو واللام واما ابدالها من الواو ففي نحو صنعاني اصله صنعاوي ابدلت
النون من الواو لقرب النون من حروف العلة واما ابدالها من اللام ففي لعن اصله لعل قلبت اللام
نونا لاتحادهما في الجهورية وقيل انهما لغتان لعلة التصرف في الحروف قوله الجيم الى اخر الشعر
اي الجيم تبدل من الياء المشددة نحو ابو علج اصله ابو علي ابدلت الجيم من الياء المشددة لكونهما
من وسط اللسان ولاشتراكهما في الجهر ولثقلها مع الحركات المختلفة للتخفيف على الياء فصار ابو
علج ومن الياء الغير المشددة حملا على الياء المشددة كقول الشاعر لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال
شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج اصله حجتي وبي وفرتي ... ابدلت
الجيم من الياء لاهم بمعنى اللهم ... والشاحج ... والاقمر الابيض والنهات النهاق ينزي اي يحرك
والوفرة الشعر ... قوله الدال الى قوله ... ابدال الدال من التاء في ... اجدمعوا
اصلها ... اجتمعوا ابدلت الدال من التاء ... قوله الهاء الى قوله لقرب بينهما
وبين ... التاء ... الهاء تبدل من الهمزة نحو هرقت اصله ارقت ابدلت
الهاء من الهمزة لان الهمزة حرف شديد مستثقل والهاء حرف ... خفيف ... مخرجهما متقاربان
وتبدل ايضا من الالف نحو ... وانه اصلها ... وانا بالالف ابدلت الهاء من الالف وايضا تبدل
من الياء نحو هذه اصله هذي ابدلت الهاء من الياء لمناسبة الهاء بحرف العلة في الخفاء والدليل
على ان الهاء

على ان الهاء حرف ضعيف ليست بممتنعة ... الا ان ... الهاء حرف ضعيف فصار كانه لم يفصل
بين الكسرة والالف الا حرف والواو امتنعت في مثل ... لان النون ليست بحرف ضعيف وتبدل من التاء وجوبا
... حالة الوقف كالعصا والمؤنثة بالتاء لفظا نحو رحمة وطلحة ... التاء ... في الاسم وبين
التاء في الفعل قوله الياء الى قوله لكسرة ما قبلها يعني الياء ابدلت من الالف وجوبا ... في
التصغير نحو مفيتيح في تصغير مفتاح لكسرة ما قبل الالف ومن الواو وجوبا ... اذا كانت الواو
ساكنة وما قبلها مكسور نحو ميعاد اصله موعاد قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها وتبدل من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي اصله تقضض قلبت الحرف ...
التضعيف ياء فصار تقضي ... من باب المضاعف وتبدل من النون نحو اناسي اصله اناسين
لانه جمع انسان قلبت النون ياء لقرب النون من حروف العلة فاجتمع ياءان اولاهما ساكنة
... فادغمت الاولى في الثانية فصار اناسي ونحو ... وتبدل ... التضعيف
قلبت النون الاولى ياء ... فصار ... وتبدل من العين نحو ضفادي اصله ضفادع
ابدلت من العين ياء لثقل العين والكسرة ما قبلها فصار ضفادي الضفادع جمع ضفدع
وتبدل من التاء ياء نحو ... اصله ... بالتضعيف قلبت التاء الاولى ياء وتبدل
من الباء اصله الثعالب قلبت الباء ياء لكسرة ما قبلها ومن السين نحو السادي اصله
السادس ابدلت الياء من السين لكسرة ما قبلها وتبدل من الثاء نحو الثالي اصله الثالث
ابدلت الياء من الثاء لكسرة ما قبله قال الشاعر ... والثالي ...
قوله الواو الى قوله كما اعلم ان الواو تبدل من الالف نحو ضوارب جمع ضاربة ... ضوارب ابدال
من الالف ضارب لقرب الواو من الالف في العلة واجتماع الساكنين وتبدل من الياء وجوبا اذا كانت
ساكنة وما قبلها مضموم نحو موقن اصله ميقن ابدلت الواو من الياء لسكونها وانضمام ما
قبلها وتبدل من الهمزة وجوبا اذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم نحو بوم اصله بؤم بسكون
الهمزة ثم ابدلت الواو من الهمزة ... حركة الساكن ... ما قبلها قوله الميم الى قوله
... الميم تبدل من الواو نحو فم اصله فوه حذفت الهاء على خلاف القياس ثم قلبت
الواو ميما ... وثقلا ... الحركات المختلفة على حرف العلة وتبدل من لام التعريف
في لغة طيئ كقول النبي ... ليس من ... صيام في ... ب
... اصله ليس من البر الصيام في السفر ابدلت الميم من لام التعريف وروى هذا الحديث

من البناء للمفعول من ابوب وقيل

وتبدل من النون الساكنة نحو عمبر اصله عنبر ابدلت الميم من النون لتقرب الميم من النون في المخرج وقربهما في الجهورية لم يرد عنه سوى هذا الحديث

وتبدل من النون المتحركة لقول الشاعر وكف الخضيب البنام اصله البنان ابدلت من النون الميم لقربهما
في المخرج وفي الجهورية اوله يا هال فرات المنطق التمتام هال من ضم هاله وهي سهم او أنه التمتام الذي
يكثر في كلامه التاء الخضيب من الخضاب وتبدل من الباء نحو قولهم ما زالت راتما اي راتبا اي ثابتا وغيره وربما
ورتبوا بالنحو ايضا اذا انتصب قال ابدلت الميم من الباء لانهما من مخرج واحد قوله الالف اي قوله لام سواء الالف
تبدل من الواو والياء وجوبا باطراد اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو قال وباع اصلهما قول وبيع قلبت
الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وتبدل من الهمزة جوازا مطردا اذا وقعت ساكنة وما
قبلها مفتوح نحو راس اصله راس قلبت الالف همزة ... ان الالف اذا كان ساكنا وما
قبلها مفتوح لا تبدل الا التي الالف حركة الساكن واستعلاء ما قبلها قوله اللام اي قوله الالف
في المجهورية بمعنى اللام تبدل من النون نحو اصيلال اصله اصيلان على وزن فعيلان ابدلت
اللام من النون لاتحادهما في المجهورية والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب و... الضاد في نحو
نحو الطجع اصله اضطجع قلبت الضاد لاما لاتحادهما في المجهورية فصار الطجع قوله
الزاء اي قوله ... الزاء تبدل من السين والصاد ... نحو يزدل اصله
يسدل لان السين حرف مهموس والدال حرف مجهور ... في المخرج ... فابدل
السين زاء لان الزاء ... في المخرج ... الدال في الجهر ومن الصاد كقول حاتم هكذا
فزدي ... ابدلت الزاء من الصاد لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال ... مجهورة
شديدة فحصلت بينهما تنافي فابدلوا من الصاد زاء ... في المخرج والصفير مع الدال
الدال في الجهر قوله الطاء اي قوله تقرب في مخرجها بمعنى الطاء
ابدلت من التاء وجوبا مطردا اذا كان ... في باب الافتعال نحو اصطبر اصله اصتبر ابدلت
الطاء من التاء لانهما في المخرج متقاربان قوله والموضع الذي لم تقيد بالعصور المذكورة
يكون جائزا غير مطرد اي الموضع الذي لم تقيد فيه الابدال بالاطراد من العصور المذكورة يكون
الابدال في ذلك الموضع جائزا غير مطرد اقول المصنف رحمه الله قد خبط في هذا القول لان الحق ابدال
الواو من الياء ... المضموم ما قبلها في الموضع الذي لم تقيد بالاطراد فينبغي ان لا يكون
مطردا مع انه مطرد الباب السابع في اللفيف يعني الباب السابع من الابواب
السبعة المذكورة في صدر الكتاب في بيان اللفيف وهو في الاصطلاح العلماء بهذا
اللفظ

7

بهذا اللفظ لعله ان ما اجتمع فيه حرفا علة قوله ويقال له لفيف لاجتماع حرفي العلة فيه اي و
يقال اللفيف لفيف لاشتماله حرفي العلة فيه او يقال سمي هذا النوع من اللفظ بمعنى المخلوط فسمي
باللفيف لانه ... فيه خلط حرف الصحيح بحرف العلة قوله وهو على ضربين مفروق ومقرون
اي اللفيف على نوعين احدهما مفروق وثانيهما مقرون لان حرف العلة لا يخلو اما ان يكون مجتمعا
على وجه الفاء والعين او لا فان كان الاول فهو المقرون وان كان الثاني فهو المفروق قوله
المفروق اي قوله وكذا حكم اخواتهما اي حكم فاء فعل اللفيف المفروق كحكم فاء الفعل المثال
لانه معتل الفاء ايضا حكم لام الفعل منه كحكم لام الفعل الناقص لانه معتل اللام ايضا وكذا
حكم فاء مضارع المفروق كحكم فاء مضارع المثال حيث حذفوا الواو لوقوعها بين ياء
وكسرة وحكم لام مضارع المفروق كحكم لام المضارع من الناقص اليائي في سقوط الضمة عن الياء
وهذا معنى قوله وكذا حكم اخواتهما قوله الامر اي قوله المجهول وقي يقي الخ اعلم ان الامر
من وقى يقي على حرف واحد كق اصله قي حذفت الياء علامة للجزم وابقي الكسرة
ليدل على الياء المحذوفة ويلزم الحاق الهاء به حالة الوقف لئلا يلزم الابتداء والوقف
على حرف واحد وتقول بنون التاكيد الثقيلة قين قيان قن قين قيان قينان وبنون
التاكيد الخفيفة قين قن قن و... اسم الفاعل واقي وقي يقي واق اصله واقي اعل كاعلال
قاض مثل رام واسم المفعول منه موقي اصله موقوي اعل كاعلال مرمي واسم الموضع منه
موقى اصله موقي بضم الياء مع التنوين قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين
كمرمى والالة منه ميقى اصله موقى اعل كاعلال الموضع ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها والمجهول اي وقي يوقى وقيا وقوا وقيت وقينا و
قيا وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا المجهول
من يقي يوقى يوقيان يوقون توقى توقيان ... يوقين توقى توقيان توقون
توقين توقيان توقين اوقى نوقى قوله والمقرون اي قوله كلام في الاجوف
اي المقرون ما كان عينه ولامه حرف علة مثال الماضي نحو طوى طويا طووا الخ
ومثال المضارع منه نحو يطوي يطويان يطوون الخ وحكمه باسم الماضي
نحو من المقرون كحكم لام الماضي من الناقص في الاعلال وعدمه ولا يعل عينه
الماضي من المضارع ... كلام سيذكر ... والمضارع كلام في الاجوف فلبطلت فيه

قوله الامر اي قوله اطو اي الامر من طوى يطوي اطو اطويا اطووا اطوي اطويا اطوين تقول بالنون الثقيلة
اطوين اطويان اطون الخ وتقول بالنون الخفيفة اطوين اطون اطون قوله وتقول اي قوله
اروين اي الامر من روي يروي ارو ارويا ارووا اروي ارويا اروين تقول عند اتصال نون الخفيفة اروين
ارون اروين قوله واذا اردت ان تعرف اي قوله وايا امرأة اغزي القوم الخ اي اذا اردت
معرفة احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف فانظر الى حرف العلة وهو لا يخلو اما ان يكون
اصلية اي من جنس الكلمة محذوفة في الواحد ضرورة لم يلحق وان كان الاول يرد المحذوف لان حذفها
ان كان للدلالة على الجزم وكونه وقفا انعدم باتصال نون التاكيد وينفتح ما قبل النون التاكيد
نحو اطوين واغزون وارضين كما يرد المحذوف وينفتح في اطويا وارضيا واغزوا وان كان الثاني فان
لم يكن حرف العلة اصلية بل ضمير فانظر الى ما قبلها وهو لا يخلو اما ان يكون مفتوحا او لم يكن فان
كان مفتوحا تحرك حرف العلة وفق حركته نفسها لفظا والحركة لانها قد حصلت اجتماع الساكنين
بينها حرف العلة ونون التاكيد وخفته ما قبلها نحو ارضون وارضين كما تحرك واو الجمع في قوله
تعالى ولا تنسوا الفضل وان لم يكن مفتوحا سواء كان مضموما او مكسورا يحذف لعدم الخفة
فيما قبلها نحو اطون واطن كما يحذف الضمير في الجمع اغزن القوم ويا امرأة اغزن القوم
في اللفظ دون الخط قوله الفاعل طاو والمفعول مطوي كما في طوى اسم الفاعل طاو يطوي
طاو كرام وهو من رمى يرمي اصله طاوي اعل كاعلال قاض والمفعول مطوي و[illegible] فيه طاو و[illegible] الواو
في طاوي لانه لو اعل يلزم اجتماع الاعلالين قوله وتقول من الري ريان ريانان رواء ريا
ريبان رواء ايضا تقول في اسم الفاعل من الري للمذكر ريان وتثنيته ريانان وجمعه رواء
وللمؤنث ريا وتثنيته رييان وجمعه رواء ايضا اصل ريان رويان اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما في سيد وميت واصل
رواء رواي قلبت همزة لوقوعها طرفا بعد الف الزائدة كرداء قوله ولا يجمع واوها اي لا
قوله همزة اي لا تقلب واو جمع المذكر والمؤنث في اسم الفاعل من الري ياء كما تقلب الواو ياء
في سيد واصله سيود لانها لو قلبت ياء يلزم اجتماع الاعلالين لانها قلبت الواو التي هي
عين الكلمة ياء وقلب الياء التي هي لام الكلمة همزة اعلم ان اجتماع الاعلالين ليس
بمستكره مطلقا وذلك لان الاعلال اما ابدال واما اسكان واما حذف والجمع بين الاسكان والابدال
جائز كيقال فانه في الاصل يقول نقلت فتحة الواو الى القاف ثم ابدلت الالف كبياع والجمع بين

الاسكان

الاسكان والحذف جائز ايضا كمقول فانه في الاصل مقوول نقلت الحركة من الواو الى القاف فحذفت
وكذا الجمع بين ابدالين جائز نحو يرعى فان الالف فيها مبدلة من الياء وهي من الواو وايضا الجمع بين
الابدال والحذف جائز نحو يقل ويبع فان الاصل يقول ويبيع نقلت حركة الواو والياء الى ما
قبلهما ثم قلبت الالف ثم حذفت وكذا الجمع بين الحذفين جائز نحو ق حذفت الفاء واللام فعلم
ان الجمع بين الاعلالين ليس بمستكره مطلقا بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين
الابدالين او الحذفين او الابدال والحذف بقيد ان يكون احدهما في موضع والاخر في موضع اخر
على السبيل التعاقب كما في ماء لان اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة
ولهذا عدوا ان الاعلال فيه شاذ ولذا قلبوا الواو ياء في حيي اصله حيو ولم تقلبوا الواو الياء لئلا
يجتمع الاعلالان ولذا لم تقلبوا ايضا نحو حيوان لان واوه مبدلة من الياء لان اصله حييان
فلو قلبت الياء الفا للتوالي الاعلالان وبما ذكرنا من التغيير خرج الجواب عن جميع ما قد حناه من
الامثلة [illegible] باتحادها وانما لم يجمع ابين الاعلالين لان الاعلال تغيير فتوالي التغييرين في موضعين
من غير جائز فيلزم الاجحاف بحق الكلمة والاحتراز عنها بخلاف ما اذا كان بينهما حاجز نحو ق فان
مثل هذا التغيير لا يماثل في الاجري ان التعليل يستقبح اذا حل بين العلتين فاصل وينقطع عن
ضعفه اذا توالى عليه علتان من غير فاصل بخلاف ما اذا توالى ابدالان او ابدال وحذف في موضع
واحد كما توالى الابدالان في عين اللام في يرعى والابدال والحذف في يبع لانه لم يحصل منه تغيير الاحرف
واحد فلا يلزم الاجحاف والاسكان وان كان تغييرا لكنه لم يعد منه لانه تغيير يستلزم
تخفيفا على ما حققه وكان
وحده كعدمه فلا يعد
الجمع بينه وبين غيره
من اقسام
الاعلال
قوله
وتقول
تثنية
المؤنث الى آخر الكتاب يعني تم الشرح تم والله اعلم بالصواب

كتبت كتابي
بخط جميل وجهد وقد
وعمر قليل [illegible]
افلا [illegible] كتابي
بعيش قليل

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين هذا الكتاب شرح الامثلة

الحمد لله الذي زين اذهان المبتدئين بالمثال والصلوة على نبيه محمد عليه الامثال وعلى آله واصحابه ا
الموصوفين باحسن الخصال وابا رجو الشفاعة منهم الى الله لاتصال [illegible] جمعت هذه
الاوراق للمبتدئين باستعانة الملك ورب العزة رب الناظرين   نصر فعل ماض وهو في اللغة
السابق وفي الاصطلاح ما دل على زمان ماض [illegible] وانما قدم الماضي على المضارع لوجهين الاول
ان زمان الماضي مقدم على زمان المستقبل والثاني ان المضارع يكون زائدا على الماضي فالزائد فرع على ما
زيد عليه فلذا قدم عليه   ينصر فعل مضارع وهو في اللغة المشابهة وفي الاصطلاح ما اشابه
الاسم باحد حرف اتين وانما قدم على المصدر لانه عامل والعامل مقدم على المعمول وانما تقدم الماضي على المصدر
[illegible] عنه اي من الجوانب المضارع فان قيل لم اعتبر جهة اصالة الفعل وهو العمل ولم يعتبر جهة
اصالة المصدر وهو ان يكون الفعل مشتقا منه قلنا انما اعتبر جهة اصالة الفعل لان الاصالة
في العمل متفق عليه اي بين البصريين وبين الكوفيين بخلاف اصالة المصدر في الاشتقاق لانه مختلف
فيه بينهما فيكون تقديم الفعل اولى من المصدر لان المتفق عليه راجح فان قيل [illegible] بينه ان يقدم
[illegible] الفعل [illegible] في المثال [illegible] قلنا ان الترتيبة ذكر المصدر منصوبا او لا [illegible] الا ان [illegible]
[illegible] فيه [illegible] [illegible] وهو مصدر [illegible] في اللغة
الموضع الذي يصدر عنه الابل وقيل المكان الذي يركب فيه الابل وصدرت عنه وفي الاصطلاح
هو الاسم الحدث الجاري على الفعل وعرف بعضهم المصدر هو الذي يشتق منه الفعل وانما قدم على اسم
الفاعل والمفعول لانهما مشتقان من المضارع وبواسطة اشتقاق المضارع من المصدر مع انه لا
يجب فيهما اصالة اخرى كما وجدت في الفعل فلذا قدم عليهما   فهو ناصر وهو اسم الفاعل
في اللغة ظاهر وفي الاصطلاح وهو اسم مشتق من المضارع لما قام به الفعل بمعنى الحدوث وعرف
بعضهم اسم مشتق لذات من فعل ويجري على فعله وهو اولى من الاول وانما قدم على المفعول لان الفاعل
لازم لكل فعل دون المفعول ولان الفاعل موجد للفعل غالبا والمفعول ما يقع الفعل عليه والايجاد
قبل الوقوع ولان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول مشتق من المجهول والمعلوم مقدم على المجهول
لكون المجهول بعد المعلوم وكونه غير متعد ولما قال صاحب المراح [illegible] ما اشتق منه بالنسبة
الى الفاعل غير منعقد [illegible] مقدم على غير [illegible] فلزم [illegible] في اسم الفاعل والمفعول
مع انهما الاصل [illegible] الثالثة قلنا لئلا يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في [illegible] في الصوت

فان لا

فان لا يلتبس في الثلاثي المجرد لان صيغتهما متغايران فيه قلنا حملا على المزيدات فان قيل الثلاثي
اصل والمزيدات فرع والاصل لا يحمل على الفرع قلنا لا نسلم لان المزيدات كثيرة والثلاثي قليل
والقليل تابع على الكثير فان قيل لم ينعكس قلنا لان تثنية كلمة هو اسم الفاعل اولى من اسم المفعول
لان بين الفاعل وكلمة هو مناسبة لان كلمة هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع بخلاف المفعول فان [illegible]
هو الفاعل [illegible] ذاك للمفعول ولانه بمنزلة ذاك والمفعول مناسبة في الجملة [illegible] ان كان ذاك مشابهة لكاف
او مفعول منصوب فيه وجه المناسبة في الجملة وسمعت من استاذي قال انما اتى كلمة هو وذاك لئلا
يلتبس اسم الفاعل باسم المفعول في الصيغ المشتركة نحو فعيل وفعول مثل حبيب وصبور فانهما
مشترك بين الفاعل والمفعول [illegible] في الثلاثي ولئلا يلتبس بين المفعول والمصدر في مثل [illegible] باليكم ا
المفتون لانه مشترك يشترك بين المصدر [illegible] يرتفع ما قيل ان كلمة هو يكفي للفرق بين الفاعل
والمفعول فلا حاجة الى كلمة ذاك فان قيل ما الفائدة فهو ناصر حبيب بانه [illegible] لان الماضي والمضارع
والمصدر اصل فهو فرع [illegible] لان اسم الفاعل مشتق من المضارع وهو من الماضي والماضي من المصدر
فيكون الكل اصلا بعضه بلا واسطة وبعضه بالواسطة فاتى بالفاء لاشعار التفرعية وسمعت
من استاذي علامة [illegible] انما اتى كلمة هو لئلا يلزم عطف الخبر على ا
الجملة ولذا ذاك في قوله [illegible] منصور انما عطف بالفاء دون غيرها لاشعار التفرعية
والتعقيبية [illegible] وانما قدم الفاعل والمفعول على سائر المشتقات
من المكان [illegible] لان الفاعل [illegible] من الفعل والمفعول مناسبة له لانه مقام الفاعل فان قيل
ان الفاعل الذي هو [illegible] من الفعل هو الفاعل [illegible] الذي [illegible] اسم الفاعل فلا يلزم من لزوم
اسم الفاعل قلنا ان اطلاق الفاعل في اصطلاحهم يكفي في المناسبة قوله لم ينصر فعل
مضارع مجزوم [illegible] في اللغة الانكار وفي الاصطلاح نفي الكلام [illegible] الماضي مطلقا سواء
[illegible] وانما قدم على قوله لما ينصر لان في لما ينصر زيادة في اللفظ والمعنى بالنسبة
الى لم ينصر [illegible] زيادة المعنى وهو الاستغراق الذي حصل [illegible] فلذا قدم لان لما
يكون مركبا ولم بسيط والبسيط مقدم على المركب فان قيل ما الفرق بين لم ولما قلنا ان لم تقلب
معنى المضارع الى الماضي ونفيه ولما كذلك الا ان لما لاستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى الحال تقول لم
[illegible] ولم [illegible] ينفعه الندم عقيب [illegible] وقت الاخبار وتقول ندم الشيطان ولما ينفعه
الندم [illegible] عدم [illegible] الماضي وقت الاخبار [illegible] معناه [illegible] تمت [illegible] والله اعلم بالصواب

قاعدة شاذ والمقبول الاستعمال ما وافق قياسا مخالف و شاذ [illegible] استعمال [illegible]

فا عاطفة وجزائية وفاء جواب [illegible] زائدة وفصيحة وفاء تعقيب [illegible] شرح

واو عاطفة وواو حالية وواو بمعنى مع وواو بمعنى [illegible] // الكمال والتمام [illegible] التمام

السابق بيستعمل قبل الطلاق [illegible] فرق بينهما [illegible] نقصان الاصل والكمال [illegible] الوصف

فعل اوكبير فعل ماضي فعل مضارع امر حاضر فعل [illegible] فاعلا [illegible] مضاف [illegible] الاصل

او [illegible] فعل لازم وبري فعل متعدي فعل لازم او [illegible] فاعل تمام او [illegible] زيد [illegible]

فعل متعدي [illegible] فاعل ومفعول محتاج [illegible] نحو ضرب زيد عمرا // جملة [illegible] او [illegible]

جملة اسمية وبري جملة فعلية وبري جملة شرطية وبري جملة ظرفية جملة اسمية نحو زيد قائم [illegible]

جملة فعلية نحو ضرب زيد عمرا [illegible] جملة شرطية ان فعلت فعلت [illegible] جملة ظرفية

نحو في الدار زيد [illegible] الفرق بين القعود والجلوس [illegible] القعود للقائم والجلوس للنائم

يقال للقائم اقعد وللنائم اجلس [illegible] والفرق بين الرحمن والرحيم ان الرحمن خاص

باعتبار اللفظ وعام باعتبار المعنى والرحيم خاص باعتبار اللفظ والمعنى // الفرق

الفرق بين العالم والعارف ان العالم هو الذي يعلم الشيء حقيقة والعارف هو الذي يعلم

الشيء لا بالحقيقة ولهذا لا يقال الله عارف بل يقال الله عالم [illegible] الظن قد

يستعمل [illegible] معان [illegible] الاحتمال المطلق وثانيها التوهم وثالثها الاعتقاد [illegible]

ينبغي لطالب العلم ان يكتب هذه الحروف في ظهر الكتاب لان الله تعالى جعل [illegible] خصائص

وخصائص هذه الحروف [illegible] على كل شيء [illegible]

فاعلم ان [illegible] اصله [illegible] حذف الواو [illegible] فصار [illegible]

ثم حذف [illegible] الياء الى [illegible] فاجتمع الساكنان ثم حذف [illegible]

[illegible] الاصل [illegible] تخفيف [illegible]

[illegible] حرف [illegible] ساكن [illegible]

وانما قدم اسم الفعل على اسم الفاعل لان الفعل اصل في العمل وانما قدم اسم الفاعل

على اسم المفعول لان اسم الفاعل موازن الفعل في الحركات والسكنات وانما قدم

اسم المفعول على الصفة المشبهة لانه موازن الفعل في الحركات وبعض المواضع

في الحركات

في الحركات والسكنات نحو مكرم [illegible] وانما قدم الصفة المشبهة على المصدر لانها مشتبهة

باسم الفاعل في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وانما قدم المصدر على اسم [illegible] على الاسم التام

لانه [illegible] واسم التام غير [illegible] مقدم على غير [illegible] شرح والفرق بين [illegible]

[illegible] ويطلق عليها [illegible] وغيره [illegible] // [illegible] السملة [illegible] البسملة مشكل

اقسام عشر [illegible] تمام //

عطف الخاص على العام كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح [illegible] تعظيم المعطوف شرح

الرحمن اصله [illegible] لام [illegible] حرف [illegible] لام [illegible]

[illegible] لام [illegible] حرف [illegible] ساكن ثانيه

[illegible] الالف واللام [illegible] الرحمن [illegible] الرحيم //

حياة اصله حيية [illegible] حرف علة متحرك ما قبله حرف صحيح ساكن [illegible]

[illegible] ما قبله [illegible] في الاصل الان ما قبله مفتوح [illegible] قلبت [illegible]

حيوة [illegible] خط [illegible] الف [illegible] واو [illegible]

كتابته [illegible] حيوة [illegible]

اقسام [illegible] ماضي مضارع امر نهي اسم الفاعل واسم المفعول اسم الزمان

اسم الالة اسم التفضيل تمت [illegible] فان قيل ما الفرق بين التبعيض و[illegible]

[illegible] قلت [illegible] ان التبعيض [illegible] ما بعدها [illegible]

[illegible] ما قبلها [illegible] ما بعدها [illegible] بعض [illegible]

[illegible] او صفة او صلة او خبر او حال يتعلق [illegible] //

[illegible] ان الضمير المؤنث يرجع الى المذكر باعتبار النفس وضمير المذكر يرجع الى

المؤنث باعتبار الشخص والشخص مذكر والنفس مؤنث //

والمؤنث اذا اضيف الى المذكر اخذ منه التذكير والمذكر اذا اضيف الى المؤنث

اخذ منه التأنيث // ان التاء التي للتأنيث اذا وقعت في الاسم يكتب

قصيرة واذا وقعت في الفعل يكتب طويلة // والفرق بين التفسير بأي

والتفسير بيعني [illegible] السؤال وازالة التوهم قاعدة //

وبدل اذا كان لا اضراب ليكون ما قبلها منفيا وما بعدها مثبتا واذا كان للاستدراك يكون ما قبلها ... بدل ... واذا كان داخلا على المفرد ويكون للعطف واذا كان داخلا على الجملة يكون للاستئناف ... رجل ان الصلاة ... والاخر ... افضل الناس

بعد موت رسول الله فقال عايشة ... في بيت حديث

والاثنى والى ... والسين ... واذا ... والى ... جازم وغير الجازم جازم فان قيل ما الفرق بين البصرة والبصر

قلنا البصرة في قوة القلب يدرك بها المعقولات والبصر يدرك بها المحسوسات فاعلم

... كان وجد معناه ... تمام او ... ينصب ...

... تعدى ... الجر ... وكان ...

... تمام ... يحتاج او ... تم

قوله ولابد منه اي لا فراق منه فلا ... لابد بمعنى الفراق ... محذوف ... الفراق بمعنى النفي ... لا عليه ... الثبوت والله اعلم

الى ... الذي لا يدرك ... والاحمق هو الذي لا يدرك ولا يعرف ...

الفرق ... الذي يطلب به العلم ... الظن الفرق ... المسبوق بالجهل

الفرق بين ... مطلق طابق اولا

يقع جوابا ...

الفرق بين السباق والسياق ... السباق يستعمل قبل

الفرق بين المطلق والعام ... المطلق ... الكلام والسياق بعد الكلام

... والعام ... صفته

وانما قدم ... صفة الكلمة ... اعلم ان الاصل في الاسم ...

وصفة الكلمة ... الذات ... الصفات ... الماهية توضيح

ومعرفة الذات مقدم على معرفة الصفة تم

وانما قال اعلم ولم يقل اعرف لان كلمة اعلم يستعمل في الكليات وكلمة اعرف يستعمل في الجزئيات والذي يستعمل في الكليات اولى من الذي يستعمل في الجزئيات

وانما قال اعلم ولم يقل افهم لان كلمة اعلم يستعمل على القولية والفعلية وكلمة افهم لا يستعمل الا على القولية والفعلية وانما قال اعلم ولم يقل اقرأ لان الامر ... الا بالعلم

وانما قال اعلم ولم يقل ... لانه يستعمل في الكلام السابق واعلم يستعمل في الكلام

اعلم فعل زيد عمرا ... فاعل مفعول الاول مفعول الثاني مفعول الثالث مفعول مطلق

وايام ... اليوم الجمعة ... الامير ... مفعول معه ظرف زمان مبهم ظرف زمان معين ظرف مكان ...

واعلم ان حتى يجيء على ثلثة معان احدها ... والثاني للعطف نحو جاء زيد حتى عمرو والثالث للابتداء نحو ...

اعلم ان اسم التفضيل ... مع اللام والاضافة يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية ...

واعلم ان ... بالجمع ... الاحد الى الاحد والا لا يصح الجمع ... فاعلة

واعلم ان ... على المقصود ... قوله ... المنادى

المقصود من قبيل ... نحو قوله ... المندوب

فان قيل ما قبل الياء حرف صحيح ... اجيب بان ما قبل الياء حرف صحيح وان لم تكن حرف صحيح

حقيقة ... حرف صحيح حكما لان الياء حرف علة وحرف العلة ضعيف والنقطة ثقيلة على الياء الضعيف

... والياء ... وان كانت حرف علة يكون صحيحا بالنسبة ... ما قبل الياء

فان قيل لا يجوز كتابة الالف بعد الواو في ... لان الالف لا تكتب الا بعد الواو الجمع والواو

... نفس المتكلم ... قلنا ايضا تكتب الالف بعد الواو في نفس المتكلم ... حرف صحيح

مع غيره كما في قوله تعالى ... الآية ... الناس ... فاعلة

الجمع القلة وهو الذي يطلق على عشرة وما دون العشرة بلا قرينة وما فوق العشرة مع القرينة الجمع الكثرة وهو الذي يطلق على فوق العشرة بلا قرينة وعلى العشرة وما دونها بقرينة الجمع الصحيح وهو الذي لا يتكسر بناء واحده ... الجمع المكسر وهو الذي يتكسر بناؤه

والتصريف في علم الصرف وهو علم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ... والتصريف في علم النحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء

خاصة منصوب على المفعول المطلق اي خاص ... باعرابه ... منصوب على الظرفية ... الاتفاق منصوب على ... على الاتفاق ...

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم تمم بالخير والسعادة

قوله على افضلهم اى افضل الذين انعمت عليهم قوله انعم اى افضلهم للنجوم متعلق بفواشى قوله

للنجوم دروا اى دراريها النجوم قال الحنفية كما في جلبي الاطول قوله والزبر اى الكتب جمع زبور كرسل

جمع رسول قوله غواشى صفة كدواشى او خبر مبتدأ محذوف قوله فيه اى ما فيه من الحواشى والتذكير

بتأويل الكتاب وهو مبتدأ لا جر واو به يتعلق قوله لفوائد وكذا الضمير الثانية في وجوهه

ولا يرده وفيه ولا يورده الايغرف بلك راجعة الى الحواشى بتأويل الكتاب ويجوز ارجاعها

الى ما فيه ولا يحتاج زار حامد تلك الضمير الى الفوائد الغيابية لانه يسوق كلامه له هو كالشم

كالدرر الغوائد الغيابية فتأمل قوله انفع بها اى بدرر اى شئ انت منهم الكوكب بها على ظاهره الدرر

تولهم ربما عبر الجنة الى غيره للفصل بينه وبين الضمائر المتلوية فافهم قوله لا ابناء اليفاع ما ارتفع

من الارض والاضافة كما في لجين الماء قوله الذى صفة ليفاع قوله بالجميل اى بالوصف الجميل او بالا جميل

على الجميل ان الفعل الجميل قوله نحمد الله اى نحمد العباد الله تع فالمضاف الى المفعول وهو مصدر مجهول

اى كان الجمد له او لكونه محمودا قوله فلتنزيله اى بمعنى ان الجمد من الاختيارى بمعناه اعم من ان يكون اختياريا

حقيقة او اختياريا حكما او بمنزلة الاختيارى كذا قال الحنفى المحقق مير ابو الفتح في اول حاشيته على

شرح الرسالة المسمى بالتهذيب قوله اما الاستقلال الذات فيه لما اى غير الاختيارى يستقل في الا

ختيارى فوقع الاشتراك في الاستقلال فنزل منزلة الاختيارى قوله لكونها وفى بعض النسخ

لكونه اى لكون غير الاختيارى قوله واستعمال الحمد فيه مجاز لكونه مستعملا في غير ما وضع له لان حقيقة

الجميل الاختيارى حقيقة جزء من الموضوع له وقد عرفت ان الجميل في حمد الله تع على صفاته غير اختيارى

حقيقة بل هو اختيارى مجازا قوله اوان عطف على قوله فلتنزيله قوله المحمود عليه وهو صفاته الذاتية

المحمود عليه حقيقة امر اخر فيكون حمده تعالى الحقيقى على الامر الاخر الذى هو المحمود عليه حقيقة

فيكون الحمد حقيقة والمحمود عليه مجازا حمله مضاف الى مفعوله وكذا الاضافة في قوله حمد نعمه قوله

او حمد نعمه الضمير المستتر عايد الى غيره والبارز راجع الى الله ولا يجوز العكس لعدم وجه باد من تأمل

قوله من خلق اى في المحمود قوله واسبابه عطف على ما يحمد عليه اى ومن خلق اسباب الحمد كاللسان

والعقل والصحة والسلامة عن الآفات وصحة اللسان وسلامته وغيرها قوله وجزاء الحمد

بما يليق به عطف على اسبابه والى رد الحمد واعنى بما في قوله بما يليق متعلق بجزاء والضمير المستتر

في يليق عائد والضمير به بالحمد قوله اى كل شئ متعلق الخ الظاهر انه اشارة الى ان الاختصاص المستفاد من

اللام في لوليه هو الاختصاص بمعنى التعلق والارتباط لا الاختصاص بمعنى الحصر والا يقال اى

كل حمد مختص بوليه قوله اى كل محمودية قائمة به تعالى ولعله انما لم يقل متعلق به تعالى بناء على ان

تعلقه به بطريق القيام به فافهم .. نظر اصل وضعه الاصلى قوله باركه تكلموا لبلال لزم استعمال

المشترك في معنيه وهو غير جائز قوله اراده كل ما يطلق الخ ويسمى هذا عموم المجاز فيكون على جعل

قوله عن غيره اى لا يثبت لغيره تعالى وهذا المعنى مستفاد من لام الاختصاص في قوله لوليه قوله وتدبر

الجملة يقربنا الخ لان المقام مقام حمده تعالى قوله حمد مضاف الى مفعوله قوله ولا يأتى ثنائى اى مرتبة والتدبر

باعتبار الحمد قوله فيكون اى يكون هذا الحمد او الحمد على هذا الوجه قوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت

انت مبتدأ خبره محذوف وكلمة ما في كما اثنيت مصدرية وهو صفة لثناء المحذوف متعلق بالخبر المحذوف

وتقدير الكلام انت مستحق لثناء مثل ثنائك على نفسك كذا يستفاد من حواشى نصر الله على شرح صيانى

العبدى لهداية الحكمة حيث قال في شرح قول الشارح في الخطبة قوله الحمد اى الحمد في انه حمدا

لا يقال له لا ينحصر كما يدل عليه قول النبي عم لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك على

الوجه المعتاد وهو ان يكون معناه لا احصى ثناء عليك يليق بحضرتك انت مستحق لثناء

كثنائك على نفسك انتهى كلامه قوله ثم في تقديم الاول لا يخفى انه انما يستعمل التقديم في موضع

يجوز فيه التأخير ولا يجوز التأخير هنا اذ الحمد يجب تقديمه على الصلوة فليتأمل قوله تشبيه

اى بما لا يكون من الجمع والتقديم قوله فهو هذا الا صلاة فيه قوله يتصرف اى المنع قوله وقرينة بمعنى

اى الاستغراق الى منقوله الاستغراق عطف تفسير له وحمله على حقيقة الجنس وجعل قوله والاستغراق

مقابلا له لا يكون استغراقا التعميم الاخرى للاضافة باه قوله فيكون المعنى والصلوة

على ما ينبغى له يتحول لا يخفى وايضا المقصود هنا بيان محتملات الاضافة فيما نحن فيه لا بيان ما يحتمله

مطلق والا يوجب ان يذكر العهد الذهنى ايضا لاستيفاء الاقسام والاضافة فيما نحن فيه

للعهد او الاستغراق الجنسى والى الجنس الذى يكون للحقيقة الجنس في الصلوة يكون على الافراد والاشخاص

لا على الحقيقة والماهية وبهذا ظهر انه لا على ان يقال ان قوله فيكون المعنى بيان معنى الاستغراق

وترك بيان معنى الجنس احالة على المناسبة فلا اباء قوله فوجه مبتداء خبره محذوف اى فوجه اختياره

حاصل او ثابت او موجود قوله في علاية السبع اللاحل اظرفه قوله التزم اعترض عليه بانه لم

يلتزم اهل السنة ذلك لانهم كما يقولون اللهم صل على محمد وعلى ال محمد يقولون اللهم صل على محمد

وعلى ال محمد كما لا يخفى على من تتبع وقال عبد الله افندى سلمه الله وعلى ان يجاب عنه بانهم يلتزمون

فيه انه مقام رد الشيعة لا في كل مقام تأمل قوله تخصيص بعد تعميم اى يكون من قبيل عطف الخاص على العام

وعلى الاول يكون العطف على ظاهره على وجه الاستحقاق قوله بيانه لها اى بيان استحقاقه لها فان الاشعار

انما تكون للسى قوله فيها اى في متعلق بالى فيها قوله علمه اى علم الشارح قوله وتقييد الماتن الشارح

قوله يستدعي بحسب المعنى مكان قوله ويستدعي بحسب اللفظ واقع او منشور بلو

قوله ان يبلغ متعلق بالطالب صارت صفة بمبلغا منه وفي اي في معنى الثاني قوله وهو ابلغ الغاية

وتذليه باعتبار حاصل وفي ومصدره الوفاء قوله وفي حرای دیباجة كتابه قوله من يرتشح من اشتماله

على التورية الى هو من الصنائع البديعية قوله يستدعي بحسب المعنى الى اذ كونه صفة جزء الى المعنى

بخلاف كونه حالا فان الحال قيد لعاملها والتقييد ها هنا ليس بصحيح لانه يفيد ان حل الفوائد المشكلات المكا

للعلامة وان لم تكن للعلامة لا تحل الفوائد مشكلات اللافية ~~الا ان تكون اللافية~~ وهذا ليس بصحيح

لان الفوائد تحل مشكلات اللافية مطلق سواء كان اللافية للعلامة ولغيره قوله صفة غير ينبغي تكمله

ويستدعي بحسب اللفظ الى لان كونه صفة يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهو غير جائز قوله بحسب

المعنى انما قيد بلانه مضاف اليه بحسب اللفظ قوله وليس عطف على قوله واللافية مضاف اليه قوله

المراد ای كما سيذكره الشارح في بحث ای ال قوله عما اضيف الى وهو ما من جوز ای ال عن المضاف اليه

مطلق سواء كان مضاف اليه الفاعل والمفعول او لغيرهما وسواء صح حذف المضاف اولا

من سعدي افندي في الى فان الاسماء التي مونث في كون العلامة مونث لفظيا تاما

قوله والى الاختصار الخ فان قلت لم رجح كونه مذكرا قلت الاختصار في الكلام مطلوب قوله نظرا

اعترض عليه بان العلامة يطلق في مقام الحرج ومن ثم يلي علامة ايضا وكذا سلم لكن الا سلم

عدم جمع ابني الى حبيب جمع اقساما لما لا ينبغي على من نظر الى كتابه في الاصول المسمى المختصر المنتهى

قوله جمع جميع الى ومع ذلك لا يوجد سبعة فيها العلماء كلهم كما يفهم عنه قوله الاتي حيث سبق

العلماء كلهم وقوله الاجز العلماء في العلوم الى من العلماء الا الكلية هم المانع في العلوم النقلية

فافهم قوله قوله بالعلامة الباء داخلة على المقصور قوله اعتناء له لان الاشهار في الحقيقة و

المحافل لا يكون الا من التحقق بجميع الفضائل قوله تفصيلها علة للوصف قوله الاشتهار اي بوجود

اشتهاره قوله واعتذر اعطف على اعتناء قوله في حدته في الصحاح حدح الثناء مدحه و قد مدحه و

امتدحه بمعنى ولذلك المدحة والمديح والامدوحة انتهى قوله بلا راد الى بطريق المجاز من سبب علاقة

المحلول قوله بالتميز اي بالتشخص في العبارة مسامحة قوله التبجيل متعلق بوصفه قوله

للتبجيل من تتمة التعظيم قوله خلاف الظاهر في كونه فتأمل قوله في الجملة اي جملة تعمده الله قوله اي وسط

الظاهر بالتحرير مكان معناه فانظر في وسط جنانه الله تعالى في بيتنا لا يعتقد فافهم قوله جعل الشيخ

في قراره معنى نظمت الفوائد في قرارها في داستعد من معنى الجعل والشيخ والاظهر صحيح المعنى كما لا يخفى

واما معنى الثاني فتصحيحه يحتاج الى ارتكاب زيادة تكلف وهو ان يراد بالسلك البيان بالكتابة

علی

على سبيل الاستعارة المصرحة بان شبه البيان بالسلك بالسلك في انه المنع عن تفرق الشيء المنضوم

فيه ثم يطلق عليه السلك ويكون اضافة الى التقرير بالمعنى الثاني من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه

الى الصفة اي نظمتها في البيان الى اي على التقرير مثل رجب عدل لا من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه

كما في المعنى الاول اذ لا وجه له اصلا ولا يخفى ان ما قاله في شرح التقرير لا يلائم ايضا هذا المقام فالاولى

هو الاقتصار على المعنى الاول وجعل التقرير بمعنى البيان بالكتابة ويجعل الاضافة من قبيل اضافة

المشبه به الى المشبه كما فعله الفاضل المحقق عبد الغفور لان الانسب بالتقرير بمعنى البيان بالكتابة ان

يجعل التقرير بمعنى البيان باللسان كما حمله عليه بعض الحواشي المحشي قوله والتقرير التقويم

لا يخفى ركاكته هنا والظاهر ان مراده بالتقرير البيان بالكتابة وبالتقرير البيان باللسان كما ذكره بعض

المحشين قوله يوصف عند اهل النزاكة الخ دفع لما علم ان يقال ان وصف ولده بالنوع غير مناسب بل

المناسب وصفه بالذكاء والفضل كما لا يخفى وجه وجه الدفع ان ما ذكرت انما يرد ان لو كان المراد

من النوع النوعية المستفادة بين العوام وليس بمراد ها هنا وانما المراد ها هنا هو المتعارف بين

الاذكياء والفضلاء فالنوع عندهم مستلزم الذكاء والفضل او بالعكس فوصف

بالنوع بمنزلة وصفه بالذكاء والفضل قوله عند اهل الذكاء والفضل احتراز عن العوام

فان النوع عندهم بالبال وای قوله فوصفه اي وصف الولد بالنوع بمنزلة وصفه بالذكاء والفضل

قوله فوق وصفه الى فكانه قال للولد الذكاء والفاضل قوله يرتفع قدر شخص بالنسبة كما في قولهم

عبد السلطان او خادمه او ابنه او اخوه وغير ذلك قوله باسم العبد الباء داخلة على المقصور

قوله لم ينسب النظم ينسبه لان النظم على الى الفوائد الا انه خلو بناء وبالكتاب او حاصله ويحتمل

ان يعود الضمير البارز في ينسبه الى الولد الاعز في التبع اعلم لكون مسامحة فاعرف قوله تطلق

الحذف اضافة بيانية قوله اشتهر باللقب فجعلت النسبة الى المشهور فجعل النسبة اليه

اليق من غيره قوله انما عبر اي بحسب اصل معناه وهو ظاهر قوله ويجعله وهو ايضا الضياء

قوله علة غائية اي كعلة غائية قوله بانه اي البقاء لبيني والفوائد باعتبار الكتاب قوله ظلمة الريب

من قبيل لجين الماء والبقاء لبيني عطف الى على العلم قوله الاولى ترك الجمع الى فيه ان ما علم

فيما سبق ولا ضرر قوله الى بالاستعاضة جمع الانواع اعتراض في الخطبة وعدم وحدة عند

البلغاء فبين الملامة تناف وتقبيح في كون الفقرة الثانية طويلة على حقيقة في موضع

ان الحسن الفقرات ما طالت فيه الثانية او تساوت فقدم قوله ترك الجمع فيه لطافة اي

اى تركل لفظ الجمع بلفظ الجمع والتأليف ثم ان التأليف جمع اجزاء متناسبة لكونه من الالفة مرجح به السيد
في اول حاشية الكشاف والجمع تركيب الاجزاء مطلق سواء كانت متناسبة اولا فهو اعم من التأليف //
فعطف التأليف عليه من قبيل عطف الخاص على العام فالجمع اشارة الى ما جمع من شروح الغوائد والتأليف
اشارة الى ما هو مختار اجازة فلكل منهما فائدة فلا يرد ما ذكره بعض الفضلاء من ان الاولى ترك الجمع اه
قوله لا فائدة فيه اى في الجمع بين لفظي الجمع والتأليف او في ايراد لفظ الجمع على حذف المضاف ليناسب الا
فراد فافهم قوله ولو قال اه فيه انه لا يكون النكتة الثانية اقحم من الاول وهو تنبيه على ما عرف في
البديع فتأمل قوله والتفسح حيث لم يحتج الى تأويل وجه الشبه ووجدانه والى تأويل العلة الغائية اى
شيء لما يحتاج اليه فيما ذكره الشارح قوله ولكن في النسبة لكن النسبة فيما ذكره الشارح اظهر كما لا
يخفى وقوله لكن لا يخلو عن الشارة قوله الى ظهور ما ذكره الشارح قدس سره فاعرفه قوله بمعنى بقية ما
شرب ايضا فالكلام محمول على التخييل قوله غير ثبت اى غير ثابت في كلام الفقهاء قوله فحق القول بان
عاعيب وفيه نظر لانه انما يرد ما ذكره لو كان استعمال الكشاف على سبيل الاقتضاء وهو ممنوع
لجواز استعماله مشاكلة معهم لا الاقتضاء به وشائع فيما بينهم قوله تقييد المبتدئ الخ وفيه
انه لا حاجة الى هذا التقييد بعد رجوع ضمير بها في قوله تغوله بها الى الغوائد الا ان يراد بيان المستغنين
بها بهم الى التحصيل لا الى تحصيل الصنائع فالحق ان قوله من احتاج التحصيل ليس تقييدا بل جرى بيان
الواقع وله عناية التشجيع كما ان ذكر التبجيل في تعريف الحد ليس للاحترازية قوله تقييد التعريف اى
التعريف اسم يشمل سبب الخير والشر ومسببهما فينبغي ان يراد من التعريف ما يخص التوفيق بالخير لئلا
يستعمل التوفيق في كل سبب الشر قوله وما لكون اشارة الى ان التوفيق مصدر مجهول مضاف
الى ما يقوم مقام فاعله قوله الا بعونته اى بتقوم المضاف فان قلت كيف ارتبط التعلق بتقوله
مضاف مع ان الوجه وما توفيقي الا بالله قلت ارتبطه موافقة لقوله تعالى وما توفيقي الا بالله فيه
بحث يبنى عطف الجملة الفعلية على الانشائية وهي قوله ونعم الوكيل على الاسمية الاخبارية
وهو قوله وهو حسبي وهو غير جائز وجوابه على ما ذكره الكشي جلبي بانه يجوز ان يعتبر عطف
القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية قوله نقصان كتابه هذا يستفاد
من قوله ليس ككتب السلف فان عدم كون كتابه مثل كتب السلف يستلزم نقصان نقصانا
لكتابه فلو كان كتبهم كاملا لان كمالا الكتبهم كاملة بهذا التركيل فيه اشارة وضعته الى ان قوله
يصدر ما اول بتركيب التعليل بقوله يعضا النفع فاعرفه قوله وبعضها مبتداء قوله ان يوفق
الفهم //

الضمير راجع الى من قوله اللهم فرحم قوله بتركل الكتابة اى وجدته كما قوله بهذا الوجه وهو قوله بعضا النفع قوله
لا يحتج تعبير ان قوله وحذف قوله ولا فراداك حتى بقوله بتركل الجمع اقطع قوله منه اى من كلامه سبيلي قوله
ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه ونح قوله ما فرانه نفسه على الخ دون قوله وحذف وحذف منه ما لا
يلي اصلاحه اشارة الى انه يلي اصلاح نفسه الامر يحمل ترك الجمع بالنسبة على ترك في الكتابة
دون التلفظ فاما فوربه التلفظ سواء وجد معه الكتابة اولا وترك ما وهو ابتداء بالحمد قوله وجمل
بهذا اى بهذا التركيب لاشتمال بهذه النكتة قوله ووجد اى لم يلي اصلاح ذكر التركيب على ما ظن الشارح
وان امكن اصلاحه بعد في الواقع محمل ترك العمل بالنسبة على الترك في الكتابة دون التلفظ فافهم
قوله واعرض عنه اى عن الغوائد قوله بترك الجمع اى في الكتابة قوله من النحو من متعلق بالمقصود ويعني
ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء مع بهذا ما ذكره ابو المصنفين انه لم يتعرض للشروع
به الكلمة والكلام لكونهما آه قوله وتوضيح عطف على الكلمة والكلام قوله وضيق بيان وتفسير للعطف
قوله لا بوعين الى من موقفتهما قوله عن الاخرى اى توضيح النحو والخوض في تحصيله قوله ولا ما يوجب
الرغبة اى لا ينفع في التحصيل ما يوجب الرغبة قوله الا بعسره اى تركهم قوله على موقعة المفهوم
اى على تحقق موقعه قوله فتدبر حتى تطلع على ان كلام الشارح قدس سره يساعده
الوجوه الاربعة والاباء على حمل كلامه عليه لعله اشارة الى انه وان امكن حمله على الو
جوه الاربعة المذكورة بالنظر الى حال المعلم والمتعلم ان يحمل على الوجه الاول توقف تحقق معرفة
المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق معرفة النوع على معرفة النوع فليفهم ويحتمل ان
يكون اشارة الى ان الاليق ان يقدم قدس سره ذكر المفهوم على ذكر الافراد لكونها تابعة
للمفهوم كما قدمه المحشي ذكره على ذكرها كما رأيته كما فعله المحشي اعتراض فعل على الشارح قدس
سره ويمكن ان يقال لما كانت الجزئية في الافراد واضحة قدم ذكرها فافهم قوله ان يرفل آه
بان يكون معنى المشتق منه جزءا من معنى المشتق قوله ويعلم من بهذا يعني يعلم من كلام الشارح
انه يكفي في الاشتقاق اه وهو خلاف المشهور قوله في الاشتقاق الظ المناسبة المعنوية
الا ان المراد يكفي في المناسبة المعنوية المعتبرة في الاشتقاق فافهم قوله معنى الاشتقاق منه
اى لازم معناه وهو التأثير فتأمل قوله بمعنى المشتق وهو الكلمة قوله وقد استقصينا
اى بلغنا الاقصى والغاية قوله المستغني بمطلق غير مقيد باحداث هم الالم قوله وفي تغيير آه يعني
ان ما ذكره وما ذكره الشارح من الحوالة ظاهرة فتغلط في ما ذكره البيضاوي يكون معنى //

المشتق منه لازما لمعنى المشتق بخلاف ما ذكره الشارح فانه على ما ذكره فيه يكون لازما لمعنى المشتق لازما
لمعنى المشتق وعلى ما ذكره البيضاوى يكون معنى المعنى المشتق منه مطلق التأنيث واللازم معنى المشتق
هو مطلق التأنيث واللازم معنى المعنى المشتق هو التاء ليس مطلق التأنيث ايضا وعلى ما ذكره الشارح اللازم
معنى المشتق منه هو تاء التأنيث الشيء لا مطلق التأنيث واللازم معنى المشتق هو التاء لا مطلق فيما
ذكره الامام البيضاوى رحمة الله عليه اولى واظهر قوله اصل الكلمة اه قال الراغب والكلم التأثير المدرك
بالحدى الحاستين السمع والبصر فالكلام مدرك بحاسة السمع والجراحة بحاسة البصر فكلمته جرحته جراحة
بان اثرها انتهى كلامه لا خفاء في ان الكلم هو التاء ثير وانما الخفاء في توصيفه بكونه مدركا باحدى
الحاستين وان المدرك بحاسة السمع هو الكلام المؤثر في النفس لا التأثير والمدرك بحاسة البصر هو الة
الجراحة وهى الجراحة التى هى الاثر لا التأثير الى هنا كله كلام الفاضل المحشى شيخ زاده وفى هذا
الكلام بحث عبارته وهو التاء ثير لا يخفى ما ذكره الشارح سواء كان باحداث الاثر او باحداث
الاثر قوله باحدى الحاستين واللازم معنى المشتق فهى بتاء ثيته المدرك بالسمع قوله كالكلام ناظر
الى السمع قوله والجراحة الى البصر قوله ولو بلغ وفيه انه يجوز ان يبلغ ولا يعتمد على ما ذكره لضعف
فى دليل ثبوت كونه على رضى الله عنه قائله او لوجود انه قدس سره ما ليس او بضعف كونه رضى
الله عنه قائله ولذا قال بعض الشراح فاعرفه قوله وهذه يحتملهما الخ على الثانى لا بد من ارتكاب
التجوز اما فى الاسناد او فى الطرف بعلاقة الالية اى هو من قبيل تسمية الشيء باسم الة بقوله تعالى
واجعل لى لسان صدق فى الاخرين اى ذكرا حسنا قوله بادني متعلق بالمنفي اعنى تحقيق
لفظ الكلام قوله لا فرق بين الجمع اه على قوله او الفرق بينه اى الكلم على قول الاخر قوله والفرق
بينه اه مبتدأ اى خبر قوله الاتى نشاء اه دفع سؤال مقدر كانه قيل كيف يكون جنسا لكلمة
مع ان الفرق بينه وبين التمر على ما ذكره وهذا الفرق مانع من كونه جنسا كما لا يخفى فاجاب بانه اى
وهو ظ قوله الا على الثلاث وعلى ما فوقه فهذا الحصر اضافى بالنسبة الى التمة قوله حيث عرض
اى فى الاستعمال ونظيره الاسود حيث خص فى الاستعمال بالحية السوداء قوله بهذا التخصيص
اى بالثلث وما فوقه قوله فظاهر جمع فطنة قوله جداى قطعا قوله بهذا الجمع والتمة جيم //
مستفاد من التقديم مع صيغة التعريف قوله ويحكى رد شاهد الجنيبه اه اشارة الى ضعف
ضعف هذا الكلام لانه صرح السيد السند فى حاشية الكشاف بان ابطال لام التعريف معنى
الجمع الجمع مذهب بعض الاصوليين فليس فى ذلك ما يتعلق عليه فبناء الرد على الامر المختلف فيه
ضعيف قوله

ضعيف قوله لا يكون الجمعية واضافته الى الجمعية بيانية اى والحيثية لا يكون معنى وهو الجمعية قوله اى
لا يصدق فان قلت على تقدير كون الكلام جنسا كما هو الظاهر يلزم ان لا يصدق الكلمة الكلمة الواحدة لان اطلاق
الكل الكلم على الثلث لا على الواحد قلت لا نم لزوم ذلك لان اطلاقه عليه في الاستعمال ان لا يصدق الكلمة
الكلمة الواحدة لانه فى اصل الوضع يطلق على الواحد قوله اى قسم من مفهوم اللفظ الى قوله
لسبق اه لم يقل لتقدم ذكره صريحا او كناية كما ذكره غيره ليشمل مثل قولهم خرج الا
مير ومثل قولهم على من دخل البيت اغلق الباب فانهم قالوا او قد يستغنى عن تقدم ذكره
لعلم المخاطب به بالتواتر كما فى امثال الذين يغفون فيقول المص الكلمة على تقدير ان يكون اللام
فيه للعهد من هذا القبيل فان المتعلم المخاطب يعلم ان الكلمة المعرفة من الكلم الجارية على
السنة النحاة بقرينة ان الكتاب الكافية من كتب النحو فيذكر فيه مصطلحات النحاة قوله من مفهوم
اللفظ اى من افراد مفهوم اللفظ نظيره ان المشار به بلام العهد الى النوع قوله لسبق تقدم
ذكره صريحا او كناية كما فى قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون الاية او لوجوده والقرينة كما فى قولهم
اغلق الباب على من دخل البيت قوله اليه اى الى ذلك القسم المعهود قوله عند سماع اللفظ
اى لفظ المعرف بلام العهد قوله نحو ان ارسلنا الى فرعون الاية كذا فى كثير من النسخ والظ انه
سهو من الناسخين والصواب كما ارسلنا ويمكن ان يقال مراده المحشى مجرد التمثيل لا على انه
من القران وقد الهم بتغيير الى قوله تعالى ونظير هذا ما وقع فى التلخيص والمطول وحاشية الفنارى
فى اخر باب احوال المسند اليه من قوله فى مثال التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى نحو ويوم ينفخ
فى الصور فصعق بمعنى يصعق وقال فى المطول بهذا اقرا النسخ والصواب فنفخ بمعنى ينفخ
انتهى وقال مولانا الفاضل حسن چلبى وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القران
لا الهم بتغيير الى قوله تعالى انتهى وفى بعض النسخ نحو انا ارسلنا اليكم رسولا شاهدا //
عليكم كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وهذا هو الصواب ويحتمل
ان يكون اصل النسخة كذلك ثم يسقط ما بين انا وارسلنا من قلم الناسخ سهوا
قوله وبهذا الاعتبار يتوهم التنافى لا باعتبار شمول الواحد ايضا وهو ظ فتقديم المتعلق
لافادة الاختصاص بين الاسم الذى تحته كثرة قوله فاشار اى صرح وقد يستعمل بمعنى
الاسم الشامل للتمر على ما ذكره المولى الفاضل فى حاشية المطول فى الفن الاول وفى المحشى
الفنارى لفظ اشار بمعنى صرح في موضع من حواشيه على المطول قوله روبين الجنس والواحد //

وهذا هو الانسب بقوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة اى كما لا يخفى قوله من ضيق العطن اى تعلقه الظاهر قوله
ذوى العطن من بيانية او تبعيضية وهذا هو المناسب بالمقام فاعرفه قوله والتاء لازمة وفيه ان التاء يزيل
معنى الجنس ويجعله لفظا للواحد كما فى تمرة وتمرة فلا يبقى معنى الكثرة بمجئ التاء حتى يتوهم المنافاة بين
الصيغة والتاء فظهر ان الجمع الغير صالح بوادر عصبية الشيخ الفاضل ثم اعترض عليه على ما ذكر وانتامل
حتى لا يصح جعل الكلمتين آه فعلم صحة جعل الكثر من كلمتين فرد هذا المعنى هو بالطريق الاولى قوله
وهذا اى كون التاء لجعل افراد هذا الجنس مشروطا اه لاينافى وانما ينافيها جعل التاء لو
حدة الجنس وهو ظ قوله لغير اللام متعلق بالكون قوله ضرورة عن جادة التوفيق ولم يقل غير صحيح لصحته
هنا وانما لا يصح لو اشير بلام العهد الى الجزئى الحقيقى لانه يقبل التوفيق على ما هو محقق فى موضعه و
هو هنا اشير به الى الفرد النوعى للمعنى اللغوى او بما يطلق عليه الكلمة على ما صرح به مولانا عبد الغفور
قوله شان كما قال آنفا والملاءمان يشار به الى قسيم آه قوله والكلمة التى رتبته آه اى الكلمة
التى هى مصطلح النحاة قوله من مفهوم الكلمة اى الكلمة المعرفة هنا قوله وجعل الكلمة آه جواب
سوال مقدر تقريره ظ قوله الا بعد تكلف يعنى ولا تكلف هنا يوجب ارتكاب نظم هو الجنسية
يعنى ولا تكلف هنا يوجب ارتكاب نظم هو الجنسية الثنائية من مقام التوفيق والاوجه لارتكاب قوله
تامل لعله اشارة الى ان ارتكاب التكلف بلا تكلف لا وجه له فيجب كون اللام للعهد غير صحيح وهو مع
انه ضعيف ويحتمل ان يكون اشارة الى السوال والجواب اما السوال فبان يقال كيف يصح
ان يكون اللام فى الكلمة للعهد الخارجى مع عدم تقدم ذكر المعهود صريحا وكناية مع انهم اشترطوا
فى كون اللام للعهد تقدم ذكره واما الجواب فبان يقال قد يستغنى عن تقدم ذكره اذا وجد قرينة كما فى
قولهم على من دخل البيت اغلق الباب وما نحن فيه من هذا القبيل كما بيناه انفا ويحتمل ان
يكون اشارة الى ما ذكرنا فى قوله خروج عن جادة التوفيق لم يقصد اى فى قولهم اكلت الثمرة
ولفظت النواة قوله لانه يقال فكه اى اسقطه كما يقال فكه فيما اذا رمى النواة
من الفم فلا بد باعتبار هذا التقييد والا فهو لا يصح تشابههما ايضا على انه بمعنى الرمى مطلق
فتدبر قوله قبل ان تدخل فى الفم لا يقال ان تقديم الاكل على لفظت يقتضى ان تخرج بعد
ان تدخل فى الفم وهو ظ لانا نقول الواو لا يدل على الترتيب فاعرفه قوله اللفظ بمعنى والفرق
بينه وبين اللفظ بمعنى الرمى اعم مطلق من اللفظ بمعنى النطق كما يفهم من كلامهم ...
فى افراد القول حيث يصدق الاصطلاحى على المعنوى منه اى دون اللفظ بمعنى النطق اذ لم
يعتبر فيه

يعتبر فيه كونه اعم من الحقيقى والحكمى كما فى اللفظ الاصطلاحى قوله بهشرة اى بهشرة اعتبار الاختصاص اما با
لنوع واما النقل من العام الى الخاص وان كان مشهورا وعادة كما سيصرح به المحشى الا انه ليس بواجب
والا فهذا عكس المشهور قوله لانه اى اللفظ بمعنى النطق قوله اصلا حال من المفعول ح اى على
تقدير كون اللفظ بمعنى النطق قوله النقل اى نقل اللفظ من المعنى اللغوى الى المعنى الاصطلاحى
قوله لانه يختص الظاهر باللفظ الخصوص وما يتفرع عليه لا يستعمل الا بالباء لكنه قد يستعمل
بدون الباء حملا على نقيضه وهو يعم فانه متعد بالنفس قال الفاضل المحشى سعدى افندى
فى حاشيته قوله القاضى فى اوائل سورة هود يختص القاطع الا انه كما ان نقيض يعم عداه كتعديته
انتهى وقد وقع هذه العبارة فى هذا الكتاب فى غير موضع فلا تغفل منه ما وقع فى بحث
الخبر الذى وقع ظرفا من قوله لا يختص قوم منهما ومنه قوله فى بحث اسم التفضيل فى مسئلة
الكحل فى هذا البيان لا يختص مثالا ومنه قوله لا يختص فردا فى بحث ضربا فى قوله احصى ...
وستقدم موقعه ومنه قوله يختص عشرين فى بيان ان اعرب جمع المذكر السالم قوله ولان اللفظ آه
عطف على قوله لانه يلغى آه قوله وعلى جواب عن الوجه الثانى للنظر قوله لشموله اى لشمول النحو
دون الوقف اظهر يعتبر فيه كونه اعم من الحقيقى والحكمى حيث لم يتعلق فى توفيه ما يتلفظ به حقيقة
او حكما قليلا كان او كثيرا قوله وانما العلاقة فيه بينهما مناسبة بقوله ولهم يعيد ان يقول وانما
المعهود الا انه قصد تفنن ثم العلاقة منه النفى خلافه او تدرج على ما ذكره المحشى فى حذف المبتدا اى
فى باب لم فوقع وما نحن فيه من قبيل الثانى قوله اذ ينقل اسم المتعلق بالكسر الى المتعلق با
لفتح او اسم السبب الى المسبب كما فى نقل اللفظ ابتداء وبهذا ظهر ان المحشى استفاد من انما
اضافى بالنسبة الى النقل من الاخص الى الاعم لا حقيقى قوله لان مناسبة آه ولان هذا النقل
مع العلاقة المذكورة فيما بين اصح الاصطلاح علة للمعلل او للمحذوف اى وانما يتبع
الى جعله من قبيل نقل العام الى الخاص او انما ارتكب كونه من قبيل النقل العام الى الخاص لان آه
قوله وجه اخر وهو ان يجعل آه وهذا اعنى الوجه الثانى من الوجهين الذين ذكرهما الشارح
حيث جعل النقل الاول نقل اسم المتعلق وجعل نقل الثانى اسم العام الى الخاص وعكس
المحشى لانه جعل النقل الاول نقل اسم العام الى الخاص وجعل الثانى نقل اسم المتعلق قوله اللفظ
اى اللفظ مطلق قوله مما هى اللفظ اى الملفوظ اى من شانه ان يتلفظ قوله من الفم متعلق بجعل
اى قبله لا يتلفظ به الانسان قوله فيه اى هذا الجعل فيكون نقل الاسم الى الافراد وعلى

ينبغي ان المناسبة فيما ذكره المحشي الفاضل اتم فافهم ق ولانه قصدوا الاخرجوا عما قيل من ان

المهمل مالم يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل فيلزم كلام الشيخ مستقيم ق وبعد اي بعد

هذا التوجيه او الان ق المستعمل بالفعل وهو لا يقابل المهمل فيلزم ما ذكره اولى ق لا يخفى

انه اذا يعني ان اللفظ موضوع لهذا ومستعمل فيه فيلزم حقيقة فيه فيلزم ان اقرب المحشي فلا بد ان يقول

هيهنا فالمتلفظ به الحقيقي حتى يكون التقدير هذا الى والمتلفظ به الحكمي ويكون الكلام صحيحا والجواب

ان اللفظ في قوله واللفظ الحقيقي بمعنى الملفوظ به فلا يرد ذلك ق اذا وضع اللفظ يعني انه

وضع للمتلفظ به الحقيقي ~~بمعنى الملفوظ به ...~~ والمتلفظ به الحكمي

ق فالمستكن في اقرب ايضا حكمي لفظ حقيقي مع انه يفهم منه انه لفظ حكمي ق لجعله اي تغيير

وبيان بمعنى ايضا ق المعقول وهو مدلول اقرب ق معقولة معينة وهي اصل ان الا

اعتبار العلم جمع لما كان واجبا يكون الراجع المنوي واجبا وان كان ما يحلي به فيه محلي وان كانا

من مقولة الصوت يكون من مقولة الصوت ق الدالة صفة ضرب لا النفاسة والتانيث لا كتسابه

التانيث من المضاف اليه كما في ذهب بعض اصابعه ق جمع نقبة بضم النون وسكون الصاد

فهذا مثل نقطة ونقط ونكتة ونكت ق فجمعا ق لا يتحمل الا ان يقصد به الانواع فانه

لا يجوز تثنية وجمع على ما بين في موضعه ق والتثنية انظر ان ذكرهما استطرادي ق وان

اريد به معنى الصفة لعله اشارة الى الرد على من قال يجوز تثنية المصدر وجمعه ان اريد به معنى

الصفة على ما قالوا في جمع الاصطلاحي في قولهم من الاصطلاحات النحوية فانهم قالوا بمعنى

مصطلحات او قصد به الانواع وكذا جمع ويمكن ان يقال ان قوله ان اريد به متعلق بعدم

تحمل التاء نيث فقط اذ الكلام فيه وذكر الافراد استطرادي فيه لا رد اعلى المشهور فافهم

ق حتى يكون الى قال يعقوب عليه السلام ق الاحتفاء بما دون ما يليق لتحمل التاء وان كان ما يليق

له ما ذكره المحشي ق وما يسبقه الضمير المستتر راجع الى اللفظ والبارز راجع الى ما وهو وقع

وضع بمعنى وان كان بالتاء في قوله وضع وضعت فلا يوجد الاختصار في اللفظ وفيما

سبقه ق تدبره لعله اشارة الى منع الضرورة ما سبقه اللفظ بناء على ما ذكره انفا من

ان المصدر لا يتحمل التاء نيث والتاء للوحدة لا للتانيث وكذا اي اتى في قوله ويقيه

المولد ق لانه لم يذكر اللفظة مؤنثا فلا مانع من يكون المولد بدون التاء صفة اللفظ ايضا

ولو سلم

ولو سلم ان اللفظ مؤنث فيجوز ان يكون المولد صفة له بناء على انه من قبيل الالفاظ الجارية مجرى

الاسماء الى اسمه ق ويكون اي والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق ويكون الغرض محتملا

لاحتمالين احدهما ان يكون صفة للمعنى وثانيهما ان يكون صفة للفظ وعلى تقدير كونه بالتاء لا

يحتمل المولد ان يكون صفة للفظ وان يكون حالا لعدم المطابقة ق فيظهر تعلق بمعنى الخ

لان تعدية الوضع اذا كان تخصيص شيء بشيء بنفسه بالباء ولان تعدية التخصيص بالباء فلا يظهر

تعلق بمعنى ق فانه فعل مفيد اي اذا كان مبنيا للفاعل وان كان مبنيا للمفعول

فهو صفة اللفظ لكنه هنا مبني للفاعل لكونه مقابلا له اعني الاصل مبنيا للفاعل قطعا

ق اراد ان سيعرف انه ليلا يخرج وضع الحروف كما سيأتي ق على معناه الموضوع وهو الاطلاق

الصحيح ق وبعضهم لم يكتف بالحس الذي هو يعلم سمع والبصر والاول بالنظر الى اللفظ

والثاني الى غيرهما ولا يخفى ان المراد لم يكن لو علا حتى يجري الى الطلق فان الكلام اذا كان

لفظ اطلق سيعرف الى فكر الموارد ولا علم حرف اسمي الى الاطلاق الصحيح فافهم وكذا قال الطلق

ولم يكتف بالحس ق تعيينه المجاز اي وضعه نوعيا لانه اصله في الحجاز وزيد الاسد فان

لفظ الاسد مجاز مستعمل للمعنى المجازي وهو الرجل الشجاع مع ان تعيينه المجاز ليس من افراد

الوضع فلا يكون تعريف الوضع مانعا لخروج وضع المجاز فيه ق فلا اشكال اي في التعريف

لا جامعا ولا مانعا ق اصلا اي لا يوضع الا عن الحرف ولا بتعيينه المجاز ولنا نزل الخ كذا

في اول الشرح في بحث المقدمة حيث قال والاصطلاح مشترك بين معنيين احدهما تعيينه الشيء

بازاء وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازي وثانيهما تعيينه الشيء للدلالة على معنى بنفسه

ق وعلى هذا الوضع المجازي الى اخر الكلام ق لانه علم ما مر ق وقد يكتفي الخ فيقال

في تعريف المعنى ما يصح ان يقصد بشيء فيدل لادخال المعنى التضمني والالتزامي وغيرهما

مما لا يقصد بالتعليق في التعريف واما قال من المعنى ما يقصد بشيء فجعل القصد اعم من القصد

صريحا او ضمنا او تبعا ومن ان يكون بحسب الوضع او لا يدخل ما ذكر فيه تدبر ق بمعنى

المقصد ثم نقل الى المقصود ثم الى ما يقصد بشيء ق داخلا تحت المقصد لانه فهم بوجه

العموم لكونه مما يناله حتى يدخل الذي هو تحت العموم ق ان يسبقه المفعول والظرف مناسبة

من حيث ان كلا منهما متعلق الفعل بحيث يصح به الى بتلك المناسبة ق لا وجه للا

قتصار ولعل وجه الاقتصار الاكتفاء بما هو الضروري عن الامر كما في سرابيل تقيكم الحر فافهم

قوله فانوق آه هذا اعتراض للشارح وبيانه ان الشارح لم يذكر هيهنا هذا الوجه وعدم ذكره يدل على ان بين
اللفظ والمعنى فرقا فالفرق بينهما انما لا يعود اليه معنى ويلتفت اليه عنه بانه لم يذكر هذا الوجه هيهنا اعتمادا
على المحشية ولكونه ظاهرا غير محتاج الى البيان قوله معنى وهو مفعول اى لغة ولم يذكره اكتفاء بذكره
فيما سبق ولم يكتف فى قوله اى لغة فى قول الشارح قدس سره او مصدر ميمى بمعنى المفعول بذكره
فيما لاحق قوله واما اصطلاحا الخ بحذف الياء بناء على خلاف القياس قوله وهذا اى الوجه الثالث
اقرب الوجوه ليكون النقل فى نقل اسم العلم الى مع عدم تعدد النقل قوله بل قصد اليه
فذكر التجريد توطية لقوله فى وقد جعت لاحد قوله فيه اى فى التوصل الى الابديع قوله مجازا
مرسلا بعلاقة الكلية والجزئية قوله وذكر المعنى عطف على تجريد الوضع قوله الدال ان صار
ذكر الدلالة العقلية استطرادا فافهم لعلاقة بين اللفظ والالفاظ قوله كدلالة لفظ ديز
المسموع من وراء الجدار ونحوه قوله لاحداث الدال والمصدر مضاف الى المفعول
وفاعله محذوف اى لاحداث الطبيعة الدال قوله وانها عطف على حال الطبيعة وملاحظة
انها آه قوله والتقانة لا تنحرج بقيد الوضع فلو ذكر الالفاظ الدالة بالعقل والى ان الدوال با
لوضع داخلة فيها لزم ان تخرج الدوال بالوضع ايضا عن التعريف ومن البين ان خروجها غير جائز
بل يجب دخولها فى التعريف لكونها الكلمة وبالجملة اذا لم يذكر الدال بالعقل يستلزم ذكره خروج
الدوال بالوضع عن التعريف بقيد الوضع مع ان خروجها غير جائز قوله لانها داخلة فى المعرف قوله
لكون المهملات بالوضع كلام سواء كان معنى كالالفاظ الدالة بالطبع وبالعقل او لا كحروف
الهجاء وغيرها ونحو وجسق وغيرهما قوله الا ان يقال الخ فعطف قوله والالفاظ الدالة
بالطبع على المهملات من قبيل عطف الخاص على العام لبيان خروجها عن مزيد الاهتمام مثل
تنزل الملائكة والروح فى قوى اعلى سوية العلم وعنه الهداية والتوفيق والالهام قوله
الدلالة اى الدلالة الكلية فكما ان دلالة الكلمة بتوسط امر اخر
هو الوضع فكذلك دلالة بالعقل فانها ليست بتوسط امر اخر بل بعلاقة لازمة لنفسه
الدال كما مر وبما قررنا الآن ظهر ان هذا الدليل غير تام لوجود فى الالفاظ الدالة بالعقل ايضا
الا ان يقال الا ان اللفظ مع ان المعنى فاضل قوله الا الكلية بان يقول الالف واللام فى الكلمة للاستغراق قوله لان حروف الهجاء وايضا
من المهملات حيث لا وضع فيها لمعنى قوله وليست صفة مساوية بل هى صفة مختصة بجزئيها
من حروف الهجاء التى ليست موضوعة لوضعى التركيب بل هى موضوعة لمعنى كالهمزة الاستفهام وغيرها

من موضوعة لمعنى قوله من حيث انها اى قال من حيث انها آه لا انها من حيث حرف الاستفهام مثلا وضعت
لمعنى قوله لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى منها بقوله آه اى لكنه لا يخرج فى ظاهرها على ما ذكره الشارح حيث لم يكتف
بقيد الحيثية فافهم مع انه لا يدل الا ان نخرج بقوله لمعنى فلا محالة يخرج بقوله لمعنى جعفرها الا كلمرها قوله
كما لا يخرج فى آه ذكره استطرادى قوله الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى كلفظ زيد ورجل
وغيرهما المسموعة من وراء الجدار فانها تجتمع الدال العقلية فعلم من الالفاظ الموضوعة
لمعنى متعلق بقوله كما لا يخرج والوضعية لكونها الفاظ موضوعة فتدل على وجود لافظها
بالعقل وعلى معانيها الوضعية بالوضع فلا يخرج فى امثال تلك الالفاظ الا بقيد الوضع وبمعنى
الحيثية وظ قوله بل فيه وفى آه بل بل للاضراب عن قوله لكنه لا يخرج فى آه مع ان خروجها بقيد الوضع
والمعنى قوله الاولى ويجوز ان يقال ان الوضع صفة اللفظ دون الكلمة ولهذا قال بعض الا
لفاظ فلانه لو قال والاولى آه قوله احضر بثبوت الحمل الفعل هنا فى المفصل عليه اعنى قوله
اللفظ وضع لمعنى مفرد محقق لان فيه اختصارا بالنسبة الى تعريف المفصل اعنى اللفظ
الدالة على معنى مفرد بالوضع وهو ظ واما ثبوته فى السلم محقق كما فى اعلم من الجدار فلا
سلامة فى تعريف المصنف هذا افاعمر قوله واسلم من هذا السؤال لان منشأه ادراج المعنى
الغائية سترة فيها اى تلك الغائية تحصل من الادراج المعنى سواء جر الوضع
المعنى اولا وكان بيان للواقع قوله لكنه متعلق بتوز قوله وتخصيص آه جواب سؤال مقدر
قوله سنة مؤكدة اى طريقة مسلوكة اى لا تعنى لكنه قال السيد السند رحمة الله فى اول البحر فى
حاشية الكشاف قوله لان المعنى تنبيه على صورة التعليل قوله وهو اخص آه لان القصد اى
خوف فى مفهوم المعنى مقيد بشىء وخاص والقصد فى مفهوم ما يتعلق به القصد مطلق
اعم من ان يقصد بشىء او لا قوله صدق ما يتعلق به اى حمل ما يتعلق به قوله ويجوز ان يقال
اى فى الجواب قوله اراد الاول اى الشق الاول من ترديد السؤال قوله فيما هو اى يرجع مفهوم
به القصد قوله لكان اوضح واخصر اما وجه الاخصرية فظاهر واما وجه الاوضحية وهو انه لا
يحتاج الى التوجيه بحمل اللام على العهد وعدم اللام فيه كما فى يتعلق به القصد لكنه لم يقل كذلك
بل قال ما قال قصدا للتفنن بتوهم التكرار بحسب اللفظ فيما قلم وتنبيها على جواز التعبير بها
فى تغيير المعنى فتامل قوله ولا يخفى ان هذه القضية طبيعية حيث لم يلاحظ فى موضوعها
الافراد اصلا بل وقع الحكم فيها على نفس الطبيعة والماهية كما لا يخفى قوله لا تستتبع فى لبرى

الشكل الاول وهو ذلك لانه قد تقرر في كتب الميزان ان شرط انتاج الشكل الاول بحسب الكم كلية الكبرى وبحسب الكيف
ايجاب الصغرى ومن البين ان الطبيعية ليست بكلية فانها قسيم الكلية قسما من المحصورة التي هي قسيم
الطبيعية حيث لابد في المحصورة من ملاحظة الافراد كلا او بعضا بخلاف الطبيعية فانه يلاحظ
فيها الافراد اصلا بل الحكم فيها على نفس الطبيعة والماهية نحو الانسان نوع والحيوان جنس
على ما فصل في كتب الميزان وانما قال في الكبرى الشكل الاول لانها تنتج في صورة نحو الانسان نوع
وكل نوع كلي فالانسان كلي ونحو الحيوان جنس وكل جنس كلي فالحيوان كلي وغير ذلك قوله وكلما كان صفة
آه تصريح بما علم التزاما فافهم قوله معان ملحوظة باعتبار انه جزء الالفاظ الموضوعة بازائها لا يدل
على جزئها قوله والالفاظ المركبة باعتبار ان جزء تلك الالفاظ يدل على جزء معناها ولا يمتنع ان يكون
الشيء موجودا باعتبار آخر قوله او راجح بمعنى آه مع ان الافصح عدم ادراج الكلام قوله خارجة آه حيث يكون
مقابلة المعنى بالمعنى في غير جائزة فلا فضل لكونها التسلسل الباطل قوله والمراد بهذا اي الحكم الحكم اي الحكم
الذي ذكره بقوله السلبي الذي ذكره بقوله ليس هنا لفظ آه قوله كلما يستعمل اي كل لفظ
يستعمل قوله ولا يجب الجزم به اي بكونه موضوعا على مفهوم كلي قوله فلو حمل اي الحكم الايجابي الذي ذكره
الشارح بقوله بل بازاء مفهوم كلي آه قوله لم يتوجه النقض اذ النقض انما يتوجه على الحكم لا على الاحتمال
قوله ظاهر الكلام اي كلام المجيب اعني قوله بل بازاء مفهوم كلي آه قوله الحكمي اي الايجابي قوله حمل الشارح
على اللفظ اي على ظاهر الكلام المجيب فلو صرف اي كلام المجيب قوله ما ذكره اي الشارح بقوله
ولا يخفى قوله لا يدفع اي لا يدفع عنه قوله مادة الشبهة وهي النقض الوارد على كلام المجيب بقوله
الشارح ولا يخفى آه يعني ان الايراد بهذه على كلام هذا المجيب ما ذكره الشارح قدس سره بقوله ولا
يخفى ان هذا الحكم آه اي سواء اجري كلامه على ظاهره او صرف عنه فلا فائدة في صرف كلامه
عن الظاهر وما ذكره الشارح قدس سره بقوله ولا يخفى موجه غير قابل رجع عن قانون المناظرة على
هذا التقدير قوله في مقام رجع الضمير آه الاولى ان يقال في مقام رجع الضماير الى الفاظ المخصوص
موافقة لما في الشرح قوله لا يتم في مثل الضمير لا يخفى عرضه بهذا اي في مقام رجع الضمير الى اللفظ
المخصوص مثلا فلا ينافي الامثال وبهذا قال فافهم تأمل قوله الاولى الاقتصار آه
لان المراد من المفرد المعنى المفرد فلا يحتاج الى قوله بمعنى تأمل قوله في قوله
فنقول ان كان الجميع في توصيف الكلمة آه قوله والظاهر انه اي الافراد قوله لذلك اي لا يكون صفة
للمدلول بالاوان الاربع قوله اذ لم يوصف بمعنى البحر قوله بالالفاظ الموضوعة اي

معانيها

امن لمعانيها وحده لكنه المناسب بقوله المدلول بالاوان الاربع فافهم قوله بقي على الاهمال اي الاهمال قيد لازم فلم
قوله ومنع عن اختلال اي اختلال التوصيف منهما قوله والتوصيف الصحيح آه قيل ويمكن ان يقال لا حاجة الى اعتبار
هذه القيود اي الجملة كما اعتبره بعض المحققين لتصحيح التوصيف بل يجوز ان يعتبر اضافة اللفظ الى الضمير بمعنى
عن دينه اي جزء اللفظ الموضوع بازائه فلا اشكال كذا الاحر في قبل النظر الى هذا الايراد الاولى التعبير بالامكان
المبني عن الضعف اذ لا يشك ان الكلام في اللفظ الموضوع لا في مطلق اللفظ حيث وصف اللفظ في التوصيف
بالوضع فلا يذهب الذهن الا الى اللفظ الموضوع فلا حاجة الى التصريح بقيد الموضوع بل التبادر الى الاختلاف
العهدية معتبرة عنه وما قررنا ظهر انه لا يمكن ان يقال ان المناسب حال التوصيف ان يصرح بتلك القيود ولذا
عبر بالامكان فافهم قوله او ما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما ان حام حول الامير قوله
بصفته اي بتتبع مقيد بصفته او المتصف بصفته قوله منه اي من التعلق قوله الاقرب
من المجازي اي المجازي كتنزيل اتصافه قبله بمنزلة اتصافه بعده بالاعتبار قوله وانما يسمى اي الطلق
الاضافة بمقتضى القاعدة المذكورة قوله لضعف المفاد لوجود الصارف عنه وهو قرينة المقام
الدالة على خلافه اي خلاف المفاد وهو المعنى المجازي وبعبارة اخرى نظرا الى ارادة المعنى المجازي الذي
هو خلاف المفاد بحسب المقام فظهر بهذا ان قول التأمل فيما يجيء نظرا الى ارادة آه علة لضعف
المفاد لا لضعف الدلالة كما فعله التأمل وبذا اعرضه المحشي فافهم قوله لا لضعف الدلالة اي دلالة
ذلك التركيب ببيان تلك الاتصاف لكون دلالة وافادته قوية على المقتضى القاعدة المذكورة
قوله فانه كما آه كذا كانه قيل ان الابهام مستفيض بمعنى ضعف الدلالة وكونه بمعنى ضعف
المفاد غير معلوم فلا بد من اثباته حتى يصح ان يحمل الابهام عليه فاجاب عنه بما اجاب قوله استفاض
اي اشتهار قوله بالمعنى الثاني وهو ضعف الدلالة بالمعنى الاول وهو ضعف المفاد لكن يرد عليه آه
اي بالابهام لان الوهم يرد به الضعف قوله بهذا الابهام اللازم ايضا قوله بالمعنى اي بمعنى مع قطع
النظر عن قيد الافراد كما انه لازم من تعليقه به مع قيد الافراد كما ذكره الشارح لانه اي تعليق الوضع
بالمعنى قوله يوجب ان يكون الوضع للمتصف آه لان المعنى ما يقصد بشيء والمقصودية بشيء
صفته في المعنى مدلول بها قوله فيه اي في الشيء المتصف بها قوله لينا ينتج له اي للطالب او للشارح
قوله يجعله صفة اللفظ على مذهب المنطقيين قوله ولا يستبعد بهذا التوجيه سيما اذا انثبت آه وذلك
لانه اذا انثبت ما قال الرضي يتفرع ما ذكره الشارح تنزيل المذهب النحوي وترجيح المذهب المنطقيين
واذا انثبت ما ذكره الشيخ الرضي بان يكون مذهب الكل كون الافراد صفة المعنى فيستبعد هذا

التوجيه الذي بعد مخالفة الشارح وهذا لا يرد وان كان اي احق بالاتباع فاعرفه وبهذا ظهر ان المراد بهذا التوجيه
توجيه المحشي المحقق بقوله ولانه لم يتوقف آه لا توجيه الشارح قدس سره بقوله فينبغي ان يترتب فيه التجوز
متعلق قوله ان الافراد آه من ان الافراد قوله والاظهر تبطل بقوله بيشاكة له ان يقطعوا آه قوله لتوجه اي
سؤال الابهام قوله يتوجه اي على جعل المفرد صفة المعنى قوله على تعليق متعلق بتوجه قوله في ظل الايضاح
وهو ياتي له يقطعه عن المعنى ويجعل صفة للفظ قوله بهذه مفعول اختيار قوله من نكتة متعلق بيجعلوا قوله
لطف سواء وجه اللطافة ان لفظ مفرد يحتمل للفظ ومعناه قوله فتجوز فاستعير صفة السبق الزماني
للسبق الذاتي قوله بالرتبة متعلق بتقدم قوله ولا يخفى انه في غاية البعد آه لان اعتبار التجوز سيما الاستعارة
غير مناسب بحال التعريف المقصود به التوضيح ثم ان ما ذكره المحشي من الاولى ثم البيت المقلوب او من كما لا يخفى
على اولى النهى بل ما ذكره المحشي وان كان بعيدا اولى قوله لا يكاد يستفاد آه اذ يجب حمل عبارة
التعريف على المتبادر منها على ما قالوا والمتبادر منها خصوصا في التعريف هو المعنى الحقيقي ولا يكاد
يستفاد منها المعنى المجازي قوله والاولى ان يقال ان الاصل في العمل آه وفيه انه بعد تسليم عمل المفرد
يرد عليه دليل عمل الماضي والمضارع والامر على ما هو ظاهر بالجملة [illegible] فتامل قوله لوصف الوضع
الاضافة بيانية معمول متعدد وهو الضمير العائد الى اللفظ وقوله لمعنى اي ولا بد من عامل قوي وهو
الفعل قوله اختيار فيه آه اي في الوضع وانما اختار صيغة الماضي لكونه الاصل مع كونه اخصر وما ذكره
الشارح قدس سره مستغنى عن هذا التوجيه فهو اولى فافهم قوله والاصل في الصفة الافراد لكونها
من توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم الذي لا بد ان يكون مفردا لكونه
من قسم الكلمة قوله فاختار آه اذ ينبغي للمعمول الواحد عامل ضعيف قوله لا معمول له ولا معمول
واحد وهو الضمير المستتر فيه قوله ومتعدد مرفوع على انه صفة معمول حملا على محله قوله وانما
قدم آه اي معرب الاتي ان تقديم الثانية لكونها من حق الاصلاح في الصفة قوله لا وهمت الخ لا وهم
اي تقديم الثانية الا ان يقال التانيث باعتبار ان الضمير عائد الى الثانية بتقدير المضاف اي تقديمها
فيكون من قبيل قول المص فيما يجيء التقدير فيما تعذر فان ضمير تعذر عائد الى ما على حذف المضاف
اي تعذر اعرابه والتقدير الضمير المجرور الى المرفوع واستتاره فيه بعد حذفه وانما قال لاوهمت
ظهوره عدم افادة التقديم الذكري التقديم الواقع فاستعمال لفظ الابهام هنا على حقيقة فتنبه
بالابهام المستفاد من قوله كما يوهم فوجه التعبير بالابهام فاعرفه قوله تقدم الافراد آه فالتنبيه على تقدم
الوضع لكونه اخص بحسب التحقق من الوضع والاخص يستلزم الاعم فالافراد يستلزم الاعم قوله

من غيره

اي غرض الشارح وهو تعريف بعد المفرد صفة المعنى ح

متعلق بقوله والاخر فقد ح

بل المستفاد من العبارة استعمال في التقدم الزماني لا الرتبي الذي هو المقصود ح

ومن غير عكس لان الوضع اعم والاعم لا يستلزم الاخص فالوضع لا يستلزم الاخص الذي هو الافراد قوله ايضا
اي كما كان صيغة الماضي قوله لا يتقدم اي الى آه كما يجيء في بحث الى الى قوله لا وصف السبقة آه يعني ان تقدم
من الذي هو المقارنة في الذات بين الى وعامله فلا وصف للسبقة الذاتية في الى البتة ويجوز ان يقال ان قوله وهذا
القدر كاف آه بناء على توهم من يتوهم ان المقارنة بين الى وعامله في الاتحاد اي بحسب الذات وبحسب الزمان ولا
يكفي احدهما فمعنى قول الشارح المحقق قدس سره وهذا الكاف لصحته الى البتة انه سلمنا ان المقارنة بين
الى وعامله في الاتحاد بحسب الذات وبحسب الزمان لكن لا نم ان احدهما لا يكفي بل يكفي المقارنة بحسب
الزمان قوله لا يتفاوت به اي الى فيه لطافة لا تخفى قوله كما يوهم قوله آه بل تعلقه وان كان متعددا
بحسب الذات قوله لان التعريف كالاسم آه لانه لا يدل على التقليم كما يدل الالف واللام على التعريف قوله ان يدعو
اليه هذا في عامة النسخ والظاهر ان يقول وان يدع باسقاط الواو والاظهر في الجواب ان يقال ان ان هذه
لما كانت وصلية منسلخة عن معنى الشرط لم تعمل بجزم قوله اعراب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد اي
مع ان الواجب ان يعرب احدهما الذي هو الصدر دون الاخر الذي هو مبني لعدم استحقاق الاعراب
لانه يستفاد مع النداء آه قوله حق قاعدته مثلا وانما قال مثلا لان المركب كذلك لان اللام من الاصل مبني
ايضا قوله بواحد اي باعراب واحد قوله ويسمى اي يسمى حق قاعدته قوله كذلك اي ان يعرب باعرابين
قوله والتانيث بمعنى آه فلا يستحق الاعراب فحق قاعدته ان يعرب باعراب واحد قوله واي عطف على
يقال قوله بان المراد آه على ان يتوقف [illegible] العلم قوله ان ما ذكره من انه اعرابا اعراب واحد اي اعراب مجموع
اللفظين باعراب لفظ واحد قوله في الاول اي في المركب في الافريقي اي المثنى والمجموع بالواو والنون قوله اعرابا
مفعول ثان للجعل ويجعل على التنازع وفي بعض النسخ اعرابا اعرابا بالمركب بين والاول للثاني والثاني
للاول قوله صحيح اي فهو وان صح اي فتامل قوله دون المجموع اي المجموع المعروف واما التعريف قوله
اي الوجه المحشي لانه وجه فرد من حقيقة قول الشارح ولم يقصد الوحدة او الوجه المحشي يعني عبد الغفور
لانه وجه كذلك في هذا المقام قوله ان ما ذكره آه ضبط المحذوف اي ان ما ذكره آه ايراد عليه وورد عليه
ان عبد الله فهو بيان لما ذكره قوله واسم كلمة كذلك اي باتفاق النحاة وكذلك صفة كلمة وفي
بعض النسخ كل اسم كلمة فعبد الله كذلك اي كلمة وعلى الاول النتيجة محذوفة وهي قولنا فعبد الله
كلمة كذلك اي باتفاق النحاة وعلى الثاني مذكورة والنظر هو الاول وان كان فيها حذف النتيجة
لا يخفى على ذي البصيرة قوله كيف لا يتوجه آه عنه وقد قال آه قوله ينقسم اي العلم قوله
جملة كتابط شرا وغيره قوله او مضاف اليه وهو صحيح في ان مثل عبد الله كلمة وهو ظاهر

بقي ان الحنفي يرفض مثل عبد الله تركيب مضاف المفصل مع مكان قوله بناء كما في قوله الواحدة جزء متوضق
المختصر مع جنس مع ان الاسم المركب تماما فليتأمل قوله والكنية جعلية مثل منية وبني مثل ابي بكر وابن عباس
وادر سواء ونبت لطشم ثم اثم ثم انه يخرج اي مازاد او جاف له فانه لا يقال لمثل عبد الله لفظ و
احدة بان اللفظ ما لا يصح آه فهذا القول متعلق باول القول قوله من تركيب الكلمة لمصاحب المفصل
قوله بل علم لانه يحرز التلفظ حرفيا باعتبار بين ووضعه الاصلي يتم به اي ما بيان عليه اي على الوجه قوله ما هو
حال لها اي حال الفرد وكذا اي ان جزء هو آخر قوله باعتبار اي لمثل عبد الله حال باعتبار الحال علم كلمة وحاله با
عتبار الاصل لجيب مضاف قوله المراد بالجزء اسم آه فدخل فيه مثل البرطب وقاعه وبجري لانه جزء جملة
قوله والا اي وان لم يكن شيئا منهما قوله بعد جعل الوضع والمقصر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف
تقديره بعد جعل الشارح الوضع قوله يستلزم اعتبار حقيقة الوضع يستلزم الدلالة تأكيدا
الوضع وحده فيكون لسر ظهور انه مجاز من قبيل اطلاق اسم الاعلى ابن قوله فهم اللفظ مضاف الى
المفعول قوله سماع اي سببيته بالتمحض قوله ودلالة عطف على فاهم قوله كذلك اي على خلاف لراي او يتكمن
الدلالة معنى التعيين فقوله لذا متعلق بدلالة بالتضمن او بدونه العدول وهو اللفظ قوله لو كان
اللفظ معنى اي سواء كان بتوسط الوضع او الطبع فافهم قوله فلا يظهر ما هو الدلالة //
العقلية الوقتية قوله ولو كان آه ناظر الى قوله وقيل بسماع قصد بالتمثيل قوله فيستغني
عن ذكر الوضع اه وفيه نظر لما تقرر من الدلالة الالتزامية مهجورة في التعريفات فالاكتفاء بالالتزام
غير لائق بالتعريف فان قيل يلزم من هذا المجاز وفي تعريف المصنف ايضا حيث لم يذكر الدلالة لا يستلزم
الوضع ايا ما قلنا ان الدلالة مأخوذة في مفهوم الوضع فاستلزامه ايا ها استلزام الكل لجزئه لا استلزام
المدلول المطابقي الى الخارج عنه اللازم فلا مجاز فيه فتأمل قوله اشارة اي بهذا التعبير اشارة قوله بهذا
لحن اي قوله اسم وفعل وحرف قوله بحيثية متعلق بتصوير ضم القيود اليها قوله تفصيله وهو قوله
لانها اما ان تدل آه قوله الاقسام اي اقسام الكلمة وهو اسم وفعل وحرف قوله ينفي مفهوم الاسم و
هو الدلالة وعدم الدلالة والاقتران وعدم الاقتران قوله تنبيه ان كان بديهيا ضعيفا قوله او برهان
ان كان نظريا قوله لانه يجوز آه لان المقسم المشترك هو حال الكلمة لا نفس الكلمة فلا بد ان
يكون القسم ايضا حال الحرف وحال الاسم وحال الحرف الفعل قوله اي حرف آخر بان يكون الثاني حال الحرف
والاول حال الاسم والثالث حال الفعل قوله بحذف المضاف قوله معنى حصر التقسيم يعني التقسيم او امثاله
من تقسيم الذات الى الاوصاف لا معنى حصر كل تقسيم ضرورة ان معنى حصر تقسيم الكلمة ان ليس المقسم
فارجا

فارجا عما ذكر في التقسيم وان ليس له افراد اخر غير الاقسام التي ذكرت في التقسيم ولذا افتقر فاعرفه قوله عما ذكر اي عن الاقسام
التي ذكرت في التقسيم اي ليس له اي للمقسم قوله وراءها اي الاقسام او ليس بعالم الافراد وجاهل لكنه فقط
الموافقة بحاله المجاز من قوله اما ان تدل اولا قوله لا يخرج له اي للانسان قوله بغيرها اي صفة غيرها قوله تقرير
افراد مع تقرير الشارح قوله ثم تأويل اخف وهو ذكره الفاضل الرومي في جلبي في حواشيه المطول في بحث
الفصاحة نافلا عن نفي السبب وقال فليكن هذه القاعدة على ذكر منك وهو ان يأول مع الفصل بالمصدر
الفاعل والمصدر باسم بمعنى الدلالة اي بعد جعله بمعنى الدلالة قوله فالتعبير بالتنبيه اه اي لم يرد وهم بتفصيل
ما قصد بذكره التنبيه وهو فليس قوله بالتنبيه مستدركا لما سبق اي الوهم من اول النظر وبطل
فالدلالة بعد التأمل بل يجب ذكره فتأمل قوله قصد بذكره التنبيه اي يعني ان قصد الشارح بالذات
بذكر قوله مختصرا ذكر التنبيه وعلى قصور بيان غيره مع قطع النظر عن لزوم التقدير وقلته والاشكال
ان مقصوده بهذا التحقيق مما ذكره ايضا قوله على قصوره وقد عرف قصور تقرير الحال آنفا بيان
قوله بيان غيره اي غير الشارح قوله هنا اي تحقيق وفي بعض النسخ التحقيق اه وهو ليس بجيد لا بها
ان هنا اي تحقيق غير هذا التحقيق وليس كذلك وهو ظاهر الا ان يصرف آخر عن ظاهره بان يقال ان معناه
تحقيق آخر غير التقدير والتأويل المذكورين قوله لا حاجة الى التقدير ولا الى تأويل فيه هو من باب حذف المعطوف
ويجيء التقدير بمعنى التأويل كما سيصرح الشارح في قوله المصنف في فوقع وما وقع ظرف فلا اشكال انه مقدر
بجملة حيث فسر قدس سره قوله مقدر بقوله اي ما أول فيجوز ان يراد بالتقدير ما يطلق عليه لفظ //
التقدير فيشمل التأويل لا احتياج الى الحذف فافهم قوله بدخول كلمة ان اي بجعلها مخصوصا بالازم مع ان ما اي //
المصدرية كذلك لكون حرفا عرفيا في المصدرية بلا خلاف الا الاخفش حيث ذهب الى انه اسم يقتضي عائدا اليه وغير
مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل لذا قال مولانا حسن جلبي في قوله التلخيص
والتمر لا الصلف جمعها في ديباجته قوله وان فيه استقلال قوي اذ لا يدخل ان المشتق وان كانت بعد التخفيف
على الفعل فان قيل المراد من قوله بالصورة نحو قوله تعالى علم ان سيكون قلت ما أول بالمصدر هو الجملة
لا الفعل السلام الا ان يقال المعنى واللازم قوله ما أول به بدخول ان فيلزم الغاء العاطفة وحرف المعطوف
وهو نادر جدا فلا يترك قوله او ان فليتأمل قوله الاول اي المصدر قوله لا يرتبط بالذات وهي تحمل
ان يكون معناه لا يرتبط بالذات او نفسه بل يرتبط بواسطة التقدير او التأويل لكن ظاهر قوله //
الآتي يرتبط به يقتضي ان يراد بالذات ما يقابل الوصف اعني القائم بالذات ويفهم قوله بالذات صلة له
وان كان عكسه ذكر الاحتمال فيه ايضا فتأمل قوله والثاني الفعل ما أول به قوله يرتبط به اي بالذات قوله

منبوها اللفظ معنى فافهم قوله حيث يتعين قال الفاضل المحشي الاولى حيث لا تدل آه ووجه الاولوية انه يتوهم من كلام الشارح
تحقق الدلالة على معنى في نفسها تأمل قوله الاولى حيث لا تدل آه ويمكن ان يقال ان مقابلة الاسم والفعل في هذه
الحيثية كما علمت في المحشي اراد الشارح ان يشير الى مقابلتها ايا لهما من حيثية اخرى غير ما علم من المتن فقال
حيث يتعين آه وقدم الوجودي لشرفه وحينئذ ما ذكره الشارح رحمه الله اولى كما لا يخفى قوله من كلام
ارباب الشرح وصح التصحيح الانسب قوله اخذوا الاسم فاختلافهم بين في ما اخذ الاسم الاصطلاحي قوله من السمو
في تعريفه نسبة للمتعلق باسم المتعلق قوله ولفظ الاسم نقل من آه فيكون نقل العام الى الخاص كما هو
المشهور قوله وفي القاموس الاسم الشيء آه ففي الاسم خمس لغات وهذا موافق لما ذكره من السبع او اوائل حاشية
الكشاف ما قاله ابن الانباري من ان في الاسم خمس لغات اسم واسم بكسر الهمزة وضمها وسم وسم وسمى
على وزن هدى الا ان الاخير لا يوافق ما قاله صاحب القاموس قوله اللفظ آه فقد ثبت مجيء الاسم بمعنى
اللفظ الدال على الشيء لكنه يجوز ان يكون معنى من زيد الاسم فلا يتم التقريب فافهم قوله على الجوهر ان حال لكونه دالا
على الجوهر آه او حال لكونه مطلق عليه قوله تأمل وجه التأمل ظاهر اي ان الاختلاف في الاسم اللغوي يستلزم
الاختلاف في ما اخذ الاصطلاحي فان احد الامرين ما اخذ الاصطلاحي ايضا بناء على ان ما اخذه
قوله ولذا تقول آه فيه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به لمشابهة الفعل في ان المصدر آه اي كما ان الفعل
اللغوي اعني المصدر اي موضع صدوره فكذا الفعل منه وهو النوع على فان النوع على المصدر الحدث كذلك
الفعل الاصطلاحي مصدر يشتق هو منه قوله الا انه آه استدراك من قوله لا دخل قوله ايضا اي كما ان لا بيان
انه علم لكل واحد منها قوله ما موصولة او موصوفة قوله ان يخرج المخبر او المعنى او
كلاهما فالكلمة ليست بمعنى الجمع قوله بلفظ متعلق بمحذوف تعلق بها وقيل الباء سببية
قوله ورد الحصر من قبيل قوله ولا المتوسط
والخاتمة آه المتوسط الفعل مع ان المناسب تقديمه عليه لان علم المتوسط يتوقف على علم ما
آخره عنه والتقديم الركن على الفعل لا ينظر الى بيان المعنى فيما سبق من قوله
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد قوله وهو اللفظ التاء للوحدة قوله انسب بمعناها الاصطلاحي
ومعناها الاصطلاحي لفظ وضع لمعنى مفرد قوله وان الكلمة ام سواء كانت
لغوية او اصطلاحية واما الكلمة اللغوية والكلام فيناسب احد معنييهما بالآخر ويطلق
عليه شمول الكلام التعليل واعلم ان النسبة بين الكلمة اللغوية والكلمة الاصطلاحية
وبين الكلام اللغوي والكلام الاصطلاحي تتصور على ستة اوجه احدها النسبة بين

الكلمة

بين الكلمة اللغوية والاصطلاحية وثانيها النسبة بين الكلام اللغوي والاصطلاحي وثالثها النسبة بين الكلمة
اللغوية والكلام اللغوي ورابعها النسبة بين الكلمة الاصطلاحية والكلام الاصطلاحي وخامسها
النسبة بين الكلمة اللغوية والكلام الاصطلاحي وسادسها عكس الخامس اي النسبة بين الكلمة
الاصطلاحية والكلام اللغوي والنسبة بين الاولين وبين الثانيين العموم والخصوص المطلق والنسبة
بين الثالثين العموم من وجه وبين الرابع والسادس هو العموم المطلق وبين الخامس التباين
قوله ليس بحد بل تنبيه لان اللفظين قوله تتضمن كل واحد الى فيه الكلمة ما زاد في الكل
العموم او صفته اي كل واحد وقوله للاجزاء متعلق بيتضمن واللام زائدة في المفعول لتقوية العمل قوله
والمعنى يتضمن كل كل الاجزاء فالتنوين عوض عن المضاف اليه يعني ان الكل سواء كان اجزائه
او ثلثة اجزاء او اربعة اجزاء او ازيد منها يتضمن كل كل جزء فان الكل اجزائي يتضمن كل من جزئيه و
ان كان في اجزاء ثلثة يتضمن كل من اجزائه الثلثة وان كان من اجزاء اربعة يتضمن كل من الاجزاء الا
ربعة وعلى هذا القياس في الاكثر من الاربعة فليس المتضمن في الاجزاء الثلثة مثلا مجموع الثلثة
والمتضمن الاثنين حتى يتوهم فيه الاتحاد ويختص توهم الاتحاد بالكلام الثنائي كما فهم القائل
توهم الاتحاد بل المتضمن مجموع الثلثة والمتضمن كل واحد منها الاثنين منها فقط فلا وجه لتخصيص
ذلك القائل توهم الاتحاد بالكلام الثنائي فانه تخصيص وعاقرنا ان الاول الاظهر ان
يكون المحشي فما قال بتقاء التوزيع قوله وجعله آه ولكن الوجه الاسناد جزء له كان تتضمن لها معنى و
قوله معنى واحد اي فان المتضمن من الامور الثلثة والمتضمن هو الامران اي الكلمتان سواء اعتبر
مجموعها او كل واحد منهما باعتبار التغليب قوله بل لكونه ناظر الى النسبة قوله او صفته
ناظر الى الضم قوله لا جزئية الاول او صفته لجزئية قوله تأمل لعله اشارة الى انه يجوز ان يتعلق الاسناد
جزء الكلام باعتبار التغليب قوله باعتبار آه اي باعتبار او الشارح ان الاسناد
في نفس الامر كما لا يخفى قوله نحو جمع الكلمة اي المتكلم الكلمتين والسبب الحقيقي للجمع هو المتكلم
لانه الموجد له قوله انسب لانه لم يحتج الى التأويل قوله وفيه التغليب كما يعني انه لا فرد
في نفسها من افراد الكلام لانه من مشتملا على المتن مشتملا عليه قوله
وان البيت اي ان البيت الكلام المشتمل على المتن التنوين بناء على انه ليس
معتدا به قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
مثال عكس ما ذكره الشارح من مثل زيد ابوه قائم فهو مثال للكلام الذي طرفه الاول كلمة حكما وطرفه الثاني كلمة

حقيقة لا كما ان طرف صلتهم حيا كما توهم لان الخبر هو خبر فقط وفاعله المستتر فيه خارج عن الفاعل كما سيصرح

به المحشي من الخبر في مثل زيد قايم ابوه هو قايم وفاعله خارج عن الخبر فلو كان الخبر في مثل زيد قايم كلمة وعم ومخبر

من بكر بطريق الاولى لان كونه كلمة متفق عليه بين الشارح والمحشي وانما الخلاف بينهما في مثل قايم ابوه

لان الخبر عندهم قايم وهذا مخالف لما فهم من حاشية المحقق الشيخ في بحث تقديم المسند اليه نقلا عن السيد

من ان الخبر هو قايم مع فاعله فليرجع اليهما وحاشية الفناري ‌‌.. ومعنى كونه عطف على انهم ان

.. يجعل بسبب حمل .. هو منقول اي مأخوذ من المتن .. على تعريف متعلق بقوله تحقق .. ولا في

ضربت والا بقي الخبر الجملة بلا عايد .. سواء كان ضمير الى ما هو عند غير المحشي .. او متعلق الخبر كما هو

عند المحشي فان اخره يقول القول عنده كما عرفت .. والا اي وان لم يكن اي الحكم في الخبر .. هذا اي

المراد بالهذا وهو المقصود لذاته .. قوله اي قوله الكلام في قوله صدر الكلام .. هو المناسب

اذ الكلام في الكلام لان التعريف له فينبغي ان يكون التقسيم له ايضا ولانه المناسب لذلك لكونه لاشتمال

الى البعيد .. المقام اذ المقام مقام بيان الكلام بتعريفه واقسامه .. بعيد عن المرام لان الاقرب

ان مرام المحشي بيان اقسام الكلام بدليل تعريفه الكلام وان كان مآل الكلام واحدا .. والاظهر انه يكون فيه

ايضا توهم اي المحمول والمحمول عنه والمدعى فصار ظاهرا في خاص والدليل خاص .. مطلق

سواء كان شيئا اولا وكذا اي ولا حاجة في كلام المحشي اليه .. وقيل اي في وجه التصريح بالحصر

ليس صفة اي بيانا ينفصل بينهما بالاجنبي .. لا نفس الاسم والا يتوقف آه وكل ضمير وقع في

التعريف لا يجوز ارجاعه الى المعرف مع ظهوره وشيوعه لبيان المذكوره .. ليس لذاته بل تأكيد

مفهوم صريحا باعتبار لفظه .. اراده اي المدلول والمعنى .. يعني يستفاد منه المناسب بقوله

افادة المراد ان تقول يعني بغيره فافهم .. يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره فلا يصح قوله في تعريف

الحرف في غيره .. على وضع ما وهو في غيره .. يوافق بالتساوي او بالتلازم .. وكان

عرف اي وسواء من اللغة التركيب الوضعي انما لم يرد ولم يلزم هذه العبارة اي في غير مصطلحة

فيما بينهم وان استعمل الراسخ بحسب اللغة لكنه مصطلحة فلا يرد .. وليس كما ظنه اي

وليس هذا التحقيق ماخوذ من كلام المحشي كما ظنه الشارح او ليس الامر كما ظنه الشارح

من انه مأخوذ من كلام المحشي .. المنقولة من الشارح هنا .. كيف اي كيف لا يكون بعيدا عن

هذا التحقيق او كيف لا يوف انه بعيد من هذا التحقيق او كيف يفهم هذا التحقيق من المحشي

قط .. ولم يشترط ذلك اي ذلك المتعلق الذي هو المضاف اليه .. في الاسما اي دلالتها ما يوقف

آخر

آخره ويدل الاله الابهام او افادة الخصوصيات .. ولا خفاء آه من كلام المحشي لا من

المصنف في الايضاح فيه اعتراض على قول المصنف الواضع شرط آه .. انه اي ان الدلالة

والمتبادر باعتبار ما ذكر او بيانه ولذلك بان يدل .. هذا الكلام الذي ذكره في الفرق

لان ما ذكره من الفرق الذي هو المحقق وهو ما ذكر الشارح بقوله وبما سبق

من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا اعني اخذ الحرف منعا بالاسماء اللازمة للاضافة

آه .. ايضا اي كقوله الايمة .. يرد في هذا المقام متعلق بقال الشارح او بشرح .. يقرب

منه آه في المصنف ايضا يقرب من تحقيق معنى الحرف تاما بالنظر الى عبارته الجملة

المتقدمة ويبعد عنه بالنظر الى ما ذكره من الفرق بين الحرف والاسماء اللازمة الاضافة فان

ذلك الفرق غير الفرق الذي من التحقيق كما عرفت والحاصل ان الفرق مبني على ان يكون الواضع قد اخذ

في الدلالة وقد عرفت انه لا دخل له فيها فيما قررنا تبين ان المراد بالجمع اعني اخراج ما فوق الواحد

فافهم .. لو قيل كما ان في الخارج موجود قايما بذاته كما قال في المتن هو مدرك قصدا وملحوظا

في ذاته .. موجود في ذاته اي من غير اعتبار غيره .. قايما بغيره كما قال فيما يشبه به هو

مدرك تبعا آه .. موجودا في غيره اي موجود باعتبار غيره كالسواد .. وما يقابل اي

ومعنى ما يقابله .. فان آه اي وانما كان تقريره اخا وغانيا في الايضاح .. كما في قولهم

اي كما في قولهم .. بل بمعنى الاعتبار كما ان في قولهم في تعريف الحرف في غيره بمعنى الاعتبار و

للدلالة على ان وجود معنى الحرف ليس الا باعتبار غيره هو المتعلق .. وللدلالة

على ان وجود السواد آه بخلاف وجود الجواهر فان وجوده في نفسه لا باعتبار محله

.. الا باعتبار محله الا باعتبار غيره هو محله .. كما ان معنى الموجود في نفسه آه

الظاهر المناسب ان يقول كما ان معنى قولهم الاعراض في الكون ان الجواهر موجود من غير اعتبار

غير هو الكون فتأمل .. وعلى ذلك قرينة ان في قولهم السواد في زيد ليس آه .. الوصف

مفعول ثابت به كما يقال ان الجوهر آه الانسب ان يقال كما يقال ان الجوهر موجود

في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره فافهم فلم يتأتى به كما عرفت ان نسبة الوصف الى محله يعني

بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود الوصف ليس الا باعتبار محله لا بمعنى الشايع فى

عليه نسبة الجواهر فيستفاد من هذا التشبيه ليس وجهها انه بل المستفاد منه هو

الوجه السابق بعينه وهو كلمة في في الصور الثلثة بمعنى اعتباره فقولها .. الاول

معلوم اذ لا يلزم من كون الشيء معقولا كونه معلوما الا ان يقال المراد منه المعلوم بتركيبه المدرك فيكون من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم اى ملزوم الاول وهو تعقل المحمول. قوله ولا يذهب عليك التفاوت آه الظاهر ان هذا اعتراض على الشارح ويمكن ان يجاب عنه بانه لا تفاوت بينهما الا ان القائم بذاته وان لم يكن قائما بغيره في الذهن لكنه قائم بالغير في الذهن وهو الذهن لان الاشياء اعيان في الخارج وصور واعراض في الذهن كما هو المشهور فيما بينهم وبهذا القدر كاف في عدم التفاوت بينهما فتدبر. قوله فربما يقصد الغاء التعليق قوله وبالعكس اى وربما يقصد الى المدرك قصدا فيصير مدركا تبعا وهو عطف على قوله فربما يقصد آه اى وربما يكون الامر بالعكس. قوله نسبة وينا سب باصطلاح النحاة. قوله وجه اى وجه وجيها واخفى فافهم. قوله طرف وهو المحكوم عليه والمحكوم به. قوله الحكم للنسبة التامة الخبرية فان الحكم مخصوص بالخبرية ولا حكم في الانشائية لان الحكم اداء الواقع في نفس الامر ولا وقوع فيها. قوله وان للنسبة التامة سواء كانت خبرية او انشائية فالنسبة التامة اعم من الحكم. قوله بل لا يصلح ان يكون طرف نسبة اى اصلا. قوله وتعليقية مثل نسبة الفعل والمفعول اى الى المتعلق به. قوله فالاولى ان يقال لعله انما قال الاولى دون الصواب لانه يمكن حمل المحكوم عليه والمحكوم به في كلام الشارح على مطلق المنسوب اليه والمنسوب الشامل لكل واحد منهما على طريق التجوز الارسالي بان يذكر المقيد اعني الخاص ويراد المطلق والعام ويجوز ان يقال ههنا بالاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر غيره فتأمل. قوله ويستفاد منهما اختصاص آه اى اختصاص المحكوم عليه وبه بما سوى الحرف. قوله بما سوى متعلق بالاختصاص. قوله لكونه خبر ان. قوله وانه عطف على غير معقول. قوله مع ان كل رجل آه فالاسبيل الى الحكم على كل رجل وعدم الحكم يختلف سواء اى كل رجل الخ. قوله معا اى مع كل رجل. قوله يفهم معناه علة لقوله لا يلزم اى يفهم معنى كل رجل من ذكر السور. قوله فالتحقيق اى في الامر الاول. قوله وانما يتوقف ناظرا الى الامر الثاني. قوله فرمه اى فرمه المحكوم ملحوظا تبعا. قوله من لفظه اى الملحوظ تبعا بحرف ذكره اى ذكر الملحوظ تبعا. قوله فكيف يكون ههنا لان الاسم ليس موضوعا لمعنى انه ملاحظة غيره ابدا بل هو موضوع لمعنى مدرك قصدا ملحوظ في ذاته وحاصل السؤال ان كونه كل موضوع لمعنى الكلي ينافي

ويمنع

ويمنع كونه اسما وحاصل الجواب ان كونه موضوعا لمعنى الكلي بل هو موضوع لمعنى ملحوظ في ذاته حين الاضافة وانما يصير آلة لملاحظة غيره بعد الاضافة فيكون لها معنيان معنى حال الاضافة ومعنى بعدها وهو اسم باعتبار المعنى الاول. قوله يصح تعلق لانه قد مر من المحشي انه لا ان المدرك تبعا لا يصلح ان يكون طرف نسبة اضافية ~~كانت او تعليقية او توصيفية~~ ايضا. قوله على ملاحظة الافراد اى حال الافراد فافهم. قوله هاسبق انفا. قوله لا يصلح ان يكون طرف نسبة ما اضافية كانت او تعليقية او توصيفية. قوله لا يصلح ان يخبر اه وقد عرفت ان كل ما يصلح ان يكون محكوما ملحوظ بالذات فلا محالة يصلح ان يصير طرف نسبة. قوله وانما اجملنا الكلام اه جواب سؤال مقدر كانه قيل اذا كان مرادكم عدم صلاحية الملحوظ تبعا لان يكون طرف النسبة عدم صلاحيته لان يكون طرف نسبة مخصوصة بالاصالة فلم اجمل الكلام اولا حيث قال في اول هذا القول ولا يخفى انه كما لا يصلح المحكوم ظاهر قوله طرف النسبة التامة ولم يقيده بان يكون مقصودة بالاصالة فاجاب عنه على حاصله ان الاجمال اولا على وفقهم في الاجمال فافهم. قوله وكيف اى كيف لا يفهم منه ما ذكر. قوله والواو حالية. قوله واذا لاحظ اه فالعطف قرينة على ما ذكر لئلا يلزم انتشار الضمائر فافهم. قوله مع ان مدلول الابتداء آه مرتبط بقوله يفهم من هذا الكلام آه يعني يفهم منه انه لا فرق بينهما الا بوجه واحد مع ان بينهما فرق بوجه آخر غير ما ذكر وهو ان مدلول الابتداء كلي آه فلا وجه لحصر وجه الفرق في واحد. قوله الا حصة اى افرادا اعتبارية الحصة الكلي المضاف الى النوع مثلا انسان زيد حصة مثلا حصة على ما في شرح التهذيب لخلاف الحال الحصة لا تطلق في اصطلاحهم الا على النوع الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا تطلق على النوع الحقيقي كذا ذكره المحشي في قول المص في اوائل مبحث التعميم الا ان يقصد الانواع في حاشيته قوله هنالك الواقعة على قول الشارح المراد بالانواع الحصص. قوله لا تمكن بيان معنى قوله فقط تبعا اى لا افراده. قوله واقيل اى الى ان يفسره اقول يمكن ان يعارض بان هذا المحشي ايضا مختار الى حمل الفهم على المصدر المجهول فانه بمعنى المفهوم صفة المتكلم لا صفة اللفظ والى ان المصدر بمعنى المبني شايع في اطلاق الدلالة فان شايع المستعمل هو الدلالة التي كانت صفة اللفظ سيما اذا ذكرت مقارنة باللفظ كما فيما نحن فيه. قوله من نفس العبارة اى مع قطع النظر عما سيق الكلام له. قوله الاداعي وهو هو هنا اى في هذا الكتاب كما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى الاخير في نفس الكلمة. قوله وكان وجه اى وجه ظهور المعنى الاخير من نفس العبارة. قوله دلالة اللفظ على معنى عدل من عبارة اسما الشيء عن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة الى ورود السؤال المشهور عليهما

غوجي

بانه مسمى الموضوع على الجزء والضوء او الجزء من فقط او الضوء فقط ولا احتياج حينئذ الى اعتبار قيد الحيثية في التعاريف
لان مع ذلك السؤال على حاله في شرح الفنارى ولا يرد ذلك السؤال على هذه العبارة ولا يحتاج الى اعتبار قيد
الحيثية لدفعه وهو ظاهر قو لانه اى اللفظ قو ولانه الضمير عائد الى المعنى والمراد من الضمير العائد اليه ليس ما اريد
باللفظ فان ما اريد باللفظ هو المعنى المطابقي بقرينة قوله لانه وضع له فما اريد بالضمير ليس هذا الظهور
ان المعنى الموضوع له لا يكون جزء فالمراد من الضمير غير ما اريد باللفظ على سبيل الاستخدام وقس عليه الضمير في
قوله ولانه لازم ويجوز ان يراد باللفظ المعنى الموضوع ما هو اعم من المطابقي فتامل قو ولانه لازم ما و
ضع له الالتزام والمعنى المطابقي هو تمام المعنى الموضوع له والمعنى الالتزامي لازم معنى الموضوع له
ولم يذكرهما المحشي لكون المقصود بالذات بيان المعنى التضمني ولكونهما معلومين بالمقايسة على
خلاف الظاهر انه بدل من قوله على الجزء باعادة الجار فافهم ويجوز ان يكون على الظاهرية بنائية وان تعلق
بالتقييد بالاول قو في اعتبار من المعنى عند اطلاق المعنى المطابقي لكونه المتبادر الاول قو بعض ر/
محققين وهو العلامة الرازي حيث قال في اخر الموجه ان المعنى اذا اريد به مفهوم المطابقي .. مع انه
آه متعلق بقوله فقد حمله قو على خلاف المتبادر الصارف اى عن المتبادر وبه صرح العلامة الشريف
في بحث الاستعارة التمثيلية من حواشيه على المطول حيث قال الالفاظ المذكورة في التسويات يجب حملها
على ظاهرها اذا لم يكن هناك ما يوجب صرفها عنه انتهى قو لان علته حمل المعنى قو هنالك في توقيف
الاسم قو في تقسيم الكلمة الاول في وجه انحصار الكلمة في الانواع قو ولا اقتران قو سؤال المقدر
قو اذ لا يوصف الاول بكونه صحيحا في الواقع بنظر الى الطرفان متقاربان قو ولو ان آه هذا
بيان صارف ثان عن الحمل على المتبادر قو بناء على ما زعموا انما قال زعموا لكونه خلاف مختار ان
الفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان وليس النسبة داخلة في مفهوم الفعل على ما سيذكره
مفصلا بعد هذا الورق في اخر هذا القول وادعى انه من الالهامات الربانية وما سيذكره في اول بحث
الفعل ان الفعل موضوع للامور الاربعة المعنى تقييد الحدث والنسبة بالزمان ثم ان من البيان ان
ما ذكره هنالك مما انه ظاهر اى اختلاف هنا لا يمكن دفع الى النقة بان ما ذكره هنالك مبنى على التنزل
وعلى تقدير تسليم ما ذكروا يعني لو سلمنا كون النسبة داخلة في مفهوم الفعل يكون الفعل مشتملا
على الامور الاربعة وما ذكره هنالك مبنى على منعه فلا تدافع بين كلاميه قو ليس الذي يست فا
لتذكيرها وتانيثها مع الفعل وايضا ويجوز اعتبار تذكيرها لا بلا له في الدلالة على معناه من التاء
ولا معنى له بدون التاء قو ورد عليه آه حاصله انه لا يجوز ان يكون الفعل بنفسه دالا

على الحدث لاستلزام وجود التضمني بدون المطابقة وهو فاسد لاتفاقهم على ان التضمني لا يوجد بدون
المطابقة وما يستلزم الفاسد فاسد وحاصل الجواب منع استلزام كون دلالة الفعل على الحدث بنفسه
وجود التضمني بدون المطابقة بل المنع لكون معنى الدلالة بنفسه الاستقلال الحاصل بالمفهومية
آه فلا فاسد في كون الفعل دالا على الحدث بنفسه .. كيف اى كيف يكون دالا على المعنى قو فهمه
اى المعنى التضمني بواسطة اى لا بالنظر الى ذاته قو فهمه اى فهم المعنى التضمني وهو الحدث
والزمان قو بالمفهومية متعلق بالاستقلال قو اعني تفسير اللفظ ما هو مشهور في قول ما
هو شرط فهمه بقي انه يشكل آه هذا الايراد على ما اتفقوا عليه من ان التضمني لا يوجد بدون
المطابقة لا على قولهم ان الفعل يدل بنفسه على الحدث والايراد السابق بالعكس كما
بيناه فنظر الفرق بين الايرادين قو انه يفهم وهذا الفهم هو الدلالة التي هي فهم المعنى من
اللفظ للعالم بالوضع قو بلفظ ضرب اى الحدث ولا شيء فهمهما على الفهم الضمنية لا بالذات
ولا بالواسطة قو من طرفي متعلق بتحقق قو ثم تحقق خبر لكنا قو وبانه آه جملة
معترضة فائدتها التنبيه على عدم اعتماده بقوة ذكائه وقريحته في حل هذا الاشكال القوى
بل يفعله بتوفيق الله تعالى قو عقيب اى عند العلم بالوضع قو بدون حضور طرفيه اللفظ
الموضوع والمعنى الموضوع له والوضع نسبة بينهما ولا شك انه لا يمكن العلم باستحضار
النسبة بدون حضور المنتسبين قو فليس العلم آه فليس العلم بالحدث وفهمه عند سماع
لفظ ضرب في ضمن تذكر وضعه دلالة لفظ ضرب عليه حتى يوجد التضمني بدون المطابقة في اصل
هذا الجواب منع كون فهم الحدث من لفظ الفعل عند سماع دلالة اللفظ فلا اشكال قطعا
عنده اى عند تذكر الوضع قو وهو التفاوت وهذا الانتقال هو الدلالة كما سيصرح
به المحشي قو اليه اى الى المعنى المعلوم عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع قو من حيث انه
اى ذلك المعنى المعلوم قو والذى عطف على مراده ما اى اللفظ قو الى تلفظ به اى بذلك اللفظ
الدال على ذلك قو على الوجه متعلق بوضع قو العام وهو وضعه بدون ضميمة كما يدل عليه
قوله الاتي ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له قو الوجه العام قو عنده اى عند العالم
بوضع ضرب قو وليس هذا اى حضور ذلك المفهوم في ضمن تذكر الوضع كما ... ان
الدلالة متاخرة عن تذكر الوضع قو ولا يتوجه اه السؤال الثانية فيه لان كل احد يعلم وقوع
الافعال المطلقة في الخارج ومن المعلوم ان المتكلم العاقل سيما ان كان بليغا لا يبلغ الى السامع ما لا فائدة

فيه له ولا يتكلم به فاذا تكلم المتكلم بلفظ ضرب فقط يعلم السامع ان المتكلم يريد منه الحدث بدون
الغائية فيه ولا يتوجه ذهنه الى الحدث مع انه مراد المتكلم لعدم الارادة وانما الغائية في الضرب القايم
بالفاعل المعين فاذا سمع ضرب المسند الى الفاعل المعين وعلم خصوص المعنى الموضوع له
يلتفت اليه من حيث انه مراد لحصول الغائية فيه عنده اى عند فى العالم بوضع ضرب
ق التفت اى ذهن العالم بوضع ضرب ق فمنشا هذا الحدث آه اى علمه بالوضع وفهمهما
اذ المنشا هنا يستلزم العلم وتحقق سببه ق هو الظاهر والتنزيل بناء على العلم ق ولا
نسلم انه لم يتحقق فلم يتحقق منشا المنشا هنا ايضا بدون فهم المعنى المطابقى التي هى الدلالة
التضمنية فلم يوجد التضمن بدون المطابقة فلا اشكال ق وهو سهو اى ومن سهو التحقيق
الذى وقع به الاشكال ق وعلم انه ما اشتهر منهم ق كما زعم حتى اعترضوا عليه بانه يستلزم
ان لا يكون كلام النايم والساهى والمجنون دلالة لعدم الارادة فيهم مع ان لكلامهم دلالة
تحصل الدلالة فهم المعنى من اللفظ للعالم بالوضع ولا شك انه يفهم السامع من الفاظهم معنى
ثم اجابوا عنه بان يمكن مراد الشيخ اشتراط الارادة في مطلق الدلالة بل يشترط في الدلالة
المعتبرة وادعا تحقيق المتبع الفاضل فلا يتحقق الدلالة في كلامهم لعدم تحقق الارادة فيهم
وقد عرفت من تحقيق انه يحصل فهم المعنى من اللفظ لا يتحقق الدلالة ق ومن سهو اى ومن
اشتراط الارادة في الدلالة ق وهو من الدلالة بناء على ما اشتهر من كون الدلالة فهم المعنى
من اللفظ سواء تحقق الارادة ام لا ولا شك انه اذا سمع اللفظ المشترك يفهم جميع
معانيه اذا علم وضعه ق حقيقة في بيس ق بل المنفرد اى ق ايضا اى كالمشترك ق اقتضاء
المشترك هذا مستغنى عنه بعد ما قال ايضا ولو كان تاكيدا لولم يكن للفصل بينهما وجب لا بدان
يوضح الاول او يقدم الثانى فلا يرد ان لفظ عبد الله فلا منهما منوه ق ومجموع اللفظين لفظ اهم
نظر لو ان الكلام مفاير ق يحتاجان في دلالتهما الصوت الحقيقى في دلالته بافراد الضمير
في موضعين لرجوع الضمير الى كل الكونه خبره ولا يجوز ان يقال ان كل عبارة عن مجموع
اللفظين المذكورين فتثنية الضمير بالنظر الى المعنى ومثله شائع في لفظة ما وغيرها
لان تنوين كل عوض عن المضاف اليه بالاتفاق اى كل واحد ولان المراد احكم بالاحتياج
على كل واحد من اللفظين على مجموعهما وهو ظاهر جدا وقد اشتهر تاويل افراد الضمير العايد
الى المثنى والجمع بكل واحد فليف يجمع ارجاع ضمير التثنية اليه بالاتفاق اى كل واحد ولان
المراد

المراد احكم بالاحتياج على كل واحد من اللفظين على مجموعهما وهو ظاهر جدا وقد اشتهر تاويل افراد
الضمير العايد الى المثنى والجمع بكل واحد فليف يجمع ارجاع ضمير التثنية اليه وهو الظاهر من الظواهر
ما لا اشتبه على الخواطر الا انه توضع لاصيانته المبتدين عن الوقوع في الغلط في مثل هذا الا
مر الظ ق من اضافة اى من بيانية ق ذكره ق يرد التحقيق اما من قبيل اضافة المشبه
الى المشبه اى من اضافة التحقيق الذى هو الماء البارد في ازالة الالم او من قبيل الاستعارة با
لكناية او شبه والتخييلية فشبه المحتج في نفسه التحقيق بالماء البارد في ازالة ظما الماء
البارد ويزيل العطش والحرارة كاملة اذ لا التحقيق يزيل الم الجهل ازالة كاملة
ثم اثبت التحقيق المشبه ما هو من لوازم المشبه به الذى هو الماء اعنى البرد فالتشبيه المذكور
هو الاستعارة بالكناية والاثبات المذكور استعارة تخييلية كما ذكر في بحث الوجهين في بحث
المجموع والاضافة ترشيح التشبيه على الاول وترشيح الاستعارة على الثانى ق تعلق و
لان التحقيق يقتضى البسط والاطناب فيورث الملال ق ما اوانى اى التحقيق الذى
او صلنى اليه او ان آه ق وفيق التوفيق اضافته بيانية ق اعلم ان هذا هو التحقيق
الذى هو من نتيجة التحقيق السابق الذى ادعى انه اداى اليه موافقة التوفيق ق
القوم اى اى لهم كما اجمعوا اى على ما اجمعوا ق عليه اى على ذلك القول ق الصحيح سر ذلك
اى عدم كون الفعل بدون الفاعل ق مطالب اخر اى الواقعة في العالم الذى هو المفعول
الثانى خبر مقدم وقوله ان الفعل آه مبتدا مؤخر والجملة مفعول نقول ق ان الفعل موضوع
لحدث آه فمع هذا يكون دلالة الفعل على الحدث مطابقة لا تضمنا كما هو المشهور فلا
يرد الاشكال المذكور ولا يحتاج الى ما اجاب المحشى عنه وانما يرد الاشكال المذكور ويحتاج
الى الجواب عنه على ما ذكره القوم من كون الفعل موضوعا للامور الثلثة ق من الهيئة اى
لان وضع الفعل ق ولا يناسب وان جاز ولهذا قام ومن افاد ق دون من الايل فلا
تغفل ق النسبة اى مفيدة النسبة ق وصيغة هيئة ضرب زيد بفوا فيكون ضرب على النسبة
لكون النسبة مستفادة من ضرب لا من هيئة ضرب زيد فيكون تلك الهيئة افادة لا غير
مناسب وان جاز لان النسبة في مثل زيد قايم انما جاءت من الهيئة اذ لا شك ان
قايم لا يدل على النسبة فانه لا يناسب ان يكون المفيد للنسبة هيئة ضرب زيد لا ضرب
ق ومن اجادات آه ومنها ما ذكره انه من انه لو كان جزء لو كان للفعل لزم ان يكون

بانه نوع من التركيب ... او هو غير مناسب قوله يفهم الحدث والنسبة اى يفهمان تفصيلا لا من الهيئة التركيبية لان الفعل لانه مفرد وقد اتفقوا على ان دلالة الاسم تفصيلية ودلالة المفرد لا تكون اولى ان الفعل مفرد فلا يكون دلالته على الحدث والنسبة تفصيلية قوله ولو سلم اى ولا نسلم انهم على ذلك هذا الكون قوله وانما التزم جواب سؤال مقدر كانه قيل اذا لم يتبين النسبة مدلولة للفعل فما وجه التزام ذكر الفاعل مع الفعل اذ لا خلاف في ان الفعل لا يتم بدون الفاعل كما من اتفاقه معنى الحدث اضافة بيانية قوله احضار اى احضار معنى الحدث قوله الا ان يتكلم من الانكار وهو اداة وتذكيره باعتبار معناه قوله وشهادة معطوف على التحقيق قوله بالوضع متعلق بالشهادة قوله لكونه الذى هو فى الوضع الفعل السابق قوله وعدم افتقاره الضمير راجع الى المعنى ويجوز ان يرجع ضمير افتقاره الى اسم الفعل المفهوم من اسماء الافعال بتقدير المضاف اى عدم افتقار معناه قوله وفى هياء متعلق بوضعه الاول قوله وضعه مبتداء قوله لغو خبر قوله والا اى وان لم يكن لغوا لم يكن كلمة لانه حينئذ يكون مركبا تركيبا اسناديا ان كان ظرفا مستقرا فان الظرف المستقر مع فاعله المستتر فيه المنتقل اليه من عامله المحذوف جملة ظرفية مشتملة على الاسناد او تركيبا اضافيا ايضا قوله ومعه عطف على لغو فى قوله لغو فى اعتبار السمية قوله فيها اى فى اعتبار السمية قوله على وزن فعلل المناسب بالموزون ان يقول تفعلل كما لا يخفى قوله تلك المصادر وضع المظهر موضع المضمر لئلا يتوهم عود الضمير الى المعانى قوله والى الطلاق ومعنى الجار والمجرور متعلق بالوجوه مجاز اه وقالوا ان اسم الفاعل ايضا حقيقة فى الحال ~~...~~ مجاز فى الاستقبال فيه شبهة عظيمة وهى انه كيف يكون اسم الفاعل حقيقة فى الحال مع انه لم يوضع للحال ولا بد فى الحقيقة من الوضع والمجاز اللفظ المنقول عما وضع له فليتتبع قوله قد عرفت فى الحاشية الطويلة حيث قالت ومن هذا تبين ان دلالة المشترك لا تتوقف على القرينة قوله الا على زمان واحد مقول على زمانين معينين اه ليس على ما ينبغى قوله ليفيد زيادة معرفة لمعرفى الاسم بتعريف قوله فى الجملة اى بوجه ما لا بالمطابقة قوله وامثاله من عطف المسبب على السبب او من عطف اللازم على الملزوم قوله وتوقف من عطف السبب على المسبب او عطف الملزوم على اللازم قوله لا يستقل به اى ~~...~~ استقلال المعنى فيحتاج فى فهمه وتعقله اى التعقيل بل الافهام به ايضا فافهم قوله

لكنه

لكنه وهو الاغنياء قوله من الحى الطبائع وهم الاطفال والصبيان وغيرهم قوله الكتاب اى كتاب الكافية قوله هذه اى ذكر هذه الخواص بيان اه فاعرفه قوله احكام وان لم يتقدم على الكلام كما عرف الموجب ثم عقبه ببيان حكمه قوله وذكرها اى مع انه ليس مشتركا بين القسمين بل هو مختص بالاسم قوله ما ذكر من اللام والتنوين والاسناد اليه والاضافة قوله من الاقتصار متعلق بالتركة قوله و نواى والتنبيه من اول الامر قوله والالغاء اى وان كان التقديم والحصر يكون الحصر المستفاد من التقديم ففى الكون قوله فوائد معناه منه لا فائدة فيه الا الحصر قوله وبما ذكرنا من قولنا منها قوله ما ذكره لا بد من اه يحتمل هذا من تتمة الاتى ويعنى ليس بيان من التنبيه المذكور بل تصحيح الربط فتأمل وفى بعض النسخ ما ذكر بلا بد اه فعلى هذه النسخة يتعين ان يكون من تتمة الاتى كما لا يخفى قوله ايضا كما فى التنبيه المذكور قوله الامور الخمسة وهى اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة قوله غير ان كلاب يجوز ان كلاب تطلق افرادا ان يقال اضمر معنى الحيثية بالاضافة لانه قال كل واحدة من تلك الامور خاصة فيصح الحمل قوله الا ان كل واحد اه متنبع نوع مفعول لم يعد كلمة شيئا من الاشياء الا كون كل واحدة من الامور المذكورة بعضا من الخواص قوله وليس التنبيه اى التنبيه على ان كل واحدة منها بعض من الخواص خفيا حتى يحتاج اليه قوله وان كان متعلق بقوله وليس اه ويجوز ان يتعلق بقوله مبنى على ان ملاحظة اه قوله يتقوم ملاحظة اه اى على ملاحظة العطف قوله شيع اى من تقوم ملاحظة العطف قوله لان علة النفى اعنى ليس قوله او وضح اى من كل واحد قوله من ان تخفى اى انها اوضح من الخفاء قوله بحمل العبارة اى بحمل كل عبارة بل لا بد من حمل بعضها على خلاف ما تقيده كما في الخواص فيه لان حملها على ما تقيده لا فائدة فيه قوله على ما تقيده العبارة وهو هنا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص بناء على الشبهة تقدم على ملاحظة الربط فيه والانه يوجد اه فيه تغير اى ... معنى الايجاب والسلب قوله والمراد بانى صادق اى المراد بها معناه اللغوى لا الاصطلاحى المنطقى وهو الدخول اذ لا يجوز حمل شئ من الامور الخمسة على الاسم او معنا لا ان يكون على ما ذكره المحشى فى شرح الكافية قوله الا من المختص وتغيير الشارح يساعد ايضا محمول لكان اولا وفاردا اولا قوله تكلفات لا تصح وهى تاويل كل واحدة من الخواص بما يحمل على الاسم فيأول

دخول اللام بعد دخول اللام والاسناد اليه بالمسند اليه والاضافة بالمضاف ويراد بالثاني المعنى المصدري
ثم يأول بالثاني ولذا قال في التنويع فيهما تلطف على تلطف وقوله لا تحصى منه لوح على وجه المبالغة
وقوله وتعسفات لا تخفى عطف تفسيري له ويجوز ان يقدر المضاف في الثاني ودخول اللام
وذويه وبهذا قوله التعريفي اي تعريف لفظ الاسم بالالف واللام كما عرفه المحشي ولا حاجة اليه لانه
لو قال دخول لام التعريف ينصرف اللام الى هذا القسم او الى تعريف الشارح وتعيين اللام بقوله اي
لام التعريف فيه سهو لان اللام اعم اقتفاء على الشارح كما ان قوله وجعل اللام كذلك قوله وجعل اللام
آه وفيه انه يجوز ان يكون المراد بالاشتراك ان اللام في الاسم للعهد اي لجنسها هو مذهب البعض
لو يجوز علم اني اطلب به كما في قولهم الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد قوله عن اجتماع تلطف
بعد كونه تلطف لكونه خلاف الشارح قوله لاولوية آه وفيه ان المحشي لم يلتزم الاستيفاء اي
على ما يصرح به المحشي بعد ورقة فليحمل اللام على ما هو الظاهر اختصاصا وهو لام التعريف فلا
فروق الى ارتكاب هذا التلطف والتقاء قوله والالف واللام لا الالف واللام في قول
المحشي في بحث المذكر والمؤنث وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر قوله فان الالف واللام
في الجمع زائدة قوله لان غير صفة الجمع على ما صرح به الفاضل الهندي هنا اي قوله ولا
لالف واللام في قول المحشي والنون زائدة في تعداد علل غير المنصرف على ما ذكره الفاضل
الهندي قوله بعيد كيف لا يكون بعيدا مع كونه خلاف الشائع بحيث ينصرف اليه كما اعترف
به نفسه اي ولا شك ان المتبادر هو الشائع لاطلاق اللام الا ان يقال اعداد الكلام لم يتم التحقق
والا فغير مرضية فتامل قوله على لغة حمير متعلق بقوله عليه السلام وحمير ابو قبيلة من اليمن
وهو حمير بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ومنهم كانت الملوك في الدهر الاول
واسم حمير العرنج قال ابن الاثير في بحث الابدال من شرح الشافية وطي تبدل من لام
ما او تقول ام رجل عندك يريدون الرجل ويقال ان النمر بن تولب سأل الى النبي صلى الله عليه
السلام فقال انه امن امبر امصيام في امسفر فقال عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر فقيل انه لم يرو عن النبي عليه السلام غير هذا الحديث انتهى
الطائي الى ما هو في هذا اي ثابت وهو المشهور قوله ليس آه مقول قوله في جواب
متعلق بقوله ايضا قوله من حمير متعلق بقوله الغز او بسائل قوله الا
لكونه وجه للاحوال والبعض والاسناد والاضافة قوله الا ما يتبادر من اللام لام التعريف كذلك

مايتبادر

ما يتبادر من حرف التعريف فيكون طويلا بلا طائل قوله فلم يستفد بالتأويل المذكور اللفظ اي حرف
التعريف وعلى صورة غيره من الاسم الموصول والالف واللام الزائدتين والالف واللام التي جزء من
الكلمة او على الالف واللام او منع الخلو لا منع الجمع ويجوز ان يكون بمعنى الواو قوله وتستفاد
اي بالمقايسة قوله منها اي مما ذكره الشارح قوله سوق الكلام اي كلام الشارح لدلالته لبيان
وجه اختياره على حرف التعريف قوله وعلى ان يكون آه وعلى انه يكون هذا اسما ايضا كما ذهب
اليه سيبويه قوله لانه ثابتة فان قلت لم يثبت في بعض اسماء المضمر كالامام في
الرجل وغيره فلا يصح انه ثابتة مطلق وكلية قلت لا نسلم عدم ثبوته في بعض اسماء المضمر لانه ثابت
مع الادغام فيكون ثابتا في كل موضع قوله وان كان الخليل اعلى كعبا منه آه وفيه انه يعارضه ما قال
مولانا الفاضل الشهير بعصام في حاشيته على شرح المفتاح الشريفي في اواخر فن الفصل والوصل
قبيل بحث انه لم يبلغ في هذا الفن مبلغ سيبويه من تقدمه ومن تأخره انتهى وكلام المفتاح
هنالك لا يخلو عن تأييد لما قال هذا الفاضل فان شئت فارجع الى المفتاح وان كان عندي
المفتاح وقال في ديباجة الكشاف فالفقيه وان برز على الاقران في علم الفتوى والاحكام والمتكلم
وان بز اهل الدنيا في صناعة الكلام وحافظ القصص والاخبار وان كان من ابن القرية احفظ
والواعظ وان كان من الحسن البصري اوعظ والنحوي وان كان انحى من سيبويه واللغوي
وان علك اللغات بقوة لحييه آه ولا يخفى ان فيه ايضا تأييدا لما ذكره ذلك الفاضل ثم
ان تعلم ويشهد له آه اي على ما صرح به الشريف فيه نظر لانه يدل على مجرد كون الخليل اعلم من جميع الناس
وسيبويه ولا يدل على كونه اعلى كعبا منه فاعرف قوله صرح به في آه لا يرد ان العبارة فان عبارة
فيه بهذه الرواية من هو اعلى كعبا فيها في شرح الكشاف اول سورة البقرة في قوله تعالى الم
قوله ويشهد له اي صرح به المحقق الشريف قوله في اعراب الفاتحة هو اسم لكتاب ويستفاد من
حاشية ابي القاسم الليثي على المطول انه لصاحب اللباب حيث قال ناقلا عن الشارح في اخر
حاشيته الواقعة على قول الشارح في اول ديباجة التلخيص فلاول انه لكونه لكن معنى آه فهذا
الوجه الاخير ذكره صاحب اللباب في اعراب الفاتحة انتهى قوله ولم خلف احد امثلة قال الجوهري
ويقال خلف فلان فلانا اذا كان خليفته يقال خلفه في قومه خلافة ومنه قوله تعالى اخلفني
في قومي وقال ايضا وتقول خلفت فلانا اي فتخلف عني اي تأخر انتهى فانظر
اي المعنيين انسب بهذا قوله وضع اللفظ سالما اي وضع لفظ اسم التعريف سالما

او وضع الحرف باللام سالنا الاول [illegible] واول حرفه هو لام التعريف لان الاسم الحرف مع اللام بمنزلة
واحدة لشدة الامتزاج بينهما في شرح توفيق الكلمة فيكون اوله لا محالة يكون او التمييز في التعيين فافهم
قوله مع سهولة متعلق بحصول الخفة لانه يدفع ما يمكن ان يقال انه وان حصل الخفة لكن فيه
تكلف حذف الهمزة ووجه الدفع انه لا تكلف في حذفها لكونه سهلا قوله الاعدام اى اعدام الهمزة
وهو حذفها فذكر الاعدام يدل اى ذكر التغيير قوله ايضا صرفا سالنا حملا للنقيض على النقيض
قوله الاسد الرامى والمراد منه الرجل الشجاع بقرينة الرامى فان الاسد لا يكون راميا قوله الذات
وبين المعنى التضمنى والمعنى المطابقى لمجموع الذات والصفة قوله فالاولى ان يقال في التعليل قوله
ما دل اى والذى دل عليه اللفظ التزاما الشيء عنه قوله ان الذى اصله لذى قال العلامة
الشريف قدس سره في حواشيه على الكشاف في قوله تعالى ان اول البيت للمثل الذى هو قد ذا
في حاشية الموقعة على قول الكشاف اصله ان الذى لكونه وصلة الى ان اعتبار وصف
الذى بلكنه الاسم ووضعه موقعه يتوصل به وصف المعارف بالجمل كما ذهب اليه كثير من المحققين
وظاهر ما ذكره في المفصل صريح يدل على ان اللام في حرف توفيق وان سهله بعينها اللام التى
تعرف الموصول الا انه لما كان الاسم لا الحرف لكونها بمنزلة الذى يكونها تحقيقا له في المعنى في الذى هو
مبهم اللام المزايدة موقفة اصله لذى ادخل عليه الالف واللام ولا يجوز ان ينزع عنه وهو هو الذى
على ان اللام التى تعرف الموصول ليست منقوضة من الذى بل هو اسم برأسها الا انها لما اشتبه
بحرف التعريف في الصورة التزم ان يكون مدخولها اسما مسبوقا من الجملة الفعلية فهى اسم
في صورة الحرف وصلتها فعل في صورة الاسم فلذلك كان اعرابها ظاهرا في صلتها لاحقا راجعا محلها
انتهى فعلم ان يكون اصل الذى لذى ليس مذهب كثير من المحققين قال الفاضل الرومى حسام چلبى
في اول بحث التنفات من حواشيه على المطول من قول الشاعر ونحن اللذون صبحوا الصباح ان اللام
في اللذون للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذى في الصلة انتهى
فيكون اصل الذى لذى فالتخلف فيه لا متفق عليه فلا وجه لاعتراض الفاضل المحشى
على الشارح رحمة الله عليه بما ذكر فافهم قوله فلا حاجة لهما اى بل لا يصح فيهما الدخول
لامتناع الاسناد اليه والاضافة فقوله فلا حاجة من قبيل الاكتفاء بادنى ما يكفى قوله بهذا المعنى
اى المعنى المصدرى قوله لا للام اى لا اختيار اللام قوله الا ان الخ لو اقررت قبيل النظر اليه قوله
فلا ما هى لة من الى يعنى ان المتبادر منه الى الة لا المعنى المصدرى قوله والنون السالنة من
التنوين

من التنوين قوله الاولى وتقدير المؤنة اخصر والموافقة لعبارة المتعارفة في التعليم قوله هذا
او المؤنة بهذا اخصر منه فانه لا يوهم او هو عدم الايهام في هذا فافهم قوله لانه ما يقال قوله يدعوا ان يبين
وان لم يبين بقى بها قوله الف الاعلم بالاختصاص كما الف الى الحكم به في قولك لحية زيد مخصوص به من
حيث اختصاص اللحية بزيد من الاضافة فلا حاجة الى الحكم بالاختصاص فلذا اعطا قوله لان
موقفه بعلاء لان موقفه الموصوف بعد موقفه الذات وموقفه الاسم بعد موقفه لكونه مسندا اليه ايضا
فيتوقف موقفه احدهما على موقفه الاخر ويلزم الدور قوله لانه علته للاسماع ليجرى قوله لا يوجد في الفعل
فلا يجرى في الفعل قوله وان امكن الخ بان يقال نحو زيد ضرب غلامه ضرب الغلام الغلام قوله ونحن
نقول في الجواب عن النظر المذكور قوله لاتحاد اى النسبة قوله طبق نظيره وهو الاسناد اليه
قوله والجواب الظاهر ان تغييره يجوز فتأمل قوله اختلف الخ وتفصيل ان الجملة التى وقعت
مضافا اليها الاسم الزمان اما ان تكون فعلية كالمثال المذكور واما ان تكون اسمية نحو اتيتك
يوم زيد منطلق فاختلف في الاول انها مضاف اليها بتمامها او الى الاول منها فذهب
المحققون الى الثانى وذهب البعض الى الاول واتفقوا في المثال الثانى على ان المضاف اليه
هو الجملة بتمامها قوله بكلمة قد انطق بكلمة يقال او بقيل يقال فاعرفه قوله الى ضعف اى لا
ضعف هذه الدعوى فتح به دفاع القيل قوله بهذه الدعوى وبين التاويل المذكور
قوله فليحمل اى قول المحشى والاضافة قوله لانه علته لبريد اى لان وقوعه مضافا اليه
بحسب الظاهر بلغى في ترجيح ما آه اذ لا يقع الفعل والجملة مضافا اصلا الا ظاهرا ولا
حقيقة قوله القياس معرب لان الفعل انما يتحقق في الفاعل ولا يجعل الفاعل ملا
الحدث ولا يسمى بالاسم الحاكى قوله بالاعراب الوفى ما هو ولا بد فيه ذلك ونظيره قوله في
بحث غير المنصرف فاوجد عليه مؤنثة فان الموأنث في منع الصرف عند المصنف هو التوقيف
والعلمية شرط تأثيره كما قال المعرفة شرطها ان تكون علمية والتأنيث فيه عند غيره وهو
العلمية فلا علمية مؤنثة مبنى على مذهب غيره قوله لانه لا يصح لانه ليس بمصدر
بل هو عبارة عن الحركة والحرف قيد به القسم في بعض النسخ المقسم اى كالاسم
كالمعنى الاسم معرب والاسم مبنى في بعض التقييد اخص من المقسم قوله يشمل الخ فيلزم ان
يكون القسم اعم من المقسم وهو غير جائز واما لو كان المقيد اعم من المقيد فهو جائز
كالحيوان الابيض قيد الحيوان واعم منه لو قيل لو كان مثالا منا وفيه انه اعم من وجه

لا اعم مطلق وما هو غير جائز سواء كان ومما نحن فيه من قبيل ما هو ظ قو بيان اى الجمع وهو قوله تعالى وطه
ان يختلف آخره باختلاف العوامل قو مشترك بين الاسم المعرب والمضارع قو الا انه يلزم تخصيص بعض
انه غير جائز قو لانه لم يثبت اى عند البصرى قو بخلاف الكوفى فانه عنده اى ثبت معنى موجب
للاعراب فى الفعل وهو مضارعته بالاسم قو على اى تقدير اى سواء كان البيان على مذهب البصرى
او على مذهب الكوفى قو يلزم تخصيص آه مع ان التعريف والبيان عامان ولذا تعريف الاعراب والعامل
عام بوان كان البيان على مذهب الكوفى قو بتقسيم الاعراب وانواعه رفع ونصب وجر قو قوله هم
بقرينة المقام قو ان رفع من هذا الاعتبار لانه ليس مما فنرفع بهذا الاعتبار لانه لم يشبه اى يصدق
عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل العلة المذكورة والام فى لانه متعلق بالورود قو ما لا اى وان
كان مشابها له قو والا لكان مبنيا ولزم ايضا مشابهة الشئ بنفسه وهو ممتنع ايضا اى كما فى
بهذا القيد فهو متعلق بخرج فى الاول تاخيره عنه فتامل قو لخرج مبنى اى لخرج الاصل بتقييد
التركيب بقوله تركيب بتحقق معه العامل قو لان اعتبار هذا القيد اى القيد بقوله تركيب
بتحقق معه العامل قو يدعو اليه اى الى حمل المركب الواقع فى التعريف على هذا المعنى قو ظهور
كون المعرب اسما ومن البين ان الاسم لا يكون الا مركب بالمعنى الذى ذكره الشارح فيلزم
صدق التعريف اى فقط لا على زيد وعمرو وغيرهما من المعرب الذى هو لفظ واحد فلا يكون التعريف
جامعا لكثير من افراده فافهم قو على بعلبك ومثله قو ضعيف بوجود الداعى الى حمله على
البعيد وخلاف الظ وهو ظهور كون المعرب اسما قو اى لم يناسب فمن اى اخص بالمعرب
قو التى هى المنازلة وصف لما تشعر قو اذ يتفارق علته للاعم قو لئلا يرد علته نحو قو
نحو يومئذ ومناسبة اليوم بالمعنى المبنى باضافته اليوم فان بين المضاف والمضاف اليه مناسبة
قوية قو ضبطوها اى مناسبة منتزه ويذكره الشارح قدس سره فى اول بحث المبنى بان هذه
معارة قو ومشابهة عطف على تضمنى والضمير البارز فى مشابهة و فى
المعطوفات عليها عائد الى الاسم قو ومشابهة فى الاحتياج الى الجملة احتراز عن نحو غير
المنصرف فانه ايضا مشابه مبنى الاصل لكن لا فى الاحتياج اليها بل فى تحقق الفرعيتين قو ووقوعه
عطف على مشابهة قو ومشابهة عطف على وقوعه قو الواقع مفعول مشابهة لمن اى الى
آخره فانه مشابه فى الوزن بنزال وتزال وبهما واقعان موقع انزل واترك قو ووقوعه عطف
على مشابهة قو موقع ما لكاف الخطاب مثلا قو هبته اى فانه والضمير البارز راجع الى مبنى

الاصل

الاصل قو واضافته عطف على وقوعه قو اليه اى الى ما اشبه اى فانه فاعضاف يكسب البناء من المضاف
اليه قال البيضاوى رحمة الله عليه فى قوله تعالى او اسقط بهؤلاء من خزى يومئذ وعن نافع يومئذ
بالفتح على التبع المضاف للبناء فى المضاف اليه انتهى قو واضافته الاعم الى الاخص لا اعتبار
لشئ الاول وعلم الفقه وعلم الاصول وغيرهما قو انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما تتم
فضة فان اى خاتم اعم من وجه واخص من وجه وكذلك فضة قو لكن فى الاعراب اى لكن الاخ البناء بل فى الاعراب
قو ويكون بيانه بالاصل اى يكون بيانه بالاصل ببيان الواقع قو والتوجيه آه بان يقال المراد
هنا بالاضافة البيانية هو البيانية اللغوية التى تكون المضاف اليه فيها بيان للمضاف وسواء
كان بينهما عموم من وجه او عموم مطلق فلا يشترط فيها العموم من وجه وليس المراد بها البيانية
الاصطلاحية حتى يرد ما ذكر فيجوز اطلاق الاضافة البيانية بهذا المعنى على كل اضافة الاعم
الى الاخص علم الفقه ويوم الاحد وغيرهما لكون المضاف اليه فيها بيان للمضاف قال الامام البيضاوى
رحمة الله عليه فى قوله تعالى الحمد لله فى سورة طه اضافة للبيان الى الاسم فيما قراه ليس الاسم للبيان
والمسمى من الاسم صرح به سعدى افندى فى حاشيته قو فمراد الشارح يكون مبنى الاصل اربعة
قو لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحو آه وعلى ان يجاب عنه بما سيذكره المحشى فى بحث الامر من
ان الامر فى السنة الحرفية يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المصطلحين
كما افاده قدس سره ان يحتمل اللام عليه فقيده بقوله بغير اللام لئلا يحتمل اللام عليه ولا يخفى
ان بينه كلامى المحشى نوع منافات الا ان يكون كلامه هنا مبنيا على ما اختاره قدس سره
فى بحث الامر من الامر فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص باللام بالصيغة وكلامه
فى بحث الامر مبنى على ما اختاره فتامل قو لان النحو لا يسمى ما هو باللام امرا فقوله بغير اللام
بيان للواقع لا قيد احترازى قو والامر باصطلاحه آه قد صرح به الشارح قدس سره
فى بحث الامر حيث قال هناك والامر فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص باللام
بالصيغة لذا ذكره المحشى فى شرحه انتهى .. وبعبارة اى بتعبير بعبارة او صحيح او نقول
فيما هو بصدده اذ الكلام فى سلب الاعراب مطلق اى سواء كان بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة
قو جملة بتعيينه قو بهذا التعريف اى ما اختلف آخره باختلاف العوامل قو لانه يكون تحصيلا
لكونه تحصيلا للحاصل قو بالتعلم خبر يكون فلو عرف المعرب به اى بهذا التعريف اى بالاختلاف
قو على معرفته اى معرفة الاختلاف قو وتوقف معرفته اى معرفة الاختلاف قو الا ان الشارح

طوى ذكر الاول دليلا عليه والاولى ان يتقضى بقول الشارح في بحث الموصول فلو عرف الموصول بما لزم الدور

فتدبر قوله او انه لا اولانها موقوفة على المنطق والمعاني وغيرهما قوله لان المقصود منه اى استوقف

قوله تحصيل ملكة اى قيضة ملكية مثل زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع قوله لاستنتاج متعلق بتحصيل

قوله مما يختلف آخره اى باختلاف العوامل قوله الى النحو اى جانب قوله لم يقصد به اى جانب

قوله فاشتغل اى فاورد الاشتغال على نفسه قوله التفاوت بين المعنيين قوله الجليل العظيم المهتم بشأن

اى المهتم بشأنه قوله نعمة البيان النعمة مضافة الى البيان بالاضافة البيانية قوله نظر الله امرأ اى نعم الله

خبر مبتدأ محذوف تقديره الكلام وهي وجملة سيده ولا دم نظر الله امرأ قوله سمع صفة لامرأ قوله

نوعها اى حفظها كما سمعها اى على وجه سمعها او على الوجه الذي سمعها عليها قوله ضرب الفاء للتعليل

للتعليل علته نظر قوله الى من سواه اى راجع الى من سواه قوله سواء اى فذ سواء او ثم سواه قوله انه جدى اى

عظمي وشرفي فالحمل على المبالغة او على تقدير المضاف اى سبب جدى في المحبوب والجد العظيمة ومنه

قوله تعالى جد ربنا جد فلان في عيون الناس وفي صدورهم اى عظم والجد الحظ والاقبال في الدنيا

انتهى ويجوز ان يراد منه الجد الثاني بمعنى الحظ من العلم ووجه الحمل مثل ما مر والجد الاول ابو الاب

في الدنيا انتهى ويجوز ان يراد قوله في الكلام جناس مما يثبت من انواع الجناس قوله

مشابيب غزوانه فالاضافة من قبيل لجين الماء وهي جمع شؤبوب بالضم قوله انه يمنع مفعول

افاد قوله من جملة تبعيضية قوله اشار اليه ان المراد بالحكم الاثار اى الى صحة هذا الكلام من كلامه

في شرحه حيث اورده بطريق عطف تفسيره قوله مرتبة على صفة الاعراب اى لكونه جوابا قوله

والى ان اضافته اى لكم الى الضمير المخاطب والجنس يوجد في ضمن الفرد قوله فيقول اى يرجع قوله من دفع

الاعتراض وهو قوله فان قلت لا يتحقق آه قوله علم نحو ان علم ذلك المرجب من احكام النحو

قوله والعلم اعم الكلام المطلع قوله انا انه يتعلق بلم اعم اى ان يراد بالجملة اى بلفظ مكرر قوله وقلما

كانت غير كلمة يعني ان العامل غالبا يكون وقلما يكون غير كلمة كاللام العامل المعنوي قوله

وهو اولى الى آخره لكن وجه الاولوية دعوى وعدم اختصاصه بقوله المستفهم بخلاف ما قبل فانه

مختص به قوله اختلاف آخر المستفهم بصيغة المفعول اى المستفهم عنه على الحذف والايصال

لقولهم المفعول في المفعول به والمعمول في المفعول به ونحو ذلك فالظاهر على المستفهم عنه من

وضع المظهر موضع المضمر اخبار الا بعيد ان يتعلق عنه قوله المستفهم عنه بقوله فلا

يكون من الحذف والايصال للتنبيه موضع المظهر موضع المضمر ايضا وبالجملة المراد بالفظه

امر واحد

امر واحد على اى وجه كان قوله كما هو في الاسناد اليه من خواص الاسم من ان المتبادر منه الركون الى بالاول والمحتمل

غير عبارته قدس سره هنا لا كما ترى والظاهر ان التغيير بمجرد التفنن تأمل قوله ويكون اللفظ اى

بلفظ اختلاف العوامل قوله يحمل على حاله اى اختلاف العوامل في العمل قوله لا يقصد به اى باللفظ

الا هو فاعله لا يقصد وهو على ايراد حال قوله وايال اى اتفاقا واحد قوله بانه اى بلفظ او تقديره يتعلق

باختلاف العوامل بان يكون كلا من العوامل ويكون العوامل فيه هو الاختلاف لان العامل

في الحال هو العامل في ذي الحال فظهر وجه باختلاف العوامل قوله لعدم وجود العوامل في الملفوظ

والمقدر فانه قد يكون معنويا قوله على انهما سيان اى بناء على انه علته لقوله ايال وان توقف والظاهر

ان يقول انهما سيان متأمل قوله لئلا يستوى في انهما للتوضيح مثلا والظاهر ان ذكر البناء للامتثال

على قبله لانه لا يستوى فيهم التسوى هنا اصلا متأمل قوله وان لا نجعل اختلاف العوامل اعم اى من ان

يكون حقيقة فيه او حكما ان الشارح لم يعم اختلاف العوامل بل عمم اختلاف الآخر كما لا يخفى

الا ان يقال ان تعميم اختلاف الآخر يستلزم تعميم اختلاف العوامل في العمل لانه كلما تحقق ا

ختلاف الآخر حقيقة تحقق اختلاف العوامل في العمل حقيقة وكلما تحقق اختلاف حكما

تحقق اختلافها فيه حكما فيستلزم ان يوجد في كلامه تعميم اختلافها فيه بطريق الاستلزام و

يقال ان قوله فان المراد في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما يحتمل ان يكون فيه الاختلاف

العوامل فيوجد في كلامه تعميم اختلافها فيه صريحا قوله وفي غير المنصرف وفي جمع المؤنث السالم

ايضا ولم يذكره لانه يعلم بالمقايسة الى غير المنصرف قوله لئلا ينتقض الظاهر ولئلا بالواو قوله

متعلق بالعطف الثاني المقدر قوله لا بهذا المقدر وهو قوله رأيت مسلمات قوله فلا يتوهم

انه لا يصح تعميمه بقوله متغير كان او مجموعا قوله وتحقق اختلاف العوامل اى عطف على قوله ان

يكون وذلك بان يتركب اولا الاسم المعدول مع الآخر ويقع في موضع نحو زيد وخبر في آخر نحو هذا

زيد ثم يتركب مع اللفظ نحو رأيت زيدا او مررت بزيد فلا شك انه يتحقق اختلاف الآخر واختلاف

العوامل في هذه الصور والعامل معنويا مختلفا وان اتحد نوعا قوله وفيه اى في هذا

الجواب او في كلامه في السؤال والجواب قوله المراد بالعوامل ما فوق الواحد آه لتحقق اختلاف الآخر

باختلاف العاملية في العمل فلا يلزم سبق العاملية معنوية بل يكفي احدهما لتحقق اختلاف

الآخر وان لم يتحقق العوامل بمعنى الجماعة لكن صح له باختلاف العاملية ايضا قوله ليس معنى

آه صفة عامل معنوى قوله وسبق على التركيب اى ابتداء قوله لم يكن التركيب اى ابتداء قوله

لاسم المعدود مع العامل لكلام مركب مع الاخر قه المعدود وحده لا ولينه قه ومع ذلك اي مع كونه ثابتا قه
تركيب مبتدا اي قه مع العامل اي مع اللفظ قه ولو لم يلزم ولم يوجد التركيب لاسم المعدود ثانيا قه
بابتدائه اي بنفظ ابتدائه قه فانه اذا اورد على المتكلم لاسم لا يعرف الذهن يدخل عليه الالف واللام مثلا
او لا فيتامل قه قيل في دفع الاعتراض بقوله فان قلت لا يتحقق آه قه وهذا اي الكلام كلي في ... هذا
الكلام من خواص الشاملة قه ان يكون لا ناقصة قه وقيل المراد آه في دفع الاعتراض المذكور
عليها اي على الجواب بقيد قه اذ اعتبار الاختلاف بالفعل والفاظ التوبيخ يجب حملها على اعتبار
قه ويبنى اي على الجواب قه بيان اي الكلام اللطلي وذلك حاصل على قيد فهو مرجح قه بحرف او حركة الفاظ
المناسب بكلمة او حرف للكون الحركة اصلا الا انه اراد التنبيه على ان تقديم الحركة يبنى بضرورة قه فان
قلت قد فسره اه لا يخفى ان موضع هذا السؤال والجواب قه لاسم حال اي حيث فسر الشارح قوله
هنا ان كلمة ما بالجملة فيما سبق وقال فيما بنا على نقل الموصول بهذا فلانه عطف عطف هنا اي و
افسر بها الى هنا تحقيق القول بالامر على ... اذ الفاضل المحقق اعترض بمثل بهذا على الشارح في
بحث الجر وزاد في قوله اي بحركة على ضاربي وقال تحقيق ما قبل الانسان مشتق من انسان و
كلي قوله الظاهر وقعت قه هذا متعلق بقوله وقع قوله لانه انسب في اخراج المتعلق بالتثنية
قيل وجه الانسبية انه اذا فسر كلمة ما بحركة او حرف وهما نكرتان يصلح ان يكون اختلف الواقع في
المتن صفة حركة او حرف لوجود المطابقة تنكيرا واما اذا فسر بالحركة او الحرف الذي اختلفاه فلا
يصح ان يقع اختلف صفة لهما لعدم المطابقة تنكيرا فلا يخرج المثنى بالتثنية انتهى وفيه
ان اختلف صفة ما او صفة لا صفة الحركة والحرف ولو سلم فلانم عدم الانسبية في الاخراج
على تقدير الموصولية لجواز ان يقع اختلف للذي في شرحه لانه على تقدير الموصولية لابد في التنظيم
من اشياء الذي بان يقول اي الحركة او الحرف الذي اختلف آه قه في اخراج المثنى والمجموع مطلوب
لنيل الاختصار وفي استغنائه بالنكرة ايضا اختصار وهو ظاهر قه يشمل فيما اذا كان العوامل حرفا
واحدا لانه ح لا يخرج العامل على حرف واحد لانه من الحرف في قوله او حركة او حرف واما العامل على الى فيه
فخرج عنه لانه مراد من الحرف في قوله اي حركة او حرف واحد كما لا يخفى فلا يرد فلا فيه ولذا لم يخرج
سائر العوامل على حرف واحد سواء كانت اسما او فعلا قه كالباء اي ت واللام اي ل والباء
الجارة فانها حرف واحد لا على حرفين كما وعن وغيرهما قه على عموم مراده في تخريج الجميع بالسببية التوبيخية
المفهومية من الباء اي آه قه والمقتضي اصلا قه على السبب في المعطوفية وقول الحاشية اي
في كلامه

اي كلامه في الحاشية قه انه لا يرد كطاعة على رفع الايجاب الكلي المعطوف عليه قه وشيء من المقتضي على سلب
الكلي المعطوف قه ولا يذهب اي لا يخفى انه بعيد اذ لا اشكال ان المتبادر الى الفهم السلب الكلي في
كل المعطوفية او رفع الايجاب الكلي فيهما واما ارادة السلب الكلي من احدهما ورفع الايجاب الكلي
من الاخر فبعيد قطعا كما لا يخفى على اولي النهى سببية المفهوم التوبيخية الاظهر ان يقول بالسببية التوبيخية
المفهومة اذ التوبيخية صفة المجموع فافهم قه في اليد تلطف وهو اخراجهما بالتقييد بها قه ولا يذهب
اي ولا يخفى قه يدل على انه صحيح لان تخصيص كلمات جاء في التوبيخات سنة مولدة قه على امتناع الابقاء
اي دالة الى اخره على تقضية الدلالة الاولى عدم الابقاء قه كان الاولى ان يقال اعا قال الاولى لانه يمكن
توجيهه بان كلمة لو على امتناع الابقاء في اصل وضعه فيجوز ان يستعمل لو بمعنى اذا مجازا او فيه
بعض وجه التأمل ان كلمة اذا لما كانت للتحقيق والقطع اقتضت عدم جواز التخصيص
مع انه جائز قطعا فافهم فالظاهر ان وجه اضطراب بالتأمل ان مقتضى كلمة لو اذا كان هو الا
يدل على نفيه التخصيص لا على انه صحيح فدليله الذي هو قوله الاشعار كلمة آه لا يطابق مدعاه و
مدعاه اعني قوله يدل على انه صحيح آه الا ان يقام المراد بانه صحيح هنا ما يبلغ الى حد الايجاب لا انه صحيح
الوقف فاعرفه قه ولذا ان نقول في دفع الايراد المذكور قه فلا يرد ما اورده من اشتمال الباء اي ات
لانه ليست في الآخر لانها عاملة والعاملة لا يكون في الآخر قه لم يتجه اي على التوبيخ عامل على حرف
واحد لانه من حروف المعاني قه عامل على حرف واحد لانه من حروف المعاني قه وكما لابد من اخراج العامل
يعني لابد هنا من اخراج هذه الاقسام الثلثة المذكورة من تعريف الاعراب وقد خرج اي ولان بتقييد
السببية بالتوبيخ وبقي المثانت غير خارج عنه فلا اولى ان يسند الاخراج الى تخصيص كلمة ما لانه
يخرج الاقسام الثلثة باسرها اي الى السببية التوبيخية كما اختاره الشارح في الحاشية فيتعلق التخصيص
في الاعتبار وعا قررنا علم انه لابد من قوله لابد من اخراج مجموع العامل والمقتضي ولا يجوز تركه على ما في
الشرح والابقى حاله منه ايضا قوله لانه يخالف تقدم العامل او المقتضي او المجموع بمقتضي
ذكره فافهم قه بالذات اي لا بالواسطة قه ولذا عطف على الاختلاف قوله ولا يخرج المجموع اي مجموع
الثلثة اذ لا شك في خروج العامل والمقتضي وفي ذلك ظ جدا قه بخلاف تقدم العامل اه فانه دخل
فيهما فيه تقدم الاعراب وهو يدل على الاول وتقدم الاعراب على خروج الثاني قه المجموع اي مجموع العامل و
المقتضي المعنية اجزائها ان اجزائه في خروج السببية بالتوبيخ السبب الذي يتركب من القريب والبعيد
اعني مجموع العامل والمقتضي والاعراب قه برأيت كلمة واضحة اي بظاهر والحق من قبيل الاطلاق الاسم الى

على الطلب ق فقد اختص اى توزيع على قوله ولا يجرى الا ق تخصيص كلمة ما لها بالتثنى الذى تحقيق فكره
الفاضل المحشى بوجهين فيما لا يرد العامل على حرف واحد ق بجزئية متعلق باختص ق ونظيره اى واشكاله
ق في قوله وانسى آه وفي قولهم في ضرب ضرب ق ما يجىء اى ما اتفق ق والى د الزائدة اى وفي الدار
الزائد ق من الاعراب ضربا يكون ق يشمل ياء بالتثنية فقولنا ما قبل ياء المتكلم صفة له ق في جانب مسلمى
والثانيا فيما قبل ياء المتكلم فيه قبل العامل كما ان الكسرة اعم في غلامى قبل العامل نيفو الياء فيما قبل ياء
المتكلم في مسلمى مثل الكسرة غلامى في كونه قبل العامل ق اعنى حيث انه وقيد الحيثية لاخراج حركته نحو
غلامى ق ولا يتبع عليه شىء من العامل والمقتضى والمجىء والمتكلم فقط وترجيح الاتيان الظاهر ان المراد
بالترجيح هنا ما يبلغ الى حد الايجاز نظرا وانه لا يجوز تركه فاعرفه ق الاتيان به اى بوضع الاعراب ق
او اراد بمنع الخلو لا المنع الجمع ق بعيد عن الفهم اذ الاعتبار من المعنى سيما في هذا الفن
ما يقصد بشىء ولا ضرورة ملجية الى صرفه عن الظاهر الاعتبار بصحة ايضا فيها لانه مقصود بالاعراب ق وبهذا
الوجه لا يستدعى آه ويمكن ان يراد بالمعانى المختلفة بتوقيته معنى المعتورة فافهم ولا يشكل ان عرض
الدلالة على المعانى المختلفة يستدعى اختلاف الآخر لهذا قال والاوجه ولم يقل الوجه ويحتمل ان يكون
من المعنى بتفصيل فتدبر ق بل وضع الاعراب لما يرد عليه قول الشارح في اصل وضع اصل الاعراب
للدلالة ق مطلق اى سواء وضع بحيث يختلف به الآخر اه او لم يوضع بتلك الحيثية ق على ما
سيفصله اى الشارح بقوله في وضع اصل الاعراب للدلالة آه ق تغيير ما به الاختلاف للمعنى او في
من تغيير الاختلاف له ق امر معنوى غير واضح ق اعتبارى غير محقق ق بلا اه ركب مع عامله
ابتداء او ثانيا ق فكلا منهما اى من المعتورة على صيغة اسم الفاعل ق فكلا منهما يدل آه اما دلالة
اسم الفاعل عليه فظاهر واما دلالة المفعول عليه فلان المراد باخذ الفاعلية تارة والمفعولية تارة
اخرى والاضافة تارة اخرى مثلا ق اقرب آه التعليل والفعل من اعتبار التعليل لان التعليل
ان يكون الاخذ هو الذات واما في الوصف هو المعنى والوصف ق فلذا اى فيكون اعتبار المعنى اخذا
للمعنى اقرب آه ق بجر متعلق بتركه ق اى فلذا اى فلعدم افادته تبديل الى آخره ق عرض حيث
لم يقل على صيغة اسم المفعول ق عنه اى من اعتوار الحوت المعانى او جعل المعتورة على صيغة اسم
المفعول ق لانه علته بقوله لا ينبغى ان يتوهم اى لان في الاستوهم الى ما هو الواضح من
دلالة كل منهما اى من المعتورة اسم فاعل والمعتورة اسم المفعول على تبدل المعانى وعدم استقرارها
فيه فاعتراض الشارح عنه ليس لعدم صحته بوضوح صحته الاعراب كما عرفت بل للتنبيه على انه ترك ما هو الاشهر

ال

ق اى الاعراب يعنى بان يحمل المطلق على الفرد الكامل ق او الاعراب مطلق وتفصيله انه لا يخفى من ان يريد
الشارح المحقق رحمة الله عليه بالاعراب اصل الاعراب الذى هو الاعراب بالحركة ويكتفى بذكر الاصل عن ذكر النوع كما هو
الشايع او يريد به مطلق الاعراب كما هو الظاهر فان اراد الاول فالمراد بالآخر هو الآخر حقيقة كما هو الظاهر وان
اراد الثانى فالمراد بالآخر ان يكون حقيقة او حكما ليشمل اعراب المثنى والمجموع وملحقه الذى
هو عشرون واخواته فان اعرابها ليس بالآخر حقيقة لان آخرها الحقيقى هو النون لا الالف
والواو لكنهما آخران حكمى كما ذكره الفاضل المحشى ولما قلت من ان النون لما كانت في معرض الزوال
بسقوطه بالاضافة فكان الآخر هو الالف والواو فافهم ق حقيقة او حكما فتعميم الآخر آه
ق ليس الا اى كلاحرف الكلمة ق ونظائره وهى المفعولية والاضافة فالمراد به فوق
الواحد والصفة لان قوله هو هو ذا دون هذا في وتعلق قوله والصفة من قال
الناسخ ق متاخرة اى في الوجود والتعقل ق والاوجه ان تاخر الدال على الصفة آه وانما كان
هذا بتقييد وجه تاخر الدال على الصفة وما ذكره الشارح يفيد النسبة تاخره دون وجوبه و
الاول هو الظاهر دون الثانى فافهم ق لان ضبط ان ق تعقل الصفة فيتوقف تعقل الدال على
الصفة على تعقل الدال على الموصول ق والاقرب وجه الاقرب بتبادر فائدته لكون تاخر الاعراب ضروريا
وواجبا بلا واسطة فاعرفه ق حر لها احتراز عن جواز تغييرها عند الضرورة ق ثلثة
بالاستواء ق ووجوه اى وجه لكون الخبر مجموع الثلثة ق ولا غيرها من حركات غير الآخر فانها
حركات غير بنائية ق من غير الاعرابية اى من حركات غير الآخر كالضمة والفتحة والكسرة
في الاول والاوسط ق ايضا متعلق بغير جاز او متعلق المحذوف اى مستعملة في حركات
غير الآخر كما كانت مستعملة في حركات البنائية ق او حكما والفاصل عل حكما كالعبداء والنجم
فانها عمدة في الكلام كالفاعل ق وجه نعلا عتراض عن المفعول به فانه وان كان عمدة من حيث
يتوقف فهم الفعل المتعدى عليه لكنه ليس عمدة من حيث لا يكون النسبة اليه جزءا من مفهوم
الفعل ولا من حيث يتم الكلام بدونه فهو فضلة من تلك الوجهة بخلاف الفاعل وملحقات
فانه عمدة من كل وجه وبيت فضلة اصلا ق في كونه فضلة كالحال والتمييز والمستثنى منه
ق ومشبه بها كما في اسم ان واخواتها لان ان لما يشابه الافعال في طلاقتها بالاسماء وفي كونها
ثلاثية ومزيد فيها وفتح آخرها وغير ذلك فلما كان اسمها مشابهة بالمفعول وخبرها مشابها
بالفاعل لكن آخر مرفوعها لئلا تشابه المفعول في العمل الاصلى للفعل وهو ان يلى الفاعل الفعل

على ما فصله في موضعه ولا يخفى ان الاظهر الاوضح ان يقول او ملحق بهما او ان يقول المراد بالمشابهة

المناسبة بين الجزئين في واراد الكلام بحال يرد المناسبة في قوله لم يشبه في توقيف الحكم على حامر في

الشارح و مناسبة الاسم ان بالمفعول بان يكون ملحق بها ولا شك في وجود المناسبة بين الملحق

والملحق قوله يشمل متعلق باعنى اعنى لفعله قوله بجعل زيد الباء زائدة قوله

لان كل علة بقوله لم يتعلق قوله اذ لابد عليه بقوله ادخله المحض قوله الاولى لانه يفهم من كلام الشارح

انه يصح الحاق الباء المصدرية للزم تحقيق اليه وليس كذلك لانه لا يصح ذلك وانما قال الاولى

دون الصواب لانه يمكن توجيه كلامه بان يقال انه اكتفى بادنى ما يكفي من الحاق الباء المصدرية

او لانه يجوز التي يراد او التفاء لكيد بها اتفق اخوته فافهم هذا الوجه التي يريد قوله بان وجه الاختصاص

فيما سوى الفاعل والمفعول قوله لكونه علته بانه قوله في المفعول المطلق احتراز اذ عن المتقدم عليه

تبدر قوله عن الفعل يعني المذكورة فان المحذوف يعرض له الضعف بسبب الحذف فيجوز

دخول لام التقوية في معموله كما في هذا الوجه فافهم قوله وفيه انه من جعل ويجوز ان يكون

اللام زائدة كما في ردف لكم قوله ولا يخفى ان حديث الجعل وعلى ان يقال ان التفصيل به

غايته امر يفضي الى التأويل لان احصل المعنى فان تأويله احصل المعنى غير متوقفة عليه قوله مع

ذكر الحديث الوصف مع الاعطاء لغو ~~ايضا لانه الا ان بين الجعل~~ فيما قبل قوله مع

الاعطاء لغو لكون احدهما منفيا اعنى الاخر قوله فالحق تفضيلا بمعنى الوصف وفيه ان حديث

الوصف مع الاعطاء لغو ايضا لاشتراكهما الا ان بين الجعل والوصف فاظهر الا ان الجعل كالا

عطاء يتعدى الى مفعولين وهما متغايران في المعنى بخلاف الوصف فانه لازم ومتعد الى واحد

ولان الجعل الخ ولا يخفى انه خلاف الظاهر من تعليقه وجوه فاعرفه قوله اى اعطى حاصله اعطى

امر فوقاني قوله ما اعطى اى الثقل في يوم متعلق بجرت وكذا التأويب قوله لاعتبار العامل

في مفعوله اى مفهوم المفعول حيث اريد من المركب في توقيف الذي ركب مع غير تركيب يتحقق

معه عامله على امر الثاني في بيان الاعراب وعن بيان انواعه وبيان علامات المعنى المقتضية

لان توقيفه متوقف وفيه انه يصح هذا ايلزم ان يتقدم بيان العامل على بيان المعرب وحكمه

لان توقيف المعرب ومعرفة حكمه متوقف على معرفة العامل لاعتبار في مفهومه ولذلك ان في حكمه

كما اعترف به نفسه وبعد ما قال اخر من الاعراب لكونه سببا بعيدا تفطن بهذا ولم يلتفت

اليه بهذا فسئل ذلك القائل سوال الطريق وفي الفاضل المحتج من القبيح المحقق فلما كان

قوله

قوله وطلب المستفهم اي طلبه المطلق قوله من المنهج العميق اي طريق واسع قوله فيه اي بتقدير اي واحد

والمعنى المستفاد منه قوله على ان سببية اي سببية العامل قوله بخلاف العامل فانه سبب تام للتقوم قوله

لا يقوم ينتقض اي لكون العامل سببا تاما بالاسناد مثلا ويجوز ان يراد بالاسناد النسبة مطلقا

بان يراد الخاص ويراد العام ليشمل النسبة التعلقية والاضافية فلا تصور في البيان قوله والمركب

منهما اي وينتقض بالمجموع على المركب منهما الا آخره وهو المجموع من الثلثة الاسناد وما يقوم به و

العامل وينتقض بالمركب من الاسناد وما يقوم به وبالمركب من الاسناد والعامل وبالمركب من العامل

وما يقوم به وبالمركب من الثلثة قوله لا يفهم في العرف ولهذا بني على ما يفهم من العرف لا على ما في نفس الامر

قوله تأمل كانه اشارة الى ان قياس الامور الاعتبارية على الامور الحقيقية غير جيد فتأمل قوله بين ان

اللام للعهد الذهني الذي الخ فيه مسامحة فان ما في قوة النكرة ليس العهد الذهني بل عرف بلام العهد الذهني

قوله وتقدم بالباء جواب سوال مقدر ومبناه على تعميم المعنى المقتضي قوله وتقدم الباء في كل

زيد وفي تحقق بالله ولا تتكلموا بالا يلزم الباء عامل اي في لفظ والعامل في محله العامل قوله والمعنى

المقتضي بقوله فارتفع علم الفاعلية قوله اراد تفصيل فالفاء تفصيلية قوله هذا المعنى ثاني المعنى و

المعنى الاول له كما سبق في قوله المحض الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فان المراد منه المراد فيما يقابل

المركب مطلق قوله ولواحق المثنى والمجموع كالثنا ونثنان وغيرهما وكعشرون واخواتها قوله لكونها

واسطة لم يقل المصنف ~~بالواسطة~~ كما سيفصله في بحث غير المنصرف ~~وبغير المنصرف~~

~~اي يجوز الخ ما فيه امكانها~~ بقوله واعلم ان المعرب لا يخص عند القوم في المنصرف وغير المنصرف

قوله لكونها واسطة لم يقل المصنف بالواسطة بل يذهب اليه المصنف ان الاسم المعرب اما منصرف او

غير منصرف كما سيجيء بهذا المحتج في آخر بحث غير المنصرف قوله ولا بغير المنصرف اي لم يرد فائدة

في القاعدة لجعل المنصرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما فافهم بل ينتقض به قاعدة وبين ان

لا غير المنصرف بالضمة والفتحة حيث دخل عليه الكسر وينتقض به حكمه ايضا قوله ولا يبالي به اي بانه

بانتقاض قاعدة غير منصرف به قوله ايضا اي كما لا يبالي بانتقاض قاعدة المخصوص المنصرف بغير المنصرف

اجرى عليه قوله لانه يعلم اي لان حال غير المنصرف الذي اجرى عليه يعلم من بيانه فيما بعد بقوله

ويجوز صرفه الخ وقوله وجميع الباب على طريق الاستثناء كانه قال وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين الا وقت

الضرورة والتناسب ووقت لا موجود دخول اللام والاضافة من قاعدة متعلق بالاستثناء او من المراد فالمراد

بجعل المنصرف اعم من ان يكون حقيقة او حكما والضمير في المراد راجع الى غير المنصرف الذي اجرى عليه

على ان هذا الاصول غير المنصرف الذى دخل عليه الكسر للضرورة وغير المنصرف
الذى دخل عليه التناسب وغير المنصرف الذى دخل عليه اللام وغير المنصرف الذى
للاضافة .. ونظائر بحار وامثالها من تكون وغيره ولا يدخل فيه الضوب
فالمثل بالمنصرف متعلق بالخروج لانما اسقط بالى المنصرف وغير المنصرف كالاسماء
الستة ولواحق المثنى والجمع .. ليكون الدال وهو الاعراب .. على صفة وهو
الفاعلية والمفعولية والاضافية .. الشى اى الذات .. كالصفة فى القيام بالغير فيما
ان الصفة قائمة بالموصوف وليست جزء منه وكذلك الاعراب بالحركة قائم بالحرف الاخير
وليس جزء واما الاعراب بالحرف فهو جزء الكلمة .. وانما لم يكن الاعراب صفة لانه الدال على
ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفتها ولا يدل الاعراب على الذات اصلا فضلا عن الدلالة
معها والاخذ ببعض صفاتها واما عدم كون الصفة نحوية فاظهر من ان يخفى فانها من التوابع
والاعراب ليس كلمة فضلا عن كونها من التوابع للدال وهو الاسم المعرب .. وهو الصحيح
قال لانه ابدا بالحروف يعنى ان لبس المراد كذلك القائل بكون البعض الحروف انما البعض
حقيقة حتى يرد عليه ذلك الاعتراض بل المراد بالابعاض هو الخفة المجاز بالعلاقة
اللزوم اذا البعض يلزمه الخفة لانها بعض البعض الحروف لانها اخف الدول .. ام دهم ان اللام الحقيقى
.. وهذا التركيب نبيل العطف على نحو كقولك الدر زبر والجرة عمرو .. واجاز ان هذا التركيب والعامل
.. والعامل فى الفروله هو الحال بمعنى الفعل وهو الملابسة والاطوار والكون .. المستنبط من الظرف
قوم بالكمث وهذا امر وهذا التقدير .. بالعيان اى بعيان المحسن الحسن الالطف ان
يمثل بالمحسن للقسم الاول بجائنى طلبت نوجه الالطفية احتمال التمثيل على صيغة
صيغة الجناس المحرف ويحتمل ان يراد الحسن الالطف ان يمثل للقسمين بجائنى طلبت
ابطلت لو لهن الصورة ليشمل المثال القسمين ووجه الالطفية احتمال المثال على
صيغة الطباق ويسمى الطاو والمطابقة وهو الجمع بين متقابلين فى الجملة نحو وتحسبهم
وغير ذلك ان يمثل بجائنى بطلبة اى بدل قوله جائنى رجل كما هو الحظ .. والكلية بكسر اللام
.. لانه اوضح والواضح اصل بالنسبة الى الخفى لانه فلو الاصل يستحق التقديم .. ومنه غير
للمنصرف يحتاج اليه فلا جرم كان فيه خفا .. الى تطويل اى تفصيل والمناب والبحلى ازد
به معناه الغير قائم به .. بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير للضرورة والتناسب وهو قول اللام
وعند

وعند الاضافة .. وينبغى ان يضم اليه الات الخ ويمكن ان يقال ضم الوهتال ليس بجمع لان الجمع
اعنى الجمع السالم ملحق بغير اللوابضا وهو عشرون واخواته وليس لجمع المؤنث السالم ملحق بغير الات
والى صمل النعمات كذلك ان ما يلحق بجمع السالم اكثر فذكره اهتماما به وما لان ما يلحق بجمع المؤنث قليلا
واحد فقط لم يهتم بشانه فلم يذكره فافهم فى قوله وتقول ايضا لما لم يذكر اوفا اللو فى جمع المذكر السالم
لعدم السوم فيه مع المعنى فى الا ان فانه اخلاص جمع المؤنث على ما لا يخفى وهو اللم يغيرها الوقف اليه
لان غير صحيح فقدير .. كما ضم اليهن جمع وبه غير سقط .. والتقايل والبرة ان ضم علم
راجع الى الحكم متعد به مضاف اى يتكلم حكمه .. بل على مطلقها الذى فى ضمنها المضمر صحيح .. وو
جه خ بل ان اضواى حاصل ان هذه الاسماء تجرد من خصوصيته كونها بالواو وخصوصيته كونها مضافا
بقرينة الحكم .. ويراد بالعلم الصفة المختصر اى المختصر مساحة .. لانه من بيق او علمه الاضافة
.. وا غاية لم يذكرها لتحوه سوا ان يعقد لانه قيل فالراجح الى الا ذلك هذا الاستطف فلم لم يحكم
على الاخر والاخرى احيان بذلك بدون الاضافة .. اولها وثانيها الظروف اولها وثانيها وثالثها انها
خلا الاوليين باعتبار الخبر وباعتبار المعنى لان الغاية ما حصلت فى علم او حال وفي ثالثها
باعتبار المعنى فقط .. لانه خلاف وفيه انه اذا اريد معناه والافيه صحيح قوله كذ وفافهم
.. بقوله متعلق بالاشارة .. او بهما ضرورة .. ايضا اى كما جرت على كونها بالواو وكونها
مضافة .. بعد ذلك اى بعد ذلك التجريدها .. نقل اى الشارح .. ما غفله اى هذا البعيد غاية
البعيد لما لا يخفى .. ان نعت صفة نسبة .. ومن قال ينبه على عبارة المحشى اخرى بعنى ان المصنف
قدم ما حقه التأخير واخر ما حقه التقديم قوله على الذى من قال .. فى غاية الضعف بعل وجهه
انه يلغى برفع وصفته ان الجملة فى مقابلة كل نوع من حروف الاعراب الاسم فيلغى ضو ورفعها كون الا
اراد الاسماء الثلثة بالحروف فى الدى اجتماع الستة .. والاقرب منه تفضيله متعلق بالاقرب المثل
المحذوف نصره المثل ونحاخ قوله وثبت بالالتزام منهم صخ قوله او عشى وذا او منبا على المحذوف
فى ما ثبت تفضيله وعلى التقدير فى ضمير منه لهذا الوجه .. المحو ابتداء .. والملحق به عطف على
المحو .. مستعذر .. فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا فلو جعل الاصل ناقصا او زيدا بالاد
بعة مثلا او ثمانية مثلا لزم بقاء بعض النوع بلا اصل او لزم ان يكون بعض النوع اصول ..
لان المعنى وعليه ان يقال اطلق وصف الدال على المدلول يجوز اذا فراهم .. هو اللفظ لانه دال
فلا يكون بدونه المعنى يستلزمه .. والاوجه اى انما قال والاوجه لانه على ان يقال فى توجيه كلامه قدس سره

ان الالف حاصل الا فيلون المصنف في كلامه مبنية على التعدد وعليه ان يقال ان الابناء على التعدد ويوجد في
النعم والوصف ايضا لان الضم لا يتحقق ولا يتعقل بدون شخص كان فيه والوصف لا يتحقق
ولا يتعقل بدون شخص موصوف به كان فيه لا بهذا الابناء يوجد في ساير الاسماء قوله وهذه الحروف
اي في حال اعرابها والاختلاف اي في اثرها الاعرابها او غيرها في الاصل كما بينه الشارح فيما سبق قوله وهو
ظ كلامه اي حيث قال ونوعه حرف آه قوله وبدل من الياء في قول وقوه ومن اللام في الاربعة الاول
والعين في الواو التي بين اللام والعين او ابدلت منها الواو التي للاعراب لئلا يجتمع الواوان وهو
ثقيل قوله لان الاعراب اي وانما كان بدلا لان الاعراب قوله ولهذا اي كما قاله المصنف قوله فلان لان اتيان
حرف الاعراب عند وجود حرف صالح للاعراب والابدال منه غير مناسب تامل قوله ولا يستقيم اي لا يستقيم
جعل كل واحد منهما وجها مستقلا قوله اي غير ذلك كالتزوج والعوام والثاني قوله فالاولى آه وعليه ان
يقال انه اعاد اللام بعد المعطوف عليه لا لانه وجها آخر فلا ينافي كون المجموع وجها واحدا ولهذا
قال والاولى تامل وعليه ان يقال ان الاعداد البقية المبنية على التعدد كثيرة قوله وبهذا القول يلغى في
الاستقلال فافهم قوله ووجوده بدون الاه وجعل المجموع وجها واحدا قوله بدل من الالف الذي هو لام
مذكره قوله والالف في كلتا قوله فصح [illegible] ان يقول كما كلتا [illegible] ثبت الفرق كتب
في بعض [illegible] على [illegible] من تقييد المظهر بالمضمر [illegible]
ان يقول الشارح اي المظهر المضموم كما عرف قوله لانه تكرار اي لان معنى التثنية تكرار الواحد مرة ومعنى
هذه الالفاظ كذلك اي تكرار الواحدة مرة للفاصل فهو قوله اي قوله قوله والمتوهم عطف على
قوله للفاصل قوله ويسمى به اي بجمع المذكر قوله كلا اضيف الى معنى الابنية نحو اولي الشون
الاعراف قوله تعليل الى الجمع السالم قوله المشترك بين عشرين وثلثين ولو قال ولم يجمع على عشرين لتوهم
انه لم يصح اطلاق ثلثين على ثلثة مع انه يصح قوله ولا يذهب اي لا يخفى قوله غلبت صيغة جمع على
قوله ملتمسة اي مجتمعة [illegible] تكرار مراتب اه كالثلثة والاربعة وغيرهما قوله وعلى تسعة
وثلثين ووجه تخصيص هذا بالذكر مع انه يجوز اطلاق ثلثين ح على ما فوق هذا من اثنى عشر وخمسة
عشر وثمانية عشر الى غير ذلك وعلى ما بين من اثنين واربعين وخمسة واربعين الى غير ذلك ان كلام
الشارح في التسعة وثلثين حيث قال يصح اطلاق عشرين على ثلثين واطلاق ثلثين على تسعة
تسعة ووجه الاشارة الى كون ثلثين جمع ثلثة وتلك الاشارة وان كانت لا يحصل بان يقول
وعلى ثلثين وثلثين وان يقول وعلى ستة وثلثين الا انه خص هذا بالذكر لكون الكلام فيه انتهى كذا

سهوا لانه افق

سهوا لانه افق مذهب المصنف لان الجمع السالم جمع [illegible] قلته عند المصنف كما سبق حرره
في بحث الجمع قوله كلام فيه لطافة ووجه اللطافة ان لفظ المجموع يحتمل غير الجمع الحقيقي فيكون الجمع
فيكون المراد من الالفاظ عشرة وثلثة وغيرهما او يحتمل الجمع فيكون المراد منها عشرون وثلثون
واخواته قوله لانه كما فرع اه الا ان يقال بجعل النوع اعم من ان يكون حقيقة او حكما لفظا او معنى
ولذلك قوله آه اي ولذلك لا يساعده قوله وهذا اه اي ومثل قوله لانه كما فرع على الواحد في عدم
المساعدة قوله وهو علامة التثنية والجمع والجواز ان الف اثنان علامة التثنية وواو عشرون
علامة الجمع بان يجعل العلامة اعم من ان يكون حقيقة او صورة قوله فتامل بعد وجهه اشارة
الى ان القول الثاني هو الحق لان لا يساعده ان قوله مع ملحقاته الا بطلعته فيما سواه كلا وابالنظر الى
كلا فلا يساعده انه اصلا وبوضع طلعته نظر لان صورة كلا مقصود فافهم قوله فانه بعد ما كان
اه ولذا اي ان نحو اوجه المذكر السالم قوله فتبدل الالف بالياء اه الظ فتبدل الياء بالالف كما صرح به
المصنف نفسه في بحث المنادى في حاشيته قوله الشارح باب الياء بالياء كما عند شرح قوله
المصنف ويا ابت ويا امت من ان الياء تدخل على المتروك قوله وقد يجمع بالاضافة آه تصريح بما علم
ضمنا من قوله بالاضافة ان الجمع ذكره توطئة لقوله يتوقف الجمع اه على الثلثة اي ثلثة افراد
او اشياء الا ان سنة اي طريق مرضي عندهم قوله في بيان جدي من قوله فيما سبق باعادة الى
بدون كلا او متعلق بسبق قوله حيث ظرف لاينتر او علته قوله بعد او رجح اي الشارح قوله الاول
الظ الاولى وكذا الظ فيما بعد والثانية والثالثة الا ان التذكير باعتبار الجمع قوله لا التقسيم الاخر
عطف على قوله اقسام لا على التقسيم قوله لا الا الاختلاف الاخر فلا البعض جعل قوله اهدى
فيما سبق لفظا وتقديرا تقسيما لاختلاف المحل وجعل قوله ههنا تقسيما للاعراب والحق
ما ذكره الشارح كما لا يخفى قوله علامة وهو قول اللفظ قوله بتعريف العهد فيكون اشارة
الى قوله لفظا او تقديرا فيكون اللفظ والتقديري قوله ان مفرد الظاهر متصلا اه اي لا الجميع
لكون الاصل احق بالتقديم لان الكون علامة حق الظهور قوله ولا يبعد ان يقال آه فيه نظر
لانه بيّن في ثلثة تقديم جمع المؤنث السالم على غير المنصرف انه قدمه لكونه اوضح وههنا اي الف فبينهما
كلامه مناقضات تامل قوله في مقام البيان فيكون بيانه اهم والاهم يقدم على غيره قوله الا انسب
تغيير اي معنى فان الاسم المنقوص والاسم المقصور متقاربان اقول ان الا انسب لفظا ومعنى
ان يفسر بغير بالاعراب التقديري كما لا يخفى الا ان الفاضل المحشي كلامه يتعلق بحذف ياء النسبة كما

كما سيذكره في بحث المصدر له بقوله الانسب تفسيره بالاعراب التقديري قوله والمقطع فيما عداه لانه

فسره بقوله الاعراب اللفظي المستلفظ به فالملائم تفسيره بهذا قوله وان ترجيح حذف العائد وهو فيه

وقوله من طول طريق الترجيح اى ترجيح جعل ما موصولة لان ترجيح حذف العائد لان الظاهر ان المراد بطول

عليه آه هو مولانا الفاضل المحقق عبد الغفور وهو لم يقصد الا بيان وجه ترجيح جعل ما موصولة

مع الاطناب فيه فالمراد من هذا الوجه الظاهر الصريح هو مرجح المتبادر ويحتمل التبادر ان يراد بهذا

الوجه الظاهر الصريح وجه ترجيح حذف العائد الا ان الظاهر ان يقول هذا الوجه لان الظاهر ان يريد كان

تلتبس قوله ومع ذلك اى ومع ذلك الاطالة فانه هذا الوجه الصريح مع ان اللائق بالاطالة ان يذكر

الوجه الغير الصريح فضلا عن الصريح فانه اى فات منه قوله وليس له جواب المقدر قوله لانه لا يصح في

الاعراب لان ذلك الحرف نفس الاعراب فلا يصح فيه ان يقال ان الاعراب به مقدر في ذلك الحرف المقدر

لامتناع ان يقدر الاعراب في الاعراب تأمل قوله بانه في المقدر نحو مسلمي والاعمى فلك اى التنبيه

ايضا اى كما هو في التعذر قوله فان قلت الاعراب اى اللفظي قوله قيل وقد نقل المولى المحشي

عبد الغفور رحمه الله هذا الكلام من الفاضل الهندي في قول المصنف ونحو مسلمي في حاشيته الواقعة

على قول الشارح بقال فان اصله مسلموي ومع صلوحه لان الكلام هو سؤال والجواب فان شئت

فارجع الى حاشيته فانظر المراد بقائل هذا القول هو الفاضل الهندي قوله فان الاستثقال اى استثقال

الحركة على حرف العلة قوله ادى اى الحذف اى حذف الحركة قوله ولان تجعل عصا ملحقا اه انظر لم لم

يلحق عصا بالقضاء كما الحق قاض بالقاضي والجواب ان الف عصا مقلوبة من الواو وغير اصلية

والف حبلى اصلية غير مقلوبة من شئ فالحق الضعيف بالقوي قوله بيخرج عنه عصا اى فان اعرابه

قبل الاضافة بالحركة التقديرية قوله فالتقدير الاعراب فيه اه والظاهر فيما تقدر اعرابه بعد الاضافة فقد

قوله ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة فيدخل في هذا القسم قوله نعم ينبغي اه جواب د

محل مقدر وسوط قوله لان المحذوف اه عند الاضافة الى الياء المتكلم للاستثقال في نحو قاض

قوله التي اقتضته الياء اى ياء المتكلم قوله الاستثقال اى استثقال الكسر على الياء قوله كما جعل علامة اى

وجعل علامة جعل هذا الحرف الكائن اعرابا ايضا فلا على قوله ان تكون اى صفته الحركة علامة التثنية

فاحد الامرين آه وكذا علامة المذكر السالم احد الامرين مع الجمع يتحصل احدهما لا على التعيين قوله

والعامل يتحصل مرجح نسخ منها طه اى مرجح قوله وان جعل متعلق بها اى بهذين نوعيه

قوله والبعض اى بعض الشراح دفع توهم الاختصاص اى اختصاص الاعراب التقديري ببعض

الاحوال

الاحوال قوله المخصوص صفة توهم قوله لغلامي متعلق بمخصوص قوله فجعله لدعاه وجه في ضمنه دفع توهم الا

ختصاص المخصوص بغلامي قوله فان تقييد المقابل بقوله رفعا وجرا وفي قوله رفعا في مسلمي قوله يدعوا الى

توهمه اه اى بسبب المقابلة قوله الى توهم المقابلة الا تعميم بقوله مطلق اى بجعل تقدير الاعراب فيه عاما

للاحوال الثلثة غير مختصة ببعضها ويمكن ان يقال اه الاولى الا يكون قاضيا رفعا قال ان مثل غلامي موقوف

لفظا في حالة الجر لفظا وبه زاد قال وعلى آه قوله يا ابت بالكسر يا ابتاه بالتاء بفتح التاء وكسرها على وقف

حركته الياء كما هي في مسلمي قوله ومع ذلك اى مع كونه معطوفا على قوله لتقاضي في هذا القسم اى في قسم

الاستثقال قوله لم يذكره اى المصنف قوله ما تضمنه هذا الكلام اى كلام الشارح قوله فتحصر اى توضح

قوله فالقسم الاول لكن الشارح لم يلتفت اليه لكونه مختلفا فيه قوله وانى نقول في بيان مراده قوله

ونحو مسلمي يعني تقدير الاعراب مطلق قد يكون في حالة كما في قاض قوله وقد يكون في حالتين كما في مسلمي

وقد يكون في الاحوال الثلثة اه سواء كان اعرابه بالحروف او بالحركة قوله عن المتعذر بالاختصاص

اى الاختصاص اضافي بالنسبة الى المتعذر كما يفصح عنه قوله دون المتعذر فلا يرد انه ليس يختص

ببعض الاحوال مع انه قد يكون في الاحوال الثلثة كما في مثل اخو القوم قوله دون المتعذر في امثال

هذه العبارات مسامحة والمراد انه لا يجري في المتعذر بنسبة في امثاله قوله بيان الفرق بانه قسمي المتعذر

والمستثقل ولم يذكر مثالا لما لا يكون اه معدوم مدخلية في الفرق ما مصدرية او موصولة بحذف العائد وهو به

قوله وادا جائز اى جواب سؤال المقدر وتقديري واضح قوله والمثنى الغير مرفوع نحو مسلمي القوم في النصب

والجر قوله فان اعرابه لا يكون منه اصلا اى اعراب كل واحد من مصطفو القوم والمثنى الغير مرفوع لا يكون

منه لعدم انضمام ما قبلها لو اوفي الاول الذي هو شرط لكونه منه وعدم انكسار ما قبل الياء في الثاني

وهو شرط لكون الياء منه بل يكون اعراب كل منهما بالحرف اللفظي الغير منه قوله على بيان اللفظي متعلق

بتوجه قوله من الامثلة بيان على في اورده قوله لامالة اى لا شبهة قوله مما يتقنع اه خبر قوله فيما اورده قوله

ان المقصود اه اذا ذكر بالعطف اه هذا يوافق ما قال الامام البيضاوي رحمة الله عليه في قوله تعالى في قريب

من اواخر سورة النساء ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا واحد الضمير لمكان او قوله وعاف لم في

تفصيل اه اى تفصيل اقسام المعرب قوله ولا حاجة بعض جوار قوله اه كلام الغير المنصرف قوله ومما يجوز البه

اه ~~[illegible]~~ لانه ذكره فيه المذكر والمؤنث والمثنى والجمع حيث قال جمع

المذكر السالم اه وجمع المؤنث السالم اه وحيث قال المثنى وكلا اه والجمع المكسر المنصرف اه ظاهر من

بيانه قبل الشروع في المرفوعات قوله يرد عليه انه اى الشارح قوله ويترك اه عطف على يستحق لا على يؤنث

قوله يتقنع منه العجب اى يبلغ الى نهاية العجب او يوحى منه العجب ح

ويسوا .. لما يشتمل عليه علة لقوله يستحق ويشترك والضمير المستتر في يشتمل
راجع الى البيان الاول .. موقت اي زحمة فلا تفاوت اه لان المقصود من التعريف
معرفة الحقيقة .. والاوجه وجه استخفاف للاتيان .. عنوان الوصف ..
بالقياس اليه اي الى غير المنصرف .. اذ لا فائدة الى قوله بالانصراف اذ ليس فيه
تنوين حتى يوصف بالانصراف وليس احد الاعراب مفقودا حتى يوصف بعدم الانصراف
فتامل .. ان انحصار المعرب اي المعرب بالحركة .. يقتضي تعريف الجمع ولغير
المنصرف والمنصرف فلا ينحصر المعرب بالحركة فيهما فيهما لان جمع المؤنث السالم
واسطة بينهما .. مطلقا سواء كان معربا بالحركة او بالحرف .. متعين اي على مقتضى
تعريف لان مطلق المعرب ايضا لا يخلو من احد الامرين اما ان يوجد فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما او لا يوجد واما عند غير المصنف فلا ينحصر المعرب
فيهما بل يوجد ايضا واسطة بينهما وهي المعرب بالحرف وجمع المؤنث السالم .. بالتركيب
اي مع عامله متعلق بالحرف .. اكثر متعلق بتأثر اي تأثر اكثر او زيادة عطف على
زيادة ويجوز حذفه على الكثرة .. احد الاحتمالين اي احتمالي كلمة ما فالظاهر احتمالهما
الا انه ذكر الضمير باعتبار معنى الكلمة .. لانه اوجب عمل على العامل في البيت في تجديد
تعريف الاعراب يحرر التفنن وسيجيء قولك في لهاكل لانه انسب .. امتزاج المتناهي بالشرح
والحرص الامتزاج لهما فجانب الشرح تنبيها على انه يكون من الجانبين .. وقد تقدم
اه الاعراب بل في تعريف الاسم ايضا وان لم ينبه له هنا الجهة الاولى تعريف المعرب بما عرفه
.. وان لم يتنبه اه ممنوع لان فيما لم يقتصر على الموصوف ما فيما نحن فيه ويمكن
~~الى~~ ان يكون ... لانه لم يوجد هو هنا شرط اه
فان قيل كيف حكم بعدم وجود شرط حذف المضاف اليه هنا مع انه وجد وهو وجود التنوين المضاف
قلت قالوا لا يجوز جعل التنوين عوضا عن المضاف اليه في كل موضع بل في موضع معين في الفاظ معدودة
مخصوصة وهي كل وبعض ومثل يومئذ وحينئذ .. شرط حذف المضاف اليه لان شرط حذف المضاف اليه
ان يوجب المضاف التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس
في تسع شيء منها .. المعارف به اي شرط حذفه .. ثم عدل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير ثم تسع
لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف به اقول عدم وجود شرطه هنا ممنوع متعلقه
وفي المضاف

ع عوض عن المضاف كما في يومئذ ولا دراما فيه في جعل التنوين عوضا عن المضاف اليه
وفي المضاف اليه بعد حذف المضاف اليه مخصوص بالفاظ معدودة كما لا يخفى على المتتبع وجوزه الفاضل
السعدي لكون التنوين عوضا عن المضاف اليه في قوله تعالى في سورة والطور وان المتقين في جنات
ونعيم اي في جنات ونعيم ونعيم لكون التنوين عوضا عن المضاف اليه متعينة وواجب في بعض الالفاظ
الالفاظ المعدودة وغير واجب في غيرها قوله مالا يعنيه اي لا يهمه في عنا الامر اي اهمه لازم عنا ه اه
بمعنى قصده واراده وفي الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه اي ما لا يهمه كذا قال الفاضل
البشي في قول الشاعر وتقدم على اللئام يسبني فمضيت اه في بحث تعريف المسند اليه باللام قوله
لاوجه اه يرد عليه انه فعل المتتبع نفسه مثل هذا في مواضع من هذه اي شرحه منها انه اخر السؤال
والجواب الى بحث بتقوا فان قلت وقلت في تعريف الاعراب الاولى ينبغي ان يذكر في تعريف الاسم الى
تعريف الاعراب قوله لا وجه لتاخير هذا التفصيل اه واعلم ان الفاضل الاسفرائني ارجع ضمير الى العلة
المفهومة من العلل فجعل الربط مقدما على العطف كما هو الاصل ورده الشارح قدس سره
بارجاع الضمير الى العلل كما هو الظاهر وجعل العطف مقدما على الربط على خلاف الظاهر ليصح الحمل فلا اهتمام بهذا
الرد ذكر التفصيل هنا لكون هنا وعلى ما يلزم بينهما خلاف في كون العطف مقدما على الربط في قوله وانواعه
رفع ونصب وجر لم يذكر التفصيل هنا لكون هنا والى حاصله كما كان هذا المقام مقام الرد على الفاضل
الاسفرائني اهتم بذكر التفصيل هنا لكون هنا لتقوية الرد وتوضيحه ولذا قال قوله وانواعه رفع اه مقام
الرد عليه حيث اتفق فيه لزوم الاحتمال جعل الربط مقدما على العطف هنا لم يذكر التفصيل هنا لكون
هنا والشيء بالشيء والاشتمال نظيره بهذا ينبغي انه لا بد هنا من ارتكاب خلاف الظاهر ليصح الحمل فما
لفاضل الاسفرائني ارتكبه في المرجع والشارح قدس سره في العطف لا وجه لترجيح ما اختاره قدس
سره خفي فلا يليق بجلالة الممتنع بيانه وجهه فلا واقول لعل وجهه ولا واقول لعل وجهه الاشارة
ما اختاره قدس سره ولستم تردون ما اختاره الفاضل الاسفرائني فليتأمل قوله ليستغني متعلق
بالمعنى قوله يشتمل متعلق بالنفي قوله الذي صفته بيان قوله الاول اي بيان غير المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول قوله والشائع انه يرى اه فان قوله في الصرف تصويب ما يطلب
على ما ذكره نباطلا لان يحمل الاطلاق في المثل على الوجوب يذكره المحشي في بحث المنادى في قول المصنف
ويبنى على ما يرفع به قوله عدم عدم الانصراف لان كلما في الباب للطلب فيلزم منه وجوب عدم الانصراف
باجتماع السببين مطلقا بخلاف التعريف فانه لم يذكر فيه كلا قوله مطلقا المعنى ان كان الاسم الذي
اجتمع فيه سببان فما شيا سالما الا وسطا او لم يكن كذلك قوله او اذا اجتمع اه فيهما حينئذ

منتهى الجموع والعلمية وكذا اقال مثلا قه بتقدير تسليم الا انهما اذا كانت موضعه لم يصح التنوين فيهما للتعين اللازم
سبق لكل واحد منهما فيكون للاستغراق فيفسد المعنى بتقدير تسليم الحسب وان كانت موضعه يكون اللام
فيه للاستغراق لا لتغيره فيكون المعنى ويبين كل علاء ولاء وصف وبهذا مع انه يستلزم لذا على ما ذكره الفاضل
المحشي قوله وعدل لا يكون علة البناء فعلى هذا ينبغي ان يعبر جمع الحسب بالتنوين او غيره مما يناسب تنكيرهما
لضرورة الوزن وتنبيه المحشي على ما ذكرنا بقوله ومنهما اي من الحسابات ابريهما السلاسل تنكيرهما بقيد مع ان اللائق
تعيينهما قه فالحسن تعجب قه ولا يخفى ان الجمع اعلى الا انه علة تامة بخلاف الغير واما التأنيث وان كان علة تامة
لكنه مشترك بين التأنيث بالالف والتأنيث بالتاء فيشاركه الواو وتامل قه في ارباب التاليف منهم المحشي قه افرد لا يقصد
به الى هذه زيادة قبل شيء قه الا التقديم لان الزيادة قبل شيء يلزمها التقدم قبل شيء والتقدم على الشيء
في الذكر لا يلزم [illegible] المرسوم وهو [illegible] الكلام نبيه الزيادة قبل الشيء في ذكره [illegible] سلامة التقدم وذكر موضعه
عن غيره فالمعنى الوجه المقصود قه زائدة قه قبل كلها الوجه تقدم عليه الا الوجه في الذكر فلزم زيادة الالف
عن عبارة المحقق بهذه التي جملة على [illegible] التي يقولون بها التقدم في الذكر [illegible] لكونها خلاف
الوجه المتبادر فتامل قه فقهم عن عباراتهم اي عبارات ارباب التاليف قه جرا اي قطعا قه لعدم
علة لوحة قه بان المحصور ويتعلق باعتذار قه تقريبه جعلها قريبا الى الحفظ قه افلاب عليه
علة النفي قه وقد عرفت [illegible] في البيت الاول ويجوز كونه بيانا للبعض لما تحت قه مما ذكرنا فيتعلق
بعرفت قه ونشأ ابهام العدل في البيت [illegible] علة البناء [illegible] ولذا الحق [illegible]
اللائق [illegible] لضرورة الوزن قه وما يذكر لك قه ومن ذكره [illegible] لانا عبد الغفور
قه الاول مانع عن [illegible] علة قوله التأنيث فوكلام الناظم ذكر العلة وان كان مقدر قه لانه
تقرير العلل وهو [illegible] موانع الصرف قه لا اجدال اي النفع قه انتقيتها اي تبقا واهتم ناقه
من حيث الشمال اي لا من حيث ذاته ولا من سائر الجهات قه لا نعم ولكن اي لا نعم حيث انه فعل
اي ومن حيث انه مفعول [illegible] ومن حيث انه مضاف اليه مجرور ويحتمل ان يكون اشارة الى
كلتا الحيثيتين [illegible] ذكرنا ان الظاهر الاول [illegible] فيما قبل من الحيثية
لان حكم الجهة الاختلاف وحكم هذه الحيثية ليس كذلك لانه لم يتحقق فيه الاختلاف كما في حكمها
ما ذكر قه كما في [illegible] علما فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث ومع هذا لا يدخل عليه اللام والتنوين
لرعاية الاصل ولذا [illegible] عنده جعله غير المنصرف ويدخل عليه اللام والتنوين ولا يمنع من
غير المنصرف كسر [illegible] جمع المؤنث وتنوين المقابلة لكن التاء ليست متمحضة للتأنيث كتاء التأنيث
التأ

الضم كما سيجيء تفصيله في بحث التأنيث مؤثرة في منع الصرف قه التي الاخفى الاظهر ان الاخفى بة ظاهرة والخفية
واما الاظهرية فهي ان الامر الاخر قوله من حيث اشتماله على علتين من حيث انه غير المنصرف وان كان المراد
به ما ذكرنا فالظاهر ان يقول من حيث انه غير منصرف لان العبارة الصريحة في المعنى المقصود اولى الا ان يخفى
قه ومنهم من قال في وجه الحيثية الخ وهو الفاضل المحشي عبد الغفور حيث قال وانما قال في ذكر
لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة انتهى وبعل ورد بهذا المحشي عليه ان
الشائع في قيد الحيثية ان يحترز به عن سائر الحيثيات الخ وعلى ما ذكره مولانا عبد الغفور يكون
احترازا من حيثية ذات غير المنصرف فقط لا عن سائر الحيثيات مع انه لا بد من الاحتراز عنها ايضا حتى
لا يتوهم ثبوت الحكم لاجلها ايضا وايضا ما ذكره انما يكون في العلة والاثم المقيد لا في العلة
النحوية هو بين ما ينبغي ان يختار المتكلم عند قصده امرا يناسبه وقد دل الامر المناسب يسمى بالحكم
كما ذكره [illegible] الفاضل في توجيه غير منصرف فالحكم اي الامر المناسب انما يضاف حقيقة الى المتكلم
لانه الذي اعتبره لا الى العلة هذا ما لاح لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله بما لا يدخل الكسر
الخ وهذا التوجيه الجمهور قه توجيه بامرين احدهما الكسر وثانيهما التنوين قه ففيه الدور من جهة
الاولى من حيث جعله حكمه الذي هو عدم دخول الكسر فيه جزءا من توجيهه والثاني من حيث جعل حكمه
الذي هو عدم التنوين ايضا جزءا من توجيهه فيتوقف معرفة غير المنصرف على معرفة ما لا يدخله الكسر وما لا
يدخله التنوين لتوقف معرفتهما [illegible] على معرفة الكلي وعلى معرفة اجزائه بواسطة ولذا يتوقف معرفتهما
على معرفة غير المنصرف لعدم العلم به فيتوقف معرفة احدهما على معرفة الاخر ويلزم الدور وهو ممتنع فلا
في هذا التوجيه [illegible] عدل عن توجيه اصحاب الجمهور [illegible] قه لم يلزم اي لم يوجد قه او التنبيه عطف
على اشارة وكلمة او لمنع الخلو لا لمنع الجمع وهو ظ قه او وسطها اي العلل وانما قدم الاوسط من الا
دنى مع ان حقه ان يقدم عليه لان الادنى موقوف عليه والاوسط موقوف لانه لا يكون الا بعد
وجود الاعلى والادنى فالموقوف عليه مقدم على الموقوف و قه ولا يسع المقام تفصيله وقد
فصله الفاضل المحشي عبد الغفور فليرجع اليه قه تفصيله اي تفصيل ما ذكر من مراتب الثلاثة
واعلى الاعلال اعلاها البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل قوله التأنيث المطلق اي الغير المقيد
بان يكون مجردا عن التاء اي لا مذكر ولا مؤنث ولا وجود للتأنيث المطلق في اللفظ والخارج بل انما هو
اسم وانما الموجود في اللفظ والخارج التأنيث المجرد عن التاء والتأنيث بالتاء ولذا كانت فيه وجهة
وقس عليه التوقيف والتكلم قه للتأنيث [illegible] لامتناع عروض التأنيث [illegible] قوله لا يجد

قوله لا يجوز عن اللام الامتناع عن وضع التنوين للكثرة فتامل قو وخلاف الاصل ام توطئة لقوله ام ثم فلا

حاجة قو متوقف على الشئ اى على الاصل بتبعية فيراد قو تحقق خلاف الاصل كالعجمة قو تحقق الاصل

كلغة الوزن قو فلا حاجة اى رد على الفاضل المحشي عبد الغفور حيث قال في حاشية الواقعة على قوله قدس

سره لان العلة فرعية اعلم ان النوعية لا تختص بنوعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها

لنوعية الجمع الراجح الانتهى وانما جعل ظاهر الفاضل النوعية اعم من فرعية الموقوف للموقوف عليه نظرا الى

ان لغة العجم لا تتوقف على لغة العرب بل لغة العجم موجود ولغة العرب داخلة فلولم يجعل النوعية اعم لا يوجد

النوعية في العجمة ورد عليه بانه يرد عليه ان الجمع ليس فرعا على الراجح اذ ليس الفرعية معنى يشمله الا حيثية

فان جعل الجمع فرعا على الراجح بجعل الجمع بمنزلة الموقوف فيدخل فرعيته في فرعية الموقوف عليه فلا

حاجة الى التعميم لانه يكون الموقوف اعم من ان يكون حقيقة او حكما والا فلا فاضل يعدها الجمع

فرعا على الراجح بدون تنزيل الجمع منزلة الموقوف فذلك غير صحيح على ما عرفت انه ليس للنوعية معنى يشمل الجمع

وان جعله فرعا عليه بالتنزيل فهو صحيح لكن لا حاجة الى جعل النوعية شاملة النوعية الجمع لدخول فرعيته في

فرعية الموقوف للموقوف عليه بهذا التوضيح كما ذكره مولانا عصام الدين معترضا على الفاضل المذكور

بنوعية الموقوف وبين فرعية العلل التسع ما علة العجمة قو والجمع وبين فرعية لغة العجمة للغة العرب

قوله على الراجح وهو لغة العرب قو انما يجعله بمنزلة الموقوف فيه يكون اعم من الموقوف حقيقة او حكما

قو وليس للنوعية جواب سؤال مقدر لفظ تقديره قو معنى اى معنى عام قو حقيقة او تعميم للاختصاص

قو في حكم الوزن المختص وبعد الكثرة في الوزن في الفعل واطراده وقلته في الاسم سيما الوزن الذى

في اوله تاء ونون فانه نادر في الاسم جدا واما الوزن الذى اوله همزة او ياء وان كان كثيرا في الاسم

واحمر ويزيد ويشرب لكنه قليل بالنسبة الى الاسم كما لا يخفى على المتتبع وفي المتون ان النادر ملحق بالعدم

فلان ذلك الوزن ايضا مختصا بالاسم قو فلا يتجه اى كما توهم البعض وهو الفاضل

المحشي عبد الغفور حيث قال بنفيه فرعيته فهم لا ايضا الاخير الذى في اوله احدى الزوائد الاربع

التى اى قو انكسار الوزن اى في انكسار الوزن ولا انكسار قو علمتان مؤنثتان كما اعترف

قدس سره في توجيه غير المنصرف حيث قال ههنا مؤنثتان باجتماع علمتان قو فيجوز اه فلا يصدق

التنوين على ما في القوافى والتناسب فيكون منصرف فلا حاجة الى صرف قو فلا حاجة الى صرف الصرف اه

فيكون منصرف والالزم وجود العلة بدون الاثر قو معناه اللغوى وهو التغيير قو والظاهر في صرفه

اه لان في كلمه ما يراى غير المنصرف قطعا فينبغي ان يعود هذا الضمير ايضا الى غير المنصرف حتى يلزم انتشار الضمير

ولا حاجة

قو ولا حاجة الى النفى في قول المصنف ويجوز صرفه قو والى انه تنصرف اه وفيه انه ان لم يجعل اللفظ الثانى

يحتاج الى تقدير المضاف على ضمير صرفه اى يجوز صرف ما هو غير المنصرف وتغيير ما لظهور انه لا يتغير فاذ

غير المنصرف بل يتغير حكمه وتقدير المضاف خلاف الظاهر ايضا اللهم الا ان يقال لما كان تقدير المضاف

شايعا متعارفا سهل ارتكابه في اللفظ الثانى المسابقة اى مسابقته في اللفظ الثانى ولعله لما ذكر اه

بالفهم قو وبدل اللفظ الاول اه كما فعله الشارح فان قوله اى جعله في حكم المنصرف بشارة

الى ان المراد بالصرف معناه اللغوى فالمعنى يجوز تغيير غير المنصرف بجعله في حكم غير المنصرف

هذا ويجوز ان يراد بالصرف معناه الاصطلاحى مع رجوع ضمير صرفه الى غير المنصرف والمعنى

ويجوز جعله كالمنصرف في دخول الكسر والتنوين عليه وتغييره قدس سره ببيان هذا

المعنى ايضا فاعرفه ويحتمل ان يراد بصرفه اه دخول الكسر والتنوين على غير المنصرف مجاز العلاقة

اللزوم ولعل قوله فمنهم بشارة الى جمع ما ذكرنا قو المنصرف لو لا اى لا جل الضرورة قو

بعضهم احتراز عن طائفة من البصرية الكسائى قو فانه البصرية احتراز عن الكوفية كما يجي

قو كما لم يجز جعل الهمزة فيه ذكر استطرادا قو وجوز الكوفية الى قوله للضرورة وفي يكون الاسباب

منع الصرف عشرة قو مما قاله فاطمة رضى الله عنها هذا اللفظ ان يقول الشارح قدس سره فلعلو

بتانيث الضمير بعود الى فاطمة رضى الله عنها ذكر بتاويل الشخص او الانسان او نفس

الشاعر فاعرفه فافهم قو ماذا المجموع بمعنى اى شئ ويجوز ان يكون ما بمعنى اى

شئ وذا بمعنى الذى وهذا الوجه ارجح من قول المحشى والمعنى ما الذى او اى شئ قو

وفي حاشيتها اى حاشية الفوائد اى الحاشية التى بانها فيها لفظ الفوائد فالاضافة لادنى

التلبس قو انواع ما يدل على الانواع هو صيغة الجمع لان الجمع الجنس للدلالة على

الافراد للدلالة على الانواع مثل دلالة جمع المصدر على الانواع قو او المعنى اه فعلى هذا

قوله ان لا يشم مفعول اوجب وفاعله ضمير هذا فحينئذ يكون هذا الاستفهام للتعجب ويجوز ان

يكون لان لا يشم فاعل اوجب ومفعوله ماذا اقدم لتضمنه ماله صدر الكلام فحينئذ يكون

الاستفهام للانكارى كما في المعنى الاول قو ان لا يشم الى اخره مفعول اوجب وفاعله ضمير

مستتر فيه عايد الى ماذا قو لما دل الاستغناء اه اجيب ثم تربة احمد عليه السلام قو ولذا صار

السجع موجودا التناسب فيه قو واختير هاهنا التعز والاعراب واختير جمع السكنات

في قولهم في الحركات والسكنات على الافراد مع ان السالن واحد لتناسب الحركات

ومشاطلة قوله ومنه اي من قبيل قولهم هذا بني الشيخ وامرأتي حيث اضيف في قوله تعالى اسد الملق نخم بعبيل
يهدي على يهدا الخ مع ان اللغة المشهورة بجزء اي قو الكتب يا جار فيه الشاذة اي ان الاسم الكاتب حادث
قو الكتب جمع الكتب قو اي بضم الراء وتشديد جار وا قو فلم يلتفت اليه اي قول الكاتب قو اشعار
بانه قد يجعل لان هذا الاشعار مبني على احد المذهبين في الواو الداخلة على ان الوصلية وهو ان تكون الواو
للعطف على ما ينافيها فالتقدير هنا ان وصل الى حد الشهرة وان لم يصل اليه واما على المذهب الآخر فيهما
واما انها واو حالية فالاشعار غير ظاهر فتأمل قو ومنه اي ومن قبيل التناسب الذي وصل الى حد الشهرة
قو وجه حذف واغا وجب صرفها للتناسب كما سيجيء قو فيصرف مفاعلة مع انه غير منصرف للعلمية والتأ
نيث قو لأمثاله اي وجوبا متعلق بيصرف قو من هذا القبيل اي من قبيل وجوب صرف الاعلام الاوزان
قو فانه اي اشان قو يعادل به اي بلفظ منصرف قو معادلة اي المنصرف قو اذا اريد معناه يضم
منصرف لعدم العلمية قو 2 اي جاز اريد به نفسه قو لكونه علما لنفسه ان لكون اللفظ موضوعا
لنفسه سبق كلام قو فواصل الاني اي لا تناسب المنصرف بل يراد لا منصرفه بعده فالتناسب اعم
من ان يكون تناسب المنصرف الذي بعده او تناسب للفاصلة قو لم يقصد به بل يقصد به بيان الواقع
في هذا المقام قو والاظهر ان التقييد ان كما هو الشائع المشهور ومنه فانه سيجيء في قول المحشي ومن
ثم مررت بنسوة اربع اي حرف اربع في هذا التركيب كما يشير اليه الشارح قدس سره هنالك وما
سيجيء من قول المحشي في مثال الفاعل في اول المرفوعات مثل قام زيد وزيد قائم ابوه اي لفظ زيد وابوه
في هذين التركيبين كما اشار قدس سره اليه هنالك وغير ذلك قو كصرف سلاسلا بتقدير المضاف
هذا اذا جعل مثالا للصرف غير المنصرف واما اذا جعل مثالا لغير المنصرف الذي صرف التأنيث فلا
يقدر المضاف وهو ظاهر اي مثل سلاسلا واغلالا قو فينبغي ان يقدم فيما سبق توضيح الواو
على بيان حكم المنصرف الا ان العاقل لم يلتزم جريا في ترتيب المتن فليتأمل قو فيه جملة اعني
قوله وحكمه ان لا يكسر جملة معترضة بين التعريف وما هو من تتمته او بين الاجمال والتفصيل
قو ولا فائدة اي لا محل قو في وقوعها اي وقوع هذه الجملة المعترضة التي هي
قوله وحكمه ان قوله اينما وقعت اي سواء وقعت قبل قوله وما يقوم مقامهما او بعد
فانهما اينما وقعت لا تخرج عن ان يكون معترضة فلا فائدة في وقوعها اينما وقعت قو
وشدة متعلق بقدمت قو وشدة الاهتمام الخ انه قيل اذا كان لا فائدة في وقوعها اينما
وقعت فلم لم تقع بعد قوله وما يقوم مقامهما بل قدمت عليه فاجاب بانه على قصد المصنف
الرد

الرد على النحو في جعلهم تنوين غير المنصرف ما لا يدخله الكسر والتنوين وكان الاهتمام ببيان انه لا يدخله التنوين
اشد لذا قدمها على قوله وما يقوم مقامهما قو ببيان انه اي قوله ان لا كسر ولا تنوين باعتبار الجملة
قو لا يدخله التنوين اي لان يكون تنوين لغير المنصرف قوله لا نظير له اي في الوزن في الآحاد اي في المفرد
ويجوز ان يراد في الآحاد الافراد اي لا نظير له في هذا النوع في الوزن والجمع في الافراد وفيه تأمل قو
وقد يلحق التاء عوضا عن الياء المحذوف مثلا ان اصله اساوي كما بين في كتب اللغة ويقال اساو
قو على الابل اي لا تأتي على الابل قو اما ان يراد به الكسرة ان كان الجمع الاول جمع قلة قو او
بضروب كما ... الاول جمع كثرة قوله لا الكسر وجمع فلا يصح تغيير العدل بالكسر والجمع بل يجب تغييره
بالافراد لكونه سببا في الاسم او السبب في الاسم ينبغي ان يكون فاعلا به ولا شك ان القائم به هو
العدل المبني للمفعول لا المبني للفاعل القائم بالمتكلم فلذا كان ينبغي ان يكون العدل مبنيا للمفعول
قو يشكل انه يوجد معنى مصدري اي فاذا ان يقول فاعلا ولكنه لكيلا يرد السؤال والاحتياج
الى الجواب وقد ... في اثناء تقرير هذا الدرس جواب هذا عن السؤال ونحوه انه اذا قال المحشي
فالعدل دون فاعل ولكنه ليوافق التفصيل الاجمال ولم يقل في الاجمال فاعل ولكنه لضرورة
الوزن وهذا كما صرح المصنف في التوشيح بامرفته كما ذكره على ما سيذكره المحشي تفصيلا و
هذا الجواب انسب فانه الكره مع وضوحه لكيف سكت عنه المحشي ايضا قو المفعول
اي اسم المفعول قوله والمعنى المصدري اه فالاولى ان يقول المحشي فاعلا ولكنه لتصحيح الحمل
ولكيلا يرد السؤال ولا يحتاج الى ما اجاب به الشارح قدس سره مع ان الجواب غير تام لان ما
مبني على الكون المصدري موضوعا مبنيا على ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول و
هو غير ثابت بل غير صحيح كما بينه المحشي قو يصح فيهما اي في الالفاظ التي الحق بها الياء
المصدري قوله واذا المصادر اه وهذا هو المشهور الذي ذكره المحشي قو الاعلى قيام
المبني للمفعول اي الضرب المبني للمفعول قو منه اي من ضرب في ضرب زيد دال على قيام
المبني للفاعل اي الضرب المبني للفاعل من ضرب زيد دال على قيام المبني للفاعل اي الضرب
المبني للفاعل من ضرب زيد قو ويدل على وقوعه اه الاعلى قيام مصدره بما هو ابعد فلا يكون
العدل مبنيا للمفعول على ما عرفت آنفا ان المصدر لم يوضع الا لما قيام بالفاعل والعدل المبني
للفاعل لا يقوم بالاسم مع ان الواجب ان يقوم به لكونه سببا في الاسم فلا يندفع به السؤال
قو الذي تضمنه صفة مصدره قو على ما اشير متعلق بوقوع قوله والفرق بينهما اي

بل جزء معنى الفعل المجهول وبلا جزء معنى الفعل المعروف قوله اعتبار قيامه اى قيام جزء معنى

الفعل قوله واعتبار وقوعه اه فلا فرق بينهما الا بالاعتبار والحيثية فالظرف الذى هو جزء مدلول

الفعل المعلوم من حيث انه قائم بالفاعل على غير الضرب الذى هو جزء مدلول الفعل المجهول من حيث

انه واقع على المفعول قوله لا يندفع لانه يتجه عليه ما ذكره آنفا مع عدم ثبوت ما بنى عليه الدفع

وهو كون المصادر موضوعة بمعنيين قوله الاشتقاق المعدول فان العدل بمعنى التبعيد

متعد يصح اشتقاق اسم المفعول منه قوله واما العدل بمعنى الميل فهو لازم لا يشتق

منه اسم المفعول بدون حرف الجر فاشتقاق المعدول الذى هو اسم مفعول يدعو الى كون العدل

الذى هو الاسم بمعنى التبعيد لانه ليس بلازم قوى ما ذكره المحشي قوله وليس اى و

ليس هذا مدعى الذى هو الاشتقاق والتسمية قوله لانه بمعنى المعدول اليه على الحذف والايصال

قوله فلا تجد بينه اى بين ابن الحاجب اى بين كلامه وبين فهم مقصوده من كلامه طريقا واحدا

فيما كانه توجيه الشيخ الرضى والشارح وغيرهما حيث لم يعرفوا المقصود من كلامه هذا

مع عدم الحجب بينهما اذ لا يسمى عند الاصطلاح قوله قد تطلق على الكلمة وفى البيان

انه لا يصح الا تركيبها الا باعتبار ما يوصف اى باعتبار نسبتها الا على الكلمة باعتبار ذاتها و

مادتها والمراد بالصورة اعم يشمل توجيه العدل المعدول الذى فى افراد قوله فى كونها الضم

علا والتانيث باعتبار ان ما عبارة من الحرف لا الاسم او لكونه فى حكم الصورة فافهم قوله

احد الامور اى الامور الثلثة قوله ولا حاجة اى الى اخراج فى توجيه العدل بما عرفت آنفا

انه يدخل فى التوجيه بجعل الصورة اعم قوله اى تغيير يعنى ان المعنى غير توجيه المحشي العدل

الذى هو خروج عن صيغة الاصلية بان يقول العدل هو خروجه عما هو حقه من الصيغة اه

ليكون شاملا الافراد الا حاجة الى هذا التغيير لشمول آفرلان توجيه المحشي ايضا شاملا

له بتعميم الصيغة قوله بالخروج عما هو حقه الى ما ليس حقه قوله من الصيغة كما فى ثلث

وثلث قوله او استلزام كلمة اخرى كما فى اخر عطف على الصيغة مضاف الى المفعول قوله

معه اى مع ذلك الاسم للفرق بينهما اى بين اخر وبين اخر ورجاء الحاجة الفصل بين الباء وحروفها

فى قوله تع فبما رحمة من الله وقوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم وقوله تعالى عما قليل ليصبحن

نادمين قوله الحروف اى حروف الاسم قوله فرتبه الضرب بهيئة الضاد لان حروف الاصلية للضاد

هو الضاد والراء والباء التى هى حروف المصدر والهيئة العارضة هذه الحروف هى الهيئة

والى حصل

والى الحصول الى حروف الاصلية للضارب هى حروف مصدر فرتبة مصدر الهيئة للضارب

فالضارب خرج عن صورته وهيئته التى عرضت لحروف الاصلية وهى هيئة الضرب الى هيئة الصورة

اعنى هيئة ضارب فيصدق التوجيه عليه فلم يكن مانعا وقوله فرتبة ثلثة ثلثة اه يعنى انه ان

كان المراد ذلك فلا يصدق توجيه على ضارب لان هيئة التى عرضت لحروف ضارب الاصول فى

حال وضع ضارب بمعناه هى هيئة الصورة اى صورة نفس ضارب ولا شك ان ضارب

لم يخرج عن هيئة الصورة فلا يصدق عليه خروج عن صيغة الاصلية فيكون مانعا لكن

لا يكون جامعا لانه لا يصدق على ثلثة لانه لم يخرج ايضا عن صورة العارضة لحروف الاصول

فى حال وضعه بمعناه وذلك الصورة هى صورة نفس ثلث قوله وان كان ما اى صورة

يوضع له المادة اى حروف الاصول فيه نفس قوله فى وضعه اى فى وقت وضعه حال

وضعه اى وضع الاسم قوله فرتبة ثلث ليست اه فلا يصدق التوجيه على ثلث فلا يكون

جامعا قوله فالوجه ان يقال المراد بالصيغة فى صورة توضع لحروف الاصول قوله خرج

المشتقات من توجيه العدل من المصادر التى هى مصادر الثلاثى المجرد قوله بتغيير

الصيغة اى لا بالاضافة الصيغة الى غير الاسم كما عرفت قوله والمشتقات اى وخرج

المشتقات من المصادر اه من توجيه العدل قوله من المصادر اه وهى مصادر غير الثلاثى

قوله باخراج خرجت به المصادر القياسية لكونها على المعدول وخرج المشتقات

من المصادر القياسية لكونها طبيعة على مقتضى اصل وقاعدة فافهم قوله الا ان يحكم

الظاهر الى ان الاقتضاء متعد بنفسه الا ان يفهم معنى الاقتضاء اى مقتضيا الى

ان يحكم قوله فى وجه وهو ان المحذوف منه هو الواو التى هى عينه كما هو مذهب الاخفش

لا واو اسم المفعول لكونه علامة وهى تحذف واما على مذهب سيبويه وهو ان المحذوف

هو واو المفعول فلا يكون من قبيل المحذوف الاوسط وهو ظ قوله كل جمع اى كل كلمة او

لفظ او اسم والابدال اصلى اولى قوله باقية فيهما اى فى ظا ما غيره اه والتانيث باعتبار

المعنى قوله لا اعد عمات اقول يرد على هذا الحكم مثل بيع ومزيد اسم مكان او زمان او

مصدر ميما فانه لم يخرج ايضا الا باعتبار قيد المغايرة لكون المادة باقية فيه فليتأمل

قوله اى المعد غنمة فهى الى رتبة اه واعلم انه يدخل فى توجيه المعدول المعلول بالنقل الذى

مثل اشياء فانه معلول بالنقل اشياء على مذهب سيبويه على ما فصل فى شرح الشافية فليتأمل

ق بتعيد في المقام فان الظاهر ان المقام فرح باعتبار قيد بقاء اماته كما عرفت فبعد فروج به فليس
تخرج باعتبار المعانة ق قدار تقع اه حيث قال في لا حاجة في تصحيح ولم يعترض عليه ولم يعبر عنه
بصيغة اسم يعني ق هو بيان متعلق بلا الحصل اذ يظلع ح ان ضمار مثلا لو جعل علما لكان
غير منصرف للعلمية والعدل حيث يصدق عليه توبيخ ح مع انه منصرف قطعا ق بل يسوى فرح
ثلث ولا يجوز ارجاعه الى ما اشتهر يعرف باحد تاملت ق لا اعتطرار متعلقها بالتطف او
بيحكمه ق احصل له اى الثلث ق لاما كان اى الاسم ق انه اى الاسم ق كان عليه اى على
ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه اى على ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه ق
لا المنه وجه عماله اى صورته ق وجعل ما اه فعلى هذا يكون النزاع بينهم وبين الشارح لفظيا
لان كلا منهما يقول بما يقول به الاخر اذ اعرض كل منهما عما اراده على الاخر كما لا يخفى
قوله ويتجه على ما اعتبره اه اى منعا موفقه غير المنصرف اى غير المنصرف الذى كان احد
سببه العدل اذ الكلام فيه ويرد عليه ايضا نعت الاتى غير المنصرف بالعدل ق بتوبيخ
متعلق بالعوذ ق بالمجمع متعلق بتمحيص قوله لانه اى الثاني ق العدل صفة غير
المنصرف ق لان فى لا اى الاتى اه اوالد وزن ق لا محالة اى كما شهرته ق فيلزم في مطلق
وجود المطلق في ضمن المقيد ق ويندفع الفساد بانه اى العدل التقديرى ق اى
غير المنصرف بالعدل التقديرى ق سوى الجمع كما سيجئ في سراويل ق خلاف التا
نيث والوصف اه اى مثلا لان الالف والنون وغيره ايضا مما يوقف بدون منع
الصرف في شئ منها اى من الاسباب ق لكون الحكم اى ثبوت الحكم قوله بعلية متعلق بالحكم
ق للفروق متعلق بالكون او خبره ان كان ناقصة ق بالعدل متعلق بلا يكفى
ق فدار اى مدار ق بوجود السائر اى سائر الاسباب ق بحال متعلق بصفته
ق وهذا بعيد اه والداعى الى ارتكاب ذلك البعيد ما ذكره من قوله واعلم انا نعلم
اه ق لان جمله اى حمله تقدير البعد لكنه حمل عليه وان كان مبعد المناسب المعطوف
عليه فانهم ق عن النفوس لكن قيمه قرينة على فرضه منه ق جدا اى قطعا ق لا وجه لقول
ساد رباع ومربع لانه يستلزم تشبيه الشئ بنفسه فانه بمنزلة ان يقال وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلث ورباع ومربع فلانه قيل وكالحال في ثلث ومثلث
ق التصوف بجئ اه الظاهر انه اعتراض على الشارح لا بيان مرجع ضمير مجيئها والا فالاظهر
الا

الاحضر ان يقول انه يجئ عشار ومعشر فافهم ق واشارة عطف على رفع ق فان اعتبار العدل
في ثلث غير قطعى فانه لا فرق في اعتبار العدل فيه بعينه يجر الحمل على نظائره كما سيجئ في الشرح ق
فبحث ان يقتصر كما اقتصر الشارح عليه ق في حاله وهو المعدول ق ومنع مبتدا اه هذا رد لعبد
الغفور ق في الوضع التركيبى انما قيد به اذ لا نزاع في كونها موضوعة للواحدات في الوضع الافرادى
ق لانها موضوعة اى في الوضع الافرادى ق لانها موضوعة اى في الوضع التركيبى ق ليس
خبر ق لانه يوجب عدم التكرار اى مع وجوب التكرار ق اربعا واتما او رده منصوبا لكونه
مستعملا مثل ثلثة ثلثة كما مر فادر بعا اربعا في جائني القوم اربعا اربعا مأول بلفظ واحد اى مفصلا
بهذا التفصيل ق وما يتعدى والمتعدى هو العطف الذهنى ق انه لا يستعمل في غير ما
اه ولانه في ان يغايره للمميز لكونه اولا قليلة لا تحلى و هما في النحو وان بغاير باشخصه ق او
لا متعلق بالمذكور ق بل بجد افرد و مغايرة الرجال بزيد قليلة شخصية وهو متحد مع زيد
في النوع بخلاف الحمار فان مغايرته نوعية ايضا ق يجئ الاستعمال اى استعمل افر ق يقال
جائني زيد اه وفي او افر الناس اى في قولهم اشد تاخيرا فتامل ق سواء هو الحسب وان جاز هنا
ايضا تقدير جماعة لانها تطلق على جماعة الرجال وجماعة النساء ق اى في جماعتهم شائه
يا ان اخير يا الناس صفته محذوفة هو جماعة والمعنى بعض في اخطاء الناس فوجد شرط
اضافته هم التفضيل قوله اشد تاخيرا في المجئ عن غيرهم ق على ان اه علاوة وجوب يجمع
ان ما يتعدى اليه اقل تاخرا وهو جواب الاول مبنى على تسليمه ق والنبى وزيد فضول
الكلام كانه توبيخ للشارح حيث تجاوز عنه حيث قال فقال بعضهم وقال بعضهم لكن لو
لم يذكره بعضهم ان الاخر يجوز ان يكون معدولا عن الاخر المضاف لان قد علم انه معدول
عن احد هما فيصح في جوانه مع انه لا يجوز ان يكون معدول عن المضاف بعدم وجود شرطه فذ
كر قوله البعضية توطئة لبيان عدم جواز عدول آخر عن المضاف فنظر ان النبى وزيد من
فضول الكلام بل هو من لوازم المقام ق من فضول قوله من فضول الكلام خبر المبتداء ولا
يجوز ان يكون الخبر قوله لا يتبنى وزعنه قوله من فضول متعلق به لان كونه من فضول
الكلام يعلم بهذا الاضاف الذى الذى جعل فيه قوله من فضول خبرا فلو لم يجعل خبرا
لم يعلم كونه فضولا كما عرفت ق لا يتبنى وزعنه اى لا يبغى عنه يقال تبنى وزعنا اى اعرض عنا
فالتبنى وزاد استعمل بعن يكون بمعنى الاعراض كذا في كتب اللغة ق اختاره اى اختار

هذا قه يوفاى تفاوت قه والوجه اى الوجه القوى .. الاضافة لما ولاى ابى جهل المذكور اولا
الذى هو المعطوف عليه قه ولا يتصور التفضيل بالاضافة اذ لا معنى لكون ابى جهل اخر رجل
اذ لا يجوز ان يكون الرجل اخر رجل بل يكون اخر منه قوله على ما ذكره لانه سيجى فى بحث اسم التفضيل انه يشترط
فى اسم التفضيل الذى قصد به الزيادة على من اضيف اليه ان يكون المفضل بعضا من اضيف اليه نحو
زيد افضل الناس وههنا معلوم ان رجلا ليس بعضا من رجل آخر قه بالاضافة متعلق بالتفضيل
قه فردعلى المناسبة باى الحال والاصل وان امكن تقدير الاضافة فى الحال بان يكون التقدير جائنى رجل
ورجل غيره الا انه لم يعتبر مراعات مناسبة الاصل قه باى الحال وهو كونه مستعملا فى المعنى النعم
قه والاصل وهو كون آخر مستعملا للتفضيل قوله فتذكرا ه ولا تعجب من فضل ووجه ان الوجه
القوى المذكور دون غيره حيث رفع به درجة وجعله فوق غيره فى الفضل وانا انا علم هذا
الوجه فالجر به على معانيه الستة قه وفوق اى ليس معطوف على قوله نرفع درجات اى لان الواو
من الاية لا من المتن ومفعول تذكر قوله نرفع درجات من نشاء وفوق ان فقوله وفوق كل ذى
علم عليم من تتمة قوله تعالى نرفع درجات من نشاء ومتصل به وهو اواخر سورة يوسف
والفاء فى فخذ من الآية ايضا وهو مفعول تذكر ايضا والاظهر بحسب المعنى ان يكون الفاء
من المتن للعطف على تذكرا وفصيحة ويكون هذا القول من قبيل الاقتباس قه فخذ ما اتيتك
اه اقتباس من قوله تعالى قريب من اواخر سورة الاعراف فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين
قه فى المضاف اليه متعلق بمثل قه فيهما اى فى الاضافة الاخرى قه تابعا سواء كان
تأكيدا او معطوفا قه بيانه اى بيان هذا القسم او هذا النوع من ما يوجب تقديم
الاضافة قه واعلم استوف اه بان يقول ولا بد من كون المضاف اه قه من اخوته وهما ما
يوجب التنوين وما يوجب البناء قه ليس جمعا ولا لانه لا بد من اتحاد بهما معنى المعدول
والمعدول عنه وفى البيان انه لا يتحد معنى جمع القلة والكثرة لان جمع القلة مختص بالعشرة فما
دونها دون جمع الكثرة قه وانما خص ذلك بهذا اللفظ وانما خص الذكر بها قه بما اى من الاعداد
التى المعدود او زيادة قه على العدد اى على توين العدد قه فى احدهما اى او رحت و
المعدود قه تكرار الجهلا لانه مما اورد هذا على التنوين بالجمع الشائعة ذكره هنا ايضا قه
فائدة اى فذكره هنا توطئة له الا انه ينبغى ان يذكر ما اه قه توطئة مربوط بقوله اعادة قه
لذكره اى لذكر قوله لكيف ولو اعتبر اه قه واقوى مبتدأ اى قه ما يرد وهو ما ذكره الشارح
بقوله

بقوله لكيف ولو اعتبر اه وما ذكره المحشى بقوله لو ما ذكره اه واقوى قه ما ذكره اى ذكره سابقا بقوله
لو لا بد فى اعتبار العدل من اعتبار اخراجهما عن الاصل او ذكره من بعد بقوله فاذا اعتبر اخراجهما اه
قه ولم يجمع اه اى ولم يجمع الشارح ما يرد وجه فيما ذكر بقوله لكيف ولو اعتبر اذ الاولى فى اطلاق
المجمل او المعنى ولم يمنع الشارح ان وجه القوى الذى ذكرناه والمعنيان متلازمان قه انه جمع
قه لو جب اه لوجود اصلهما وهو الجمع من اواخر من والاجمع والاكثر لم يعتبر اخراجهما
ذلك الا الحد بعدم الفرق لوجود السبب فيهما قه ايضا اى لوجب ان يكون آخر وجمع معدولين
قه انه المحض فيما سيأتى حيث قال فيه وههنا مضاد اه فلا يكون الا اصلهما قه ويلزم الايهام
فيه بمعنى حتى قه لعدم تصوره لعدم القاعدة فيه قه فعل اسم جنس اى سواء كان صفة
او غير صفة وقوله لا عدل فيه اه اى لا عدل فى فعل اسم جنس مطلق الا فى فعل اسم جنس
صفة مثل جمع واتباعه واخر فان فيه عدلا تقوله اسم جنس مفردا كان او جمعا قه كصرد
مثال الاسم الجنس المفرد قه وغرف مثال اسم الاسم الجنس الجمع كذا فى بعض النسخ وفى بعضها
وغرف بالقاف وكلاهما صحيحة قال الجوهرى الغرفة العلية والجمع غرفات وغرفات وغرف
الغرفة والغرفة بالضم مثل الشربة من الماء وغيره والجمع غرف الشراى غرق جمع غرفة بالفتح
وهى المسد الذى كان تتبعه مقدار الكف والموضع الذى كان مستغنيا عن الكثر قه وقوع
فيه قه لا عدل فيه فعل وقوله اسم جنس حال منه قه فيه اى فى فعل قه واتباعه فى جمع و
تبع وبصع قه وما اى فعل قه وما هو مبالغة عطف على اى والا ما هو مبالغة
فاعل فانه فيه ايضا عدل على ما ذكره مولانا الفاضل عبد الغفور رحمه الله قه افتحت
اللفظ افتحت فاذا ذكر قه لما كان فاق اه ففيهما العدل لكنه صحح بالعدد او لم يجز بما
عوى فيه فتامل قه من جواهره اى من اصله وحادث قه وزفر عطف على عمر اى والا زفر
قه وجد قائم وفى بعض النسخ وجد جمع بهذه النسخة غير صحيح لان قوله الاتى الا علما
ينافيها قه الا وما استثنى من قوله نوع العدل قه فاذا وانما استثناء فانه قه قثم
مبتدأ قه ابن العباس صفة قثم او خبر الا صفة لذكر فان المقصود بيان قثم وانما
جى بقوله لذكر لمجرد بيان وزن قثم وقوله صحح اه خبر المبتدأ اعنى قثم او خبر ثان قه
والكثير المعطاء اه يرد مما ذكره الرضى من قوله ولم يوجد فيهما الا علما قه معدول خبر بعد
بقوله قثم او خبر محذوف قوله وهو مبتدأ او عطف على قوله والكثير او على صفة معدول بمعنى الفاعل

قو كالعقوم ضبر جزلور او محذوف قو كما توهم اى توهم الشارح قو لان الثبوت اه علة لقوله لا
تنازع قو ولا دليل اه فعدم ثبوت الاصل بالنظر الى هذا واما بقطع النظر عن هذا فلا مانع من ثبوت
قو الخلاف اه فان في ثلثة ثلثة وهو يدل على اصالة بالنسبة الى ثلث كما ذكره الشارح من ان الاصل
اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا قو بظاهره فان الحذلور مر انه يبنونه بنو تميم
قو بنو تميم اقول يرد عليه ان الحق مطلق سواء كان عند بنى تميم او غيرهم لا يعرفون العدل و
لا غير المنصرف حتى يعتبر ولا يتحقق العلمية واقول في جوابه ان معنى قوله اعتبر العدل ان الكلام
استعمله اهل الحجاز بحيث يعتبر الشيء في العدل او استعمله استعمالا ما كان باعتبار على اعتبار
الشيء … العدل فيه والسوال والجواب كلاهما لهذا الحقير بلطف الله القدير قو والا لم يكن والتالي
باطل فالمقدم مثله قو موجبا للبناء في ذوات الراء ايضا قو المعتبر اطراد الا يوجب اه
بضعفه قو بل المعتبر اى بل يوجبه المعتبر اصالة لكونه قو والملائى ان عطف على جبلة
جمع اجمر قو ارض بادية البجاد اى بادية اجزاء البجاد فيصير البجاد كاسم الجمع فيصح دخول بادية عليه
لوجود التعدد الذى يقتضيه البنية كما يقال بادية القوم وبادية الناس وهذا كما في قول امرئ
القيس فبادية الدخول وحومل قال في شرح هذا القول في اجزاء البديع الدخول وحومل موضعان
والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم انتهى وقال العبادى
فلا حاجة الى التقدير انتهى يعنى اى اذا كان المعنى بين اجزاء الدخول وصار كاسم الجمع
فلا حاجة في تصحيح التثنية الى تقدير المضاف كلفظ اجزاء والا لاحتاج اليه في مثل بادية
القوم وبادية الناس لدلالة على الاجزاء والتعدد الذى تقتضيه التثنية بعد ظهور ما ذكرنا صحة
ما في كثير من النسخ بادية البجاد ووقع في بعض النسخ بادية البجاد والبصرة وليس بصحيح لان
بينهما ارضا … وبلاد كثيرة فليس فيه فايدة معتد بها بخلاف قوله بادية البجاد فاعرف ولعله
لم يكن قوله والبصرة في الاصل ثم الحقه من لم يقدر على توجيه التثنية لكونه غافلا عما ذكرنا ولذا
لم يوجد والبصرة في السطر الذى … والعبارة في ذلك على القاموس وليس عندنا قاموس
الا انه لا اشكال انه ليس فيه والبصرة كما ذكرنا قو فهو ظاهر المعنى فان فيهما اوصافا اخر لكونه
فعال ولكونها ذوات الراء قو وان اريد انه ليس فيهما اه وعلى ان يقال ان المراد وليس
فيهما سبب من الاسباب المذكورة فلا اشكال فتدبر وعلى ان يجى باختيار هذا الشق وجعل الاستثناء
منقطعا فتامل قو فنفيه التوهم ليسا اه اشارة الى انهما يلزم … لا يوجد فيهما موجب البناء

مع

مع ان فيهما موجب البناء وهو وزن فعال كما قال وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء وقد
نقض … بعض المبنى النادر على … الى … قو وهو يوجب البناء بانضمام العدل اليه قو
والوقف لا يستقل اه والا لبنى وسلم قو لا يجمع اى يجتمع العدل والوزن والتانيث والعلمية قو
هذا اذا فسر اه يعنى ان قول الشارح اى فروعا كائنة عن اصل متعدد … موقوفا على ان يحتمل
التحقيق اذ التقدير على ما هو الغالب المدبر على ما هو الغالب ان حملت على الاول … وان
حملته على الثانى لا يقال يتعلق الشارح مبنى على الاول تامل قو لئلا يكون اه فان تعبيره به
لكان تحقيقا يتى بيان العدل في بعض الحوائج وكان قاصر الحال لا يخفى قو لم يعتن بتقييده اى ما
انه لم يعتن به لعدم الاحتياج اليه في تعريفه بخلاف تعريف غيره قو لانه اى الشان خبر ان قوله لو لم
يقيد اه قو في تعريف غيره اى غير الشارح متعلق بلم يقيد قو وهو دال على ذات اه
الظاهر … وهو لكون الاسم والاحاد اذ اللام في الوصف بالمعنى المصدرى الا ان في كلام الغير
على عرف الوصف بالمعنى الاسمى وكان اعتبار ذلك القيد في تعريف يستلزم لاعتباره في تعريف
الوصف بالمعنى المصدرى قال ما قال وترك الظاهر فافهم قوله باعتبار متعلق بذات مبهمة
قو معنى مبهمة وهو الحمرة في احمر مثلا قو لو لم يقيده اه بهذه الجملة الشرطية خبر ان قو لم يخرج
اسم الزمان والمكان سائر اجزاء التعريف غير ذلك القيد تصدق عليها وهو ظاهر ووجه
خروجها بذلك القيد فهو ان تلك الاسماء تدل على مكان وزمان واله وهى اخص من مطلق الذات
الذى هو اعم من ان يكون مكانا او زمانا او غيرهما وذلك المطلق مدلول الصفات فليس
في الذات المدلول لتلك الاسماء غاية الابهام لخصوصها فخرج بذلك القيد لا محالة قو عن التعريف
اى عن التعريف الغير قو بخلاف غيره تعريفه اى تعريف الشارح قو فانها تخرج بقوله مع
بعض صفاتها فان هذه الاسماء اه وتوضيحه ان تعريف الشارح قدس سره يدل على انه
لا بد للصفات من الدلالة على الذات ومع بعض صفة تلك الذات المدلول لتلك الصفة بدليل
اضافتها الى ضمير الذات حيث قال مع بعض صفاتها ولم يقل مع بعض الصفات فتلك
الاسماء وان دلت على الذات وبعض بيان الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات
المدلول لتلك الاسماء بل تدل على بعض صفة ذات اخرى غير مدلوله لتلك الاسماء مثلا
مضرب يدل على ذات هى مكان او زمان وعلى بعض الصفة هى الضرب ولا شك ان الضرب
ليس صفة للمكان او الزمان الذى هو مدلول مضرب بل هو صفة ذات غير مدلولة للمضرب

وهو الفضاء اذا عرفت هذا فقد عرفت ان تلك الامور خرجت عن تعريف الشارح باضافة
الصفة الى ضمير الذات فلا فيما على بحيرة والتفاوت قو وان دلت على الذات مع الزمان و
الحدث والالة قو وبعض الصفة وهو القرب مثلا .. فلان اى التقييد قو موضح
وانما قال موضح اذ لا حاجة في تعريف الشارح عن اعتبار ذلك التقييد لكنه ليس في مرتبة التصريح
قو اللون في اسود حيث اذ ليس فيه غاية الابهام لاختصاصه بالجثة بالغلبة فيخرج بذلك التقييد
صريحا قو الجثة صفة اسود .. قو غير صفة ضمير لون قو حالا اى في الحال متعلق بغير صفة
انما قيد به لانه صفة في الاصل .. قو جمع افراده اه بمعنى ان الشارح لم يقيد اللون التعريف
جامعا لجميع افراده قو فان رجلا فيه وصف مع انه ليس فيه غاية الابهام اذ الرجل اخص من
مطلق الذات قوله والفياض فيه وصف وليس فيه ايضا غاية الابهام لكون اسماء اخص من
مطلق الذات اقول اى الفياض قوله يدل على ذات مبهمة وهو باعتبار اخذ الصغير في مفهومه
وهو صفة مشبهة تدل بدون الموصوف على ذات مبهمة سواء وجد معها الدلالة على ذات
معينة اولا وان دل على ذات وهي ذات الرجل قو . ومعنى التفضيل شيء والنتيجة مبهم غاية
الابهام لا اسماء الكثير .. وكان المأخوذ في مفهوم اى لمجاز عم ذلك القائل حيث قال الفياض
يدل على ماء كثير قو لكان المعنى ماله [struck] المفيض لاسماء الكثير على ما عرفت ان المشتق شيء
له المبدأ قو .. فقد عرفت اه اى اذ عرفت ان معنى رجيل رجل صغير فقد عرفت اه
بالتصغير اى بسببه متعلق بحدوث قو .. الصواب [struck] متصفة لان النسوة
متصفة بالاربعة في الواقع وليس اتصافها بها بوصف الغير اياهن بالاربعة كما يدل
عليه عبارة الموصوفة لذا ذكره الاستاذ المحقق رحمه الله رحمة واسعة ويمكن ان يقال
ان الصفة والموصوف يستعملان في اللفظ غالبا والاتصاف في المعنى والاربعة معنى ولفظة
النسوة موصوف بلفظ الاربعة لا بالاربعة وانما المتصف بها معنى النسوة قوله بان لا
يكون في العلم اى حال العلم فان الوصف الاصلي غير مؤثرة في منع الصرف في حال العلم ولذا
صرف حاتم كما سيجيء قو اى لتنوع الدلالة الثلث اى المطابقة والتضمن والالتزام قو
واذا كان الوضع اصطلاحا ان يريد به توجيه ظرفية قوله في الاصل للوصف وحاصله ان الظرفية
مجازية تشبيه الاصل بالظرف في الاشتمال ثم استعمال ما استعمل في الظرف فيه قوله ولا يخفى
الظاهر اى اعتراض على قول الشارح في الحاشية واذا كان الوضع اصطلاحا يعني ان اصالة
الوضع

الوضع ليست بالنسبة الى الدلالة بل اصالة بالنسبة الى الاستعمال بقرينة استعمالهم الوضع في
مقابلة الاستعمال فحينئذ يبقى الاشكال في الظرفية اذ صحة الظرفية مبنية على كون الوضع اصلا بالنسبة
الى الدلالة كما يشير به قوله واذا كان الوضع اصطلاحا فان تم تم والا فلا الا ان يمكن ان يقال ان
الاصالة بالمعنى الثاني لا تنافي الاصالة بالمعنى الاول كما لا يخفى فيكون الظرفية بالنظر الى المعنى
الاول بهذا ولو وجه الظرفية بتقدير المضاف لكان اظهر واسلم اى في زمان الاصل قو ونسبة
الدلالة اى نسبة الوصف اليه بان يكون وصفا في الاصل وانما عبر عن الوصف بالدلالة اذ
الوصف عبارة عن الدلالة على ذات مبهمة كما عرفت قو لانه اى الاستعمال في الالفاظ اعو
ليلا يرد [illegible] قو فجعل الثابت اى الوصف الثابت .. من حيث انه فرد لا لذات
الوحدات قيد الاختصاص بهذه الحيثية احتراز عن النقل فان الاختصاص ببعض الافراد
فيه ليس من هذه الحيثية بل الاختصاص فيه لذات الوحد بحيث لا يشترط لحاظ فيه النقل
بالوصف قو .. وكما انه لا يضر النقل الى آخر الكلام كلام ضعيف لا نحو له كما قال الا انه لم يطلع
على مثاله اه والظاهر ان المراد بيان عدم مضرة النقل بالغلبة لانه الكثير الوقوع في الاستعمال فتأمل
قو ابتداء اى قبل غلبة الاستعمال قو .. الا انه اى المصنف قو .. لم يطلع على مثال له اى للنقل
منها ابتداء قو لم يصرح به اى بالنقل ابتداء بان يقول فلا تضر الغلبة والنقل ابتداء
قو بانزراح حكمه وهو عدم المضرة قو .. ايضا كما صرح بالغلبة قو .. غلبة الاسمية لا غلبة
الاستعمال وليس بيان ان جواب سؤال المقدر قو .. اسم مفعول اراد تفريع عليه آه
على اشتراط الوصف لان غلبته تتوقف على وجود نفسه قو .. للامور متعلق بعلته قوله
فلا لا ولذا امال في هذه العبارة قو على ترتب العلم بصرف اربع قو .. لترتب النتيجة
لا لترتب العلم بالنتيجة على الاصل قو على الاصل وهو الدليل والقياس قو .. وانما
جعله اى الشارح قو .. فجعل مجموع الامور اه اى ولم يجعل كل واحد منها معللا بمجموعها
لعدم صحته في الاول والاخر فافهم ولا تلزم العالم قو .. رزق اى اعطي قو قال اى المصنف
قو وغفل انه جعل المنسوب الى الكل وهو مجموع الامرين اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة الكل وهو مجموع الامور الثلثة صرف اربع وامتناع اسود و
ضعف افعى لا لكل واحد من الامور الثلثة هذا وانت تعلم ان الفاضل المحشي حمل الكلام
في قول ذلك القائل نسب الصرف الى الكل على مجموع الامرين وحمل الجزء على احدهما وهو

اشتراط اصالة الوصفية وبهذا اعتراض عليه بلا ان يقول لانه ان مراده في بلا التعاليق ما ذكره
المحشي بل مراده بالطاقة تجنيب حروف نسخة اربع وبالجزء لفظ اربع لكنه ولو كان مراده
ما ذكره المحشي يقال انه اشترط لجزئية الحرف ليس صفة اشتراط اصالة الوصفية بل الشرط فليتأمل
قوله لا لكونه واحدا من الاحوال الثلث قوله والاظهر ممنوع بل الاظهر ما ذكره الشارح قوله
ولهذا التي بيان فيه لطافة اي بلفظها لا وبهذا اي في ذلك قوله فيما ادعاه الشارح لطف
وهو جملة فلك اشارة الى متعدد بالتاء ويه وزه حرف اربع الى مقدم على قوله والاظهر
اشتراط الاصالة قوله وطول الكلام في الاعتذار لعله ان مراده عدم قبول التاء عدم
قبوله مثلا لمثل تاء التانيث وتاء الوحدة ليست للتانيث قوله بقبول متعلق بعدم الا
عتداد قوله بما لا طائل متعلق بالاعتذار وقوله لا حاجة الى كونه نفيا ولا يلزمه الشاهد فافهم
قوله اغلا الى آخره لكونه ثابتا يعتبر قوله واما وجه قطعهم اي جوابه سوال مقدر قبله
كما مر لكنه اي يعني ان جعله ذلك اشارة الى اشتراط اصالة الوصف يفيد عدم اعتبار
الوصف الوضعي قوله ولكون حرف اربع لذلك والتقديم لافادة الاختصاص هو كذا فافهم
قوله تقديم الظرف وهو قوله فلذلك قوله على عامله وهو قوله صرف ان المعتبر [illegible] اما
بروز التاء بناء على القول بان لزوم التاء فيه اكثري لا كلي قوله او امتنع او سوء
اي كما ذكره الشارح فذكره استطرادا قوله ولم يجعله اي لم يجعل [illegible] و
جعله [illegible] الجواب عنه باصح عناية فتأمل بان يقال اراد المحشي المذكور بذكر ما ذكره
الشارح قدس سره مع تقديم ما افاده في المحشي الاشارة الى ترجيح توجيهه لان فيه
تقليل الحذف وليس مقصوده به افادة ما لم يفده الشارح حتى يرد عليه اعتراض
المحشي الفاضل وهو لم يذكره ما ذكره الشارح لاوهم عدم صحته [ink blot] مع انه
قدمه على ما افاده لاوهم ترجيح ما افاده الشارح عليه مع رجحانه فلا بد من ذكره
على هذا الوجه المخصوص حتى يدل على المقصود قوله [crossed out] العظيمة المحشي
الاعتراض ويميل الى المعنى لغة والظاهر هو الاول قوله فان قلت تحقق الجامع قوله تخيل
مصدر له اي يتوهم ان اي المصدر لا حاجة للتعبير بالتخيل الشقاق اقول
نعم هذا اضعف منع احتياجه من ضعف منع الاولين حيث كان التوهم فيهما
في الاشتقاق لا في المشتق منه نظرا الى ان كون المعتوه والجرد مصدر البنا محقق
قطعا

قطعا بلا خلاف وكان التوهم في احتياج الاشتقاق وفي المشتق منه البتة لان كون الجري مصدرا
وهو لا مصدر له فبسبب ضعف الشبهة في الاولين فيه ضعف منعه يعني هذا في محكم
محشي عات اي طريق عن الكل الواحد وبعد ما ذكرنا فرق عن الاولين منقطع قوله اللفظي
وهذا التغيير بزنة فعل والمعنوي قوله يقابل هذا التقسيم ولا يقابله اللفظ الذي بيان
مراد الشارح قدس سره فيكون المعنى ولا يقابله في التاء فلا بد من التقديم بما
ذكره قوله وانا اظن ان مراده المصنف التانيث الذي يوقف بالتاء فيكون بالتاء ظرف
لغوا متعلق بالموقوف لا ظرفا مستقرا متعلق بالى صفة كما ذكره الشارح قدس سره
قوله بامور اي بعلامة تكون صفة او خبرا [illegible] قوله يقال المراد تاء المقصود
في هذا الكلام دفع الاعتراض على المصنف وقال ان المصنف قال التانيث اي في
هذا الكلام ان كل التانيث بالتاء ان وجد فيه للعلمية وجد فيه منع الصرف مع
ان بعض التانيث بالتاء كاخت وبنت لم يوجد فيه منع الصرف مع وجود ذلك
الشرط اعني العلمية فلم يكن القاعدة منطبقة على جزئياتها ولا بد ان يكون منطبقة
فاجاب بما اجاب يعني ان مثل اخت وبنت لم يكونا داخلين في التانيث بالتاء
على ما ذكرنا من المراد تاء المقصود [illegible] قوله فتاء اخت ليست للتانيث اي لا حقيقة
ولا حكما صورة بوزنه قوله ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو اعتبر تانيث صورته لكان
ينبغي ان يكون حاله كحال عرفات اذا سمي به مذكر فليتأمل هنا حق التأمل قوله
فحال كحال عرفات اي في وجود جواز الوجهين مع قطع النظر عن خصوصية عرفات
فليتأمل واعلم ان عرفات جمع بحسب اللفظ وليس بجمع حقيقة اذ لم تستعمل
[crossed out] علما ولم يوجد له واحد ليكون هذا جمعه ونظيره اذرعات بكسر الراء
اسم بلدة بالشام نسب اليها الخمر فانه لم يستعمل الا علما ولم يوجد له واحد
وعرفة ليس واحد العرفات لان مدلوليهما واحد اذ ليس ثمة اماكن متعددة
كل عرفة حتى يقال انها جمعت على عرفات شيخ زاده في قوله تعالى في وسط
البقرة فاذا افضتم من عرفات قوله فقال الزمخشري عرفات ينصرف وتمام تفصيله
في كتب العلامة سليم في حاشية زاده في قوله تعالى في اواسط سورة البقرة قوله
لان هنا آه ولا يصح تقدير التاء لان اختصاص التاء المذكورة بالمؤنث

يعني من تقدير التاء الكونه بمنزلة الجمع بان علامة التأنيث شيخ زاده . وغيره من تقدير تاء التأنيث
فان التاء عند الكوفيين في عرفات بمنزلة تاء التأنيث فانها الكونها بدلا من الواو وليست للتأنيث ولا تفتحها هنا
باعتبار انها مؤنث منعت لكن التاء الكونه بمنزلة الجمع بان علامة التأنيث فلذا قيل مثله التاء
بمنزلة الشيء الاشنع ولا تحتمل الانتقال شيخ زاده في قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات من سورة
البقرة قوله . وقال غيره اه وعلى اي قول ليس تاء مثل اخت للتأنيث فلا يرد فلا فرق التأنيث
بالتاء ولا يرد السؤال قوله كما ان الاولى التمثيل بالجمع كما مثل به المحشي الفاضل عبد الغفور
قال في الصحاح الجمعة في اللغة الحي ونحو الكثرة جمع وجمعت لكنه اجوب جمالة وجمال
وكالة وقال والجمع نظيرة للابل ومنه جمعة الدار والجمع جمع مثل عرفت وعرف جمال و
جمع بضم الجيم انتهى والمفهوم منه التاء لازمة الجمعة والوقفة واعتبارها الا انه يفهم
معاينته بدون التاء قوله بخلاف الجمع [illegible] حيث يفهم منه الجمع بدون التاء كما في الجمالة
وان وضعت بالتاء فلان هذه الجمعة ينظر اليه فتمثل به فاعرفه قوله اشترطا اي مع عدم
الاحتياج اليه للزوم التاء فيه بدون العلمية قوله في منع الصرف اي في سبب منع الصرف
قوله فجعلت على وترتبها تبعا للاصل قوله شرط الجواز ايضا يفهم من قوله وشرطه تحتم
اه فانه اذا كان احد الامور الثلثة شرط الوجوب علم قطعا منه ان العلمية شرط الجواز
كما لا يخفى فظاهره ان المصنف اشار الى شرط الوجوب لا الى شرط الجواز بل الاشارة
الى شرط الجواز فقط وشرط الوجوب مصرح به فالاشارة في كلام الشارح بالمعنى الاعم
الشامل للتصريح وكثيرا ما يستعمل الاشارة بهذا المعنى على ما صرح به مولانا [illegible]
چلبي في اول الفن الاول في حواشي المطول او الاشارة بالنسبة الى الجمع فافهم
قوله واحد الامور وقد عبر عنه الشارح قدس سره بشرط اخر حيث قال ولا بد في
وجوبه من شرط آخر ولا اعتبار في كلام المحشي فاعرفه قوله فلعله اي تعبير الشارح قوله
ولا يبعد ان يجعل الضمير اه لشك في عود الضمير الى [illegible] المعنوي المشروط بالعلمية
اذ الكلام فيه حيث قال والمعنوي كذلك فلا يظهر وجه التعبير بقوله ولا يبعد المنبئ
عن الضعف وعدم الجزم بل الاولى ان يقول اولا اي تأثير التأنيث المعنوي المشروط
بالعلمية لانه السابق ذكره ولا يرد قوله اي مع العلمية احد الامور آه فتامل قوله
وجد فيه شرط العلمية فلا قصور في العبارة ولا قصور على تعبير الشارح ايضا لان

الالف واللام

الالف واللام في قوله تأثير التأنيث المعنوي للعلمية اي المعنوي المشروط بالعلمية اه
قوله او تحرك حرف الاوسط كذا في النسخ التي رأيناها والظاهر ان يقول اي او يضم اليه
قوله من صرفها الثلثة لان جعل الشارح رحمه الله الاوسط عبارة عما ذكر يفهم من
هذا القول لا مما قبله كما لا يخفى وبعد قوله الى آخره سقط من بعض النسخ الاول او الثاني
ومع هذا ينبغي ان يجعل عنوان القول قوله من صرفها الثلثة قوله جعل الاوسط اه
يعني اشار بتقديره الحرف موصوفا بالاوسط الى ان الاوسط عبارة قوله والاحسن اه ولعل
وجهه اطلاق اجتماع الامور الثلثة كما في ابراهيم فعلى ما ذكره المحشي يكون منع الخلو
فقط وعلى ما ذكره الشارح قدس سره الانفصال الحقيقي وهو الظاهر الموافق لما و
جد ووقع في استعمالهم وما ذكره المحشي المحقق وان جاز عقلا لكن في وقوعه شبهة
ولذا قال [illegible] قال [illegible] فاعرفه وايضا الاصل في التقسيم هو الانفصال الحقيقي
كما هو المعروف فيما قررنا ظهر ان احسنية ما اختاره المحشي الفاضل ممنوع بل الاحسن
ما ذكره الشارح قدس سره فليتامل قوله ثلاثيا كان والظاهر ان يقول ثلاثية كانت او
رباعية او خماسية لظهور ان ضمير كان عايد الى الكلمة الا انه ذكره نظرا الى معنى الكلمة
فانها عبارة عن لفظ وضع لمعنى مفرد او بتاويل ما ذكر قوله وخماسيا مثل الرحم
كماسيذكره ولم يذكر مثال الرباعي ولعله لم يذكره لظهوره او رباعيا في اكثر النسخ قوله فاذا
سمي الظاهر الا انه ذكر اي ابناء على المبالغة والا فعلى ما فلان هذه التسمية تحققه لغاية
اطلاقها فافهم قوله يجتمع فيه الشرائط فالكلمة او في عبارة المصنف منع الخلو لا منع الجمع قوله
تمنع الكلمة اه قيدية منع الصرف يستلزم المنفية باسقاط الكسرة والتنوين قوله بل هو
منشأ الخفة اي في اكثر الموارد كما يشير اليه بعض الامثلة وهو جمع على تقدير ان يكون
معدولا عن جمع [illegible] منشأ الثقل قوله لان العلمية
تحقق مع السبب مع كل منهما هذا مبني على التغليب اذ لا يشترط للعدل مع اجتماع العلمية
معه او المراد بالاسباب في قوله مع السبب هو الاسباب المشروطة بالعلمية في تأثيرها العدل
والالف والنون ليس بمشروط بالعلمية قوله شرط في التأثير مما انه شرط مثلا للتركيب
شرط غير العلمية وهو ان لا يكون بالاضافة ولا اسناد وهو مما انه شرط التأنيث المعنوي
وهو احد الامور الثلثة قوله مع الآخر اي مع السبب الآخر قوله فانه سبب اي باضافة

تلك الشروط الا ان غير العلمية الى الاسباب قوله اى يضاف الشرط اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى
مؤثر بدون هذا الشرط تأثيرا واجبا كما في المؤنث اللفظي او ثلاثة غير اجابة الحاج فتل بهذا قوله
جعله اى جعل احد الامور الثلثة قوله لانه ينبغى ان يجعله اه ويمكن ان يقال لم يجعله شرطا
للعلمية في بحثها لعدم احتياجها الا التقوية بقوتها فعلم مما ذكرنا انه يجوز ان يكون قوله
الاتى وقد يقال اه جوابا عن قوله وليس بشئ لانه ينبغى اه فافهم قوله ان يجعله شرطا للعلمية
لان الكلام هناك فيها وبهذا انتفى اجمالى قوله في بحثها الظاهر بحث المؤنث اللازم الا ان يراد
العلمية الى العلمية الثلثي مجازا على سبيل الاستخدام قوله وبهذا تمتنع وحدها ولا يخفى ان منعها
وحدها في الفروق لا يدل على قوتها هو منعت في السقر وحدها يدل على قوتها وعلله بهذا
قال المحشي ولا يخفى ان الاوجه اه قوله مثال له بقوله بعد ثبوت اه ولذا عكس ان يتم في قوله فيما
قبل على ما يطبقه الهيئات الى وجه تأنيث سقر لكن المسموع انه مؤنث سماعي فلذا لم يشترط
المحشي قوله وقد يلزم اه في الاستعمال ثلثة وجاه وجوه مستعملان بالاولى قوله المتكلم فاعل
شاء ويحيه على التنازع قوله جوزوا الوجهين لتقدم امر صحيح يشمل الوجهين فلو صح احدهما
يلزم الترجيح بلا مرجح وهو غير صحيح قوله ينبغى ان يصرف لا غير اى ولا يجوز الوجهان كما قيل
حيث قيل جوزوا الوجهين وفيه ان الاليق رجحان منع الصرف لا وجوبه قوله لان الاصل اه
موجب لترجيح الصرف فلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله وامتنع اه سودا اه مقول قال وعلامان
قول الشارح هناك عن الصرف تنفيرا او بيان المراد المحشي فلانه قال اى عن الصرف بادات التنغيم
والافليس نقطة اى موجود قوله هناك والا يتحمل ان يوجد نقطة اى في بعض النسخ وان لا يوجد
في بعضها فنقل المحشي فيما سبق ما لم يوجد فيه اه ان النسخ ولعل هنا ما وجد فيه قوله بوجوه
والمراد بهذا الجمع ما فوق الواحد فافهم قوله واشار بقوله صرفها حيث اتى بالتأنيث
لا بتذكير ايضا في تذكير الضمير العايد كما في قول المصنف ممتنع دون ممتنعة قوله نظيره والمراد اى
التأويل قوله معاملة اللفظ قوله [illegible] والاسم فيه المصنف لفظ زينب وبلفظ
سقراه او اسم زينب اه ومع هذا لا بد ان يكون هذا الحكم بالامتناع على كل
واحد من هذه الاسماء والالفاظ على نحو عدلها فتامل قوله فان اى لما عرف فان سمي اى
بالمؤنث اى بالاسم الذى هو مؤنث معنوى قوله ان لا يكون في الاصل اه لا يقال التفصيل بالعقرب
مغن عن هذه الشروط الثلثة لكونه جامعا لها الا انا نقول ينبغى ح ان لا يذكر الزيادة على الثلثة
ايضا

[illegible]

ايضا على ان الاغناء محل منع فافهم قوله باسم امرأة كان مذكرا او صفة له قوله وان لا يكون تأنيث
المحكوم فذكر التأنيث ضعيفا قوله وان لا يكون تذكيره لان الظاهر حينئذ رجحان الصرف بل وجوبه
لكون الاصل الصرف قوله وان غلب تأنيثه واما ان غلب تذكيره فالظاهر ان يترجح صرفه على قياس ما
علم لكن ينبغى ان يجب صرفه لكون الاصل في الاسم الصرف لان اللايق وجوب الصرف فيما
استوى طرفاه كما ذكر من اصالة الصرف فلان يليق وجوبه فيما غلب تذكيره بطريق الاولى
ولعل الكلام يتوقف بيان حال ما غلب تذكيره احالة على المقايسة على الانه اذا ترجح منع الصرف
في عكس مع وجود ما يقتضى الصرف فيه وهو كون الاصل في الاسم الصرف فيه فلان يترجح الصرف
هنا مع وجود ما يقتضى بطريق الاولى بل اللايق وجوب الصرف كما ذكر فتامل قوله قلت
اى قيل جواب بالعلاوة الاتية منه // قوله الا ان المراد اه يمنع ان يكون مراد المصنف تعقرب فان
سمي به مذكر اه بيان ان النافع ح من بين الثلثة المذكورة هو الزيادة على الثلثة لا اشتراط
الاطراف وهذا الجواب مبنى على تسليم ترك المصنف الشروط الثلثة الا ان يسمى في تركها
لان مقصوده ليس بيان الشروط حتى يجب عليه استيفاء بيانها والجواب الاتى بالعلاوة
مبنى على منع تركها كما سيجئ الا انه ما كان فيه تفصيل واجمال طلب افراده عما الى الجواب التسليمى
مع والالحق ان يقدم بقوته فاعرفه قوله ولا ينفع اشتراط ان يتحرك الحرف الاوسط والحق
على ان نقول اى ثانيا قوله لا يسمى به الا المذكر فلم يصدق عليه قول المصنف
فان سمي بالمؤنث المعنوى بل يسمى بالمذكر الاصلي قوله بل المذكر بل يسمى الا المذكر
ثانيا بالمذكر الذى هو ربا بمعنى انه في الاصل لا يراد اسم امرأة قوله كان في الاصل
اى كان مذكرا في الاصل قوله في الاصل اى قبل جعله علما للمؤنث قوله ولذا المنقول
الى العلمية مذكر قوله منقول عن مذكر اى لا عن مؤنث بالتأويل اذ التأويل فلم يصدق
ايضا قول المصنف فان سمي به المؤنث المعنوى مذكر لانه لم يسم بالمؤنث مذكر بل يسمى
بالمذكر مذكر فلا حاجة الى الشرط الثاني ايضا للاحتراز عنه بل لا يصح ذكر ذلك الشرط والشرط
الاول لعدم ما يحتاج الاحتراز عنه قوله لانه يسمى به اى بل يسمى بالمذكر المذكر قوله واما ما
استوى فيه الطرفان اه لا يخفى ان الانسب بما ذكر في كلام المعترض ان يؤخر هذا من
قوله الاتى واما ما غلب فيه التذكير اه لانه ذكر مقدما على ما استوى فيه الطرفان اه في كلام
المعترض فتامل قوله فما حيث انه اى ما استوى فيه الطرفان قوله سمي بالمؤنث اى

فان سمي به ربا المذكر سمي بالمذكر

مذكر حتى يحتاج الى الشرط الاول للاحتراز لان المذكر لم يسم بالمؤنث المعنوى ح

اى اطلق عليه اسم المؤنث فالنسبة بهنا بمعنى الاطلاق لا بمعنى جعل اللفظ اسما وعلما قو لاجتماع
حقيقيه ورعاية مقتضى الحقيقي قو الا ان نسبة اه الا ان نسبة ما تلتى في منع الصرف وهو واقع
لو لم يكن الحقيقية فيه او لم يعتبر او لم يراع مقتضيا لوجب منع صرفه قو وفيه عليه اى [illegible] استوى
فيه الطرفان اه فان جواز الوجهين فيه اى فيما غلب تأنيثه مع وجوب منع الصرف
لاجتماع الحقيقية مع علمية حقيقة التانيث لا سواء لغاية نسبة اللفظ بالمؤنث المعنوى
قو حال ما اى اللفظة الذى غلبه اه واما ما اى اللفظ الذى غلب اه قو لا يجعل المنقول
اى الى العلم قو عنه اى عما غلب فيه التذكير قو وبين النسبة اى يصدق عليه ايضا
قدور المحص فان سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فلا وجه لاشتراط الشارح اذ ليس ثمة
يعتبر به عنه موجودا قو لم يفته بيان شرط لان فوات بيان الشرط انما يكون اذا
احتيج الى الشرط لاخراج الصور الثلثة التى ذكرها المعترض وقد عرفت انه لم يحتج اليه بل
لا وجه لاحتياج اليه انما يكون لو صدق على تلك الصور قدور المحص فان سمى به مذكر
وقد عرفت انه لم يصدق على شئ منها قو ولذا اى لصحة النظر هل يجوز ان يراد الربع
ما عدا الثلثة مما اشتمل الخامس وهل يجوز ان يريد القائل بقوله ولذا اه ذكر
فليتأمل ونظره ما سيجئ في توجيه المتوابع عن الشارح من ان المراد بالثاني فيه هو المقام
قو عبارة المتوسط للامام الشارح وحده قو ما ادعيه الاثير قال في الشافية ولا يزيد على اربعة
اى لا يزاد بناء التصغير على ما زاد على اربعة اصول فلا يصغر الا الثلاثي والرباعي على الافصح
لذا في شرحه تصغير جحمرش جحيمر لانه اذا صغر الخماسي على صيغته ضعفه فالاولى حذف الخامس
وقيل ما يشبه الزائد وسمع الاخفش سفيرجل لذا في الشافية بعينه قوله فعيعيل اى
على وزن فعيعيل قوله فيقول سفيريج على ~~[illegible]~~ سفيرجل لا فعيعيل كما قد انه
يعبر عن الزائد بلفظ الا ان يراد بوزن فعيعيل الوزن في الوضع يكون وزنه بالوزن
الوزن التصريفي فسفيريج على ~~[illegible]~~ وزن فعيعيل بالوزن الوضعي وان
لم يكن وزنه بالوزن التصريفي فتأمل قو سهو الظ لان سبب منع الصرف هو
وصف التوابع لا ذات المعرفة قو وكان اى لفظ المعرفة قوله فالاظهر اى
فالاظهر التعبير عن السبب بالمعرفة في الاجمال والتفصيل قو اسما الموصوف فقط قو
بها التركيب اى تركيب شرطها العلمية قو هذا المبتدأ اى في باب غير المنصرف قو
شايعا

قو شايعا في معنى كما في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية قو واعراده بهذا اه اى ليس المراد بهذا
اشتراط علمية ما فيه السبب بل المراد بهذا الاشتراط كون التوبيخ بسببه ولذا قال ان تحقق علمية
ولم يقل علميته قو فيه اى في هذا القول او في قوله في ضمنه ان يقول فيه ويستغنى عنه عطف
على جعله قو او يكون اه او فيه انفق الاجمال والتفصيل قو يختص بالشرط اى يصير
خاصا بسبب الشرط اى بسبب الاشتراط بالشرط قو اى لا غير الثلاثي اى لا الثلاثي وهو احتراز
عن اللغة المشتركة كالقصابون فانهما وضع الثلاثي وغير الثلاثي قو اهل ~~[illegible]~~ اللغة فطريقها
السماع قوله على ما نقل اى بناء على ما نقل وهو الفاضل الاسفرايني قو [illegible] صاحب
القواعد اسم شخص على ما يفهم من شرح الاسفرايني حيث قال قلت قال صاحب القواعد
ان الاصل في العجمة النقل واجمع اهل اللغة على انه اعجمي انتهى قو فيمنع ناظر الى
النفي قو فلا يدخله الكسر تبعا للتنوين قو ام معنوي يعني تذكيره باعتبار الحجر وهو امر
معنوي قو بما ذكره من قول الشارح قلنا اعتبار [illegible] العجمة مع العلمية قو كما سبق
في قول الشارح ايضا واما التانيث فانه على مقدرة اه قو من شرط التانيث فيعتبر
اى تقويته ويمكن ان يقال انه اشارة الى انه يجوز ان يكون تقويته بسببين كما جاز ان
يكون التقوية احدهما في لا حاجة الى تقدير المضاف قو [illegible] الظ انه تركيب اضافى قو
بني كي الاوسط الظ ان يحكى الاوسط الا ان يعتبر التضمين قو ولم يجوز واعطف
على لم يرد واقوله فرحتي الاوسط اى الذى اخذ سببه العجمة قو ايضا اى كما لم يجوز
[illegible] في الاوسط قو بهت الا علة المنفي قو لا احتمال علته [illegible] لم يجوزوا
قو منع مفعول احتمال قو خلافيه اى ان [illegible] منع الصرف اه مشترط فيه او ان
امنع صرفه مسئلة خلافيه قو ايضا كذكر نوح قو وبهذا ظهر ضعف اه الا ان الوجه الموجب
لتقديم مشترك بين نوح وشتر كما وجه الترجيح قو ايضا اى كما كان تعليله بقوله الا ان
عرضه اه ضعيفا او كما ظهر ضعف قول البعض صاحب المفصل قو او ان اه عطف
على قوله انه تنبيه اى او الوجه فيه ان الانصراف اه قو ان يكون عليه الضمير فيكون
وعليه [illegible] الى القاعدة باعتبار الاصل والقانون قو وعليه اى على القاعدة
قو شاهد امتنع مضاف او حوده واصدق اسم التفضيل صفة ثبت وعزيز و
علم ان اى [illegible] ثبت بان المراد من اسماء الانبياء اسماء الانبياء المشهورة المذكورة

في القرآن وليس فيه شيء منها فتأمل فلا يرد على ما قاله القاعدة الا موسى وعيسى وامثالهما فانهما
اسمان اعجميان على ما صرح به صاحب الكشاف في اوائل آل عمران حيث قال ويحيى ان كان اعجميا وهو
الظاهر فمنع صرفه للتعريف والعجمة كموسى وعيسى وان كان عربيا فللتعريف ووزن الفعل
كيعمر انتهى وعلم ان ابي عمرو عيسى بن العلاء بانه غير منصرف للعجمة والتعريف عند من قرأه غير منون في
قوله تعالى وقال اليهود عزير ابن الله صرح به الامام البيضاوي في اوائل البراءة في هذه الآية ولكن صاحب
الكشاف حيث قال وعزير اسم اعجمي كعازر وعيزار وعزرائيل ولعجمته وتعريفه امتنع صرفه ومن نونه فقد
جعله عربيا انتهى فلو كان عزير منصرفا ليس بمتفق عليه والله اعلم اي ما ذكر في الكشاف الكتب متفق
عليه ولعل المحشي لم يراجع الى التفسير ولم يتصفح كتب التفاسير فقال ما قال قوله اتفاقيا في كونه
لفظا عجميا قوله اختلافيا في كونه لفظا عجميا قوله وان يكون من كلام الشارح ويكون صيغة
التمريض فافهم اي صيغة يقال فلو كان من تتمة كلام القائل لم يأت بصيغة التمريض
فلو كان من تتمة كلامه لكان الظاهر ان يقول ويؤيده ما قالوه او قول ابراهيم بن يزيد ما يقال قوله
والاولى والانسب اي وجه الاولوية ظ قوله الى اسمعيل فيلزم ح ان يكون اسمعيل لفظا عربيا
فلا يتمشى قوله والاولى والانسب اسماعيل واولاده فتأمل قوله هو كالمعرفة كالمعرفة في الاشتراك
اي الاولى ان يقول هو كالمعرفة فيما ذكر في المعرفة من الاحتمالين الا ان يكون بينهما الا انه بنى
الكلام هنا على الظ فلا تغفل قوله اي بشرط قياسه بتقدير المضاف بقرينة قوله سابقا وما
يقوم مقامهما الجمع قوله الاظهر اي لانه المتبادر الى الافهام بالقياس الى الشروط السابقة
سائر الاسباب اذ اشترط فيها شرط تأثيرها قوله بعيد لان الشروط السابق شروط التأثير
قوله بظاهره مشكل الا انه يمكن ان يذكر الخاص ويراد العام فلا يخرج عنه قوله جعافر جمع جعفر
فان جعافر على وزن فعالل وصياقل على وزن فعاليل قوله فاوضح وبنى على المراد بها اصحهما
قوله ان يقيد المراد بيخرج نحو صياقلة اي قوله بان يكون اوسطها ساكنا وليس اول
المرتبة ساكنا في صياقل تحقيقا ولا تقديرا اي الساكن تقديرا اول حروف الثلثة الاول
الحقيقة قوله تحقيقا كما في مثل مساجد قوله او تقديرا كما في مثل ضوارب ودواب قوله لانه الفاء
لا المناسب ان يكون مانع صرفه العجمة قوله صيغته اي والاضافة لادنى ملابسة قوله
ما فوق الواحد وهو الاثنان قوله اعني المصدر اي الجمعية قوله وجمع الجمع عطف على
فوق الواحد اي واريد بالمجموع جمع لفظ الجمع الذي هو المصدر فقط اعني المصدر
تغيير

تغيير للمضاف اليه والى اصل الذات المراد بالمجموع الجمعية لا افراد المجموع لان المنتهى هو وصفا
الجمعية لا افراد الجمع ولان وجه التشبيه يقتضي كون المجموع بمعنى الجمعية قوله وتقديم الموفقة مطلق
لا يروج اي ظاهر مما ذكره في شرحه ديباجة الشرح من ان الشارح اشار به الى ان المحقق في مثله تقديم
الموفقة لرعاية جانب المعنى لانه الاهم على ما ذكره ايضا في بحث خبر لا التي لنفي الجنس عند قوله
وعليك برعاية جانب المعنى الخ فليتأمل قوله عند الناقد البصير الحكيم يعني الحميد عن الزوائد والتزويق
فيه لطافة لا تخفى لانه بالنظر الى اللفظ والتقدير والاملا لطافة في الكتاب كما لا يخفى قوله معه الظ
معهما قوله مما اي على التوجيه الاول قوله او تاء اي ح على التوجيه الثاني قوله اصلا متعلق بالوقف
او التاء معا اي لا في حال الوقف ولا في حال الوصل قوله لان لا يكون معه وفي ذلك لان التقييد يوهم
خلاف المقصود لانه اذا قيد على التوجيه الاول بحال الوقف وكلاهما خلاف المقصود كما عرفت
ان المقصود السبب المطلق قوله ولا يكون على التوجيه على التوجيه الثاني قوله فلو لم يقيد
اي بحال الوقف وحال ذلك الوصل قوله لا يعلم التقييد السلبي اي لا يعلم كونه تاء و
التاء على التوجيه الاول ونحو صواعقة والهاء على الثاني واما اذا قيد التقييد السلبي على ذكر
يعلم بهم التاء والهاء كما لا يخفى على المتأمل قوله وفرزنه اي جواب سؤال مقدر كانه
قيل لم لم يعد المصنف بغير تاء حتى لا يحتاج الى العذر بذكر التاء وكيف فاجاب بما ترى قوله
لا فان كما قيل لان فاعلا اه قال الفاضل الرومي حسن چلبي في اول شرح ديباجة المطول
في شرح قول المطول ورابع الاصابع الامم ورابع الاصابع اربع اجراه مجرى الاسماء على انه قد
ذكر في ايضاح المفصل وغيره ان فاعلا صفته اذا كان لغير ذوي العقول الجمع على
فواعل انتهى مما قيل مبني على هذا فلا يرد عليه ما ذكره المحشي فانه مبني على
قوله والانسب اه اعتراض على ما ذكره الشارح في الحاشية بانه ليس بمناسب بجعل
الشارح الفوارس جمع فارسة بل المناسب به ما ذكره [illegible]
في القاموس والوجه واضح لان الفارس يطلق على غير ذي العقل على ما ذكر في الحاشية و
الفارسة تطلق على ذي العقل على ما ذكر في القاموس بجعل الشارح جمع فارسة ان يذكر
في الحاشية ما في القاموس قوله ان يجعله اي بان يجعل الشارح الحذف الجاري من الا على ما
هو القياس فيه وفي بعض النسخ بجعله اي بجعل الشارح الفوارس جمع فارسة
قوله ما في القاموس اي لا ما ذكره الشارح في الحاشية قوله غير قابل وهو اعم من قوله بغير بهاء

فان معناه ان لا يكون في وزن الفعل تاء اصلا لا بالفعل ولا بالقوة ومعنى قوله بغير هاء ان
لا يكون معه هاء بالفعل ولا ينافي قبوله بالقوة .. فلا اشتراط قو بجعل منصرف فلو قال
بغير هاء في وزن الفعل يلزم ان لا ينصرف يعمل وليس كذلك قو وجواب اي قوله غير منصرف فلو
قال غير قابل بها في صيغة منتهى الجموع يلزم ان يكون مثل صياقلة منصرفا مع كونه غير منصرف
قو من قال اه والتوائي صاحب المتوسط قوله وعن اقتات والمجيب الفاضل اليزدي قو بان المراد
المراد بالهاء صرف اه بان يذكر اخي في يراد العام وقيل بان يراد من الهاء وصيغة المنتهي
وفيه نظر فافهم قو وليس مثله اي ليس الامر بما ذكر اليه قوله الجمع بها اي الجمع من وفوقها
.. فلا حاجة الى اخراجها او الاغناء في فلهما قو والمقصود بالشروط اخراجه معه بهذا
يظهر وجه ... الشبهة واحتياج الى الجواب لكن كما لا يخفى قو فيهما اي في فرازنة و
هذا اثنتي قو عن الى كمر اي الى كمر بانهما غير منصرف والى كمر سيأتي ثم جمعها قو حكمه فاعل ثبت والمراد
من اي كمر الصرف اومنعه وقوله يجري في جوارح ادا قو والتأنيث اي حروف التأنيث قو وصيرورتها
صيرورته بالنسبة وعدد خولها وتاء التأنيث وعدد خولها الكلمة واحدة اي بمنزلتها قو كما
علم سابقا في شرح قوله من جملة الكلمة وضع معنى منوده قو وعد اثنى في هذا اثنى قو لكان
اي هذا اثنى قو لان الاعراض الذي اه لكانه قيل كيف يعلم عدم منع صرفه على تقدير اعتبار
جمعية مع ان اعراضه هذا اثنى غير ظاهر فاجاب بما اجاب قو اتى بكلمة التفصيل وقد افتناه الحج في
شرحه على رسالة الاستعارة لكون اداة مثال بهذا المقام يحتاج الى الخير لا التفصيل بجمل فكلامه
هنا اي الى كلامه هنا اي فيتامل قو عدلنا لانه الظاهر اي الكلمة التفصيل قوله ايضا اي
كما جعل قوله صيغة المنتهى الجموع مقصودا بالتمثيل فيه قو مقصودا ابناء على التأخر
شرط لا صيغة الصيغة كما افتاه الحج في فيما سبق انفا اه لو جعل صيغة الجواز ان يكون مقصودا 15
بالتمثيل على ما يظهر وجه اليه بادنى تامل فتامل قو لكان بهذا المعنى بهذا قبولا حيث
بمعنى التقابل في بابه قوله كساجد وقوله واد فرازنة ويظهر كون قوله وادا فرازنة
عدلا لقوله كساجد كما لا يخفى قو وقيل اداة الاستيناف اه لا يخفى ان بهذا وما ذكره
المحشي متنافيان لان ما ذكره المحشي مشترح لكون ما قيل قوله كساجد مجملا وما ذكره بهذا
القائل يستدعي خلافه وتوفيقهما يعرف بالتامل الصادق فتامل قو وجه آخر لاغير
كلامه وهو ان المنصرف صار بهما لم يكن فيه علتان او علة ولم يبق على معناه الوضعي
فلان

فلان كالاسم الى اخره قو ومر وهو ان يعامل معه اللفظ والاسم اي لفظ فرازنة او اسم فرازنة قو بناء
نصب على انه مفعول له لقال ومفعول قال قوله وهو علم له اي قال بهذا الكلام بناء على انه هنا
التاعدة وتواتر قوله بناء على مفعول قال لكان اوضح وابعد عن الاشتباه قو وشبه اي التاء فصل
الاسناد قو وهو انه في حكم الى اخره حاصله ان كل لفظ مراد به نفسه في حكم اللفظ المراد به معناه
فاذا كان اللفظ غير منصرف اذا اريد معناه يكون كذلك اذا اريد لفظه واذا كان منصرفا
فاذا اريد به المعنى يكون كذا اذا اريد نفسه قو عندي قال اي اذا لم يغفل لم يقل بهذا
اذ لا يجوز عدم تنوين فرازنة لانه منصرف اذا اريد معناه فيكون كذا اذا اريد نفسه
فتجويز عدم تنوينه ... وكونه غير منصرف مبني على الغفلة عن هذه القاعدة وعن التنبيه
عليها قو بجوازه اي بجوازه وقوعه الى ان المبتدا اه قو ولاغبار اي لا اعتبار المقصود من
المثال بيان الماهية سواء كان في الروية فاعلا او مفعولا او مبتدا او خبرا او مضافا اليه لذا
قيل قو استعارة حيث قال حضاجر طال كونه علما اه قو بتقدير اعتنى اي باعتبار العلم في هو
من باب جرد قطيفة قو بستر عن تغير الغير وايضا يجوز اعتبار الجمعية نظرا غير المنصرف فلا يجد
الغير فيه حتى يحتاج الى ما ذكر قو وتقييد عطف على تغير قوله مع اطلاقه اي اطلاق عدم
انصرافه اي سواء كان علما اولا قو وليس كذلك وهو ظاهر قو قال يكلاف وهو لكون
حضاجر بمعنى مفرد في الحال والاصل كما يدل عليه ما في القاموس من انه اسم لواحد على
ما بنية الجمع قو وتوارد ويكون بهذا الوزن غير منصرف للجمعية فقط ويكون سائر الاسباب
لغوا جعل المحشي بهذا اه قو ولم يعتبر اي المحشي قوله يوهم لان العطف يقتضي المغايرة
والمباينة فافهم قو بانه اطلاقه على الكثير والواحد اي وبانه اطلاقه على الواحد في العبارة
مسامحة ظاهرة قو وليس كذلك الامر ليس كذلك باعتبار اطلاقه فلا وان تنزل الواحد قو
ايضا ينافيها ما عرفت ان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل
وليس اطلاقه عليه اي على سبيل الشمول حتى لا يكون منافيها قو تنزل الكثير فيه لطافة
قو وفرق بينهما ظاهر كان الجمعية الاصلية اهم من ان يكون منقولا عن الجمع فانها تجتمع مع
الجمعية الالية وتوجد بدونها فقط ولا تجتمع معهما قو تعليل المحذوف وهو الجمعية الاصلية
قو غير منصرف للجمعية فقط اي الجمعية الشرطية .. والعلمية وان كان منافية اه
اقول لا يقال ان العلمية المنافية للجمعية هي العلمية الشخصية لا دلالتها على الواحد

اشتغل ومن والجمع على الكثير كما يشير به تمثيله بقوله لا عنافيت للوصيفة فان العنافات بايام الوصف والعالم الشئ مُحقق جملته ان الوصف يدل على الشيوع والكثرة والعالم على الخصوص والوحدة كما سيجئ في آخر البحث واما العليته المحيية كما فيما نحن فيه فلا تنافي الجمعية لان دلالة علم الجنس على الكثير باعتبار الطلاقة عليه على واحد واحد كما صرح به آنفا ودلالة الجمع عليه على سبيل الاجتماع ولا شك ان بهذين المدلولين متنافيان واما قوله لا عنافاة للوصيفة فنظيره لا تخيل فاعرفه قوله لا عنافاة اي كمنافاتها الوصيفة كما سيجئ بيانها في آخر البحث قوله من اعتبار بلاء اي الجمعية قوله لا اعتبار ضمع وجوه فيه ان الشارح قال في آخر البحث وان لم يكن ذلك من قبيل اجتماع اختصاصي اللغة يشبه به فاعتبار سهل غير مخفي انتهى فهو صريح في عدم جواز ذلك الا ان يقال ان العلمية هنا غير مؤثرة وغير مشترطة لكن بينهما فرق تامل في الى تثنية اضافيته حالم الى تثنية التو ضبع وبيان الجمع والا فكون الضبع مؤنثا علم من قوله لان الضبع بين انثا الضبعان قوله ولو عند بعض دفع لسؤال مقدر وهو الاخفش كما سيجئ قوله ولو عند بعض دفع السؤال المقدر وهو الاخفش كما سيجئ قوله وعند غيره ان مع الجمعية والتانيث بالالف لا تأثير لها بهذا العلم اذ ان الجمعية محققة في الحال واما اذا المراد الجز فلا فتامل قوله والتانيث اه ذكر واستطرادا قوله ويرد عليه كلام القاموس حال فيه والضبع بضم الباء وسكونها مؤنث والذكر ضبعان بالكسر والجمع ضباع انتهى ولا يخفى انه لا دلالة في كلامه هذا على ما ينبه له المذكور والانثى فتامل ومراده بهم انها هي اجاي لان حد لولها مؤنث اولا انها موضوعة للمؤنث قوله لتانيث الضبع اي مؤنثا سماعيا فافهم قوله واعلم ان اه تواردوا فلرى في هذا البحث قوله اولتغير عطف على التحقيق قوله وهو اوفق بسوق الكلام ولعل وجه الاوفقية ان السائل ادعى ثبوت العلمية والتانيث كالمذهب في الموضع ان ينفيا معا ولا يقتصر على احدهما فتدبر قوله وقد عرفت الاستغناء لكون الضبع شاملا للمذكر والمؤنث قوله لاشتراطه اي لاشتراطه غيره الشرط المذكور قوله الى وجه اه وهو ان بهذا السؤال ناشئ من جواب السؤال الاول قوله وفيه نظر لانك قد عرفت ان الاولى ان يكون قوله وصفائح الخ اه رد على من قال بخلاف اوالتنبيه

لكن صاحب القاموس والذكر ضبعان يدل على انها مختصة بالمؤنث كما لا يخفى في آخر مؤنث اي مؤنث سماعي

الذي

الذي ذكره وهذا الوجه الذي ذكره مبني على كونه جوابا عن سؤال مقدر كما لا يخفى وقد عرفت ضعف مبني هذا الوجه ضعيف فليتامل قوله ولا حاجة اي لظهوره قوله وجعله في تقديره اه كانه قيل لما حاجة الى التقدير المذكور للاعتراض على هذا التقدير فلهم يقال لا حاجة الى التقدير المذكور فاجاب بما ترى وفيه ان مقصوده قدس سره بهذا التقدير الرد على الفاضل الهندي حيث جوز التقدير الشائع وفي بطلانه وجه الاحتياج الى التقدير المذكور فافهم قوله وصحته اي صحة جعله ظرف لو التقدير قوله ففيه اي في ثبوت اختلافهم نظر لان الثلثة اغايرون كون سراويل غير منصرف او منصرف في استعمال العرب ومع القطع النظر عنه فالحق انهم متفقون في جواز الوجهين في سراويل بناء على كون سراويل مستعملا في الكلام العرب على وجهين فتامل قوله اي الحسن متعلق بحيث قدم الشيخ في ذكره الشارح او المصنف على توجيه الشارح فافهم قوله اي مطلق اي ح اما لكونه عليه مطلق اي سواء كان على صيغة منتهى الجموع اولا قوله في الرجوع اي في مثل لفظ الرجوع قوله وهو الجمعية اي العلمية قوله ولم يتحقق شرطها اه وهو كونه على صيغة منتهى الجموع ولا يخفى بعده اي من الفهم قوله واما كونه عطف على كون المقدر ضبط قوله مطلق ولا يخفى اه ولا يخفى انه يلزم ح ان يترتب ما لم يقع بعد الا ان يقال ان المراد ان الانسب للنحاة ان يجعلوا اشتراط الجمعية اه فيكون اعتراضا على النحاة قوله فلما انظر قائمة الا ان اشتراكه باعتبار السبب قوله وقال الشاعر اه اي مصنوعة منه فيه اعتراف بالمنافاة وبهذا ان تخليته قوله من اللوم متعلق بسروالة بان يكون حالا منها قدم عليه لكونه نكرة قوله منقولا عن الجمع كمضاجم اذ يرق بينهما بان التسمية في المضاجم مبنية على المبالغة بخلاف التسمية في السراويل فانه ما فيه على الحقيقة فافهم قوله لمدائني فانه ينتهي عنه بعينه لا المسمى البلد قوله لم يبق بهذا لان حضاجم علم جنس لكلهم جنس ويستعمل على النوق بنوبها في بحث المؤنث والمنكرة من الشرح قوله القطعة مطلق الظاهر مطلقة قوله الا بنوقف ينقل اه بل يكفي في نقلها اليه لكونه جمع سروالة بمعنى القطعة مطلقا فنقلت الى القطع المخصوصة من الازار بتمام بحو عنها من الازار فيه من قبيل نقل العام الى الخاص كما هو الشايع في النقل قوله الحفوظ المحقق وهو السروالة بمعنى القطعة مطلق قوله لم قدر فيه الجمع ولم يجعله اه واما حمله على جواز ضمه وعدم تقدير الجمع فيه على تقدير كونه اعجميا فلا فتصاص معنى هذا الجمع والتثنية بالالفاظ العربية .. مجهول مفعول ثان لقوله

لم يجعل قوله لان الوجه لا بقيد اه فانه يعلم لكونه صفلا انه يوضيه قوله كان حد ان حرف بل يوقان دان
يوقف فاعرفه قوله سيبويه بطرد المؤنث ومنعه من المؤنث قوله ووافق لكونه على طبق ما هو دا
قع على اعلى درجات البلاغة وهو قوله تعالى فاذا جاءتهم الاية قوله واقتدا اه وهو امنا سبب بحال المتعلم
النحو قوله على اصل المعنى اي معنى اذا ومجى وهو الشرط مع قطع النظر عن المواضع استعماله قوله دفع
ما قيل اه وجه الدفع انه ليس مقصوده الحصر نفي جنس الاشكال كما يفيد الاتيم بل مقصوده نفي
الاشكال بالنقض بوهم على قاعدة الجمع بقرينة ان اللام في ذلك الاشكال قوله اي نفي جنس الاشكال الاتيم
مع ان الحصر نفي جنس الاشكال بقوله فلا اشكال فان كلمة لا فيه لنفي الجنس قوله لانه علقه بقوله
لا يتم قوله اي جاء اذا اعرف قوله لا ينبغي اه حيث يبقى الاشكال بحاله لم لا اتى احد لكون قوله
والمقام الاظهر ان يكون بالنصب عطف على اسم ان اي وان المقام اه ويجوز الرفع والجملة استئناف
لا تخلو عن اشكال اي على الوجهين احدهما لكون قول الشارح فلا اشكال بالنقض اه دفع لما قيل
وثانيهما لكونه استئناف ان اذا عرفت قوله بهذا الاشكال اي الاشكال الثاني قوله ايضا لا يخلو عن القطع
ان الاولى ترك لفظ ايضا لانه معناه ان الاستبعاد وبهذا لما عرفت دفع غير هذا الاشكال الاول
مع انه لا اشكال غير هذا الاشكال عرف من دفع الاشكال الاول والى حاصله ليس لا ايضا
ما يعرف اليه اللهم الا ان يصرف الى خلاف الظاهر فاعرفه قوله الاشكال الاول المراد به اولها
على قاعدة الجمع قوله اذ هو جمع سهو والاعلته بقوله لم يوجد اه وفي بعض النسخ او بدل
اذ والانسب ان يكون معطوفا على محذوف نظيره ان والتقدير هو لفظ اعجمي او هو جمع سهو والا
تقدير ان الاول ناظر الى الوجه والثاني الى لمح مع على خلاف ترتيب اللف قوله واعتبر اه
ومنع صرفه مختلف فيه وعند سيبويه وكثير من النحويين انه غير منصرف للصفة ووزن الفعل
فان التصغير لا يمتنع من اعتبار به بدليل قولهم هو افضل منك وعند عيسى ابن عمر ومن
تبعه انه منصرف واستدلال كثرة الوقفة على وجه التفضيل مذكور في شروح الشافية في بحث
المصغر فارجع اليه قوله لكان اعلم اه لان ما كان منع صرف اعيد مختلف فيه وكان منع صرف
قاض مخصوص ببعض الموارد ولكن ما كان فيه الجمع وهما موردا ان لم يبال بعدم التشبيه
بهما قوله متعد به لان تحوار تسليم به ثبات الحقيقة بوقت الرفع والجر لا بقاض مطلق قوله حكم
قاض اي الصورة اي وقاض في الصورة للرفع والجر لا النصب لانه في النصب يكون
قاضيا باثبات الياء قوله بانصرافه اي بانصرافه جواز فهو اي الاعلال علما بوضعه و

٦٣

وهو منع الصرف فيه ان الانصراف اي ويجوز ان يقال انه علما كان الصرف اصلا وغير المنصرف فرعا لم
يعتبر بوضعه وكان يعتبر له ما يتعلق بجوهر الكلمة ولم يبال بتغيره فتأمل قوله ولا عبيد
الله مع اي بمعنى فاستلف من النحو مثل ذلك انه جا الاصح الاول لا اه تأمله قوله بحث نحو قال هذا
الفاضل المحشي في بحث المركبات بحث بالضم وهو موت بوحث بمعنى الابل وجد عفر
ضم بسمه نصرف اليه ضرب بيت المقدس ونحو ما فيه من التفصيل التوابي فقوله فتنبه يدل
على ان البحث نحو في الاصل مركب اضافي ثم جعل علما ولقبا لشخص مشهور بهذا اللقب
فهو علم منقول مثل عبد الله فيجري الاعراب في البحث نحو وربما يلفظ بالاضافة بالفتحة
لكونه غير منصرف بوزن الفعل والعلمية لكونه اسم صنم فقد شتم فيحث نحو منقول من المركب
الاضافي الى العلمية وعلم منقول لا منقول من المركب المزجي حتى يلون علما مرتجلا لوجود
النسبة والاضافة في الاصل كما عرفت مما نقلنا عن القاموس ولا نسبة في المركب المزجي
كما سيجي في الشرح فالعلم الذي كان في الاصل مركبا مزجيا مثل بعلبك علم مرتجل حيث
لم يستعمل قبل العلمية في معنى بوضع اول لا بمعنى العلمي واستعمل فيه كما سيصرح به مولانا
عبد الغفور في قول الشارح قدس سره من غير ان تقصد بينهما نسبة لا في الاصل ولا في الحال
قوله يخرج علم زيد لانه لم يجعل كلمتان في شيء منهما كلمة واحدة بعدم كونها اعلاما قوله
ذا امثاله مثل زيد العالم قوله المراد التركيب في الاسم وما ذكر من التركيب في المركب دون الاسم
قوله بان يجعل المركب علما او اسما اه ومعلوم انه ليس شيء منهما باسم ف ولا علما قوله
نحو ان المركب من النجم والصعق سبان المركب لا صلة له فان كلا منهما من لجاز الاسم
والحروف اعني حروف التوكيد قوله بعد التركيب اي الثابت بعد التركيب ظرف مستقر صفة لعدم
الانصراف لا لغو متعلق بما يمتنع لدلالة على ان جزئه اذا في يمنع منه قبل التركيب وذا البطلان
قوله ولكن المركب الاضافي من عمر وي اه بيان المركب ايضا فان عمري وبصري مركب
من الاسم وياء النسبة قوله بشرط عدم كونه اسنادا بافيه اشارة الى ان في قوله ولا اسناد
نفي المركب التوصيفي فلا حاجة الى ان يقول ولا توصيفي لعل هذا الاسناد في قوله ولا اسناد
اعم من ان يكون تاما او غير تام قوله لانه اي لان كل واحد من النجم وبصري اولان ما ذكر
من النجم وبصري قوله كالتركيب التوصيفي في بعض الجمع آه كما اشتهر من ان الاوصاف
قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فالتركيب التوصيفي والاسنادي

منقاد بان متنا سبان فاعرفه قو لم يحتج الى الشروط اه ويجب ان لا يكون قوله بلسنادا اه وهو اه
من الشروط فوق الواحد كما لا يخفى قو فلو هذا اى فلولا الاحتياج الى الشروط العدمية على
تقدير جعل التركيب على المعنى يجيء في المبنيات قوله لم يجئ يحتمل اى لم يحمل الشارح التركيب على معنى
يجيء في باب المبنيات لئلا يلغو الشروط العدمية فذكر بعض الشروط الوجودية مع دليل على عدم ارادة
التركيب بالمعنى الذى يجيء في المبنيات وبهذا الدليل لم يحمله الشارح على معنى يجيء قو
الانسب جعله اى الانسب بالمجاز المتن قو بهذا المعنى اى الذى يجيء في باب المبنيات
والاستغناء عطف على جعل قو والايرد يحمل الاعتراض مركب احد جزويه حرف ايضا
قو لا فرق بين التانيث اى قوله في الاشتراط واما بينهما وبين الصوفية في هذا الاشتراط فرق
تامل حتى تجد قو بهيئة اى ايضا اى كما جعلت بلا اشتراط بناء من الزوال قو ان يوخذ
التانيث اى ايضا قو اعلم ان ما ذكره من كون الاسناد من قبيل المبنيات عند البعض
قو ان الاسناد اى الواقع على قو تركيبه في الاصل وخمسة عشر مركب في الاصل وان لم يكن
مركبا في الحال لانه علم في الحال فذكر فيما بعده قو في الاصل لا في الحال لانه علم فيه قو بل
ما ذكره وغيره قوله يقتضى ان اه قو بقى انه اه اى ولو اعيد الضمير في قوله انهما الى خمسة
عشر وستة عشر علمين فقط دون سيبويه وبعلبك لاندفع هذا الكلام لكنهما سيان بدون
الجواب مع انهما داخلان في السؤال قو قولنا اى مقولنا وملفوظنا قو كلمتين
بدل من قولنا او عطف بيان على نسخة التى لم يوجد فيها كلمة من وعلى التى فيها من
يكون بيانا لقولنا بحسب المال ان يكتب الاصل لا بحسب الحال خمسة عشر علم في الحال فلا
يوجد التركيب حتى يتصور صرف العطف فلا يوجد البنائية قو فتامل اشارة الى منع خروج
سيبويه من تعريف التركيب بقوله كلمتين لجواز ان يكون المراد من كلمتين اعم من ان يكون كلمتين
حقيقة او حكما كما جعلهما الشارح في تعريف المركب الذى يجيء في المبنيات اعم من ان يكون
حقيقية او حكمية والصوت وان لم يكن كلمة حقيقة لكونه غير موضوع لمعنى الا انه
كلمة حكما حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية على ما صرح به الشارح في بحث المركبات
فمثل سيبويه كلمتان حكما فلا يخرج عن تعريف التركيب بالكلمتين ولا بغير بهذا سائر
اجزاء التعريف لصدق جميعها عليه قو بخلاف عبد الله علما فلا يرد السؤال به عليه
قو الشرط للالف والنون اى هما اى الالف والنون الزائدتان مع تقدم الالف على النون
قو لا لمطلقهما

الالف والنون

لا لمطلقهما اى سواء كان من زيدتين او لا وسواء اجتمعا او لا وسواء تقدم الالف على النون او
وبالعكس قو دون سائر اه مربوط بقوله هنا اى لم يحتج الى التنبيه في سائر المواضع
قوله او عمران اه وهذا الوجه هو الاولى فحو بالتوار فلذا في هذا الوجه مع العلامة المحشي قوله
عما لي او بذكر الشائع قو ومن الغلة صورة اه الظاهر انه فريج بما علم ضمنا واجمالا من قوله
حروف الشو المتعلق المحشي لى قو والثاني اصح لانه ح يتعين من زيدتيهما واما على الاول
فلا يتعين لانه لا يلزم من كونهما من حروف الزوائد كونهما زيدتين عن الكلمة تامل قو
الشرط انتفاء اه اى وجه اشتراط قو غير ظاهر لان سبب منع الصرف كونهما من زيدتين
ولا ينافى من زيدتيهما وجود فعلانه ولا انتفاؤها فما السبب في اشتراط انتفائهما قو
وان قيل اى في وجه اشتراط انتفاء اه اصليته الا اصلية وبعد اصل النسخ كذا
حرف الناسخ قو لانه لو ضعف اه علة للمحذوف اى وانما قلنا لان اشتراط انتفاء اه
مع وجه وجود اشتراط الذى ذكره صاحب التعبد لان ما قيل ليس سببا بل هو لانه ... قوله
لو ضعف اه فعلته قوله غير ظاهر محذوف وبهذا المحذوف يتعلق قوله لانه لو ضعف اه
كما قدرنا وقررنا جمعا. عليه اى على الالف والنون قو ضعفت واللازم باطل
والملزوم مثله قو بزيادة اى بزيادة الالف والنون في التثنية بان يقال في مثل عمران
وسلمانان قوله في التثنية اى في وقت التثنية قو يعنى به اى جعل مثنى قو المقابل
للكنية واللقب وهو من باب حذف المعطوف وبابه الاكتفاء كما في قوله تعالى سرابيل تقيكم
الحر اى والبرد نظيره قو اتى على لا يعنيه اى لا يقصد البعض او على لا يفهم ظاهر التغاير
او الشارح قو لا يذهب السامع اه اى لا يبحث في الاسم الذى يقابل الفعل والحرف
حتى يشمل الفعل لانه ذكر في قوله وهو اسم وفعل وحرف فلو سقط فيذهب نفس
السامع اليه قو فاحتاج الشارح الى التعيين ولم يذكر الاسم الذى يقابل الكنية واللقب
والظرف اللازم الظرفية حتى يذهب السامع في المقام اليها واحتاج الشارح
الى تغييرها قو فمناسب الافراد اى افراد الضمير العائد اليه او افراد الالف والنون
ووحدته بهذا اضافة الشرط اى قوله لان ذلك الشرط شرط سبب وهو سبب
واحد لذا لا حاجة الى في اشنا والتعبير قو فيه اى الضمير العائد اليه قو والوجه هنا ان
الالفان تامة قو تشبيههما اى جعل الالف والنون التثنية فلم يتثنيهما عابد الى الالف

والنون لتخفيف لانهما والبهما والتثنية بمعنى جعلهما اثنين لا بمعنى جعلهما ممتنع ويجوز
ان يكون بمعنى الصيغ بتقدير المضاف اى ما فاعل مناسب جعل الخبر بهما ممتنع وبالجملة
لا يجوز عود الضمير الى الكون والوجود قوله اما اولا فلانه يستلزم انتشار الضماير
واما ثانيا فلان الوجود عطف تفسير للكون فهما شئ واحد فى المعنى فلا ينبغى ان
يرجع اليه ضمير التثنية واما ثالثا فلا فهو ان الممتنع والبيع بهما فاعل الا بفعل فاعرفه
قوله وظهر ان بهما جمع زهر بفتح الهاء وسكون الهاء الازاهير وفيه استعارة //
مكنية واستعارة تخييلية قوله غنوانه مفعول الخافق قوله لانه اى قوله فشرطه الح قوله صار
فى المعنى الاول كالعلم لان جميع الشروط البقا بالمعنى الاول قوله فى هذا البحث
اى بحث غير المنصرف قوله بيانه التوجيه الثانى ان السبب الاخير الح فيه بحث يعرف
بالتامل قوله فى هذا الاسم اى فى الاسم الذى فيه الالف والنون قوله لم يقل اى الشارح
لا يصح موقوف بالحسن تامل قوله فيكون الاظهر ان يكون بالنصب على انه جواب
النفى مثل ما تأتينا فتحدثنا وبوئيه ما وقع فى بعض النسخ من قوله ليكون ويجوز
ان يكون بالرفع تنبيها على المنفى قوله يستغنى اى الشارح لانه لو قدر ان ابقى الشرط
محذوفا ولا يجارى الى ارتكاب حذف التعليل بلا ضرورة فضلا عن الحذف الكثير و
لا ضرورة هنا الى ارتكاب كثرة الحذف اذ يكفى حذف جزء كان الجملة من عطف شرط
وجزاء قوله عن حذف ان اى تقديره فى كلام المحشى وحذف قوله كان اى جواب لسؤال
مقدر متوجه على قوله يستغنى عن حذف ان بعد ان وبهذا حذف ان ابقى او العطف
اى ذكره توطية لقوله الاتى ولا كلام الح وقوله ولم يجعله الح والا فلا فائدة معتدا
بهما فالجعل من عطف شرط وجزاء الح قوله من قبيل العطف الح فى كونه من
قبيله نظر قوله فليتأمل الا ان يجعل اعم من الملفوظ والمحلى قوله على عامليه اى
على معمولى عاملين مختلفين قوله لعدم تحقق شرط وشرط تقدم الجار والمجرور ودخول
فى الدار رجل والحجرة عمرو وعلى المرفوع او المنصوب وههنا الموخر ليس بمرفوع ولا
منصوب لان الموخر هنا قوله فشرطه العلمية وهو ليس بمرفوع ولا منصوب بل
هو جواب ان ومحله مجزوم على ان المعطوف لا بد ان يكون المعطوف عليه وفيه
لما يشعر به الامثلة كما قال والمقدم ههنا ليس المجرور الا ان محل قوله فى الاسم نصب
على انه

على انه فيكون فعلان فقد عطف واختلاف لا اتفق هذا مع فى الدار رجل لان محله فى الدار مرفوع او منصوب قوله فافهم قوله
على التنافى بين الشرطين وليس المراد بالشرطين العلمية والانتفاء فعلانه او وجود فعلى نظيره لانه لا يتنافى
بين العلمية وانتفاء فعلانة مثلا قوله او على التنافى بين المشروطين وفى بعض النسخ الشرطين وعليهم
ان كل واحد من اشتراط العلمية واشتراط انتفاء فعلانة او وجود فعلى مشروط بشرط وهو كون
الالف والنون فى الاسم وكونهما فى الصفة ويجوز ان يعبر عنه بالشرط بناء على قول المحشى فشرطه فا
نسخة الاولى بالنظر الى المعنى الاول والثانية بالنظر الى الثانى فافهم قوله ويجوز ان يراد بالشرطين
وبالمشروطين كون الالف والنون فى الاسم وكونهما فى الصفة لانهما شرطان لا فوق ادا الح الشرط
عليهما ومشروطان بالعلمية وانتفاء فعلانة فعلى هذا يكون كلمة او فى قوله او على التنافى
الح للتنبيه فى التعبير ويحتمل ان يكون الامر بالتأمل اشارة الى هذا قوله فتامل لعله اشارة
الى ان الاولى ان يكون او للتنبيه على التنافى بين الشرطين لدخولها عليهما الا على التنافى
بين المشروطين بعدم دخول كلمة او عليهما والتنافى بالذات انما يكون بين مدخول كلمة
او وما عطف عليه قوله انتفاء فعلانة هذا الى قوله تغير الاسم الح قرينة فى اقواء الشرح قبل
رؤيته قوله فغير جدا قيلا يلزم عدم انصراف عريانة مثل عريان وانصراف عريان قوله
تغير الاسم الح اى انتفاء فعلانة لا يحتمل دخول تاء التانيث عليه وامتناع دخول تاء
التانيث عليه وكل واحد منهما اخص قوله فانه يدل الح وجه الدلالة ظاهر قوله فيه التفخيم للكلمة
والتذكير باعتبار معناه قوله الاولى وانما قال الاولى لاحتمال توجيهه بما سيذكره بقوله و
غاية التكلف الح ويحتمل ان يكون كلمة او للتنبيه فى التعبير لا للشك كما يظهر حتى يرد ما ذكره المحشى
فافهم قوله فى انه غير منصرف او فى انه منصرف وهى احد الى الاولى الاكتفاء باحدهما الذى المحشى
فى الاول بالذكر لكونه البحث والكلام فى غير المنصرف قوله وغاية التكلف الح وانما قال
ما ذكر تكلف لان فى عبارة الشرح ارتكاب حذف المضاف منع التطويل فافهم قوله فى دفع
الح على تقريب المضاف قوله الاعلام جمع علم بمعنى العالم الكبير والفاضل قوله على الوجه //
متعلق بالاختلاف قوله على وجه يلزم اى فيه اى فى ذلك الوجه قوله لئلا يلزم متعلق بارادة
قوله مشعر بمزيد اختصاص له بالفعل وذلك لان شعور الكلام الى قوله الشارح دون الفعل
فان المتبادر من وزن الفعل اى من اضافته الى وزن الفعل دلالة زيادة نسبة الى الفعل
فاذا عد الوزن المشترك منهما فلا دلالة يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل مع انه ليس له

وزن الفعل

مزيدا فتنصيص على ان الاوزان بحرف اضافة اوزان الفعل عن اعتبار ورود تحمل الاضافة على ما له نسبة الى
الفعل لا على ماله زيادة نسبة اليه فى لا يلزم المحذور والى هذا التوجيه يشار بقوله فلا او هو فى الصلاة
قوله فان قيل وهو لكون الاسم الخ لان هذا التعميم تام حيث لم يلزم فيه الاشعار المذكور الذى هو المحذور وفى
اذا لم يكن فيه تركيب اضافى اعنى لفظ اوزان الفعل والاشعار المذكور انما يكون فيه كما عرفت
قوله على وزن ثبت اى المناسب على وزن يعد من اوزان ثبت الفعل قوله ولا ادعى اى الا ان يقال
الا ادعى ان موافقته للاكثر الانسب. وانما قلنا الاكثر الانسب احترازا عن الالف والنون قوله بوزن اى فى
الذى هو مفهوم من الاضافة ادا ورعاية كما اذا هنا فى التوجيه حيث جعل السبب التوجيه
الوهم بشرط العلمية قوله بين الانسب. انظر ان فيه تغليبا اذ لا يشترط لتعاقبه العدد قوله لكن ذكر الاصل فيه
ان لا يوجد فيه اى فقط النوعية فيما له نسبة بالفعل فى الجملة السفلى فقوله اسائل مع انه
لا يظهر النوعية الا فيما له ممنوع قوله بتميز المعانى اى بعضها عن بعض غاية تميز ولا اشك
ان غاية التميز بين المعانى لا تكون الا بالتميز بين الالفاظ الدالة عليها قوله فقط اه
الظاهر ترك الفاء قوله مما يحبه سمع العقل هذا جواب اما ولم يأت بالفاء فى جوابها بناء على مذهب
من قال باللزوم الاكثرى او على التسامح اى سمع ذى العقل او العقل بمعنى العاقل اه كان
مصدرا او الكثير استعمال بمعنى العقول العاقل ويجوز ان يكون الفعل على حاله ولا يقدر المضاف
بل يكون فى سمع العقل استعارة بالكناية واستعارة تخييلية وبينهما ظاهر عند ادنى حفظ
قوله من البيان ثم وجه مسمع العقل بان هو كونه خلاف ما تسمعه فى سائر الاسباب فان
ما يسمع فيها هو ان يكون الشرط شرط التأثير لا شرط التحقق وايضا هو خلاف الظاهر المتبادر
فلا يذهب الذهن اليه قوله وفهم فى ذلك اى هذا المعنى قوله والمنقول اه جواب سؤال مقدر
تقديره واضح قوله المستعار به اى الشيء المستعار بدليل الاحد قوله على ان لى اى الظاهر انه
مرتبط بقوله وفهم فى ذلك من الاختصاص كما لا يخفى قوله قيد الاختصاص بان [illegible] يجعله
مفعولا مطلقا له اى ان يختص اختصاصا كاختصاص العلم فيستفاد منه ان المراد من الا
ختصاص هو مثلا ان لا يوجد فى الاسم الوصف الا منقولا من الفعل لان العلم كذلك قوله اليعى ج علم
ظالم مشهور قوله وكانه لم يعنوا الظالم بعينه الا ان يقال التأنيث باعتبار كون المراد
جنسا فيه معنى الجمع ثم انه انما يجزم بعدم التعيين عما ذكر لجواز ان يكون عدم تعيينه رحمه الله
لعدم اطلاعه على كون ذلك علما لنوس اليعى ج لانه لم يذكر فى كتب اللغة المشهورة مثل
الصحاح

الصحاح وغيره او لعدم تقيده رحمه الله بكتب اللغة والتواريخ بل تتبع ما ذكر فى المواشى الرضوى
حيث لم يتعين فيها ايضا حيث قال هم نوس هذا ثم انه لا يخفى على ذى مسكة ان ما ذكره المحشى
وجه عدم التعيين ضعيف جدا اليف وقد ذكر فى القرآن والحديث اسماء اشقياء اقبح من اليعى ج مثل
فرعون وجالوت وغيرهما من المحذور ذكرها على طريق الحكاية وكتب الفقهاء مشحونة بذكر
الالفاظ الكفر على سبيل الحكاية فالوجه الصحيح هو ما ذكرنا فاحفظ قوله من الاعداء لا اشتباه قوله
كما اشتبه على ذلك اليعى ج اى تحيرا على ظلمه متطاولا لسانه على ذكره قوله والاظهر ان التمثيل اه
ولذا خص الشارح ثم بالمعلوم قوله بالعلم اى العلم المحقق قوله والا اى وان لم يكن التمثيل
بالعلم فلا يجوز تخصيصه بالموصوف كما خصه الشارح به بقوله على صيغة الفعل لمنافى المعلوم
لانه يحتمل ان يكون اى فاقيم الجزاء مقام الجزاء فتحقق الشارح ثم بالمعلوم بناء على ان التمثيل
المحقق بالعلم والعلم معلوم لا مجهول قوله المقصود بالتمثيل ثم موقوف الا ان ثم مطلق
مختص بالفعل قوله كضرب متعلق بالمجهول قوله تتحقق صيغته لكونه اسم وصف قوله فهو
اى ثم قوله او التقدير بقوله قوله بفعل الاصل قوله صرف والمناسب بمعناه العلمى هو صرف
قوله بين الظاهر لانه باعتبار الجمع وجعل معناه اولا من العثرة وهى الزلة قال
فى الصحاح العثرة الزلة وقد عثر فى ثوبه يعثر عثارا يقال عثر به فرس فسقط قوله او ما
قصد اه او الظاهر بأقصى الاغراض قوله او مدا اى الظاهر انه بالى عطف على اقصى اى او الظاهر بما
النعم بالى الكون ويحتمل ان يكون معطوفا على الظاهر بالرفع وفيه بعد قوله او افاضة اى الظاهر و
قد غلبت اى كلمة خضم او لفظ خضم والظاهر غلبا كما فى عبارة الصحاح حيث قال وقد غلبت
على القبيلة من عمرو انهم انما سموا بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ انتهى اى لكثرة الطعام فيهم
بناء استفعل لتكثير الفعل مثل طوف زبر الكعبة قوله ممنوع للعجمة والعلمية قوله وهو اى
بيت المقدس وهو الموضع الظاهر وهى برجوع الى الالفاظ الا انه ارجع الضمير الى اللفظ المفهوم
من الالفاظ كما فى قوله اجر فوقه هو واشتمل قوله من دال ومصدره الا ان على وزن نزوان كما
ذكر فى الصحاح حتى مشيا وهو مشى وتعارف فيه الخطو كانه مشتق من حمل قوله وفيه منقول وو
اه لم يذكر هذا فى الصحاح والاعم اعتق قوله هذا لا يصح الخ فانه لا يلزم من صرف بعض الثنى ة
الى المنع صرفه تقييدا به وقوله وانما يوجد بشرط اه اذا ورد الاعتراض بسبب دخوله على الاختصاص
بان يقال ذلك الشرط ليس بصحيح بوجود الشرط بدونه كما فى ضرب معلوم وما حاصل الجواب

ان ضرار انثه طعلى مذهب الاكثر لا على مذهب الضعف او الزيادة عطف على الاختصاص مطلق اى سواء

فيه نقل اللفظ من الفعل الى الاسم اولا قو مجاز عقلى في النسبة الاضافية من قبيل الاسناد الى مصدر له

المفعول والمجاز العقلى غير مختص بالنسبة الاسنادية كما عرفت في المعانى قو قيد اى حاكم بالمجاز

العقلى قو نظرفية الاول اى لفظ الاول في اوله ووجه الاقربية لكون الظرف والمظروف من جنس واحد

سوا اللفظ قوله ونحن نقول الى قوله خلاف القياس ونادر لا يخفى انه يرد على هذا ايضا فان الاوق

بين ذلكره ومؤنثه بالتاء ايضا وهو خلاف القياس بناء على ما ذكره فيلزم ان يكون غير

منصرف بوزن الفعل والصفة مع ان المصنف وغيره حكم بانصرافه فتدبر قو يلغى اى لدفع التخلف

بلسود واربع قو حذلكم الاسم احتراز عن الصفة قو وانما القياس الوق بالصفة اه قال

الراغب قد فرق الوق بانه لينة من ضلوع مشابه الحيوان وانا نسبها في الاسماء فقالوا رجل وامرأة وجمل

ناقة وثور وبقرة وغيره وانا نقله شيخ زاده في قوله تعالى ان تذبحوا بقرة في اوايل سورة البقرة

قوله اذ سمى به لا يرد النقض به بوزن الوصفية حتى يحتاج الى التقييد برفعه قو لا يقبل

التاء لان العلم لا يقبل الزيادة والنقصان قو ونزلم اى الشرط النحوى جعل اى نشترط نهذا

الشرط قو لا لامتناعه عدا اى تتحقق امتناع في نفس الامر قو وكيفوا اى كيف لا يقتضى منه

التعجب قو سبب لكن لما اى الحكم بالامتناع والمراد من الاول الاقتناع فهذا من لف علا

نشترط من ان الموصوف اذا اعتبرت موصوفة تكون على الاول لانه ليس بمطرد قو بان يكون

العلم اى ما يصدق عليه مفهوم العلم مثل زيد وعمرو وغيرهما قو ظاهره انه اى قول

الشارح بان يكون آه قو المشترك اى العلم المشترك قو بمعنى مسمى به بعني ان قوله واحد

في قوله بواحد من الجماعة بمعنى مسمى به بقرينة قوله المسماة فالمعنى بان يكون العلم بمعنى

قوله من الجماعة المسماة الى تاويله اى تاويل فعلا اى تاويل الشارح بواحد من الجماعة

قو فاللام فيه اى في المسمى قو ان يقول مسمى بهذا اى ان يقول فانه اريد به مسمى بزيد

قو لا يطلق الا العلم قو غير مشتهر اى صاحبه بهذا الوصف قوله بقرينة متعلق باصل

قو انه يطا اى كما يجيء ثلاثة الاول بوصف مشتهر به الاكتفائية بالمشتهر من التاويل

انما المتبادر ان قوله من التاويل بيان للمشتهر فما حاصل معنى قوله الاكتفائية اى الاكتفائية

بالتاويل المشتهر لا الاحتراز عن التاء عن الغير المشتهر فمعنى قول الشارح قدس سره او يجعل

او يكون يجعله عبارة لكنه تسامح بناء على ظهور كون هذا تاويلا ايضا ويجوز ان يتعلق

بالتقفا

بالتقفا المصنف فمعناه حج الاكتفائية بالتاويل المشتهر من التاويل الغير المشتهر فمعنى قوله او يجعل ما ذكر ايضا

ويحتمل ان يكون معناه الاكتفائية بالمشتهر الذى كانه ليس بتاويل لشهرته عن التاويل بقوله

او يجعل على ظاهره فيهم بلغ ضمنا اى بالنظر في ضمنا الى آخره فهو اضراب عن قوله يظهر من غير

بيانه فيكون في حكم السكوت عنه على ما هو المعروف في بدع الانتباح قو ولذا اختار تبيان اه

وتوضيحه فيعلم ان بناء التفعيل لكونه للتكلف وهو تحصيل المطلوب شيئا بعد شئ ولكونه مطاوع

فعل وهو يدل على التدريج على ما نص عليه في التحقيق للتكبير قال الفاضل سعدى افندى في

سورة مريم في قوله تعالى وما قتلوه الايام ربك فلا جرم يدل على التدريج قطعا واما التفعيل فهو

وانه دل على التدريج ايضا لكنه ليس بهذه المثابة في تلك الدلالات لعدم دلالته على التكلف

الى فدلالته على التدريج بسبب التضعيف فقط واما دلالة التفعيل عليه فاتى بالتضعيف و

الدلالة على التكلف الى التكرر بهذا افتقر تبيانه قو او وضح معنى قول المصنف بهذا قو من طول الكلام

اى من التغير في ذات الكلام ففيه مسامحة قو الى النداء اى الشاف او العلمية بتاويل السبب او التوبخ

كنزاع النسخ والنظائر لها قو لكان اخصر واوضح ووجه الاوضحية اوضح واما وجه الاخصرية

فلان لفظ غير يكم غير اخصر من لفظ الا ان ابعت عن ذلك بناء على عدم الاعتبار بنقصان

حرف واحد فان جعل بعطف حقيقيا على الربط حتى تكون المعنى اخصر مع الوضوح واما في الحكم

وان كان فيه اختصار لكن ليس فيه وضوح ولا يخفى ان هذا الوجه احق واحسن كما لو قال

الاداء لا يشترط فيه والعدد اى فالو اخصر من الا لانه حرف واحد والا اربعة احرف والاخصرية

هنا اظهر ويجوز ان يراد اخصر مع الوضوح على ما بينا قوله تغييرا للكلام اى في

الكلام وهو العدد او شبهه وهذا الوجه استوجبه المشهور كما يدل في كلام ما قو

من جنس اه حال الظرفية او صفته قو فانه اى الكلام وفي بعض النسخ فانه تقييد وعلى

هذا الضمير فانه عايد الى تقييد الكلام قو بالثانى اى بالظرف الثانى قو بالاول اى بالظرف

الاول قوله كما توهم في ما ذكره المتوهم يكون المستثنى منه محذوف وهو قوله ليس

الاستثناء تقييد لقوله غير جابين شرط فيه وعلى ما ذكره يكون الغير الذى هو واقع في ذات الكلام

قوله وليس معنى الاستثناء ممنوع كيف وقد قال الاكثرون في دفع التناقض في الاستثناء

المتصل ان المستثنى منه جانب القوم الا زيدا القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق واختاره

الرضى ولا شك ان المخرج صفة مقيدة للقوم وكلام المتوهم مبنى عليه فلما كان المعنى هنا

لا يجتمع سببان غير ما يشترط فيه فلان قوله غير ما يشترط اه صفة مقيدة للممتنع منه المجرور في قوله قو ومتنع
من مفهوم الكلام اى مفهوم الاشتراط اى يظهر ان هذا المفهوم ليس مفهوم المطابقي فيلزم الاستثناء
من مفهوم الالتزام اى وعلى هذا فالكلام على ظاهره لان الاستثناء مما يفهم من كلام المصنف وهو ما ذكره
قو بان يكون في منع صرفه بدال هذا المنع لازم للكلام فاعرفه قو وذهب جماعة اى اعتبار العدل
الاصلي كاعتبار اسم الوصف الاصلي في حال العلمية جائز بخلاف الوصف الاصلي فانه لا يجوز ا
عتبار حال العلمية ونذا حرف خاتم كما سيجي قو واختار سيبويه منع صرف افراد الخ
انه للعدل الاصلي وجلاثلث ومثلث غير منصرف بطريق الاولى على مقتضى القياس لانه اذا كان
افرد جمع واخواته مع زوال الوصفية فيها قبل العلمية ومعها ايضا غير منصرف فلان يجعل
ثلث ومثلث مع وجود الوصفية فيه قبل العلمية غير منصرف اولى والعهدة في تفصيله ذكر
على ما قيل على الكتاب سيبويه وشروحه وما نقل بها المجلس قو واخواته وهي كتع وبصع و
بتع قو في تاثير العلمية مع العدل فانها تؤثر معه لا محالة قو مع قوله اه لا يجوز عنها في قوله
فقط لا يجوز عنها قو كما بين في محله في بحث القصر من كتب المعاني قال في المطول في ذلك
البحث وقد يقع مثل ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو في تركيب المصنفين
لا في كلام البلغاء الذي يستشهد بكلامهم انتهى قو وان الممتنع منه اه عطف على قوله ان
الممتنع منه في قوله والاولى ان الممتنع منه اه وهذا التوجيه الفاضل المحقق عبد الغفور حيث
قال ان مفهوم مساو باله احسن ما يجامع العلمية مؤثرة ولم يلزم منه ظاهرها قو سبب
وهذا المفهوم هنا وهما ذكره الشارح قو لا يكون اه صفة سبب قو فيه اى في سبب
منع الصرف قو وهو سبب منع الصرف اه قو لمصدق متعلقة بشمل قو الشرطية
ممنوعة اه وسئل هذا المنع وجوابه بقوله الا ان يقال اه مبنيان على قول سيبويه كما يفهم
من قوله فيما بعد فاجاب بان هذا المنع انما يتجه اه فتدبر قو مع العلمية الان اه وبين قرينة
العهد لان العلمية قبل التنكير والوصفية قبل العلمية فبعد التنكير والوصفية الاصلية تو
سط العلمية فصارت الوصفية بعيدة قوله اقوى منه اى من الوصفية الاصلية لكون العلم
محفوظا من التصرف بقدر الامكان لكمال دلالته على المعين والاحتياج في تاثيره بعض الاسباب اليه
قو لم يتغير بعد التنكير اى بطريق الاولى لانها لما كانت مانعة عن اعتبار السبب الاصلي
فلان لا تعتبر حال كونها اصلية اولى ونظيره ما مر من عدم كون التركيب الاضافي سبب منع

الصرف

الصرف فان الاضافة لما جعلت غير المنصرف منصرفا فلن لا تؤثر في منع الصرف قو صفة اصلية
اى غير عرضية قو منعت العلمية اى العلمية الحالية بقرينة قوله الاتي فيجب ان يعتبر زوال
العلمية كالوصفية الاصلية اى كما تمنع الوصفية الاصلية في احمر بعد التنكير لظهور ان
الاصلية لا تنافي العلمية الحالية كما في احمر علما والظاهر انه ذكر هذا القول اعني قوله كا
لوصفية الاصلية استطرادا لا حاجة اليه والاولى تركه فليتامل قو بنية عليه اى
على قول الاخفش قو ظاهره انه اه انما قال ظاهره لان باطنه انه يبقى بلا سبب فيما يش
ترط فيه كما ذكره الشارح ولا يرد النظر المذكور قو يبقى على سبب وهو الالف والنون
قو كما سيصرح به اى ببقائه على سبب واحد اه قو وان كانت اى الاسباب الاربع مجتمعة
في كلمة واحدة قو كاذربيجان فان فيها التركيب والالف والنون والعجمة والتانيث
حيث صارت علما لبلدة فاذا نكرت صرفت ايضا قو بقطع الهمزة بالنظر الى معناه
العلمي ووصلها بالنظر الى اصله فانه في الاصل امر الى فم وهمزة الامر من الثلاثي همزة
وصل على ما بين في الصرف فجاز الوجهان باعتبار الحال والاصل قو ونحن نقول اه اى
عن السؤال المذكور قو سميت اى المغايرة قو فيها اى في تلك المغايرة قو بالصمت
اى بالسكوت قو ولا يجيزه اى الكل قو ولا مدفع اى لا دافع فالمدفع مصدر ميمي بمعنى
الرافع قو الا ما ذكره استثناء من قوله ولا مدفع اه قوله وهو جمع بمعنى ترجي الخ
بالقواعد الموجه فلا يرد ان دليله لا يوافق مدعاه حيث افاد الدليل ان كون الاخفش
مفعولا واجب والمدعى انه جمع وسيجي مثل هذا التوجيه عن الفاضل المحقق في قوله و
الاحداث يلي الفعل قو اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ نحو ضرب موسى عيسى
كما سيجي قو هذا لم يوجد في كتب النحو المتداولة فلعل مراد الكلام
العقلي في محتملات الممتنع قوله فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط فانه لا يكتب
الالف في سيبويه في حالة النصب لكونه مبنيا فلذا لا يكتب في الاخفش في حال النصب لكونه
غير منصرف قو وان كان غير مستحق للكونه فلاف مقتضى الظاهر قو لا يرتكب البليغ غير
غير مستحق لنكتة فلان لا يرتكب لا لنكتة اولى فلا اشكال بناء على قاعدة توجه النفي
الى القيد نظيره نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قو المراد غير مستحق للكونه
على خلاف مقتضى الظاهر قو والبليغ يعدل عن مقتضاه وهو اسناد المحتاج الى التمييز

بقوله ولا يلزم الخ فالتم اه قوله وسهو اى العدل عن مقتضى الظاهر نكتة قوله الا على ضعف الشبهة لان مراده
ان ما ذهب اليه ضعيف لان ضعفه ليس من جهة تلك الشبهة بل من جهة اخرى قوله عنده قول الا
خفش لان ما ذكره من القاعدة موافق لقول الاخفش قوله من الوصف وهو بيان الا رجحية
في رجحية خبر كون وهو مبتدأ قوله لا يوفي بشبهة اى لا يوفي كون الراجح عنده قول الاخفش
شبهة لان نسبة احمر الى الاشتقاق سيبويه يدل على انه ليس براض بذلك الاشتقاق لانه يود فيه لا
يمتنع نفسه بان يقول وما فيه علمية مؤنثة اذ انما حرف الانحو احمر انما هو وانه من علم النسبة
الى الغير فيما رضى به قوله وعلى الثاني فهو الى اه وعلى الاول ما اضيف اليه لا غير قوله ومن البين اى
ولضعف معنى الوصفية فيه لا يعمل في الاسم الظاهر فان ظاهر قوله لضعف معنى الوصفية في ذلك
القول والالوان افعل التفضيل كذلك ليس علته بعدم عمله في الظاهر الا ان يحمل قوله بعض اه سقط من
قلم الناسخ سهوا وقد مر قبل هذا من المحشي في بحث التأنيث في قوله او تحكى الا وسط قوله
ومن الا يعمل في الظاهر وفيه تأمل لان افعل من ايضا لا يعمل في الظاهر فليتأمل قوله اى لا كلام اه فيه
قوله صار افعل اسما ان قبيل زيد اسد اى كالاسد قوله مع انه لا خلاف فيه فينبغي ان يمتنع من
القاعدة المذكورة بان يقال وما فيه علمية مؤنثة اذ انما حرف الا افعل لكونه متفقا عليه
قوله فنقول ينبغي ان يفسر به ويحتمل ان يقال المراد بظهور معنى الوصفية قبل العلمية ظهوره
فيه بنفسه بدون انضمام امر آخر اليه كما هو المتبادر فلا ينبغي على تفسير الشارح ايضا من افعل
من فيه ولعل لهذا قال ينبغي دون يجب فافهم قوله وقد سبق ما اول اى في الشرح من قوله
فان قلت كما انه لا مانع اه فان جوابه مدخول وفي موجباته اى ومن موجبات اى لكون قوله
اظهر قوله من اعتبارها اى اعتبار الوصف الاصلية قوله لا اعتبار من بها اى لا اعتبار الوصفية
الاصلية قوله والعلمية الواو حالية قوله تشاركها اى الوصفية قوله وترجح اى العلمية
قوله عليها اى على الوصفية قوله والقوة عطف على التقرب اى قوة العلمية من الوصفية قوله
متنافرين ووجه التنافر انه يوهم بحسب الواقع ونفس الامر بان احمر الخ حسين قوله تأمل
يشار الى وجه التنافر وهو ظاهر او اشارة الى وجه ان يقول الا وجه دون الصحيح وهو انه على
توجيه كلام الشارح ايضا انه كان كان ورود هذا السؤال اظهر فلا نكره اوهام ظهر لزومه
قوله وقد جعل اى الشارح حيث قال لزمه ولم يقل الزمه قوله وبل ان تجعل فيه ليكون اسناد
الى الخ فالتم مجاز يا قوله اى موضوع للحاجة فالمخصوص بمعنى الحاجة قوله والوصف
من كون

من كون للعام اى لاجل الدلالة على معنى العام او حال لكونه موضوعا للمعنى العام قوله والا وفيه اه
واعلم ان ما ذكره اوضح لكون التقابل بين ما هو بالذات لا بالواسطة ان لكون كما فيما ذكره الشارح
وهو ظاهر حيث اعتبر في الاول التعيين مع عدم اعتبار الصفة وفي الثاني خلافه قوله مستعملة في معنى
حيث لم يقل موضوعة لان بينها والاستعمال يستلزم الوضع بلا عكس يتجه عليه ان لا يخفى
ان الاتحاد منع على جعل قوله في حكم واحد متعلق باعتضاد صيغه لانه لا يجوز تعلقه باعتبار تنافر
قوله بل متوافقين لانهما من اسباب منع الصرف وانما لم يكن ليعتضد صيغه لو اقتضى احدهما الصرف
والآخر منعه قوله ولا مانع من اعتبار اعتضاد صيغي اه هم بل لا بد من اثباته بالنقل او باثبات
وقوعه في استعمال الفصحاء قوله مستعملة شخصيا ويستلزم لكون اللفظ واحدا او حقيقة شخصية
وهو ظاهر لا خطاء فيه فلا حاجة الى التقييد الواحد بالحقيقة الشخصية هو لدفع ورود اعتبار
اعتبار اعتضاد صيغي في منع صرف الالفاظ فاعرفه قوله فلا يرد اه بانه اذ لم يجز اعتبار اعتضاد
في منع صرف الالفاظ [illegible] فيه فلم اعتبر في منع صرف احمر من توافق الوصفية والعلمية
قوله فلا يرد اعتبار اعتضاد صيغي في منع صرف الالفاظ مثل احمر وامثالها وانما لا يرد تعدد
اللفظ ومنع كما ان الثاني لا يرد تعدد ومنع قوله وهو واحد الحكم عائد الى الالفاظ باعتبار
ما ذكره الى منع صرف الالفاظ كما توهم فافهم قوله تعدد المنع علته بقوله فلا يرد وقوله
ولا منع اه الا احتراز عن غلط كما توهم لان تعدده يوجد في الاول ايضا فلا وجه التخصيص
قوله بل جاز اعتبار ضده اه فلا حاجة الى ما ذكره من استدراك قيل وانما يحتاج اليه لو
جد فيما ذكره اعتبار اعتضاد صيغي وقد عرفت انه لم يوجد فيه قوله لا باب فيه اه لانه لا
يصح نظرا الى ان الانجرار بالكسر حالة دخول اللام او الاضافة لا يختص بباب ما فيه
علمية مؤنثة بل يوجد في باب غير المنصرف على ان من البين اذا جعل ما فيه علمية مؤنثة منصرف
يعلم انه ليس اعلاما نه ينجر بالكسر سواء دخل اللام او اضيف او لا فيكون الحكم بانجراره بالكسر
وقت دخول اللام او الاضافة لغوا قوله كما يوهمه اى قبل التأمل في بعله لا يجوز
ارادته كما بيناه قوله فيه اى في باب ما فيه علمية مؤنثة قوله اى بها وهو الكسرة قوله استحالة
يجوز ان يراد بالكسر الكسرة فيكون من قبيل ذكر الحال والمحل وارادة الحال فافهم قوله والا
ضافة الظاهر انه ترك هذا الحال لا يخفى وجهه اذ لا كلام فيه وانما الكلام في اللام كما قال [illegible]
اللام آه قوله ما لا عبرة اذ جعل الظاهر دخول الاسم مجرورا بالكسر قوله فظهر تمام الطلبات حيث

قال يعني بالمكلم تعليله ينصرف قوله وتوقيف الرفع اى وتعيينه ولذا قال فيما بعد على ان المراد بالفاعلية في
تعيينه الرفع لكنه يجب بهو منازع تسميته بالتوقيف للمشاكلة فظاهر قرينا باعتبار يقتدى ولا علام يحمل
التوقيف على معناه الحقيقي لظهور ان قوله هنا اى علم الفاعلية ليس توقيف للرفع بل هو تعيينه
محله ولكن الاحوال فلا يمكن ان يراد هنا بالتوقيف تسميته مجاز العلاقة اللزوم والسببية قوله يعني الحال
من اول الامر قبل مجيء قوله فمنه الفاعل ومنها المبتدا قوله يجمع المشاكلة للاخوية كالسلنات
في قولهم والحالات والسلنات ويحتمل ان يكون الجمع باعتبار معانيه فتأمل قوله
المنعوت استعار الكثرة ينبغي على اختيار المص فان الجمع السالم من الجمع القلة عنده كما يشير اليه
في بحث الجمع واما على ما ذكره الرضي فهو حقيقة في الكثرة لان الجمع السالم عنده يصلح
للقلة والكثرة قال الشارح في آخر بحث الجموع وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اى جمع السلامة
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما انتهى قوله صح تعلقه حيث لم
يعلم قوله لان الكلام اه ولان المقسم الى هذه الاقسام الثلثة اى المرفوع والمنصوب
والمجرور هو الاسم لا مطلق الكلمة فافهم قوله وهو لا يشتمل اه فلا يكون التوقيف جامعا
على الرفع يعني انه اخص واوضح قوله اعم من الاسم اه يعني يلزم في التوقيف بالاعم من المحدود
وهو غير جائز تأمل قوله وبه اى بذلك الاختيار قوله نبه اى المص بقوله مرفوعات باير اد صيغة
الجمع الدالة على تعدد الانواع قوله على انه اى مرفوع قوله وصرح به اى بقوله فمنه الفاعل قوله
في تعيينه الرفع اشارة الى ان قوله وتعيين الرفع فيما سبق الى غاية اراد به التعيين مجازا
بعلاقة اللزوم او السببية لظهور ان قوله علم الفاعلية في قوله فالرفع علم الفاعلية
ليس توقيف لكنه عبر به عن التعيين للمشاكلة غير هو اى غير الفاعلية قوله واقام الرابعة اى الفاعلية
الرابعة للعظم يعني انهم يقال سعظم الحجى قوله هلكان بالنصب على الظرفية اى خلاله
الى يكون في هلكان بمعنى مات فيه او مغنى فيه قوله مات او مضى اى مات فيه او مضى فيه
قوله وتحيله الهلكان والظاهر انه مصدر مجهول والاضافة بمعنى في اى و ففلوا الحال
في الهلكان بمعنى موته او مضيه فيه ليس حال الايام قوله بالموت او المضي اى بمعنى الموت
او المضي فيه تبقدير المضاف قوله بل حال فيها من الحيوانات او النباتات او غير ها فالنسبة
اى الحالات الى الايام مجازية او النسبة على حقيقتها والمجاز في لفظ الايام فيراد منها ما حل
فيها بعلاقة الحلول فتدبر قوله والكلام يحتمل تعيينه المرجع اه الى النظر الحتباد وهو الا
احتمال

الاحتمال الاول كما لا يخفى قوله وتقديم مرفوع ما اشتمل اه فيقول قبل هو قوله النوع اى اللفظ الدال
على النوع ولذا ان تقول اه بيان لوجه آخر بقوله اى مرفوع الدال اه غير ما في لم الشي قوله النسبة
الظرفية المسؤلة التي لا تخالف فيما بينهم لم لان اقال السبب في حاشية الشافي قوله لا فرع من التثنية
والجمع والمفرد المؤنث فلو عرف مرفوعات منها دون مرفوع لكان مما لو لعاه تراهم الحالو فنه
ولذا قال اى مرفوعات قوله ونعتها بالنصب عطف على الاحتياج قوله لها اى المحل لها قوله انه
اى الاسم اى لفظ هولاء قوله يشتمل انه اى الاعراب المحلي او الرفع المحلي قوله له اى للاعراب المحلي
اى للرفع المحلي قوله الا بضرب من المسامحة وهو ان الاشتمال اعم من ان يكون محققا او مقدرا
ما كما هو المفهوم من حاشية مولانا عبد الغفور فانظر اليها فان فيها تفصيلا مع ظلم وجه آخر
المسامحة فالاسم المبني مشتمل على الرفع مثلا على سبيل التوهم على حالة فيها لحماانه اى الاسم
قوله ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة فيكون النزاع بينهما لفظيا والخاصل
لفظيا فافهم قوله مثل الذي وهذا التي قوله ومثل اللذان وهذان وهذين
والذين واللتان واللتين واللاتي قوله المبني عنه الظاهر عنهما الا ان يقيم المضاف
اى من احوال الفاعل قوله وتوافق الضميرين احدهما هو وثانيهما الضمير في فمنه
قوله وتوافقه الضميرين احتمال ان احدهما الضمير المستتر في يشتمل والآخر الضمير المجرور
البارز في فمنه فان كلا منهما عائد الى ما وقربه اى قرب ما اشتمل قوله وضعا والجملة
الاسمية والظرفية اذا دخل عليها حرف الاستفهام مثلا بجبر اه الانشاء اه وضعا
قوله اى ان وهو اما فاعل الاول او الثاني على حكاية اختلاف البصريين فان كان فاعل
الاول يكون فاعل الثاني محذوف واه على الفعل ولا يجوز اضمار ان في الفعلية
اذ لا يظهر ولا يستتر ضمير المتكلم في الغايب قوله هذا الاى راى او فاعل هذا راى وهو
محذوف قوله اقوى من المبتدا اى من فاعل المبتدا قوله لا يوجب كونه اصلا اه بل يوجب
لكونه اصلا بالنسبة الى ساير المرفوعات قوله فثبت اصالته بالنسبة الى ساير المرفوعات
لان اصل الاصل اصل قوله ايضا اى كما ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدا قوله والخبر
غالبا لانه قد تأخر المبتدا اى عن خبره وجوبا وجوازا قوله لا يلزم من الاقوى حيث حيث
قال بخلاف الفاعل قوله الى الفاعل القايم مقام الفاعل والمدعى ان المبتدا وخبره
فاعله على الوم والابيد فاهي قوله اصل المرفوعات اى اصل جميع المرفوعات قوله الى المسند اليه اى كان

خبر ابتداء وخبر النفي الجنس وخبر ان قوله امران محققان ظاهران فلا حاجة الى الاستدلال على اصالته بالنسبة
اليهما قوله فاعتمد عليه اى على كونهما امرين محققين وظهورهما يغني عن الخفاء والشبهة اغنى ان
في اصالته الابتداء بالنسبة الى الفاعل واما اصالته بالنسبة الى غير الفاعل فامر محقق ظاهر غني عن البيان
فلا حاجة الى اخذه في الدليل فالدليل مساو للمدعى قوله يشمل علته المنفي اعني تعلق يعدم صدقه
اى الجنب الظاهر لانه يصدق بالتاويل بجعل المشتق اعم من ان يكون مشتقا حقيقة او حكما كما ذكره
المحشي عبد الغفور واما قوله فانه لا يحكم الا بالمشتق فمصادق بلا ريبة وان لم يشمل الاشياء
اذ الشمول ليس بلازم لانه ليس تعريف يلزم الجامعية قوله وهو ليس مشتقا اى حقيقة
قوله والمصدر في قوة ان مع الفعل فيكون مشتقا حكما فقد غفل عن الحكم لانه انما يحتاج الى تعميم
المشتق لو كان الشي الجنب المسند الى الفاعل في المشتق بان يقول فانه لا يسند اليه الا المشتق لكنه
لم يحكم به بل حكم بجعل والحكم في المشتق وهذا الحكم صحيح بدون التاويل قوله حسنة مقولة
اى طريقة مسلوكة لا تخالف قوله فالاولى ان يقال اه وانما قال فالاولى اه دون الصواب لانه
دافعه الشرح لامكان توجيهه بانه اكتفى باعتبار حمله لجريان وجه التقييد بعينه في شبه الفعل فافهم
قوله ان يذكر التقييد اه او يذكر قوله بالاصالة بعد قوله او شبهه ايضا لان المحشي لم يلتفت اليه لما فيه من
التطويل .. ان التقييد اى تقييد الاسناد .. وهو احدهما او جا يوفه لا ثالث قوله اما بالاصالة اى
اصالته اى الاسناد الاصلي قوله اى تبعية اى الاسناد التبعي الذي يكون في التوابع ويكون تابعا
للاسناد الاصلي الذي يكون في المتبوع قوله اذ لا يجوز ظرف لا يجب لا تعليل اذ اجاز له او بجملة
الشرطية يقول قال ولا يجوز ان يكون اذ ظرف النفي ويكون ابتغى يقول قال لانه باد باداه خير الخطاب
في نفس حكى لانه لو كان الامر كذلك لتقييد اذ اجابه فافهم قوله التبعي اى بتبعية حذف المفعول للاختصار
مع رعاية السجع قوله وفي المعطوف والبدل وانما خصهما بالذكر لكمال سياقه في الخ هذا القول من انه
لا اسناد في غيرهما من التوابع قوله وتبعية اى تبع كل واحد من المعطوف مع المسند اليه والابدال عنه
الاسناد الى المسند اليه او ويتبع اه هو بالاصالة الاسناد الى كل واحد من المعطوف والبدل فالاسناد
الاصلي المعنى الثاني ايضا يقابل الاسناد التبعي لكنه ليس الاسناد التبعي الذي يكون في
التوابع ويكون بتبعية الاسناد الاصلي فاعرفه قوله والمتبادر من الاسناد هو الاسناد اه لذا الاح
لي في اثناء تقرير هذا الدرس قبل رؤية هذا اه قوله ويجب حمل العبارة اه الا الصارف عن
المتبادر صرح به المحشي في تعريف الاسم في قوله الشارح وما كان الفعل الا على معنى في نفسه

باعتبار

باعتبار معناه التضمني في نفسه اه لا يخفى ان المناقشة قوية ولا تندفع بهذه المقالة الواهية
وما ذكره وجه آخر غير ما ذكره الشارح تدبر قوله ثم تقارع الاشتقاق اى بدل في الفعل قوله لئلا يخرج
المصدر اى عن تعريف شبه الفعل ولم يقل لئلا يخرج المصدر في الظرف لان الظرف لا يخرج لانه يدل
على حاصل او ثابت كما سيجي في قوله كانه نشأ ذلك صيغة اى اصل قوله لئلا يخرج الظرف ولا يخرج
فاعله بسبب خروجه قوله لانهم يعللون اه فاذا اعلال الشتا برمته بانه لما يفهم من قوله في الفعل
يلزم الدور قوله فالاولى بل الصواب قوله ايضا اى كما ان شبه الفعل يدل على الحدث الذي هو المحصول
والوداى والدلالة الظرف على المحصول والثبوت الذي هو حاصل وثابت قوله وجعله حالا بتقديم
قد حال عن الاستغلال لان فيه خروج عن الاصلين بلا ضرورة لان الاصل في الواو هو العطف و
الاصل ايضا عدم التقدير فحمل ما ذكر الاصل لا يعدل عنهما سيما في مقام التعريف والاشكل
ان العطف هنا صحيح وهو يستلزم عدم التقدير فالعدول الى خلاف الاصل بلا ضرورة خصوصا
في التعريف غير مستقيم قال الفاضل المحشي الموصوف بتره داود في اول حاشية على حواشي
السيد السند على شرح الشمسية والاهمال ان القاضي في المفعول لا يخفى حط حطائه عند
ذوي العقول وقد تقرر في كتب المعاني ان الاولى والمستحسن في كلام الواجب عند
البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة والبالى جب عن البلغاء بالاستثنية فلا ينبغي حمل
كلامه على خلاف الاولى وقيد في وجه عدم الاستقامة انه لا بد في الحال من المقارنة الزمانية بين
الحال وعاملها وهي منتفية هنا لان التقديم قبل الاسناد انتهى قوله اقول وهو كما ترى غير
صحيح لظهور ان التقديم غير متقدم على الاسناد بل هما متحققان في زمان واحد اذ التقديم
لكونه من الامور الاضافية لا يتصور بدون امر آخر فمتى تحقق الآخر تحقق التقديم والاسناد
معا ومتى لم يوجد احدهما لم يوجد معا والتقديم الذاتي غير معتبر ولا ملتفت عنه الاداء
قوله في جعله متعلقا بمحذوف قوله والغفلة عطف على توهم من قبيل عطف السبب على المسبب
قوله وانما احتاج الى هذا التكلف لتصحيح قوله وقدم عليه مع عدم الاحتياج اليه لتمام
التعريف بدونه قوله لحكمة علة لاحتاج لحكمة الاسناد على الاسناد لا الاعم
كما جعله الشارح قوله بحسب دلالة اللفظ فلا يصدق قوله مسندا اليه على ما في نحو زيد في زيد
ضرب حتى يحتاج عنه بقيد قوله فان زيدا في امثال هذا لكون فاعله فان ضرب في امثال
مسندا الى زيد على ان يكون لا الى الضمير العائد اليه قوله فلو لم اى التصريح قوله مزيد الاهتمام بذكر هذا القيد

وايضا ينبغي ان يكون القيود الواقعة في التعاريف للاحتراز قوله او لا عطف على اجنبي اي لم يحتج اليه
لتمام التعريف بل لدفع التوهم قوله انما احتاج اليه اي لاخراج لم يضرب زيد قوله لحمل الاسناد على الاسناد
حقيقة بان يسند الشيء بلا واسطة غيره قوله ضرب انظ يضرب تأمل فيه هو على غني وان احتاج
الى التكلف اقتحام بالسند لحمل الاسناد على الاسناد بحسب الظاهر قوله من التكلف وهو حمل التقديم على
الوجوب قوله لاخراج متعلق بالتكلف قوله لا لشمله اي لا لشمله لم يضرب زيد قوله واللام فيه اي في عدم
الشمول اي لدفع التوهم وكذا الشمول ليس بلازم لتمام التعريف جمعا ومنعا الخ وجه بقوله بهذا اليه
قوله تكلفات عدت اي معدودة موكدة لدلالة الجمع على التعدد وهي حمل الاسناد على الاعم من الحقيقة
وبحسب الظاهر وحمل التقديم على الوجوب وحمله على وجوب تقديم نوعه قوله اليه اي الفاعل وهو متعلق
بالمسند لا نائب فاعله يعود ضميره الى الالف واللام قوله تقديم نوعه وهو مسند الى الفاعل اي المسند
الواجب تقديم نوعه قوله تقديم نوعه وهو المسند الى الفاعل قوله لعدم استقامة رده الى التقديم
لان التقديم لا يكون على طريق التقديم بدون ذلك بالتأمل قوله فلزم الفصل اه بناء على الكون وتقدم
عليه معطوفا عليه لا حالا او الافلا قوله ومعه اه فكلمة مع على التابع على خلاف الاغلب في الاغلب
دخولها على المتبوع كما هو صوابه قوله وهو اي الاصل قوله ثم صحح على صيغة اسم المفعول قوله
والاصل عطف على قوله وهو مرجح بدل الخلاف والظاهر ان يقول اه لكنه اورد المظهر موضع المضمر
لزيادة التوضيح قوله من الاضمار اه اي من خفاء الاضمار قبل الذكر على اضمار المضاف بيان
للاحتمالين قوله انه يتقدم الخ اي جاز تساويهما لان التساوي في ان الاصل فيهما ان يلي فعلهما
فيتبع ما ذكره الفاضل عبد الغفور على حمل التساوي على التساوي في انه ليس فيهما الاصل
ان يلي ويتبع ما ذكره هذا المحقق على حمل التساوي على التساوي في ان الاصل فيهما ان يلي قوله
غير صحيح بالنصب على انه حال من المنفي كما في قولهم ما اتيتنا فتحدثنا قوله لا بهام الاضمار لا نائب ضمير يلي
في مرجعهما ابهام قوله ولا لانه اه عطف على قوله لابهام قوله بل هذا الحكم اي حكم الاولى قوله الا لا
يرجح مبتدا اه خبره بالطريق الاولى اي فان لا يرجح فلا يجب به قوله ويخفى الظاهر ان يذكره بعد قوله
او حكما اه وقبل قوله او هو خلاف الاصل لانه كان قوله او هو خلاف الاصل معطوف
على المحذوف بعد قوله او حكما ولو ذكر بعد قوله او هو خلاف الاصل اه يلزم الفصل بين التقسيم
والاعتراض الوارد عليه فلذا ذكره بعد قوله حقيقة فتأمل قوله ان هذا التكلف عما يحتاج
اليه فاللائق للمحشي ان يذكر هذا التكلف في قوله وقدم عليه ويحمل سند عليه بانه بقوله ولذا

الحال

الحال في قوله الاتي في تقدير ان يليه اي يكون بعده لان المحشي يتوقف بمثل هذا على النحو قوله فالجملة في محل ضعيفة
قوله كما اذا هو على المستتر فالفاعل المستتر داخل تحت الصدر وقوله الاتي او هو خلاف الاصل عطف على
هذا المحذوف به تكون جهة الكلام وجوبه حكميا قوله او هو اي الفاعل المستتر قوله على انه الاستتار
اضافة بيانية قوله عند الثوا اعتبر من الواقع والعقد قوله شيئا متعلق بكونه كالجزء اي
يشتق احتياج الفعل اليه قوله اسكان [illegible] اللام اي اسكان الوجوب اللام قوله وليس
اسكان اللام دليلا ثانيا اي دليلا لكونه كالجزء اي من الفعل ثانيا بل هو دليل لمجموع المعطوف للعلل
و علة اعني قوله كالجزء اي من الفعل يشتد احتياج الفعل اليه فيتبع ما ذكره المحشي على جعل ذلك
في قوله يدل على كون ذلك اشارة الى المجموع ما ذكر من العلل وعلته ويتبع ما ذكره المتوهم
من جعل ذلك اشارة الى العلل فقط كما ذكره المحشي هو الظاهر ان يكون ذلك اشارة الى المجموع
ما تقدم لا الى بعضه كما فهم قوله كما توهم بناء على جعله ذلك اشارة الى كونه كالجزء من الفعل
فقط قوله مطلق اي سواء كان الفاعل مضمرا متصلا او منفصلا او اسما مظهرا قوله
بل جاء لكونه ضميرا اه فلم يطابق الدليل المدعى لكونه عاما والدليل خاصا قوله بل مطلق
ولذا لم يسكن في ضربك فلو كان العلة لكونه كالجزء من اتصاله لوجب الاسكان
في ضربك ايضا لوجود الاتصال فيه فلما لم يسكن في ضربك علم ان الشيء العلة له اتصاله بل
العلة الى المذكور من قبل ضرب زيد مع انه غير ممزوج فيه فدل الدليل على كونه كالجزء جائز
لكونه ضميرا متصلا وبعد ذلك بالتأمل اشارة الى هذا التأمل قوله هو التقديم اي التقدم
اللفظي سبب اي بسبب استلزام قوله ضمير الفاعل اي الضمير العائد الى الفاعل كما في المثال
الاول اعني ضرب زيد قوله اي مطلقا اي ليس خلافهما للجمهور مطلق سواء اتصل
بالفاعل ضمير المفعول الفعل او بالمفعول به ضمير الفاعل او لم يتصل قوله ضمير المفعول به اي
الضمير العائد الى المفعول كما في المثال الثاني اعني ضرب غلامه زيدا قوله ذلك اي الخلاف فيه
قوله وضمنا اه حيث قال وهذا الاصل مختلف فيه كما نقلهم فيه ابن جني والاخفش و
الاصل عندهما اه قوله ولك ان تقول الخلاف في ما اذا فيكون قوله خلافا للاخفش
وابن جني متعلق بقوله يتأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا بقوله وذلك غير جائز هذا وانت
خبير بانه مع بعده يأباه قوله ومستندهما اه وقوله واجب عندهما ووجه ظاهر غني
عن البيان وبعد الفاضل المحشي غفل عما بعده من المستند وجوابه ولا غرو فان الجواد قد يكبو

والسلام قد ينبو قو ولا اشد حاجة بسؤال مقرر قو وهذا المعنى بديع للبيت يليق ان لا
يبقى وزره كانه توبيخ للفاضل المحشي عبد الغفور حيث جوز ان يراد بالكلأ الواو وتاء شرار الناس مجازا
ووجه التوبيخ ان قوله جزاء الكلأ الواو وتاء مع لا يدل على التعقل الوسط مع انه مقصود الشيخ
الا انه يقال يجوز ان يكون قصد شرار الناس سوار الاسباب الارذال او بالذئاب او غير ذلك وهذا ما
يليق ولم يقل يجب فاعرفه قو المعنى المجازي في الجوهري واللفظ المجازي اطلاق الركيك انتهى فالمعنى
المجازي اطلاق الركيك ايضا قو فاق الشيء اى ارتفع اى ارب قو للمظلوم اى لاجل قو منه اى من الرجل
عليه اى على الرجل قو لا بالوضع له اى للمعنى الاول المفهوم من الدال ويدل هذا على اطلاق من
المعنى الموضوع له قو عليه اى على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قو وان اراد بالموضوع له
او لما يلزمه فح لا يرد السؤال باللفظ المستعمل في المعنى المجازي لانه موضوع لملزوم المعنى المجازي
لكن يرد السؤال بامر آخر كما ذكره قو او بما يلزمه هو الضمير المستتر المؤكد بهو عائد الى المعنى الاول
والبارز المنصوب عائد الى ما وهو عبارة عن المعنى الموضوع له قو اذ التورية ما يدل اه
في اللفظ المستعمل في المعنى المجازي نحو رأيت اسدا او النجم قو او على تعبية التورية المحذوف
فكلمة او للتنويع قو بهذه الصورة اى صورة انتفاء الاعراب والتورية قو ان يكون عيسى
فاعلا احترز عن جوازه على ان يكون عيسى مفعول يضرب ويكون فاعله الضمير المستتر العائد الى
المبتدا اعني موسى والجملة خبر المبتدا ولا شبهة في جوازه بالاتفاق بل هو المتبادر من
هذا التركيب لانه لا يلتبس المفعول اه وفيه ان المفعول وان لم يلتبس بالفاعل الا انه يلتبس
بالمبتدا ويجوز ان يكون موسى مبتدا والجملة بعده خبره وعيسى مفعول ضرب ح ولعله
لهذا لم يلتفت اليه الشيخ فتأمل قو صرح به اى بجواز موسى فقد عيسى على ان يكون فا
تقدم موسى قرينة اه اذ لا يجوز ان يكون المتقدم فاعلا قو ليس المراد بالاتصال
معنى اللغة وفيه ان قول النحو فيما بعد واذا اتصل واتصل يؤكد كون المراد به معنى
اللغة ولذا حمله الشيخ عليه فتأمل قو لا يتوهم اختصاص الحكم اه وفيه ان الاكتفاء
بذكر الاحد عن ذكر النوع شايع فكيف يتوهم الاختصاص كما ان الاكتفاء في قوله والاصل
ان يلي الفعل قو من فاعل قال قو هذا اى هذا الوجه والتعليل الذي ذكره الشيخ قو فلاى
يظهر او فلا يصح لم يبق احد غير ضارب حتى يصح ان يكون مضروبا لا لا الغير قو حتى يصح
ان يكون اه فلعدم تقدم المفعول وفيه ما ضرب زيدا الا احد لا ينقلب الحصر الظ لانه يكون
من قبيل

من قبيل حصر صفة على موصوفها الا في صورة التقديم والتأخير فلا يجب فيه تقديم الفاعل وحاصل هذا
الاعتراض ان المدعى عام وهو وجوب تقديم الفاعل مطلقا سواء كان عاما او خاصا اذا وقع بعد الا
والدليل الذي ذكره الشيخ خاص حيث اثبت وجوب تقديمه اذا كان خاصا فلم يطابق الدليل المدعى
فليس بتمام وحاصل جواب المحشي جعل المدعى خاصا ايضا بحمله اذا كان الفاعل خاصا بناء على عدم
الاعتداد بما اذا كان الفاعل عاما لظهور كذبه لان الادباء لا يعتدون بالكذاب والظاهر ان الكذب
فح يكون الدليل مطابقا للمدعى قو ولا يخفى ما فيه قو بيد اهية اه والصحيح ان لا يكون قوله لانه لم يبق
احد صحيحا لان عدم بقاء احد غير ضارب موقوف على صحة ضرب كل احد في الزمان بل وهو مع
ظهور الكذب الا ان يكون مبنيا على العرف فافهم قو لا يبالى اى لا يعتبر بالايراد والاعتراض به
فالمقصود الصحيح في المثال المذكور اه والظاهر ان منع ما ذكره المعترض على حمل الاستغراق في
المثال المذكور على الاستغراق الحقيقي ومنع ما ذكره المحشي حمله على العرفي فافهم قو مقام
الاضمار فاعل التخصيص واللام مفعوله واسناد التخصيص الى المقام من قبيل الاسناد الى السبب
وقيل التخصيص على صيغة المجهول واللام قائم مقام فاعله ومقام منصوب على نزع الخافض
اى في مقام الاضمار ولا يخفى انه بعيد غاية البعد قو بها متعلق بتخصيص اى بالجماعة المخصصة
واما دعوى ظهوره اه يعني ان الدليل الذي ذكره الشارح لا يطابق المدعى فيما اذا كان غير الفاعل
خاصا ايضا اذ لا ينقلب الحصر مط في الامثلة التي ذكرها المحشي مع ان الفاعل فيهما خاص فا
المدعى عام لكل فاعل والدليل خاص ببعض قو كيف اى لا يكون ذهولا قو في مثل
ما خلق الله اه وتقديره ما اعطى الله الحجة بالعقل الا لقوم سمع وما سخر الله تعالى الريح الا لسليمان
عم وما اعطى الله الصوت الحسن الا داود عم وغير ذلك .. المقصود الحصر اه فيلزم
ان لا يجب فيه تقديم الفاعل مع انه يجب قو الا يكون يوسف اه فلا ينقلب فيه الحصر
مط على تقدير تقديم المفعول بان يقال ما خلق الا يوسف على احسن الصور الله تعالى فيلزم
ان يجوز تأخير الفاعل مع انه لا يجوز قو النقض اى نقض الدليل الذي ذكره الشيخ المخصوص
بما كان الفاعل فيه خاصا قو دفع الاشتباه اى دفع النقض بالمثال المذكور وهو ما خلق الله
على احسن الصور الا يوسف قو والمنع اى في المثال المذكور قو فلا ينافي اى لا ينافي
المنع بالنظر الى خصوص المادة قو الجواز اى الجواز بالنظر الى رتبة التركيب قو ولا
يجوز تقديم المفعول فعلى هذا لا احتياج الى القيد المذكور اصلا اعني قيد بشرط توسط الا آه

قو لامع الا نحو ما ضرب الا عمرو وازيد سلام التجويز يهم اعمال ما قبل الا فيما بعدها كمتنع بالاولى ونحوها
نحو ما ضرب عمرو الا زيد سلا يتقلب اي الحصر المطلق قو ان يكون اي محل عبارة المتن قو عليه في شرحه
على هذا الكتاب في التعليل اي في تعليل الحصر في شرحه فلا يكون ايضا محل عبارة المتن مبنيا على مذهب
الا الشيء بعض الصور نحو ما ضرب عمرو الا زيد قو وحمل الباقي مثل ما ضرب عمرو الا زيد قوله عليه
اي على البعض فقط اي في تركيب ما ضرب الا عمرو وازيد قو الاصل وهو ان يلي الفعل كلام قو
مانع وهو قصر الصفة قبل تمامها قو مع المانع وهو قصر الصفة قبل تمامها قال الشيخ
الرضي اه الظاهر ان ما ذكره اعتراض على المص قو ان زيدا الخ قوله مبتدا فيكون المحذوف
هو الفاعل والمفعول والفعل مع الكاسجي بيانه قو فيطابق اي المثال او زيد الذي هو جواب
قو السؤال عنه وهو القائم قو ولان الجملة مفعاة وجه الرفع ان قلت الحذف داعية الى التقديم
الفعل فيه اي قرينة تعيين المحذوف وهو الفعل هنا سوقه كذلك اي حالة على تعيين المحذوف
قو عليه اي على الاول الا ترى انه لم يرجح رعاية المناسبة الكاسجي في باب الاشتغال لا ترجيح
الا تعين في المتن والشرح من انه المختار النصب في الاسم بسبب عطف جملة فعلية لرعاية التناسب
بين المعطوفتين في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته مع ان فيه رفع ارجح الابتداء لسلامته عن
الحذف فرجح رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف ان زيد مثلا في نائب فاعل
ببك هو مضارع ونحيل الية يقوله ان يبكي عليها والجملة الثانية معترضة بين الفعل المجهول
ونائب فاعله وهو مضارع قو المناسب للمقام ان يدعى الى الآخر فابطال ح على ضارع
ومختبط لا على يزيد كما في الاول قو الاظهر انما قال الاظهر دون الصواب لاحتمال ان يكون
التاء للنقل اي صيغة الى الاسمية كما في النطيحة والذبيحة او للمبالغة قو هذا اي هذا هذا
او خذ هذا او هذا الذي ذكره حالية قو نحو قوله تعالى وان ابتلتهم صبروا ونحو قول الشاعر وهو اعلى
لسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال كما يجيء في بحث آخر التنازع قو
وهو هنا ظاهر اه انظر ان هذا اعتراض على الشارح والمص ان يقول ان قول الشيء الحاصل
بناء على تغيره وعلى ما يتبادر من ظاهر كلام المص فان اختار ان الفعل هو ما ذكره الشيء كما
لا يخفى فافهم قو لا اختصاصه الا ان خرقها ظاهر بان ذكر لان الجملة الفعلية اصل فاصل
معرفتها ان النوع على المقايسة ولان الكلام في الفاعل قوله لهذا الحذف اي لحذف الكلام لا لحذف
الفعل والفاعل والا فلا يصح هذا الكلام لانه ح يكون المعنى لا اختصاص لحذف الفعل والفاعل
بالفعل

بالفعل والفاعل ولا يخفى عدم استقامته قو ومن الفعل وحده جميع متعلقاته نحو نعم في جواب اضرب ضربا
عمروا زيدا في داره يوم الجمعة للتاديب هو هنا وغيره لا قوله وان توهم مع ان فاعله ضمير مستتر
فيه لا محذوف قو فاعرفه على هذا تشابه ان ضعف الابهام فيكون قوله دون الفاعل وحده ضعيف ايضا
قو نقض ضر اي نقضا اجماليا قو بخلاف الخبر اي بخلاف حذف الخبر بتقدير المضاف اذ الكلام
في الحذف وبقوله الآتي فانه يجب فان الواجب هو حذف الخبر لا نفس الخبر فيصلح اي يصلح
صلوح ما حسن فافهم قو بغير المصدر بها اي العاملة في الفاعل كما في المثال المذكور وفيه خلل
في الغير المصدر لان العامل ان في المغني هو فافهم قو بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل اه و
فيه نظر وهو ان قول الشر بل العامل ليس المراد به التنبيه على ان المراد بالفعل العامل
لينقض وقد قال فيما بعد واقتصر على الفعل لاصالته في العمل بل المراد به التنبيه على ان التنازع
يجري في غير الفعل ايضا فافهم . قوله ضمن ان الاول قو بتغاير اعمال الاول في صورة التنازع
فلزم ان لا يكون فيهما مجال التنازع وليس كذلك قو لا يمنع اي التنازع قو وسيطلقه
اي يجمع صحتها الزيدان منطلقين فهو تقييد عطف المثال على المثال لا تقييد عطف
العبارة على العبارة قو بناء متعلق بالمنفي قو لانه متعلق بالنفي لان افراده وتثنيته
ممكنان اه ينتقض بالضمير المنفصل الواقع بعدهما المتصل بالثاني لان الانفصال لا يلزم الضمير
فتأمل قو هذا منقوض اه وحاصله ان المدعى عام وهو ان لا يقع التنازع في مطلق الضمير
سواء كان متصلا او منفصلا وسواء كان المنفصل بعد الاول والا بعد ظاهر بعد
وقوعه في المتصل وفي المنفصل الذي بعد الافعال يطابق الا بعد المدعى وبما قررنا ظهر انه
ليس المراد بالنقض هو النقض الاجمالي الذي مصطلح اهل المناظرة بل المراد النقض
اللغوي فانهم اذ حاصله جريان الدليل في مادة النقض مع تخلف المدعى عليه ولا
يخفى انه لا يتصور جريان هذا الدليل بعدم وقوع التنازع في مثل ما ضرب واكرم ... الا
انا في مثل اقايم او قاعد انت الا ان يقال المراد من المدعى تخصيص التنازع
بالكسر الظاهر من الدليل هو كون مراد المص بالتنازع هنا ما يمكن قطعه على مذهب
الجمهور فح يظهر جريان الدليل مع تخلف المدعى في مثل اقايم او قاعد انت فافهم
قو بلا كلفة متعلق بقطع قو ولا يخفى عليك بهذا الانتقاض على مذهب البصريين
والكوفيين ايضا قو فينتقض حد المبتدا اي جمعنا مشترك قو بباب الظاهر المضمر نحو ما ضرب
واكرم الا زيد وما ضرب واكرم الا انا قو لا بل يقطع النزاع او يقطع به ايضا في نحو ما ضرب

دار الم الا زيد وما ضرب والم الا انا .. لا بد يقطع النزاع اه ويقطع به ايضا في نحو ما ضرب وما الرم الا زيد
.. لان منهما اه كما سبق المتبادر من العبارة ايضا قوله يتأتى وذلك اي اتحاد زيد يجيء مما جعل منه ايهام
ان قطع التنازع في ما ضرب والرمنه الا انا اي آه فان قيل ان قطع التنازع فرع امكان التنازع
ولا يمكن هنا تنازع الفعلين في اياي لانه لكونه ضمير المنصوب بالاخير الا معمولا للاكرمت فلم يصدق
عليه حد التنازع قلت الجواب عنه مثل الجواب عن الاشتغال الوارد على حد التنازع الجميع
وصيرتهما الزيدان منطلقا او منطلقين فتذكره فان المنصوبية وصحة المرفوعية وصحان
غير لازمان فلا اعتداد بهما فيجوز ان يقع اياي مع كونه ضمير المنصوب بالعمل الكلي من الفعلين وبهذا
السؤال والجواب من سوانح الخاطر الفاتر بلطف الله القادر .. بالتقدير لعدم امكان القطع
بدونه اما عدم امكان الاضمار والتشريك فظ غني عن البيان واما عدم امكان الحذف فلعدم
قرينة الخ المنصوب لا يدل على المرفوع فافهم .. والحاجة فيه حيث بالمعتبر فيه لبيان اقسام
التنازع .. ومفعول ما لم يسم اه جواب سؤال مقدر وهو ان مثل ضرب واكرم زيد
على صيغة المجهول خرج عنه مع انه يجري فيه التنازع .. فاجاب بما قاله .. اصطلاح الغير
كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر ما ثبت في دخوله في الفاعلية من التساوي والتطلق
فان دخوله في المفعولية وفيه اي في دخوله في المفعولية قوله محتاج الى التعميم المفعولية اي
الى جعله المفعول اعم من ان يكون مفعولا في الاصل او في الحال فهو مفعول في الاصل فافهم
قوله يقدر ويشترك اي موضوعا على عمومه مشترك قوله خلاف الظ ~~[illegible]~~
~~الاسماء المناسب بل في الظ .. افراده ظ وتثنيته ايضا [illegible]~~
بل لا يجوز ذلك كما سبق في اول المنصوبات من المفعول في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل
ولم يسند اليه ذكر المفعول وتعلق به تعلق مخصوص ولا يخفى ان هذا التعريف لا يصدق
على مفعول ما لم يسم فاعله من وجه بقوله ولم يسند اليه .. المفعولية الظ المفعول ..
استعمال المفاعيل حيث يقولون مفاعيل خمسة قوله بل الاسماء المناسب بل في الظ ..
افراده ظ وتثنيته ايضا الخبا[illegible] ايضا اشارة الى الافراد اي كما يدل عليه افراده و
ضمير عليه اي لكون الكلام في التنازع في اسم واحد ويرد عليه ان الدال على ما ذكر المجموع
الافراد والتثنية لا كل واحد منهما اذ لو عرف مع الافراد او جمع مع التثنية لما دل على الوحدة
وانما الدال عليها التثنية مع الافراد على ما عرف في علم المعاني الا ان يعرف ايضا وضمير عليه
من ظاهرهما

من ظاهرهما فليتأمل .. بل في الاسماء المناسب بل في الظاهر .. في البيان اي بيان الخلاف فان عبارته
فيه ان يقول خلاف ليعلم كما قال فيما بعد خلافا للفراء ولذا في موضع الفترة والكتابة .. او فيه لان عبارته
في الاختصار على هذا الاختصار وعلى هذا الحرف البيان هو البيان مطلق .. وينتقض
بمثل زيد يضرب وعلم عمرو ابعثنا ان ينتقض هذا الوجه بعد التقييد بالمثال الذي ذكره فانه مثل علم
في [illegible] واسع عدم مساوات علم يضرب وانما قلنا مثل علم لانه لو مثل يضرب لاضمر مفعول علم
بان يقال وعلم اياه عمرو او ذكره بعده لان الضمائر قبل الذكر لفظا ورتبة في مفعولا مثل هو الفعل
الاول على مذهب الكوفية في قولك ضرب واكرمت زيد المعبد واكرمته زيدا باضمار مفعول الثاني فلا
لم يقل او ذكره او ظرفه اياه في غير انه مثل علم في عمرو او حذفت مفعول يضرب ولم يضمر لزوم الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في العمدة وهو غير جائز كما سبق في التعرج اذا عرفت ما ذكرته علمت انه لا اعتبار
على كلام الفاضل المحشي هذا وان ما توهمه من ان الاولى ان يقال فلا ينتقض بالنسبة الى العمدة وعدم
اشعر على ذلك الفاضل المحشي وينبغي على توهم مثل يضرب اذ الحكم لكل [illegible] صحيح فلا غرو ان يرتاب
والصحيح مستعان بالله على توفيق ويصلي على نبيه ورسوله .. ينبغي ان يقول وحذف اه لان عند
اعمال الثاني في الاول ثلثة احتمالات اما اضمار الفاعل فيه او حذفه او ذكره ولا شيء منها بجائز ويحترز
عنه فلا احتراز ليس بجيد في الاضمار حتى لا يكتفي به بل يحترز عن الحذف والتكرار ايضا .. وحذف
الفاعل عطف على الاضمار اي ولا احتراز في حذف الفاعل اذا حذف وعن التكرار ان ذكر .. ايضا
اي كما لا يكون مذكورا يكون ليفرض التغيير .. كما اي كالتغيير الذي فيما نحن فيه .. لفاعله جملة
في قبيل اضافته اي الى الا قبل بر زيد ويحتمل ان يكون سبق الى الوهم من ان الظ ان يقول لفاعل فعل
.. لكونه الظ لجعله فافهم .. متعلق النسبة سواء كانت اسنادا كما في ضربني واكرمني زيدا
ولا كما في ضربني واكرمت زيدا ولا اختلاف النسبة على الاسناد فافهم .. ولم يوقف اه وهذا حذف الفاعل
فيما نحن فيه ولم يغيره .. في العمدة صفة الاضمار .. في اشتراط متعلق بالمبهم يوفي .. بقوله
اي بالاظهار اي ذكره اسم وارادة الحرف يقابل الاضمار فكان التقابل في ضربت مذكور لا مظهر
بل المضمر مذكور فلا يقابل المذكور المضمر بل مقابل المضمر هو المظهر فلذا فسر الذكر بالاظهار .. اما الظ
فاه كما لا يخفى .. حلاوة الفصاحة معنى اما اولوية لفظ فلان الاظهار والاضمار من باب واحد
واما معنى فلان مقابل الاضمار هو الاظهار لا الذكر ومقابل الذكر هو الحذف في ما حال لا يراد لا يمكن

ان يراد بالذكر الاظهار كما ذكره ولان الذكر ولان لم يكن مقابلا للاضمار لكن للحذف الذي ذكر
في قوله امتناع الحذف وموافق لذكره ثلاثتها ولذا قال الاحسن فتفطن .. الاول ولا امتناع اى
الا ان يقول ولا امتناع بدل ولزوم حتى لا يحتاج الى اعتبار مقدمة مطوية الخ قولنا وهو
ممتنع قال يقول بالاظهار يبطل بالذكر المصاحب للاضمار وان يريد قيد الحق قولنا من الاضطرار الا للبدو منه
يفهم امتناع التكرار مطلق وليس كذلك لجوازه بالاضطرار كما في ما ضربت الا انا وما اكرمت الا اياه
كما من غير اضطرار الى اخره انه انما يشتغل القاصر نحو ما ضرب واكرمت الا اياى فانه لا يقطع فيه التنازع
الكلام بالتكرار للاضطرار .. والسمع بهم وابصر كلاهما فعل التعجب وهو امر حاضر ظاهرا في حكم فعل التعجب
ان فاعل السمع بهم عند سيبويه .. نحو صيح اه مثال للمنفى انه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ..
للغير المحض الشافي بالذات الى المؤنث والا فيوافق في التثنية والجمع فافهم .. بانه يقول يتعلق بالفصل
وانما اخره عن الجواب لئلا يقع الفصل الكثير منه وبين الشرط .. فقط التقييد بالمثل فى لا يجوز التنازع
الى يعنى لا يجوز النحاة فقط ذكره الغيره من البصريين والكوفيين والكسائى واتم يجوزه لكن ذلك .. فتنبه
اى رواية المتن .. المشهورة الرواية المشهورة قوله والاستتار فيه وانما قال ذلك مع انه المختار في نحو
ضربنى واكرمت الزيدين .. قولا او فعلا فى الضمير الذى آه فتأمل .. وعلى هذا التفسير لا يتجه لانه في
لا يتعلق بالافعال بل يتعلق بالمرات الفاعل حتى يتجه عليه .. قلت يمكن جعل سواه آه وجوابه المشهور
ان الحكم بعد جواز حذف احدى مفعولى باب علمت ليس بلحى حتى يرد الاعتراض المذكور عليه بل يجوز التجرد
وقد يحذف احدهما سواء كان مفعولا اولا كما في الآية او مفعولا ثانيا كما في قول الشاعر تكلنا على غزاك
البيت اى جاز علينا على غزاك على ما في كجمع ما ذكره الشارح قدس سره في بحث افعال القلوب وارتفع
بالمحتمل تعالى ولم يذكره المحتمل الى المجوز مع انه اقوى واقيح لشهرته ولكونه مذكورا في الشرح وكتب
التفاسير قال الامام ابعضا ون عامله الله بلطف العالى ومن قراءة بالتاء قدر مضافا ليطابق مفعولاه
اى ولا يحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم ولذا من قراءة باب ان يجعل الفاعل ضمير الرسول او من يحسب
وان يجعل الموصول كان المفعول الاول محذوفا لدلالة يبخلون عليه اى ولا يحسبن البخلاء بخلهم
هو خيرا لهم انتهى ولكن لا يخفى ان ما ذكره المحتمل ضعيف ولذا قال عليه هذا ثم انه على الجواز كما في قول الشاعر
من حذف المفعول الثاني انه لا فروق والنساء .. او انفصل عطف على الاضمار .. الشرط به
صفة الفعل فرد عن المعطوف لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر او قوله فليكن الضمير آه ويمكن ان
يقال ان الاضمار بعد ما لا غير واقع على طريقة جمهور الكوفيين بل هو مذهب الفراء ولذا ترك الشارح
ان يقول

ان يقول او انفصل الضمير آه فتأمل .. او التكرار اى بالاظهار .. والفاصل الضمير لازم لعدم استغناء هذا الفعل
عن المفعول فلا بد ان يذكر المفعول مظهرا او مضمرا متصلا او منفصلا فلا محالة يلزم احد الامور الثلثة في
التقدير .. من التقبيح بيان لما وهو التكرار ونحو ذلك فان الاظهار يستلزم التكرار فانه خفاء مطوى في
هذا النص تصريح التقبيح .. الاولى على الاستعمال المختار لانه يتوهم مما ذكره الشارح ان المناسب الغير
المختار عدم الاضمار وليس كذلك لان هذا متفق عليه بين البصريين والكوفيين اراد بالمذهب
آه اى تجويز ابطريق ذكر السبب او الملزوم وارادة المسبب او اللازم وانما قال كانه لانه ليس
سببا ولا ملزوما للاستعمال لوجوده بدونه فتأمل .. والاى وان كان الاصل مختارا
مطلقا .. والحقيقة مختار له ذكره استطرادا .. صون المجاز الطرد والحذف والمجاز فتدبر
قولنا ذكره هذا الوجه هنا صريح في ان الفاصل المحتمل جعله قوله ويلوى بالنصب عطفا على
قوله لا يتوهم وجعله جملة ثانيا لعدم الحذف وان قوله فيمكن الاضمار آه مقرر في كلام الشارح
اقلا يتم هذا الوجه الثاني بدون هذا المقرر فاورد السيد المذكور عليه انه لا خير لا فروق تدعوا
الى جعله عطفا على قوله لا يتوهم لجواز ان يكون الواو ابتدائية ويلوى ويكون مرفوعا و
يكون الجملة مستأنفا فالبيان عدم المانع من الاضمار هنا وبعد حمل الفاصل المحتمل على الجعل المذكور
تصريح الرضى يجعل هذا وجها ثانيا حيث قال ولان الاضمار ليس قبل الذكر يتعلق بهم
انه اما بالفعل الاول وهو ما يتقدم على ما يضمر في الفعل حكما فلا يحذف مع احلال الحماله انتهى
كلامه بعينه عبارته فقوله ولان بالعاطفة اى اعطف على قوله السابق لئلا يتوهم صريح في جعله
وجها ثانيا لكنك قد عرفت آنفا انه لا ضرورة حليت في عبارة الشارح الى جعله وجها ثانيا
كما لا يخفى على ذوق السليم وطبعه بكلام الرضى غير واجب فافهم .. فقد استلزم ان الحذف
مع ادلال الحماله لا يجوز في حذفه حيث لم يكن عمدة وفاعلا .. فممنوع لجواز ان يكون حسنا
كالاضمار ولا يكون مختارا ولا يلزم من الحسن كونه مختارا بالمعنى وبمعنى ان يجتمعا فيه
الحسن والمختار لعموم من وجه .. القول المختار اللائق الاستعمال المختار كما عرفت الكنه قام
لذلك بما ذكر .. ممتنع عن الحذف والاضمار جميعا بقرينة قوله الاتى فتنظر فلو كان ممتنعا من
الضمير فقط لقال فتنظر او الحذف .. فتنبه لذلك مع ان يعنى ان هذا اقوى في الاستدلال فانه اعلم
الاول مع لزوم ارتكاب المرجوح فاعمل الاول في حيث اختير مع لزوم ارتكاب المرجوح قوله
داعية الى حذفه اه وانما يكون التنازع في غير هذا الحذف والاضمار سيان .. لانه جعل

الاول فلانه كما في بعض النسخ قوله فيكون الطلب الذي هو عينه من جهة المعنى لان السعي الطلب مستلزما لبيان

لوجه آخر السعي البليغ فيه تجريد او تاكيد لكون البليغ ماخوذا في مفهوم السعي لكونه اخص من الطلب

لمصلحة للاولى لكل الناس سواء كان شريفا او وضيعا بخلاف ما اذا اسعد المجد فانه لا يصل الى حظه الا

شريف من الناس بل ينازع فيه قوله ما اعيش ما مصدرية او موصولة فالعايد محذوف اي به قوله و

يظن اي يتحقق قوله هذا المعنى الظاهر غير صحيح لكونه من باب التنازع قوله على جعلتها اي على مجموع الفعل والفاعل

لا على الفعل وحده حتى لا يلزم الفصل وفي بعض النسخ جعلتها والظاهر انه سهو من النساخ ويمكن ان

يعود الى الفعل والفاعل والمفعول او الى الفعل والفاعل باعتبار الجملة تدبر قوله في غير صورة التنازع

وانما قال كذلك لجواز ذلك الفصل في صورة التنازع نحو ضربني واكرمني زيد على تقدير اعمال الاول قوله

وهو فصل بالاجنبي اي الفصل بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة فصل بالاجنبي وهو مرتبط

بقوله فيه انه يلزم الفاعل منه وبيان المحذور قوله ما وجه الاستدراك اي استدراك من قوله وهو الطلب

وهو مثبت في المعنى لكونه من مدخول لو وقد عرفت انه لحصل مدخول النفي مثبتا والمعنى الطلب

المجد والمجد ولا يخفى ان هذا الاستدراك غير صحيح لفظا حيث لم يتوسط بين الكلامين المتغايرين

بالنفي والاثبات ومعنى ايضا وهو ظاهر بادنى تامل لان هذا الاستدراك استدراك الشيء من نفسه

وهو غير جائز الا ان يوجد المغايرة بتوصيف المجد بالمؤثل في الكلام المستدرك قوله بل ولا يجد وفيه

انه لم يبق التحصيل المتنافية فكيف يتوهم فلذلك تدبر قوله والاظهر اي حذف وجه الاصرية ظ وامامه

وجه الاظهرية فاصرية فان ارتكاب غير الاصرية مع امكانه خلاف الاظهر تامل وقيل وجه الاظهرية انه ليس

في امثال الكلمة او الشيء الاحد الامر الى المبهم فان قيل الكلمة اوفي امثال هذا التعميم كما في قولهم اعم من ان

يكون حقيقة او حكما او غير ذلك مما يقع كثيرا في عبارة المصنفين قلت قال الفاضل الشيخ اوائل احوال

الاسناد الخبري من حواشيه على المطول وقوع او في حيز النفي يفيد العموم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما

او كفورا فادة او العموم مخصوصة بالنفي ولو سلم افادتها العموم في الاثبات ايضا كما في وقوع عبارة القوم

مع ان فيه ما فيه لفظ وهو المفيد للعموم دون او فلا اقل من ابهام الايهام من اول الامر هذا اقلا او لم ان الشارح

قدس سره قال في بحث حروف العطف ان المفيد للعموم في الاية المذكورة هو وقوع النكرة في سياق

النفي لا كلمة او قوله وبالجملة يصدق ان المفعول على ما لم يسم فاعله ومفعول فعل او شبه فعل

لم يسم فاعله قوله اضربوا والواو في اضربوا والالف في اضربا ضميران محذوفان من التلفظ لاجتماع الساكنين

فالمراد من كون فاعلهما محذوفا كونهما محذوفين من التلفظ واما الياء في اضربي ففيه اختلاف

وجعل

وجعل بعضهم التانيث والعلامة ضميرا بارزا للفاعل فالياء في اضربي ايضا ضمير الفاعل على مذهب الجمهور كما بين

في كتب الصرف في باب تصريف قوله فهو الذي يستدعي نكتة وفيه ان قوله سابقا عنه المفاعل يستدعي

ان يقال انها ومنه مفعول ما لم يسم فاعله عطف عليه فالمانع يقال كذلك ولا يرى ما فلم من كلمتين

قوله على تعريف متعلق بقوله لتحقق فلا بد من نكتة فليتامل قوله فاعله النحوي وهو ما اسند اليه

الفعل او شبهه على طريق قيامه به وقدم عليه قوله خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه

اذ يجب الضمير في الجملة الواقعة صفة العائد الى الموصوف قوله علم الوزن فاعلم علم الوزن

ويفعل علم الوزن قوله المراد بصيغة افعل صيغة الفاعل اي معنى اوقات يحتمل يشتمل على

صيغة الفاعل تدبر لجواز ان يراد بصيغة افعل افاعل صيغة المبني للفاعل وبصيغة

المفعول صيغة المبني للمفعول اي المراد بصيغة افعل صيغة المبني للفاعل وبقوله فعل و

يفعل صيغة المبني للمفعول فيكون اعم مما ذكره الشارح من قوله قوله الماضي المجهول فيحتمل

بيان ان تقول زيد مضروب غلامه قوله بتقدير متعلق بالحقيقي قوله ينتقض هذا يعني ان الحد على قوله

ولا يقع او عام والدليل اعني قوله اللتاذيب مثلا في امثال الا ان تقول ضرب زيد يوم الجمعة ادم

الامير ضربا شديدا في داره ويفهم منه ان مراد المص المفعول له مطلق تدبر قوله نصب الظرف

ايضا مشعر بظرفيته مع انه يقوم مقام الفاعل قوله على قصد ما اي على كون الظرفية مقصودة

قوله بنه على ان اه حيث قام اي كلمة اه بان الجملة مبتدا اه وقوله كذلك خبره ولم يقل ولا يقع المفعول ه

اه كذلك اي موقع الفاعل بان يعطف على المفعول الثاني والثالث قوله مشابهة الى واحد بعيد

يعني ان كذلك موضوع للاشارة الى الواحد البعيد فلو فسر كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت

يوافق الاسم الاشارة باعتبار اليه كما هو الاصل ولا يحتاج الى التاويل باعتبار كل ان على

اصله الذي هو الاشارة الى البعيد وعلى تفسير الشارح يحتاج الى التاويل المذكور ولم يبق على

اصله قوله تناف لان هذه القاعدة تقتضي اولوية اقامة الثاني لانه مفعول به بغير واسطة

والمراد بالمفعول به في تلك القاعدة المفعول به بغير واسطة وقاعدة ان المفعول الاول

من باب اعطيت اولى من الثاني تقتضي اولوية اقامة الاول اذ المراد بالمفعول الاول في هذا

الباب المفعول مطلق سواء كان بغير واسطة او بواسطة اي المفعول الاول مطلق سواء كان

بغير واسطة او بواسطة من باب اعطيت اولى من الثاني فيوجد التنافي بينهما فالصواب

ان يقول والاول من باب اعطيت اولى من الثاني اذا لم يكن بواسطة اذ لو قال كذلك لا يكون التنافي في كلامه

قوله قايم مقامه اي مقام المفعول به قوله غيره مقامه اي مقام المفعول به قوله التاديب وهو غير
المفعول به قوله والمنسوب اي المفعول قوله وهذا اي وهذا التحقيق قوله ان تكون المتعدي
اي المفعول المتعدي اليه بحرف الجر متعينا للمفعول به اي لا يكون مفعول به ويقام مقام
الفاعل بلفظ المتعدي باسم المفعول فتدبر قوله لعدم التحقيق المقام اه ظاهره اعتراض على المص
ويمكن حمله على التحقيق المقام بان يقال ان جعل المص المفعول به بواسطة مع غيره على السوال
ليس بغفلة المص من هذه التحقيق بل لعدم سعة ساحة كتابه لهذا التحقيق لانه لغاية ايجازه لا
يسع هذا التحقيق ولان الكتاب للاطفال والصبيان كما صرح به الفاضل المحشي في اول هذا الكتاب
فهم لا يقدرون على فهم هذا التحقيق فلهذا اخفره المص نظرا على الحال الذي يفرهم الجمع ولم
يلتفت الى التحقيق فليتامل قوله زمان او يوما قوله لدلالة الفعل اه لكن دلالة على الزمان المطلقة
التضمنية ودلالة على المكان المطلق التزامية قوله وعلى هذا ينبغي ان يذكر هذا القائل هذا ايضا
فما وجه تخصيص الزمان المطلق والمكان المطلق بالذكر فالظاهر ان قوله وعلى هذا اعتراض على القائل
ويجوز ان لا يكون اعتراضا قوله ان لا يجوز اه لعدم الغائية لدلالة الفعل عليه التزاما قوله اي كان
في غاية العموم وانما قال غاية العموم لوجود العموم في الجملة في حال البعض ترى قوله فينبغي ان
وجه التعريض يعرف بادنى تامل قوله الا وجدان المرادح وفيه انه لا شك في قوله ومنه المبتداء عطف
على قوله فمنه الفاعل والضمير في فمنه عايد الى المرفوع او ما يشتمل فيه ان يعود هذا الضمير في ومنه عليه
لئلا يلزم انتشار الضمير مع دلالة المعنى على تقدير عوده الى الفاعل فافهم ففي صحة ما ذكره نظر
فافهم من الاوجهية وكيف لا والمبتداء والخبر من اقسام المرفوعات لا من اقسام الفاعل اذ لا قسم
له وما ذكره يوهم انه من اقسام الفاعل قوله جعل الرفع علم الفاعلية ولم يجعل علم الفاعل
قوله لا عرابه اي لا عرابه قسم الثالث وهو الرفع قوله اي ام المقاربة المقاربة بفتح الميم جمع مضربه
والتاء عوض عن احدى يائي النسبة مثل مشتوى ومشاعرة ومستغني ومشاعفة قوله فاقتصر
في نحوه اي في كتابه في علم النحو او في امثاله قيل المسمى بالارشاد وهو الذي سمعته الفاضل
الهندي الا ان يقال يجوز ان يكون الكتاب المسمى بالارشاد اثنين احدهما للهندي
والاخر للتفتازاني فبعد مدة رايت في شرح الفاضل الهندي على الكافية ان الارشاد
مولفه حيث قال في قول المص في بحث المنادى يا طالعا جبلا واعلم اني في اعتماده طالعا
جبلا بحث ذكرته في كتابنا الموسوم بالارشاد انتهى قوله ولا يخفى اعتراض على قوله
على ما هو

على ما هو الاصل من المهادي ليس مرتبطا بما قبله يعني ان الظاهر ان يقول الشارح فيه بالافراد لا فيهما بالتثنية
بالتثنية قوله ان الظاهر اه انما قال الظاهر لجواز تقدير المضاف على الضمير اي احدهما وهو المبتداء فيوافق
الافراد قوله المعنى والمثلية بانه لم يستغنى عن التقدير بل تثنية الضمير بيننا للاول الضمير
اعني ضمير جعلهما وضمير بينهما قوله فيه بالافراد فيه وارجاع الضمير الى المبتداء والاصل في المبتداء القسم
الاول منه والتلازم المذكور فيه قوله فتامل قيل ان الامر بالتامل اشارة الى ان هذا الاعتراض
بقوله ولا يخفى انما يرد اذا فسر ما هو الاصل بما ذكره المحشي من قوله القسم الاول واما اذا
فسر بان يكون المبتداء مسندا اليه والخبر مسندا الى المبتداء كما فسر به المحشي عصمه الله فلا يرد
انتهى وفيه انه يرد على هذا التفسير انه لا فائدة في التقييد بما هو الاصل بالنظر الى الخبر لانه قسم
واحد وليس له قسم آخر حتى هو خلاف الاصل حتى يحتمل ان يكون المبتداء الا ان يقال الاصل
في بمعنى الواجب بان يكون بمعنى الاولى والبالغ حد الوجوب فليتامل قوله وصواي الله تعالى
قوله نبه اه اي نبه باتيان النفي به قوله وبقضاء لكان اه من فوائده التنبيه على ان النفي يوجد من مقتضاه
قوله ان النفي يدعى اه بابطال اللام معنى الجمعية قوله ومنها ان المراد آه ففي هذا التفسير ثلث فوا
ئد الاول بقوله لم يوجد والثانية بقوله عامل لفظي والثالث بقوله اصلا قوله
ليس النفي يدعي اه بل المراد النفي يدعى العوامل اللفظية مطلقا سواء كانت من النواسخ
او لا غير ناسخ لئلا ينتقض التعريف بما اجتمعت زيد في قام فعلا بهذا المعنى
قوله انه اصلا بهذا الا عامل لفظي ناسخ ولا غير ناسخ قوله تقاصيا علة لقيد قوله
الانتقاض اي انتقاض التعريف بجملة قوله لانه علة لقوله ليس قوله يصدق على زيدا
مع انه ليس بمبتداء قوله لم يحمل اي لم يحمل الشارح العوامل اللفظية على ما قيل من ان المراد بها
النواسخ على ما كان مؤثرا في المعنى قوله بعيد من الوهم لكون التخصيص خلاف الاعتبار قوله
يتجه عليه ان ما ذكره الشارح ايضا فليس حمل النفي العوامل اللفظية على ما قيل لكونه بعيدا
لان ما ذكره من حملها على ما يكون مؤثرا في المعنى ايضا بعيد بل عدم حمله اياها على ما قيل
على ما ذكره هذا المحشي من لزوم انتقاض التعريف منعا على تقدير حملها على ما قيل بمثل زيد
في قام زيد لانه يصدق عليه انه تجرد من النواسخ قوله بعيد لان ما ذكره الشارح ايضا تخصيص
فانه خص العوامل على كون مؤثرا في المعنى لكن هذا التخصيص اقرب من تخصيص القيل لانه مبني
على قاعدة صرف المطلق الى فرد الكامل فلا يتجه ما ذكره فليتامل قوله وكان اراد بان يصرف المطلق

فتنفع تعليله ان لا يجوز بمثال المذكور عند الش ايضا فينبغي ان يقيد المضمر بالمستتر لا ارفع حتى يوافق
دليله مدعاه والا فلا يطابق المدعى على ما لو الزيدين فانما منظور الانحصار كون فاعل اسم التفضيل
اسما ظاهرا او عدم جواز عمله في ضمير البارز كما يتوهم جوازه في مثال الى عدم تقييد الش المضمر
بالمستتر فلا تغفل قوله مفسرا يجوز فيه التنوين والاضافة قوله تقديره فحيه اه فلا يلزم الفصل
بالمذكور قوله لان ضمير ليس اه انما ليس بمفرد بل هو جمع الا ان غير لفظه وعلم ان اجيب عنه بانه
على كان جمعا في غير لفظ مفرده لكن في صورة المفرد والمفرد اعم من ان يكون مفردا حقيقة او صورة
وهذا مثل القوم فانه مفرد باعتبار اللفظ والصورة وجمع باعتبار المعنى ولذا قال تذكيره وتا
على ما ذكره وقال وكذب به قومك فذكر وقال كذبت قوم نوح فافهم نشب وبان يقال يجوز ان يوم
المراد من المفرد الظ ومع غيره يجوز الامران وان لم تطابقه ويؤيده تمثيل الش بقوله اقائم زيد مع
المجوز الاول هذا معنى قوله فحينئذ لم يخرج من القاعدة ومع الثاني فرج ولكن فوجه غير مفرد ولا
قوله فافهم اشارة الى ما ذكره ان قوله ليس مطابق لمفرد يعني انه قال فاذا طابقت مفردا بعد
جاز الامران مع انها لم تطابق مفردا بعدها وجاز الامران ايضا فتنتقض قاعدة جواز الامرين به
قوله ويرد انتقاض القاعدة بقولنا اضيرهم اه فان الصفة الواقعة بعد الاستفهام فيه طابقت
مفردا مع انه لم يجز فيه الامران حيث تعين فيه ان يكون خبرا او انا مبتدا ولم يجز ان يكون ان
فاعل ضير على ما انعا من الانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل بل ينبغي ان صدق
قوله رافعة لظاهر على هذا المحل تامل رافعة الظاهر في قولهم ولا يعمل اسم التفضيل في مظهر ليس
باعم بل المراد منه هو المظهر الحقيقي لا ما تناوله وما يجري مجراه فليس انا اسما ظاهرا حتى يصدق
عليه رافعة لظ ويرد الانتقاض فتامل قوله نحو عطف على قوله لم يرد قوله وقد سبق
في بحث التنازع حيث قال هناك بعد قوله هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قاعدا
الى آخره ولا يخفى عليك ان قائم مع انت رافعه هنا مبتدا اذ ليس مبتدا في الكلام
حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظ فينتقض به حد المبتدا
ايضا فليكن هذا على ما ذكرنا منه حتى يحتاج الى التنبيه مبتدا في محله انتهى قوله معنى الوقوع
اي المقصود والمراد من ايقاع الصفة بعده قوله نبه على ان ضميره ولذا اختار الاطناب
على الايجاز حيث يكفي ان يقول بدل قوله الصفة الرافعة اه تلك الصفة او الصفة المذكورة
كما قال الفاضل الهندي فيكون هذا التفسير ردا على الفاضل الهندي فاعرفه قوله ان الاوضح

الاوضح الامثلة قوله فتقييد بعيد اه اذ المتبادر من العام اللفظ لكونه مطلق سواء كان مؤنثا في
المعنى او غير مؤنث فيما ذكره خلاف المتبادر ولذا كان بعيدا قوله احترازا في ما جاء من الاعداد قوله
ما اي المبتدا اي قوله هذا اي الاسم المجرد اه قوله وصاله اي الصفة الواقعة اه قوله وضع لهما الضمير
على ارادة ما والتثنية باعتبار المعنى اي الامرين الذين وضع لهما قوله امتناع الاجتماع بين بعد
هذه القوائد نظرا الى ما صدق تجتمع كلامه عليه اذ لا شك في امتناع كون الاسم الواحد مسندا اليه
ومسندا في حالة واحدة بالنظر الى امر واحد والفاضل المحشي نظر الى مفهوميه وهو المناسب با
مقام اذ الكلام في مفهومي لفظ المبتدا فقوله لا القوائد امتناع الاجتماع بين نظر الى ما صدق
والافراد بعيد بعيد عن المقام وخروج عن المقصد ولذا قال فقد بعد قوله ما كان موصولة او مصدرية
قوله غير ما سيق على زمه والى مع المجرور غير متعلق بشيء مرفوع المحل على انه قائم مقام فاعل ما سيق في
ما سيق في عمل الجار والمجرور لا اعتماده على النفي وهو غير ورفع الظ اعم من ان يكون لفظيا او محليا
كما في اراغب انت والرفع فيما نحن فيه من هذا القبيل واما جعل على متعلق بما سيق في بناء على
ان على بمعنى اذ اعلى بالمتكلم وان على بتشديد الياء او جعل ذ منا مرفوعا بناء على انه قائم
مقام فاعل ما سيق في مع عدم مساعدة المعنى اياه غير صحيح لفظا لان اسف لازم لا يجيء منه
اسم المفعول بدون صرف الجار فان في الصحاح الاسف اشد الحزن وقد اسف على ما فاته وتاسف
اي تلهف انتهى فالجعل المذكور ناش عن الغفلة عن كون اسف لازما ومبني على توهم اقتصار
الرفع بالرفع اللفظي وعلى توهم كون الى والمجرور غير ظ وقد عرفت مما بينا بطلان ذلك التوهم
قوله من ضارب زيدا اي شخص ضارب زيدا قوله ما فاعل زيدا اي شي فاعل زيد قوله
على ان يكون من وما مفعولا احترازا عن ان يكون من وما مبتدا اي وضارب وفاعل مضافان الى زيد
هو الضمير المستتر في ضارب وفاعل واعلم انه لا يجوز ان يكون ضارب منونا ايضا وزيد فاعله
والعائد الى المبتدا محذوف اي ضاربه زيد اياه ولذا فاعل لا يجوز ان يكون ضارب منونا ايضا
وزيد فاعله والعائد الى المبتدا محذوف اي فاعله زيد اياه حتى يكون كل ايضا مثالا للصفة
الرافعة لظ فيلزم ان لا يكون وجه لقوله على ان يكون اه لئلا يلزم اجتماع قسمي المبتدا قوله
وفيه نظر لا انحصار اه سبب ذكر الش رحمه الله في بحث اسم التفضيل ان المصنف انما نفى المظهر
بانه لم حيث قال ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط وقال المحشي هناك اطلق المضمر والرفع
قيده بالمستتر فلا يجوز هذا زيد افضل منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر الى اخر ما ذكره
فتفقه

حيث لم يحتج الى فرق عن ظاهره قوله فان كان مفردا يستلزم افراد الصفة نظيره ان الالف لا يكون تثنية
المسند وجمع مع افراد المسند اليه فاعلا به فيما اختاره المحشي مفهومه بطريق الالتزام بقرينة قاعدة
ذكرها الفاضل في عبارته المحشي فان المطابقة مفهومة منها مطابقة ومن نفس العبارة
ونحو هذا افتنا ربط به العبارة قوله اى مرفوع اسناده الى ضمير كان عائدا الى الاسم الاول
المرفوع قوله ويشكل القاعدة اللازم الا ان تمنع تلك القاعدة على الاغلب او التخصيص المفرد
بالغير الحقيقي فتأمل قوله بعدم ما يتخصص به فان قلت على المشهور واما على التحقيق
فلا يلزم التخصيص بل يجوز كون النكرة في المعرفة اذا كان في بال الاخبار فائدة كما سيصرح
به الشيخ قدس سره قلت وجود الفائدة في اقائم رجل ممنوع قوله ويشكل ايضا
بقوله اه ودفع بعض الاشكال بانه لان تقديم الصفة للابتداء ممنوع لجواز ان يكون
خبرا والتذكير باعتبار الكوكب لان الشمس كوكب عظيم نهاري وقدح به المحشي المحقق
في توجيه تذكير المشتري في ديباجة الشرح بان اللفظ اذا كان مذكرا والمعنى مؤنثا او
بالعكس جاز الامران التذكير والتأنيث ويرى انه لا يليق بمثل الفاضل المحشي ان يتعرف
بمثل هذا الامر الواضح قوله اى الصفة قوله لهذا الوجه ممنوع . . . متعلق بالمنفي لا بالنفي
ولا جلها اى لاجل الضرورة قوله الضرورة بجواز زيد اقائم الا ان المراد من قولهم ان الاستفهام يقتضي
صدر الكلام انه يقتضيه في مدخوله الجملة وهي في زيد اقائم على مقتضاه فلا ضرورة في تقديم اقائم
وتأخره فاقائم في زيد اقائم ليس بجملة حتى يكون الاستفهام على مقتضاه ففيه ضرورة قوله ضرب وهل ليس
بالاسم تحقيقا بل اسم حكمي بارادة اللفظ قوله ففعل ههنا عطف على ما قبل الجملة الا فلا يصح الحصر المذكور
لان كل كلام كان فيه الخبر جملة مثل زيد ابوه قائم وزيد الدار وزيد ان يعطه يشكره ليس بمركب من اسمين
ولا من اسم وفعل بل مركب من اسم وجملة ثم اذا اول الخبر الجملة بالاسم فلا حاجة يصح الحصر قوله في نوعيه لان المراد
بالمعنى المذكور الاسم المشتمل ويظهر بهذا التوجيه الجملي التوجيه الثالث فهاهنا واحد وكون هذا التوجيه
انسب المناسبة المقام فافهم قوله مفعول اللفظ اه مع ان المسند والمسند اليه معنى كما سبق اى كما سبق اتصاف
المعنى اللفظ بالمسند والمسند اليه في تعريف المبتدأ وكسبق الثانية فيه صريحا حيث كان قوله فيه مسند اليه الا عائد
الى الضمير المستتر في المجرد العائد الى الاسم اللفظ حال الحال وصف للفظ الحال تأمل ما سبق الاول فيه بالالتزام لان كون المسند اليه
لفظا يستلزم كون المسند لفظا فافهم قوله الاقرب ان يراد اه ناظر الى قوله معمولا قوله الشارح وكل ان نقول اه قوله الجعل
الضمير اه ناظر الى قوله راجعا الى المبتدأ الابهام صيغة الكلام القولية ناظر الى قوله لتجعل اه الا انه اعتمد على ظهور ان المراد
المراد

ان المراد ما ذكرنا منشأ هذا في عنوان القول ثم انه وقع في بعض النسخ لفظ به في قوله ان يراد المسند به الى المجرد
وهو انظر والموافق لما في المتن والشرح وسقط في الالفاظ في بعضها الا ينبغي ان يكون المراد المسند به بحذف
الجار والقلب الضمير المجرور الى المرفوع واستتر في المسند فقوله متعلق به لا بهام المفعول والمعمول في المفعول
به والمعمول فيه وغيرهما قوله الاقرب ان يراد قوله راجعا الى المجرد اى الاقرب لفظا ومعنى اما الاول
فظ لان لفظ المجرد اقرب من لفظ المبتدأ واما الثاني فلان تقديم قوله المبتدأ او ارجاع الضمير
اليه يوهم قبل التأمل ان الخبر مسند الى المبتدأ مطلق سواء كان من قسمها اولا او ثانيا وهو ظ الفساد
بل ربما يستلزم القسم الاول فقط بخلاف ما اذا قدر لفظ المجرد او ارجع ضميره اليه حيث لا يوهم
فيه اصلا اذ لا ايقال للقسم الثاني الاسم المجرد اه وان كان مجردا ايضا في الواقع بل يقال له الصفة
اه بل يتوهم انه هو المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ بناء على ان النكرة اذا اعيدت معرفة
تكون عين الاول كما هو الاصل المشهور وقد ذكر المسند اليه منكرا في تعريف المبتدأ فلو ذكر
معرفا في تعريف الخبر وقيل المسند اليه يتوهم ما ذكر بخلاف ما لو قيل المسند به حيث قال لا يتوهم
اذ لا علاقة في فيما ذكرنا لا يرد اعتراض المحشي بقوله ولا يخفى عليك اه فليتأمل حق التأمل قوله
اى حينئذ اذا كان النكتة ما ذكر قوله والاحاجة اليه اذ المسند اسم مفعول من المتعدي وهو يجيء منه
بدون حرف الجر فلا حاجة الى لا يستفاد من حاشية عبد الغفور فراجع اليها قوله وانما يندفع اه وفيه
انه لا يندفع الالتباس في اللفظ تدبر قوله فالنكتة ليس كذا في النسخ والظ ليست لكن ذكره باعتبار
السر والوجه قوله بين والتأنيث باعتبار النسبة الا التامة قوله وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ
اه لا يخفى على ذي مسكة اى المتبادر من الاسناد هو معناه الاصطلاحي الذي هو النسبة
التامة لا النسبة الاعم اذ المتبادر من الالفاظ المصطلحة هو معانيها اى اصطلاحية على ما بين
في موضعه ويجب حمل الالفاظ في التعريفات على ما هو المتبادر منها على ما صرح ابو
صرح به المحشي المحقق ايضا في اول المرفوعات في تعريف الفاعل فحيث لم يوجد قرينة صارفة عن
ارادة المعنى الاصطلاحي يحمل اللفظ عليه سيما في التعريفات فيجب حمل الاسناد في تعريف
المبتدأ على معناه الاصطلاحي الذي هو النسبة التامة واما حمله في تعريف الفاعل على
معناه اللغوي الذي هو النسبة الاعم فلوجود المانع عن حمله في تعريف الفاعل على الاصطلاحي
وهو قوله او شبهه فههنا لك ضرورة في حمله على المعنى اللغوي ولا ضرورة هنا وجعله بالمعنى
الاعم في تعريف الفاعل لا يكون داعيا الى جعله هنا بذلك المعنى على ما لا يخفى فظهر مما حققنا انه

لا تكلف ولا بعد اصلا في حمل الاسناد هنا على النسبة التامة كما حمله المحشي عليها فاجاب بل يجب حمله عليها لما عرفت
فاعتراض الفاضل المحشي بهذا الاعتراض اوهن من بيت العنكبوت او هي وجواب المجيب بلا ريبة اقوى
وامتن قوله بمجموع الصفة ومعمولها لئلا يلزم الخ ومعمولها ليشمل الصفة مع فاعلها وحده الا ان يقال
ان الاضافة ابطلت معنى الجمعية كلام التعريف فانها كاللام قد تبطل معنى الجمعية على ما صرح به المحقق
الشهير بمير ابي الفتح في حواشي شرح التهذيب للعلامة الدواني في تعريف موضوع كل علم حيث قال بهذا لي
ان اضافة الاعراض في قولهم اعراضه الذاتية في تعريف موضوع العلم الى الضمير ابطلت معنى الجمعية
فلا يرد انتقض بعلم يبحث فيه عن عرض واحد فقط انتهى ثم ان عبارة من ارتكب بهذا التكلف بهكذا
اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده فعدل بهذا المحشي عن عبارته
كما ترى فاورد لفظ الصفة بدل اسم الفاعل ولفظ معمولها بدل فاعله ليشمل الصفة المشبهة واسم
المفعول وشمل المفعول وسائر المتعلقات قوله لا الفعل كما ان الخبر مجموع الفعل ومعمولها قوله وهذا
الابتداء اي العامل المعنوي الذي علم في القسم الاول من المبتداء هو العامل بعينه في الخبر قوله ويجب
الخ ووجب لكونه عطفا على لم يجز قوله بهذا الارتباط جاز في الفاعل فيه ان مثل ضارب في مثل جائني ضارب
ليس ذاتا بل صفة الا ان يقال ان المراد بالذات ليس مقابل الصفة بل لكونه ذاتا بالنسبة الى الفعل
فتكون اعم من الذات والصفة قوله لذلك اي لما ذكر من ان الفاعل ذات والفعل حال من احواله ولا يخفى
ما في قوله لذلك من المسامحة لان ما ذكر هو ان المبتداء ذات والخبر اه قوله ورتبة العامل التقديم
ولما امكن ان يقال بهذا معارض بكون الفاعل ذاتا والفعل وصفا وهو يقتضي تقدم الفاعل
دفعه بقوله وذكر الفاعل اه فما يوجب تقديم الفعل هو هذا المجموع لا كل واحد منهما ولذا قال وذكر
الفاعل ولم يقل وان ذكر الفاعل اه فافهم قوله ومما يوجب تقديم الفعل دفع الالتباس اذ لو لم يقدم
بل اخر لالتبس الفاعل بالمبتداء قوله الداعي الفعل اضافة بيانية وجوز الاخفش لان المضاف اليه
اه ولان الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة جائز عنده وعند ابن جني كما مر الى الفاضل المحشي لم يلتفت
الى هذا الوجه بناء على السعد من ابي الاخفش وابن جني وافقا الجمهور في عدم جواز الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة ولم يبال الغلام فيه وان اشتهر خلاف منهما بل خالف من له وجه في احتمال المذكور على ما مر
تفصيله والا فالظاهر ان يقول وجوزه الاخفش وابن جني لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهما
ولان المضاف اليه المبتداء اه قوله مشتق متعلق بما تعلق به قوله في حكمه قوله في حكمه اي في حكم المبتداء
والمبتداء متقدم رتبة على الخبر فلذا ما في حكم المتقدم رتبة فلانه متقدم ايضا قوله في الكفاية اي في الكفاية المبتدئ

درجة

درجة قوله درج جمع درجة بمعنى المرقاة واما الدرجة بمعنى الطبقة فجمعها درجات لا درج على ما
في الصحاح ويجوز ان يكون درج بسكون الراء بمعنى الدخول بل بهذا المصدر معنى لكن صحة بهذا المعنى
على وجه الرواية بالسكون ولا فلا قوله ومنعه اه بناء على الظاهر وعدم الالتفات الى التاويل
المذكور فان الظاهر ان فيه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله اذ نبه عليه بقوله ثم قوله ونبه
على اصالة الافراد لا يخفى ان الاظهر ان يقول اذ نبه على اصالة التعريف واصالة الافراد بايراد
كلمة قد في قوله وقد يكون المبتداء نكرة والخبر قد يكون جملة قوله بقوله بايراد كلمة قد ايضا
قوله ويتوقف بعض ما اه عطف على قوله نبه وبعضه اعلم به ايراد ذلك اذ لا ان الخبر
مختص بالوقوع المبتداء نكرة نحو في الدار رجل وتقديم الخبر نحو ماله صدر الكلام مثل
اين زيد قوله بالعذر بالنفي البحث والدال المهملة اي شبه بالعذر بالعمل قوله اذ لا يندفع
به اه اي لا يندفع الاعتراض المذكور بقوله لا يخفى ان المنظوم اه قوله واصل التقديم فيه ان
بيان اصالة حربي واصالة الافريني التزاما فلا يناسب تأخيره عنهما لكن نقل الكلام الى هذا بان
يقول علمه ببيان اصل التقديم بالالتزام وبيان الاصلين الافريني او اصلهما حربي فتدبر
قوله يوجب التخصيص مع انه غير تخصص بما ذكره فانه قد يتخصص المبتداء بغير ما ذكره
كما سيذكره المحقق بقوله ومما تخصص بوجه ما نحو بهذا الاستغراق اه يمكن ان يقال
ان لفظ مثل ينافي التخصيص بان يحمل جملة المماثلة على المماثلة في مجرد افادة التخصيص لا
في افادة خصوصيات التخصيص في الامثلة المذكورة فافهم قوله وكما انه لم يقل اه اعتراض
اه وليس من تتمة الوارد قوله قد يتخصص بمفهوم مثل رجل التوبة الفلانية او المحل
الفلانية جاء في كلمة رجل في المركبين في الترتيبة او المحلة من ذهب ما كلمة سوى رجل واحد فان
بالتخصيص هو بعدم الاشتراك وقيد في مثلا اعطاني بهذا الشيء ذات خالق انتهى ولا
يخفى ان الموافق لما نحن فيه ان يقول ذات خالق اعطاني بهذا الشيء ومثل رجل انزل الله
القرآن هو نبي اخر الزمان ورجل عليه التوبة هو صاحب شيع اي الى غير ذلك قوله
الابتداء اي الشرط جواب الاعتراض بقوله وكما انه يقال قوله ويلي عطف على قوله هو الغالب
والمستتر فيه عائد الى ما اي وخص بالذكر ما يلي اه قوله ما ذكره سر نحوي لالتزام الى اه يريد ان
ما ذكره اشتمل الوجه وجه نحوي لالتزام الخ بما ذكره لا يجب اطراده في كل موضع فان
الوجوه التي ذكرت في بهذا الفن والصرف كلها مناسبات تذكر بعد الوقوع والاصل هو السماع

صرح به العلامة الثاني المحقق الشيخ التفتازاني رحمه الله في باب المفعول المطلق في شرح التصريف للعز
الزنجاني وذكره ايضا في فلك الكتاب شراح المراح شهير بنفوف قوله قال بهذا فانه يتبعون في مواضع
كثيرة قوله ولا منافاة الا لانه لا مناسبة تذكر بعد الوقوع ولا يلزم اطراد بها قوله وهو الابصار توضيح
للقائل المذكور بانه يسمى ذو الابصار والالم يورد هذه المنافاة قوله بعلمهم المخاطب بكسر
الطاء اسم فاعل بمعنى المتكلم قوله في الدار ضربان قوله في الدار الثاني ضرب رجل قوله معلوم له اي للمتكلم
قوله له اي رجل قوله مفعولهم اي المخاطب قوله واستفاده اي المخاطب قوله من الكلام اي من كلام
المتكلم قوله ما ينتفع به اما مضارع مجهول او معلوم فعلى الاول فاعله ينتفع الجار والمجرور وعلى
الثاني فاعله هو الضمير المستتر فيه العائد الى المخاطب وعلى الوجهين ضمير به عائد الى ما ثم انه وقع في
بعض النسخ ينفع به اي يكون نافعا بالمخاطب فينتفع حينئذ ان يكون معلوما والضمير المستتر فيه
عائد الى ما وضمير به الى المخاطب قوله للمراد منه اي مراده ان يجعل الضمير راجعا الى رجل على خلاف الظ
قوله لا يفصح اي يكشف ويظهر قوله وكذا ان تراع الظ في رجع الضمير لان التعميم المذكور خلاف الظ
وبالجملة لا بد ههنا من ارتكاب خلاف الظ اما في المرجع او في المبتدا بجعله اعم من ان يكون حقيقة
او حكما وفي المثال المذكور احتمال آخر وهو ان يكون امرأة مبتداء حقيقة ويكون خبره محذوفا
بقرينة الخبر السابق ويكون تقدير الكلام ارجل في الدار ام امرأة في الدار ويكون العطف من عطف
الجملة فعلى هذا يكون ارجاع الضمير الى كل واحد منهما صحيحا بدون جعل المبتدا اعم من ان يكون حقيقة
او حكما بل المراد بالمبتداء المبتدا الحقيقة لكنه خلاف الظاهر ايضا كما لا يخفى وايضا يكون ام منقطعة لا متصلة
لان مدخول ام المتصلة لا بد ان يكون مفردا والا لم يذكره المحشي قوله في استويا اي الشيئان السوي فالوهم
قوله وهو اي التخصيص ببعض الافراد قوله لم يتحقق فلم يتحقق التخصيص ايضا فلا وجه لقول الشيخ
والتخصيص قوله من ادم اي صار محرما بالحج والعمرة قوله يتصدق بما شاء فيكون تمرة خبر مبتدء محذوف
من قبيل الكناية قوله ما في بما موصولة او استفهامية اي باي شيء شاء من تمرة وغيرها من
اقسام الخير قوله نحو علمت الخ وعلمت نفسي الخ اصرت قوله وغيرهما مثل المفعول نحو ما
رايت احدا او رجلا وغير ذلك قوله ولانه كان في الاصل الخ كان ذلك رده المحشي الفاضل عبد الغفور
فانه حمل قول الشيخ قدس سره شبهه به الخ على هذا الوجه الذي ذكره هذا الفاضل المحشي حيث
قال على قوله قدس سره هذا يعني ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في الاعرفية وو
جه الرد يعرف بادنى تامل فليتامل قوله اذا الدار برصوت الطلب وو نباح كما في الصحاح
قال

قال صفيد العلامة التفتازاني في بحث تقديم المسند اليه من حواشي على المختصر جعل صاحب الكشاف
في المقدمة الهرير بمعنى مطلق الصوت وقال في مقتضى الامثال كانهم سمعوا الهرير الكلب في
وقت لا يهر فيه الا بالسوء فقالوا اذ قالوا ان الكلب انما حمله على الهرير شر يضرب فيما يتقول
به على وقوع الشر ونقل صاحب المقتبس عن بعضهم ان الهرير بناه الذي يتشاءم به طوائف
الناس لا ربما يهتدي به الى المضيف خصوصا في ليال المظلمة وهذا الخير قال وقال في النهاية
من طبع الكلب ان يهر دون اهله ويذب عنهم انتهى قوله بعلم المعاني اي بحال علم المعاني
قوله فلا تغفل عن كون الاول انسب بحال هذا الفن وكون الثاني انسب بحال علم المعاني
كما غفل عن ذكر الثاني ورجح بقوله فلا حاجة الى التقدير حيث قال ولك ان تقول ان التنوين
للتعظيم فلا حاجة الى التقدير انتهى فقول المحشي المحقق فلا تغفل تعريض القائل المذكور
بانه غفل عن كون ما ذكره غير مناسب بحال هذا العلم وظن انه لم يذكره الشيخ مع عدم
احتياجه التقدير لكونه غافلا عنه فقال ما قال والى ان انه هو الغافل فجاء ذكره هذا القائل
غير مناسب بحال الفن فضلا عن كونه ارجح فتقوا احد واجاد الشيخ المحقق قدس سره
في عدم ذكره الوجه الثاني حيث تفطن بعدم مناسبته بهذا الفن فلم يلتفت اليه قوله
فالمثال الخ تفريع على قول الشارح فيقدر وصف والتحقيق للمقام يعني انه على ما ذكره
الشيخ المحقق لا يكون المثال المذكور مثالا قطعيا لما نحن فيه بل هو محتمل مثالا
للوجهين ويكفي للتمثيل ذلك قوله فالمثال الذي ذكره الشيخ في التلخيص في ايراد المثال
الثاني التنبيه على ان تلك الصفة اعم من ان يكون مذكورة او مقدرة فهذا المثال مثال التنبيه
قوله باعتبار اصله اي باعتبار معناه قوله باعتبار المعنى اي باعتبار مضربه قوله فالتركيب
مفيد ووجه الافادة ظاهر غني عن البيان كما يدل المعنى التمثيل قوله سرا لجوى الخ قد
سبق انفا منا تفصيل هذا الكلام قوله الاول اذا الخ لكلا يرد حاد او رده ولا احتاج
الجواب عنه قوله عند بيانه فلانه قال واما في المشهور فما قال بعض المحققين منهم
من ان المراد الخ قوله وما اشار الى ما ذكره الخ وهذا المناسب بحال هذا الكلام لا يخفى على اولى
النهى ولكن الظاهر المتبادر من قوله وقال بعض المحققين هو الاول وقوله المقصود
منه الاشارة الخ فلانه قيل هذا هو المشهور فيما بين الناس الخ لا يرد عليه الخ
ولا يخفى ان قوله الاشارة صفة تدبر قوله والاحسن ان عطف تفسيري للمنافات قوله

قوله فارجع اليه اى الى كتاب الله فنك الوهناى قوله كانت اى تلك المناقشات والابحاث قوله

اعراض خبر كانت قوله يقال لا تنافى آه نعم ما قال بهذه القائل حيث قال الدفع به توهم التنافى

للمتوهم السائل قوله وغيره عطف على المقيد اى وبين غير المقيد من الحكم على التنازع فلما

تخلف عنه الظ عنهما الا ان التذكير باعتبار ما ذكر اى عما ذكره من الامثلة ولا يصح ارجاعه الى المبتداء

فافهم قوله يرجع عليه اى ويمكن ان اى يجاب عنه بان الحصر المذكور فيها حق مختار وما ذكره هنا

تكلم باصطلاح الغير فان مذهب محقق النحاة ان الجملة على حرافتها ما غير تاويلها بمفرد خبر

وعند بعض ذهب الى تاويلها بمفرد كما مر وهذه اى هيئة قبل ثلثة اوراق قوله انه فلا

يصح الظ انه لا يصح الا ان يقال بزيادة الفاء فى خبر ان تدبر قوله فلا يصح حصر اه لوجود

كلام مركب من اسم وجملة فيكون الكلام على ثلثة اقسام فلا يصح حصره فى اثنين قوله

والمضاف اليه والتابع بمفرد اللفظ والتابعة والمضاف اليها لكونهما صفتين للتى لكنه

ذكرهما بتاويل الجملة بالكلام اه باعتبار معنى موصوفه وهو ما تفتقر كالمفتقر بالمضاف او

بتقدير موصوف مذكر مثل والامر او الشيء وانما ذكر مع التعبير فى جانب التاويل بما لا

بما قبله والتابع بمفرد بان يكون صفته لان تبعية الجملة للمفرد لا تكون الا بهذا الوجه

واما عطف الجملة على المفرد كما فى قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا فتاويل

المفرد بالجملة على ما ذكر او قوله والتابع بجملة بان يكون عطف عليها او بدلا منها او

تاكيدا قوله وتسمى ابتدائية لكونها فى ابتداء الكلام كما تسمى الجملة التى صدر بها مبتداء

ابتدائية لاشتمالها على المبتداء فيكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء فافهم قوله كما

تسمى اى تسمى هذه الجملة ابتدائية قوله والمعترضة والتفسيرية لكونهما من تلك الجملة

هو المشهور المختار للجمهور واما عند البعض فيجوز ان يكون للمعترضة محل

من الاعراب على ما ذكره فى المطول فى بحث الايجاز والاطناب وعند بعض التفسيرية تابعة

للمفسر فان كان له محل من الاعراب يكون ايضا له والا فلا قوله مفسر الظ مفسرة وقد

ثبتت انه على وجود التذكير فتذكر والجواب اه اى والجملة التى اجيب بها القسم

قوله مطلق اى سواء اقترن فذلك اشترط الغير الجازم بالفاء واذا المفاجاة او لم يقترن

بهما قوله والتابعة لما اى الجملة لا محل لها وكذا انشاء الاضمير العائد اليه حيث قال

قوله هذه الجملة اى جميع ما ذكر قوله حتى تفصلها على عادة الشيخ بالصفات المهملة

ومعناه

ومعناه غير ظ قوله واحدة وكذا جعل البعض الجملة قسمين لا اقسام اربعة كما فعله البعض الاخر

نظرا الى الظ قوله جملة اى جملة اخرى قوله فى الظرف متعلق باشتغال قوله ولهذا اى ولاشتغال

المضاف اليه المستتر فيه اى فى الظرف قوله كما لهم من ذكر بعد الا مراجع وفيه ان الفعلية ايضا سبقة

غير مرة فينبغى الا ان لا يذكر مثالها ايضا ودفعه بعد لم بل متصله بوجه المسئلة فافهم قوله

بل متصلا اى بل سبقت متصلا الظ متصله لكن التذكير باعتبار الكلام كما مر مثله غير مرة

قوله وما اول به كلا الاسم المستق والمشابه نحو اسد فانه ماول بجرى او شجاع وغير ذلك وقال

الفاضل المحشى فى مثال الماول قوله هذا القائم عرفيه كلا القائم المطلق المستوى والوفى فى شجر

ينبت فى السهل والمعنى وهذا الحكم المستوى غليظ وكلمة الضمير النوعى ومن الامثلة

قولهم زيد افضل وعمرو غلامك فافضل ماول بمو افضل وغلامك بمملوك على ما مر فى

فى اول بحث قبيل قول المص وجمع الحال الرابع قوله مطلق اى سواء كان مفردا او جملة

او مشتقا جامدا او مما ولا به او لا قوله ولا فرق جواب سوال وتقديره ظ قوله واجيب بان اه

باثبات الفرق بينهما بان فى خبر كان اه المقارنة بالزمان بخلاف خبر المبتداء اذ لا مقارنة فيه

بالزمان بعدم كان فيه قوله شبه مضاف واذا كان الاسم لا مضافا او شبه مضاف منصوبا

قوله الا انه عمل بعض اللغات وهو عدم الحاق شبه المضاف بالمضاف بالاعراب فيجعل شبه

المضاف مبنيا على الفتح ومنه قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله و

يجئ من الشيخ تفصيله فى بحث المنصوبات بلا فى المنصوبات وتوجيه اى بنائه على اللغة المشهورة

قوله بعيد من رعاية المعنى اذ المعنى على تعلق من عاية بعيد كما لا يخفى قوله كالام يعنى على

قوله من جعل المخصوص بالمدح مبتداء قوله من قبيل وضع اه لكنه لما كان الغير بلفظ الاول

فلانه كان فيه ملفتا قوله فلا معنى لجعله اه اذ لا يجوز ان يكون قسم الشيء قسيما

من لكونه فان الاسم ليس مثلا قسما للكلمة وانما هو قسم الفعل والحرف وقد سبق فى

صدر الكتاب من المحشى الفاضل بيان معنى القسم والقسيم والتقسيم والمقسم فتذكر

قوله قسيمه اى وضع المظهر موضع المضمر قوله جاز فى مقام التعظيم مطلق سواء كان

ذلك المضمر بلفظ المظهر الاول كما فى الحاقة ما الحاقة والقارعة ما القارعة او كان بغير

لفظه كما فى نعم الرجل زيد وسواء كان فى جملة كالامثلة المذكورة او فى جملتين كما فى قوله تعالى

لن يغفر الله لهم ان الله لا يهدى القوم الفاسقين وفى قوله تعالى الا ان يشاء الله ان الله كان عليما حكيما

وغير ذلك من الامثلة هذا من وضع المظهر موضع المضمر في جملتها بلفظ الاول واما ما يكون فيهما
بغير لفظه ففي قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا
نضيع اجرهم ذكره في هذا المثال الاخير الفاضل المحقق عبد الغفور قه مطلق اي سواء كان
بلفظ الاول اولا قه ان يكون اي المظهر الثاني قه الاول اي المظهر الاول قه الا وعلة
المبتدا اه والفرق بين التعميم والتفسير ان التفسير مشروط بسبق الابهام بخلاف التعميم فانه
غير مشروط به فالتفسير اخص مطلقا من العامة والاخص لا يشمل افراد الاعم والاعم يشمل افراد
الاخص فظهر مما قررنا وجه الاولوية وانما قال الاولى دون الصواب لجواز ان يراد بالتعميم
المعنى المجازي الاعم الشامل للعامة ولان الشمول ليس بلازم على ان عدم الشمول مم
حيث كان قوله ولكون في ضمن الطاف الذي للتمثيل بحكم [illegible] العطف فافهم قه يشمل
والتفسير لا يشمل بهذا القول لان التفسير يكون مما فيه ابهام كما في قل هو الله احد فان الضمير
مبهم ولا ابهام في هذا القول فلا يشمل هذا القول قه لا يقبل الحذف وهو ظاهر غني عن البيان
قه ووضع الظاهر الخ الظاهر انه معطوف على المستتر في لا يقبل وجاز للفصل اي ولا يقبل الحذف
وضع اه وهو مبتدا اه خبره محذوف بقرينة ما سبق والجملة معطوفة على جملته اي وضع
الظاهر فلا يقبل الحذف واما جعله مبتدا اه وقوله ثلثة جزءه في التقدير فلا يحذف
او فلا يقبل الحذف قه تفوت مع الحذف فلو حذف المظهر تفات الثلثة فلا يجوز حذفه ايضا
قه ولذا لام العهد اي وكما ان كون الخبر علة المبتدا او وضع الظاهر موضع المضمر لا يقبلان الحذف
كذلك لام العهد لا يقبل الحذف قه اذ مع ان علته لقوله وكذا اللام العهد قه لا ينساق الى
فيفوت الدلالة على المقصود قه الى الضمير اي الى حذف الضمير قه دل كلامه على ان الحذف الى
ويمكن ان يجاب عنه بان قيام القرينة بشرط لجواز الحذف لا علته له كما يتبادر من كلامه اللام
ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط الا يرى ان وجود حرف الحلق في العامة او اللام شرط
التحقق الباب الثالث مع انه لا يستلزم التحقق باب الثالث كما في دخل وتبع وغيرهما فيفقود
الفاضل المحشي في بحث وزن الفعل وجود الشرط انما يستلزم وجود المشروط بمحل تامل
فتامل فليس في كلامه دلالة على استلزام قيام القرينة لسواغ الحذف فليتدبر قه سايغ
اي مطلق سواء كان الضمير مجرورا بالجزاولا وسواء كان في جملة اسمية متصفة بما ذكره
اولا قه ويس اي ويس الحذف سايغا كلما قام قرينة قه ففي قول بالضمير بجواز الحذف
مشروط

مشروط بالشرط المتقدمة الا كونه فافهم قه اذا كان الضمير المجرور بمن قه يكون المبتدا او منويا
الخ يعني انه يكون المبتدا في الجملة الاسمية الصغرى جزءا من مبتدا الجملة الاسمية الكبرى وبما
قررنا ظهر ان المجرور الضمير في قوله مبتدا اه بها ليس على ما ينبغي لانه يفيد اتحاد الجملة مع انهما
انهما مشتملتان الصغرى والكبرى تدبر قه مبتدا اه بها اي مبتدا اه بها الاول قه واما في
غير هذا الخ غير اخذ الضمير الى الضمير على ان الضمير المجرور في الواقع في جملة اسمية متصفة بما
ذكره لان الجملة الاسمية المذكورة ووجه يوقف باه ثم تاملت فيه ان غيره اقسام احدها الضمير
مرفوع وثانيها الضمير المنصوب وثالثها الضمير المجرور بغير من ورابعها الضمير المجرور بمن لكن
لا في الجملة الاسمية المذكورة وخامسها الضمير المجرور بمن في جملة اسمية لكن لا يكون المبتدا او منويا
جزءا من المبتدا الجملة الكبرى والحذف في القسم الاول غير جائز وفيما عداه سماعي قه
وفي المنصوب والمجرور سماعي ان الحذف فيما سماعي قه من دب اسم لكتاب من كتب
اللغة
قه والمحذوف فيها حال من ضمير بستا جا او يجوز ان يكون حالا من الكر لكونه موقتة ومن القاعدة
المقررة انه اذا كان ما قبل الجار والمجرور معرفة يكون اي الجار والمجرور حالا مما قبله قه ان يقدر
اي الجار والمجرور ومع ذكره في قوله بستا جاحتى لا يلزم التقديم المحذور قه ظاهر اي تقديم
الحال على العامل المعنوي قه منه في هذا المثال صفة منوان وقد جعله المحشي
عبد الغفور في المثال الاول صفة ايضا لكون التوفيق غير مقصود اذ لم يرد الكر
المعين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني قه صفة منوان لكونه نكرة ومما قررنا عنه
انه اذا كان ما قبل الجار والمجرور والظرف والجملة يكون ظاهرها صفة لما قبلها لا يلزم في
المحذور الذي هو حذف الموصول مع صلته قه الظرف اي الظرف حقيقة قه فيطلقونه
على الجار والمجرور لكونه جاريا مجرى الظرف لانه يوافق في الاحكام قه فيطلقون اي يجعلون
الظرف اسما لظرف الظرف والجار والمجرور باصطلاح قه الجميع اي جميع ظرف الزمان والمكان
والجار والمجرور قه فلا يقال زيد يوم الجمعة لان زيدا غير متجدد فلا يصح وقوع ظرف الزمان
خبرا عنه قوله بخلاف الاطلاق يعلقه الخ فانه صحيح لكون الاطلاق متجددا في ظرف الشتاء او في
تسعة وعشرين قه ببعض وهو الفاضل المحقق عبد الغفور قه حيث نقل
الحكم مطلقا اي لم يقيد العلامة بقوله لا يكون متجددا حيث قال قال البعض قالوا ان
ظرف الزمان لا يقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها

بالجثة ايضا انتهى قوله عليه الخ حيث قال لان الزمان لا يتعلق بمضمون الجملة والاستقرار بها لعدم
الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات اللائقة بها فلو اطلقها فلا فائدة في تخصيص بعض بها
بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها انتهى ثم اعترض عليه حيث قال وفيه ان كون
الازمنة ظرف لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها
مثلا فيفيد قولك الزمان في الحريق سامعا لم يعرف كونه في الحريق انتهى قوله لعدم اختصاص الزمان
بجثة دون جثة فيه مسامحة لا تخفى فتفطن في امثاله وقد نبه عليها الفاضل المحقق حسن
چلبي في اواسط باب القصر في الشارح العلامة لان الحكم مختصة بلا دون بل حيث هنا لك
فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لانه غير مختص بها لما يشهد به العبارة ا
نتهى قوله بخلاف المكان فان له اختصاص ببعض الاجسام فالاخبار عن الجثة بالمكان
مفيد ولهذا جاز ان يقع ظرف المكان خبرا عن الجثة نحو زيد في المسجد وعمرو في الدار وبكر في السوق
وغير ذلك قوله الحريق اي في الحريق قوله الزمان الحريق من قبيل الهلال الخ وفيه فائدة ومدار
الجواز على الفائدة قال ابن مالك في الفية ولا يكون اسم الزمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبر النقله
مولانا سعدي افندي عنه سعدي العجم في تكملة كتابه قوله فالاعتراض على ما نقل حيث
نقل الحكم مطلقا لا على ما قالوا لان مرادهم هو المقيد دون المطلق بدليل جواز الهلال
ليلة الجمعة والرمان في الحريق فافهم قوله المناسب اي بمراد الحق وعبارته في امثاله
في كتاب بهذا فتصفح قوله فالظاهر من قوله فالاكثر الخ حيث لم يقل مقدر الجملة الخ قوله
يعم الاكثر اي يعم التاويل بالجملة قوله الاكثر من الوثيقتين قوله اخف من حذف اي لانه يحتاج في
التقدير المتعلق فيتعدد المقدر ويثقل بخلاف تقدير المضاف فان المقدر فيه واحد قوله
يلزمه التاويل قال الفاضل المحقق حسن چلبي في حواشي ديباجة المطول والتاويل
صرف اللفظ الى ما له وقيل التاويل بيان احدى محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد
المتكلم فالاول يتعلق بالدراية والثاني بالرواية وقيل التفسير بيان ما يحتمل
اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمل احتمالا باطنا وقال في بعض النسخ تلك
الحواشي والتاويل في الاول هو الانصراف فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف
فالتضعيف للتكثير والمراد هو هنا صرف اللفظ الى ما له واما التفسير فهو مقلوب من السفر
وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي
الاصطلاح

الاصطلاح قال الرازي في شرح الكشاف ببيان معاني القرآن اما بالنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم او
عن الصحابة رضي الله عنهم وهو التفسير واما حسب قواعد العربية وهو التاويل انتهى ثم
اورد الفاضل الحفيد على ما ذكره الرازي بحث واطنب فان شئت فراجعه وقال في
الصحاح التاويل تفسير ما يؤول اليه الشيء وقد اولته وتاولته تاويلا بمعنى وقال في التلويح
التاويل في الاصل الترجيع وفي الشرع صرف الآية عن معناها الظاهر الى معنى يحتمله اذا كان
المحتمل الذي تراه موافقا بالكتاب والسنة مثل قوله تعالى يخرج الحي من الميت الآية ان اراد
منه اخراج الطير من البيضة كان تفسيرا وان اراد اخراج المؤمن من الكافر والعالم من الجاهل
كان تاويلا انتهى قوله والصرف عن الظاهر عطف تفسيري للتاويل وقوله فيصح علته
للمعلل وهو قوله او في الذي على قوله لان الاستقرار فاحد الى ربما يتعلق بالمطلق و
الآخر بالمقيد فلا يلزم المحذور المذكور قوله والكم عطف على تقديره ذلك وانما لذا في
النسخ والظاهر فيها لذلك ذكره باعتبار ان الجملة كلام او باعتبار مفهومها وهي ما تضمنها
تكلم بها باسناده قوله ومما يلتقي الخ ولا يخفى ان الظاهر التوجيه الثاني واخرها هو ما اختاره
الشارح قدس سره وغيره بعيد لا سيما هذا الوجه الاخير تدبر قوله فالمعنى ان الجثة
الظرف وكذا حال المظروف فبينهم لان الظرف على ما يجيء في سنده الى الجثة يكون الام من احوال
المخلص المظروف من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا يعلم ذلك الام ولا يعلم
ما لم يقدر قوله ذلك مبتدأ اي خبره الفعل العام وذلك اشارة الى الفعل المقدر او خبره
العام والفعل صفته ذلك ولا يجوز ان يكون خبره قوله كالحصول لان قوله الا ان ذلك
بآبائه ولان الوصف لابد ان يكون معلوما للمخاطب قبل ولكون ذلك الفعل عاما لم يعلم
قبل بل علم بالاخبار فيمتنع هذا قوله الا ان اريد استثناء من العام قوله عامة النسخ اي الكثير

٤٣

بقرينة قوله حقق بعض المتاخرين الخ فيما كان اي في الظرف الذي كان الخ قوله قد يكون
في اي عامل الظرف المستقر قوله ~~[illegible]~~ دونها الى الفعل الذي هو قوله
واما قوله تعالى الخ جواب سؤال مقدر وهو انه يفهم من قوله في موضع ان الاستقرار
من الافعال العامة فلم لم يقدر في هذه الآية مع انه لا يجوز اظهاره فاجاب بقوله فاجاب
قوله فالاستقرار في الآية فعلا خاصا ما لم يقدر وحاصل الجواب منع لكون الاستقرار هنا
فعلا عاما للحصول العام اي الشامل للسكون والحركة وغيرهما قوله هذا منقوض //

هذا منقوض وعلى ان يجاب عنه بان ما ذكره الشارح بناء على الاغلب وما ذكره نادر فتدبر قه زيد ابوه الخ
اى مقول في حقه زيد ابوه الخ قه المثبت اى زيد ابو الاول الخ قه مستويا وقدرا فيه اى مثل زيد ابو الاول الخ
قه لانه اى ما ذكر من الخبر فيه جملة على تقدير تقديم الفاعل لا انه الخ قه من قبيل قسم الثاني المبتدأ
قه احاصل ابوه هذا من قسم الثاني المبتدأ ولذا ما بعده اعني قوله ما حاصل ابوه قه وهما جملتان
اى احاصل ابوه وما حاصل ابوه جملتان فلذا قال لان من قبيلها قه فيما لكن القائل عبد الغفور
قه على ذلك اى على لزوم المتعلق للظرف قه وفيه بحث اى وفيما اتفقوا عليه بحث حاصله
منع لزوم المتعلق وجوابه المحشي باثبات المقارنة الممنوعة يعني ان الظرف لا يلزمه المتعلق بل
يلزمه المظروف قه امر ما خر وهو المتعلق قه هذا اى تم هذا اى ما قيل او مضى هذا او خذ
هذا قه قلت جواب عن البحث المذكور قه يكون ظرف لامر من امور زيد لا الدار فقول المتوقف
والمظروف هو زيد ليس بصحيح اذ المظروف هو حال من احوال لا ذاته قه من قيام بيان
لامر الامور فالظاهر من المعطوفات الواو دون او على ما لا يخفى قه او غير ذلك من الطعام او شرب
او نوم او قراءة الى غير ذلك قه فلا بد من تقديره مما اتفقوا عليه فاتفاقهم صحيح لا يرد عليه
شئ ليتم البيان اى بيان حال المظروف فلو لم يقدر لكان حاله مبهما مثلا اذا قلت زيد في الدار
لم يعلم ان المراد انه حاصل في الدار او ساكن او قائم او نائم او شارب او غير ذلك فلم يقدر
المتعلق قه اسرع قبولا الخ لان الجملة المستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط والعود
المستقل بنفسه يقتضي الارتباط قه بغير اللام ويجعله نوعا آخر قه اى غير ذلك من القسم
وضمير الشأن ولام الابتداء والشرط قه بتابعي كلامه قه فمن قال بل غير سيبويه الظاهر انه
اعتراض على لفظ الشارح لانه ينبغي ان يقول وذهب غيره بدل قوله وذهب بعض النحاة
اذ يفهم منه انه ذهب غير سيبويه من بعضهم ايضا مذهب وليس كذلك فان سيبويه
منفرد فيه فاجاب المحشي المحقق بما حاصله من قوله وكان انه لم يقل النحو ويحتمل ان يكون بيان المراد
ببعض النحاة وهو غير سيبويه ويرد عليه ايضا الانتقاض المذكور ولعل الذي حمل
القائل المذكور على ما فعله هو قول الشارح رحمه الله وهذا مذهب سيبويه حيث
لم يقل مذهب سيبويه ومن تابعه فاعرفه ثم انه لا يرد السهو المحشي في اتمام ما ذكره من التوجيه
ان يبين تابعيه فافهم قه فقد غفل عن الانتقاض بتابعي سيبويه قه ولا يجوز الاخبار
الخ اى لا يجوز ذلك مطلقا سواء كان المبتدأ متضمنا معنى الاستفهام او لا بقرينة قوله ومنع

سيبويه

سيبويه الخ قه ومنع سيبويه الامتناع الى قوله وابى الى حسن اه فابى الى حسن يوافق سيبويه
في جعله مبتدأ ويخالفه في جعله متى موقعه .. وابى الى حسن منع النحو جعل معا موفقة بالتأويل
المذكور قه ولانه اشار الى هذا قال كانه لما ان يكون مراد الشارح بذلك الفعل مجرد بيان
مذهب الاشتاق الى منع المذكور قه معناه اى الرجل او اى انسانا او اى شئ قه بل
في قوله وهذا مذهب سيبويه خطأ وكذا ان الظاهر هذا الاشتاق الى كون من مبتدأ بتأويل هذا
ام رأى و ابو لي خبره فيفيد ان مذهب سيبويه جعل من مبتدأ موفقة بالتأويل المذكور وليس
كذلك لما عرفت آنفا ان سيبويه يجعل من نكرة ولا يأول بالمعرفة وانما الذي يؤوله بها هو ابي
الى حسن لكن يمكن ان يجعل هذا الاشتاق الى مجرد كون من مبتدأ و ابو لي خبره مع قطع النظر
عن التأويل المذكور لان جميع ما سبق بقرينة عدوله اعني قوله وذهب بعض النحاة الخ فافهم
فصح لا يرد الاشكال المذكور وبعد قوله فاعرفه اشتاق الى هذا التوجيه ومما اجازه سيبويه
الخ واعترض عليه بانه من باب التغليب ذكره الفاضل الرومي حيث جعله في آخر باب احوال
المسند اليه الخ فان شئت فراجع الى حاشيته فان فيها تفصيلا يتعلق بهذا المقام قه يلغي
لان التساوي اعم من ان يكون في التعريف او في التخصيص فلا حاجة الى قوله او كان موفقتين
فانه تطويل بلا فائدة فاجاب عنه هذا بقوله الا انه ذهب الخ وهذا السؤال والجواب ذكرهما
الفاضل الرضوي واعترض الفاضل المحشي عبد الغفور رحمه الله على الجواب بان مثل هذا الوهم
غير مندوب عنه بوجوده في التساوي في التخصيص ايضا ثم قال فالاولى ان يقال
لم يكتف به لفوات التفصيل انتهى والاعتراض قوي وهو ينقض اجمال الكل في قوله
فالاولى ان يقال الخ نظر يعرف بالتأمل فتأمل قه المحل اى محل التساوي المستفاد
من قوله او متساويين قه فالمراد التساوي في صحة الخ اى لا التساوي في مرتبة التعريف
قه مبتدأ خبر او قوع على تقدير كونه من الافعال الناقصة صرح به الفاضل المحشي
عبد الغفور في قوله المحصن هذا ما وقع متأخرا ومن المنصوبات فاعل المصدر المعرف
باللام وكذا ما وقع قالوا قه نحو ضرب الخ فان التقديم ليس بواجب فيه لعدم
الالتباس قه بقولة قام ابوه الخ فان الخبر فيه وان كان فعلا لكنه ليس فعلا للمبتدأ
بل هو فعل متعلقه قه ضرب الزيدان قاما فانه لا يجب فيه التقديم على ما ذكره هذا
القائل ويجب فيه التقديم على ما ذكره الشارح ولذا لم يعتبر هذا التقييد اعني صورة //

قه ليس فعلا بل جملة كذا قيل وقد حمل بعض الشارحين الفعل على الفعل الاصطلاحي المقابل للاسم والحرف فلذا قال بابا ه
قوله على ما لا يخفى وعلى تقدير التسليم يرد عليه ما ذكره المحشي بقوله وفيه ان الخ لما اورده المحشي كلام على
سبيل التنزل فليتامل في هذا المقام فانه مشتبه الاعلام ومزال الاقدام قوله فلا حاجة الى اخراجه
الى قيد له مع انه اخراجه اعلم في شرحه بقيد له كذا استفاد من حاشية عبد الغفور ثم قال فالاولى ان
يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية الكل باسم جزئه المتقدم انتهى وفيه ما ه قوله بابا ه فافهم
قه فمعنى قوله الخ اي جمعنا ه بهذا الاجا ذكره القائل اي عبد الغفور ثم ان المعنى فعلا له صورة فهذا
تفريع على الاعتراض بقوله وفيه الخ قه او كان الخ اي الا فعلا له صورة قه مشتملا على
فعل له اي جملة ولا كان مشتملا على فعل له فالمراد بالفعل الجملة الفعلية المشتملة على الفعل
فذكر الجزء واريد الكل قه بهذه الصورة اي صورة كون الفعل مثبتا او منفيا قه
فلو حمل الخ كما حمله عليه القائل اي عبد الغفور فاحتاج الى التقييد بقوله صورة لاخراجها قه
مذهب الكتاب اي مذهب صاحب الكتاب قه لكان اخف لانه فيه تقليل الاقسام فيكون
الضبط اسهل لكن الشارح حمله على الاول حيث قال واما في الصورة فلئلا يلتبس [illegible] اى
بانواع قه الا الاستفهام فلا يصح قوله كالاستفهام لكان التمثيل فانه يشمل سائر الحكم فيه
فالاولى ان يقول وهو الاستفهام تدبر قه وفيه نظر الى هذا الخ مبني على منع الحكم بوجوب
تقديم الخبر في الاستفهام ويمكن ان يجاب عنه على تقدير ما اشتهر في توجيه امثال هذا ان الكلام
صحيح او باعتبار الافراد الذهنية ثم ان ما قام زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لان اقايم زيد
ايضا كذلك فالظاهر ان يجعل عين امثال اقايم زيد دون الى زيد والظاهر ان الاستعمال اعم
من استعمل في ما قام زيد واقايم زيد والاقايم زيد فنظر المحشي بهذا المحل نظر فانظر قه ما يغير
معنى الجملة اي من الاشياء التي الخ قه لا يغير حرف النفي معنى الجملة لانه فيه ليس للنفي
انما يغير معنى اذا كان منفيا [illegible] وفي زيد لا قايم لا يغير حرف النفي معنى الجملة
لانه فيه ليس للنفي بل حرف النفي فيه جزء من الخبر فمعنى زيد لا قايم اثبت اللاقايمية لزيد
ولم ينف القايمية عنه كما في ما قايم زيد والمنطقيون يسمون مثل زيد لا قايم قضية معدولة
المحمول ويسمون مثل ما قايم زيد وما زيد قايم قضية سالبة محصلة والتحقيق الوافي ببيان
ما بين القضيتين على وجه التفصيل والتوضيح مذكور في كتب المنطق ثم ان ما يغير معنى
الجملة انما اقتضى صدر الكلام لان المغير يجب ان يتقدم على المغير ويدل من اول الامر على انه من

اى نوع

اى نوع من نوع الكلام المثبت والمنفي وهذان الوجهان منتفيان في حرف النفي الذي في مثل زيد لا قايم
ولذا لم يقتض صدر الكلام قه فمثل زيد لا قايم كلام مثبت وموجب ومثل ما قايم زيد كلام منفي
قه لئلا يشمل مثل الخ فان في ضيعته ضميرا عايدا الى متعلق الذي هو قربي فقط وهو رجل فان المضاف
اليه تعلق بالمضاف تعلق المعمول بالعامل وليس كل رجل جزءا من الخبر نظيرها وان الخبر هو المضاف
لا المجموع المضاف والمضاف اليه في قوله قربى ضيعته قوله والاظهر الاوضح وجه الاظهرية ظاهرة
واما وجه الاوضحية فغير واضح الا ان يقال اتصال المتعلق بالتابعية غير متعارف والاصح من [illegible]
سيما المتبادر [illegible] هو التابع الاصطلاحي وهو لا يصح اصلا فتامل قه عليه اى على الخبر
قه دون تعلق العامل بالمعمول وفي بعض النسخ تعلق المعمول بالعامل [illegible] هو الظاهر المناسب
علا بالمثال [illegible] بعدم المناسبة الكلام الا ان يحمل على القلب مثل عرضت الناقة
على الحوض وكذا الحال في قوله تعلق العامل بالمعمول وكذا قال فيما بعد دون المعمول بالعامل [illegible]
قه مع انه لا يجب الخ فاراد تعلق الجزء بالكل [illegible] مثل هذا قه لئلا يشمل مثل قربي كل رجل
ضيعته وفيه ان التعلق فيه ليس تعلق الجزء بالكل كما ذكره لان الخبر هو المضاف لا المجموع
المضاف والمضاف اليه بل تعلق المعمول بالعامل فلو قال تعلق المعمول بالعامل لئلا يشمل مثل
قربي كل رجل ضيعته ولعله لهذا قال والافضل المتقدم فاراد تعلق الجزء بالكل ليس بوجه
الشمول اذ لا شمول بها لما عرفت بل اراد لاخراج مثل على الله عبده متوكل فتامل قه
بتركيب عن ان اي عن ان وعد قوله او ان ومعموله قه كقولنا عندي ضرب في التحقيق في الابل من تقديم
المضاف في كلام المص قه اي ضرب من معنى ان وبهذا [illegible] التقديم لا يجري في كلام المص
عن ظاهره اذ تقديم المضاف كثير شايع فقاس على ما صرح به سعدي افندي في حواشي على تفسير
البيضاوي في صورة الانبياء وفي صورة النون وغيرهما قه سواء كان ما بعدها اداة وما
بعدها الا او ما بعد اذا المفاجاة قه فيما سبق اي في شرح موضع يتصل فيه ان يكون ان مبتدأ
فافهم قه موقعا اى ان يكون موقعا قه لان الشرط ما في اخر الجزاء ويلزم التكرار فيكون
كقولنا قه ولم يقيده بتصحيح التعلق قه اي مع انه اظهر مما ذكره الشارح قه بوجه
بوجه الكلام اي بدل التقييد بقوله من غير بعده والخبر عنه قه وليس [illegible] انه يلزم كما
التقرير بتصحيح عبد الغفور [illegible] فيكون المعنى جواب النفي قه لانه علة لقوله
لم يقيده اي لان تعدد الخبر بتعدد المخبر عنه في الكلام الواحد كثير فلا يصح بهذا القيد تقليل قد

ش او التحقيق لانه في نفسه كثير وان كان قليلا بالنسبة الى مقابله ق ورد اللفظ الذي فيه انه يجوز ان يكون او
يهما التيقيا التنبيه لا التقيد وانا اقول انه حيئنذ ان التيقيد اغلب يكون في المحاورات او في التطليقات فقد رده الفاضل
السعودي في طشته على تغليب البيضاوي في صدقة النبي بان قال قد نقل ابن الهشيمي عن سيبويه ان او
في قوله تعالى او يستلنا لا الحاثية الغالظ او تربدون النقيم وليس مما فكره في شيء انتهى ق اثبات
الكيفية آه اي اثبات الكيفية الواحدة المتوسطة لا اثبات الكيفية اعني الحلاوة والحموضة ق
فان قلت آه هذا السؤال متفرع على قوله لان المقصود اه يعني ان لكون المقصود ذلك يستلزم
خلو كل واحد من الحلو والحامض عن الضمير العائد الى المبتدا ويستلزم وجود الضمير في المجموع وهذا الاخير
محال وهو ظ ق خلو الحلو مثلا عن الضمير والا وان لم يخل عن الضمير يلزم اثبات الكيفيتين مع انه غير
مقصود ق يكذبه اي يكذب خلوه عن الضمير ق المشتق اي المشتق ق المجموع اي المشتق للضمير
هو المجموع ولكنه المجموع علامة يقبل الضمير اعتبر ذلك الضمير في جزئه القابل له ونظيره ان المشتق للاعراب
مجموع اللفظين لكونه هو الجزء وعلامة يكون اجراء الاعراب على المجموع من حيث هو مجموع اجرى على كل من جزئه
القابل له ق كما اجرى تنظيره ق بهذه الصورة ابلا حظ العطف مقدما على الربط ق لئلا
يلزم خلو الخبر المشتق عن الضمير المبتدا لان ضمير المبتدا تثنية والخبر مفرد فلا يصح لان يعود الى
المبتدا فيلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدا ق فيهما عالم اي في تركيب عالم ق ولم يدفع
جواب سؤال مقدر فلا يكون متفرعا على المنفي اعني حوره وفوجه ق الكثرة فيه الشذوذ لا ينافي
الكثرة الا ان يراد بالشذوذ معناه اللغوي وهو الندرة قال في الجوهري شذ عنه يشذ و
يشذ به شذوذا انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ انتهى ق لكونه الظ لكونه ق لكان
اي القول به لتضمنه معنى الشرط وذلك لان حصول النعمة منهم على ان من فضل الله تعالى فلا يكون سببا
لا يعمل النعمة من الله تعالى لان الظرف لا يحصل بدون الايعمال وجه عدم لزوم الفاء ههنا الذي يتفق
بهذا التوجيه بالمهما المتضمنة بمعنى الشرط فانهما غير عريقة في معنى الشرط مع انه لزوم الفاء في اخبارها
وبهذا رده المحقق فتامل ق غير عريق اي غير اصيل ق ماضيا خبر كان المقدر وقوله
او غيره عطف على ماضيا وجملة كان المذكورة مع اسمه وخبره صفة ماضيا وغير هذا الماضي الموصوف
بتعاقبه على معناه اه ان الحاصل الماضي المعتبر الباقي على معناه وقابلهما المستقبل فان قلت لم لم
يجز ان يكون ماضيا خبر كان المذكور المؤخر وباقيا صفة قلت لانه ح يلزم الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي اي بما ليس بصفة وهو غير مستحسن ق الا مستقبلا في المعنى سواء كان
في اللفظ
في اللفظ ايضا مستقبلا او ماضيا في اللفظ ش ايضا اي كما لا يكون ماضيا باقيا على معناه ق لا يتحتم ههنا
الظ ان هذا اشارة الى تضمن المبتدا معنى الشرط واعراض عما ذكر من موصول المذكور والنكرة الموصوفة
وكلمة ايضا اشارة الى الموصول المذكور والنكرة وانه اشارة الى تضمنها بمعنى الشرط الا ان يقال القول
بان المبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط متضمنة بمعنى الشرط لا يخلو عن اللغو فتامل
ش فيما ذكره اي في المبتدا الذي ذكره وهو المبتدا الذي تضمن معنى الشرط ق ايضا اي كالمبتدا
الذي تضمن معنى الشرط ق لذلك اي يصح دخول الفاء في خبره وليست فيه كلمة يدخل بها ما
تضمن هذا المبتدا بمعنى الشرط مصحح لدخولها فانه يقيس في مع الفارق ق ولا نعقل الجزاء
جامعة بين هذه الفاعلة بانهم المعرفة انه يصح دخول الفاء في خبره مع انه ليس بموصول
بالفعل ش اي باحدهما يعني على احد الاوصاف المضافة اذ لولم يقيد لتوهم ان النكرة اذا وصفت
باحدهما المتضمن معنى الشرط بلا ابهام تضمنها معنى الشرط من كونها موصوفة بهما معا وليس
كذلك بل يكفي في تضمن المتضمن فيها باحدهما وان كان اتصافها بهما معا لجواز كل في الدار
يأتيني فله درهم ش الاول به مقرر فيه المتبع في قوله المعنى واللفظ فيهما على ان المتقرر
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور
وضمير الموت افرد نظرا الى الافراد او اللفظ والمعنى لان في ضمير التثنية ابهام خلاف المقصود
كما بينا ش بحسب ان تقييد العموم واعتبار ههنا اعني الموت غير عام لتخصيصه بالو
صف اي الحصر فان بعض الموت موقوف وبعضه فقط الموت بسبب الطاعون والموت
بسبب القتال وغير ذلك والبعض الآخر غير مورود لا الموت بسبب الحمى وغيره ق فتنفك
الكثير النعم منفية والظ انه سهو من الناسخ او من المصنف ق بسبب الحكم والاخبار
كما في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كما مر انفا ش صفة وحال اي لا صفة غلام والايقوع
ايضا مثلا لا النكرة الموصوفة لا المضاف اليها اي الجملة الشرطية آه يعني ان المراد من قوله
والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء لا كل واحد منهما حتى يرد ان الجزاء قد يكون اخر مثل ان
ذاك زيد فاكرمه ثم ان التوفية على الحكم المشار اليه بقوله لا تكون الا جملة هي الشهرة فافهم
ش فبعدان اه فلا يقال لم يلتفت اليه لكونه غير مستعمل ق مهملا اي متروكا غير
مستعمل ويحتمل ان يكون معناه غير مبين حاله اي ينبغي للشارح رحمة الله عليه ان
يبين حاله ايضا ش لم يقع اي في كلام الفصحاء خلافه انه قد يقع كما مر انفا في امثال المذكور

فانه ممنوع فتأمل قوله ويرفع الى آخره الخ جواب سؤال مقدر وهو ظ ويحتمل العطف على يرفع قوله
بل يتحقق ان كانت اداة يقع صلة حرف الشرط في جملتها ولا يقع التنازع بين احاد الصوان
قوله ايضا اى كما اتيته بالاستقلال بمذكور قوله فالاظهر ان يقال اى في وجه المنع في بيت وبنوا وانما
كان الاظهر لان بهذا الوجه يشتمل المنع في بيت كان وبيت علمت وحوط وانما قال فالاظهر دون
فالصواب او الصواب او الصحيح لان ما ذكره الشارح قدس سره ايضا صحيح بالنظر الى كلام
المحصى وذلك لان المنع في بيت وبعد وجه ما جهيا عام وهو ما ذكره المحشي الفاضل وهو
ما ذكره الشارح قدس سره فانتفى ذلك الوجه الى ما للتخصيص والمحصى رحمه الله عم فعلى هذا الا
الاظهرية بالعكس فليتأمل قوله فضمن معنى الشرط فصار في حكم العدم فكانه انتفى وبهذا
يظهر انطباق الدليل على المدعى فلا يرد ان انتفاء الاثر مطلقا يستلزم انتفاء اللزوم مع
انه لم ينتف الملزوم اذ لا يلزم من الضعف الانتفاء قوله عليه اى على المبتدا قوله لضعف
مقتضيه فلا يؤثر فيكون في حكم العدم وبهذا ينطبق الدليل على المدعى قوله لعدم تأثيره في
المعنى وفيه ان باب كان ايضا لا يؤثر في المعنى مع انه مانع بالاتفاق الا ان يقال لانه عدم تام يتم
بتقدير الفاعل على الصفة فليتأمل قوله لا عدم اى كالمعدوم فلم يمنع دخول الفاء على
الخبر قوله وعدم الاظهر انه جواب سؤال مقدر قوله مع ان المعتوحة الخ مع انها مؤثرة
في المعنى لجعلها ما دخلت عليه في تأويل المفرد قوله في النسخ التي الخ ان المقصود
الاعتراض على الشارح او بيان وجه آخر التخصيص بمعنى قوله فيما بعد فظهر وجه لا
تخصيص ظهر وجه اخر له قوله فظهر لا وجه لا وجه تخصيص اى فيما نقلنا ظهر وجه كلامي التخصيص
تخصيص بيت وبعد والتخصيص لا على الله فعلى هذا يكون التخصيص حقيقيا لا اضا فيا
كما هو على ما ذكره الشارح قوله بيان المانع بالاتفاق متطفل بمعنى ان المقصود بالذات
بيان الاختلاف وبيان المانع بالاتفاق تابع له ولا وجه اى لكونه بيانه تابعا لبيان
الاختلاف اذ الاولى ان يعكس كما لا يخفى وفيه انه يجوز لان يكون الاهتمام ببيان الاختلاف
تابعا للاهتمام ببيان المانع بالاتفاق فافهم قوله هو هنا اى في هذا المقام .. انه فاعل وعا
.. حال اى حال قبحها قوله قيل لا يجب هذه آه مبنى على محل قول الشارح قوله وقد
يجب الخ على الاعتراض على المحصى وكذا اقتفى المحشي فيما بعد بل العذراه كما لا يخفى قوله
اصلا اى لا قبيحا ولا قطع النعت ولا نحو مثل نعم الرجل زيد قوله ونحو الحمد لله جواب سؤال
قوله وبيان

قوله وبيان المحصى فيما بعد حيث قال وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف
احتمال لكون الخ قوله بل العذراى بيس العذر ما ذكر بل العذر الخ قوله عدم ذكر بها اى عدم ذكر المحصى
اياهما قوله والظ جعله مثالا لحذف المبتدا ووجه الظهور انه لا بد في كلام المحصى من ارتكاب الحذف
مضاف او مضافين على ما يذكره المحشي ويمكن تقديرهما معا فيه كما ذكره المحشي مع حصول المقصود
فيه بلا خلاف ما احتمال الشارح فانه وان امكن فيه ايضا تقدير المضاف الواحد مع انه احق لكن
يظهر منع المقصود اذ المقصود هو التمثيل بمبتدا محذوف على ما صرح به الشارح قدس سره والمضاف
المقدر هو لفظ المبتدا فقط بدون لفظ محذوف اذ لا يمكن تقديرهما معا على وجه الاضافة وهو
ظ قوله ويمكن ان يكون وجه الظهور ان ما ذكره المحشي مناسب لسوق كلام المحصى حيث قال وقد
يحذف المبتدا ولم يقل وقد يكون المبتدا محذوفا والمبتدا قد يكون محذوفا او قال المصنف كذلك
لكان ما ذكره الشارح ظاهرا منه قوله كمبتدا قول المستهل والاضافة بمعنى في كما اشار اليه
الشارح بقوله مثل المبتدا المحذوف في قول المستهل قوله حذف المضاف اى مضاف و
مضاف اليه على التغليب ويجوز ان يبقى على ظاهره فاعرفه قوله قعد الى قول الخ بيان و
البيان واشتقاقه لكون الاضافة بمعنى في قوله القمر اى الكوكب المسمى بالقمر يسمى هلال
الى ثلثة ليال ويسمى قمرا بعدها قوله ثلثة الظ ثلث قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال
ولعله ذكر بتأويل ازمان الوقت قوله وبعد اى ما ذكره من ثلثة ليال قوله والليلتين
قوله ست بدل او عطف بيان لاخر الشهر والاظهر انه عطف لليلتين ابدل منه ولكن الظاهر في العبارة
سادسة وعشرين وسابعة وعشرين الا ان يقدر المضاف اى ليلة ست وعشرين وليلة
سبع وعشرين قوله وغيره مبتدا وقوله قمر خبره قوله فاستعاره الظاهر ان المراد الاستعارة
الاصولية الشاملة للمجاز المرسل او الاستعارة اللغوية لا الاستعارة التي هي مصطلح اهل البيان
لظهور ان العلاقة بها اللزوم او السببية لا المشابهة فتأمل قوله استعمال اللفظ المشترك في
معنييه معا وهو يجوز اذا لم يكن بين المعنيين او المعاني تناف وتضاد فقولهم لا يجوز استعمال
المشترك في معنييه او معانيه ليس على اطلاقه على ما هو صوابه بل اذا كان بين المعاني تضاد
قوله فيه منع لاحتمال ان يكون الذي لم يشبه لم يكن التشبيه خبرا من الامر الخلاف ما ذكره الشارح
فانه لكون التشبيه فيه من الامر فلم يعتبر به قوله فالاولى ان يقال اه انما قال الاولى دون الصواب
لان الاحتمال لا يقدح في صحة المثال وانما يقدح في صحة الشاهد بل يصح التمثيل على الاطلاق

الواقع وان كان الاولى ان يكون التمثيل قطعيا قوله الى كم ما يلزم فاحتاج الى التأكيد فالمراد بالقسم قوله

ووجهه اى وجه التوهم يعنى ان لو لم يأت بالقسم لكان لفظ الهلال آخر الكلام والغالب فيما هو آخر الكلام

والغالب فيما هو آخر الوقف عليه فلا جرم يتوهم نصبه فلما اتى بالقسم كان آخر الكلام هو القسم

ولفظ الهلال صار وسطا ولا يجوز الوقف على كلام واحد فيتعين رفعه البتة ويتعين كونه خبرا و

حال لم يوقف عليه على ما وقف عليه اطراد الباب فاتى بالقسم ايضا وان لم يكن فيه التوهم لان كون ما

جعلا النادر فى حكم المعدوم قوله الاصل اى الاولى قوله اى احلال اى كائن هلال اوا هلي حاصل

هلال مرفوع بالابتداء الليلة خبر اذا اعتبر الظرفية والمحذوف هو المضاف وانما احتيج الى تقدير ليلا يلزم

كون ظرف خبرا عن الاعيان الغير المتجددة قوله لانه اى لان قولك خرجت فاذا السبع قوله لانه على بعضها

لكنه لم يتلفت ايضا الشارح لعدم صحته قوله ايضا اى كما يكون ما نحن فيه على المذهب الاصح قوله

ففاجأت وقت السبع وافق وقوله وقت مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق

اذا ظرفية بل تتم اسمية بل المفعول محذوف اى فجاءت فى ذلك وقوف السبع اياما اى السبع

كما ذكره الشارح قدس سره فى بحث الظروف المبنية وكذا الحال اذا كان ظرف مكان قوله والا

لم يبق اذا ظرفية يعنى وذلك غير جائز لانه لا زوم ظرفية نقل هذا المحشى فى بحث الظروف المبنية عن الشيخ الرضى

انه قال انا لم اعثر على اذا المجردة عن معنى الظرفية انتهى قوله ويحتمل ان يجعل ظرف مكان اى ففاجأت

مكان السبع ولعق قوله ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء قال الشارح قدس سره فى بحث

الظروف واما الفاء فهى للسببية كان مفاجأت السبع مسببة عن الخروج فيه والاقرب الى التحقيق

انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع

انتهى فيما ذكره المحشى نوع مخالفة لما ذكره الشارح حيث يفهم من تقديم المحشى كونها للعطف

ترجيحه اياه ويفهم من صنيع الشارح حيث قدم كونها للسببية وغيره عن كونها للعطف بصيغة التمريض

مع تأخيره اياه اختياره لكونها للسببية هذا ثم ان الظاهر لكونها للسببية اولى من كونها للجزاء حيث

لم يحتج فيه الى تكلف تقدير شرط مع حصول المقصود الذى هو السببية بدونه قوله والشرط محذوف

اى اذا خرجت فاذا السبع قوله الاظهر اى بحسب اللفظ حرجت فذلك القائل فلا ينافى اظهرية

ما ذكره الشارح واوضحية بحسب المعنى فبعد التقييد على ما ذكره كيف يرد عليه اعتراض المحشى

بقوله ولا يخفى الخ قوله لا بمعنى ان كلا الاحوال فى اول النظرة قوله منه اى فيه اى فى التركيب هذا

على تقدير تعلقه بلزم وان تعلق بموضعه فمعنى على معناه الظاهر قبيل البراغ هذا تنظير على انه فيه لا

تمثيل

تمثيل له لان ما نحن فيه من قبيل حذف العائد من الجملة الواقعة صفة وهذا من قبيل حذف العائد

من الخبر الجملة قوله الا انه جعل ما مصدرية حينئذ لكونه اظهر ولذا اختاره الرضى قوله لم يلتفت

المصنف الخ فى جعله من قبيل وجوب حذف الخبر فقط نظرا الى اللفظ قوله والمعنى حالكم اى الفعل

حالكم بالنظر الى المعنى قوله ليس الا اى ليس الخبر الا الذى فالمستثنى محذوف كما فى جاءنى زيد ليس

الا اى ليس الجائى الا زيد انما لم يذكره المحشى فى اول البحث المستثنى قوله وخبره عام عطف على

الجملة الظرفية اوله من المستتر فى الظرف قوله تنبيها على ان الخ اى تنبيها ظاهرا مفصلا والا فالتنبيه

عليه يوجد فيما ذكره من الاولى ايضا فاعرفه وانما قال كانه لاحتمال ان يكون مراده صحة تحقق الكلام

وبيان مراده هم قوله من تقييده اى يكون الخبر فيها عاما قوله ولا نحو ما فى الخ عطف على حذف

اى وبان لفظ لا يجب الخ قوله الا نادر استثناء من قوله يجب قوله ان كان خبرا وان كان

فعلا مسندا الى ضمير الاسم الخ وجه كون الرافع هو الفعل الاولى لم يذكره لظهور بطلانه قوله يلزم

كونه الخ وهو باطل قوله هو لا لعامل لفظي الخ ولم يقل به احد بحالا لان العامل فى كليهما معنوى

كما هو المختار او العامل فيهما لفظي وهو ان كلا منهما عامل فى الآخر او العامل فى المبتدأ معنوى

هو الابتداء وفى الخبر لفظي وهو ان كلا منهما عامل فى الآخر او العامل فى المبتدأ معنوى هو

الابتداء وفى الخبر لفظي هو المبتدأ على ما مر بيانه فى تعريف الخبر بانه هو المجرد المسند به وقال

آخرون انهما جميعا اعنى المعنى الابتداء عاملان فى الخبر ذكره فى الضوء واما ان العامل

فى المبتدأ لفظي وفى الخبر معنوى فلم يقل به احد قوله الاولى كان الخ انما قال الاولى لان مراد الشارح

رحمه بقوله صار هو صريحا بجزئيته فوقه او بتأكيده فلا يلزم فى المجرور اعلالهم لكنه خلاف المتبادر

ولذا لان ما ذكره المحشى اولى وبعل قوله فافهم اشارة الى ما ذكرنا وبحتمل ان يكون اشارة الى

ان ما ذكره المحشى اخصر ايضا قوله فان المتبادر الخ ولذا هذا اخصر قوله نحو ضرب زيد عمروا

وانظر الاقتصار على زيد لانه مثال المنسوب الى الفاعل فقط لكنه ما صح ان يقال المنسوب الى الفاعل

والمفعول انه منسوب الى الفاعل قال ما قال مع حصول المقصود به ايضا متأمل وقد اشترط

الرضى الاعمال فيه الخ فلا يدخل فيه ضرب زيد عمروا فلا يكون القاعدة حينئذ شاملة للجميع فمراده و

لذا قال الشارح رحمه منسوبا ولم يقل مصدرا فعبارة الشارح اولى هذا اذا حمل المصدر على معنى

الاصطلاحى كما هو المتبادر واما اذا حمل على معناه اللغوى فيكون مثل ما ذكره الشارح

ويجب حمله عليه وان كان خلاف المتبادر ليشمل ما ذكره قوله احدهما فاعل فى كونه الشرح

ولا الم يذكره المحشي قوله ثم سهله الى ال اى ثم الحال التي بعد المبتدا اعلم ان الحال الجملة الاسمية الواو
وتلا الحال اعلم ان يكون مفردة او جملة كما صرح الفاضل الرضي بتعيين الواو في الجملة اعلم ان يكون اسمية
او فعلية قوله كان مجازا اى مجازا عقليا لكونه في نسبة الاخطب الى الاوقات قوله فجعله مجازا اى
مجازا عقليا ايضا قوله الا ان يكون الحكم مبنيا انه فيح لا يكون الحكم مفيدا لما ذكره بل مطلقا حيث
يحتمل لم يكن اوله مجازا على ما كان اوله مجاز فيجوز رفع الى ال فيه حملا على ما كان اوله مجاز ا
قوله او بواسطة في صورة كون المصدر ضميرا فيسبق لهم التفصيل الى المصدر بالواسطة
لان المضاف الى المضاف الى الشيء مضاف الى ذلك الشيء قوله كما يستوف اى ثم الشارح ثم ترتيب
مذهب الكوفية وهو فساد المعنى على تقدير عمل المصدر وهو تقييد المبتدا المقصود عمومه
بزمان الاستقبال قوله وفاعل حاصل هو المصدر اى ضمير المصدر اى الضمير العائد الى المصدر قوله
وهو اى اختلاف عامل الحال وصاحبه قوله عند بعضهم اى عند الجمهور لا عند الجميع لقوله الاتي
ثم جواز الاختلاف قوله الا مع متعلق الظرف لان الظرف ومتعلقه في قوله نحو زيد عندك واحد
لا تعدد وحتى يحتاج الى صيغة الجمع وانما قال الاولى لصحة الجمع بالنظر الى المواد / /
بجمع السكنات بذلك الاعتبار ولجواز اضمار معنى الجمعية بالاتم والاضافة قوله اذا بهذه
ظرفية اه ظاهره اعتراض على الشارح بان قوله مع شرط ليس بصحيح لان شان يكون اذا
شرطية والجواب ان المراد مع شرط صورة في الاصل وهي يتم تحقيق المقام فتدبر قوله خالية
ثم [illegible] معنى الشرط لانه لو لم يكن كذلك لما كان له جواب لان الشرط لا بد له من الجواب وهو منتف فيخلو
عن معنى الشرط قوله ولا يخفى عليك الا الواجب مع الجملة اه لان عبارة الشارح قاصرة
عن افادة المرام حيث تدل على ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها مطلق اسواء كانت ت
مضاف اليها الا اذا ونحوه غير جائز والمقصود الجملة المضاف اليها لا اذا فقط
فعبارة المحشي تفيد هذا المقصود افادة واضحة والى اصلاح عبارة الشارح
علاقة وعبارة المحشي ظاهرة قوله وان حذف اذا مع الجملة الى اخر انه ايضا اعتراض
على الشارح بان كلامه هذا على اطلاقه غير صحيح بل لا بد من التقييد بان يقول من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها مع غير الفاء الفصيحة وجوابه انه لا حاجة الى خصوص
البحث والا فاقه يغني عنه على ان حذف اذا مع المضاف اليها مختلف فيه ذهب اليه صاحب
الكشاف وخالفه صاحب المفتاح على ما ذكره في المطول وغيره وهي تمل تحقيق مراد
الشارح

الشارح رحمه الله قوله الفاء الفصيحة وهما الفاء التي دخلت على الجواب الشرط المحذوف نحو
فانفجرت اى اذا ضربت به فانفجرت قوله فيه اى في ذلك المعنى قوله فلان ضرب جاءني نحو
كما ضربت عمرو واذ يرى قوله شبهها بالفاء وجه التشبيه كون كل منهما حكما اجماعيا لكنه اذا ذكره
مع الفاء فحسن طلبي واو بحث الى من حواشيه على المطول في قوله قلنا امتثال فهي انما
ورد على خلاف الاصل شبهها بالفاء قوله وان صدر عطف على قوله ان المحذوف قوله ولو قال
ال وهو حكم لم يضر بحذف فقوله متعلق بقال لا بمقوله قوله وهذا اى وهذا الوجه الذي ذكره هذا
القائل فيه كلام اى اخره ووجه الافادة ظاهر اه احسن الوجوب فيلزم كما ذكره كلام من استتر ال اهما
بهذا المعنى المصدر كما صر قوله الا انه لم يجوز وجه الاستثناء متصل من قوله ولا عيب
اى لا عيب فيه الا هذا العيب او منقطع بمعنى لكنه لم يجوز والى اخره قوله حتى يتوقف
اى هذا المصدر قوله غير ظاهر اه الحجة وعدمه يتصور في الكلام الذي يجمع السلوكات
عليه ولا احتمال من غير تقدير الخبر ليس كذلك لما يفهم الحجة عنه قوله وكانه شبهه ووجه
الشبه هو عدم ففائدتها مع حصول الفائدة منهما فالصيغة مجاز عن الصفة استعارة
مصرحة اصلية فقوله قد يسمى اه اى التسمية كناية عن حصولهما والمراد بالكناية معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فانها بالمعنى الاصطلاحي تنافي المجاز والاستعارة قوله بعد ملاحظة
اعتبار فيكون من قبيل وضع المظهر موضع المضمر قوله ومن اشتمل عليه فاى اى بهذا الوجه
المذكور بقوله لان المعطوف اه قال ثم توضيحه قوله على ضمير اى ضمير مستتر في الخبر هو فاعل الخبر قوله
اى كان جبرا فتقون هو وضعته الى المستتر به هو ليصح عطف وضعته على المستتر كما هي الحق في
العطف مع انه اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل فلا بد من التاكيد او الفصل والا لا يجوز
عطف على هو الذي وقع تاكيدا لان المعطوف على التاكيد تاكيد ايضا وذلك غير جائز لحذف
المؤكد اسم المفعول وهو الضمير المستتر في مقرون لان حذف الخبر يستلزم حذف ضميره المستتر فيه
مع المؤكد اسم فاعل وهو هو الملفوظ اذ لا يجوز حذف المؤكد مع ابقاء مؤكده قوله
ومعنى كلام جواب سؤال مقدر وتقريره ظ قوله لكون علة لقوله يعني قوله على حذف
ح اى على تقدير المحذوف قوله في القاموس يرد ان ما ذكره الشارح من ان فوقها / /
مخالف لما في القاموس قوله ومنه اى من الخبر بمعنى الاربعاء قوله لانه من اسم فوقها فانتبه
على المذهب الاصح قوله ولم يرد ان الخ كما ذكر الفاضل المحشي عبد الغفور ولان الله المتبادر

م نفيه وقد ذكره هو ما ذكره الفاضل لا ما ذكره بهذه المحشي تأمل قوله تكلف لانه يبقى المبتدا
دون ان فيه ارتكاب الحذف قوله والا فوت بمعنى الاشباه اى مجاز فرح منهم صدر الكتاب في قوله وعشرون
واخواتها حيث فاستعارة الاخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة التي ح النفي قوله فقصد
بالبيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وهو ان خبرها مرفوع بها لا بالابتداء كما ذهب الكوفيون
وهو المذهب الغير الاصح ولو قال منها خبر ان لتعين البيان على المذهب الاصح لان ذكره خبرا
يكون لا حاله من اسم فوقها لانه من خبر المبتدا فلا يحتمل المذهب الغير الاصح فلا يذهب نفس
السامع اليه فذهب محكم قوله ومذهب الكوفي وهو ان خبرها مرفوع بالابتداء لا بها
قوله باقي الاقسام التي تذكر بعد من خبر لا التي لنفي الجنس واسم ما ولا قوله ولا بد من هذا الخ والا
لم يصح الكلام لان قائم مثلا في ان زيدا قائم خبر ان لا خبر جميع ان واخواتها قوله والا وضح الاخصر
الا خصر الانفع اي الاخصرية والاوضحية واما الاوضحية فلانه لم يتم فيه الى التصرف اعني كون
لا في جانب المحدود ولا في جانب الحد حيث اضمر معنى الجمعية بالالف واللام كما في هم
فوقها ولانه ليس فيه ارتكاب المجاز كما في قول المصنف واخواتها وهو لا يناسب مقام
التعريف واما لم يقل في الحروف المشبهة بالفعل مع احتياج الى ابطال معنى الجمعية بالالف واللام فيكون
اوضح من وجه موافقة للذي في التعبير بصيغة الجمع فان هذا اللفظ اعني الحروف المشبهة
كالعلم لهذه الحروف والعلم لا يقبل التغيير الجمع واشارة الى تعدد هذه الحروف كما جمع
هم فوقها لانه على ما ذكره المحشي لا يقال النسخ الصحيحة خبر الحروف والواقع والواو وواقع
سهوا من قلم الناسخ لتشبيهها بصيغة الجمع في الاوضحية اوضح لانا اقول انها مع خلوها
من النكتة المذكورة مخالفة لجميع النسخ التي عندنا والذي وقع المشبهة بالتاء في جميع
النسخ فلو كان النسخة بالواو ينبغي ان يقول المشبه بالتذكير كتذكير ضمير خولة وايضا
يكون التاء سهوا ايضا من الا ينبغي ان يسمع فتأمل واما وجه الانفعية فهو وجه الاوضحية
فتأمل قوله لا شك ان كل ما هو اوضح فهو انفع حيث يفهمه كل متعلم مبتدا الى خلاف الاخفى
فانه لا يفهمه الا الذكي اوحدي قوله فالاولى الاقتصار الخ اى فيه ان الاقتصار على المتبادر
يوهم المبتدا خلاف ما في الواقع من دخولها على المسند فقط قوله معنى عرفي متعارف بين القوم
قوله والمتبادر في عرف النحو اى اهل النحو ومن المعلوم انه يجب حمل الفاظ التعريف على المتبادر
منها قوله فيه اى في اللفظ لان هذا الفن يبحث عن الالفاظ قوله دخل عليه ان المخففة والملفوظة
بلانحو

بلا نحو ان زيدا قائم وانما زيد قائم قوله اى اي يتعلق وجه التكلف ان اطلاق المعنى على ما يشمل التقديري و
المحلي غير معهود فيما بينهم قوله لا المتبادر من الحكم بهذا المتبادر راجع قوله خبر ان واخواتها كما نظر
قوله المسند المطلق وهو المسند الذي ما على ما ذكره الشارح قوله وهذا اى اغناء المعنى السابق عن
هذا الجواب قوله ما هذا اى المعنى الذي حمل عليه الاصول وهذا الورود لا يراد اثر لفظي او معنوي
بين القوم اى بين النحاة قوله اشترنا اليه حيث لانه معنى عرفي الاصول قوله ولا خفاء الخ ورود هذا
السؤال انما يقدم على قوله فيما يحتمل تأويل الجملة الخ ان كان الغاء وفيه العطف ان اي ح قوله
على انه علاوة قوله بان يجعل المراد الخ يعني بان يجعل المراد تقدير المتعلق للمسند بعد الظرف
قوله بعد دخول هذه اى الحروف الخ وفيه ان الاسناد بعد دخول هذه اى الحروف لا يكون الا الى اسمائها
فلم يفد ضم الاستدراك بتقدير معنوي فراد حاصل ان الاسناد الى اسمائها والاسناد بعد دخول
متلازمان فتقديره قوله الى اسمائها سواء كان قبل قوله بعد دخول هذه اى الحروف او بعده
يفضي الى الاستدراك فليتأمل قوله وتوقف على ما ذكره ممنوع لجواز ان يعرف في كتب اخر قراءة
المبتدى قبل هذا الكتاب او بالسماع من الاستاد فتأمل قوله المنتظر صفة الاسم عن صفة لما معقول
انتظارا طويلا لانه يجيء توقيع في المنصوبات في بحث اسم وما هو بعيد قوله
عبارة المصنف ان قوله وامره كامر خبر المبتدا قوله توضيح خبر ان الخ فلو لم يذكر المصنف قوله وامره
كامر خبر المبتدا بقي امر خبر ان مبهما ولم يعرف اي شيء يجوز ان يكون خبرا له واي شيء لا يجوز فلما
قال ذكر زال الابهام واتضح ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدا صح ان يكون خبرا لان غير ما عليه
ما ذكره المحشي من النقض وما ذكره الشارح لدفع النقض تكلف وما ذكره انسب تكلف بعد و
وجه التكلف انه ليس في عبارة المصنف ما يدل على ارادة هذا القيد كما لا يخفى قوله على انه اى الشارح
او الشان على علاوة قوله بل ظرف لقوله الاتي لزم قوله لزم ان يكون الخ اى لزم الشارح هذا
المحذور لكون خبر ان ايضا كذلك اي مثله اى كخبر المبتدا قوله كذلك اى في متضمنا لصدر الكلام
لكن انت والشارح الجوابه بقوله والمراد الخ وبعد ذا اشار قدس سره الى دفع هذا النقض بان
المراد وامر خبر ان بعد صحة كونه خبر الكلام خبر المبتدا في اقسامه فيكون امره كامره في اقسام بعد صحة
كونه خبرا فيلزم المحذور الا ان يكون المراد من قوله لزم توهم لزوم بناء على الظاهر حيث
لم يذكر القيد المذكور فتأمل قوله والنقض اى في الكلام المصنف قوله فانه لا يجوز لان الانشاء ينافي
التحقق قوله وهما اى وهذا الاستثناءات التي هي قوله لم يذكره عدم صحة دخول الكلمة قد سبق

في الشرح هنا قال ان الاسم في حذف الفاء في خبره فعليه خلاف فلذا لم يذكره فتامل قوله لسبق اي في قوله حتى

بقوله والحق بعضهم ان بها قوله ثم ان بيان عند مذهب غير سيبويه وهو لا يرد على الاخفش لان

هذا التركيب لا يصح مطلقا سواء كان على مذهب الاخفش وسيبويه او على غيرهما للزوم بطلان

صدارة لا بدخول ان عليه ولمنافاة الاستفهام المستلزم الشك وعدم العلم التحقيق المستلزم

للعلم وانما لا يرد عليه لان ذكر الموجود علم ان قوله واما على مذهب المبتدا انما يكون على تقدير كون من جرا

وسيبويه لم يجز على مذهب الاخفش فلم يرد عليه ثم ان قوله ولا يرد على الاخفش الظاهر انه تعريض للشارح

بانه ينبغي للشارح ان يقتصر على ابا زيد ولا يذكر جالا يرد على الاخفش وهو في صدد شرح كلام الاخفش وتقيي

وان جاز ذلك على سبيل الاستطراد قوله مع اختياره مذهب سيبويه اختياره مذهب في وجه جعل

من مبتدا لان من ظرف اذ قد سبق ان من ان عند سيبويه وموقته عند الاخفش بتاويل اسم الا ام

في ال قوله الجواز والوجوب الظاهر والا ان يجعل الواو بمعنى او ويكون اجتماعهما بالنظر الى نوع

الخبر لا الى افراده قوله بتقديمه في ما قيل الخ فان التقديم مطلق ليس قدرا مشتركا ايضا بين الخبر بنوع

على ما عرفت ان حكم تقديم خبر ان الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز او الوجوب قوله مشترك

بين خبر المبتدا وخبر ان قوله ولا يجب تقديمه واذا تضمن الخبر الظرف المبتدا ما له صدر الكلام

يجب تقديمه نحو اين الدار زيد قوله فيه البحث في بحثه البحث لجواز ان لا يجعل ابدا اي حيث قول

عبد القاهر فانه خالف الجمهور في المواضع من هذا الكتاب فضلاء الشيخ وحده فتامل

احتراز عن حذف الموصول مع بعض الصلة قال الفاضل الرومي الشهير حسن چلبي في بحث

الفصاحة في حاشيته الواقعة على قول الشارح في الفصاحة اللائقة في المتعود ان اسم الفاعل المقدر

في تثبت بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول

مع بعض صلة النحوي وقال محقق الشيخ في المحل المذكور ان ما ذكره في النحو من ان اللام في اسم الفاعل

والمفعول اسم موصول عند غير المازني في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث واما ما

ليس بمعنى الحدوث فاللام فيه حرف تعريف اتفاقا كما يفهم من مواضع من الكشاف والمفتاح

والشيرة فان اللائقة ليس بمعنى الحدوث فلا يلزم حذف موصول مع بعض الصلة

المعرف قوله خبر تثبت للكلمة لا او خبر نسبت الكلمة لا وهذا اظهر لدلالة الاضافة عليه فافهم

قوله يتقدم الخ لا حاجة الى هذا القيد لانه لا يتقدم قائم او قاعد او غير ذلك بقرينة فانه لا يرد السؤال

قوله لنفي خبر ان قوله فلا ما اي فلكلمة لا لما الخ فلا بد من النسبة بملاحظة حال بعض الافراد اذ لا يلزم

لا يلزم

اذ لا يلزم من وصف النسبة بملاحظة الكل الافراد وانطباقها ولا تفسيرها بملاحظة بعض الافراد وانما صرف الشارح

رحمه الله العبارة عن ظاهرها لتحصيل المراد قوله في قوله فلا يرد نظر وقد عرفت دفعه بالتلطف بان

يراد بالمعنى الاعراب المحلي كما عرفت اي لا بالنظر الذي عرفته في خبر ان قوله نظير الموارث الاثر المعنوي

في يضرب فيه انه اورث الاثر المعنوي في جملة يضرب ابوه الا في يضرب فقط وهو مسلم فيه وارد

على تقدير نحو ان زيدا يقوم ابوه في موضع هذا البحث هنا في فتامل ويمكن انطباق قوله كما عرفت ليس

على ما ينبغي قوله فقد اعترض الخ فلو صح ظرفي بدل من الدار واو صل الاعلام رجل بدل الدار فلو قال

لا رجل ظريف لا التبس لفظ ظريف بالصفة بان يكون رفعه محلا على المحل ويكون خبره محذوفا والحمل

على المحل هنا جائز بالاتفاق قوله يجوز عند جماعة نظرا الى محله قوله لا لائق الخ اي اللائق على

الشارح ان لا يأتي بذي بيان العلة في خصوص المثال الذي ذكره الاخفش وتقول لا يحسن

الخ لئلا يرد بنظر المثال قوله اللائق الخ بتدل قوله ونحوه قوله بيان بالظرف وغيره

قوله المستقر في مثله الخ فيه ان صاحب الكشاف جعل قليلا في قوله تعالى قليلا ما تشكرون

صفة مصدر محذوف اي شكرا قليلا على ما نقله الفاضل الرومي حسن چلبي في حاشيته على

المطول في قول صاحب التلخيص وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة ايضا وجعل الشارح قليلا

نصبا على المصدرية لا الانتصاب على المصدرية في مثله موقوف لاحتياجه الى التوقف في امر السفرة

بالعكس على ما ذكره فليتصفح قوله وهو اي تقدير الزمان

قوله الا الا لم الخ قوله الموجود

في نفسه وهو وجوده في زمانه والموجود غيره وهو وجود الاعراض قوله لكلمة وان اصحابها

بمعناها اللغوي قوله وانما فيه لطافة فافهم قوله لداعي يقتضي كما ان تقديم الخبر في زيد

في الدار لداعي يقتضي كما صرح به المحشي في بحث وجوب حذف الخبر قوله ان لا يطلب الخ ان لا يطلب

خبره قوله والاحتياج عطف على قوله لداعي يقتضي كانه جملة ظرفية قوله ان تكون ثابتة

الخ لم يكون بمعنى انتفى فلما يكون اسم فعل فلا يرد عليه ان اسم الفعل لا يكون على هيئة الصيغة

قوله فلما الفعل اي فعل اسم الفعل الضمير يرجع الى كما في نفي بلا ما بعدها اي بعد الكلمة لا قوله ولهذا اي الظهور

ان وضع للحروف الخ في الانتفاء اي لا يطابق لفظ الخبر معناه في الانتفاء حيث نفي معناه بالكلية لا نفي لفظه

بالحروف وهو اثبات الخبر لم يطابق معناه في الانتفاء قوله وقال في الجامع بني تميم لكان الخ لا ينبغي ان

الى قوله الاحتياج يكون عطفا على قوله كثيرا فلا جرم لو لم يكن من اهل الامر العربي في كثرة او الحاجة الى

كلا لما عند بني تميم ثم هو ظاهر الفساد وعلى المحشي انه لم يقل كذلك قوله وكون الايهام المذكور

مرادون الامر بالنسبة الى من يوقف المتن بهذا بزوادا لم يوقف لم ينبغي في الاشتغال والحجة فانه لينبغي ان يتبع الدوام الكثرة

فتأمل قوله اي لحكم بالشذوذ في نحو قوله الضمير هو العمل الاعمل ليس ولا يستلزم العمل بغير الاضافة قوله حتى

يتوهم اي الحكم بالشذوذ على عملها عمل ليس قوله عملت آخر اي عمل على عمل آخر غير ليس قوله والما قال الشارح

اي عمل ليس ولم يقل اي العمل قوله تعيينا لما هو الواقع لا احترازا عن عمل آخر قوله ومن قال الظاهر في

فقد يقال ان المستفاد من التشبيه ليس عمل الا عمل ليس وقد عرفت ان ليس الحكم على عمل ليس لا بد

لنكتة عمل آخر قوله والتشبيه في العمل قوله لانه الشذوذ في نحو قوله الاولى وجه التشبيه فاذا لم

يكن شذوذ في وجه التشبيه فلا يلزم الا يكون الشذوذ في التشبيه قوله عطف على الشذوذ في نحو حيث قال

شاذ قليل ولم يقل شاذ فارج عن القياس قوله احتمال لان عمل ظاهر خارج عن القياس لانتفاء المعنى

الكلمة التي فيما عن الا الموجبة للعمل قبلها حيث لا يدخل الا المعارف وايضا ليس ينفي الحال قوله

وهو النكرة سواء كانت في كلام الشعر او في غيره كما قال المص قوله فبيانه كان شعر الشعر الموقفة

ايضا ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره فافهم ولان يمثل المص بقوله ولا رجل افضل منك يقتضي عدم

اختصاصه بالشعر لان هذا المثال ليس من الشعر الا ان يقال هذا المثال مصنوع ليس

من كلام الفصحاء انما ذكره المص لمجرد التوضيح والتفهيم فان مثل كاف في التمثيل بل يكتفي فيه على

ما ذكره جوابه ... وهو مؤنث سماعي قوله بقي احتمال آخر لكنه خلاف الظاهر قوله واحتمال

عطف على احتمال قوله مبني على الغفلة بهذا ممنوع لجواز ان يترك التنبيه لعلمه لجواز غفلتهم

عما ذكر من توقيف الفاعل لطول العمل على انه يتضمن فنعة تشابه الاطراف من الصنائع البديعية

وهو ان يكون خاتمة الكلام من الخطبة مناسبة للفاتحة منها وانما قلنا يتضمنه لان تشابه الاطراف

ليكون في الخطبة بما يدل عليه توقيفه وهذا ليس خطبة ولان خاتمة الكلام مناسبة للفاتحة

في تشابه الاطراف وهو مثل الى غاية حال الفاتحة فافهم قوله فلا يبطل طرد توقيفه الخ فيه اشارة

الى الرد على الفاضل عبد الغفور قوله توقيف علم المفعولية وهو قوله علامة لكون الاسم مفعولا

حقيقة او حكما قوله وما ليميز ... فيه رد ايضا على عبد الغفور حيث اقتصر على الاول

فقط قوله بل مررت بزيد بناء على اعتبار النصب المحلي اي رفع المحل وفي النصب

على التحقيق الشارح قدس سره اعلم ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا على ما حققه في اعرابه في معان

رد على الفاضل الهندي ولا فلا يبطل طرد توقيف المصنف بمررت ولا لم يعتبر قيد الحيثية فافهم

قوله اي علامة لكون الاسم مفعولا في علامة لكون الاسم مفعولا الا تسمي زائد قوله فلا حاجة الى التقييد

الاهو

الاهو اي لا يقال مثلا الفعل من حيث انها علامة لكون الاسم مفعولا الا انها ليست بتوقيف مع

احتياج الى الاجل الطرد قوله وهو اي المفعول المطلق قوله بقرينة الافراد في قوله بلا ضرب

بل على سبيل التعدد او وغير ذلك قوله ولم يسند اليه لاخراج الفاعل وتعلق به لاخراج الحال

الحال والتمييز والمستثنى قوله ولم يشمله التوقيف في وجه بقوله ولم يسند اليه ذا الفعل الى الفعل

مسند الى المفعول له اسم فاعله قوله باعتبار انه حال باعتبار صدق بهذا التوقيف عليه

باعتبار الاصل لا باعتبار الحال قوله تأديبا مفعول له مع انه يصح اطلاق المفعول لغة عليه

لكونه مفعول فاعل ضرب قوله لكن هذا مفعول به فيصح اطلاق المفعول لغة عليه فانه مفعول

فاعل كرمت قوله والتأديب اي مع التأديب فيصح اطلاق المفعول عليه لغة لكونه مفعول

فاعل ضرب قوله وفي ضربه مفعول فيه مع صحة اطلاق المفعول لغة عليه لكونه مفعول فاعل

الضرب قوله فانه يصح اطلاق المفعول على هذه الامور اما صحة اطلاق المفعول على الاثنين

المتوسطين فظاهر لان المفعول فيهما هو الكراهية والتأديب واما صحة اطلاق على الاول والاخير

فلان التأديب مفعول فاعل الضرب والضرب مفعول زيد وبعاملهما ناظر وجه زيادة ما

في الاول وفي ضربه في الثاني قوله مطلق اي بالنسبة الى جميع الافراد قوله الى بعض وهو المفاعيل

التي كانت مصادر واحدتها واما الذوات فلا يصح اطلاق المفعول عليه قوله وجه آخر

على هذا المعنى المفعول المطلق انه مفعول مطلق اي بالنسبة الى جميع الافراد لا الى بعض الافراد

وعلى ما ذكره الشارح انه مفعول بلا قيد من القيود الاربعة قوله فان قلت هذا السؤال على

قول الشارح لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اصلا او على الوجه الاخر المنقول قوله وبهذا

الاعتبار هو مفعول به سواء كان ابتداء او مفعول به بسببه او صلة قوله الا المفعول المطلق فلا

يصح الخ يعني ان هذا الاطلاق بالنظر الى اللغة لا الى الاصطلاح وذلك لا يصح باعتبار جميع الافراد

من المفعول المطلق قوله الفعل اي مدلول لفظ الفعل الذي هو الفاء والعين واللام قوله وجميع

الافراد المفعول المطلق كذلك وهو طرف قوله بخلاف المفاعيل الاربع فاطلاق المفعول على المفعول

المطلق باعتبار جميع افراده ولا يصح اطلاقه بهذا الاعتبار على غيره فلذا اختص بهذا الاسم قوله

يستلزم التسلسل فان الفعل المطلق على صيغة اسم المفعول له مصدر يقتضي التعلق بفعل

آخر وهكذا الى غير النهاية قوله فدفعه الخ وهو انه لا يجوز التسلسل في الامور الاعتبارية لانقطاعها

باعتبار المعتبر قوله فان قلت هذا السؤال على قول الشارح فانه لا يصح اطلاق المفعول الخ قوله صح اطلاق المفعول

فينبغي ان يصح اطلاق المفعول على المفعول به ايضا مثلا فما وجه قول الشارح فانه لا يصح اطلاق صيغته

الخ قوله المطلق وهو المفعول قوله المقيد وهو المفعول به قوله فان المفعول اي فان اللفظ المفعول

ضمير مستتر فيه فاعل المفعول قوله مقيد به اي بالاسناد اليه كان المفعول في المفعول به مقيد بالاسناد

اليه فكلاهما مقيدان لا ان احدهما مطلق والآخر مقيد ولا شك ان المقيدين متغايران قوله قال بسبب

الاسناد الى به قوله عنه اي عن ذلك الضمير قوله مغير اي من معنى ما قرن بفعل لغايته الخ اي معنى ما وقع

عليه فعل الفاعل قوله المطلق اي بحسب اللفظ فافهم قوله لا مقيد اذ لا يرد ان يوجد المطلق في المقيد

فلو كان المفعول به مقيدا لم يحذف الضمير المستتر في المفعول به مع انه محذوف في الاسناد الى به قوله لانه فعله

اي فعل الفاعل فان المصدر وبه اتى به بمعنى ضربا في ضرب ضربا قائم بزيد وليس فيه مع تغاير فيهما قوله

بمعنى انه الجاري بمعنى قيامه بفاعل الخ لا بمعنى تأثيره وايجاده اياه قوله معنى الفعل الخ اشار

الى ان في قوله الحدث فعل مذكور مضاف مقدر اي هو بمعنى اي بهم ما فعله فاعل بمعنى الفعل المذكور

اي الفعل الاصطلاحي لفظا وما فعله الفاعل هو المعنى اي معناه التضمني قوله اي تغيير بقوله

بفاعل قوله بعامل الخ دفع توهم ان زيد في المثال المذكور ليس بفاعل عند المصنف قوله قام به معنى

الفعل الخ يعني انه ذكره في الاصل الذي هو الفاعل اريد العام الذي هو ما قام به الخ يحتمل ان

يكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله فلا حاجة وانما احتاج اليه لو كان فعل الفاعل

بمعنى تأثيره وايجاده قوله بهذا التفسير الى ذكره المحشي بقوله اي ما قام به معنى الخ قوله او حكما

والفاعل الحكمي هو زيد في المثال المذكور فان التأديب من الشخص في حكم فعل ابيه فكانه فعل

الضاربية قوله وانما يجرون صفات المعاني المطابقية لاطلاق الفاعل والمفعول والمضاف

اليه مثلا في جاءني زيد ورأيت زيدا وغلام زيد مع ان الفاعل والمفعول والمضاف اليه معناه

المطابقي اعني مسمى زيد قوله في تعريفه اي تعريف المفعول المطلق قوله اسم من الفعل الخ فيه ان

باب الاشتغال بالاصل عند ذكر النوع او من باب حذف المعطوف او من باب اي ان يراد من الفعل ما يدل

على الحدث كما سيذكره الشارح في المفعول معه قوله كما هو الشائع الذي يوجب مخالفة هذا الكتاب كما في

قوله واذا تنازع الفعلان ونحوه قوله فرج الخ وبذلك قال الامام البيضاوي في تفسير

قوله تعالى او ان اضرب افتطمعون من سورة البقرة فويل للذين يكتبون الكتاب اي فتبين سلاما و

سلاما في الاصل مصدر لا فعل له وانما ساغ الابتداء به لانه دعاء انتهى وقال مولانا

صروان دعاء على النفي بالسلام سلام عليكم دعاء لهم بالسلامة فالاصل سلام الله

سلاما

سيما ما حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا بدلا عن الفعل الدال على الحدث

فلما قصد الدوام ازيل النصب ولذا المصدر وبدل الحدث وبدل الاول اي المطلق في فعل الذي حذف

الفعل الذي هي مقدرة تحوم بدل المصدر لا فعل له من لفظه قوله وانواع الضرب

دفعت فانه لم يذكر ايضا افعال هذه المصادر في هذه الامثلة قوله لم يخرج حيث

ذكر فعله وضرب قوله انواع اي ضرب متنوع فاعرفه قوله النوع ان ضرب متعدد قوله اللام

اي للام الجنس قوله بحسب متعلق بفاعل اي فاعليته مستفادة من التركيب وقوله

المحشي في آخر هذا القول فان المراد لا يدل بحسب التركيب صريح في تعلقه بيدل او ظني

ان المراد تعلق بفاعل فتأمل قوله بحسب التركيب اي بحسب دلالة التركيب

هذا على تقدير تعلقه بالفاعل وان تعلق بيدل لا بتعدد الدلالة قوله يدل على ان الضرب فعله

المتكلم بخلاف الضرب الشديد والانواع والالف في الامثلة المذكورة فانها لا تدل

على انها فعل المتكلم وانما دلالة التركيب على ان المتكلم في فعل الضرب قوله جميع

المصادر المذكورة فان باد المتكلم في ضربة في الامثلة المذكورة ليس فاعلا بحسب

التركيب بل بحسب مضاف اليه وان كان فاعلا بحسب المعنى قوله لاخراج مثل

ضربات زيد وضرب زيد الشديد اي لاخراج ضرب في مثل ضربات زيد وضرب زيد الشديد

فانه لا يخرج بما ذكره من ان معنى قوله بهم ما فعله فاعل فعل انه اسم يدل الخ فانه يصدق

على ضرب فيه فان فاعليته زيد في ضربات زيد بحسب التركيب وهو ظاهر فيخرج بقيد

مذكور وبعد وجه خروجه ان الظاهر ان يكون الفعل والمفعول المطلق كلاهما مذكورين في

كلام واحد وليس الامر كذلك في المثال المذكور هذا على تقدير بحسب التركيب بالفاعل واذا

تعلق بيدل كما يدل قول المحشي الآتي فان المراد لا يدل بحسب التركيب فوجه خروجه

ان الضرب الشديد لا يدل بحسب التركيب على انه فعل فاعل فعل مذكور قوله فعل قائل

اضافته بيانية قوله فتأمل لعله وجهه ان المعتبر من الدلالة هو الدلالة المطابقية

وضارب لا يدل عليه بالمطابقية بل بالتضمن قوله ان يكون متعلق يتعلق معنويا بان

يكون بمعناه ظرفا مستقرا حالا من المستتر في مذكور ولا معنى التعلق تعلق مخصوص

لفظيا بمذكور بان يكون ظرفا لغوا فتدبر قوله بمذكور فيه لطافة قوله اذا كان متعلقا

بمذكور ولا يكون قوله بل على ما قصد به الخ فيه معنى الفعل مشتملا عليه ليتحقق اشتمال الظ

صا

علی جزئیاته واو افراده لا اشتمال الکل علی اجزائه فهی بدل عامله المصدر فاعرفه .. قوله علیه الانواع ای علیه مفهوم الانواع .. قوله وبعضه ای وباعتبار بعض معناه فهو عام تام .. قوله ونظیره ای نظیر ضربت ضربا والمعنی نظیره ولم یقل مثاله لان واوه لیس المفعول المطلق بل صفته مؤکدة لکنه یشبه ضربا فی کونه تاکیدا باعتبار بعض اجزاء معناه .. قوله مفعولا مطلقا للتاکید الظاهر انه اعتراض بانه لیس للتاکید بل هو مفعول مطلق نوعی باعتبار الوصف فتامل .. قوله او عطف علی یسع ولا یجمع وانما عطفه علیه ولم یعطف علی قوله ویکون للتاکید لانه اقرب والعطف علی القریب اولی ولان ما یکون بغیر لفظ فعله هو ما یکون للتاکید دون النوع ولا یفید هذا الا العطف علی لا یسع ولا یجمع کما لا یخفی فهو آکد ای علی تقدیر العطف علی لا یسع .. قوله یجب ای یوجب فیه لان التاکید علة له ویوجب .. قوله اراد الخ ای بقوله وقد یکون الخ فیکون تصریحا بما علم ضمنا تنبیها علی انه لیس تابعا لسیبویه فی هذه المسالة .. قوله اراد التصریح ای بعدان اشار الیه فی التوضیح .. قوله بطریق الحقیقة وانما قید به لانه یصح بطریق المجاز کان القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القیام وهو ان یراد بکل منهما المعنی الواحد بطریق التجرید او بتنزیل التغایر منزلة الاتحاد فافهم .. قوله کما فی کون القعود مخصوصا الخ .. قوله النبویة صفة المصابیح والترکیب التوصیفی اسم کتاب فی الحدیث .. قوله ولا یخفی انه قال للمغایرة بحسب المبادی فلا حاجة الی قوله نحو انبت الله نباتا فافهم .. قوله فیما هذا مثل ضربت ضربا فانه لا یکون فیه تقدیر العامل من بابه .. قوله وهو ظاهر .. قوله والظاهر مع سیبویه فی انبت نباتا لان انبت لیس بمعنی النبات لانه متعد والنبات لازم فلا یصدق تعریف المفعول المطلق علی النبات بدون تقدیر نبت ولذا یقول سیبویه عامله من بابه لیصدق التعریف علیه وبعد انما قال والظاهر لاحتمال ان یکون النبات فی الاصل انباتا ثم حذف الزوائد فصار نباتا فیکون المراد من المغایرة ای بحسب المبادی هو المغایرة ای بحسب اللفظ فلیتامل وقوله دون قعدت جلوسا بناء علی انهما مترادفان والا فالظاهر مع سیبویه فیه ایضا کما لا یخفی .. قوله من قبیل المفعول المطلق النوعی لان ضربا مقدم نوع من مطلق اعتدادهم .. قوله الانواع من الضرب وفی بعض النسخ انواعا من الضرب هذا هو الظاهر ای ضربت انواعا من الضرب .. قوله فی الرضی ای وقع فی شرح کلمة او الی ویحتمل ان یکون الواو فی عبارة الشارح بمعنی او وان الکثیرة فتوافق الرضی فی المعنی .. قوله بدل کلمة واو الظاهر ان یقول

بدل

بدل کلمة واو بدل واو اذ لا یقال حذف کلمة الباء وکلمة الجیم بالجملة لا یقال فی الاسماء حروف التهجی کما لا یخفی علی المتتبع فلیتتبع .. قوله لان القیاسی ای لان الواجب الحذف قیاسا وبعبارة اخری لان کلما وجب حذفه قیاسا .. قوله ایضا ای کالواجب الحذف سماعا .. قوله لانه لم یوجد ای لانه یصدق علی کل عامل واجب الحذف مثلا قیاسا انه لم یوجد استعماله فی کلام العرب فافهم .. قوله ولا ما علقه الخ ای لا یوجد ضمیر هذا .. قوله فاجاب بعضهم الخ لان بعض القعود بقوله وبعضهم بان وجوب الحذف علی ما لا یخفی وجهه .. قوله ولم یقصد به ای بکل مصدر اضیف الخ وتوجیه الشارح بیّن غیر خفی علی من له .. قوله ناصبه ای ناصب کل مصدر .. قوله سواء کان کل مصدر .. قوله عامله ای عامل هذه المصادر .. قوله قیاسی ای واجب قیاسا اذ استعملت باللام فانه ای بهذا الحذف فلعله یوافق بها ویصح ما ذکره من ان کل مصدر اضیف الی الفاعل الخ .. قوله اذ لیس بواجب اذ لم یستعمل باللام نحو حمدت الله حمد الشاکرین شکرا وعجبت عجبا .. قوله بعبارة المصنف وبین قوله ووجوبا سماعا اخراج او السماعی من العطف .. قوله الظاهر انه قدر بنفی صفة انما قال الظاهر لاحتمال ان یکون مراد الشارح من ذلک التقدیر ما ذکره المحشی من ان الحق جعله صفة النفی او معنی نفی بتاویل واحد منهما لکنه خلاف الظاهر .. قوله فالمراد ای یحتمل ان یکون اشارة الی ان الضمیر انما یرجع الی النفی المطلق بما تقرر فی کتب المعانی فی باب احوال المسند الیه فی بحث تعریف المسند الیه بالاشارة وفی کتب التفاسیر فی تفسیر قوله تعالی عوان بین ذلک فی سورة البقرة او قیل علی ما ذکره بعضهم من ان اسم الاشارة یکون اشارة الی الشیء مع اوصافه بخلاف الضمیر فانه یرجع الی مجرد الذات بدون الوصف فعلی هذا ضمیر معناه یرجع الی النفی فقط بدون وصف کذا قال بعض المشتغلین لدی فقلت قال الشارح فی تعبیر مرجع ضمیر طابقت فی قول المصنف فان طابقت مفردا فی بحث المبتدأ ای الصفة الواقعة بعد حرف النفی والاستفهام وقال المحشی ثمة تنبیه علی ان ضمیر طابقت لیس علی ظاهره اذ لو کان لزوم ان یجوز فی الصفة الواقعة الرافعة لظاهر اوان الشاهد فی هذا الکلام من المحشی صریح علی ان النظر الضمیر ان یرجع الی الصفة مع جمیع اوصافها فهو یابی عن جعل الامر بالعکس اشارة الی ما ذکره .. قوله وفیه نظر لانه الخ ولا وان الخ بقول المحشی بخصوص المتکلم .. قوله فلا یکون ای سیرا شدیدا .. قوله لانه مرفوع وکل ما هو مرفوع لا یکون مفعولا مطلقا فسیرا شدیدا لا یکون مفعولا مطلقا .. قوله ورد هذا الرد بنقض اجمالی بمنع الکبری المطوی .. قوله لا یقال الاسیر استقرار .. قوله لانه ای سیرا شدیدا .. قوله معمول الخ لکونه خبر مبتدأ .. قوله والمفعول

المطلق لا يكون اى ولا شئ من المفعول المطلق بمعمول للعامل المعنوى فلا يكون شيء من المفعول المطلق فهذا قياس اقتراني من الشكل الثاني قوله وفيه نظر استدل المنع لكبرى هذا القياس لانه اذا جاز ان يرفع بالقيد مقام الفاعل فلم لم يجز ان يرتفع بالنيابة ولم يسهل ذلك ان يفهم طرز ذلك .. والاولى ان يمثل فان مادة لم ان الشارح من امثال خارج عن المفعول المطلق لان القيد وسيذكر المحشى هذا الكلام فى ما وقع للتشبيه علاجا لخ حيث يقول فى حاشية قول الشارح لزيد صوت صوت حمار ثم يرد عليه انه خارج من المفعول المطلق لان القيد حتم قال والاولى الخ قوله ان يمثل بما قال الشير الشديد افان قلت الشير الشديد بالنصب كيف يكون خبرا عن المبتدا قلت يكون خبر الا الاصل فان كلمة ما مشتركة بليس من دواخل المبتدا والخبر فالمراد بالخبر فى قوله المصدر لا يكون خبرا عنه اعم من ان يكون خبرا اى ابو الاصل قوله ما قال الشير الشديد النظر الى ان المراد ما قال ابدى شيئا لم يكن التعنف بنظيره وانه يصح ان يقال فى شيء الشير الشديد الحقيقى فاشير الى الشير بل الشديد وان كان فيه نوع الحقيقة فتامل قوله جعل المصدر خبرا الخ او جعل الامثلة من تتمة الالفاظ بطلقة قوله بعيد لاستلزام انتشار الضمائر مع عدم لوقد فلو ان جرى قوله يعد ظرف عارض او مثبت على التنازع قوله وانما جعله حيث لم يعد ومنها ما وقع مكررا قوله لاشتراكهما الخ اى مع انهما قد يجتمعان فى مادة واحدة نحو ما زيد الا سير الكامل صح به الفاضل المحشى عبد الغفور فلا يرد ما قاله المحشى يقول فيه انه الخ فتامل قوله فيه انه وفيه انه لا يلزم اطراد شئ بهذا الوجه فافهم قوله قاعدتي الا الخ فكرهما قوله يوهم الحصر فيهما مع الذى ليس الحصر فيهما لانه يكون للعدد ايضا نحو ما انت الا جلسة وما انت الا جلسة اى الا جلسة جلسة قوله بزيادة بمعنى المقطوع قوله استرباهم وهو البغض قوله ليكون الانتقال الخ الملازمة بحيث يجوز ان يكون الانتقال الى الاثار اجمالا بدون الاحتياج الى ذكرها وان يكون الاحتياج الى ذكرها تفصيلها او بيان انواعها فتامل قوله مع ان الى آخره فليس القرينة مضمون الجملة بل القرينة الخ قوله لانه اى العامل قوله بمعناه اى بمعنى المفعول المطلق كما نص عليه فى توضيحه//
قوله او المفعول عطف على الفاعل فى قوله الى الفاعل قوله سرور حال من زيد او من فاعل اعجب قوله فاذا ان ينفعه او ينفعك الخ فاما ينفعك او ينفعك فليتامل قوله فى وقت اشتاقه الى ان الى الظرف زمان فى المعنى قوله بواسطة اى بواسطة فاعله او بواسطة الشئ فعلى الاول هو متعلق بيسمى وعلى الثانى يتعلق بالاثر فان المعنى والغرض من المثال اثر فاعل شدوا الوثاق بواسطة الشئ قوله يسمى اى اثر فاعل الشئ اثرا له اى للشئ لكون الشئ واسطة لذلك الاثر//

الاثر وهو على تقدير ان يتعلق قوله بواسطة بالاثر فافهم قوله اى حاصل اى الحاصل عرفى الشئ اثر فاعله قوله الى آخره المثبت يمكن ان علا قوله المفعول وغيرهم قوله فدا المفعول لانه كان المفعول له المنصوب اثر الفاعل المذكور قوله احترازا به الخ احترازا به النحويين عن القيد على بيان القيود الا ان يبطل بالاسم بمعنى الجهة ويراد جنس القيد قوله المبنية على صيغة اسم المفعول قوله لغيره اى لغير الخارج اى عن غير الشارح احترازا به قوله ولم يبين الشارح قوله لكلام غيره قوله الا ان صحيحا ولذا اعتناه قوله الا ان الا انه صحيح على حذف المضاف او التنزيل باعتبار الخبر او ان مع الفعل قوله انه سواء اى الاثر المشروحة بدون الاضافة قوله فلعدم تشنيع الشارح فائدة قيد الحقيقة قوله يقتضى ان الاجب اى يمنع انه يجب لحذف الرشد وعليه ان يقال على تقدير وقوع شئ منها فى الاستعمال اى تعبير الشارح والرضى بما ذكر بالنظر الى خصوص المثال فافهم قوله او قتلوا اى او قتلوا والوثاق منا بعد قوله او قتلوا والوثاق منا بعدئم فداء فهو فى عطف المثال لاقتصار من عطف العبارة قوله مثل صوت حمار اى يصوت صوتا مثل حمار شئ وهو صوت يقول بشئ وهو صوت حمار قوله والمفعول مطلق الخ وهو صوتا المحذوف الموصوف قوله واطلاق اسم المفعول المطلق على مثل مجاز من باب اطلاق اسم الموصوف بعد حذفه على صفته كاطلاق المفعول على المصدرية او على الظرفية على كثير من المواد وكثيرا فى المواد وكثيرا ما يكون كذا قوله او بمعنى التشبيه الذى آه اى لا بمعنى لان يشبه به شئ او لا بمعنى لان يشبه بشئ قوله فعلا مثلكم وهو جعل الشئ مشابها للاخر قوله هذا التركيب اى قوله له صوت صوت مثل صوت حمار قوله بوجه آه اى فى استعمال الفصحاء كما فى مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار قوله حذف الموصوف ولم يحذف فى هذا التركيب قوله انه اى ما قاله وافاده قوله محل الخلاف بين الاخفش وسيبويه قوله مثل هذا التركيب اى التركيب الذى وقع فيه المفعول المطلق للتشبيه علاجا بعد جملة الخ قوله فاراد الخ اى باب او القيود والمثال الذى وجدت فيه قوله فيه اى فى مثل هذا التركيب قوله بيم وردت دفع ما يتوهم// انه كيف يكون الشئ صفة لنفسه مع وجود التغاير بين الموصوف والصفة وكيف يكون الامران صفة واحدة قوله بمنزلة شئ واحد فلا يرد انه كيف الامران صفة واحدة قوله فهو نظير ~~الموصوف المطلق~~ ونظير هذا حلو حامض اى مز قوله الاولى انه احتراز عن وجه الاولية ما مر من ان ما ذكره الشارح خارج عن المفعول المطلق لان هذه القيود وادا قوله

الحق فلا يخرج الا بهذا القيد وهو ظ وترك ان الاول ما ذكره صوت مفعول مطلق لبصوت انما قدمه على ما
ولم يؤخره عنه بان يقول يصوت زيد صوت حمار لانه لا يخرج بقوله بعد جملة اي الجملة المكونة واقعا بعد جملة
مع انه اي قائلها . جواز الى والنحو يعني المص وسيبويه قد الصفة بتقدير مثل والا لم يصح ان يحمل
اذ صوت زيد ليس صوت حمار لتشابه به والا لزم انه بهذا بين النقاء ويبين اذا وقع حالا بعد الجمل
قد او بيانا وليه عنه اي له صوت مثل فصوت حمار عنده مثله قال تعالى ان انكر الاصوات لصوت الحمير
قد اذا عرف بان يضاف الى المعرفة مثل صوت الحمار لانه اي عنده قد لا يوفي لتوغله
في الابهام قد ان وقع الفعل مرجوا لان الاستقبال وحصول المستقبل مرجو لا مقطوع قد و
هو اي المصدر في هذا المقام وهو الصوت مقطوع به محقق حصوله فان زيد الحصول فيه التحقق
تحقيقا او ان الماضي قد قيل هو اسم الى ظ الى ... الماضي والمضارع في ... قول الشارح قد سكم
اي يعم في ... الوضع ... بصيغة التعريف قد الاوضح والافصح الجنة . ففيه
اي ففيه ... مرفوع قد والمحل الجر ونائب فاعله مصدر اي لا يقع الخلاف ولا يخفى ان المعنى
ذكره على ما افاده ... في توجيه هذا التركيب الحلاف ما ذكره التي ... المعنى على ما ا
فتاره فان المعنى على ما اختاره فيه واضح ... قد لهذا اي هو ظرف مستقر صفة لمحمل
لا ظرف لغو متعلق بمحمل والا لزم الجملة تتعلق بمحمل لانه لو جعل متعلقا به لكان ... مضاف
فيلزم ان يكون ... مع انه ليس كذلك بل هو مبني على النفي قد والمحل مصدر ... وهو
... قوله في القسم الاتي لو لا محتمل غيره فانه لا يجوز ان يكون محتمل فيه اسم مفعول بل ينبغي
ان يكون محتمل فيه مصدرا ... ولهذا ... وغيره بالنصب بمفعول له قد وهذا خلاف
الرواية المشهورة لكنه يوافق قوله في قسيمه الاتي لو لا محتمل غيره اذ لا اشكال ان الظاهر ان
... مقدم ... محتمل مصدر ... مبتدا مؤخر وغيره مفعول المحتمل ولا يجوز ...
ان محتمل هنا اسم مفعول وهو ظ قد خلاف سيبويه ينبغي ان يكون اضافته الى المفعول
وذكر الفاعل متروك اي لكون خلاف المص سيبويه وهو ان يجب حذف الواقع في مثل عند المص
وعدم الاحتياج الى تقدير ... ولكفاية فهم ... الجملة المتقدمة قد في القسم وهو
ما وقع للتنبيه على ... قد فيه اي في هذا القسم قد وفي ما بعده اي وفي القسم الذي بعد هذا
القسم وهو ما وقع مضمون جملة لا محتمل غيره قد وقسيمه الاتي عقبه قد المتناقض ...
... قد يعني لان ... بتقدير المضاف على الخبر المنصوب ... قوله ... بلفظ المصدر
قد تتمة

قد تتمة المصدر اي المتعدد تتمة محل المصدر بالتاكيد قد فالوجه اي الوجه الاول قد
ان يقال المثال الى الجملة ليس نفس الجملة السابقة لظهور التغاير قد ووجه اي وجه
التاويل قد على ما ... الى على المعنى الذي ... قد ليس الى ... سؤال مقدر وهو ظ
قد فانزل لفظ ... في بعض النسخ ... اي بمنزلة لفظة الجملة منزلة نفس لفظ الى
قد لا ... اي لا لفظ الجملة قد ثم تشاركه اي لفظ المصدر قد فانه اي المصدر قد بعد
وضعه بما ذكره قد ... غيره فيه ... الى ... المضاف في ... لا ... في غيره
قد فالوجه ان ... الاضافة الى ... ضرب زيد ضربة فان المفعول المطلق فيه لبيان
النوع قد على ان التقييد ... الا ... لبيان ... غير المطلق الذي ذكره الشارح
... بيان وجه ... قد ... الى ... قد وهذا الاضافة في ... ظ
... قد ... الى ... قد اهمها اي المصرح
الشارح ... الحذف قد في ... المقصود ... بيان ... اي ... قد
دلالة فيه عليها وهو ظ قد ... اي ... بلفظ ... قد ... بنصر ...
متعلق ... قد ... ما ... قد اي ... الذي ... اي طب
اي سيبويه ... الى ... الى ... الاشارة ... القياس الى ... على ما ذكر
وادا ... قوله ويجوز ان يكون ... هو ظ فلا حاجة اليه ... قد الفعل به
اي ... قد الا ... ناظر الى قوله لانه اوقع الفعل به قد بالفعل اي وقع او فعل
لان معنى المفعول به الذي اوقع الفعل عليه ويجوز ان يراد به لفظ المفعول على سبيل
... او ... ناظر الى قوله او تعلق به قد بلا ... اي الفعل والمعنى اوقع الفعل
حال كونه متعلقا به قد وقيل ... مفعول ... قد بظهور ان المفعول به ... لان المفعول
به ... المنصوب وهو ... الاسم ... قلت زيدا اي ... زيدا
... اللفظ قد زيدا اي هذا اللفظ قد ليس ... لان ... بالمفعول به ... المعنى
هو اللفظ لا المعنى لان المفعول هو اللفظ قد ... قد او
... على ... قد ... المفعول به ... لا يكون ... التسمية
اللفظ بالاسم ... قد ... متعلق ... اي ... قد ... اذا
... المفعول به ... الاسم ... المعنى ... والا ...

لبيك لا بها ... (margin)

لبيك (margin)

او الشرطي المذكور في فان المعنى الاسمي معنى تضمني وان المعنى الاستفهامي والشرطي فدلالة دال المفعول على
المجموع المركب مطابقية وعلى كل واحد من المعنى الاسمي والاستفهامي او الشرطي تضمنية فما وقع عليه
الفعل هذا المعنى الاسمي فقط لا المجموع ولا الاستفهامي او الشرطي وهو ظاهر ان قلت هذا مفقود ظاهرا لان دلالة
دال المفعول على ما وقع عليه تضمني قوله تضمنا اي المفعول به تضمنا قوله ولا على اسماء الظ ولم
يعتبر اي ويكون دلالة على المعنى الاسمي مطابقة عند اسماء او تكون دلالة على المعنى الاستفهام و
الشرط طارية لم يعتبر الخ فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني على الترتيب قوله بدلالة اي المتضمنة
معنى الاستفهام او الشرط قوله وقد مر جوابه اي بعدم اعتبار دلالة على معنى غير مستقل او بما ذكر
من ان المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط دال الى اخره قوله ولو سلم اي بسلم ان دلالة على المعنى
الاسمي ليست بمطابقة ودلالة على المعنى الاستفهام والشرط غير طارية او سلم اعتبار الدلالة
على معنى غير مستقل قوله في التعريف اي في تعريف المفعول به قوله فائدة التقييد لا
تتعلق الا بالاغلب ان المفعول به دال على ما وقع عليه الفعل مطابقة ودال عليه تضمنا قليل
جدا وهو اثنان احدهما ما يتضمن معنى الاستفهام وثانيهما ما تضمن معنى الشرط فغلب
الاكثر على الاقل قوله فانه يقال الاذهاب وقع على زيد فزيد فيه مفعول به مع انه لا يصدق عليه
تفسير الوقوع الذي ذكره الشارح فان تعلق الفعل به بواسطة الحرف الذي هو الباء فلا يكون
جامعا قوله ولا فرق في المعنى الخ ممنوع بوجود الفرق بينهما وهو ان معنى اذهبه ازاله و
جعله ذاهبا ومعنى ذهب به استصحبه ومضى به معه يقال ذهب السلطان بفلان اذا اخذه وا
مسكه فذهب به ابلغ من اذهبه صرح بذلك الامام البيضاوي ومولانا خسرو في حاشيته في قوله
تعالى [illegible] ذهب الله بنورهم الا ان يقال ان اراد بعدم الفرق في مجرد وقوع الاذهاب على
زيد لا في المستفاد من قوله ولا فرق بينهما اصلا بوقوع الكلام في سياق النفي فتامل قوله
هذا التعلق اي التعلق بواسطة الباء قوله ويمكن ان يقال الخ وتوجيه التفسير بالاحتمال
المبني على المحقق ان الظاهر ان هذا التعلق بواسطة الحرف وليس الحرف فيه بمحض التفسير
واما الاطلاع على المفعول لا بواسطة والتضعيفة فتامل ثم ان قوله وقد جاء الى ان ليس عطفا
على [illegible] فيه المجرور بقوله ويمكن ان يقال الخ فوجه مما لا يخفى بل هو ابتداء
الكلام ولو قال ولا يرد [illegible] اوفق لما قوله فاعرفه قوله هذا التعلق اي
تعلق فعل الاذهاب في ذهب بزيد بزيد قوله بتغير المعنى كما ان [illegible] قوله تعلق
بنفسه

قوله بنفسه لا بالباء قوله دون زيد في مررت بزيد فالباء في مررت بزيد ليست لتغيير الافضاء معنى
الفعل الى الاسم قوله بما اي بالاسم قوله بما اي بالمستثنى منه قوله الخ اي جاز ان اقيم ان اقيم التعلق
بالجار قوله اولا بتاويله قوله فاعلا الخ وقد اجاب في بعض حواشي الايضاح بوجه آخر
وهو ان نسبة الاشتراك الى زيد وعمرو اسناد والاسناد الاسمي يتعلق ولم يتكلم المحشي بهذا الجواب اذ
لا يرد عليه ما ذكره قوله بقوله ولم يتعرض فافهم قوله بجميع المنصوبات اي بتعريف المنصوبات
والمرفوعات قوله الخ في التوابع اي فيما يكون التوابع وهو قيد الاصالة كما ذكره الشارح
قدس سره من المرفوعات في تعريف الفاعل حيث قال فيه بالاصالة لا بالتبعية الى قوله وكذا الامر
في جميع المرفوعات الخ وقال في اخر المرفوعات ايضا اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في تعريفات المرفوعات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية الخ فالمراد بالوقوع
والتعلق هنا هو التعلق بالاصالة لا بالتبعية فيخرج عمرو في اشترك زيد وعمرو فان التعلق به بالتبعية
على انه لا يسمى الاسناد تعلقا كما ذكره في حاشية البعض قوله تقييدا اي بغير الفاعل قوله
واجب لاخراج الفاعل عن تعريف المفعول به لان متعلق الفعل ليس وقوعا عليه الخ قوله لا فهم
يعني لانه الخ بقوله وقع عليه فعل الفاعل لانه لا يقال الخ قوله الاولى ففعل سعد وكذا الاولى
تحكم الخ لكونه افهم ولان ما ذكره الشارح يوهم ان الفعل لم يسند الى فاعله باعتبار المعنى
فيه وليس كذلك فان الفعل مسند الى فاعله سواء اعتبر معنيه اولا والاولى اصل ان
اسناد الفعل وقع للاعتبار وعبارة الشارح توهم انه اعتباري اتفاق عبا
رة المحشي بعدم الابهام فيها فلذا كانت اولى قوله الاولى ان يخرج احالة الى قوله لكونه افهم
واوضح ولان المقصود انه بهذا التعبير يظهر حال التعريف دخولا وخروجا ولا شك ان
الانسب بهذا المقصود ان يقول فخرج وحده وانما قدم المنفية لان دفع الغرم مقدم
على جلب المنفعة قوله ولا يشكل اي انه ظاهر ان الكلام مستأنف ولا يخفى
عطفه على فخرج فلذا كان الاولى وحده يرد ولا يشكل ان يقال فخرج به زيد الخ و
تبيين قوله نحو ضرب زيد على صيغة المجهول الى قوله بمثل فانه تطويل بلا طائل و
الى حين ان يقال فخرج وحده يرد به ان نحو اعطي زيد درهما فما الحاجة الى قوله ضرب
زيد قوله ووحده آه اي بتعميم الفاعل اي الجعل اعم من ان يكون فاعلا حقيقة او حكما
قوله وهو لم يم مبتدأ وخبره قوله لا يراد قوله وفيه بحث اذ قد سبق في بحث مفعول ما لم يسم

فاعله ان المفعول له والمفعول معه لا يصح ان يقعا موقع الفاعل فيعلم منه ان المفعول به وفيه يصح
ان يقع موقعه ولذا اقول المص ههنا واذا وجد المفعول به تعين له مع تمثيله فاعرف .. لا يدل على
تسميته آه لا يدل على ذلك وان سمي المفعول به اوفيه اذ الكل المفعول ما لم يسم فاعله فان المص
قه .. المانع وهو عدم تصريحهم بانه مفعول به مع كونه عندهم كونه مفعولا به ادخل والا يتبق بلا
اعتبار قه .. فيحمل عليه اي يحمل فيحمل الفعل على الفعل الاصطلاحي لكونه متبادرا لان
الفاظ المتونات يجب حملها على ما هو المتبادر منها كما مر في اوائل الامر فوقع فيه انه انما يحمل
عليه لو لم يكن المانع من الحمل على المتبادر وههنا مانع من الحمل عليه وهو الاسناد وقع
الا يرى ان المتبادر من الاسناد هو النسبة التامة مع انه لم يحمل في تعريف الفاعل
على النسبة التامة بل حمل على النسبة الاعم بمانع من الحمل على المتبادر وهو قوله او
شبهه قه .. ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة لانه لا يقع الفعل الاصطلاحي على
المفعول به بل يقع مدلوله التضمني اعني الحدث عليه فيذكر الكل ويراد الجزء وهو المراد
بالمسامحة قه .. ولذا في الاكتفاء آه اي ولذا يلزم المسامحة في الاكتفاء آه لان هذه
المسامحة مشهورة سيما في هذا الكتاب فامرها سهل قه .. كما في نظايره منها قوله
واذا تنازع الفعلان قه .. كالمفعول اي في جواز التقديم قه .. ينضبط آه اي من الامر
فاعرفه قه .. او تمم عطف على الحث ويجوز العطف على الفور اي فمعناه الحث على فهم
المبتدأ الخ قه .. واعترف به الزمخشري في التمثيل به للحذف الواجب على مذهب الزمخشري
واما لا على مذهب سيبويه اذ لا يصح التمثيل على مذهبه لكونه الحذف فيه جائزا قه .. ان
التمثيل به اي للحذف الواجب مع ان الحذف فيه جائز وكلام العلامة التفتازاني يشعر بكونه
الحذف فيه جائزا على مذهب الزمخشري ايضا والاولى الظاهر ان يقول التمثيل به مبني على
مذهبه فافهم قه .. وجه اخرى لعدم الحذف قه .. لانه بهذا الاعتبار آه ايضا يشعر هذا ا
لكلام بكون الحذف جائزا وفيه على مذهب الزمخشري ايضا مع انه واجب على مذهبه قه .. بل
لكونه آه بل يلغي تعميم الواحد ولا حاجة الى التعميم قه .. لكن باعتباره اي وقع التنزيل
باعتبار ذلك الامر قه .. وجعل اي ذلك الامر .. بعلاقة اللزوم او السببية فيلزم ان
يكون المجاز في التوقيف قه .. بالتنزيل اي بتنزيله منزلة من له صلوح النداء قه .. ما
ثبت اي التنزيل المذكور قه .. سواء ارادة وايضا يلزم ان يكون المجاز في التوقيف اذ الا
جابة

اذ الاجابة ليس معنى حقيقيا للاقبال قه .. لا لغيره مطلوبا آه بل لطلبه منه الوهم ولكن .. يمكن
دفعه آه ودفعه المحشي بوجه آخر في الحاشية المعلقة على قول المص فان قلت حقيقة البس
قلت واعلم قلنا اه وعدم ان لم يجز لحذف في المخاطب يجوز في المخاطب قلنا فيه الخ في حد الحذف في
المخاطب فانه لا يجوز خطاب خطابين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف لذا
قال المحشي هنالك ثم قال ولا يبعد ان يكون من اداة الاعمال افرادا للمنادى عن المنادى وعدم
جعله منادى على ضرب من التأويل سيما في الاعمال لانه لو كان منادى لكان المقصود
بالخطاب ولم يصح ذلك قه .. والمطلق اي وبلفظه المطلق اي يتوقف على لفظه حرف
النداء والمنادى جميعا فلا يحصل الطلب اللفظي بلفظه احدهما فقط قه .. بهذا الاحتمال
اي الاحتمال الاول قه .. التفصيل اي تفصيل الحرف وايضا جعل ماله في التوقيف
متعلقا بالموقف بعيد جدا لان الحرف من جهة اقباله قه .. اللهم الا آه اي اللهم يكون من هذا
الباب في لفظ اللهم فان يا حذف منه اذ اصله يا الله فحذف حرف النداء وجوبا ثم عوض
عنه الميم المشددة وجوبا وليس يوسف اعرض عن هذا لذلك لان الحذف فيه جائز
لا وجوبا قه .. هذا الكلام آه يعني ان القول بتقدير الفاعل ههنا يكفي وينافي ما حقق
الشارح في صدر الكتاب من ان بين المستكن والمحذوف فرقا وليس المستكن هو المحذوف
فان المحذوف من مقولة الصوت واللفظ والمستكن ليس من مقولة الصوت فلا يصح القول
بتقدير الفاعل ههنا لان ما يكون مقدرا محذوف لا بد ان يكون لفظا حقيقيا والمستكن
ليس بلفظ حقيقي فكيف يصح تقديره قه .. على قول من قال المستكن محذوف قال الفاضل
المحشي بعد المعقول في صدر الكتاب في [illegible] الموافقة على قول الشارح وليس
من مقولة الحرف والصوت قال المص في الايضاح ان المستكن هو المحذوف لكن عبر
عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل انتهى قول
المحشي المذكور فعلم ان من قال يكون المستكن محذوف هو المص قه .. ولا لفظا اي لفظا حقيقيا
.. وفرقا اي عطفا على حقيقي .. لا يضمر فيه ضمير الغائب او المخاطب قه .. واو في فعل
التعجب لذا في جميع النسخ التي عندي على ما ذكر في المص وما ذكره الشارح قدس سره
في بحث افعال الافعال وما ذكره مولانا السعدي افندي في اوائل سورة الاسرى في قوله
تعالى ولا تعد عيناك عنهم من ان اوه بمعنى اتوجع فانظر ان ما في هذه الى انه من التعجب سهو من

فلم الناسخ الاول او الثاني قوله بانه اى بان كلا واحد منهما قوله صوت والاول صوت دال على التنبيه والثاني
دال على التعجب قوله وان عطف على قوله ان اسم الفعل الخ قوله مع الذى اى الشأن قوله لا ينفير المناسب
وتم قوله يا وحده اى فقط قوله عن الاستقلال اى عن الافادة بالاستقلال قوله كما في الشرط اى كالمعارف
الذى في الشرط وهو ادات الشرط قوله وعلى مذهب الى قوله على مذهب الخ قوله هنا اى في مقام النداء قوله
واعتمادى بمنزلة الفاعل المستتر في قبيل اعنى انت فزيد بمنزلة انت قوله فلا يتم الجملة الخ اى وان
تمت بالنظر الى المعنى الاصلى التركيبي قوله ما هو المقصود اى المعنى الذى هو المقصود قوله لانه ظاهر
الخ ولا يرد عليه قول المحشى في مبحث العطف الى عنقصد فانه هكذا تحقيق على الاستثناء اى في حاشية
الواقعة هنالك على قول الشارح واعلم ان مذهب البصريين الخ حيث قال هنالك بنبه على ان المسئلة
خلافية والقائل باستثناء لان الذى حمله على الاستثناء هو الشارح لا المحقق بل المحقق بين هنالك
مراد الشارح بان مراده هو التنبيه على كون التاكيد استثناء كما قال بنبه على ان المسئلة الخ لا سكوت
المحقق هنالك يشعر بارتضائه لكلام الشارح هنالك مع مخالفته لما ذكره هنا المحقق هنا
ويمكن ان يقال لا تخالف لكلام الشارح هنالك لما ذكره المحقق هنا لان ما ذكره هنا التحمل على الوجوب اذا لم
يكن مذهب الجواز او الاستثناء او الوجوب ولم يعلم ما هو الحق فيه واما اذا وجد المذهب وعلم كما في بحث
العطف فانه قد علم هنالك ان مذهب البصريين هو الاستثناء على ما ذكره الشارح هنالك فيحمل على ما
علم ولان المحقق الشارح قدس سره هنالك على الاستثناء وقيد المحقق بعدم مخالفته لما ذكره هنا هذا
كله ما ابرع خاطر بهذا الحقير عطف الله القدير قوله لا قسام اى من فروع الاضافة بيانية ويلاحظ
العطف مقدما على الربط قوله اقسام مبتداء خبره اثنان قوله اى ما ناب الرفع النون مع انه لا يرد عليه
وفيه انه ان اراد بالنون مثل نون زيدان وزيدون فهو ليس بنائب الرفع بل هو عوض عن
التنوين بل علامة الرفع الالف والواو فقط الا ترى ان المحشى قال في صدر الكتاب اعنى ولما
اه بالالف والياء ولم يقل بالالف والنون والياء والنون ولذا قال جميع اعراب السالم الخ بالواو
والياء ولم يقل بالواو والنون والياء فالنون وان اراد نون مثل يفعلان وتفعلان الخ اعنى
النون في الامثلة الخمسة فهو نائب الرفع لكن فرح بارجاع الضمير بينع الى المنادى اى النداء لانه
فهو من خواص الاسم فخرج الفعل قطعا فتامل قوله ولانه يرد هذا الاعتبار اى لا اتجاه في دفع الاعتبار الخ
حتى لا يتجه ما قال المحقق ان تقديم الجار والمجرور للاختصاص وتنبيه عليه انه لا يتجه ذلك باختيار ارجاع
الضمير الى المنادى ايضا كما وجه المحقق والجواب ان الكلام على عدم ارجاع الضمير الى المنادى
لكونه

لكونه تكلف فتامل قوله بمعنى صفة المحمود او حال منه قوله اى عن الاعتراض في احد بمقوله فلم
اهمل اعنى ذكرهما وتأتيهما بمقوله وكيف يصدق الخ ووجه كونه جوابا عن الاعتراض فيه انه لما
كان كلام في الادعية لا في الاستغاثة فلم يهمل ذكرهما وصدق كل قوله فيما بعد ونصب ما سوا
كلمة لما لا يخفى قوله كما قال بنبه على الغفلة اى بتوهم من قائل الكلام في الظاهر انه جواب عن الثاني فقط
مع انه ليس كذلك بل مراد صاحب التقييد ايضا انه جواب عن الاعتراض فيه فتامل بل اجاب
عن الاعتراض الثاني بوجه آخر غير ما ذكره الشارح قوله في حضور الخ فلا يصح طلب الحضور
المحمود والمتعجب منه لكونه طلب حصول الحاصل قوله وانه لا يعني اه هذا مخصوص الا باقوله
متعجب فهو ظاهر والاول عام لهما قوله لا يتصور الخ وهو ظاهر قوله فيغيث المحمود اى بتغير حاله
وترك ما يوجب قتله قوله من اثم القتل والضرب ظاهره ينافي قوله ما يوجب قتله الخ فانه اذا
كان ما يوجب قتله او ضربه فلا اثم في قتله او ضربه وما خلا الاثم في القتل والضرب بلا موجب
وجوابه يعرف بادنى تامل فتامل قوله مساوى جمع سوف على خلاف القياس كالملامح
جمع لمحة كذلك قوله ويغيث اى المتعجب قوله يغيثه والضمير المستتر عائد الى المتعجب منه و
الضمير البارز راجع الى المتعجب قوله ويدفع اى بتغير حاله قوله عنه اى عن المتعجب قوله فيلى و
قوعه الخ فيه انه لو كفى بهذا المقدار من الوقوع يجوز الفتح لجاز فتح اللام في مثل يا المظلوم
وهو محل تامل فتامل قوله صورته متعلق بوقوعه والوقوع حقيقة هو اعتماده على تحرزى في
الكلام اعنى اى في سياقه قوله فيلتبس بالمقصود المقصود انه يفتح لا لالحاق الالف الاستغاثة
سواء كان فيه لام او لا وكون الجملة حالية يقتضى انه لا يفتح لا لالحاق الالف اذا كان
فيه لام قوله يفيد تقييد الفتح الخ فيفيد انه لا يفتح بالالف اذا كان فيه لام مع انه يفتح بالالف
مطلقا سواء كان فيه لام نحو يا لعمراه ويا زيداه او لم يكن قوله بعد متعلق بتقييد قوله هذا
الاحتمال اى الاحتمال المستفاد من التقييد وهو عدم الفتح مع اللام فلا يكون الجملة تقييد
بل لبيان الواقع فان المنادى المستغاث بالالف يكون بلا لام غالبا فتامل قوله لا يفيد
اى كما لا يحكى غير الفتح مع عدم اللام قوله نحو يا يوم الخ اى كل منادى ظرف مضاف الى الجملة
الفعلية ولفظ مثل وغير مذكورين مع ما الذى وقع منادى فانه يجوز بناؤه على
الفتح ويجوز اعرابه على ما صح في اضافة بحث ظروف المبنية فمع تقدير بنائه على الفتح يكون
منصوبا محلا فيخرج عن الحكم على تقدير دخول النصب لفظا او تقديرا من قوله وينصب الخ

قه مع انه متعلق بنجرح .. قه من الحال من فاعل يبقى .. قه ثم البحث متعلق بحاملا .. قه من لا اشتمال له
اى لا نظير له .. قه واعراد منه الحتم عبد الغفور .. قه من فوات بهم موضع .. قه ويجي في كلام الشارح
تكملة البحث حيث سيتحقق في بحث مناداة المعرف باللام في شرح قوله والشهر دوافع الرجال الخ وهذا بمنزلة
الاعتنم من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى وهو ان لم يذكر هناك من جانب في صفة الاسم ا
لمبهم عن تلك القاعدة انتهى .. قه جر عم اى جره محلا بالتبعية .. قه ولم يجز نصبه اى محلا قه
اعتشغات باللام لانه من رفع الا تجرى التاويل الا للمعرفة وضعه .. قه ينبغى ايضا قال ينبغى لانه
يمكن ان يقال ان من في البحث فيما بعد قوله وقالوا يا ايه فاصفة علم انه لا يمتنع دخول يا
عليه فهو بمنزلة ان يستغنى من هذه الالفاظ به الى التقييد قه فان قالوا هؤلاء ممتاليا آه يشير بهذا
بان اعتبارهم الجواز في تابعه ايضا الرفع محلا بمحله التركيب والنصب حملا على محله البعيد
ففيه انه يجي انه لا يجوز في صفته غير الرفع فتامل .. قه وهو قال في اعراب الفاتحة في
منتهاه ولم يتقدم آه وحاصله بجلس بيد لان الشريف بمصنفك في حاشيته شرح المفتاح ا
للسيد قدس سره قبيل البحث في قوله المفتاح تعالى مثلا تقول كتاب سيبويه والله كتاب
لا نظير له في فنه آه حيث قال تعالى لم يبلغ مبلغ سيبويه في هذا الفن من تقدمه ومن
تاخر عنه انتهى ويؤيد كلام المفتاح تعالى وقول الكشاف ايضا في ديباجته والواعظ
وان كان الحسن البصري او عظ والنحوي وان كان انحى من سيبويه فافهم
هذا التمام ان يأته قول صاحب اعراب الفاتحة وبين قول المحقق الشريف في ظاهره ان ان القول
الاول يدل على مجرد كون الخليل اعلم من سيبويه والثاني على زيادة علومه بحيث لا يبلغ سيبويه
كعبه كما يرد عليه قول الشافع .. قه قال المحقق آه في قوله تعالى الم في اول سورة البقرة قه
المعقول اى المنقول من الذي يقع من غير تغيير تقييد علمية بمرة اى او بابن حلوه قابلها من
غير تغيير اياه قه حيث ظرف بنقصانه .. قه باللام متعلق بالحج .. قه وما اجيب عنه .. قه ولهذا
اى ولاجل ان المعرف باللام عندهم في اللام احتيج الى استثناءه وهو ما يدل المعرف باللام عندهم
ذلك لم يحتج الى الاستثناء لانه ليس معرفا باللام لان تعريفه بالعلمية بل يفيده واللام .. قه
وفي السؤال عطف على قوله اخر ما الجواب .. قه وفيه ما فيه لان بناء الكلام على التمثيل يدفع
سؤال التخصيص بلفظ الرجل بقاعدة التوسيط ويصحح الاستلزام الذي يفيده قوله
قوله واذا نودي آه فلا وجه للحمل على دفع السؤال ان تثنية العالم وجمعه المعرف باللام

الحذف

بحذف اللام لا بالتوسط تأمل قه بتقديريا اى آه انظ بتقديريا ايها حو الرجل فاقوم قه هنا اوى
في التوسيط بمنع النحو جوازا لان هذا موصوف بالاشارة فلا كان اى ايضا موصوفة بكون
على النحو واحد بخلاف ما اذا كانت موصولة قه ليصح يا ايها النجم آه اى لامتنع ذلك فحكمه
بخلاف ما اذا كانت موصوفة يلزم ان يكون النجم والصعق صفة لها مع انه ما لكونه
علما لا يصح ان يقع صفة .. قه يشعر بالتزام حرف التنبيه حيث لم يقل يا اى الرجل فالتوسط
باى مع هاء التنبيه او باسم الاشارة مع هاء التنبيه او بالمجموع قه على هذا التقدير اى
على تقدير جعل اى موصولة لا حاجة الى نكتة الخ قوله لكون الصفة جملة وهي لا يكون
بنصب مفعولا النفس ضعف ضعيف اذ يكون في الجملة من وقته قه فقد يتبع محله بخلاف
ذلك الضمير وغيره .. لا يتبع محله فلا يرد بقولهم ان تابع المبهم يجب اعرابه تابع اللفظ ليس
على اطلاقه بل المراد ان تابع المنادى اعرابه تابع للفظه .. قه في مفاجئ بهذا اللفظ
ا [illegible] لزوم حذف الهمزة ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام
ونقل الحركة في كلمة من كلماته غير حقيقي على سبيل اللزوم والانضباط ونقل حركته الى
ما قبلها وفي ذلك موجب اجتماع المثلين الحكم الحاد وتسكين المنقول اليه الى
يكون التقوية الا يحل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وقد لا يجوز على القياس
لان الهمزة في تقديره ثبوت كما في شرح المراح قه انظ يشترط هذا يتبع على انه لابي
لهم التفضيل مفعول مطلق والاقيم ان يقال انه بالاول انحجة ويشترط المفعول المطلق
له تناقض قه المذهب لاستناد كانه توقف على الشارح قه وكان اعتق اشار الى رده
الى بناء على حمل قول المحشي ولا يقضي والنصب على الابتداء والخبر كما اشار اليه بقوله الاتي
بتقديم الخبر لما اذا حمل على الفعل والفاعل كما هو مقتضى صنيع الشارح فلا يحصل
الاشارة الى الرد حيث لاصرح وبعد هذا لم يجزم به المحشي قه في الضم متعلق بالا
حتمال بتقديم الخبر اعني قوله فعلى هذا الجواب ان يقدر متعلق الا بشرط كبيرا وحاصل
او غيرها ففيه نوع رد للشارح حيث قدر متعلقا جاز وحمل تلك العبارة على الجملة
الفعلية ولم يحمل على الاسمية وعلى ان يقال ان مراد الشارح بذلك بيان حاصل المعنى
لان متعلق لا مجاز فتامل قه او ما عطف على الصريح .. قه ولا يذهب عليك آه انظ
انه اعتراض على الشارح بانه ينبغي ان يقيد النصب بانه قيد به الا اكتفى بالكسر اعني قوله او ان

جب

قبل المرة والمرتين اى قبل الاتيان به بالمعاينة الى ما سبق وبه يتمكن الى بلوغ التحقيق للاانه

قوله لانه لا يسمى المحذوف منسيا فلا يتوارد فلذلك في هذا مع اللام الا انه يحتمل ان في قول لا يسمى

المحذوف منسيا الشارح اى ان المحذوف منسيا ايضا لغة فظهر من هذا ان عبارة الشارح قدس سره

ايضا مما يحتمل ليس باولى من هذا ونحوه عبارة الشيخ الرضى ان اعتبار ... الا

سطا ... في عبارة ... قوله بتغيير العبارة بناء على الاخذ في ... لا

الجواز ... ولم يقيد لكونه ... وقال ... قوله على الوجه

الاربعة وقوله لا ... الشارح الاقتصار عليها ... قدس سره

المتفق بانفراده من التنبيه على ما ذكر قوله وعطف ... وهو ... الشارح قدس سره

الى ... كان وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف ... الممتنع ... اذا

لشارح ... قوله ويعطف

المؤنث ... الاشتراع فيه ... لانه ...

... وان ... جواز ... عمت ويا ابت ... الرضى ... على ما ذكرنا هذا

الممتنع ... على ... في هذا المقام فلينظر ... وهذا المقام ... قوله وارد عليه

اى على توقف الترخيم ... مما فانه يستلزم اشتغال الضمائر ... وهو مستنع

قوله الف الاطلاق وحروف الاطلاق هي الواو والياء والالف التي يحصل

اشباع الحركة وانما سميت حروف الاطلاق لاطلاق الصوت باستدادها الزايم مما

ذكره الشارح قدس سره في بحث التنوين في آخر الكتاب قوله عصبصب قال ...

هذا يوم عصبصب اى شديد قوله ولا ... قوله ... في

في الوصل قوله فتغير ... الشارح قدس سره ... هذا

التقييد معتبر في نظم الكلام ... على ان الجزاء ... الشرطين السابقين ...

قوله ... اشارة الى ان ...

لزنا ما عرفته قوله فاعرف كانه اشارة الى انه ... ان يكون القاعدة الشرطية لا كلية فلا

يلزم التقييد ... والى ان الاليق التقييد ليكون القاعدة كلية كالقواعد السابقة

واللاحقة قوله لداعى كلمة اضافة بيانية قوله فافهم لعله اشارة الى المنع جواز هذا

التقدير فانه لا اشكال في جواز حذف قد فقط كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت

اى فقد صدقت

اى فقد صدقت وان حذف مع الفعل فغير معهود ولو سلم فغيه تكثير الحذف الى ان فى الافعال

الشارح فانه فيه تقليل الحذف ولا يخفى انه اوهن من تكثيره قوله بفتح اى وقت الترخيم لمفتح

المعتمد قوله ويحسن ايضا لان السالى ... بالكسر قوله وقعا علته بفتح وبكسر قوله

اى وقت الترخيم حرفا الاشتقاق السالم قوله على مذهب الفراء اى استثناء هذا الاسم مبني على

مذهب الفراء لا على مذهب الجمهور كما في ... على سكونه فيكون المحذوف في حكم الثابت

فيكون ... القاعدة واما الفراء فلا يبقيه على سكونه ... الحركة الاصلية التي هي

الكسر ولا يجعل المحذوف في حكم الثابت فلا ... القاعدة على مذهبه والظاهر مذهب

الجمهور ...

... الجمع ... الثانية ... الوجب

... الترخيم ... الفصاحة قوله ... على النداء على العى

... الحذف بخلاف حمله على فاء النتيجة والتفريع فانه لا احتياج الى الحذف ولا اشكال

ان الثاني اولى ... الاول قوله التنبيه على ان الصيغة

... فلا ... الصيغة الى النداء قوله ... ناظر الى ... واويلاه

فان ... قوله ... ناظر الى ... قوله وحسرتاه ناظر الى ...

انه اى زيادة الالف قوله ... بالمستغاث ... الالف والهاء المستغاث

ايضا ... وقوله وازيادة الالف قوله

... على المشهور ان ... قوله ... الصوت المطلوب

في الندبة ... الشارح ... قوله متنوع عليه اى على

الالف او على ... قوله وهو ان زيادة الالف قوله بعد ظرف منقلب قوله حركة ... الكسرة

قوله لا رفع علته منقلب قوله ... الواو اى الواو ايضا منقلبة عن هذا الالف بعد الحفظ ...

الالتباس قوله لانه عطف على قوله ان الياء قوله فانه اى نداء المضاف الى المخاطب قوله

لا يجوز ... فان ... مخاطب ايضا اى لا ... قوله هذا ... وقد

ذكره ... قوله ... على ...

... جعله مجازا ... بالحقيقة ... قوله ... اى ... قوله والالف

وان لم ... في الجملة لم يصح كلام الشارح بدون هذا القيد فان ...

[illegible]

والمضاف اليه الذي حذف الجزاء واقيم دليل الجزاء مقامه ومثله كثير في الكلام كقوله تعالى وان يكذبوك فقد
كذبت رسل من قبلك اي وان يكذبوك فاصبر ولا تحزن فانه قد كذبت رسل الخ على ما هو معروف في
كتب التفسير والمعاني في باب الايجاز قوله لانه لا وجه لتقديره اذ الكلام عام في الشرح في بحث وجوب
حذف خبر المبتدا في الامر فوعلى نقلا عن الرضي ان حذف اداة الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير
لدى الواضع وما نحن فيه ليس من ذلك الموضع فلا يصح تقديره ههنا اصلا ثم انه لا ينبغي ان يهذا الا
لا يطابق مدعاه فان مقتضى الدليل ان يقول الصواب بدل الاولى الا ان يقال التعبير من قبيل الا
كتفاء بادنى ما يكفي مثل ان يقول ينبغي في موضع يجب او يقال انه اشارة الى ان الكلام توجيه
لكلام الشارح بان ما ذكره بيان حاصل المعنى لا اشارة الى التقدير فافهم قوله وفيه وجه الخ
وجه الرد ان ما ذكره من الفوائد لا يشتمل اسم الجنس المضاف فانه لا يصح دخول اللام عليه
قوله من قال والقائل صاحب المتوسط حيث قال والمراد من الجنس اسم يصح دخول اللام
عليه وجعله صفة لاي نحو يا رجل قوله لانه اي الشان قوله منادى مما لا يجوز حذف حرف النداء
منه فلا يقال زيا ايها الله قوله مطلق اي سواء كان الحذف مع البدل او لا قوله فالوجه
اي الوجه الصحيح قوله ان يقال اي في رد الاعتراض قوله انه لا يقال الخ لان بهذا المعنى
لا يناسب ولا يلائم ما قبله بل الملائم له هو المعنى الذي ذكره الشارح ههنا كما اعترف
به المحشي ههنا قوله بجميع انواعه ايضا لكنه لم يذكره لظهوره من قوله والاصل يشمل الخ و
لان محل التغيير هو الحكم فقط ولذا خصه بالذكر قوله والاصل يشمل فقيم الكسر الى
الضمة كما غيرت الكسرة الى الفتحة في يوسف قوله لخصه العاقل الخ بقرينة كونه من تتمة الاقوال
في الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول وبما هو المفعول به قوله يتوجه
النظر اي بورود الفائدة قوله نورت به النظر بها ايضا قوله الاحكام الخ من اختيار
الرفع ووجوبه واختيار النصب ووجوبه واستواء الامرين قوله وهو اي ذكر تلك الاحكام الخ
فيما بعد قوله الاجمال اي اجمال المصنف وعدم تفصيل تلك الاحكام في بحث المفعول فيه
حيث قال في آخر بحث المفعول فيه وينصب بعامل يضمر على شريطة التفسير واقتصر على هذا
المقدار ولم يستوف تفصيل الاحكام هناك كون المفعول فيه كالمفعول به على وجه العموم
بحيث يشمل احكام المفعول فيه بلا يحتاج الى ذكرها وتفصيلها مرة اخرى في المفعول فيه قوله
في ذيل الخ اي في قسم المسلط بحرف قوله في ذيل الخ اي في قسم المسلط بالاسم
قوله الاول

قوله الاولى اختصر اذ لم يصير وقت التقييد مشاهدا واغلب قال الاولى دون الصواب لان ما ذكره الشارح
صحيح ايضا والاشتغال اقرب كونه يرجع على ما ذكره الشارح قدس سره فيما اوليهم قوله على قول
المصنف ههنا ووجوبه في بحث قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك حيث ان المفسر الذي فيه
ابهام يجوز ان يجمع بينه وبين المفسر يعني ان قولهم لا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر ليس على
اطلاقه بل هو مقيد بعدم الابهام في المفسر عند المفسر سواء كان بالترادف او بغيره
المسترقة اللغوية فان المفسر فيما ههنا عام لان الابهام فيه يكون بوجوه شتى والمفسر خاص ببيان
شيء منها ولذا الملابسة يكون بوجوه مختلفة فهي مبهمة عام وما بعده تفسيره وبيانه
فلا يلزم في هذين الجمع بينهما اصلا قوله فلا بد من اعتبار ما بيان الاختصار اذ لم يصير وقت التغيير و
لا طراد الباب قوله على سبيل التنازع شبه التنازع على حذف المضاف لظهور انه لا تنازع
حقيقة ههنا لا بمعنى التنازع ان يتوجه العاملان الى ما بعدهما كما يجيء في بحث المعمول واحد
كما مر بيانه في بحث التنازع ومعلوم ان الموصوفة غير عامل في الصفة فحيث لا عامل
فلا تنازع قوله يوجب متابعة المحشي الخ وذلك لان يشتغل لكونه نكرة يجب ان يكون
صفة بنفسه ولا يجوز انه صفة لشبهه لتعرفه بالاضافة وقد وجب التطابق بين الصفة و
الموصوف في التعريف والتنكير فيتعين كون يشتغل صفة للاول وهو فعل وهذا خلاف
مذهب البصريين لا نقول ان لفظ شبه لكونه من الكلمات المتوغلة في الابهام لم يتعرف ومثل لا
يتعرف بالاضافة فيجوز كون يشتغل صفة شبه ايضا فلا يلزم المحذور ~~كما قال المحشي في بحث~~
غير المسلوب المحذور لانا نقول قد مر ان غير يفيد التعريف اذا كان ما اضيف اليه غير
ضد واحد يعرف بغيره كقولك عليك بالحركة غير السكون وان مثل ايضا يفيد التعريف اذا كان
ما اضيف اليه مشتهرا بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك واريد
الذي يماثله في شيء الخلايق فاذا تقرر هذا فلفظ شبه ههنا يتعرف بالاضافة لان ما
ضيف اليه شبه ههنا وهو مشتهر بشبه المشابهة في الحركات والسكنات ووقوع صفة
للنكرة وغير ذلك على ما قصد في موضعه فلا محالة انه يفيد التعريف ههنا فلا اشكال بهذا
ما لاح لي في هذا المقام والله اعلم بالحقيقة المرام والحمد لله على الانعام والصلوة على سيد
الانام وعلى اله الكرام وصحبه العظام قوله لان الواو الخ العاطفة محذوف قوله ايضا الى
كما ان المفسر مجرد الفعل قوله مجرد الفعل بدون الفاعل قوله اي مجرد الفعل وشرطه

قه: اياه اي الاسم المذكور المنصوب: قه: ايضا اي كالاشتغال لكن لا اعتبار بناء على دلالة الضمير
علاقة على شريطة التفسير ثالث المواقع الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به
قه: وله ان تقول الخ وفيه انه لا يحسن في جعله الضمير علاقة على شريطة التفسير ثالث المواقع فتع
الاربعة التي وجب فيها حذف ناصب المفعول به لا حذف الناصب مطلقا الا ان يقال يصح
جعله من المجب بعض افراده الذي هو المفعول وبعد ملاحظة ذلك لم يبق الا ان يقال
لم يسم اسم آه بل قال بحالي وله ان تقول اي المشتق بالضعف فافهم: قه: اسم من المفعول
وخبر كان: قه: مطلق سواء كان مفعولا او خبرا منصوبا فيكون التخصيص في افراد
المحذوف فلا بد في قوله من التوبيخ لتنبيه جامعا: قه: فلا معنى اي حاجة تعميم كل اسم وجعل
التوبيخ المطلق لتقييد الاستلزام عدم جامعية التوبيخ: قه: لا فراد متعلق بتقييد: قه:
ووجه اي وجه كونه انه ايا خبر غير احسن: قه: الضمير آه المفهوم من قوله كما لا يخفى و
جه: قه: بمقتضى سوق كلامه حيث قال التفة: قه: فما اي يقسم: قه: وده وجه آه لا يخفى
ان ما حصل من تي الواو ماله او حده [illegible] الامر المتناسبة عن الفصل بينها على ليس
بمناسب وانما الفرق بينهما في تعبير الاقسام [illegible] عن تلك الامور على ما ذكره الشارح رح
وبالاغلظة جرى على ما ذكره المحشي: قه: فما اي بمثال: قه: وجهها حسن ونعل قوله و
جبرها حسن دون قوله وجبرها احسنية مشتاق الى ما ذكر من الوجهين كما فعله الشارح رح
واقوى واحسن وهو كذلك لا يخفى: قه: الا انه آه جواب سوال مقدر تقريره ظ: قه: هذا
القسم اي المسلط بالازم: قه: ما هو اعرف فيه معنى الاعرفية بالنظر الى التصوير لا الى الوا
قع والا فالاعرفية بالعكس لان [illegible] يستلزم ملابسة اياه البتة بخلاف
فانه لا يستلزم الاهانة وهذا ظ لجواز كونه للتاديب او [illegible] او الغلام الشفقان لكن
اذا قيل زيد ضربت غلامه يتبادر منه ان ضربه للاهانة بسببه بخلاف ما اذا قيل زيدا
حبست عليه فانه قد لا يخطر بالبال ان يتصور منه الملابسة ولعله لهذا
كان الامر بالتامل فما ذكر من الوجهين لا احسنية فالذي ذكره الشارح اقوى واحسن فاحسن
لتامل: قه: الى زيد اي [illegible] زيد: قه: لا اقتضاء قوله آه وثوب زيد: قه: وله اي رجوع ضمير
ينصب الى زيد: قه: وله آه اي بجعله ضمير ينصب الى ذلك الضمير علاقة على شريطة التفسير وبجعل
قوله اي ضربت تفسيرا للناصب الناصب آه: قه: ووجه آه آه [illegible] عبد الغفور اذ لا
احتياج //

اي لا يحتاج آه علة لكون الاحسن فيه ضربت زيدا: قه: مع الاول اي مع ذكر المفسر لا يجوز ذكره
اي ذكر المفسر في التقدير والاحسن لو ذكر المفسر لان جعله آه علة قدم: قه: بي يحتمل امرين لان
لفظ الابتداء مشترك لفظي بين معنيين: قه: في لا يتعين بذكر ما اي بذكر قوله بالابتداء كون الاسم
مرفوعا بكونه مبتدأ بمعنى ان اراد المقصود بذكر قوله بالابتداء تعين كون الاسم مرفوعا بكونه
مبتدأ ولا يحصل هذا الوضوح لو [illegible] بالابتداء [illegible] كان الاسم مرفوعا بالابتداء الذي هو
احد فالاحتمال الاول ليس بمراد فتعين الاحتمال الثاني بالارادة اذ المقصود لا يحصل
الا به وهذا غير الشارح الابتداء بمصدر المجهول: قه: والثاني مصدر مجهول بمعنى كونه مبتدأ
فالمراد [illegible] بهذا [illegible] الشارح الابتداء به: قه: الذي [illegible] صفة مصدر: قه: واستعمال
عطف [illegible]: قه: وهو [illegible] باعتبار الوجه: قه: لتوجيه الابتداء وهو التجرد عن
العوامل اللفظية للاسناد: قه: واعترض [illegible] باضمار العطاف: قه: بتقدير الثاني
راجع آه فهو [illegible] الشارح [illegible] بثبوت الرفع بالابتداء وانتفاء [illegible]
[illegible] يقال ينبغي [illegible] المجيب [illegible] ما ذكره المحشي [illegible] اي في فيه
وقد يقال ان [illegible] الا [illegible] ان تقدير العطاف يصحح كلام الشارح انما
احتاج اليه [illegible] قوله يصح على ما هو المتبادر [illegible] الاشكال اي في وان اذا حمل على غير
المتبادر [illegible] على الاشكال العام الشامل للوجوب فيصح كلام الشارح بل احتاج الى
التقدير [illegible] لان الاشكال [illegible] للوجوب انما يكون فيما يكون بعض الاوجه
جائزة وبعضها واجبا كما لا يخفى على من تتبع موارد الاشكال العام فاذا تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية بالفعل يكون الرفع بالابتداء واجبا في جميع اوقاته فلا معنى لجعله يصح على الاشكال
العام: قه: فاذا آه اي قرينة [illegible] على [illegible] النصب: قه: تصحيح النصب وهو و
جود ما له صلاحية التفسير [illegible] قرينة آه يعني ان في صورة استواء الامرين يصدق
ان يقال لم يتحقق قرينة ترجيح خلاف الرفع بالنصب فلو كان المراد بالقرينة المرجحة ما هو
منه التي ترجح بالنصب يلزم ان يجب الرفع في صورة استواء الامرين واللازم باطل: قه:
فالملزوم مثله: قه: عدم قرينة ترجيح اي بالنصب: قه: لو جعل ضمير خلافه راجعا الى اختيار الرفع
المفهوم من قوله ويختار الرفع: قه: واما لان الخ: قه: قد لا حاجة الى هذا الوجه قبل النظر الى
الى [illegible]: قه: لا قرينة اه الصحة اه متعلق بيختار [illegible] قبل [illegible] النظر الى هذا: قه:

لا بتفسير قرينة الخ فان وجه هذا التفسير هو ما ذكره المحشي آنفا بقوله واذا وجد قرينة خلاف الرفع آه فقوله
متعلق بالتفسير لكن الظاهر المناسب ان يقول بدل قوله لان قرينة النصب آه لان القرينة المقتضية خلاف
الرفع موجودة لامر انه لا يخفى ان ما ذكر في الشرح تطويل بلا طائل قه بجار رفعه لو فا الخ
اه فانه خلاف الاصل لكون الاصل فيه الافراد قه ارجح لان كون الخبر جملة اهون من حذف المسند
والمسند اليه قه بوجود قرينة وهي السلامة عن الحذف قه اقوى من قرينة وهي كون الخبر
جملة قه بل يلزم ان لا يوجد آه لان حال الجملة في الرفع بعدم قرينة خلافه هو مثل زيد ضربته
فعلم فا قه قد ثبت فيما اختير فيه الرفع بوجود قرينة اقوى فلا حاجة يلزم ان يكون يوجد مثال
لما اختير فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قه ليس الا هذا آه وبعضهم من قول المحشي كاملا وجه دا
لاقوى غير هذا او فاهمة ويجوز ان يقال ان قول المحشي بنا على وجود الا فراد الذي نبه وان
لم يوجد في الخ في غير هذا والقاله كثيرة قه لان اعتبار آه فيه نظر يعرف بادنى تامل قه
لكون الجملة الانشائية الخ فيه ان الاخبار بالجملة الانشائية جائز على ما [illegible] وهو مبني [illegible] و
ان اريد انه يلزم كون الجملة الانشائية في محل الخبر [illegible] يرجع الى ما ذكره الشارح قدس
سره فليتامل قه والمراد باللزوم [illegible] يعني ان اللزوم المذكور قه اللزوم
في غيره آه اي بغير هذا التقدير ويكون اللزوم ظنيا [illegible]
الخ فيكون الجملة الخبرية لاحقة بالجملة الانشائية اعتراض على مذهب من جوز الامر اخا
في الخبر [illegible] ان قوله والظاهر ان الجملة الثانية آه اعتراض على سيبويه بانه لا حاجة الى
الاستثناء اذ لا احتياج اليه انما يكون لو كانت الجملة الثانية في محل [illegible] معطوفة على
الاولى وليس الامر كذلك فلا يلزم عطف الخبر على الانشاء [illegible] تقوله و
فيه ان عمروا الخ [illegible] والظاهر [illegible] الى هذا الجواب قه الا عاطفة
اي لا لاذات عطف والظاهر لا معطوفة قه في التحقيق اي في كون الخبر بها محققا وثابتا
حتى يتفاوت [illegible] الخ بان يكون التحقق في [illegible] تحريره كانه
اراد انه لا تقدير وجوبا [illegible] على ان الوجوب هو ظاهر الحال في [illegible]
او لان هذا ليس بمسلمة فتامل قه كما سياتي في محله وهو بحث التزام الحذف [illegible]
والفوائد في بحث المفعول قه [illegible] اي خطاب زيد انت آه في اختياره اي وجه اختياره
قه فلا يحتاج الى التمحل آه كما تعسف الشارح قه على ان القول بتقديره [illegible] يعني
الله

يعني انه يعلم من تعليل الشارح باستقباح المثال المذكور بقوله لاقتضاء بين لفظ الفعل اه قبح هل
زيد عرفت ايضا عند النحاة مع ان قبحه عند السكاكي لا عند غيره فانه ممتنع عندهم فبهذا ينتظم
هذا الكلام على ما قبله والا فهو خارج عن المقصود فليتامل قه وغيره كما هو [illegible] على ما فصل في كتب
اهل العربية قه فهل زيدا ضربته لا يجوز آه اذ لا ترجيح على مذهب غيره من دخول هل على الفعل المذكور
ولا يخفى تقدير الفعل قه لا يجوز آه اذ ليس فيه فعل اصلا قه بل [illegible] يحسن لدخول
هل على الفعل المقدر قه فلا وجه القول وحاصل الاعتراض ان الشارح ان اراد بقبح هل زيدا
ضربته قبحه على مذهب الاكثر فليس كذلك لانه ممتنع على مذهبهم وان اراد به قبحه على مذهب
فليس كذلك ايضا لانه حسن على مذهبه فلا وجه القول قه فلا وجه لان حكم لان من جوزه لا
يستقبحه بل يستحسنه قه [illegible] يتعلق بالقول قه باستقباح هل زيدا ضربته من وضع
الظاهر موضع المضمر قه لا اذ ليس قرينة النصب آه فيه ان في الرفع سلامة عن الحذف ولا
يعارضه كون الخبر جملة لانه اهون من حذف المسند اليه والمسند كما مر قه لوقوع الجملة اي
عندهم اي الكوفيين قه يجب بعدها آه بنا على اختصاصها بالفعل قه مع بقاء
المضاف اليه على اعرابه فيعطى هذا حكم الاسم بالمضاف المحذوف [illegible] رب او صوف ان
المحذوف قه وهو قليل كما جاء في بعض القرآن والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة
ذكره الشارح قدس سره في اخر بحث العطف قه وقيل يتعلق بوقوع حذف الزمان على ا
[illegible] او لكثرته اشارة الى ان لفظ الامر في مصدر [illegible] كما صرح به المحقق في شرحه على [illegible] فيه
وكذا اشار [illegible] انه لا معنى لقوله في وقت الامر لو اريد به المعنى الاسمي قه من مزيد اختصاص
بها بمعنى التعلق والارتباط لا بمعنى الحصر يعرف وجهه بادنى تامل فاعرفه قه لا انها
عطف على قوله ان لها [illegible] آه اي لا باعتبار انها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب
آه اي يدل على كون اضافته الى مواقع الفعل لادنى ملابسة باعتبار المذكور لا باعتبار
الاختصاص قول المحشي ويختار النصب دون قوله ويجب لكثرة النصب فيما
سيذكره المحشي وكذا المعنى كما ذكره الشارح قه مع اللبس [illegible] النصب

اي مع تحقق اللبس [illegible] لو كان الاضافة باعتبار الاختصاص لوجب النصب كما لا يخفى قه [illegible] يكفي في دفعه [illegible] اللبس بقرينة وبه ح

[illegible] على كونه متعلق [illegible] على انه اي بناء [illegible]
على انه آه فكلمة على [illegible] علة لقوله يقيد قه كلما اذا قيل [illegible] اليه ان الظاهر ان
هذا الكلام مختص بما اذا كان المسند اليه [illegible] فلو كان معرفة لا سيما اذا كان علما

لا بعتبار في التقييد من الافادة فليتامل .. قه وانه عطف على قوله انه يرجح .. قه ينبغي ان لا يترك اه مع انه
لم يترك قه واعلم ان اه الظاهر انه اعتراض على المص بانه لا بد فيما ذكره من القاعدة من قيد بين تركهما ا
عمل ويمكن ان يجاب عنه بانه المتبع من كيفية التعبيرين باعتبار ما عرفه قه فيما اذا كان المنصوب نكرة
وقد يكون اه ونقول المص المتبع من هذين التعبيرين باعتبار كما التبع في الاسماء الستة المعتلة المضافة
الى غير الكبرة وهو صحة للانتقلة فافهم قه يحتمل صفة متعلق قه جعل خبرا اى ان يجعل خبرا
قه فلا التباس بالصفة لعدم التطابق في كون الموصوف معرفة والصفة نكرة قه ولذا لو قيل
اه اى لا يلزم الالتباس اذ لو جعل صفة في لزم ان يكون المبتدأ بلا خبر قه الا ان يقوم اى
حاسته قرينة .. قه فيعمنا اى حق مطابق للواقع فافهم قه اذا التبس المقصود اه الظاهر انه
اراد اذا خيف التباس المقصود بغيره والا فرد عليه ما لزم ان يقال مع التحقق الالتباس
يجب وقوعه في النصب فلا يصح اختيار النصب مع التحقق اللبس فتامل قه وربما يلتفت
جواب سؤال مقدر تقديره ظ .. قه السنى اى الزهرى قه امانة اى امانة دينه قه الازم
اى من قرب خلاله .. قه بقرينة قراة النصب وقد قالوا الاصل في القراة التوافق في المعنى ففي قراة
النصب المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق قاه لا محالة فالظاهر ان يكون المقصود في قراة الرفع الا
اذا اهل خلقنا على الخبر دون الصفة .. قه ولا حاجة الى الاعتذار كما فعله الشارح وغيره فتامل
اى فساد المعنى قه لان المدعى علته بقوله لا حاجة .. قه اذ ان الخبر المستقر فيه على ما يرى في
الجملة قه بتاويل الكلام او باعتبار المعنى .. قه مع الرفع اى رفع الاسم قه يلتبس اى الجملة
قه لان الصفة علته الاولوية قه سواء كان التعبير الظ سواء كان التقييد المعنى صحيح
قه على انه علاوة قه على ما بنا به .. قه ما ذكره اى ما ذكره الشارح من الاعتذار باستدعاء فساد
المعنى على نفي كون المقصود صفته .. قه الفريقين اى اهل السنة والمعتزلة متفقان في ذلك لان
قراة [illegible] النصب متواترة قراها الجمهور وقراة الرفع من الشواذ على ما في كتب القراء و
تفسير الشافعي حيث عبر عن قراة الرفع بقرى وراية التعبير بقرى عن القراة الشاذة على ما ذكره
بعض اصحاب الحواشي على تفسيره قه قلت اذا كان المقصود اه بعد ما قال اذ اه دون
ان يشاق الى ان كون المقصود صفة لما يحقق بتحقق قه الى هو بين الجملتين باعتبار المسندين
جميعا ايضا لانهم قد صرحوا بان الى هو لا بد ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا
واما الى هو باعتبار المسند اليه فقط فلا يحو بين زيد وعمرو اخوة او صداقة او غيرها ذلك وبهذا
يندفع

٥

يندفع ما يمكن ان يتوهم من ان الرفع في الصفة باعتبار تقريره فيه عين تقييد وفي النصب مقيد بكون
المقصود ما ذكره فليتامل قه فالنصب مرجح بالاستغناء اى فلا يكون هذا المثال مما يستوي
فيه الامران مع ان المص اورده مثالا له .. قه نطق جعل الجملة خبرا وهو خلاف الاصل اذ الا
صل في الخبر الافراد قه ليس اى ليس غير التشديد جائزا الا عند غير الخليل واما عند الخليل
فالا بالتخفيف ايضا حرف تحضيض كما سيذكره الشارح قدس سره في بحث المنصوب
بلا في قول المص تعالى واذ قد خلت الهمزة لم تغير العمل اه حيث يقول فالا عند الخليل
ليست الا الا دخلت عليها همزة الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه اتفاق
قه الا حروف التحضيض اى اما وجه كون حروف التخفيف على الفعل قه عند
بعض وهو الاكثر الا انه ليس .. قه قرينة عليه اى قرينة على المقصود .. قه ضابط اى
من جهة الضابطة فافهم قه اختصاص اى مناسبة كما يشير اليه .. قه ليس له اى للا
قه مناسبة به اى بالفعل قه لم يذكره اى لم يذكر له مزيد مناسبة للفعل المسند قه اذ لو وجب لم
يلتفت اه بل ينبغي في ان يراد بهذا الاحتمال بعدم اتحاد الفاعل فلما يرجح بل رجح بما
ذكر علم انه لا يجب اتحاد الفاعل .. قه بهذا الاحتمال وهو احتمال تقدير اذهب الزيد
زيدا قه بهذه المثال اى بما ذكره من ان المصدر الذي آه .. قه ووجه اى وجه التغيير
قه لكون الاستفهام اولى بالفعل يرجح ولذا يرجح بسلامة عن جعل الخبر جملة مع ان الاصل
فيه الافراد قه على ان علاوة قه فقوله متعلق بيرجح قه التركيب التغيير قه فلا
شيء فيها متعلق بقوله فقوله كل شيء آه او بقوله يرجح .. قه لو بين آه اى لو حمل كلام الشارح
في بيان عدم كونه من هذا الباب على هذا المعنى بعيد .. قه ومما يختار فيه النصب لانه على
تقدير الخبر يبرز ان تشبيه قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر بقوله ازيدا ذهبت به في انه يتوهم
انه من باب الاضمار وانه يتوهم انه مما يختار فيه النصب لخوف لبس المفسر بالصفة على
تقدير الرفع اى يشتبه به في توهمين واختيار النصب فيه لا في وجه اختياره فان توهم اختيار
النصب في ازيدا ذهبت به لوقوع الاسم بعد الاستفهام وتوهم اختياره في قوله تعالى كل شيء
فعلوه في الزبر لاجل خوف لبس المفسر بالصفة وعلى ان المفهوم من التشبيه كونه مثله
من كل وجه وليس الامر كذلك ولذا نبه عليه المحشي المحقق بقوله واعلم ان قوله اه قه كسرر
جمع سرير وبوقال بدله لم يسلم جمع دسع لكان احسن كما لا يخفى .. قه كانه ذكر لزوال

انما قال كأنه لعدم جزم الجزم على هذا الوجه آخر نزله كما سيذكره بقوله ولو ان يجعل قوله بل الالزام
قه فمحل الفعل بان يكون فعل هو يعني لنسوهم قه لا يوجد عليه اي ان الكناية بالدنيا وبالكتب
او الكتب آه قه يصح بسياد آه عاسبيل الجمان العقل وقيل الاستعاد الى السبب قه الفائدة اي
فائدة قوله بل الكرام الطايعون الخ لا فائدة قوله ولا شئ فعلوه في الزبر الخ الموصوف اي قوله
على تقدير قراءة او يراد بالموصوف ذات الاسم والافعلوه ليس خبر على تقدير قراءة النصب
والاظهر ان يقول بالعفيد بدل قوله بخبر الموصوف كما لا يخفى قه فلا يصح نافيا لم لان الاوفق
تفسير القرآن بعضه ببعض هو الموافقة لما في الآية الاخرى فتأمل .. كما في
ما عدا لا يكتب قه مطابق اي لم مطابق او شئ مطابق والا فالمصدر مطابقة قه فالامر
آه كما هو مقتضى فعل الشارح والظاهر قه ومن هذا اي يكون ظهوره خولد تحت القاعدة
باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر قه جعل اي الشارح قه ايضا اي كتوجيه سيبويه
ولا خفاء في كون توجيه سيبويه تمحلا فان كون الآية جملتين خلاف الظاهر اعتبارا قه في اخراج
متعلق بتحمل قه مع ظهوره متعلق بجعل تقديره الخ وان كان انسب الخ قه واعتبار
اي في الفهم قه اشارة بتقدير الآية والابتداء قه ان قوله الزانية الظاهر ان يقول و
الزانية فان لفظ وهو من الخبر كما يرد عليه صريحا قوله الآتي بان يكون مبتدأ وخبره
آه: ولعله سقط سهوا من الناسخ الاول او الثاني قه قوله الزانية والزاني عطف الخ
على بمعنى وكذا الزانية آه قه وقوله وجلتا عطف اي عطف جملة على جملة قه هو الجملتان
او قوله الفاء بمعنى الشرط وقوله والآية جملتان قه تعليل اي بعينا في تعليل قه قرر
آه وهو الفاضل المحقق عبد الغفور قه وجملتان آه عطف على نحوه وقوله عطف عطف
على مبتدأ اي بان يكون جملتان عطف على الخبر الذي هو قوله الفاء بمعنى الشرط فهو من
قبيل العطف على معمولي عامل واحد قه عطف على الخبر عطف الخبر على الجملة التي لها محل من
الاعراب فانها في حكم الخبر خلاف ما لا محل له ويلزم ان يعطف في الوجه الاول الذي ذكره الشارح
قوله والآية بالتقدير المبتدأ على قوله الفاء آه فيلزم عطف الخبر على الجملة التي لها
محل من الاعراب قوله ويكون الثلاثة اي على هذا الاحتمال الثاني قه انه اي الآية والتنزيل
باعتبار القول والنظم قه مستقلتان والظاهر انه اخذ بهذا التعبير من الاطلاق فانه يتوقف
على الاول قه الزانية والزاني اي الى آخره قه وما هو جملتان في حال انه لا يصلح
ان اريد

ان اريد بالجملة ما هو اعم من ان يكون اسنادها مقصودا لذاته او لا كما هو الظاهر فعليه لا يجمع باب الافعال
جملتان بهذا المعنى مثلا زيد ضرب جملتان كبرى هي المجموع وصغرى هي جزئية فلا يراد بالجملة
ما يكون اسنادها مقصودا لذاته لئلا يرد ما ذكره او يراد بيان بالجملتين جملتان
مستقلتان كما ذكره الشارح فقول المحشي الفاضل فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
محل نظر فتأمل قه لا يصلح ان يكون اه لان جميع باب الافعال جملة واحدة في حال الرفع
قه والظاهر لان مثله الجملة الانشائية الى الخبر اموعود وتغيير في الظاهر لمناسبة ان يكون
الفاء الداخلة عليها التغيير لا زائدة على ان الاصل في كل حرف عدم الزيادة قه على
اثبات احد الامرين اه بقرينة وجود احدهما فقط واشار الى انه يكفي اثبات
احدهما في اثبات المقصود ولا فهو مبني على اثباتهما معا فافهم قه بسند هي
ان يقول آه لو العبارة المنفعل وثبات في سورة النور قه فيلزم اي فيلزمهم سواء
المحذوف قه فلا وجه آه اشارة الى ما ذكره الشارح وان كان له وجه لكنه بعيد باوجلا
حينئذ للجملة السابقة على طريق يقتضي السوق قه الا في جميع ما ذكر في الآية وهو ثلاثة اقوال
احدها مثلها في قراءة الرفع وواحد منها في قراءة النصب ثم ان التنبيه على النواة المعتبرة بين
لها على سبيل التقطع مع حملها وتقديمها كلها في قراءة النصب فانه ذكرها بالجملة التعليقية
المقصود بالدلالة على اشتمال تأخيرها قه وان كان الظاهر وان كانت قه ولا بعد آه لا
يخفى بعده لكونه خلاف الظاهر اعتبارا ولا شك ان المتبادر اختصاصه بالاخير ان في الاول و
الثالث فقط لوقوع الاول بعد الاستفهام والثالث قبل الامر والدعوى الظهور في الثالث بالنسبة
الى المبتدأ كما هو المحقق قه العدم المتعلق بالاصح قه نحو اي بدون التقدير قه وهذا اي
لكون فوت وقت التقدير والتفسير الشارح قه من قبيل الحذف اي حذف الفعل الى الحيثية في
والنصب الخبر والى المرفوع قه عاما اي الشارح قه لانه لا يستدعي ان المفعول له لا
بد ان يكون عنه موصوف المحل ولهذا لا يوجب قه على المفعول له وهو التحذير قه وطول
الكلام اي بسبب ذلك المحذوف لكنه يطرد قه يدل على وجوب اه وفي كلام البعض انما
تقديره قدر الفعل قبل المفعول به نحو اتق الرياء والاسد واما اذا قدر بعده مثل اياك
اتق والاسد فلا نظير بعد الحذف فعله الحذف المفعول به لان الاصل في الحذف ونحوه بعد
الفعل لا بعد المفعول به وانما الذي بعده هو الفعل وانما قال بظاهره لانه لا يدل عليه بالحقيقة

لان تقديم الفعل بعد المفعول به لا ينافي تحقق بعد المحذور عنه عن المفعول به لان البعدية المحوية لما اعم من النوع
بل يتحقق به وبه ايضا وقع بل سوء وفق آه اي تقدير الفعل تقديم الفعل بعد المفعول به وفقا آه و
قبلا وفقه انه لا يسوغ الانفصال الا اذا تعذر الاتصال كما سيجيء في بحث الضمائر ولا شك
انه اذا تقدم الضمير على الفعل تعذر الاتصال فلا محالة ح يجب الانفصال واي محل لان يكون الاهم
بالتأكيد اشارة الى جميع هذا .. بل على وجوب تقديم الفعل يتحقق بعدية المحذور عنه على المفعول به
ولا دليل عليه اي وجوب تقديره قبل جواز تقديره اي الى انه اي تقديره تقديره بعد المفعول به
كهذا المثال .. في حمل الضمير بطريق ذلك الى ح وازاحة الوهم .. بعد الضمير اي بعد لفظ الضمير
.. عن ازاحة آه اي من ازاحة بلفظ الضمير فاذ ظهر الشارح من ازاحة .. بالضمير العايد وجه البعد
انه مجاز لا يظهر قرينة .. على ان الا غلب اصوليا به كما سيجيء في قوله وقد يجيء [illegible] و
قوله وقد يكون الحمايا ظاهرا آه .. اذ الى ان ضمير الخ وانما قال مجازا لانه قد يكون بمعنى [illegible]
بخلاف الضمير بمعنى طب [illegible] .. والظاهر انه تقدير لان اللام الاشتقاق وت فيه
من ان بيان عن هب ضمير [illegible] ح اي حاليه ان [illegible] التمييز ضمير [illegible] ايضا اي حما
ان التقديم على صفة [illegible] ان التمييز ضمير بمعنى طب .. لان التوبيخ لا تزل عليه لان فيه
استفهام فلم ان [illegible] متعلق [illegible] ونحو لم يترك بلا خلاف [illegible] متعلقات
فعل التعبيد فلم يترك التوبيخ فلا صلاة .. في قال [illegible] اعتراض الشارح
ففقد ضعفه حيث اعتبر التقضي بلا قرينة .. وحال عطف تفسير [illegible] للمحقق .. وانى
نقول ان آه اي [illegible] توجيه كلام الحصر ولا يخفى ان هذا الجواب ايضا بعيد .. بتقدير انّي تغفل
والبعيد آه وفيه ان الضمير [illegible] محذور عند الاصل [illegible] محذور [illegible] مثالا
للنوع الاول وادا . عند المحقق [illegible] .. وان تقدير بعد لفظ ان لم يقع في الشرح
والظاهر ان موجود [illegible] نسخ الشرح التي عند المحقق .. وانما يكون تعبيره [illegible] عن خبر عنه لا عن
كلا [illegible] ولا [illegible] على الخبر [illegible] يجوز فيه باعتبار [illegible] اي فعلا فافهم ..
ليس من ظروف تقديم بعد [illegible] تقدير بعد الطريق .. الا ان يقال آه جواب عن الاعتراض
بقوله فيه ان الا [illegible] اي جاء جعل التقدير بعد [illegible] عن الطريق .. وهو [illegible] على
ما ذكره في [illegible] من ان حذف حرف [illegible] من ان وان قياس وفي غيرها سماعي .. فلا يكون من افراد
النوع الثاني وليس مراد [illegible] افراد النوع من النوع الاول بجملته فيلزم ان لا يكون من
افراد

ان لا يكون قوله لانتفاء الاقسام يستلزم انتفاء القسم [illegible] لان [illegible] بعد لفظ آه
[illegible] من افراد النوع الاول ولا يندفع به الاشكال في كلام [illegible] لانه اورد مثالا لبعض افراد
النوع الثاني .. وغاية ما يمكن ان يقال ان التمييز اي في الحال والمضاف اي محذور منها في
الحال وان كان محذرا في اللفظ .. يصلح تقدير اتق اي اتق من تفعل بنفسك ما يحذر [illegible]
.. فيه ادخال تفعل تفعل .. الاستغناء [illegible] آه وفيه ان هذا التوجيه يبنى على تقدير
اتق وهو غير نقض الشرح وقد يبعد [illegible] ان يكون القسم الثاني محذورا منه ظاهرا
حقيقة وبهذا التوجيه يكون محذورا فانظر المناسبة [illegible] ان يجعل محذورا منه فاتقاوه
كما فعله المحقق عصام الدين كما مر حيث قال وغاية ما يمكن ان يقال آه ويوجد هذا الوجه
[illegible] .. فالمحذر منه في الحقيقة [illegible] محذورا بالمال فعلى هذا
يكون كون النوع الثاني محذورا منه بحسب الحقيقة والظاهر فقط [illegible] .. المحذر اي [illegible]
محذوف .. عدم صحة تقديم العاطف [illegible] لكان ينبغي ان يقال بتقدير [illegible] العاطف فلما
يقل ذلك علم ان تقديم العاطف [illegible] ممتنع لان السلوب
في موقف البيان يفيد الحصر .. بتقدير اي ال في العبارة [illegible] .. بامتناع متعلق [illegible]
.. وما ذكره مبتداء خبره قوله الاتي لا ينفع .. لا ينفع حالا [illegible]
يقع من اتق وهو وقع [illegible] البحث .. الحق الا الضياع اللغوي [illegible]
من الا [illegible] لانه [illegible] ان لا يكون التوبيخ [illegible] لانه [illegible] في جميع
[illegible] الزمان اللغوي كما لا يخفى [illegible] في حال عن [illegible] لان المنع
باوخذ ارجع الضمير اليه [illegible] لانه في الحقيقة راجع الى [illegible]
قولنا لفظا او تقديرا فالتعفوه كانه توضيح [illegible] عند المحقق عبد الغفور بانه [illegible] هذا
المراد حيث [illegible] مذكور [illegible] اي [illegible] يشمل الفعل المقدر فان [illegible] التغيير
ناشئ عن [illegible] عن كون المراد بالذكر [illegible] لفظا او تقديرا [illegible] التغيير
لا تقول ما [illegible] يوم آه لا يخفى ان هذا السؤال على قول الشيخ لكنه ليس بمذكور فالظاهر ان يقول
[illegible] لكنه ليس بمذكور لا تفعلوا آه او يقول آه بعد قوله يوم طيب .. ما من الجمعة الا و
فعل فيه طيب وقد ذكر فعل الطيب في هذا المثال فصدق عليه ما فعل فيه فعل مذكور
فلا يصح قول الشيخ لكنه ليس بمذكور فلا يكون التوبيخ [illegible] .. وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه

فخرج عن التوسيع بقوله المذكور قه والا لكان للازمان لان الطيب صفة الزمان عبادة عند قه
ولان تقول آه وهذا اعتراض على المص بان توسيع غير مانع * مطلق اى سواء كان من الطيب
طيب يوم الجمعة او طيب غيره كطيب الهواء وطيب المكث وطيب العبادة وغير ذلك
مما يتعلق به الافعال فعل ضمنا في يوم الجمعة بلا محذور في الزمان زمان وهو ظ فصدق
توسيع المفعول فيه على يوم الجمعة بهم طيب فلم يكن مانعا قوله في ضمنه اى في ضمنه طيب الزمان
قه والمذكور في توسيع آه جواب سؤال مقدر تقريره ظ * الطيب ليكون اعم وان كان خلاف
الظاهر المتبادر لان المتبادر وهو المذكور جرى على الفاظ التوسيعات انما يجب حملها
على المتبادر منها اذا لم يوجد صارف عن المتبادر وههنا صارف اذ لو حمل على المتبادر
لزم ان يكون التوسيع جامعا لجميع افراده التي انتصب منها المذكور ضمنا .. اذ كثيرا ما
ينتصب آه والاولى ان يوجد المثال لما يحاله قه اعترض واعترض المحشي عبد الغفور
لم يجعل المفعول فيه بل المفعول به البتة في هذا المثال * يصدق على يوم الجمعة في شئ هو
يوم الجمعة ولفظ التوسيع عام فافهم قه كان المعنى هو الاسم بما فعل فيه آه يعني ان
التقدير المضاف على ما مر في توسيع المفعول به والداعي اليه هو الموافقة لتوسيع المفعول
المطلق فانه ذكر لفظ الاسم فيه صريحا او فذكر [illegible] والمفعول به في التقدير اى بتة
ثم ان ههنا [illegible] التقدير المضاف بعد توجيهي للفاضل المحشي عبد الغفور فانه ذكر ههنا و
جوابا ثالثها تقدير المضاف ووجه التوجيه ان الوجه الآخر ليس مراد المص
حيث صرح بذكر لفظ الاسم في توسيع المفعول المطلق فانه يقتضي تقدير الاسم في توسيع بواقي
المفعول كما ذكره الشارح والمحشي بهالي * قه لا يخ هذه الحيثية فيلزم بغير الحيثية //
لا تقول اعتراض على قوله كان المعنى هو الاسم بما فعل الى قوله لا يخ هذه الحيثية
انه جعل قيد الحيثية متعلقة بالتوسيع لا بالجزء لما علم من تقرير المحشي في بيان نظر المذكور
فلا يكون اى فيلزم منه ان المذكور [illegible] قه ما يتناع اعتبار آه وهو ان يكون قيد //
الحيثية متعلقة بالجزء على التوسيع لا بالجزء لانه قوله لانه اى المذكور يعني انه ذكره متعلق به الحيثية
ونظر هذا اللفظ بقوله في توسيع الجنس والنوع فانه ذكره لفظ يتعلق على التيسير [illegible] .. واما
قوله آه يعني انه ينبغي ان لا يحمل كلام الشارح على ما يستفاد من ظ كلامه لئلا يلزم المحذور
ويؤل بوجه لا يرد عليه محذور وهو ما ذكره بقوله واما قوله فان ذكره .. فمعناه
الظ //

لاجل

ان

الظ فمعناه بالنداء للمونة جواب اما قه ولا بد جواب سؤال مقدر .. وهذا اجمالا بيان
والا يلزم ان يكون جميع التوسيعات المذكورة بدون الجنس والفصل وفي اصطلاح المنطقيين بالحد الا
الا خص الاعم والثاني باطل ظ فكذا الملزوم مثله قوله جعل الضمير لاجمال ظروف آه والاخفى ان
المتبادر منه رجوع الى الحال لا الى الظروف بتأويل الحال ونزاعه انما هو المحشي عبد
الغفور قوله يعني ان كان المطلق على بيان مرجع ضمير كان .. لانه على الحال للمونة الشاملة
بيانية على ما صرح به الفاضل الرومي وقوله وسيصرح المحشي بعد بسطر قه والحال
هم جنس آه على توجيه على تأويله بالحال الظروف جميع والحال مؤنث [illegible] و
وصف بقوله والحال ووجه الرفع واضح قوله واشار بقوله اى [illegible] آه لا وجه المذكور
آه اى لان التفسير مرجع الضمير لما هو المتبادر قه الثاني ويرى تأويل المذكور .. بالا
ضافة متعلقة بالعطاف اليه قه كانه رجع الى المبتدأ المؤنث على المبتدأ قه والاظهر آه
يعني وجه الاظهرية ان حمل قوله يعني ان كان المطلق على الاطلاق لان الضمير على تأويل ظروف
الحال بتأويله بالحال وان طريق التأويل فيه خلاف الظ المتبادر وان حمل على تفسير مرجع
الضمير فيرد عليه السؤال المذكور والجواب الى آخر ما ذكر ولا يلزم شئ مما ذكر المذكور
لو بني على ما ذكره المحشي ولذا كان اظهر فتأمل قه بتاء وبه بالقسم او بنوعها اى الا بالحال
قه نحو جئتك [illegible] طلعت والاول وتشابه الجهات الستة المضافة الى المعرفة قوله
ولا يشتق آه لان المبهم الاصطلاحي منحصر في الجهات الستة ولذا فسر بها .. والحال
آه وكذا الجمع الضمير واجعل عند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المعطوف والمعطوف
قه بالمحمول والمحمول عليه المجموع الامور المتعلقة بعند ولدى وشبههما والمحمول عليه
المبهم قه وجه جمع المذكور كما ان الامر لا يرجع بشئ لا بهما معها .. والجعل
لا بهما معها بيان وجه يتعلق قوله لا بهما معها يشبهها الا المحل كما في التقرير بل الاو
فيما ذكره الشارح قه اصلا اى لا وجه للجمع كما في التقرير بل الاولى ولا وجه للبعض
كما في ذكره الشارح قوله او مرادفه الظ انه عطف على ما يشتق الا ان الاولى ان يعطف على
المستتر في يشتق وجاز للفصل فتأمل قه ونسبي اى في الشرح قه
وحكم آه يذكر هذا المبحث في الشرح قوله جميع اجزاء وهي الارض التي في داخلها ثبت و
يقع فيه الجلوس فيها قه يصح ذلك اى نسبة الافعال اليه لكان شاملة ولغيره

د

بلدية

اي بيانها

ف عليه

لبيانه

ق. ظرفا له اي كالثابت. قه. منع ان الثابت هو التاديب اه اي لا نسلم ان الثابت هو التاديب علة الضرب لم لا يجوز
ان يكون الثابت هو التاديب باحداث الضرب والضرب شبيه قوله والاظهر اي بحسب المعنى والا فلا اظهر
بحسب اللفظ فانه اقرب انتهى كما لا يخفى وما قدره المحشي ره بعيد غاية بحسب اللفظ ثم ان
للمناقشة على قوله والاظهر اه مجالا لان ما نعت الرضى في صدر الكتاب في قوله وخالف
سيبويه الاخفش تجدها فتامل. قه. مراد التركيب اي مراد المتكلم من هذا التركيب. قه.
فليس على الزجاج ره اذ لا يرد عليه رده الى المفعول المطلق فالمفعول له
عند الجمهور لا عند المص فقط. قه. فالعبارة متوجه على التفسير المذكور. قه. اصحابنا
جمع صاحب. قه. يصح نهج التركيب فصحة هذا التركيب ويدل على عدم وجوب كونه مقارنا
له في الوجود. قه. وان لم يوقع اه يجوز ان يشتمه ايقاعا للصلح لكن لم يمكن
الايقاع لمانع. قه. اي في قصد الفاعل والايقاع وان لم يقارنه في قصد الفاعل. قه.
تكلف ضميرك تكلف اعتبار ضميره او تكلف ارتكابه على حذف المضاف فافهم. قه.
وارجاع الضمير مع عدم سبق ذكره لفظا. قه. واقامة المصدر عطف على ضمير على. قه.
على انه اي فاذكره من اقامة المصدر المذكور اه. قه. اصلا اي لا حقيقة ولا مجازا
او بوجه من الوجوه وانما لم يجزه لعدم الفائدة فيه لدلالة الفعل عليه. قه. اسم ما جمع جمع
شائع من السنوح بمعنى الظهور. قه. معه متعلق بمحذوف فيكون ظرفا مستقرا. قه.
فاعل فيه فالمعية لانه ليس بفاعل بل قائم مقامه فالانسب ان يقول نائب فاعل و
يمكن ان يقال انه فاعل على مذهب البعض كما هو فالتعبير بالفاعل لجواز ان يكون مبنيا على
مذهب ذلك البعض. قه. وفيه تاه اي بعده وجه النوع لنكرة استقرار فيه الا الفعل
عما ذكر لانه لم يفعل كاني مع صاحبه فعله بل فعل كاني معه. قه. بل الاحتراز اه لا يخفى
ان المتبادر منه سوق الاحتراز عما ذكر بل غيره. قه. فالحق ان المقصود الاحتراز عن
المذكور بعد مع لانه هو الذي يتوهم كونه مفعولا معه بعد ... اجزاء استقر
عليه واما غيره فيخرج بقوله بمصاحبة معمول فعل فلا حاجة الى اخراجه في قوله بعد الواو
وانما احتاج اليه لاخراج المذكور بعد مع لانه لا يخرج بقوله بمصاحبة اه. قه. ولولا اي
ولولا ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع قوله ... المذكور بمصاحبة اه
ليدخل فيه المذكور بعد مع ويخرج غيره بقوله بمصاحبة اه معه. قه. فيه لطافة حيث

يجوز

يجوز ان يراد المطلق وان يراد منه مقابل المحذوف. قه. لكان العطف ممكنا الا انه ادعا
في المقام من المذكور المقصود بالكلام ... اللطافة كما لا يخفى ثم انه لا يخفى ان قوله بمصاحبة
متعلق بمفعول بعد المذكور ... بمصاحبة ...
المتبادر ... مطلق فلو قوله مقدر ... قه. اتفاق النحاة
اه ... الا ان ... اتفاق ان الاصل في الواو العطف ... الواو على الاصل كما في
... لا يجوز ... وقوله الحال ... العطف فينبغي
لا يكون عنده قوله الاتفاق المذكور ضرب زيد ... جاز في الحال ... ويمتنع هذا
... قه. ... التفاوت ... النصب ... بمعنى الفوق كما وقعت قاليا
الى ... قه. ... على ... فان ... المفعول ... ففي
... قه. لان ... وزيد ... اه ... فليس
... لانه لا ... الواو ... وزيد على العطف
... عطف ... على ... وزيدا بقوله
... المفعول معه ... الحال ... قه. ... اه كما سبق
في الظروف المبنية. قه. عاطفا او تنزيل على قوله اتفاق النحاة اه اه يمنع كون اه. قه. باعراه
سواء كان فاعلا او مفعولا به او ... في ... وزيد قوله ... فالواجب اي الوجه
الصحيح ... قه. ... اه ... يكتفي ... اه ... في ... واذ
... قوله والاصل فيه اي في الفعل. قه. الاول بيان معنى الفعل هنا اي في قوله او معنى
و... بيان معنى الفعل تفسير ... قدس سره ... فيه ... بقوله اي
... بمعنى ... اللفظ فالنظر ان يقول المعنى والاوجه ... قوله ... من
معنى ... قوله ... الفعل لفظا كما لا يخفى ويحتمل ان يكون ما وقع في ... سهوا
من الناسخ فتامل. قه. والاوجه ... اه ويجوز الا ... ان ... هنا الى
او وقع من ... قه. ... صفة ... اي ... صفة ... والخشبة وقت ... اه
الماء والخشبة قوله ... اي ... الا ... اذ لا ... عن اللفظ والمعنى
فاعرفه. قه. وليس ... الاولى ... قه. ... الا ... اي ... والنيل
واستوى الماء والخشبة و... وزيدا ... الناقة وفصيلها ... قه.

ونحن نقول ليس بهذا الاعتراض على القايل بهذا الكون لما سبق الى الوهم فراول انتظر به سهوا اعتراضا في
على الشرح المحقق قدس سره كما يستحسن به بقوله فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور قه لان
نحو ضربت زيدا او عمروا الخ عليه تشبيه [illegible] الشرط كان في نحو ضربت زيدا او عمروا ابراهيما
نحو فيه لكيف يصح الشرطية حيث لا يستلزم المقدم التالي وقد وجب [illegible] اذ يكون فيهما
لجواز ان ينزل احدهما اليوم مثلا والاخر غدا او بعد شهر فكيف يوجد الارتباط فالظاهر ان
يكون [illegible] الناقت اي الحكم فيه سواء كان الفعل على صيغة المجهول او على صيغة
المعلوم [illegible] الشاطف قه ثم المصنف بحث تقديم المفعول معه الخ فكما يلزم تقديم
المعطوف على المعطوف عليه اشار الى الاصل الواو قوله ولا على عامله لانه كما لا يجوز تقديم
المعطوف على المعطوف عليه كذلك لا يجوز تقديمه على عامل المعطوف عليه قه فيما اذا
تقدم مع مصاحبه الخ هذا مخصوص بما عدا الفاعل فانه لا يجوز تقديم الفاعل على عامله
عند البصريين بتقدم [illegible] المفعول معه فتامل قه سواء تقدم الفعل قه على عامله اعني
عامل المفعول معه قه اي [illegible] عليه [illegible] معمول الفعل اعلم [illegible] وصف [illegible]
في التوضيح فقل ضربت زيدا او عمروا [illegible] في التقسيم [illegible]
لا خراج [illegible] الجواز على الاطلاق [illegible] قدس سره [illegible]
عمرو بما عدا المفعول به المنصوب فلا يدخل [illegible] في التوضيح فلا يدخل في
التقسيم [illegible] فلا [illegible] الجواز على بعض [illegible] التركيب قه حتى
يدخل اي يدخل المتعلق الجهة قه ج اي جاز اذا كان معمول الفعل اعم قه يدخل في التوضيح
ضربت الخ لصدق التوضيح عليه قه ليس بمفعول معه اي بالتقسيم الذي كلام
قه التخصيص اي بما عدا المفعول به المنصوب قه فانه [illegible] التقسيم [illegible] فانه خارج
عن التوضيح قه ج اي جاز التخصيص [illegible] في احتمال المذكور عن التقسيم قه لا ينتقض
الحكم اي بعدم دخول التقسيم قه باحتمال المذكور اي ضربت زيدا او عمروا قه يتحد
الشرط والجزاء فان حاصل المعنى وان جاز العطف جاز العطف وعدم [illegible]
العطف وعدمه يلزم الاتحاد المذكور فلانه قيد واذا اجاز العطف وعدم يجوز العطف
وعدمه قه ما انزيد وعمرو اي عمرو [illegible] زيد وعمرو خارج عن التقسيم فلا يجوز [illegible]
هنا قه لانه اي عمرو ليس بمفعول معه وهذا التقسيم المفعول معه قه بل النحو من التوابع

لان

لان عمرو معطوف على زيد قه سواء اي عمرو قه هو مفعول معه فيدخل في التقسيم قه فيقال
ما صنع زيد وعمرو فانه لا يصلح عطف عمرو على زيد [illegible] حقيقة لكونه مفعولا معه قه والمراد
الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل ان المراد من المفعول معه هو المفعول معه ظاهرا او عمرو في المثال
المذكور ليس مفعولا معه ظاهرا وان كان كذلك حقيقة فكيف يدخل في التقسيم فاجاب عنه
فالجواب يمنع كون المراد بالمفعول معه المفعول معه ظاهرا قه سواء كان اي المذكور
بعد الواو الخ قه او حقيقة وعمرو في المثال المذكور وان لم يكن مفعولا معه بحسب اللفظ الا
انه مفعول معه بحسب الحقيقة فيدخل في التقسيم فصح كلام [illegible] قه على حذف المضاف
الخ ولا يخفى انه لا ينساق اليه الذهن قه والنصب جواب سؤال مقدر تقديره ظ قه الرفع
اي رفع عمرو في المثال [illegible] اليه من المضاف المحذوف بعد حذفه قوله لان في
المحذوف وعنه عبارة [illegible] ان الظاهر [illegible] اي الشيخ [illegible]
في [illegible] بعض النسخ نقل [illegible] بعبارة قوله والمراد [illegible] اي انه
اي مطلق سواء كان [illegible] او لا قه او متعلقه اي او حال متعلق الفاعل قه
اي مقارنته بتغيير الصفة الفاعل قه حالية نحو قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين
وقوله تعالى [illegible] مدبرين او غيرهما قه [illegible] نحو زيد [illegible] عطوف قه واما تميز اي
تميز معنوي لان التميز اللفظي الاصطلاحي [illegible] المنصوبة وقد يراد [illegible] التميز
نحو [illegible] الا انه ما نحن فيه ليس كذلك وهو ظاهر لانه
حيث يمنع تأمل قه وهو اي التميز قه ينتقض اي [illegible] قه التوضيح اي توضيحه اي
[illegible] اي جاز اذا كان تميزا قه
بالمفعول فيه الخ فانه يصدق على يوم الجمعة في قولك ضرب زيد يوم الجمعة انه بيان لكون
فاعليه زيد في وقت خاص وهو يوم الجمعة وكذا يصدق على [illegible] تأديبا في ضربت
تأديبا انه بيان لكون فاعليه المتكلم في وقت [illegible] وهو زمان التأديب وكذا
يصدق على الخشبة في قولهم استوى الماء والخشبة انه بيان لكون فاعلية الماء في
وقت خاص وهو وقت مقارنته بالخشبة مع انه ليس شيء منها حالا قه واعترض
اي على المصنف قه الفاعل او المفعول النحوي يعني انه لا يشمل ان المراد من الفاعل والمفعول
المذكور في توضيحه [illegible] الفاعل والمفعول النحوي لانه المتبادر وقد تقرر انه يجب

حمل الالفاظ التنوين على المتباعدين بعد ما ذكر صارف عنه فهذه عليه الاعم الاغلب انما لو ربل بيان هيئة
الفاعل والمفعول الحقيقي وهو داخله بقوله ما صدرا قه ما صدر آه بحاز فيه مثل ضرب زيد
قائما قه او قام به واعلم ان القيام اعم من الصدور فيتمثل جسم زيد يوجد القيام دون الصدور
في مثل ضرب زيد يوجد كلاهما فالاظهر الاخصر هو الاكتفاء بقوله هيئة ما قام به الفعل او تعلق
به الا انه اراد به التنبيه على نوعي الفعل فلم يكتف به وقال او ما قال ظاهر فهم قه او تعلق اى الفعل
به كما في مثل ضربت زيدا ماشيا قه ويجوز فيه ضربت زيدا او اللبا آه اى هذا اى جواز الجمع والتوفيق
كائن اذا اتحد حال الفاعل والمفعول واما اذا اتفق آه قه حال الفاعل اى كان من الفاعل
آه او هيئة الفاعل آه قه فلابد من التوفيق لظهور امتناع الجمع قه فان لم تكن آه و
اما اذا كان قرينة فلا نظر سواء توفيق بقصد اسند النحوي ره. قرينة اى قرينة على تعيين صاحب
كل واحد من الحالين قه وقد جاء بخلاف ما ذكر لقيت قاعدا زيدا ماشيا قه وقد يجوز آه
كل من الحالين قه على سبيل اللف آه نحو لقيت زيدا قاعدا ماشيا. حقه اى حق كل
من الحالين اذا لم يكن قرينة قه بهذا اى الا على سبيل اللف والنشر المرتب قه وقد جاء على
خلاف التوفيق بقصد المعنى به قه وهو اوفق بما هو المشهور وهو قراءة بيانه على صيغة
المضارع المعلوم الغائب من باب التفعيل وجه الاوفقية ان بيانه في موافق للمشهور في
البناء ووصف المعلومية ومن لو به في الكلام فقط وما ذكره الشيخ من لو به في البناء او و
صف المعلومية والمخالفة في البناء اشد من المخالفة في الكلام ولذا المخالفة في وصف المجهولية
اشد من المخالفة في الكلام وبعبارة اخرى والموافقة في هذا البناء ووصف المعلومية
اشد من الموافقة في وصف الغيبة والمعلومية ولذا الموافقة في البناء والمعلومية اقوى
من الموافقة في البناء والمجهولية لان المعلوم اصل ولذا كان اوفق فاعرفه قه ولا يصح
لان المراد من الاثنين قوله احد الاثنين هو الحال من الفاعل والحال من المفعول ولا شك ان
الحال من المضاف اليه احد الاثنين على ما بين في الشرح فيكون المعنى لا يكون احد الاثنين
الا المفعول احد الاثنين فيلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز واما قال احد الاثنين
ولم يقل الاثنين ليوافق قول الشيخ في تعميم الفاعل والمفعول ولو اريد بالحال الاثنين عن المفعول
المطلق والحال عن المفعول معه لم يصح الاستثناء المتصل لعدم دخول الحال عن المضاف
اليه في احد الاثنين فيكون المراد بالاستثناء الاستثناء المتصل الذي هو الاصل في الاستثناء.

والحقيقة

والحقيقة فيه فلابد ان يحمل قوله من غير حاجة آه على خلاف المتبادر ليصح الاستثناء بان
يقدر المستثنى منه شيء من الاشياء او حال من الاحوال والمعنى من غير حاجة الى تعميم الفاعل
اى المفعول لا لشيء من الاشياء او لا لحال من الاحوال الا لقوله آه ويجوز ان
يحمل الاستثناء على المنقطع ايضا على تقدير ان يراد بالاثنين الحال عن المفعول المطلق
والحال عن المفعول معه فليتأمل قه منه متعلق بالاستثناء قه محققا حال من المفعول به
او سواء كان محققا آه قه او مقدرا كما في هذا زيد قائما فان في هذا تأويل المفعول فان
المعنى اشير الى زيد او انبه زيدا قه وهو على ما في شرح المصنف انه آه ووجه الرد ان فاعل
الظرف فاعل منقطع لان عامله مقدر في نظم الكلام ويمكن ان يقال في جواب عنه ان
اعتبار عامله عالم يكفي بقرينة المعنى كان في كلام المفهوم من المعنى قه فيكون
في الحال لهم آه اى لا زيد لما ذكر الشيخ قه لا استعمالها اى لا استعمال لهم الاشارة و
التأنيث باعتبار اكتسابه التأنيث من المضاف اليه وتذكير ضمير منه فيما بعد العائد الى اسم
الاشارة باعتبار اللفظ ويحتمل ان يرجع ضمير استعمالها الى حرف التنبيه وضمير به الى اسم الاشارة
والمآل واحد قه به اى بالعامل او بحرف التنبيه قه فيه اى في الحال قوله بل لاحكم به اى
ما يعبر عنه باسم الاشارة قه به اى بزيد اى المسمى بزيد قه خرج به اسم آه العام المشتق
على حروف الفعل المفيد معناه قه صرح به الشيخ حيث قال المستنبط من فحوى الكلام
ومعنى الفعل مفهوم من لفظ اسم الفعل صريح لا من فحواه آه قه ولا عمل لها آه اي فعل الاشتر
وتحقيق المقام قه والاستفهام اى واداة الاستفهام فافهم قه وليت اى وكلمة
التمني قه العمل اى عملا ما يستنبط قه مبني على ان يكون آه اى على مذهب المصنف وهو
ان يكون المنادى منصوبا او معمولا لها قه العامل في المنادى حرف النداء كما هو مذهب
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه قه فهي اى حرف النداء قه ليت من العوامل آه لان المصنف
يحصل بلا شك ان المنادى مما يجب حذف عامله وجعله موضعا من المواضع الا
ربعة التي وجب فيها حذف عامل المفعول به قه عند النحاة الخارج عن النحو قه تحت اى
حروف التمني والترجي اى لكونها عاملة معنوية قه المعنى على تقييد جزء التمني بالحال
فالعامل في الحال هو جزء التمني لا التمني لان الحال قيد لعاملها فلو عمل معنى التمني في
الحال لكان الحال قيد الرفع مع انه ليس بقيد له بل هو قيد لجزئه قه نظرا آه مخصصه

بالاستغراق او بالاستفهام واما ثبوت الاختصاص فنحو ما في جاءني رجل لا امراة فيما تقدم لما يشير اليه
الشيء في شرح قوله فان كان صاحبها بعوده نكرة بما سوى الاستفهام فافهم وسيجيء في تعقيبه
بقوله بتخصيص النكرة بتقديمها .. قوله لا يحسن الخ واما عدم الشمول للنكرة المضافة فلسهل
فافهم على انه يمكن ان يراد بالموصوفة المخصوصة مجازا اي لفظ الملزوم وارادة اللازم فيشمل
النكرة المضافة فتأمل قوله .. الحال اي لفظ الحال في قوله او مقدما عليه الحال قوله سبيل
التنازع بان الظرف ومقدما قوله فيه بحثي اي يتنازع صاحب الحال احدهما الاستغراق
بوقوعه في حيز النفي وثانيهما منع الاحتمال الوصفية .. قوله لما لم يتوقف الخ فان فيه بحثين
ايضا الاستغراق والوصف .. ولعل عطفه على قوله .. لان الصفة الحالية لا تتم
بعد الا وان الصفة في مثل قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا في الا
لا ... قوله ممتنع قوله في الخبر للمبتدأ اي نحو جاءني زيد الا قائم قوله واما
نحو جاءني رجل الا راكبا قوله امثلة موثوق بها الظاهر ان المراد بالامثلة ما فوق الواحد
قوله واما طلب النكرة فلا يلزم التقييد به الا ان يقال لم يذكره لشهرته قوله ايضا اي
كالثاني او كما كان كونه في البيت شائعا قوله لا يحتاج اي كون الاول موثوقا به
قوله بوقوعه اي بوقوعه الاول .. جمعا اي جمعية في وجه قوله ولم يتعلق الخ
ذاتية او اللفظ الرهبي قوله سرح بمعنى الشيعان لكن المراد ههنا هو الرباني قوله
الظاهر هو الثاني لعله لكون المعاد ارسال لا يجد [illegible] على حقيقة بخلاف
ما اذا كان بمعنى البعث فان اسناده اليه مجازي او من كتب المجازي اللغوي
لان الارسال بمعنى البعث مختص بذي العقل قوله مضافا على انه [illegible]
الذي هو الامتثال فعلى هذا يكون مفعولا مضافا على الجمع في باب الافعال ولهذا يشرب
البعير مضارع مجهول في باب الافعال الجوهري الشربة الابل حتى شربت الشراب
والظاهر ان جعل مضافا على بمعنى ان الارسال لا يطلقونه الا على هذا المعنى لا على
دون نفسه الى الكواكب ودخوله وشربه قوله قال الشيخ الرضي وهذا لازم الافراد والوصف
في هذا النعت بيان الفاعل قوله ولهذا الخ اي ولكثير يتناول المتن فيه في الاحتياج
الى التقاء ويد ضمير نحو لانه راجع الى اثنان فينبغي ان يتشبث بان يقول ونحو بها لكنه
اوله باعتبار كل واحد منهما قوله ولهذا فسر نحو ظاهر فيه الشارح يرد على انه
الراجع

ارجع ضمير نحو الى مررت به وحده لا ينبغي ان لا يجعل مراده عليه بل يلزم التخصيص بلا
مخصص لان امتثال ارسلها الى الوالي متناول ايضا قوله واحق بالتقاود بان الظاهر ان افراد
ضمير التثنية نحو جر الى التقاود فيه تذكير ضمير المؤنث فافهم اعترض عليه بان الشارح قدس سره
ارجع ضمير نحو الى مررت به وحده فيما افرد ضميره ولا يجوز تاويله بفضلاء لكونه احق
بهذا فليس بشيء اذ او لا فلان الصحيح في كلام المحقق والظاهر فيه رجوع ضمير نحو الى مررت به
وحده وارسلها الى الوالي كما لا يخفى واما ثانيا فلان ظاهر صنيع الشارح وان كان يوهم
ارجاع ضمير نحو الى مررت به وحده فقط لكن مراده قدس سره ليس كذلك بوجوب التقاود
في امتثال ارسلها الى الوالي ايضا على ما قصده المحقق وقوله الا فهو الولي الذي ايضا حيث قال
بعد ونحوه اي جاء والقفراء بفضلهم اي الجماعة باجمعهم اي لتيسر نحو تعاظم وهم
بوالم الجماعة الغفير اي سائرهم بتشرتهم وجه الارتفاع انتهى فالاول نحو مررت به وحده و
الثاني فهو ارسلها الى الوالي ولو سلم ان مراد الشارح قدس سره ارجاع الضمير الى مررت
به وحده فهو ايضا ليس بمسلم عند المحقق قوله والاظهر ان المراد الخ يشمل البيان
جميع الاحوال المعرفة وتوهم ان المراد في طريق خصوص نحو مما هو العناد من الحال
المعرفة باللام او بالاضافة ليبقى غيرهما في العارف تبعا والابهام كيفية تاويلها
قوله المراد بنحو الوالي المعرف باللام الخ اي لا المعرف باللام في الحال فقط كما هو
المتبادر من نحوه قوله وبنحو وحده المضاف الخ اي لا المضاف في الحال فقط
فقط كما هو المتبادر ايضا قوله والتأكيدات في لا يكون تلك الاسماء مما نحن فيه قوله
مصدر الجملة الحالية الخ ثم تاويل تلك الجملة بانكرة طالبة للطريق بلا طائل فالاولى
الا يجعل ان يؤول الوالي ونحوه من اول الامر بالنكرة تقليلا ليكون تطويلا بلا طائل في
بيانه في الاحوال المعرفة كلها ... ولهذا الاولى في نحو وحده قوله طائلة اي بلا
طائل قوله هذا اي كونها مصادر في الافعال محذوفة اصح في كونها مصادر
لصفات محذوفة بناء على قياس ... وليس المراد ان هذا اصح وجعل التاويل لا
صحيح واحدها هو التأويل الثاني لكنه يشير به حيث قال سيبويه هذا هو
الوجه المعمول الخ قوله الاصح اي اصح وجها تقليل العائد قوله لم يتنبه على انه لم
في كون هذا اصح علم قياسي الخ قوله او صفات محذوفة قوله فسوى عطف على زاد او على قال

ق فسوى بينهما مع انهما ليس بمنصا وبينهما بل الموثوتهما معنى ولا فعال جمة وفتى واصلح و
او صح لما عرفت فالتسوية ناشئة من الغفلة عن جعل ان الاول ق لم يستعمل فعله فهو من قبيل
انبت نباتا ق موضوعة للنكرات بان تدخل اللام او الاضافة للعهد الخارجي ق لم يرد انه الخ ولكونه
يسلم من اطالة الطريق ق اذ الجملة لا يجب الخ نص عليه في المفتاح وذكر المحقق التفتازاني في حاشية
المطول في بحث الحال ق بل لا بد من الواو اي يجب دخول الواو في الجملة الواقعة حالا لانه انما
وقع الالتباس بالصفة اذ لا يجوز دخول الواو في الصفة على مذهب الجمهور وان جوزه
لحني فالتنبيه لا يفيد اللصوق وان وقعت الجملة الصفة لمضارعته اعتبته حالا مع انه لا يجوز
دخول الواو عليها الى آخره ق فلا بد من الواو بالجملة الاسمية بتقديم المبتدأ وبدونه
عليها الواو ولما وقعت وقت واحد ... اي واذا اصل وعلى ان قال المصنف مع انه ثبت
في الحال المفردة بعد المعرفة انه يجوز ان يكون معرفة حقيقة او حكما ق ولا طائل تحته لاحة
لا فراج الحال المشتركة ق فيه اضافة بيانية ق ولم يقل الخ ونوقال الشارح قدس سره
بدل قوله ولم يكن الحال المشتركة الخ ولكان علمي بمجموع معرفة ونكرة يكون عطف على قوله
ان يكون فيها شائبة التخصيص الخ ويكون تغيير ايضا بمحققه لم يرد عليه هذا كما لا يخفى ويمكن
ان يقال ان عدم كون الحال مشتركة يستلزم عدم كون صاحبها مجموع معرفة ونكرة ويمكن
ان يراد الملزوم ويراد اللازم فعبارته بمنزلة قوله التجوز بين وقع الايراد المذكور فليتأمل
ق الجملة وهي ريب بظرف زمان الحال بمنزلة [illegible] ظرف دار زمان ق ينبغي
ان لا يفيد الخ يعني مع ان قول الشارح قدس سره لم يكن فيها شائبة التخصيص الخ يشعر
بان تخصيص صاحب الحال بما ذكر [illegible] ينفع في دفع الالتباس بالصفة [illegible] وهذا الكلام
اعتراض على الشارح ق لا يفيد اي لا ينفع اي لا يفيد في دفع الالتباس بالصفة
في حالة النصب ق تخصيص ذي الحال اي لا يكون تخصيص ذي الحال مفيدا لدفع الالتباس
بالصفة ق لانه علة لقوله ينبغي ان لا يفيد ق الالتباس بالصفة باق فيجب
تقديم الحال في الامثلة المذكورة ايضا ق بعيد اي الان ق فيما حال اي في غير ما ذكر
الخ لان الظاهر انه تغيير بقوله فيما عداه الخ ولا يخفى انه لا يصلح ان يكون تغيير لا بدون
تقدير مضاف ويجوز ان يكون تغيير القوله ولا يتقدم فيما عداه الخ والمعنى يمتنع تقدم
ذي الحال على حاليها الخ فتأمل ق ولا على افعل التفضيل ولا على الصفة المشبهة لضعفها
في العمل

في العمل ق لا بقيد العبارة اصلا اي بوجه من الوجوه الا لان هذا الكلام في غاية القوة والمتانة كما لا
يخفى ق فانه اي الحال ق عليه اي على العامل الظرف ق اي لا يفوت العامل الفعل ويمكن ان يقال وجه
تخصيص الخلاف بالظرف ان الظرف هو محل الشهرة بضعفه بخلاف الفعل والمشتق فانه لا شبهة
في جواز تقديم معمولها عليهما سيما الفعل فلا حاجة الى التوفيق لهما انظر هو لجواز فيما فافهم
ق فيه نظر بهذا النظر وارد على الاحتمال الثاني ق لا يتقدم على العامل المعنوي بل يتقدم على
العامل المعنوي الذي هو الظرف او شبهه على تقديره وقوله في العامل المعنوي لما افاده ما
ذكره قدس سره بقوله واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي الخ فافهم ق فان الم يدخل
الظرف في العامل المعنوي لم يصح الخ يعني انه اذا لم يدخل الظرف في العامل المعنوي يكون معنى
قوله بخلاف الظرف ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي ليس بظرف ولا شبهه وهذا
غير صحيح لما عرفت انه لا يتقدم على ما ليس بظرف ولا شبهه ق على العامل الخ الذي
ليس بظرف ولا شبهه ق لان الاليق الخ لانه بخلاف ما اذا لم يدخل الظرف في العامل المعنوي
لكونه الاستثناء منقطعا وهو خلاف الاصل ق فلا يجب اي في العبارة بحال الحسن لكنه
لا يلائم قوله ان يقال اصله لا يلائم ان يقول قوله مطلق سواء تقدم على المرفوع على الحال
او لا ق نحو تتبع بعث ابراهيم الخ فيجوز فيه تتبع صنفا ملة ابراهيم ق مع عدم جواز
الخ اذ لا يجوز تقديم الفاعل على المفعول عند البصريين ق قوله انكر ابن ابي العز في غير فعال الخ
وهي واقعة في فعال نحو علامة ونسابة وفروقة وفعول نحو فروقة ومفعال نحو مجزامة
بالطاقة والرواية ق فلا صواب اي الاصوب ايانا ق اتيانا اي اتيان كافة مصدرا
اذ هي بمنزلة الكوفة مصدر استماعي على ما صرح به شارح اعراب الشواهد حيث نقول في اوائل شرح
ق فلان كافة غير مضافة الخ وفي الوجوه الاخرى انتهى الى ابنه وهو في الوجه الاول وان
كان حالا لكنه ليس بمعنى جميعا بل بمعنى مانعا والالزم هو الحمل على الحالية فقط قوله قال
الشيخ الرضي في ضبط الاحوال الغير المشتقة وكذا ضبط في التسهيل كذا في الحاشية على الكافية
ق قياسا حال الاحوال اي حال كونها قياسية او ذوات قياس ق فلان الاسم
الجامد وطئ ونرا سمتت حالا موطئة معنى هذا الخط ان الموطئة بمعنى الواطئة ق ان تقصد
الخ هذا والجملة وتنصب لطرفها على صيغة المذكر بقوله الآتي وتابع ظهور الحاذان يكون
على المضارع المجهول الغائب ق اشتراط الحصر حيث قال في بحث النعت ولا [illegible] فضد به

ان تكون مشتقا او غيره اذ الان وصفه بغرض المعنى فقط. وليس عطف على ابدل قوله ما قررنا ان
البسر بمعنى الصاير بسرا وان كان مصنوعا قوله الاظهر لما كان آه يعني التقابل بين الاظهر والمتن
اذ التمثيل يكون بازا ايضا. قوله فافهم اشارة الى انه يمكن ان يكون اللام في التمثيل للعهد اى التمثيل المتن
في اطيب لحج وجد معنى التقابل ايضا. قوله اى حال اذا كان باعتبار اسم التمر التبسية قوله فكان حال
في جواب سؤال مقدر لانه لما قيل انت قلت ويلزم تنكير الجزء الاول من الجملة فما تقول في قوله
الا في [illegible] فان الجزء الاول فيه متعرف بالاضافة الى الضمير فاجاب عنه بما ذكر. قوله بعت الشاء شاة وبدرهم
فقوله الشاء مفعول بعت وشاة مبتداء وبدرهم خبره والجملة حالية فتنصب الجزء الاول اعني
شاة واعرابه اعراب الحال. قوله فرحت زيد على الباب قال في المطول في بحث الحال من باب المفعول و
الاصل لا يجوز فرحت زيد على الباب ويجوزه بعضهم بسهو الرفع اى يجوز ان يقال فرحت زيد على الباب
اذ الحال بان خروجه ولوى زيد على الباب تعلق بان كان في توراته ينتظر خروجه انتهى. قوله وهو تقييد
تاكيد لما يفهم من قوله الاضطرار على اعتبارهم اعني الخلو من التعليق قوله واراده اى ارادة الفعل او
شبهه من الفعل بناء على انه من باب الاكتفاء بذكر الاصل عن ذكر الفرع. قوله جواز حذف العامل آه
وفيه ان العامل المعنوي في امثال المذكور ليس لفظ بهذا حتى يتصور جواز حذفه بل العامل
المعنوي ما يستنبط من هذا الكلام وعلى تقدير حذفه فهو واجب الحذف لا جائز اللهم الا ان يراد جواز
حذف الدال على العامل المعنوي فليتأمل. قوله ونقال الثقافت آه ونقال الاوليه واضح
ونرام نذكره. قوله ونقال في حسى آه ووجهه اى انه يحتمل ان يراد بالوزنية التي تقابلها
الوزنية المقالية ويحتمل ان يراد بها الوزنية المنسوبة الى الحال لا الى غيره من الفاعل والمفعول
او غيرهما فعلى هذا يشمل الوزنية المقالية فعلم من هذا ان صدق قوله قرينة حالية ليس على
الاطلاق بل مع قطع النظر عن مقابلة كما لا يخفى. قوله بنفسه اى بلا قيد قوله وعلى الثاني اى
على تقدير الاشتراط ليس مما نحن فيه ولا مما فيه ما حذف عامله اذ العامل حينئذ مذكور [illegible] استدرا
لكونه حالا لا مجرد ضمير المستتر وهو الملفوظ. قوله والمراد عطف على الاشتراء اى والمراد بالموصوف
المعرف [illegible] اذ آه. كما اذا كان صفته اى كما لم يكن مما نحن فيه اذا كان صفته. قوله صاحبه
اى صاحب هذا المقود وهو الحصه. قوله لا يؤكد الا الارسال اى لا يؤكد اى الفعل الذي
هو الارسال فقط لا الفعل مع فاعله الذي هو ارسال الله. قوله ومضمون مبتداء
خبره قوله شهادة حقه. قوله وهو اى الشهادة السعه اى هذه اللفظ او هذا التركيب.
احقه

احقه على الله بتقيد. قوله ويكون جواب سؤال مقدر تقديره حظ. قوله على صيغتيه اى على صيغة اسم الفاعل
وعلى صيغة اسم المفعول وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فمحل خلله [illegible] الفاضل الحشي عبد الغفور
من ان المتكلم يميز [illegible] الاجناس بدفع الابهام فالمميز على صيغة اسم الفاعل هو المتكلم والمميز على
صيغة اسم المفعول هو التمييز فعلى هذا يكون اطلاق صيغة المميز بالكسر على التمييز مجازا من قبيل النسبة
الى السبب او الآلة او الاداة ويحتمل ان يكون من وصف الشيء بوصف حال صاحبه مثل الكتاب
الحكيم. قوله او وجه اى او زيد حسن وجهه. قوله بالنصب متعلق بالوجه ووجهه لا بالثاني فقط
لانه اى كل واحد من الوجه ووجهه. قوله كوجها اى كما ان وجها في نحو زيد حسن وجها يرفع الابهام
مع انه اى كل واحد من الوجه ووجهه ليس بتمييز بل كل من الوجه ووجهه مشبه بالمفعول. قوله والمراد
سائر الباطنة تفصيل بعض الثلاثة. قوله اذ لا فارق في المفهوم آه فجعل احدهما تمييزا وعدم جعل
الآخر ايا [illegible] ليس بجيد. قوله والاوجه عطف على قوله لا فرق قوله [illegible] لا [illegible] ان يعمم ليخرج جميع
الامثلة السابقة في قوله عليه [illegible] ونحوه وقولهم زيد حسن الوجه [illegible] ان [illegible] كلمة
ما بنكرة اى اسم نكرة بان يقول اى الاسم النكرة التي ترفع [illegible] آه ويقول اى اسم نكرة [illegible]
تفسير [illegible] نكرة بدون لفظ اسم والا فلا [illegible] التنوين [illegible] اى قيمته الا ان المحشي المحقق [illegible]
اسم نكرة [illegible] غلبة النظر [illegible]. قوله اعتمادا اى قرينة التخصيص بالنكرة لشهرة وجوب تنكير التمييز
على الاشتهار اى على قرينة الاشتهار آه يعني عند البصريين. قوله ان رشيد [illegible] ينافيه قوله آه ولذا [illegible]
في قفيزان برا ومنوان سمنا وعشرون درهما. قوله لانه اى المستتر. قوله للفاعل [illegible] نظرا [illegible]
انه لا يقصد رفع الابهام عن ما نسبته يرفع الابهام يقتضي ثبوته. قوله والمراد بهما القائع
في نحو عينا جارية فان الابهام في عينا ليس باصلي بل عرضي له بسبب تعدد الموضوع له..
النابت اى بمعنى الاصلي. قوله فلا ينفع [illegible] فانه يصدق على جارية انه ان يرفع الابهام
الابهام الاصلي بحسب الاستعمال في عينا قوله في رفع متعلق بلا ينفع. قوله بانه متعلق بالاستدلال
قوله باعتبار متعلق بلا يخرج. قوله على ما هو مفهومه متعلق بلا يخرج وانما قيد بلا يخرج
بما هو ليس مفهومه كما ذكره الشارح وغيره فان الثبوت في المعنى الموضوع له ليس مفهومه
المستتر [illegible] خارج عن مفهومه. قوله فلا بد من تتمة الاستدلال. قوله فلا بد من تكلف غير ما هو مفهومه
قوله لجعل وصف مؤكد لا مقيدا [illegible] تكلف مخل بوضوح التوفيق فتامل قوله وقد يقع
عينا جارية آه وحاصل هذا الدفع ان كلمة ما في تعريف التمييز عبارة عن الاسم المجرد الخالي بقرينة

ان الكلام في المعرف اصالة او التمييز من اقسام المعرفة ومن المعلوم ان المقسم يجب اعتباره في الاقسام
فلا محالة يخرج امثال عينا جارية فانه من المعربات بتبعية هذا المثال خبير بانه يلزم على هذا التوجيه ان
يكون قيد المستوى لغوا فانه لا يعرف الى النوع الكلا فان المعرف اليه انما هو لاخراج امثال عينا
جارية كما فعله الشارح قدس سره وقد خرجت بجملة ما عبارة عن المعرف اصالة فلا حاجة الى
المعرف فيلزم ان يكون لغوا اللهم الا ان يكون لبيان الواقع لكنه لا يناسب بمقام التوضيح
هيهنا لتوضيح الواقع في هذا المقام الا ان يقال فيه الاقتصاد ولهذا اورد الشارح قدس سره
على الفاضل الهندي في جعل قول المص في توضيح الكلمة بمعنى بيان الواقع كما مر تفصيله في الشرح
وههنا اليه قوله والكلام في المعرف آه فيخرج بتوتية التي لا تقييد من جميع قيود التوضيح فافهم
على ما ذكر الشارح في اول المرفوعات في توضيح الفاعل والاخر بها حيث قال قول المص في توضيح الفاعل
اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل كذا الامر في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بتوتية ذلك التوابع بعدها انتهى قوله بعد الابهام
اي بعد وجود المتكلم مبهما قوله يتحقق اي التمييز قوله في المقصد اي قصد المتكلم قوله
المقصود المتكلم قوله المعتبا اي المعنى المعين قوله الا ان اي الثاني قوله قصده اي المتكلم
قوله فازاله اي ازال المتكلم ذلك الابهام الغير المقصود بالوصف قوله لكان حمل الكلام اسلم
من التكلف المخل بالتوضيح مع عمومه ودفع السؤال الوارد على الشارح وعلى غيره على التو
قوله ولا يحسن الى ذلك ما اورد به الفاضل المحقق عبد الغفور حيث قال يرد عليه على
ان المبهم من اسماء الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا انتهى قوله الا ان يقال آه حاصله
ان المراد من المستوى هو الثابت في الموضوع له كما ذكر في الشرح والموضوع له اعم من ان يكون
موضوعا لغويا او موضوعا له عرفيا ولا شك ان الابهام في هذا ثابت في الموضوع له
العرفي فهذا السؤال وارد بيان على توجيه الشارح قوله صار اي في العرف قوله حكما اي
في العرف قوله موضوعا له اي موضوعا له عرفيا بان يكون حقيقة او حكما عرفية فيه قوله ولذا
ما في قوله آه اي قوله تعالى ماذا اراد الله آه قوله تعارف بعد ما فانه مبهم والاوضح ان
يقول تعارف ما فانه بعد ما في الابهام او يقول تعارف ما فانه مبهم كما قال تعارف في مع
حسبه قوله فهو اي كل واحد من الصفة والاسم وما ذكر منها قوله نفس الابهام اي
نفس مفهوم الابهام قوله بيان صفة المتعلق في ... الرجل العاقل عالم
عبارة

٥

عبارة التمييز عن زيد او عمرو وغيرهما فان ... عبارة عن زيد او عمرو ... وكذا
اي النوع المذكور قوله لا خفاء فيه الا ان حيث حمل الذات آه فان الذات بمعنى الشيء غير معهود
قوله ما يقابل المفهوم وهو ما صدق عليه المفهوم من الافراد قوله ولكن الاوضح لان الذات
بهذا المعنى شائع ذائع بينهم خصوصا بين المنطقيين كما في قولهم افراد الموضوع هو الذات
ومن المحمول هو المفهوم فان الذات فيه ما يقابل المفهوم واعلم ان الذات يطلق بمعنى الحقيقة
فيتناول الجواهر والاعراض ويطلق بمعنى القائم بذاته فلا يتناول الاعراض ويطلق على المستقل
بالمفهومية كما في قولهم الذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه بهذا المذكور في حواشي السيد
المحقق على المطول في اوائل بحث الانشاء قوله في ... اضافة بيانية قوله وبعدها اي بعد
ان ... بالذات ما يقابل المفهوم قوله ... توضيح ... قوله يخرج اي عن
توضيحه قوله المعنى اي المفهوم وهو ... قوله التمييز اي لكونه ... قوله فيه ان هذا
... آه وفيه ان هذا ... الابهام ... قوله ... شيء
آه ولم ... فان ... شيء ... قوله مع كثرة
وقوع عدم ... العبارة ... لا ... قوله ... الاضافة او تقديره
... قوله لا يناسب آه بل لا يصح ...
قوله بمعنى ما اضافة بيانية قوله ... بطريق ذلك ...
العام قوله ان ... آه حيث قال ... آه ...
... قوله على التمرة ... قوله ... على التمرة قوله اراد
بالمقابل المضاف ما يقابل المركب آه ... المضاف ... التمثيل ...
على التمرة فان ... قوله والاظهر آه وجه الاظهر ... الظرفية ... اظهر
... الكثر ... ظرف ... ولا شك ان ... والمجرور
... البيان قوله ان ... ظرفية ... ان يقول بهذا ... في هذا
المعنى يستعمل فيه قوله ... فهو ... وغيره ... قوله ايضا اي
كما كان بيان ... قوله التوبة ... بمعنى التوبة قوله ...
بفتح القاف واللام بتوتية اضافة ... بضم الثاء واللام قوله ... اثنان
آه لم يذكره الجوهري قوله ... ولم يذكره الجوهري بهذا المعنى واقتصر على الاول قوله

والاولى وهو كذلك وان لم يكن اعراب غير المعرب فلا يصح قوله على الالفاظ الثلثة لكونه الالفاظ اربعة
لانه يتعدد المعرب ايضا مجرور في الجر وانيم [illegible] مقامه لما في قوله يكسر وان يكن بولى فقد كذبت رسل
من قبلك قوله والاولى احتمالا لانه لو قال وقبعثران بريد ايرد قوله منونه سمي التلان [illegible] الانتزار
حيث يكون مثلا الاحكيك للاصور دون ه او تقدر قال شيخنا المحقق في شرح اللطافية وهو اى
التنوين المقدر فيما لا ينصرف ولم الاستغرابية والاعداد المركبة ثم قال وذلك ما لم يرتضه من حصره
في الاقرب غير موثوق به انتهى فما ذكره الشارح اى شيخنا مما شاة مع الرضى لامتحان وتبيان قع
الى اللغة للاصول في الكتابة قوله يوجب التنبيه على العوض في آخر لان الاسم ايضا علامة به العوض
لان العوض بالاسم لا ينصب التنوين قوله بل الى ان الاسم الناصب آخره اعتراض على قول الشارح
وعلى الحق ايضا لانه كان فصيح نظر التنبيه انه يعنى لذا كان مقصود اعطى الشيخ الاقسام
الاسم التام وجب عليه ان يذكر الاسم التام بنفسه مع انه لم يذكره ويمكن ان يقال علاوة على ما ذكرا
منضم في اثنائه لم يعطف الخص فتامل قوله الاسم بنفسه قال مولانا في شرح قوله تعالى في اول
سورة البقرة ذلك اراد الشيخ بهذا مثلا قد تقرر في موضعه لندرة وقوع التمييز عن الضمير وقوله
ناصب عن اسم الاشارة اذ الى ان يبقى لا يوقف المقصود بهما ومعلوم انهما بنفسهما لا
تمتنع اضافتهما نحو بان رطلا وبابه قفصه والواقف هو الضمير واسم الاشارة فقد جوزوا
اعمالهما كما في سائر الاسماء التي دق اعرابها التامة بالتنوين ونحوه وآثار اذ الى ان جميع
المنشد واسم موصول كما في جانب ذي طله حده رطلا وبال دملاغ الكلام عليها وفيه قوله
لو تمييز من النسبة وهو نفس المنسوب اليه كما في لله دره بزيد رجلا انتهى ه كما سياتي من الصحيفة
الآتية نقلا عن الرضي قوله دون اعتبار اى دون استيفاء اقسام العدد قوله ما اشار اليه
اى الحكم الذي اشار اليه قوله فيقصد بقوله فيؤخذ ان لا من ضيا الا ايضاف ثانيا
لا ثانيا ولا ابدا ولا ماضيا ويستغنى بلا ما لانه اذا لم يضف ثانيا فلم اضافته ثانيا وابدا
بطريق الاولى كما في حسب الشكل من قولهم جبر دقيق البر وابى قيس الرقبات وقول
المستوفي استثناء من اسم العلم الاصول حال فيه زاده في قوله تعالى في وسط كرسيه
لو تقاتلوا ابهم من اوسط سورة آل عمران قربت عليهم الذلة اينما ثقفوا الا بحبل
من الله وفضله قوله الى الحب اضيف الى الزمان بيان ان الحب اى شيء ثم اضيف الى
ضمير المخاطب وليس ضمير الطب مضافا اليه الا زمان اى حسب المعنى نفسه ما المعنى
حيث

حيث يفيد ان يكون المعنى طب زمانا مع ان الغرض انه ليس له زمان قوله لاذاى قولا حب زمان
يقال اذا لم يكن المعنى طب آه لو اضيف الزمان بحسب المعنى اليه لا في وان يكون له زمان وهذا
خلف وانما اضيف الى الضمير فقط الزمان اليه بحسب اللفظ ولم يكتف بان يقال حسبك لبيان ان
الحب حب اى شيء قوله ولا ينتقض بهذا اى بالحكم بان المضاف لا يضاف ثانيا بحسب
اللفظ وبيان الانتقاض بلا فرق فرق ان لفظ كلا اضيف الى فرق الشاني ثانيا بحسب اللفظ
وحاصل الجواب منع اضافته ثانيا بالاستناد جواز تاويله بحرف العاطف قوله بحرف العاطف
اى كلمة في ضمن فرقان الفاضل الرومي حسن جلبي في قول اعطون من اول الغي الاول اوذا
كانت جزئية اى موقته كلا فرق فرق الاقرب ان قوله فرق فرق من الكيل التقطيع وقد يجعل من
تبديع صنف الشيخ بنفسه قصدا الى الحصر او ارادة بلا فرق فرق حصر الآخر وحاصله موقته كلا
فرق على سبيل التفضيل و الانواد دون الاقتران وقد يترك لفظ كلا فيقدمه مع ان العموم
مراد كما يقال موقته فرق فرق والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام كما في النكرة في
الاثبات قد تعم التقديم بمالها مقدرة قوله قال الرضي آه الظاهر انه اعتراض على الشارح حيث
حصر الاسم التام في التنوين مع انه تمامه دون ذلك قوله قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وحذا
اى وانما تتم الضمير واسم الاشارة بانفسهما لامتناع اضافتهما فاذا مولانا ظهر وفي حاشية تعبير التوافق
قوله والطويل عطف على الجبراى او اتراه من الطويل بحسب قوله من اسم الكل اى اسم الكل
يطلق على جزء من الاجزاء فالاجزاء تشارك في اسم الكل قوله والاولى ما تشابه نفسه وجزؤه
اى تشارك كالماء الاسم وجه الاولوية [illegible] ان يهدا ابعد حصر ما تشارك الكل والجزء
في الاسم اختلاف حدا فيه هو شارح فان ما تشابه حصر ما هو تشارك الاجزاء وهو فقط في
الاسم لا تشابه الاجزاء وهو الاولى وانما قال الاولى دون الصواب لان ما قاله [illegible] الشارح
يدل ايضا على تشارك الكل والاجزاء في الاسم التقدير انما ظهر وان تشارك الاجزاء في الاسم
الكل يستلزم تشارك الكل والاجزاء في الاسم وهو الا [illegible] يناسب بحال التوين المحقق
مثله الايضاح من لانه الالتزام مصاحبة من التشارك وقوله ولان الجعل الى آخره جواب
من قوله والاولى آخره يعني ان سؤال الاولى انما يرد اذا جعل تشابه ما فيه من التفاعل
وهو مسند الى الظاهر اعني قوله اجزاؤه واما اذا جعله مسندا على اعتقاد عامته وهو مسند الى الضمير
العائد الى الكلمة فلا يرد لانه مواقع على ذلك من الاولى وهو ظاهر ابعد ان تشابه بالتاء لا تسقى فائدة

لو كان مضارع الصفا علة لبيف يجوز استناد الى ضمير ما و لفظ ما في اللفظ و المعنى و تشابه مؤنث
الا ان يقال لا اعتبار بمثل ذلك بالاعم لانه النيز ما يتنزل و ايضا الكتابة بلفظ اخر او كح بالواو و بنيع
لو انه مفعول له فهي تقتضي ان يكون فاعلا فتأمل قه و يشكل بالابوة فانه جنس يطلق على
ابوة اب واحد و على ابوة ابا مع انه لا اجزاء له قه فالاولى الاقتصار على الوقوع الى اخره فان
قيل كيف يصدق هذا على الابوة مع وجود البناء فيه قلت المراد بالبناء الواقع في التعريف
هو البناء الغادر المختص بالجنس و الواحد كما استعملهم في الكلام المحتمع بعد السطر و الا فلان
البناء فيه في الابوة ليست تلك البناء يصدق التعريف عليه بلا مرية و اما قال فالاولى دون ان
لصوب لانه يمكن تصحيح موضع تشابه اجزاؤه باعتبار قيد زائد في التعريف اي تشابه اجزاء
افرادها كما وقع له جزء كما صرح به الفاضل عبد الغفور و بعد انما يلتفت اليه المحتاج الفاضل
لعدم مناسبة بمقام التعريف يلحق اعما فيه فلون نوبا في العدد فانه يجوز ان يحمل
على النوع فانه بقصد الافراد فانه حقيقة موضوعة للوحدة و فيه اي فيما نقل
به القائل المذكور من نقل كلا زيد جلستين الظاهر انه اعتراض على القائل المذكور وجوب
اعتراضه على تخصيص الاستثناء و الذي يرد في الاعتراض على الشارح و المحشي ايضا فان
ما ذكره من مثال النوع من قبيل التميز عن النسبة ايضا فتأمل انه اي نقل كلا زيد
جلستين من قبيل التميز عن النسبة و فيه ان هذا مناقشة في المثال و هي ليست من
داب المحصلين كما سنوفي به المحتمع عبد السطر على المعترض الاتي اللوازم الا ان
يحمل على المناقشة فتأمل قه فهو طارح اي ما ذكره من المثال خارج فلا وجه للسؤال به قه و اعترض
عليه اه و المعترض هو مولانا عبد الغفور حيث قال ان الجلسة بفتح الفاء و كسرها
ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس هنا ما هو المجرد عن البناء كالجلوس و لو قصد
تعدد افراد الجلوس فلم يصح التثنية و الجمع اللغوي قه بان البناء في الجلسة قه الكلمة اي الجلس
من هو قه فهو طارح اي عما نحن فيه القائل في المثال المذكور قه و فيه اي في هذا الاعتراض او
في اخراج البناء الكلمة عن كونها جنسا فيها اي في الكلمة المذكورة قه من اصل الكلمة اي من بناء
الكلمة التي وضعت عليها معها قه و ليست الفارقة اي فليست من احد الكلمة بل هي لاحقة
بها قه فلا تنافي اي البناء التي في الجلسة قه من انواع بيان للقيد و الكثير قه الجلوس ناظر
الى صيغة النوع قه او ناظر الى صيغة المرة الظاهر ان ضمير اجاد هنا الجلوس لان الكلام
في انواع

في انواع الجنس و الواحد فالظاهر ان ضمير اجاد هنا بان يقول اجاده قه فلان المناقشة الى و هذا
يرد ايضا على الاعتراض بهذا المحتمع انفا بعود و فيه انه من قبيل التميز عن النسبة الى فانه مناقشة في المثال
ايضا قه و اجيب بان الشارح الى هذا الجواب لمولانا المحقق عبد الغفور ايضا حيث قال و قول
الشارح و يلحق الالف الى كان جوابه قدس سره مبني على التنزل و الا فلفظ ان الجلسة بفتح الفاء
او كسرها ليس من باب الجنس الى اخر ما نقلناه انفا قه على سبيل التنزل اي التسليم اي تسليم
كون الكلمة جنسا قه ليس مما يستحسن الى لان التنزل انما يكون فيما يكون في ثبوته في
نفس الامر شبهة للخصم و خفاء و قد عرفت انفا ان كون الكلمة جنسا ثابت لا خفاء فيه في
الواقع حيث لا ينافي البناء فيها لكونها جنسا فتأمل قه التقليد و الكثير من انواع الجلوس او اجاده
فليس جواب الشارح مبنيا على التنزيل بل جوابه التحقيق قه هذا بعيد جدا لكونه مجازا غير ظاهر قرينة
قه و مع خفائه اي مع بعده جدا قه الاولى ان يقال الى او ان يقال المراد بالانواع افراد الجنس اي
مجازا ايضا قه المتعارف اي متعارف العقلاء قه و لا تطلق على النوع الحقيقي يعني ان
المراد بها النوع الحقيقي مع ان الحصة لا تطلق في العرف على النوع الحقيقي لكن يجوز اطلاق
الحصة بالمعنى اللغوي عليه فيجوز ان يريد الشارح بها معناها اللغوي و ان كان خلاف
المتبادر و لذا قال الاولى دون الصواب لئلا يتخطى عن البعد و سقوطه قه اي يوهم الى بمعنى
ان المراد بالجمع هو معناه اللغوي و لا شك ان في الاستثناء يوجد الاجتماع ايضا قه فيجوز
حد التطلق حيث ارتكب التكلف على التطلق احدهما حمل الجمع على معناه اللغوي حيث قال
على ما فوق الواحد و ثانيهما تغييره بما ذكر فان الظاهر في تغييره بجنسه من مقابلة الافراد ان يقول اي
يوجد على صيغة الجمع الدالة على ما فوق الواحد قه كيف اي كيف لم يجاوز حده قه يراد به
الى اي لا الجمع اللغوي كما اختاره الشارح قه مع انه متعلق بجاوز قه لا حاجة الى تطلق
بل لا يجمع فان المحشي لا يرضى بتثنيته لوجود التجديد من صيغة التثنية فالتعبير يبقى اي حقه
من عدم الصحة من قبيل الاكتفاء بادنى ما يكفي قه لم يجوز من مقيد المقصود الا صيغته فذلك التطلق
تطلق على ما لا يرضى به المحشي قه الاعلان اتوا بادم الى عدل تو بين قه و يؤيده اي يؤيد عدم
الاحتياج الى التكلف المذكور بارادة حقيقة الجمع في قوله و الجمع قه لان مستغنى عنه لانه
يفهم من تقييد الافراد بقوله ان كان جنسا انه يتبع الجمع في غيره فلا حاجة و لان يقول و الجمع
في غيره و توجيهه بان الجمع منه قيد التصريح بما علم ضمنا لا يليق بالاختصار المطلوب في هذا

الكتاب واما ان اريد به حقيقة الجمع فيلون احترازا عن الممتنع فلا يلون مستغنى عنه وذلك لانه علم فهم
من التقييد المذكور وان التمييز يمتنع او يجمع في غير الجنس صفة بقوله ويجمع في غيره ولا يمتنع كما هو
مذهب المص .. والجنس المقصود اي غير الجنس المقصود .. الظاهر ان الضمير الى الظاهر بناء على
ما ذكره لون الضمير ~~عائدا على~~ الشارح من اقتصار المص على الامثلة الثلثة من غير العدد
كما قيد به المحتج بهذا لون مطمع نظره لون الضمير كان عائدا الى المعدود المذكور الغير العدد لان
الحكم ~~...~~ مبني على تلك الامثلة الثلثة كما فعله المحتج في قريب .. وان كان الحكم
المذكور بقوله ثم ان كان بتنوين .. مطلق اي سواء كان عددا او غير عدد ومثال العدد نحو
ثلثة رطل واربعة رطل وغير ذلك او ارطال رطل ونحوه .. وفي الثاني تامة لانه لا يجوز
فيه جعلها ناقصة ايضا .. لا موجب لجعل كان ~~...~~ في التوجيه الاول ناقصة بل يجوز جعلها
تامة ايضا .. ولانه اراد الشارح اي ليس مراده التخصيص بجعل كان ناقصة بالوجه
الاول وجعلها تامة بالثاني بل مراده الشارح التنبيه على جواز توجيهي تامة وناقصة في كل من التوجيهين
في ضمير كان راجعا على المعدود المقدار وراجعا على التمييز فان شئت الاول في الاول وان الثاني فمع
ارجاع ضمير كان الى المعدود المقدار يجوز ان يكون كان ناقصة وتامة وكذا على تقدير ارجاعه الى التمييز
يجوز الناقصة والتامة وانما قدم الشارح الناقصة لكونها اصلا واكثر واشهر بهذا
بقي انه يجوز الشارح ايضا ان توجيهي كان في التوجيه الاول بان يقول اي المعدود المقدار
تاما بتنوين الخ او ان وجد متلبسا بتنوين الخ او الضمير عائد الى التمييز والمعنى كما في الاول
على الوجهين فلم اختار ما اختاره فتأمل .. في التوجيهين اي في كل من التوجيهين ..
ولكن نظر هو ان كان الاسم متلبسا بتنوين نفسه او نونه لا بتنوين اسم اخر او نونه
.. والمتبادر عطف على الاسم ان وجد تأمل البعض .. والمتبادر من الخ اضافة الملتبس
بالتنوين مع انه غير مراد وغير صحيح .. لا اضافة الشيء اليه مع ان المراد هنا .. و
ما هي حجة سوى متعدد .. اليه اي الى التوجيه الثاني البعيد .. الا مراعاة مشاكلة دلته
ضمير نونه ليلون سالما من انتشار الضماير فانه عائد الى التمييز قطعا .. وان كان
اي وضمير لفظ ان كان .. في المرجع متعلق بمشاكلته .. والمص نبه على ذلك التفاوت
يعني ان الشارح ارتكب التوجيه البعيد مع بعده لداعي مراعاة مشاكلة الضمير في
الضمير المرجع لكن تلك المراعاة ليست مراد المص بقرينة ايراده ثم مراكم الثاني فانه
للتنبيه

التنبيه على تفاوت الحكمين في لكون اي كون الاول متعلق بالتمييز والاخر بالمميز اذ يجوز ان يكون ثم
بمعنى التراخي الزماني الذي وضع له وسوط قوتين ارادة المعنى الذي وهو ان يكون تفاوت
الحكمين قال والمطول في اوساط باب الايجاز والاطناب اصل ثم الدلالة على التراخي الزماني
لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا
ان الثاني البعد من الاول من الزمان وقد ذكره في الاول بقوله نحو والله ثم والله وقوله تعالى وما
يدريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين التنبيه على المراتب فيما هي ليس لبيان التفاوت
تفاوت الحكمين اذ ليس فيما نحن فيه تكرير الاول بلفظه .. اي احد الحكمين المذكور بقوله فيفرد
ان كان جنسا الخ .. والاخر المذكور بقوله ثم ان كان بتنوين الخ .. بالمميز الذي هو المعدود
المقدار .. يجب ان يقال عشر بين رمضان اي بالتنوين .. لوجوب تنكير التمييز اي عند
البصريين كما مر في اول باب التمييز .. ح اي حين اذ وجب ان يقال عشر بين رمضان
بالتنوين .. ايضا اي كما كان في قوله اراد عشر بين رمضان نظر حيث اورد الشارح
لفظ رمضان فيه بلا تنوين مع انه يجب ان يقال فيه رمضان بالتنوين كما قاله من رمضان
يجب تنكيره اذ وقع تمييزا .. لانه اي رمضان في هذا المثال في صورة الاضافة الى
التمييز نكرة لوجوب تنكير التمييز فيجب فيها جر رمضان بالكسرة مع التنوين وفي صورة
الاضافة الى غيره معرفة لكونه علما وعدم الصارف عن علميته فيمتنع رمضان في موضع
الجر مع عدم التنوين في هذه الصورة فلا التباس .. الا ان يراد اليوم العشر بين من
مستثناه من قوله وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير موصوفة او من قوله وح في الا
نظر فانه اذا اريد اليوم العشر بين من رمضان ما يكون رمضان نكرة موصوفة في صورة
الاضافة الى غير التمييز فيلزم الالتباس حيث يكون رمضان في كلتا الصورتين بالجر مع
التنوين لما سوق كلامه لا يساعد هذه الارادة فان كلامه حيث قال وعشرين
رمضان ولم يقيد رمضان ما وقال اليوم العشرين من رمضان ولم يقل رمضان ما
يدل على انه اراد في صورة الاضافة الى غير التمييز الموصوفة فتأمل .. بالتوزيع اي بجعله
فرعا .. اسم اي احد كاسم اي ثم .. بيه صفة ثانية لكل فرع .. اصله وهو ما يدير
في المثال ادا التوزيع الخ فغير المعتدل على نوعين لا يجوز في احدهما انفصال ما يليه على
التمييز ولا يجوز في الاخر .. لم يحصل اي بالتوزيع .. فلا يجوز انفصال ما فلا يكون تمييز ..

بل المراد بيان
بحر

لتباس

يليه اي النوع الذي لم يجعل له اسم خاص .. قوله فلان اي الامر الجزئي المتعجب منه [...] عليه على التمييز فلا يكون
تمييزا فيشكل تنوين التمييز الخ .. قوله بقطعة ذهب اي بذهب في قطعة ذهب لان ذهبا في نحو
لا ابهام فيه الخ فيصدق عليه حد التمييز مع انه لا يصدق عليه الحد اي التمييز فلم يكن هذا التمييز
مانعا .. قوله الا ان يقال اي افراده واحد بنوع عدم صدق الحد عليه وان لم يشتهر يمنع انه كما صدق
عليه الحد صدق عليه الحد فلا اشكال لان اطلاق التمييز على مثله غير مشهور لان المشهور ان
التمييز الذي يجب خفضه بالاضافة منحصر في شيئين احدهما تمييز الثلثة الى العشرة وثانيهما
مميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه كما سيجي بيانه في بحث اسماء العدد .. قوله الا ان لكنه .. قوله
كما في ثلثة وفي مائة رجل والف رجل الانسب اي يشكل بهذا الحد الا يخفى .. قوله وهو ان لكون مثل
ذهب في قطعة ذهب تمييزا مع وجوب خفضه .. قوله ايضا اي كما كان داخلا في كلام الشارح
من الوجوب بقوله الحصول الخ وقوله المقصود غير الخ من وجوبه داخل في كلام الشارح
موجب لكونه الخفض باستعماله وهذا الموجب يوجب لكونه مراده الشارح وبعد الامر بالتامل
اشارة الى هذا فليتامل .. قوله بعد صفة ابهاما تجي به بيان الواقع لا الاحتراز كما لا يخفى
وجهه .. قوله عن ابهاما [...] ان باقي [...] ابهاما .. قوله اعني قوله الخ اي اعني الحكم المستفاد
من قوله لا ابهام الخ .. قوله يراد بالظرف المقدر اي يراد بالظرف في كلام الشارح الظرف المقدر
والظرف فيما ذكر من المثالين [...] سواء في كونه المقدر وانما يراد [...] الكون
على الشارح مراده بالظرف مطلق الظرف سواء كان ملفوظا او مقدرا وليس كذلك بل
مراده بالظرف والظرف المقدر فلا اشكال .. قوله ولكون الظرف فيه النسبة اي وشبه ما ذكر
من اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما ما فيه معنى الفعل لكونه شبه جملة .. قوله يشكل
اي هذا الحكم اي الكلية .. قوله واعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة فينبغي ان يقول
اسم الفاعل مع فاعله الخ فقوله الاتي ايضا يدل على هذا .. قوله والمراد هو اسم الخ اذ لا يخفى ان
اسم الفاعل وحده بدون فاعله ليس بشبه جملة بل هو مفرد محض ولذا البواقي .. قوله
وهكذا اسم المفعول مع القائم مقام فاعله والصفة المشبهة مع فاعلها واسم التفضيل
مع فاعله والمصدر كذلك .. قوله ايضا اي كما ينبغي ان يقول وهو اسم الفاعل مع فاعله واسم
المفعول مع نائب فاعله وهكذا انما [...] الايضاح [...] من ان الحكم بالمسامحة
في قوله وهو اسم الفاعل وهو ان الظاهر الايق ان يقول وهو اسم الفاعل مع فاعله كما اشرنا اليه

فلا

فلا تغفل .. قوله بما ليست جملا اي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة التي ليست جملا
وهي ما لم تقع بعد النفي والاستفهام واما التي وقعت بعدهما نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدان
فلا تشكل انها جمل ليست بشبه جملة فان اسم الفاعل وغيره انما يعمل بالاعتماد على احد الا
شياء الستة المشهورة الموصوفة في النحو فيما يعتمد على النفي والاستفهام منها جملة وما
اعتمد على غيرهما من الاربعة الباقية فليس بجملة بل هو شبه جملة وانما لم يذكر اسم التفضيل
لانه لا يعمل في الاسم الظاهر في غير مسئلة الكحل على ما صرح به هذا المصنف في بحث المبتدا و
الخبر في قول الشاعر في عين عند الناس [...] فلا يدخل في تنوين القسم الثاني للمبتدا
اعني الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فانه يخرج رافعة لظاهر
وهو ليس بمبتدا في مسئلة الكحل .. قوله فذكرتها جملا اي ذكرت ابتغاء تخفيفا [...] اسم
الفاعل [...] بما ليس جملا اجمالا ولم اذكر تفصيلها ارجاء ان لا يخفى تفصيلها على امثالك
فان قسم الجملة من اسم الفاعل وغيره قد علم في بحث المبتدا والخبر .. قوله جملا اي اجمالا
وانما قال جملا ولم يقل اجمالا رعاية [...] بينه وبين جملا .. قوله على الطول اي على تقدير الطول
اي على [...] تقييد [...] لا يخلو من كونه كناية .. قوله حصل زيد جملة
من المبتدا والخبر .. قوله وشبهها حصل فقط .. قوله فالمشتبه به هو التمييز من حصل زيد وان
علم بعد التامل ان المشتبه به [...] اذ الكلام في التمييز عن شبه الجملة وبهذا التقدير
يعرف وجه الاولوية وعدم قوله والصواب بدل قوله والاولى فاعرفه .. قوله من النوع المتعلق
متعلق بتمييز .. قوله من الابتداء بيان له وهو اي الدار .. قوله هنا اي في قولهم [...] فاري
قوله فعل الممدوح اي فعله الخير اذ المدح لا يكون الا بفعل الخير .. قوله الصادر عنه وانما
فلفظ فعله بهذا مع ان فعله [...] لا يكون الا الصادر عنه احترازا عن كون الاضافة
والنسبة مجازية مثل بناء الامير المدينة .. قوله فعله اي فعل الممدوح .. قوله منه اي من
ذلك الفعل الصادر من الممدوح .. قوله لا يوافق التحقيق اللغة فان المدار على التحقيق
اللغة لمنافاة عن الفعل والعمل لا عن الخير كما ذكره الشارح وقد يقال ان الفعل والعمل
الذي ينبغي المراد عنه هو الفعل الخير بقرينة انه لا يقال [...] الا في مقام المدح ومعلوم
ان المدح لا يكون الا بفعل الخير وايضا لو اريد بالفعل مطلق الفعل ولم يرد الفعل الخير
لكان وجه الكناية غير ظاهر لا ملازمة بين الثناء ومطلق الفعل فليتامل .. قوله او وصفه

اى على هذه الشرطية والتذليل باعتبار هذا الكلام او هذا القول قه فيه اى في كلا زيد نفسا قه وصار اى
العام قه يحبطه اه فان التميز في كلا زيد نفسا ليس بمتعلق بل هو المنتصب عنه فعلا قه
فيه حجة اه قه ايضا اى كما قيد الشرط الاول به قه به اى بهذا القيد المذكور قه فيه اى في
هذا التقييد قه لو حمل الصحة على الامكان العام بمعنى سلب الامتناع فيشمل الواجب
قه الا الاستبعاد بشيوعه في الاستعمال قه ثم تقييد عطف على حرف اى ثم لا وجه لتقييد الشرط
قه ولان عطف على قوله لانه اغنى الخطاب اه قه اى حاله او قيد الشرط بقوله بعد ما لم يكن
نصا في المنتصب عنه قه ولهذا ابتهج اه اى كما ابتهج على الشارح اشتراط المذكور او كما ابتهج على
قول المص على تقييد الشارح قه ثم ان اه اى جزا الشرط وجزاءه قه فائدة تامة وانما قيد
الفائدة بالتامة لان فيه فائدة في الجملة لانه لو لم يذكره جاز ان يخفى على بعض الاذهان
القاصرة وتشتبه عليه فلما صرح به ظهر فلم يلتبس ايضا قه اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون
بمتعلقه اه فلا التمييز منحصر في الثانية فاذا لم يكن التمييز لاحدهما تعين ان يكون للآخر قه و
قد خصصت المخصص سبحانه تعالى وتشويه حذف الفاعل كما في خلق الانسان قه بعزيز
البناء اه افراد على المقصود قه يقبطنى والجملة صفة مزيد والعايد محذوف اى يقبطنى به
اى بسببه قه اجلة الاغنياء اه يحتمل ان يكون الاضافة بيانية او اضافة الصفة الى
الموصوف لكن الاظهر ان يكون الاضافة على ظاهرها على ما فيه من زيادة المبالغة المناسبة
بمقام الافتخار والتمدح قه الاغنياء اه العلماء وهم الكاملون في العلم المستغنون
في حل المشكلات ولمنتقف المفصلات عن مراجعة الى غيرهم المستقلون فيهما قه وثبت
عطف على فصحت وتغيرت قه لم يبتهج عليه اى على العبارة وتذليل الخبير بها او في عبارة
المص لرفع الاتجاه قه ومع هذا لم ينفك الكلام عن الاستثقال بكلامه قه الى تقديره وثناه وبه
اى الى ارتكاب حذف وثناه وبه فيه عطف السبب او اللازم على السبب او الملزوم و
يجوز ان يكون العطف تفسيريا لان التقدير يجي بمعنى التاويل كما في [illegible] في قوله
المص وما وقع ظرف الاقتران مقدر بجملة وفسره الشارح قدس سره بقوله اى ما
قه لم يجوزوا سؤال مقدر قه جملة اه اى جلت شرحى عبارة المص بالجنبية المذكورة
قه الغناء اى [illegible] الكافية قه فظوظت اى وجدته [illegible] او [illegible] قه به اى بشرحى على
الكتاب قه الجنة فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية فانه تشبيه في نفسه فوائد شرحه
العجيبة

اى الاغنياء

~~العجيبة اى [illegible] المنتفع بشرحه على الكافية فانه [illegible] فوائد العجيبة [illegible] عبد الغفور [illegible] الجنة~~
الجنة بالثمار النفيسة وهذا التشبيه المضمر في النفس يسمى استعارة بالكناية ثم اثبت للمشبه ما لازم
المشبه به ويناسبه وهو الجنى لها وهذا الاثبات استعارة تخييلية قه ما الكتاب اى من الفوائد
العجيبة التي ذكرها المنتفع في شرحه على الكافية فانه ذكر فيه فوائد عجيبة كثيرة جدا فقوله ما لا يجنى لغاية
في غاية الكثرة وجوده قه فلانه اراد اه لكنه تسامح في العبارة نظرا الى [illegible] قه عن فعلهم
نفس ما انتصب عنه لا شك ان المراد بانفسهم هو الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب
الى ما انتصب عنه على ما ذكره الشارح قدس سره والذات المقدرة ليست عين ما انتصب
عنه لظهور ان المنسوب ليس عين المنسوب اليه الا ان يقال ان كلام المحشي هذا على ما ذكره الشيخ
الرضي من ان تقدير كلا زيد نفسا شيء ذي نفس هو زيد بعينه ولا شك ان الابدال الكلام عليه المجرد
فتأمل قه وما عليه زيد اى دون شيء هو عليه زيد بعينه الاتي او في الصدق قه تغيير
الذات المقدرة لا شك ان الذات المقدرة الموصوفة بهذا الوصف غير زيد فيكون الشيء
المنسوب الى زيد ايضا غيره لانه عين الذات المقدرة فلا حاجة الى التقييد اه قه بانه اى المتعلق
وقوله هو اى الذات المقدرة فالظاهر وقوله حين ظرف لم وقوله بناء علة للمنع
قه قد يكون عين زيد فيه ان المنسوب غير المنسوب اليه الا ان يكون مبنيا على تقدير الرضي كما ذكره
[illegible] وقدم نقل المحشي اياه عنه في اوائل البحث قه كما ظن اى ظن اى احتمال التقييد
فقيد والظاهر الفاضل المحشي عبد الغفور قه فيبقى حكم اه اى يبقى ما كان غير مبين
قه [illegible] فلم يبق حكمه قه اى التلفظ في جميع الخبر قه تعسف جدا او ذلك
لان ضمير الغائب يرجع الى ما تقدم ذكره هو الفعل الى المذكور لا بالتقديم في شيء منهما
بل فصل الشارح قدس سره الشرط في القسم الاول بما لم يكن نصا في المنتصب عنه
فاعتبار التعميم في القسم الاول تعسف جدا قه المراد بالاجداد اه لذا الاحرى في اول
المنظومة حتى قررته في الدرس ثم رايت هذا قه ما سبق الى فهم اه قوله المص الا ان يقصد
الانواع حيث قال هنالك وفي التخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر اه وقوله منه اى من
الشارح قه لا يخص قصد الانواع وانما عداه بنفسه حملا على نقيضه وهو عمم
فانه متعد بنفسه لذا قال مولانا سعدى افندي في حواشيه على تفسير القاضي قه بل المراد
[illegible] بل تثنية الجنس وجمعه امر اه قه صح احتياج الاستثناء لا ان اراد اه اى قصد بالانواع

مبنية على التجوز ولا قرينة له قوله بل التعسف ما فيه من الاشكال اي صحة الاطلاق في الاستواء في الاعلى الافراد
الاعتبارية لا اطلاق على الافراد الحقيقية قوله بل التعسف بحمل الانواع الخ حيث قال المراد بالانواع
حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية قوله على ما هو حصص اي
قوله بيانية [illegible] وقوله بما يتعلق به نسيان [illegible] تشبيه عن قريب حيث حمل الانواع
على الحصص قوله بيانية استعارة تصريحية حيث شبه البيان بالبنيان فعبر عنه بالبنيان
والتشييد ترشيح لها وفي بعض النسخ بيان وح يكون استعارة بالكناية واثبات التشييد
تخييل قرينة لها قوله فاعل كان التعجب بالفاعل يعني على مذهب الاخفش فانه اسماء الافعال
الناقصة فواعل على مذهب كما سيجيء في بابها قوله ومطابقته له اي صفته له قوله ومما
يقضي منه العجب انه جعل مفعولا معه [illegible] خبر كان الخ واي على [illegible] الفاضل المحشي عبد الغفور
فانه قال في حاشيته قول الشارح الواو بمعنى مع [illegible] تفيد مشاركة ما بعدها الجملة كان من حيث
انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة [illegible] قولهم
شر اهر ذا ناب ان شر ابتداء لفظا فاعل معنى عبر عن النسبة تقديرا اي كاينا مبتداء لفظا
بمعنى كاين لفظ ابتداء وكلا [illegible] معناه فاعلا ونقله [illegible] كلام انتهى كلامه وانما
احتيج الى جعله فاعله بمعنى [illegible] في بحث المفعول معه ان المراد بالمعمول فعل [illegible] اما
الفاعل او المفعول به بشرط ان يصح كون المعمول فاعلا كما ذكره الفاضل المحشي عبد
الغفور هنالك مع [illegible] وان اورد النقض عليه وعلى ما ذكره هذا المحشي اعني مولانا
عصام الدين المراد به ما عدا المفعول به المنصوب سواء كان فاعلا او مفعولا [illegible]
نحو [illegible] جميع [illegible] خبر كان [illegible] الفاعل
[illegible] المراد بالادلة هو عبارة [illegible] مبتدا لفظا فاعل
على معنى فالمراد بالادلة ما فوق الواحد [illegible] تلك الادلة [illegible] به
[illegible] نظير الجملة خبر كان فاعلا [illegible] لا تمشيته ولا يخفى انه لا يلزم من فاعليته احد
النظيرين في المعنى فاعلية نظير الاخر بحسب المعنى على ان فاعلية نظيره معنى [illegible]
الى الثبوت من فاعلية خبر كان معنى ولا يثبت [illegible] يثبت مدعاه [illegible]
هو [illegible] الى الثبوت فتأمل قوله جعله اي جعل [illegible] خبر كان فاعلا
قوله ثبت اي الصفة [illegible] تذكير الضمير العائد الى الصفة بتأويل الوصف قوله مع انهم

وهو

177

وهو المنتصب عنه فالكلام في الاسم [illegible] اي بالتأويل قوله [illegible]
اي تلك الادلة فهذه الجملة صفة ثابتة للادلة قوله اعطى وهو جعل خبر كان فاعلا معنى
قوله الى الثبوت اي بالادلة قوله الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل على الاصح ان الاعتبار
من التفسير [illegible] ان المراد ان المصدر المضاف الى المفعول وظاهره الفاعل [illegible]
او مضاف الى فاعله وذكر المفعول متروك وعلى كلا التقديرين فالمصدر معلوم فالتفسير
الاول [illegible] الى الاول والثاني الى الثاني وما ذكره المحشي المحقق وان كان صحيحا لكن
هذا التفسير [illegible] عليه [illegible] خلاف الظاهر [illegible] قوله لانه جعل الخ اي في السابق
وان صح العكس اي جعل المنتصب عنه مطابقا للصفة قوله ويكون الخ اي الاول
اظهر والثاني هو المتبادر قوله المضاف اي المصدر المضاف الى المفعول [illegible] على انه
خبر كان [illegible] وصفته محذوف قوله اعني صفة المضاف وقوله اي المفعول قوله
لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل [illegible] ان يقال انه [illegible] ان يعلم بالمقايسة
ان كون المصدر بمعنى اسم الفاعل واسم المفعول قياسي على ما هو جوابه قوله لانه لا يحكم
الاحتمال الخ اعترض على المحشي بان هذا الحصر مخالف لمذهبه في عدم اشتراط الاشتقاق
في الحال قوله وان كان الواو حالية قوله لا يجب اي عند المحشي قوله زيادة من في التمييز [illegible] هذا التحقيق
[illegible] وبيان الخلاف ومذهب المحشي قوله مطلق اي سواء كان التمييز عما انتصب عنه او
متعلق وهذا التعميم في التمييز عن الذات المذكورة غير مشهور بل المشهور ان التمييز في
هذا القسم مخصوص بما انتصب عنه قوله يجوز مطلق اي يجوز زيادة من في التمييز عن
الذات المقدرة مطلق اي سواء كان عما انتصب عنه او لا قوله حيث صرح بتمييز دخول من
على تمييز كم وفيه انه قال المحشي [illegible] فيهما ولم يقيد ويجوز دخول من في تمييز [illegible]
الظاهر من تلك العبارة هو الوجوب بناء على ما [illegible] المحقق في قول المحشي في اواخر
بحث المنادى [illegible] على ما [illegible] ان ظاهره [illegible] الوجوب لا الجواز الا ان
يقال ما ذكره المحشي مخصوص بما لم يكن فيه قرينة الجواز كما في بحث المنادى وان اذا
كان قرينة الجواز كما في قوله [illegible] فيهما [illegible] انه يجب الحمل على الجواز فان قوله
فيما قبله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد والخبرية الخ قرينة ظاهرة على ارادة الجواز
[illegible] وجود [illegible] فتأمل قوله على التمييز اي على كل تمييز قوله علامة اي دلالة

تمييز عن ذات مذكورة قه ثم تخصيصها بهذا الحكم اي الحكم بجوازه وقوله ثم عليهما او يمكن ان يقال
تخصيصها بهذا الحكم بجواز ان يكون لكون الكلام في مقام في الاستفهامية والخبرية
فقط لا لعدم جواز هذا الحكم في غيرهما وعلى الامر بالتامل مع قوله ولان معنى الدال على
عدم الجزم اشارة الى هذا قه يشكل على ما ذكره الكل الى اخره لا يخفى ان المراد بالاسم التام في بحث
التمييز في غير المبهمات ويطلق عليها الاسم التام ولا يقال لاسم الفاعل والمفعول الاسم
التام عرفا بل يقال فيهما شبه الجملة فالاشكال بما ذكره ان تمييزا عن نسبتهما ليس على ما
ينبغي فليتامل ويتصف قه فانه لا يتقدم على عامله الى اخره الظاهر الواضح ان يقول فانه يتقدم
على عامله عند المازني والمبرد قه مع ان عامله اسم التام الى اخره مقوله قدس سره لان عامله
في اسم جامد الى اخره ليس على ما ينبغي ايضا لانه عامله قد يكون اسم فاعل او مفعول وهما
مشتقان قه فالاولى ان يقول الى اخره شبه الجملة دراية الاشكال المذكور قه ما ينوب الى ان الفعل
الذي ينوب به الى اخره قه في تركيب آخر غير التركيب الذي وقع فيه هذا الفعل قه هذه الجملة
التي وقع فيها التمييز وهذا الفعل قه فمن هذا الاعتبار اي فباعتبار كون التمييز فاعلا
ينوب بجناب هذا الفعل قه جوار التمييز قوله لانه هذا الفعل قه المعنى اي معنى
كلام الشارح قه ينزل منزلة اللازم وليس المراد به ان المتعدي منزل منزلة اللازم
فلا يكون له مفعول كما في قوله يجرح في عراقيبها نصلي اي يفعل الجرح والا لما ذكر مفعول مع
انه ذكر مفعول نحو هو الارض بل المراد انه يقوم مقام اللازم وهو الانتفاء قه لتضمنه
معنى الانتفاء الذي هو اللازم قه للزوم عند مقوله وليس المعنى قه اي حال هذا
المعنى قه والا اي وان كان المعنى اي فجرنا الارض الى اخره وان احتمل سوق العبارة ق
اياه لعاد الى اخره قه فما مبنى الكلام على تضمين وهو الفاضل المحشي عبد الغفور قال قوله
اذا جعلت لازما بتضمينه لانه مطاوع له فلا يكون التمييز باعتبار التضمين بالتفجير ولذا اي لا
في المطاوع لانه مطاوع فعل يتضمن ذا الفعل انتهى قه بنى الكلام على تضمينه انفجارا
اي جعل لازما بتضمين انفجار [illegible] يكون التمييز فاعلا فليس
المراد بالتضمين معناه الاصطلاحي وهو ان يذكر فعل ويلاحظ معه معنى فعل آخر ويدل عليه
بذكر شيء من متعلقاته نحو قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي حامدين على ما هداكم على وجه قه
لورود الفعل الى اخره كما ذكره القوم قه واما مجازا كما هو مختار الشارح قه الا انهم الى اخره جواب
سؤال

سؤال مقدر قه توضوا الى اخره ولم يتوضوا الوضوء الذي عادة فاعلا مجازيا بالارض كما ذكره الشارح قدس سره
نظيره ووضوءه لا لعدم تنبيههم اياه كما زعم الشارح قدس سره فتوضوا الشيخ وتركوا
الواضح قه بالارض متعلق بالكون والباء للسببية قه فاعلا بتوهم المشهور ان التمييز عن
النسبة يقتضي ان الشارح قدس سره جعل غير المشهور مشهورا والمشهور غير مشهور في كل من
امر التنبيه تعرف ذلك قه فاعلا في المعنى اي فقط لا يكون التمييز عن النسبة مفعولا ايضا في المعنى
فما الحاجة الى التأويل في فجرنا الارض عيونا بالفاعل قه ولهذا احتاجوا الى تاويل الى اخره
فان قلت فلم لم يجعلوا التمييز عن النسبة على قسمين احدهما فاعل في المعنى والآخر مفعول
فيه كما في فجرنا الارض عيونا كما هو المنقول الغير المشهور فلم حصروه في الفاعل حتى احتاجوا الى
التاويل المذكور قلت في كلامهم بعد تقدم التمييز على عامله مع ان المفعول يجوز تقديمه على عا
مله فهذا الحكم يقتضي وجوب كون التمييز فاعلا في المعنى والا فلا يصح تعليله بكونه فاعلا
في المعنى وعدم جواز تقدمه على الفعل بل بقي ان يقال فليكن التمييز عن النسبة مفعولا
في المعنى ايضا وعدم التقدم لاطراد الباب فتامل فيه فانه هذا الكلام تحقيق على ما ظهر للناظر بلطف الله
العزيز القادر الحمد لله الغاية في السر والظ قه ان اريد بالفعل في قوله والاصح ان لا يتقدم
على الفعل قه وان اريد به بالفعل الى اخره كما في قوله وان تنازع الفعلان وقوله والاصل
الا يلي الفعل قه وفي قيل الرواية الى اخره وعلى هذا يكون في الكلام الالتفات من الغيبة الى التكلم قه
ونال ... نفسي في الاغتسال وهو ط قه وبتاويله بهذا يناسب بالمستثنى المنقطع
وباعتبار حيث انه داخل وظاهره قه خالية اي ظاهر المستثنى المفهوم من لفظ الا
استثناء قه يشمل اي يجمع الشيئين قه مرة اي بذكر مرة قه في الجملة اي في الاجمال
قه مرة اي بذكر التفصيل وهو الاستثناء قه بالاستثناء اي بسببه متعلق بيجعل و
جملة يجعل مفعول تقول قه تثنية لذا في النسخ والظ التثنية لا يظهر وجه التثنية يثنى
قه يشعر بانه يعلم توقيفه الى اخره لكنه لا يحتاج في التقسيم قه لا المصنف صرح بانه ليس
الى بعض من كلام الشارح مخالف لتصريح المصنف فالالائق ان يشرح الكتاب على وفق مراده
الا ان مراده اورد على المصنف في ذلك قه ومنهم الى اخره مقابل قول المصنف بل هو لفظ مشترك
قه سؤال كان الى اخره على ان شرط كون المستثنى اقل من الباقي بعد الاستثناء كالاسلام
وغيره وخذوه قه اي معنى المراد منه بان يكون الى اخره المقصود منه دفع الاشكال المشهور

المورود على افراد المستثنى منه وهو ان زيدا في جاءني القوم الا زيدا ان كان داخلا في القوم
يلزم في اخراجه بالاستثناء عن القوم التناقض الصريح وان لم يدخل يلزم ان لا يكون متصلا لا يتصور
خروج ما لم يدخل وهذا الجواب باختيار الشق الاول ودفع محذوره وهو مختار الشيخ الرضي
على ما ذكره المحشي في شرح على الكافية والفاضل المحشي عبد الغفور وقوله ولو اريد زيد الخ جواب
آخر عن الاشكال باختيار الشق الاول ايضا وهو مختار المحشي الذي ادعى انه تفرد به
كما قال في حاشيته ولا تجري في كلام غيره الخ وقوله وارد عليه الخ المورد هو مولانا عبد الغفور
فانه بعد نقل جواب الرضي اورد عليه هذا واجاب عنه بقوله نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء
سابق على النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض ثم جوابا آخر في حاشيته قول المحشي اخوانها
وهو الذي ذكره المحشي بقوله واجيب الخ ولم يذكر جوابه الاول قوله سؤال لو اريد جميع
المتعدد قوله اللفظ اي لفظ المتعدد قوله لا في حكمه اي حكم المتعدد عطف على افراد
في قوله عن افراده قوله واخراجه اي عن الحكم قوله عنه اي عن المتعدد اي عن افراد المتعدد
قوله وارد عليه اي على هذا التوجيه قوله ذلك اي الاخراج عن افراده ثم الحكم على المتعدد
قوله ظرف للمجيء وقيد له فيكون معنى اخراجه عن نسبة المجيء قوله ولذا ما خلا زيدا الخ فانهما ا
يصلح ظرف للمجيء كما سيأتي بيانه في الشرح قوله فليس الاستثناء الخ اي في احتمال المزلود
قوله صارت بمعنى الا اي في عدم الاستقلال قوله والنصب على الظرفية الخ جواب سؤال
مقدر كانه قيل اذا صارت بمعنى الا كيف تنصب على الظرفية مع ان النصب على الظرفية
من خواص الاسم فاجاب عنه بقوله رعاية لصورة الاسم يعني ان ما خلا وان
كانت بمعنى الا حرف لكون صورتها الاسم فرعاية صورتها جعلت منصوبة على
الظرفية ولا حاجة اليه اي الى هذا الجواب لو جعلها بمعنى الا لانه خلاف الظ قوله القوم قبل الا
قوله ولو اريد زيد الخ هذا جواب آخر عن التناقض هو مختار المحشي المحقق قوله ولم يرد با
النسبة اضافة الاعتقاد حتى يلزم التناقض قوله ثم بغير الاعتقاد فلا تناقض قبل الا
فراجع ولا بعده قوله الا لطالة الكلام باستثناء منقطع او في قبيله تاكيد الزم بما يشبه الحد
بشيء فلا ما سبق الا انه جاهد وقدم نظيره في شرح ديباجة الشرح حيث قال في قول الشارح
في الديباجة لانه لو ذا الجمع والثناء كيف لا لعلة النواية لا فاية في جمع الا فراد في المتعلق يحمد
الماسوقة قوله والله اعلم جواب سؤال مقدر تقديره ظ قوله هو الواهب فيهب من يشاء
ما يشاء

ما يشاء قوله بالا لوام في جملة الانواع التحقيق بهذا المقام قوله اهل الانعام في جملة التحقيق بهذا المقام
الذي تفرد به المحشي المحتج المحقق على اجابة قوله جعل قوله لفظا او تقديرا الخ الا انه ينبغي
ان هذا هو الظ المتبادر من اللفظ والتقدير الشايع في استعماله في امثال هذا المقام فيجب
ان يحمل عليه لان الفاظ التوقيف يجب حملها على ما هو المتبادر منها وان ما ذكره المحشي
المحقق خلاف الظ جدا الا انه صيغة في قوله لفظا وتقديرا اضطرارا يعني فلا ينبغي ان يحمل
اللفظ عليه لا سيما في التوقيف ولذا جعله تفصيلا المحشي غير ظاهر كما لا يخفى قوله ولكونه متعددا
فعلى هذا يكون طرد يعني قوله لفظا او تقديرا اي او نا وبلا قوله ليس الا اي ليس
الحاصل الا زيدا قوله لا يكون المنقطع الخ الظ انه اعتراض على الشارح حيث حمل الاخوة
على الجمع مع ان المراد ليس الا الاثنين منهما وهما غير وبعيد ويحتمل ان يكون اعتراضا على
المحشي حيث ينبغي ان يقول بعد الا وبعض اخواتها فتامل قوله مضاف ان يبدل فقط لان
غير ان يضاف الخ جاءني القوم غير زيد قوله ان اي ان سيما وضربها ما نوها في ثناء ويا المصدر
والا ظرف لا يكون مضاف اليه قوله هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب اي الموجب
الذي في باب الاستثناء قوله في باب المستثنى انما قيد به لان الكلام التام المصطلح عليه في غير
باب المستثنى ما يقتضي المتعلق بالاسناد والمقصود لذاته فلم يجز الجملة ولا الصفة
الجملة ولا الحال التي كانت وغير ذلك من الجمل الناقصة لكل ما تاما قوله لا لكونه اي لا لا
جل كونه الخ عطف على قوله قوله ما ليكا مثلا المستثنى منه تحما في المستثنى الخ في نحو قرأت
الا يوم كذا يكون اليوم فيه منصوبا لكونه ما ليكا مثلا المستثنى منه المحذوف المفعول
فان الاصل قرأت جميع الايام الا يوم كذا الخ اي في جميع اوقات الا انه ظ من الكلام في كونه
نحو قوله لتيم الضابط الخ وحج الخ قرأت الا يوم كذا قوله بتوسط متعلق بالفعل
ومعنى الفعل على التنازع قوله نقضه المحشي الخ حيث قال العامل فيه المستثنى منه
بواسطة الا انه ان لا يكون هاهنا فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك انتهى
نقله مولانا عبد الغفور ثم نقل الجواب عنه عن الشيخ الرضي حيث قال والبصرية ان
يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة انتهى قوله نقضه المحشي
قولنا القوم اخوتك الا زيدا فان العامل فيه هو المستثنى منه بواسطة الا لا الفعل ولا معناه
لعدمهما فيه كذا ذكره المحشي قوله وسعد الشارح لم يلتفت اي الى هذا النقض حيث

حيث لم يعمل الفعل المتقدم او معنى الفعل بواسطة الا في المستثنى منه فاجاب الشيخ الرضي
من ذلك النقض على التقديم بتسليم الوثوق بالمثال بل في الاضور ومعنى فعليه هو الاكتساب
بالانحراف اي بتسبق البلبل الا فرخه نقله مولانا عبد الغفور قوله بعدم وتوقفه اذ لا اطلاق
بحوث عنه بحاذ لكره الرضي وبعد المحقق لذا قال وبعده لم يجب به فافهم قوله وقسم المنقطع
اضافته بيانية قوله على اعادة في خلاف اي اعادة قيل اعادة فيه في خلال الثلثة
مشتركة يعني فللتنبيه على اشتراكها فيما ذكر لم يعد ان وان اعادة كان تردد على الاضافة كما
في خلاف قوله فقوله بعد الا متعلق بالجر لكن الظاهر احتمالها ان يكون قوله بعد الا ظرفا من قوله
من كلام موجب صفة لالا او خبر اثنانيا لكان لكن المفهوم من ظاهر صنيع الشارح والفاضل
الهندي رحمهما الله حيث قال اذا كان واقعا بعد الا ولم يقل اذا كان حال كونه واقعا
بعد الا خبرا لكان وهو فيه المحقق عن ظاهره كما رأيته بحيث يدل على اشتراك الثلثة في وجوب
كونها بعد الا اذ لو لم يحرف عن ظاهره لم يفهم الاشتراك مع انه لا بد منه قوله لانه يوجب ان يجب النصب
في لان قوله او مقدما على تقدير العطف على قوله بعد الا لا يكون في خبر قوله بعد الا لكونه قسيما له
فيكون المستثنى المقدم اعم من ان يقع بعد الا او لا فيفهم اختصاصه بعدم وقوعه بعد الا فهذا يوجب
ما ذكره كما لا يخفى قوله يشاركه اي فيفيد اشتراك الثلثة في وجوب كونها بعد الا
بتقديم الا فالحق بهذا الاشتراك قوله لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم اي متقدم على القيد
فيكون متقدما على كل الثلثة فيفهم منه اشتراك الثلثة في ذلك القيد فانه يوصف بالاول ثم ذكر عقيبه
ولم يتقدم عليه واما لو تأخر القيد عن الثلثة فيحتمل ان يختص بالاخير وان يعم الكل فلا يتعين
الاشتراك ولذا قدم القيد على الكل ليتعين الاشتراك ولم يؤخره عن الكل ولا عن الاول فقط فافهم
قوله يشاركه في التقييد فلا جرم يفيد اشتراك الثلثة في الوقوع بعد الا قوله لان علته يشاركه او المعلل
لانه اي العطف على قوله بعد الا قوله لانه يوجب ان يجب النصب وليس كذلك مع انه يجب جر
المستثنى منه بالاضافة كما سيجيء قوله ان يجب النصب في المستثنى اي المستثنى بغير سواء كان
مقدما على المستثنى منه او منقطعا قوله اعرب المستثنى بغير في حكم المستثنى فان ظاهره يبين حكمه
فيما بعد بمنزلة المستثنى عما هو دأب المصنف في هذا الكتاب كما ذكره المحشي في بحث التوابع
المتناهي قوله المجيء الظاهر انه صفة المستثنى بغير لا صفة المستثنى في قوله حكم المستثنى فلاد
على عدم الفصل بين الموصوف والصفة فتأمل قوله حكمه اي حكم المستثنى بغير وهو جر
بالاضافة

بالاضافة قوله بعدا اي بعد بيان الاستثناء قوله ايضا اي كما ذهب عليه قوله بهذا اي بهذا الحكم اي الحكم
بوجوب النصب قوله تقييده اي تقييد المنقطع قوله وان غفل عنه فاضل نبه قوله عند اي
عن الافتقار الى التقييد بالكون بعد الا قوله وما تقدم اي والقسم الذي تقدم قوله يعلم
اي الشارع قوله لوجه بين المذكورين في القسمين ذهب اليه سيبويه في ظاهر كلام جمهور
البصريين فانهم ذهبوا الى ان المستثنى المتصل والمنقطع منتصب بالفعل المتقدم او بمعناه
بواسطة الا كما ذكره في الشرح والفاضل عند الشيخ عبد القاهر هو الا وعند البعض هو
المستثنى منه بواسطة الا والجملة المذاهب اربعة سواء كان اي الاستثناء قوله وهي اي
كلمة الا في المنقطع قوله كلكن اي لكن العاطفة صرح به عبد الغفور قوله وان ليس
الا في لفظ الا حرف عطف على ان هذا اي كلمة الا في المنقطع قوله بمعنى لكن اي لكن المخبرة
بالغفور قوله انها اي كلمة الا قوله وقدرها اي خبرها وهو ظ اي فيه لكون اللفظ قوله
مستغنيا وهذا خبر الا قوله سواء اي لفظ الا في المستثنى المنقطع قوله ويرده اي يرد
قول الكوفية قوله ودفع توهم عطف تفسيري للاستدلال وقوله دخول اي المستثنى
وقوله قال اي المص وقوله متعلق اي هو متعلق قوله متعلق بمنصوب الملحوظ في الكلام
الانسيما بالعطف وجوز الفاضل الهندي وفي الفاضل المحشي عبد الغفور ان يكون
خبر محذوف ولم يلتفت اليه المحشي المحقق لان ارتكاب الحذف بلا ضرورة ليس بجيد
وان اعتقد فليس المحذوف بل ملحوظ فافهم قوله متعددا كان او غير متعدد
فليس المخصوص باعتقاد كما يمكن ان يتوهم الاختصاص في تعقيب الشارح قوله
الا بعض منهم اي لا الا بعض معين ولا الا بعض غير مستغرق والاتم الجنس ستقتضاه
بتعيين كما لا يخفى فلا بد من وجود الاستثناء بتعيين من ان يكون الحكم على ما بين الا بعض
منهم مستغرق وموقع الايجاب اي في الاثبات قوله كما في علمت نفس اي كل الاستغراق
في الايجاب في علمت نفس قوله بدلالة قوله حيث لم يقل او البعض او بعض معين
فافهم قوله ويلقه عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا انما قيده بقوله اذا كان
فاعلا لان عموم النكرة في الاثبات اذا كانت مبتدأ نحو تمرة خير من جرادة لكن وادا
عمومها في النفي فكثير مطلق سواء كانت فاعلا ومبتدأ او غيرهما وهذا الكلام ذكره
المحشي المحقق في بحث كون المبتدأ نكرة مخصصة في اهم فوائد قوله تكلف ثم قال قد يستعمل البعض
يقلب

ثم لا يخفى ان استعمال البعض بمعنى الكل مجاز يصح لكونه قليلا كما يشعر به قوله قد يستعمل به فان قيل على المضاف

الحقيقة التعليل ولذا لم يلتفت اليه الشارح المحقق قدس سره وفيما اختاره قدس سره ليس

لبعد بل فيه قلة فقط قوله وارى منه الخ اى لوجود الاستثناء بعينها قوله والاوجه اى مما

ذكره الشارح ومما ذكره من تلك حيث لم يكن فيه تجوز ولا بناء على امر نادر ولكون الاضافة

للاستغراق شايع والاضافة للاستغراق فالمعنى خلا كل بعض منهم قوله اى حتى ان خلا منهم

لا يظهر وجه التخصيص خلا فان تقدير الزمان يمكن في غير ايضا الا انهم الا ان يبنى على الاستعمال فيتبع و

يمكن ان يقال انه من باب الاكتفاء بذكر احد المتقابلين عن الاخر او من قبيل الا حاطة على المقايسة كما

يشعر به ما ذكره في شرحه على الطالبية حيث قال وما خلا وما عدا مصدران بتقدير وقت وتسمى الفا

حالا او وجوز فيها خلا حذف المضاف اى زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان تقديره في كلا الزمان

فيكون التقدير خلا زيد زمان خلا زيد كما في قدمت سافر النجم ولا يخفى ان قوله ولا يبعد ان يقدر

في كل الزمان يدل على ما ذكرنا فافهم قوله قدمت سافر اى قدمت زمان سافر فان قدوم وقد

الزمان فلا بد ان يدخل على الزمان الملفوظ او المقدر على ما فصل في شرح بحث الظروف

والحروف الجر قوله الانسب اعتراض على المصنف حيث ترك الانسب فالاولى ان يقول والمختار

النصب في المنقطع والمستثنى الخ قوله والمستثنى الخ والظاهر ان المستثنى بعد ان يكون الزائد فيكون

ما ذكره المستثنى من باب الاكتفاء او من باب الاحالة على المقايسة فتامل قوله مما يختار فيه النصب

اى مما يجب فيه النصب لجواز البدل في احد قسمي المنقطع على لغة بني تميم وجواز الجر في المستثنى

بخلا في الاقل وانما يكون وجوب النصب ان الانسب لو كان في جميع اللغات وجميع

الاستعمال وليس كذلك فالانسب لو كان الاكثر والاقوى مختارا والاقل غير مختار وان صح

وانما يكون النصب واجبا في الاكثر وهو ظ قوله وهذا اى كون التقدير هكذا قوله فيكون

تقديره ولعل مراد الشارح بهذا الكلام انه يقال خلو زيد وعدو عمرو على ان يكون

خلو وعدو مصدرين مضافين الى المفعول والفاعل محذوف وما للاختصار فتدبر قوله

الظاهر خلو بعضهم الخ كما سبق في خلا لان الضمير المستتر في خلا مفرد فلا يصح رجوعه الى القوم

الذي هو في حكم الجمع او هو جمع على اختلاف الرأيين فالظاهر رجوعه الى البعض المطلق و

ان يقال خلو بعضهم الا ان يرتكب التأويل فتدبر قوله ولذا الظاهر في كلامهم مجاوزة بعضهم

قوله ايضا اى كما احتمل رجوعه الى الجمع والبعض المطلق فايضا يتعلق بالاتي وايحتمل ان

يتعلق

ان يتعلق بضمير خلا وعدا كما احتمل رجوع ضمير خلا الى الجمع قوله كما سبق في خلا لا الاحتمال الذي

سبق في خلا قوله لم يذكر هذا الخ قد تواردا قال في هذا مع المحشي قوله احتمال الرجوع اضافة بيانا

بعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه لان البعض لا يصح حمله على المصدر قوله لان عدم صحة و

قوع البعض خبرا الخ لا نسلم عدم صحة وقوع البعض خبرا عن المصدر مطلقا سواء كان في الاثبات

او في النفي لجواز وقوعه خبرا عنه في النفي وفيه انه وان صح وقوعه خبرا عنه في النفي لكن لا

فائدة فيه لان النفي ظاهر ولكونه بعضه ما لا خلا انه انما يوجد الفائدة في نفي الشيء اذا احتمل

ثبوته وههنا لم يتصور الثبوت فيكون في النفي فائدة فمثله لا فائدة في قولك زيد ليس بحائط

ومعه لو هذا كان الاولى ودون التصوير فتامل قوله والاولى ان نفي زيد عن الجمع والظاهر ان يقول

نفي الجمع عن زيد الا ان يحمل على القلب بناء على ما عرفت المناقشة على العوض او يقال نفي الجمع

عن زيد يستلزم نفي زيد عن الجمع اخراج زيد الخ مع انه لا بد منه قوله فهذا اى ظاهر اي

نفي الجمع عن زيد اخراج زيد لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه قوله لم يجوز الشارح

قوله للحق اى المقدر قوله بعيد اى خلا الجمع قوله المقصود وهو اخراج زيد عن المستثنى

منه قوله لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم اى فافهم فيما التكلف لفظا ومعنى اما

التكلف لفظا فهو ارتكاب حذف المضاف مع الاستثناء عنه بالتوجيه الاخر بل احد الوجوه

في الشرح واما التكلف معنى فهو لكون الاخراج بالواسطة وبالاستلزام فان عدم كون

الجمع في زيد يستلزم عدم كون اي الجمع زيدا مع الاستثناء عنه ايضا بالتوجيه الا

خير فان الاخراج فيه صريح بالذات مما يكون بيانا لغيره قوله يكون متاخرا اى يكون

المستثنى منه متاخرا قوله هذا التوجيه لدفع التكرار اذ البيان مبتداء خبره قوله الاتي ويجوز

الخ قوله ويجوز فيه النصب فلا فائدة في قوله فيما الا انه تطويل بلا طائل قوله بعد الا و

حال عن الضمير المجرور في فيه اى حال كونه واقعا بعد الا قوله ولا معنى لان يقال في محل وا

قع بعد الا اى لا معنى له ان يبقى على ظاهره بان يكون واقع صفة فيقيد محل وكذا او

بان يكون واقعا صفة لنسبة له لحذف العايد ويكون المعنى في محل واقع فيه المستثنى بعد

الا فيكون الحال عن واقع الضمير العايد الى المستثنى لا الى المحل يكون غاية في التكلف ولذا كان في

قول الشارح في محل يكون متاخرا عن الا فان حال العبارة في واحد قوله فلو كان

كلمة فيه اى فلو وجد في نسخ المتن كلمة فيه في قوله ويجوز فيه

لجاء ما قلنا

ح

الشارح ثم في قوله كلمة فيه مسامحة ظاهرة لان ليس بكلمة بل هو لب من الجار والمجرور الا انه يشترك الامر في

كون الكلمة واحدة والاقوال بالكلمة كقول النحويين عند ضربت كلمة على انه قد يجوز اطلاق الكلمة

على امر لب تجوزا باطلاق اسم الجزء على الكل كقولهم كلمة التوحيد وكلمة الشهادة قه في يجوز فيه اى

في قوله الحصر ويجوز فيه كما نقل الشارح اى نقل الشارح كلمة فيه حيث كتب فيه وجعل عليه الخط

الاحمر علامة الامتحان ثم فسر الضمير بقوله اى في المستثنى قه فقوله فيما بعده اى بدل عن قوله فيه الخ بناء

على ان الكلمة عبارة عن المستثنى كما هو الظاهر الاحمر ولا شك ان المستثنى بعد الا بعض من مطلق

المستثنى وقوله وهو جعل بدل الا ان المبدل منه في حكم التنحية يعني فيكون بالعقصود وفيه ان هذا انما

يتم لو جعل عبارة عن المحل كما اختاره الشارح واما اذا جعل قوله فيما بعد الا بدلا وجعل عبارة

عن المستثنى لانه هو الظاهر فلا لانه من جعلها عبارة عنه مع ظهوره قه ومما يتعلق منه الخ بهذا

الاعتراض قول المحشي قه ولكن المبدل منه في حكم التنحية فيكون بالعقصود قه كيف هذا الكلام

الخ يعني لا نتمة كلام التقييد وقوله حالا اى حال المستثنى بعد الا وقوله مطلق اى سواء كان

بعد الا او لا وقوله لا يخل بالمقصود وهذا ظاهر ابدا قه لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يجعل

نحو لفظة الخ من النسخ وهو ظاهر لموافق لتعليله بقوله الاتي لانه في الابد واذا وقع في النسخة

التي في السطر في قوله لا يخفى ان الاوجه الخ بدل لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه الخ فلا يخفى انه لا يساعده

التعليل الاتي بقوله لانه في الخ الا انه في الابد لكان نقل النسخة التي في السطر في غاية الصحة

وبعد النسخة في الاصل كما لا ثم صحح الناسخ ان بلا تامل تطبيقا لها بالنسخ وقع

فيه ما لا ينبغي ان يتوهم فان تعليله صحيح بنسبها بلا مرية قه بهذه النسخة التي بدون الواو

وقوله ايضا اى كما جعل حالا على نسخة وقد ذكره بالواو وقوله بتوافق النسختان اى

بالواو وبغير الواو قه لانه في الابد من اعتبار ضمير اى ضمير عائد الى ذي الحال للربط فانه لا رابط

سواء اذ لا واو في هذه النسخة حتى يستغنى به عن اعتبار الضمير كما في النسخة الاخرى

التي بالواو وحاصل هذا الدليل ان عدم وجود لفظة هو في قوله المستثنى منه دال على انه

حالا على هذه النسخة اذ لا يجوز خلو الجملة الحالية عن الرابطة قه صفة وهي قول المستثنى

هو صفة مع انه لم يتعلق لكونه معلوم انه ليس كذلك على هذه النسخة لا يعقل احتراز كم

يعني لا يقال ان يجعل قوله ذكر المستثنى منه بغير واو حالا لا تقدر وهو احتياجه

الى تقدير قد بلا ضرورة وقوله لان نقول تقدير قد الخ يعني احتياج التقدير قد

يس

ليس بمانع لجعله حالا والا لكان تقدير العائد مانعا لجعله صفة مع انه جعله صفة فعلم ان التقدير

ليس بمانع بل المانع فقط عدم وجود لفظة هو قه تقدير قد اهون الخ تقدير الضمير

فان قد كلمة واحدة والعائد الى الموصوف اعني فيه كلمتان ولا شك ان تقدير لفظ واحد

اهون من تقدير لفظين لقلة المحذوف فيه وقد سبق في اوائل هذا الفن ان التقليل في حذف

اولى ولذا قدر الفعل في زيد في جواب من قال من قام قه مسامحة حيث يدل بظاهره على انه

صفة اولى لمجموع قوله كلام موجب مع انه صفة ثانية للكلام فقط قه الا انه صفة ثانية

للكلام والصفة الاولى غير موجب لا صفة اولى لمجموع قوله كلام غير موجب قه الا العكس

يعني ان ما ذكره الشارح من ان علاقة الحصر في نسخة الكتاب فان على ما ذكره الشارح

استثناء المتقدم من المؤخر فان علاقة الحصر هو العكس اى استثناء المؤخر عن المتقدم

وقوله بعدم التقييد اى على تخرج المستثنى المتقدم والمنقطع بان يقول مثلا او يجوز في

المستثنى المتصل المؤخر النصب ويختار البدل فيه في تقييد المتصل عن المنقطع

وبتقييد المؤخر من المستثنى المتقدم قه يوجب اخراجه اى اخراج كل واحد من المتقدم والمنقطع

في غير الموجب عن الحكم السابق وهو وجوب النصب في المتقدم والمنقطع مطلق اى

سواء كان في الموجب او في غيره ويوجب تخصيصه اى الحكم اللاحق بالموجب في الحكم

غير الموجب فيما بعد فيكون في حكم الاستثناء عن الحكم العام المتقدم ولا يعقل تقدمه اى

تقديم ذكر الكلام المتقدم والمنقطع وقوله بهذا الحكم اى جواز النصب واختيار البدل

قه ويمكن ان يقال نوع ادراك جواب عن سؤال الضعف بعلوي علاقة الحصر ما ذكره

مطلقا فلا نسلم ان عدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ويوجب تخصيصه

بالموجب وانما التخصيص المتاخر المتقدم لو كان المتقدم محتملا للتخصيص وههنا لا

يحتمل المتقدم التخصيص اذ لو خصص المتقدم بالموجب لزم ان يكون قول المحشي

ههنا لو تقدما وقوله او منقطعا لغوا ضائعا لزم اللغوية يجب حمله على العموم

كذا استفاد من شرح المحشي على الكافية حيث قال ولا يخفى نحو ههنا ان المعتاد

تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا

للتخصيص وههنا لا يحتمله كيف ولو خص حكم المتقدم والمنقطع بالموجب لم يبق لذكرهما

معنى انتهى قه في الكلام صفة المستثنى المتقدم والمنقطع او حال منهما قه الا بمعنى

كما كان حاصله في كلام موجب ما تقدم من وجوب النصب فيهما وقوله ما تقدم ظرف لغو وقوله
بعد فاي بعد ذكر قه نحو الا اخا ثبتة فيه لان قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا اه علم المستثنى
المتقدم والمنقطع اللذين في غير موجب ايضا وهو ظاهر ان يكونا غير موجب ايضا فيكون
في ذلك بهما فائدة فعلم ان اي كل واحد من قوله او مقدما او منقطعا او اي كم يوجب النصب
فيهما وقوله عموم ان غير مختص بالموجب وقوله فيما سبق اي في قوله او مقدما او منقطعا
الذي سبق ذكره قه بعدم كونه اي المستثنى والتعبير به بان يكون ويجوز فيه غير متقدم
وغير منقطع النصب ويختار اه او بان يكون ويجوز في المستثنى المنصوب كونه النصب
ويختار البدل فيما بعد الا اه قه مقدما و منقطعا نحو من باب الا العقاه قه ثم الاوجه و
حاصله انه ترك التقييد بعدم الحاجة اليه لظهوره ووجهه من قوله ويختار البدل فافهم
يتصور ويكون وقوله ولا يمكن اي البدل قه ولانه منقطع اي ولا يمكن في المنقطع فهو
عطف على قوله في المستثنى المتقدم وقوله فيه اي في المنقطع وقوله بناء و اي بناء
الاستثناء قه كما تقدم اي في الشرح في قوله اصح [illegible] منقطعا في الاكثر حيث قال [illegible] مثال
الشارح والمستثنى المنقطع وانما يصح بطريقة [illegible] والعظائمة والمتصل [illegible] اي الحكم
ظاهر ان ما تقدم مخصوص بالمنقطع وقوله لان [illegible] على [illegible] عام لمطلق الاستثناء
لان ما تقدم عام ايضا فافهم [illegible] هنا التخصيص الاستثناء بالمنقطع [illegible] التحقيق
هو التعميم قه فلذا اي فيما ذكرنا من ان اختيار البدل انما يتصور [illegible] وقوله
الشايع وهو [illegible] على المستثنى قه فاستغنى به اي بالاعتبار [illegible] قوله اي
او بكونه ذكره [illegible] وقوله التعبير [illegible] وهو [illegible] وقوله في [illegible]
القاعدة اي في تمامها [illegible] وقوله [illegible] بعيد [illegible] وقوع القصد [illegible]
المستثنى فيه قه فانه اي الشان [illegible] بقوله والابد [illegible] القاعدة اه وقوله يجوز البدل
اه على ما ذكره المصنف قه ومن هنا اي من جواز البدل واختيار النصب في [illegible]
[illegible] وقوله وفاته اي المصنف وقوله هذا القسم اي جواز النصب واختيار النصب قه
ليس ما يقابل التبعية [illegible] اي البدل تابع من التوابع الخمسة فيه اعرابه بالتبع ايضا
بل المراد بالاصالة هنا ما يقابل الواسطة وقوله قدر العوامل اي مقدارها وقوله
والنواصب اي وعامل النصب وقوله والجار اي وعامل [illegible] قدر [illegible] الحكاية
اه فظانه

ان فظانه قال ويجوز بالرفع والنصب والجر قه وبهذا اندفع ان المراد اه اي اندفع الاعتراض
المورد على قوله ويجوز على حسب العوامل [illegible] يقال ان [illegible] بالعامل عامل
المستثنى منه ثم اجاب رحمة الله باختيار الشق الثاني من الترديد لكنه غير الجواب الذي
ذكره هذا المحشي باختيار الشق الثاني الذي جعله المحشي شق الاول [illegible] مولانا عبد
الغفور قه يتملا [illegible] اه اي [illegible] قوله المصنف ويجوز على حسب العوامل وقوله
فانه اي المستثنى [illegible] هذا الاعتذار وقوله متى بعامل نفسه لا بعامل المستثنى منه وقوله
المراد بالعامل قه فالمستثنى [illegible] اي سواء كان حذف المستثنى منه او ذكره ايضا اي كما يجوز
اختيار الشق الثاني فان الجواب الاول على اختيار الشق الثاني فان كون المستثنى معربا بحسب
عامله لحكاية عن كونه معربا بالرفع والنصب والجر [illegible] ان معنى قوله ايضا [illegible]
كما يمكن اختيار قوله ويجوز على حسب العوامل الحكاية من كونه [illegible] فهو المستثنى معربا
بالحركات [illegible] لكنه خلاف [illegible] كما لا يخفى قه ويقال [illegible] اه [illegible]
[illegible] لكون [illegible] ان في نحو [illegible] عامله [illegible] مستثنى [illegible] لكون
عامله عامل المستثنى منه المتنع بعد حذفه في الاية [illegible] على ما ذكره الفاضل المحشي ان اثبات
لكون [illegible] في نحو [illegible] عامل المستثنى [illegible] انه بعيد [illegible] وقوله بعد حذف اي المستثنى
منه وقوله فهو اي المستثنى وقوله وعامله اي عامل نصب المستثنى قه وقال وعامله اه
وهو مولانا عبد الغفور حيث قال ويعلم ان المختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه و
يقال ان [illegible] لفظا او نصبه محليا وعامله [illegible] هو الباء [illegible] داخلة في
المستثنى منه وعامله نصبه [illegible] بتوسط [illegible] الباء و هو العامل في النصب المحلي
للمستثنى منه انتهى قه فقد [illegible] خلاف [illegible] لان [illegible] ان يكون العامل
في نصب المستثنى منه هو الفعل بواسطة الا بواسطة الحرف كما في نصب غير المستثنى فا
فهم قه واوجه الضمير [illegible] وهو [illegible] فيه قه ولك ان تستغني عن هذا التعلق اه
وفيه انه على تقدير كونه [illegible] لغير [illegible] قه [illegible] متعلق [illegible] اللام فيكون من
قبيل وصف الشيء بحال متعلقه [illegible] فتح اللام فافهم وقوله او ان يجعل المستثنى [illegible]
فيكون من قبيل وصف الشيء بحال نفسه وقوله عن اعرابه وهو النصب قه للعامل اي لا جل
عمل العامل فيه الرفع والنصب والجر فلم [illegible] عن اعرابه الذي هو النصب على الرفع والجر فيه قه

جعل الواو للحال ولذا جعله الفاضل الهندي الحال وهو الظاهر لانه لو كانت للعطف لكان الظاهر ان يقول
والمستثنى في غير الموجب او يقول في غير الموجب عطفه على غير مذكور قوله ولان لا نجعلها
للعطف لشيوع بضعفه مع ان الاصل الواو وهو العطف لكونه خلاف الظاهر هنا فتأمل وقوله هو
اي لفظ هو قوله وفي غير الموجب عطف اي والجملة فيكون من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد
بعاطف قوله اي تقديم اي من الشقين بينها تقديم جعل الواو للحال وتقديم جعلها للعطف قوله حقيقة
هو المستثنى منه بناء على ان المستثنى منه في اي ل في كلام غير موجب والمستثنى في كلام آخر وان
كان كان في اللفظ كلاما واحدا على ما صرح به هذا المحشي المحقق وفي شرحه على الطائفية في بحث
جواز النصب واختاره بعد نقل قولنا ما جاءني احد الا زيد يا جاءني احد الا جاء زيد فالمستثنى
منه وقع في غير الموجب والمستثنى في الموجب وان كان في غير الموجب بحسب اللفظ فانما
الكلام واحد بالنظر الى اللفظ ولذا قيد بقوله حقيقة قوله والا وجه ان يجعل الضمير آه وانما
كان اوجه لما سبق له من صحة الاستثناء في بلا تكلف لانه لا يخفى ان جعل الضمير لعدم الذكر
خلاف الظاهر اذ الظاهر عوده الى المستثنى او المستثنى منه مذكور هنا صريحا ولذا جعل قوله وهو في
غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق والظاهر كون الجملة حالا او من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد
قوله عدم ذكر المستثنى منه المفهوم من قوله غير مذكور قوله كما سبق من قوله كان المستثنى منه غير
مذكور فيكون الجملة حينئذ محل لكونها معطوفة على المضاف اليها والمعنى ويعرب على حسب
العوامل وقت كون المستثنى منه غير مذكور ووقت كون عدم ذكر المستثنى منه في غير الموجب
قوله وعدم الذكر في غير الموجب اي في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى قوله في اي حالة
استقامة المعنى قوله فصح الاستثناء قوله آه اي الاستثناء مفرغا قوله وهو في غير الموجب
في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى وقوله في اي حالة اذ جعل الضمير راجعا الى عدم ذكر
المستثنى وجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق وقوله بلا تكلف متعلق
يصح هو اعتبار عموم الكلام لصحة الاستثناء قوله التوجيهات الظاهر ان المراد من هذا الجمع
ما فوق الواحد قوله اي لا يعرب آه وهذا المعنى يستفاد من التقييد بقوله وهو في
غير الموجب وهو ظاهر قوله يعني يفيد الكلام آه اشارة الى ان فاعل يفيد ضمير عائد الى الكلام
الذي وقع فيه الاستثناء الذي هو في حكم المذكور وقول الشارح قدس سره فائدة صحيحة
اشارة الى ان مفعول يفيد هنا قوله ان يقول ليفيد المستثنى آه فالضمير المستتر في يفيد عائد

الى المستثنى وفي مفعوله المحذوف هو قوله ما هو فائدته اي فائدة المستثنى من جعل الكلام صادق قوله
او بالاستثناء اي المفرغ اذ الكلام فيه والا فبالاستثناء من الموجب يصير الكلام صادقا في
نحو جاءني القوم الا زيدا قوله لا يصير المعنى مناسب المحشي قوله من جعل الكلام ان يكون
مفيدا على ما هو اللازم من التفصيل ان جاز ان يكون معمولا من الشقين قوله الخلاف النفي
اي الخلاف الكلام المنفي فان بالاستثناء منه يصير الكلام صادقا كما سيحققه الشارح قدس سره
بقوله وقد يصح ان لا يضرب المتكلم آه قوله سيحققه اي سيحقق الشارح المحقق
قدس سره كل واحد من صيرورة الكلام صادقا بالاستثناء من الكلام المنفي وعدم صيرورته
صادقا بالاستثناء من الموجب قوله لم تحف ان يكون فاعل يفيد لم تحف لا يكون خبر
مبتدا محذوف وفاعل يفيد هو الضمير المستتر فيه العائد الى الكلام كما مر انفا وان كان
ولم تحف ومع اي تقدير يكون مفعول يفيد محذوفا هو ما ذكره [illegible] الشارح قدس
سره بقوله فائدة صحيحة واما ان رجع الضمير الى المستثنى كما ذكره المحشي فمفعول
يفيد هو ما ذكره المحشي من قوله ما هو فائدته لا ما ذكره الشارح قدس سره قوله قيد
والقائل هو الفاضل الهندي والفاضل المحشي عبد الغفور قوله وضعته اي وضعته
النحوي وقوله بيان الكيفية اي بيان دلالتها على اصل المعنى صح او لم يصح قوله قلت
الخ والجواب عنه مولانا عبد الغفور ايضا بوجه آخر فان شئت فارجع اليه وقوله لكثرة
الكثرة استقامة المعنى فيه بقرينة قوله في شرح [illegible] مقابلته لقلة استقامة المعنى فيه قوله فانه
الى الآخر على حسب العوامل وقوله قليل اي فيه اي في الموجب وقوله فيه اي في الموجب
وقوله لكثرة اي على حسب العوامل وقوله [illegible] اي [illegible] قوله مثال
على نحو آه قد تواردا ظاهرا في هذا مع العلامة المحشي وقوله لا على الخ فيه اذ المستثنى منه
لو في قوله كل حيوان يحرك فكه آه وهو كل حيوان كما ينظر من كتب اللغة على المتعارف في
بيانها قال في الصحاح ثبت الشيء ثباتا وثبوتا واثبته غيره وثبته بمعنى ويقال
ايضا فلان ثبت الغدر اذا كان لا تزل لسانه عند الخصومات ورجل ثبت عند الحملة
بالتحريك اي ثبات الشيء ولا يخفى على المتأمل ان في هذا المنقول دلالة على الدوام
سيما في قوله ويقال اثبته السقم اذا لم يفارقه فتأمل وقد صرح بافادة الثبات الدوام
صاحب المغرب في مغربه حيث قال الثبوت الثبات كلاهما مصدر ثبت اذا دام انتهى

فلان العلامة المحقق عبد الغفور لم يتتبع كتب اللغة اذ لم يوجد عنده كتب اللغة وما يقال آه فا
ئله مولانا عبد الغفور فان قوله اذ معنى ما قال الشيخ الاظهر ان يقال ثبت دائما الا الدليل لا يفيد
الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث وفي افادته بحث
قال العلامة الشريف قدس سره في حواشي المطول في اواخر بحث الفصل والوصل وكان
نفي النفي اثباتا دائما فان قلت اذا كان النفي مفيدا للاستمرار وجب ان يكون نفي النفي اثباتا
في الجملة لوروده على نفي دائما او اذا النفي دائما دوام النفي يثبت الاثبات في الجملة قلت
النفي اذا ورد على النفي كان النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات والنفي الوارد على حاله
فيفيد دوام انتفاء النفي في الجملة وهو دوام الاثبات انتهى كلام الشريف قدس سره
بعين عبارته فقد علم منه وجه البحث وجوابه على ما ذكره المحشي عصام الدين وعلم ايضا
ان مولانا عبد الغفور اخذ البحث من العلامة الشريف فيه الا فغير بالتفصي المعتبر
بمعنى الشرط فتامل والاثبات يفيد الدوام على ما يظهر بالتامل في بيان كيفية الاستفهام
انكاري النفي جزاء وهو خبر لان في المعنى وجملة قوله ينبغي الخ خبر المبتدأ من حيث المعنى
وقوله لان النفي اي سواء كان اثباتا او نفيا وقوله عموم النفي اي نفي النفي بحسب العرف اي
نفي النفي عين الاثبات بحسب العرف وان لم يكن عينه بحسب اللغة فلا حاجة الى حمله على انه
مستلزم للاثبات لانه تكلف وقوله لانه اي الشان وقوله ينبغي البناء للمفعول والجار و
المجرور نائب فاعل الاولوية للاثبات وفي بعض النسخ الاثبات غير صحيح في النظ
انه مستلزم للاثبات فعلى هذا يكون في عبارته مسامحة لان ظاهرها يفيد انه عينه
وقوله عليه اي على تعلق النفي ليس المعنى الدوام آه فان دوام في المستقبل
غير معلوم لكونه غائبا فيجوز ان يكون تلك الصفات عن زيد في المستقبل وقوله مطلق
اي في جميع الازمنة بل في الماضي اي بل بمعنى الدوام في الزمان الماضي ولا يكون المراد
به الدوام في جميعه فانه لا يستقيم لانه بل المراد به الدوام فيما مضى من زمان قبول زيد تلك
الصفات اي زمان قبله الزمان الماضي اللازم زمان اتصاف زيد بتلك الصفات فهو هنا
بمعنى اول الحقه وقوله من قبله اي قبل ما توصف النظام قبلها اي الصفات صفته
العالم اضافته بيانية وقوله واي النظام آه فجعل العالم ظرفا آه يقول النظ الاولى ان يقول
فيجعل عطف على يقال وقوله من عنده متعلق باحق وقوله متقابلات اي من متقابلات
ممدوحة

ممدوحة فهو من قبيل جرد قطيفة وكانه النكتة فيه آه يعني انه لا بد للاختيار من نكتة فاشبه
من نكتة لانه يبعد لا يظن به ان يكون الحكم اختياره خلاف الظاهر الا لنكتة وكان النكتة آه وقوله
تحقيقها اي تحقيق شبهه المسئلة بتمامها فافهم ويشير اليه آه فان في سيرا في احتمالين
من جهة العوامل فما نحن فيه ليس كذلك لم يعرف اعرابه بحسب العوامل لم يعرفون
الحكم في هذا المثال بعد ولم يعرف وجه جواز احتمال الاول وامتناع احتمال الثاني بل
يتوهم جوازهما بناء على توهم عمل الا في زيد في ايهما فلما عرف عرف وقوله قوله اي
فعله الآتي في آخر بحث المسئلة ومما يجب ان ينبه عليه آه لعل المراد بهم التنبيه
في الاول الامر والتنبيه يوضح المقال الى ذلك والا فينبه عليه الشارح قدس سره با
سؤال والجواب بقوله فان قلت قلت فلا تغفل بل يمكن ان يدعى وجوده في التنبيه
في مثال المحقق ايضا اعني قولك لا احد فيها الا عمرو فافهم وقوله انه اي الشان وقوله
اي التعذر البدل اي اذا تعذر حمل البدل وقوله فحمل المحل بعيد اي فحمل على
المحل البعيد مثل الاحمد اه وهو قول النحو لا احد فيها الا عمرو ونحو الكلام بعضه التنبيه
مثال الاعراب وهو ليس سواء في هذا اي الحكم فتامل ومما ينبغي ان يشرح في
ان محمله القريب انما هو ما لا فيه معنى النفي وقد انتقض النفي بالا لانه ان محمل البعيد
فانه لا احد فيها الا فيه وقوله حمله اي حمل البدل الذي هو [illegible] وقوله عليه اي على
محل لفظة غير القريب فعلى الوضع المحل لان في النسخ لكن لا بد من حروف التفسير
كما في الشرح والظاهر انه سقط سهوا من قلم الناسخ اي المختار البدل بمعنى ان
المراد من المحل على الموضع المحل عليه على وجه الاختيار لا على وجه الجواز والوجوب لجواز
النصب على الاستثناء وان كان ضعيفا كما سيذكره وقوله على الموضع اي حملا على
الموضع وقوله الاختيار اي اختيار البدل وقوله فيما يتعلق بالمحل او بالاختيار
في الحمل آه وقوله تميز اي الحمل على اللفظ في كثير من المواضع متعلق بيختار
وهو احتراز عن وجوب البدل على الموضع في بعض المواضع وهو موضع اقتضاء حذف
الابدال الى امتناع النصب كما في لا اله الا الله كما سيذكره فان النصب آه علة
لقوله اي المختار مع قيده اعني قوله اختيار الخ النصب على الاستثناء هو هنا
آه الخلاف النصب على الاستثناء في مقام اختيار البدل حملا على اللفظ فان النصب ع

الاستثناء هنا لى غير ضعيف لعدم الابهام المذكور فيه وانما رجح عليه البدل هنا لى لكون اعراب
البدل بالاصالة دون المحل في الشرح قوله لئلا يكون ضعيفا آه احتراز عن مثل ما جاءني احد الا
زيدا بالنصب بلا ضعيف لعدم الابهام فيه وقوله لا ابهام له اى النصب هنا وقوله على اللفظ
اى حملا على اللفظ وقوله نعم جواب سؤال قوله لا ابهام في ما جاءني آه لكنه قليل لان هذا اذا
يوجد فيه الابهام الاشتباه المذكور فيختار فيه ايضا البدل على
الموضع احتياطا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ اطرادا للباب فان الاقل تابع للاكثر
قوله وقد تقتضي خوف الابهام اى امتناع النصب فيه البدل على الموضع وقوله امتنع اى
النصب وقوله نحو هنا اى في لا اله الا الله قوله ابهام الكفر بناء على ان البدل يكون بتكرير
العامل فيتوهم ان المعنى لا اله الا الله فيلزم ابهام نفي الله تعالى وهو الكفر قوله وبينه وبين
قصد التصريح اه جواب سؤال مقدر كانه قيل [illegible] ودفع ابهام الكفر بعد ما لم يكن
مقصود المتكلم بالكلمة التوحيد فان مقصوده هو التصريح بالتوحيد فاجاب فدفع
الابهام ينافي قصد التصريح بالتوحيد فان قصد التوحيد يخفى بسبب دفع الابهام
قوله قال اى ابن الحاجب [illegible] توهم [illegible] يكون [illegible] التقدير [illegible]
توهم استثناء الشيء آه والمراد التوهم في اول النظرة قبل التأمل [illegible] انه
يندفع التوهم بالتأمل على ما ذكره الشارح والقائل الاتي قوله يندفع قوله آه فانه
لا شك انه لو لم يذكر الصفة المذكورة لا يحتمل ان يتوهم ان الاستثناء استثناء الشيء من نفسه
فلما ذكر تلك الصفات لم يبق مجال لذلك التوهم وقوله وما قبله عطف على قوله
وقوله اى كما يصح على تقدير الوصف وقوله بجملة اى [illegible] متعلق بيصح و
تعلق التنوين في المستثنى قوله الشيء الا شيئا حقيرا قوله ليكون امتثالا اتفاقيا
بالجمهور والاخفش وقوله في شرح اى غير الاستغراقية وقوله لانه اى [illegible] الاثبات
قوله وجه آخر غير ما ذكره الشارح بقوله لانها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الا [illegible]
قوله بعد الاعتبار وهو ما جاءني من احد الا زيد احتراز عن امتثال الاخفش فانه
لم يوجد وجه آخر فيها قوله ان من الاستغراقية لا تزاد آه لان الاستغراق لا يتأتى
الا في اشياء متعددة فلا يتصور في شخص آخر قوله والاظهر ان
يقال آه لان عبارة المتن [illegible] تبقى على ظاهرها الذي هو عدم اعتبار
القيد

القيد الزائد فيها والاصل عدم التقدير ما لم يلجئ داع اليه وجعل الامتثال اتفاقيا ليس بداع الى التقدير فان كون
الامتثال اتفاقيا غير لازم بل يجوز التمثيل بما يكون فعلا على ما صرح به على ان الاعتبار بمذهب
الجمهور وقوله لم تقيد كلمة من اى بالاستغراقية قوله لو ابدل عمرو [illegible] لفظ اه لا يجوز نصب عمرو ا
آه يعني ان تعليل الشارح تعذر البدل على اللفظ في لا احد فيها الا عمرو بما ذكره ليس بجيد لانه
موقوف على نصب عمرو ولا يصح نصبه بما ذكره المحشي فلا يصح التعليل فالصواب ان يقال
في التعليل لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ لوجب الرفع والتكرير لكونه مسندا اليه حكما موقوفة
لكونه بدلا من المسند اليه والتالي منتف فالمقدم مثله هذا ايضا انه لا تشكل الامر لان الاول اذا كان [illegible]
مسند اليه اصالة واما اذا كان مسندا اليه تبعا فوجب الرفع والتكرير فيه [illegible]
وتأمل فان بيانهم مختص بالاول فتأمل قوله ويتبع آه بل لا يلزم الرفع والتكرير فيه نحو لا احد فيها
الا عمرو ولا بكر قوله لانه اى لان عمرو مسند اليه موقوفة لان البدل عن المسند اليه مسند اليه
حكما قوله لمجيء اى في [illegible] في بحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس حيث قال المحشي وان
كان موقوفة او مفصولا بينه وبينها لا وجب الرفع والتكرير انتهى وفصل في الشرح ايضا
وفي سائر التوابع الواحد [illegible] والواحد في سائر التوابع هو العاطف في المتبوع
قوله وسيرانه عطف تفسير [illegible] وقوله فيه اى في التابع قوله فات [illegible]
بالتعميم بقوله لا حقيقة او حكما فان قوله لا حقيقة اشارة الى المذهب الاول وقوله
او حكما اشارة الى الثاني قوله واحلال توجيه قوله حيث لم يتقدم في التوجيه على واحد منهما
قوله واشعار اى بتقديم الاشارة الى المذهب الاول وقوله العبارة اى عبارة لا يفردان
وقوله اذ لا تشكل في ان [illegible] التقدير هو التقدير حقيقة قوله بل يوهم جواز
التقدير آه اى مع انه غير جائز ايضا لعله التنافي بين النفي والاثبات اى اصل الاستثناء
من النفي قوله غلبت عاملها فتنسخ عملها اى لفظ القول الاتي لا ينبغي تقديم عملها و
قوله عملا اى عمل عاملها وهو الرفع وقوله لضعفها اى لضعف الواحد اذا كان حرفا
او لضعيف الحرف وقوله لا يغير صفته حرفا وقوله اعتبار اى العمل المقدر وقوله بلا خروج
متعلق [illegible] او باعتبار قوله وعمرو عطف على محل زيد او لبقاء تقدير محل العامل المعنوي
الذي هو الرفع جاز الرفع في المعطوف عليه اى على الاسم الاتي بقي فيه العمل المقدر وقوله
وان غير اى الحرف وقوله فلا المقدر اى فلا العمل المقدر وقوله اليه اى الى اعتبار محل المقدر

~~لا تقول انه لما اغنا الفعل وقوله على الموراي انها بمعنى ان تقوله~~ قوله لذا قيل انه لما فاته قوله المنون

اذ ادخلت الا هنا ... اذ نعت اسم الجنس الى قوله والعطف على المحل الى آخره يعني كلا منهما في

المتن في بحث المنصوب بلا التي لنفي الجنس وفي ابيات الفقيه ... فكون هذا الى في الشرح مفصلة و

قوله والعطف على المحل اسم الاجابة فاعتبر فيه المعنى هنا ايضا مع تغيير حرف المعنى ومع عدم الفرق

في تخصيص ذلك الاعتبار بعلان الضرورة غير صحيح ولذا لا يجوز هنا العطف على اللفظ على ما يجيء

نحو لا اب وابنا والابناء الا انه لم يتعرض له لان اعتبر انه ليس الا يجوز العطف على المحل قوله الاولى

بالرفع صفة نعت ولذا عوض المتصل بالرفع صفة نعت قوله جاز رفعه مع انه لا يجوز ههنا

هنا لجواز النصب بالحمل على لفظ اسم لا وعلى محله التركيب اذ لا مانع عنه كما لا يخفى فيه فتنبه

الفائدة هذا لكونه اعتبار ذلك المعنى هنا تغيير حرف المعنى المحل الضرورة ليس بصحيح قوله وهو اي

لكونها حرف جر قوله وتقول حرفية حاشا اي ظرفية انت فلا اسم يستعمل بلا نون الوقاية وصحة

دخول ما المصدرية عليها قوله وعدم صحة دخول الى كما يصح دخولها على عدا وخلا كما

مر قوله عليها بانت ضمير حاشا ههنا وتركيبه في حرفيته باعتبار التعاوض بالكلمة واللفظ

قوله اي على سبيل الشذوذ فانظر انه استثناء من الاخير فقط قوله ولزمه النصب المستفاد

الى وجه لكون لزمه النصب مستفاد من قوله نحو الا لكثر ان الكثير صيغة التفضيل وهي

تقتضي ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه كما هو القاعدة عندهم فاعلم ان المفضل

والمفضل عليه النصب فلما كان المفضل في الاكثر كان منصوبا في الكثير ويمكن ان يقال

ان تلك الصيغة جردت عن معنى التفضيل هنا فتأمل فيه ... الى انه ... التفضيل

هنا لكونه مستعملا بالاضافة وقد تقرر في التحرير انما يجلب ... مستعملا باحد الامور الثلثة

على ما هو الجواب عن الجهة ... مولانا الفاضل الرومي حسن جلبي في مواضع من حواشيه على

المطول والفاضل الخطائي وغيرهما ... الفاضل السعدي عن ابي حيان في حواشيه على

تفسير البيضاوي في اواخر سورة الكهف في قوله تعالى فالحصر ... ان يبدلهما ربهما

خيرا منه ان افعل بمعنى خيرا هنا ليس للتفضيل مع انه مستعمل بمن قوله لما نقل عن سيبويه

ان النصب يعني على ان يكون فعلا نادر لقوله عم بهذه الجملة ... ان فاطمة

فاطمة لذا ... في شرح الكافية ومنه يعلم ان قوله انه على سبيل الشذوذ

استثناء من عدم صحة دخول ما المصدرية عليها فقط قوله شاذ اي قليل لا بمعنى المخالف

يعني الى القياس فان المنافي للكثرة هو الاول لا الثاني قوله واعادة بدل اي واعادة المقيس

لفظ بعد ... مع سبقه في المعطوف عليه غير بعيد والظاهر انه لا بعيد لكونه مراد كلام

الرضي وقوله به اي بلفظ حاشا متعلق باعادة قوله ضمير انه تعالى اي ضمير على ابراء

الله تعالى وقوله اضمر اي فاعل حاشا قوله بمعنى لكونه كلاما لكونه في مقول المؤكدين قوله

متعلق بالفعل الى آخره ... حرف جر ويعلم منه حاله اذا كان فعلا وقع اداة

استثناء قوله وافضا ... اي زيد اي افضاء حاشا معنى الفعل الى زيد لان حرف الجر

وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم من غير ملاحظة تنزيه الله اياه فان في مواد ... فقال

الشرح ان يقول اي براءة الضرب زيد اي نفسه جعل امتناع الضرب وانتفائه ... ا

على ... في الشرح ولا في ... فلم ... على ما ... جاء القوم حاشا

زيد ... خلاف ... كما لا يخفى قوله جعل امتناع ... جواب سؤال مقدر تقديره ظاهره يدفع

... قوله وانتفاؤه عطف تفسيري وقوله عنه اي عن زيد قوله بعنه تنزيه فانه تنزيه

... الانتفاء فافهم وقوله اياه اي زيد قوله واضيف اي غير جاز العطف على محله

اي محل ما اضيف الغير اليه كما جاز العطف على لفظ وسهو قوله وعمرو بالرفع عطف

على محل زيد وقوله لان الى علة ... بالرفع قوله بمعنى جائي الا زيد فالاعراب في المعنى

لزيد المضاف اليه لغيره وقوله اعرابه اي اعراب غير من الاستثناء قوله الاصل ... انما كان

... الاصل لان ذلك ... التشبيه ... بناء على المغايرة الشخصية قوله ان يقول واعراب

... اي اعراب ... التشبيه ... المغايرة ... الاعرابين قوله وفيه نظر حاصله

... اي اعراب غير مع اعراب المستثنى بغير ويمكن ان يقال انه يجوز ان يكون

مراد القائل هو الاتحاد النوعي وهو لا ينافي المغايرة الشخصية كما يشير اليه قوله

الاصل دون الصواب ... القائل ويحتمل ان يكون قوله فاعرفه اشارة الى

هذا قوله واعرابه اي اعراب غير من الاستثناء قوله الا انه ... غير واعراب المستثنى

بالا متغايرة ... بالشخص وان اتحدا نوعا قوله لا يجوز هنا الاستثناء ... منه

انه يجوز المنقطع قوله لان ... عليه ... يجب ان يكون المستثنى

منه ... وليس المستثنى ... قوله وليس زيدا ... الاستثناء

شيئا فتقدير ... زيد والمستثنى منه ... فيه الاستثناء

اي ...

... مع ... الا ... كما لا يخفى على ... اي براءة ... زيد ... المناسب

المستثنى بيان

المنقطع فلا يجوز ان يحمل الا فيه على الصفة لانه انما يحمل على الصفة اذا تعذر الاستثناء مطلقا
سواء كان متصلا او منقطعا على ما صرح به في التلويح وشرح المفتاح فعلى ما ذكره اى لا يجوز
حمل الا في هذا المثال على الصفة مع ان قول الشارح قدس سره فرد لما فيه الخ يشعر
بحمل الا فيه على الصفة فليتامل واما على ما يستفاد من الرضى فيجوز حمل الا فيه على الصفة
لان عنده اذا تعذر الاستثناء المتصل يجوز الامران حمل الا فيه على الصفة والاستثناء
المنقطع فيكون المثال جاريا على ما ساعده العقل لانه اخلص من الحمل في شرحه على الكافية وهذا
الكلام اذا عرفت ما ذكرنا فنقول المحتمل قال الشيخ الرضى لا يجوز في هذا آخر الكلام ان يحمل
ان يكون الموصوف منفردا الاعتراض على الشارح فليتامل قوله الاعتراض به اى بالموصوف
باللام وقوله كان اى الموصوف قوله فانه لا يصح فيه الخ اى الاول والظاهر ان يذكر هذا بعد
التثنية اى عقيب قوله نحو ان الانسان لفي خسر الخ بان يقول فانه لا يصح فيه
الحمل الخ لئلا يتوهم الاختصاص بالمفرد او التثنية من اول الامر فذكر هنا واحال
على المقايسة في الافراد وقوله الحمل اى حمل الا على الصفة قوله او اسم اشارة نحو جاءني
هؤلاء الا زيدا فانه لا يصح فيه ايضا الحمل اى حمل الا على الصفة لان الاستثناء فيه فانه
ان اشير بهؤلاء الى جماعة فيهم زيد يكون الاستثناء متصلا وان اشير به الى جماعة لم يكن فيهم
زيد يكون منقطعا وهو بعينه كلام المعهود المذكور في الشرح قوله او اسم موصول [illegible] لذا
في النسخ التي رأيتها لكن لا يخفى على احد ان الكلام في كون المتبوع والصفة [illegible]
بان تقول كان والانسان ليس باسم موصول بل هو اسم مع اللام [illegible] يعني الالف واللام
فيه بمعنى الموصول ايضا لا اختصاص لكونه اسما موصولا بما دخل على اسم الفاعل
والمفعول الذي فصل بينهما اى بين ما على ما فصل في موضعه فالظاهر ان يقول او موصوفا
باللام بدل قوله او اسم موصول فتامل قوله الانسان اللام للاستغراق قوله
والا جاء لا يخفى ان الظاهر فالاوجه الغاء قوله جعلا اى جعل الا وقوله عكس مقابل
للموصوف مطلقا قوله لان غيرا اى كما ذكره الشارح فافهم عكسه المعلل بقوله ليصح
اعني قوله يجب جعله الخ وقوله وصفا اى ان يقع وصفا قوله فتلزمه اى يحتمل ان
يكون اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ان الغير اعرف قد يقع صفة
للمعرفة نحو هذا الغير [illegible] واما الجواب فهو ان المراد وان غير
المنكر

المنكر لا يصح ان يقع صفة لمعرفة وفي قوله لان غيرا ادون قوله لان الغير نوع ابهام اى اذ لا اراد
وان يتعين [illegible] اشارة الى الاطلاق بالجواب عن السؤال بقوله فيشعر كلامه الخ يحمل كلام الشارح
على حذف اى لا معرف باللام ولا بغيره بقرينة ان المنكر مقابل الموصوف مطلق لا المقابل للموصوف
باللام وفيه [illegible] قوله الذي اى التالي وقوله ما بقي اى اى مقدار بقي بعد الاستثناء هو ثلثة
او اربعة او عشرة او غير ذلك وقوله بعد المستثنى اى بعد اخراج المستثنى وقوله منه اى من الرجال
قوله الا ان يراد برجال الخ فانه حينئذ جاءني رجال ثلثة وثلثة رجال الا واحدا فعلم انه بقي رجلان
بعد الاستثناء قوله منكر المحصور ممتنع قوله اى الشارح اورد هذا بغير المحصور في اصل قوله
لا فائدة في آخر الكلام الاعتراض على الشارح بالتعبير بان يقال لا يخلو اما ان يراد برجال في امثال
المنكر او اعم مراتب الجمع او لا فعلى الاول يكون رجال منكرا محصورا وعلى الثاني لا فائدة في
الاستثناء وقوله اليه اى الى ذلك قوله اذ لا ان مراد المحشي الخ اى على ما ذكره الشارح حيث
قدر قيد غالبا في كلامه على ان مراد المحشي قوله وقد التفت المحشي اليه حيث لم يجعل المذكور
قاعدة فلو لم يلتفت اليه لجعله قاعدة كلية قوله بل اعتبره اى بارادة قيد غالبا وقوله
اليه اى الشارح قوله لم يلتفت اليه المحشي التفات اهتمام اى لانه لم يلتفت اليه اصلا قوله
وترك عطف تفسير لقوله لم يلتفت المفسر بقوله التفات اهتمام قوله قد التفت المحشي
اى [illegible] الا صفة اى التفت الى بعض فرد النادر وهو مجيء الا صفة في جمع محصور و
لم يلتفت الى البعض الآخر وهو عدم مجيء الا صفة في غير محصور مع ان الشارح نفى
الالتفات المطلق وقوله حينئذ حالية او تعليلية متعلق وقوله وضعف في غيره و
من جملة الغير الجمع المحصور قوله قلت لا ضعف الخ يعني لانه التفات المحشي بقوله و
ضعف في غيره اى الى مجيء الا صفة في الجمع المحصور الذي ذكره الشارح اعني جاءني مائة
رجل الا زيد فان قوله وضعف في غيره ليس بمطلق بل الضعف في الجمع المحصور مخصوص
بما اذا كان الاستثناء على ما ذكر في الشرح والاستثناء ليس بممكن في المثال الذي ذكره الشارح
فقوله وضعف في غيره غير شامل لمثال الشارح حتى يكون فيه التفات الى حمل الا على
الصفة فيه فلا ضعف فيه بل فيه قلة ولا يلزم من القلة الضعف على ان الفرق بينهما و
قد علم من قولنا ولا يلزم الخ ان قوله وفرق بينهما الخ جواب سؤال مقدر تقريره ظ فافهم
قوله لا ضعف مع تعذر الاستثناء وانما الضعف مع امكان الاستثناء كما في الشرح وقوله فيه

اى فى حمل الاعم الصفة فى الجمع المحصور مع تعذر الاستثناء قوله فرق بين الضعف والقلة والنظر
انه هو العلم هو حدها بحسب التحقيق قوله الا ان يقال الخ اى الضعيف مع تعذر الاستثناء فى
جميع الاوقات الا وقت ان يقال الخ وقوله بجعل استشهاد صفته فيه ضعيفا فوجد مع التعذر
ايضا فوجد الالتفات الى المجئ قوله الا صفته فى جمع محصور فلم يكن قول الشارح لم يلتفت
المحقق اليه جيدا قوله والفصيح مبتداء خبره قوله الا ان الوصف بغير قوله المتعذر صفته جرت
على غير من هى له وقوله الاستثناء فاعل المتعذر وقوله منه اى من المحصور يتعلق بالاستثناء و
قوله الوصف بغير فيه وصف الفصيح المتعذر الاستثناء منه بالاجماع وجائز حالية وجد الاخير
غير فصيح فلذا كان ضعيفا قوله وبهذا يبطل ان قوله وضعف فى غيره [illegible] فانه لكونه
مطلقا يدل على ضعف حمل الاعم الصفة فى الجمع المحصور مع تعذر الاستثناء فيه ايضا مع انه
قدم آنفا انه لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلت فى تكون قوله وضعف فى غيره على
اطلاقه غير صحيح الا ان يثبت الضعف مع تعذر الاستثناء ايضا وبما ذكرنا من التوجيه يعلم
الا ان يقال الخ يثبت الضعف معه ايضا فكان قوله وضعف فى غيره على اطلاقه صحيحا
قوله الا ان الجمع فى غيرها تعذر الاستثناء اى لا فى جمع منكور غير محصور كما ذكره ان
رجح وغيره قوله فان قلت فما ذكره لا يفيد الخ حاصله ان الدليل خاص والمدعى عام فلا
يطابق المدعى قوله الا تعذر الاستثناء المتصل وهو غير مطلق بل المطلق تعذر الاستثناء
مطلق فدليله لا يفيد المطلق وقوله من الجمل اى من وجوه الجمل فافرا قوله [illegible] مطلق
على المستثنى منه لا يلغى وجاز للفصل اى بل يكفى فيه تعذر الخ قوله [illegible] اى سواء كان
متصلا او منقطعا وقوله فينبغى اى يجب وقوله ان يقال اى يعقب قوله بعدم دخول
الخ ووجه لا يقتصر على ما ذكره قوله افاد الدخول بشك لما كان الدخول مشكوكا فاذا
كان فلا يجزم بالدخول ولا بعدمه فيتعذر الاستثناء مطلقا فيجب حمل الاعم الصفة فظهر
بما ذكرنا ان ما ذكره الشارح من الدليل اعنى قوله لعدم دخول الخ افاد المطلوب
الذى هو تعذر الاستثناء مطلقا فافاد ما ذكره المحقق ووقع فى النسخ هكذا فافاد ما
ذكره المحقق فعلى هذا فاعل افاد هو الضمير المستتر العائد الى قوله الشارح بعدم دخول
الخ او دليل الشارح او ان ما ذكره او انتفى الدخول بتعيين وقوله ما ذكره المحقق مفعول
افاد لا فاعله كما فى بعض النسخ واعلم فافاد دليل الشارح ما ذكره المحقق من تعذر
الاستثناء

الاستثناء مطلق ولا يخفى ان الانسب بالسياق وبالسؤال هو ما فى بعض النسخ فتأمل وهو بعدم
الآن او بعد هذا الجواب فيه نظر اى فى دليل الشارح هذا الدور بقوله لعدم دخول الخ نظر فانه كما انه
يحتمل الدخول بشك يحتمل الدخول بظن وهو يكفى فى الاستثناء المتصل فلا يتعذر الاستثناء فلم
يفد ما ذكره المطلوب قوله وحمل السؤال الخ جواب سؤال مقدر تقديره واضح وقوله على ما يقابل
الشك اى فقط قوله بعيد وذلك لان اليقين هو الجزم وما يقابله هو عدم الجزم مطلق سواء كان
بطريق الظن او الشك او الوهم لا عدم الجزم بطريق الشك فقط فحمله على ما يقابل الشك فقط
تخصيص للعام بلا قرينة مخصصة وهو بعيد بل غير جائز قوله فان قلت تعذر الاستثناء الخ
هذا السؤال على قول المحقق يتعذر الاستثناء وعلى قول الشارح ايضا ويتعذر
الاستثناء الخ وقوله يحمل الا وقوله فليحمل اى ما بعد الا وقوله ورده اى رد البدل من الايضاح
وقوله بانه اى البدل وقوله لا يكون الا فى غير الموجب والآية موجبة وهو ظ فلا يكون فيها
البدل
الصلاح قوله وبين النفى جواب مقدر كانه قيل ان الآية غير موجبة ايضا لوجود
النفى الضمنى فيها المستفاد من كلمة لو فيصلح البدل فيها فكيف رده المحقق بما ذكره فاجاب
بقوله وبين النفى الضمنى الخ وتقريره ظاهر قوله وبين النفى الضمنى المستفاد
من كلمة لو كان العربية فلا يكون الآية غير موجبة فالنفى المعتبر فى كون الكلام غير موجب
هو النفى الصريح لا النفى الضمنى فالنفى الضمنى لا يخرج الكلام عن كونه موجبا قوله
[illegible] فيقتضى على قوله ورده المحقق اى وافق الرضى المحقق فى ذلك الرد قوله حيث يجوز
الاستثناء فلا يجوز البدل وحيث يتعذر الاستثناء ولا يجوز فيتعين حمل الاعم الصفة و
قوله يتعين اى فضلا عن الجواز قوله لان التعدد يستلزم المغايرة فالتعدد ملزوم
والمغايرة لازم ولا شك ان انتفاء اللازم مطلقا يستلزم انتفاء الملزوم ولذا قال
قدس سره واذا لم يكن فيهما الالهة الخ فكانه قال واذا انتفى المغايرة الذى هو اللازم
وجب انتفاء التعدد الذى هو الملزوم فقط قدس سره لان التعدد الخ علة
للملازمة الشرطية واذا لم يكن فيهما الالهة الخ وقوله لان التعدد كذا فى اكثر النسخ و
ان يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل بقوله غير الواحد دون الوحدة قوله ان المتبادر
ان يكون فى الوصف فائدة وقوله وصف الجمع اى وصف مدلوله وهو بمعنى الجماعة
وقوله منه اى من الجمع قوله لان الجمع عطف على قوله ان كل جزء منه الى آخره اى يصح

اعتبار دالا الجمع الخ قوله يحتمل العطف على ان لكل رجل الخ اى لا يجتمع ان الجميع آخره وبهذا
وان كان قريبا لفظا لكنه بعيد جدا ويرد عليه قوله الآتي وكيف لا لان آخره فانه لو عطف
على ان لكل جدا الى آخره يكون الظاهر ان يقول ولا فائدة في وصف جميع الرجال بعشرة (بعشرة)
ولذا الظاهر بعد ح ان يقول لان جميع الرجال من حيث الجميع غير زيد بعد قوله لان
الجميع الى آخره فبهذا ايضا يدل الظاهر على عدم العطف على ان لكل جدا قوله من حيث
الجميع اى مع قطع النظر عن اجزائه قوله ولا فائدة في وصف الخ وسيجيء في الحاشية ان فائدة
الوصف غالبا التخصيص او توضيح وقد يكون المدح او الذم او التأكيد والمقصود
منها هنا التخصيص ان كان الجمع الموصوف نكرة او التوضيح ان كان معرفة وكلاهما
غير جائز هنا اما الاول فلانه لا يوجد جميع غير مغاير للواحد حتى يكون الوصف
[illegible] للتخصيص بالمغاير للواحد واما الثاني فلانه لا خفاء ولا احتمال في مغايرته
للواحد ليكون الوصف توضيحيا لانها معلومة بلا واحد قوله ولا فائدة في وصف
الجمع اى من حيث هو هو قوله فالاوجه ان وصف الى آخره تفريع على قوله فعلى هذا معنى
قوله لو كان فيهما الى آخره وعلى قوله ولا يخفى ان الاعتبار الى هنا قوله اذا
وجد الظاهر يوجد اذ الان مانع الآية لو دون اذ افاد ان وجود الالهة موقوف
لا محقق ولا اتحاد المحتج فيها مستلزم لان فرض وجود الالهة الى آخره قوله
يكون جواب اذا او صفة الالهة فتأمل فلا يكون شيء منها الصحيح قوله الا غير الله
تعالى قوله وبهذا اى وبما ذكرنا من الاوجه يصح الاستثناء اى الاستثناء المنقطع بمعنى
عدم دخول الله تعالى في الالهة جزما على هذا البيان لم يصلح وانتفاء يد ح الله تعالى
وفيه نظر اما اولا فلانه اذا صح الاستثناء لا يجوز حمل الا على الصفة على ما في
شرح السعدي وهذا المحتج في شرحه على الكافية بان مدار حمل الا على الصفة هو
تعذر الاستثناء مطلق بل قول المصنف يتعذر الاستثناء مشاركة الكون اعداد
سواء تعذر على ما بين المحتج في شرحه في بحث المقام واما ثانيا فلان هذا البيان
عدم صحة ترتب الجزاء على الشرط لان الفساد انما يلزم من فرض وجود الالهة
نادرة لانها لو كانت عاجزة لا يوجد التمانع كما لا يخفى فلا يلزم الفساد
لان الفساد انما يلزم من التمانع على ما ذكره في كتب الكلام ولذا سقط هذه
الاية

الاية من بيان التمانع وبعد امره باحسان القائل انشاء في جميع ما ذكرنا هذا ما لاح لي في هذا المقام
بلطف الله العلي العلام قوله ايضا اى كما يصح حمل الا على الصفة قوله وجود الالهة
يستلزم مغايرة كل منها لله تعالى قوله هذا البيان وهو ان وجود الالهة يستلزم عجز كل منها (لهته)
فلا يكون شيء منها الله فتعين خروج الله تعالى عنها بتعين فيصح الاستثناء المنقطع بتعين
قوله وجهي اى النبي قوله كذا في القاموس وفي الصحاح وبها المنقولين من اللغة وفي القاموس
تفصيل ومع ذلك فانه ما ذكره في الصحاح فتأمل قوله وفي الصحاح في القرآن وقال قبيلة الخ (قرآن)
ولآل ابقرة والاولى ان يذكر ايضا كيلا يتوهم اقتصار الجوهري على ما ذكره المحتج والجواب ان
غرض المحتج ذكر كلام الصحاح في الذي لم يذكر في القاموس والذي قبله مذكور في القاموس (س)
وفيه ما فيه قوله الاولى ان قوله الا اليوم قدان لان قوله في البيت يوهم من اول الامر اى قبل
الرؤية بيان الشنو وفيها الا فرجي في اليوم قدان اى قبل الشنو في الا فرجي غير قوله الا
اليوم قدان مع انه ايضا في الا اليوم قدان فعمومها في قوله الا اليوم قدان لم يكن ذلك الابهام فلذا
كان اولى قوله وقوعه صفة كل اى ان يقول يحكم ابدي قوله وصف كل الخ قوله دون
ما اضيف اليه واعتبره وقوعه صفة ما اضيف اليه الخ قوله بينه اى بين الا اليوم قدان
وكان اعصى اراد التنبيه الخ جواب سؤال مقدر كانه قيل لم توقف المحشي ببيان الشنو
وبما الا فرجي في البيت قد قصد بيان الشنو ذلا اول فلم لم يتعين عليه في الوقف الغائبة
[illegible] ببيان الاخيرين فاجاب بان مراده ومقصوده ببيانهما هو التنبيه على ان
البيت [illegible] يحتمل ان يكون جوابا عن قول الاولى في قوله الخ [illegible] مراد بالتعبير بقوله في
البيت التنبيه الخ فتأمل قوله عن استعمال الالفية وقوله بتأمل علته اراده قوله وكان
الشاعر جواب سؤال مقدر كانه قيل لم ارتكب الشاعر الشنو وفي الا اليوم قدان وقوله
رعاية علته قصد او جعل وقوله فانه اى ما ذكره من الوقفين وقوله شاذ اى خارج عن كلامهم
او خارج عن القياس الاخوة وقوله الاخوة جمع الاخ قوله واقول يحتمل لا يخفى انه خلاف
الظاهر جدا بل هو غير ظاهر حيث لا قرينة على كون الا شرطا فانه لابد من فعل الشرط لفظا كما
في قوله تعالى الا تنصروه يعذبكم او تقديرا كما في قولهم والا فلان كذا فان الجواب
اعني قوله فلان كذا قرينة دالة على كون الا شرطا وعلى ان ما بعده فعل شرط محذوف
ولا قرينة ولا قرينة هنا اصلا فليتأمل قوله ان الا شرط وجوابه محذوف يدل عليه ما قبله

استثناء بيان

كما اشار اليه فى بيان المعنى بقوله الا انه لكان الظرف الخ تم اى الا ان يكون انوقوا لقوله والا تغزلوا وتهنوا الخ من ايدين ولقوله تعالى فى سورة التوبة الا تنفروا يعذبكم تم اصلا لا فى حد الاصفة ولا فى حد صفة كل ولا فى الفصد فان معنى الشذوذ كلام على حد الاصفة فيجب حمل الاستشهاد به على انه من الشذوذ خلافا فان خلاف الاخفش وخلاف الكوفيين لا غير استثناء من خلاف الكوفيين والرد عليهم حيث جوزوا خروجها عن الظرفية وقوله لا على الحكاية استثناء من خلاف الاخفش والرد عليه حيث ذهب الى انهم اذا اخرجوها عن الظرفية نصبوا بها ايضا بناء على الحكاية عن حالها الظرفية استثنادا الى فعلها مغلبة انتصابها على الظرفية كما يجىء فى الشرح وقوله حاله اضافته بيانية وقوله الظرفية صفة حاله والياء مصدرية و قوله فى بعض متعلق بالظرف او بالحكاية تم ليس بجوز وى يعنى كما يشعر ظاهر صنيع الشارح يكون ما اشار اليه فردا تم بل يصح ان يكون على ظاهره واعنى آه يكون لا يخفى على الذوق السليم انه خلاف الظاهر المتبادر بهو ما ذكره الشارح وقوله اقيم اى بعد حذف موصوفه الذى بهو الظرف وقوله مقامه اى مقام الظرف تم قال الرضى آه المقصود من هذا النقل انه ما ذكره آنفا من سوى صفة الظرف فى الاصل آه وان بيانه وجلاء اعتبر بيانه فى آخر الكلام وقد عرفت من هذا التحقيق آه تم مكانا سويا ان سوى فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا سوى وقوله مع قطع النظر عن معنى الاستواء لان معنى الاستواء ما اصله فيه حال ابو صفته فلما خرج عن الاتيان مقام موصوفه الذى هو مكان خرج عنه معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط تم فصار بمعنى مكان ثم استعمل استعمال اللفظ مكان فى افادة معنى البدل تقول انت لى مكان زيد اى بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لا نك اذا قلت جائنى القوم بدل زيد افادت زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل بمطلق الاستثناء فسوى فى الاصل كان مستوى ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى البدل ثم بمعنى الاستثناء فظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلى اذ اعتبروه فى اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ظرفا ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى معناه المراد فجعلوه فى حكم الغير عبد الغفور تم فقيد عطف على الجملة الثانى قوله انت لى مكان عمرو فعطفها كان هنا بمعنى البدل على سبيل الاستعارة تم ثم جرد

اى فى

اى فى الاستثناء قوله ظرف فى الاصل فالبصريون نظروا الى الاصل فنصبوا على الظرفية ابدا تم لا فى حال الاستثناء والكوفيون نظروا الى الحال وهو من الكلام فى الاستثناء وليس بظرف ولذا جعلوه فى حكم غير ولم يجعلوه لازمة الظرفية تم واخواتها اى انواع اخواتها تم ولذا لم يجعل ضمير و استتر فيها آه وفيه ان النظر فى وستر فيهما تثنية الضمير بعوده الى اثنين فالمراد تم لم توف بعد بل توفى فى باب الافعال الناقصة تم فيه ان اخذ الخبر فى توفيق الخبر آه ويمكن دفعه بان المراد بالخبر اما خوذ ما يصير خبر انه الآتى لا الخبر الاصطلاحى الى الحقيقى حتى يلزم توفيق فلا يلزما دفعه بزيادة فى كان فلا دوام دون الصورة تناقض تم ان يقال المراد الخبر بقرينة قوله الى اسمها للزوم الاستدراك قوله بعد دخول فى وبقرينة قوله على اسمها وخبرها كما ذكره المحشى تم فيه نظر آه لا يخفى ان النظر يرد على خبر ان واسمها ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس فالاولى ان يذكر هذا النظر هنالك ولا وجه لتأخيره الى هنا كما لا يخفى تم فلا يصدق التوفيق على خبر فلا يكون جامعا لتمام افراده تم يعنى اى يعنى بالتقييد بقوله على ما سبق و قوله يتقدم عليه اى يتقدم عليه خبر كان وقوله لانه اى الشرط فى الاحكام سابقة وقوله ويتقدم عطف على الاحكام وقوله الاخر اى الشىء الآخر وقوله معه اى مع خلاف الشىء وقوله اى خبر كان وقوله لا يستدل خبر المبتدا فان خبر المبتدا يكون خبرا ماضيا وغيره وقوله عند بعض احتراز عن الجمهور وهو ابو الاود ستويه على ما ذكره عبد الغفور تم و يقبح ان يكون ماضيا اى بعد وجه القبح ان كان الناقصة بثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا كما فى ضرب اه وضعه الفعل يفيد هذا المعنى فيلزم الاستدراك وانما لم يقبح ان خبر ماضيا مع قد لعدم تحقق الاستدراك حينئذ لكون قد مقربة للماضى الى الحال تم وان كان بمعنى صار وان اذا كان بمعناه فعلة القبح والامتناع ما سيذكره من امتناع وقوع خبر صار ماضيا او امتناعه تم عند الجمهور احتراز عن البعض المذكور آنفا تم والقياس ان لا يقع خبر يكون وافواته آه لان يكون بثبوت خبره لاسمه فى الحال او الاستقبال وخبره اذا كان مستقبلا يفيد ايضا ثبوت فى الاستقبال او الى الحال فلا محالة يلزم الاستدراك وقوله لان الخ علة لقوله فلا يرد وقوله هذا اى الحكم اى حكم امتناع كون الخبر ماضيا وقوله لم يسبق اى فى بحث خبر المبتدا وقوله على ان ابى ما لا آه مرتبط بقوله فلا يرد آه تم ابى ما ذكر خالف فجوز وقوع خبر كان واصبح وغيرهما ماضيا بدون قد فيكون

ان يكون تابعا له في هذا اي الحكم فعلى هذا لا حاجة الى التقييد بقوله على ما سبق فيكون خبر كان الخ
ابتداء في جميع الاحكام وقوله في كلها اي في تعبير لكون خبر كان واخبار غيرهما احكاما ضبا وقوله
ولذا لا يرد اي الكلمات الان هذا اي الحكم لم يسبق ايضا قه ومرادفاتهما اي مرادفات ما زال
ولا زال من ما برح وما فتئ وما انفك وفي بعض النسخ ومرادفاتهما ونعني بصيغة الا
ان يقال بما كان بها ان الكلمتان بمعنى واحد كانتا بمنزلة كلمة واحدة ولذا رجع رجوع
ضمير الواحد المؤنث اليهما ولا يجوز ان يعود هذا الضمير الى جميع ما سبق من ليس وما دام
وما زال اذ لا مرادف لما دام وليس ولا يجوز ان يعود [illegible] يقال ان
ما ولا اعتبرتا بليس مرادفتان له لان المشبه بالشئ ليس مرادفا له قه لان صار للا
نتقال آه قال مولانا عبد الغفور لان صار في الانتقال من حال الى حال اعاض الحالة مستمرة
وان جاز مع القرينة ان لا يستمر اي المنتقل اليها انتهى وقوله ما يستمر كالبقية والعقود و
غالبا ان المستمر مستمر وقوله واخواتها اي ما برح وما فتئ وما انفك وقوله قاله ما ثبتة
قيد جاء ابدا قه فلانه للنفي مطلقا ودون التقييد نانه من زمان اي ليس زيد قائما الآن وقال
من زمان المستقبل لقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم على ما ذكر له في الشرح
وباب الافعال الناقصة كما هو الحق آه واختار المصنف مذهب الجمهور من انه نفي مضمون
الجملة ما لا كما سبق في باب الافعال الناقصة وقوله سوى اي مبتدأ للاحالة قه كما كان اي
الشأن او اسمه فاعل نعم على التنازع وقوله عليه اي على قوله [illegible] يتقدم [illegible]
اي التقديم على المعرفة قه شيئا قدم نكرة الخ اي يتقدم خبر كان على اسمه حال كونه [illegible]
ايضا قه لدفعه الخ اي لدفعه بتعريف المعرفة بكونه حقيقة او حكما قه الساق اي ان الخ اي
الساق الى الاعتراض على المصنف بان اطلاق كلامه الخ قه ولا بد من تقييده اي تقييد المصنف
كلامه بان يقول ويتقدم معرفة اذا كان اعم ايدهما واعراب احدهما لفظا لئلا ينتقض الحكم
عنه بقوله كان الفتى هذا فانه لا يجوز تقديم خبر كان على اسمه في مثل هذا المثال قه ويمكن
دفعه بان المصنف على ما هو حكمه الخ قه حاصل الدفع انه انما يلزم التقييد بما ذكره الشارح
للاحتراز عن امتناع تقديم خبر كان على اسمه اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة لو كان
امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة من احكام الخبر وليس كذلك
بل هو من احكام الفاعل والمفعول والمقصود هنا اثبات احكام الخبر ابتداء لخبر كان و
نفي

ونفي حكم لكونه تعريفا الخ ولما فرغ من تقديم خبر كان وليس امتناع التقديم الملكور من احكام
خبر المبتدأ مع [illegible] يثبت قه ويمتنع عنه اي من حيث المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره
بقوله ولكنه فافهم فكانه قال وامر ما كان خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في حكم لكون توقيف
ما نفاه في تعريفه قه يمتنع عنه لكون توقيفه ما نفاه في كلام في امر فوعا من ان اعتبار او واجبا اذا
كان معرفتين وجب تقديم المبتدأ لدفع الالتباس كما ورد المنطلق وقوله كانه اي
الشأن قه فيه هنا اي الحكم فان توقيف خبر كان لا يمتنع تقديمه على اسمه لعدم الالتباس
لاختلاف اعرابهما قه واما امتناع التقديم الخ كانه جواب سؤال مقدر كانه قيل ان
خبر كان وان لم يثبت له هذا اي الحكم من احكام الخبر لكن حكم امتناع التقديم فيما اذا انتفى الا
عرابها لفظا والقرينة ثابت له فلا يجوز ان يستثنى من احكام الخبر فلا بد من التقييد الملكور
ليخرج عن هذا الاستثناء وتقرير الجواب ان اي حكم امتناع التقديم في الصورة الملكورة و
ان ثبت لخبر كان لكن لم يقصد هنا اثباته لخبر كان اذ المقصود هنا اثبات احكام خبر المبتدأ
له وحكم الامتناع الملكور ليس من احكام الخبر بل هو من احكام الفاعل والمفعول فليس
اثباته لخبر كان مقصودا هنا فلا حاجة الى التقييد الملكور للاستثناء له وقوله انتفى الاعراب
اي اللفظي قه فليس من احكام الخبر فلا يلزم التقييد الملكور للاحتراز عنه قه بل من احكام
الفاعل كما مر بيانه في المرفوعات حيث قال المصنف واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
[illegible] على الشارح وقوله ان يقال ان الشارح قه هنا اي في مقام الشفاء
[illegible] غني عن البيان وقوله اي اليه اي الى اللزوم
زيادة قوله لا حاجة هنا الى النفي قه والسابق اي وهي ان اللفظ الذي سبق ذكره
قه بعيد لكنه يتطلب بالضرورة بل يمكن ان يمنع بعده لتقديم قرينة التخصيص الواضحة
ويجيء قوله في تعدد الناس الخ قه وقد سبق فاذ هو ابعد بمراتب قه ضمايره جمع
الخ صيغة الجمع على ظاهرها ان كان هو [illegible] ضمير او اسما على ما هو بعض المذاهب
وان كان حرفا على صورة الضمير ولا موضع له من الاعراب لا مرجع كما هو مذهب الخليل
على ان يراد بها ما فوق الواحد اذ لم يسبق الا ضميران ضمير واحد وضمير وتقدم قه ترجع كلها
منها الى خبر كان واخواتها فارجاع هذا الضمير الى مجرد خبر كان يشبه تقليل الضماير
الا انهم جروا بانه لا باس بالتقليل عند الامن من الالتباس كما في قوله تعالى وانه لحب الخير لشديد
ف

ثم ان وجه قوله يشبه التعليل دون ان يقول فانه ان هذا الضمير المبهم مفسر كان تعليل الضمير بظاهر
بادنى تامل. قوله اى للضمير بان يكون قوله في شيء ظرف مستقرا حالا من الضمير لكنه خلاف الظاهر
المتبادر اذ لا يخفى ان الظاهر لغو متعلق بمحذوف ويحتمل ان يتعلق بعامله ويحتمل ان يكون ظرف
مستقرا حالا عن عامله فتأمل. قوله المخصص كما لا يخفى انه دليل غير مستقيم فليتأمل
والظاهر حاله ما اشار. قوله اى بعد ان اى الحذف عامله بعد ان او الحذف اذا وقع بعد ان
سواء وقع بعده فاء ثم اسم اولا فقوله اى بعد ان تفسير بقوله في شيء فهذا احتمال
من الحنفية الثاني فان الاعراب على نسخة الشارح ان الجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم ولذا
اورد الظاهر موضع المضمر حيث قال ويجوز في مثلها ولم يقل فيها اشارة الى ان الاعراب الثاني
غير الاعراب الاول وهذا تفصيل ما سيذكره المحشي بقوله وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيها
قوله اذا لم يشتبه بعمه الى قوله لزم تقييد فالظاهر ان القائل هو مولانا المحشي عبد الغفور فانه
قال نقلا عن الرضي الحذف كان مع اسمها بعد لو وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان العلم بالصين وبعد ان نحو ائتني بدابة
ولو حمارا اى ولو كنت تأتيني انتهى فقوله ان كان واخواتها اسمها ضمير ما علم من غائب
او حاضر نحو ما ذكره المحشي. قوله لزم تقييد اشارة الى قوله اذا لم يشتبه انه لا ما قوله اى
بعد ان الخ. قوله ولا بد من قيد آخر لعل المص اكتفى عن هذين القيدين باعتبار ان الاحتمال
لكونه لما اكتفى من الاسماء الستة المكبرة المعتبرة باعتبار من ذكره وهو ما
في صدر الكتاب في الشرح. قوله ان خيرا يكن اى ان يكن عمله فالاول ...
قوله جزاء صلة اى ان المحذوف مفسر او منه ومن قبيل قوله ... يكون من
جواز الحذف او من قبيل جواز حذف كان بعد لو في شيء قوله عم واطلبوا العلم
ولو بالصين. قوله ومنه اطلبوا العلم الخ لعله ذكره توطئة بقوله والثاني نائب و
قد مستفيضه اى شايع بين العلماء ويتداوله اهل الحديث وقوله فانه اى فانه على
من احتوائه الضعيفا محتمل لم يذكره غيره. قوله والاظهر الخ لان الاظهر ان يقول بها
الجملة ولا يقال المصدوقة وان جاز ان يقال ذلك. قوله وانما قال المص اى بايراد الظاهر
موضع الضمير لان المقام مقام الضمير بسبق المرجع وقوله الجملة اى الضمير للجملة. قوله
لانه لم يرجع ... انما اورد الظاهر موضع المضمر اشارة الى مغايرته اعتقد الثاني
للاول

للاول. قوله لم يرد بجعلوا ... او لا ... اولا اسم لما اشار اليه المحشي
بقوله اى بعد ان لما فصله اى الثاني ... مع وقوع الحذف كان اذا وقع بعد ان مطلق
ويجوز اربعة اوجه الخ كان بعد ان اسم ثم فاء بعد ان اسم وقوله افصح منه اى مما اورده
اولا وقوله اشار بقوله وبين ان الجئ بعد ان اسم الخ وقوله في مثلها فيه لطافة. قوله هذا
منقوض الخ اى هذا التفسير الذى هو المصدوقة التى يجوز فيها اربعة اوجه منقوض
بقولك السير الخ فان هذا التفسير صادق عليه مع انه لا يجوز فيه اربعة اوجه بل يتعين
فيه النصب فلا يكون هذا التفسير مانعا لاغياره. قوله ان راكبا اى ان كنت راكبا فانا
راكب وان كنت راجلا فانا راجل. قوله ويمكن ان يدفع الخ اى يدفع بتخصيص ذلك التر
الذى جاز فيه اربعة اوجه بتراكيب البلغاء وحاصله تخصيص التفسير باعتبار زيادة قيد
آخر كان يقال وهو ان الجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم ويكون ذلك التركيب من تراكيب
البلغاء فتأمل. قوله ليف اى ليف لا يكون هذا الاحتمال ممنوعا وان انه خلاف
الحق اذ الحق فيه ان راكبا فانا راكب والتركيب الذى هو خطأ ان يكون من تراكيب البلغاء
لانه لا يصدر منهم الخطأ لاستقامة سليقتهم والبلاغة والفصاحة جبلتهم وقوله
فيه اى في هذا الاحتمال. قوله المتبادر فيه فالذى ينبغى ان يصدر من البليغ هو هذا. قوله تقديره
السير اى تقدير الفعل الدال على السير مثل تسير والسير وفي بعض النسخة تقديره السير بهذا
المعنى فهى يصح اذ لا تقدير في احتمال السير الا في الشرط ولا في الجزاء وقوله
ولو حمل ذلك لا يكون لا تكون. قوله وفيه في ضعفه الخ وهذا الدفع ايضا بزيادة قيد
آخر في التوجيه واعتباره فيه كما رأيت والقائل هو الفاضل المحقق عبد الغفور
حيث قال وبين ان الجئ بعد ان اسم الخ وجاز تقدير بعده او في عمله او نحو ذلك مع كان
المحذوفة انتهى وبعده انما ضعفه بالتعبير عنه بصيغة مجهول لانه يشعر بكون هذا
الاحتمال غير ممنوع على ادعائه فافهم. قوله ويجوز تقدير ظرف مع كان وفي الباقي انه
لا يجوز تقدير الظرف مع كان في الاحتمال المذكور وقوله لا خبر اى لا جائز ان يكون خبرا
لكان وهو متعلق بتقديره. قوله وقد يخص بعض الخ لعل الظاهر ان يقول والا فقد
يخص بعض الخ او يقول لانه قد يخص الخ فتأمل. قوله مواقعه الظاهر مواقعها اى
... الجملة الا انه ذكره باعتبار المعنى او باعتبار ... الجملة بالكلام وقوله

بخامس اي بوجه خامس البتة اذا علم المقصود وقوله ما بعد ان ولا ان قه وحد لان الوجه اي خمس
اوجه ما بعد ان الخ تحقق ثابت او كاين اذا صح الخ وقوله بقي عليه اي على هذا الوجه اي خمس
قه وحكي عن يونس اي وحكي يونس جر ما بعد ان لا ايضا مع ما بعد فانها مثل مررت برجل
الخ وقوله هذا اي خذ هذا قه ويرتقي عدد الوجوه الى اثنا عشر يرتقي بالفعل اي الا اذا
ضم بعض بواقعه بخامس وهو جر ما بعد ان الخ فيرتقي عدد الوجوه الى وقوله في
مثلها امر فيشتد بهذه الجملة المذكورة التي بعد حيثية الخ معقود بما قيد به قه الى الكثرة
وهي تسعة اوجه حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة وذلك لان ما بعد ان جاز فيه ثلثة او
جه رفع ونصب وجر فان كان ما بعد ان مرفوعا فيما بعد الفاء ايضا اما مرفوع او منصوب
او مجرور وان كان منصوبا فما بعد الفاء ايضا اما مرفوع او منصوب او مجرور ولذا
ان كان مجرورا فيجوز في ما بعد الفاء ثلثة اوجه ايضا صورته في المثال المذكور هكذا
ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وان كان قتله بسيف فكان قاتله سيفا
على الاسناد المجازي وان كان قتله بسيف فيوجد في قتله سيف هذه ثلثة اوجه
على تقدير جر ما بعد ان وان كان في قتله سيف فكان في قتله سيف وان كان في قتله
سيف فكان قاتله سيفا وان كان في قتله سيف فقتله ايضا بسيف وهذه الوجوه
الثلثة في ما بعد الفاء على تقدير رفع ما بعد ان وان كان قاتله سيفا فكان سيفا قاتله
وان كان قاتله سيفا فان قتله سيف وان كان قاتله سيف فقتله ايضا بسيف هذه
الوجوه الثلثة على تقدير نصب ما بعد ان وقوله ثم ردها اي وجوه هذه الصورة الكثيرة
قه اي حالي اذا قدر الظرف وقوله المظروف وهو الحكم وقوله الظرف وهو العمل
فانه في به اي بجعل ضمير جزاؤه الى الخير وقوله انه اي الشان قه ليس مراد المتكلم
الخ لان المراد ان جزاء العمل الخير خير لا ان جزاء العمل مطلق سواء كان خيرا او شرا خير
لعدم صحته وسقوط الخ تحقيق ذلك انه اذا قدر الظرف اعني في عمله لا بد ان يكون العمل
اعم من ان يكون العمل اعم من ان يكون خيرا او شرا لكلية ام ظرفية الشي يتنفيه الا اذا فصل
بالخير ولذا لا يجوز تخصيصه بالخير وسقوط فاذا دخل كان اعم فلا يصح ترتب الجزاء عليه نظرا الى
ان الخير ليس جزاء العمل مطلق بل جزاء العمل الخير نظرا ان تقدير الظرف ليس على ما ينبغي
فهذا اذا اعيد ضمير جزاؤه الى المظروف واما اذا اعيد الى الظرف فلا فيه تهم الما فليتدبر
المحشي

المحشي وقوله انه اي الشان وقوله لانه اي الشان علة لقوله الارفع ما فق قال الخ قه مقصود المتكلم
اي مقصوده من هذه الشرطية وهو ان جزاء العمل الخير خير فانه يحصل هذا المقصود اذا
اعيد ضمير جزاؤه للخير وسقوط قه وما هو عطف على مقصوده وقوله في اي حال تقدير
الظرف ظرف لمقصوده ومتعلق قوله بصحة وقوله لوجود متعلق بلا يفوت لوجود ما
ذكر فانه لوجود المراد ذلك لكان عنى في جزاء العمل الخير خير ولا شك ان هذا المعنى مراد المتكلم
الذي ذكره الرضي وقوله على نفيه اي نفي كون مراد المتكلم ذلك المذكور قه فتدبر بعده استشهاد
بان رجاع ضمير جزاؤه الى الظرف وان كان صحيحا واقرب لفظا الا انه خلاف الظاهر المتبادر
من السوق ومن قولهم الناس مجزيون باعمالهم فان دلالة منها ان يعود الضمير الى
الظرف وهو الموافقة بضمير جزاؤه في الوجهين الاولين من الوجوه الاربعة قه لابد للفاء
من قد كما سيجي بيانه في بحث كلم المجازات في بحث الفعل وقوله في الماضي اي الواقع جزاء
سواء ذكر او حذف قه قيل اذا حذف الخ قايله مولانا عبد الغفور حيث قال الماضي
مع دخول الفاء على انه مقدر رد بان الفعل المقدر لابد له من الفاء انتهى [illegible]
المذكور في بحث كلم المجازات على الحذف المذكور والمقدر قه لابد له من الفاء اي وان كان
فعل الجزاء ماضيا بغير قد قه والشرايط المذكورة وهي ان يكون دخول الفاء ماضيا
بغير قد او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او مستقبلا او مضارعا منفيا بلا او لن او
غيرها كما يجي والوضح تم ولا يخفى ان الظاهر يقول والشرط المذكور اي الشرط المذكور
[illegible] مع قد فتامل وقوله الحذف اي حذف فعل
الجزاء قه بل يكتفي الخ فان بيان الاحتمالات يستلزم بيان كثرة الموارد قه بل تكثير
موارد حذف كان اي بل مراده بيان كثرة موارده ايضا وانما قلنا ايضا بقرينة قوله
انما فقط قه فيه بيان الاحتمالات مرود بناء على ان البحث اعني في حذف كان
وبيان الاحتمالات ليس من هذا البحث اي مبحث الحذف وقوله كلاما توطيا اي
استطراديا وقوله كما شاع اي لكون بيان الاحتمالات مرودا على البحث ولكلاما
توطيا وقوله الناظرين اي في هذا المقام من كتاب كافية قه رد على الكوفيين قال
الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية وما عوض عن الفعل المحذوف لذا
في حاشية عبد الغفور عن الفعل المحذوف يعني لما قال البصريون فالخلاف انما هو في ان

صح

كلامهم

نفقط وقوله اعني اي اعني عن الشرطية قتو وان المفتوحة جاءت الخ سوى ان عمرو كما في قيل ليق
يكون المعنى ان لنت منطلق انطلقت كما قال الكوفيون ان الهمزة فيها مفتوحة ويكون
المعنى لما قالوا الكسرت الهمزة فاجاب بان فتح الهمزة لا ينافي كون المعنى ما ذكر لان المفتوحة
جاءت بمعنى ان الشرطية وانما ينافيه لو لم يجئ بمعناه بها قتو في هذه الصورة اي في صورة
لو كان المفتوحة مركبة مع ما ذكر نحو انها في نعم ما لا في كل صورة قتو ويستوي اي بهذا
الاختلاف بين البصريين والكوفيين قتو بوجه توجيه التركيب اي بدون الاختلاف في
معناه وقوله في معناه اي في معنى التركيب ايضا وقوله لا اي الشان وقوله ونوح
اي فقط وقوله كما ذكره المص من ان مصدرية حذفت عنها اللام الجارة قتو فالتركيب
ما ضوى محصل الاختلاف في المعنى ايضا وقوله والقاضي اي الحكم وقوله هو احق اي من مذهبي
وقوله الاستعمال اي استعمال البلغاء والفصحاء قتو فما قال الشيخ الرضي الخ اي الى آخر
ان الاختلاف بين الطائفتين اختلاف في المعنى ايضا وكان اي الحكم بانه احق من المذهبين
بالاستعمال كما قال الشيخ الرضي اي كما قال الشيخ الرضي او فقول الشيخ الرضي وقوله
لا ادري اي لا اظن وقوله قولهم اي قول الكوفيين وقوله بما عنه تفسير بخلاف
الفاعل وذكر المفعول له اي بما عنه اللفظ والمعنى قول الكوفيين قوله لا
اعني اي الا فاعنه المعنى قوله واما اللفظ اي واما عنه اللفظ فقول
الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر الخ قتو بمجيء فاء الشرط اي في ايضا عنه اللفظ
قولهم في قول الشاعر الخ فلا يصح تعلق ... فلابد ساعد
مذهب البصريين فيحفظون في البيت والمثال المذكور خلاف الظاهر لانه يعود
لان لنت من المتعلق وحيث لم يصح ان يكون الفعل المذكور متعلق ان الاولى فلابد
من تقدير فعلا فيتعلق به اللام واما الكوفيون فيستغنون عن هذا التقدير فظاهر
البيت يساعد مذهبهم قتو فلابد من تقدير فعل يتعلق به لان لنت وقوله قبله اي
قبل الفاء وقوله اي تفتخر او تتكبر وقوله والكوفيون مستغنون حيث لم يقدروا فعلا
وقوله عن ذلك اي عن تقدير الفعل قتو ففيه نظر لان ما عنه الخ اي لانه ما عنه اللفظ
والمعنى بما اذ لما عنه هو اللفظ فقط يقول الشاعر لا المعنى لا ما عنه المعنى لا تثبت
الا وقوله بوجه استقامة الخ اي بدون اثبات وبوجه التركيب بمعناه عندهم
وقوله

وقوله لا بد من ... اثبات انها ... بدل على ان الحفظة ما زائدة وقولهم لا انها
اي ... لا بعدها ما بعدان الخ قال بعض ... حروف الزيادة وقد وقعا مع اذ اوقع واي
ومتى وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف انتهى فلم يرد ان المفتوحة قتو و
قال الرضي الخ حيث عطف ما كان يكون ما في ما انت عوضا لانه قال ولانه قال الرضي الخ قتو لانه نقطع
حيث عن الاضافة اي لان لفظ ما في حيثما جيء به عوضا قطع حيث عن الاضافة فتعلق بلفظ ما
غرض في الكلام وما تعلق به الغرض لا يكون زائدا فلفظ ما في حيثما لا يكون زائدا وقوله بهذا الصفة
قوله دون من او عطف بيان له وقوله ان الزائد الخ فاعلم يعلم قتو ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في
الكلام وتتعلق به الغرض لا يكون زائدا وقد تعلق الغرض بما في اما انت لانه جيء به الغرض جعله عوضا
عن كلمة كان او بغرض جعله وجها لما من اداء الغرض يمنع كونها زائدة قتو وجعله اي جعل لفظ ما
في اما انت وقوله زائدة اي زيادة في لفظ ما قتو في هذا المقام والاقيد بقوله في هذا المقام نظرا
الى انه ... او ... تريد اذا على انطلاق وقوله تعالى كان صفته ان اوحال منه قتو
... الخ ... التغير يعني قيد الوجوب وقيد عدم التغير ظاهر ... لا يغير الصورة
... او مع تغير ... شرح الرضي وقوله بلا تغير متعلق بحذف او قوله
صورتها اي صورة ان ... الشرطية ... الفتح فهو اي فلا يجب تغير صورتها الا ان
... بالكسر وقوله
... الرضي ... بهذا اي نقول ان قوله وجب تغير صورتها
... بوجوب تغير الصورة لانه وجب بوجوب تغير صورتها
... وجب تغير الصورة الى الفتح عليهم ان لم يثبت عنده الكسر
فانكار الرضي ... وليس بجائز اذ لم يقل احد ان لم يجيء اما بالكسر قتو
... ان ... اي مجموع الضمير في اخواتها اي اخوات ان هو الظاهر لفظا ومعنى
... ظاهر ... بوجه الى ان واخواتها لكان الظاهر ان يقول ويستوفيها بتثنية
الضمير واما المعنى فلكون ان معروفة بزوج بخلاف الاخوات فانها لم تستوف اصلا فالمعنى على ضمير
ان المعرفة سوى الاخوات لان قتو كان ان قد يكون من حروف الايجاب كما سيجيء بيانها وقوله و
لا يسمونها اي حروف الايجاب فلابد من بيانها هنا الخ واي حاصل ان ان مؤوفة بزوج وغير مؤوفة
... بالنظر الى الاول يكون غير مستوفى الا في ... الاخوات ان الى المحتاجة الى المؤوفة

بانتفاء الانتفاء فلا يكون الضرار وارضوا بها اللون لانها قابل الى العموم ح وقوله بيانه لها اى بيان ان
هذا قوله يريد المنصوب لفظا او تقديرا او لا يريد التنوين لحال واما لم يريد المنصوب لفظا او تقديرا
فاما ان يريد المنصوب لفظا فقط او يريد المنصوب لفظا وتقديرا ومحلا فان اراد الاول فلا يريد
التنوين وانما عن اعتبار ينتقل لا فتى رجل وان اراد الثاني فلا يكون جامعا لافراده مثل لا مثله
رجل في بعض النسخ وانما باللواو وليس بصحيح على ما يظهر مما قررنا الا ان يجعل بمعنى او و
يحتمل ان يكون الالف ساقطا السهو او من قلم الناسخ هذا قوله اى ينفي صفة الجنس وحكمه و
قدم من ضرورته انه ان في قوله تعالى اعتراض المحشي على هذا التقرير فلنبطح الا بنفي العبارة على
ظاهرها فتذكر قوله يشير اليه اى الى التقرير معطوف جملة يشير صفة تقدير او استئناف جواب
سؤال مقدر فافهم قوله بل يشهد له الخ يرد على الشارح قدس سره بناء على ما اعترض
المحشي على الشارح انه لا وجه لتأخير هذه الشهادة الى هنا فلم لم يشر اليه اذ لم يجب
ضرب الاتي نفي الجنس في الحرف وتحته وسلمت المحشي بناء عنه مع ايراد بحقق ذا عليه وقوله
مع انه بيان لها وقوله ليس بمعنى نفي وجود الصفة اذ لا يصح نفيه لوجودها وقوله
بل بنفي حكمه اى بل بمعنى نفي حكمه اى حكم الصفة وتذكير الضمير بناء على وجه بالوصف وقوله
اى حكم الصفة وقيد ثبوت اى ثبوت الصفة وقوله تنفى الصفات ليكون المعنى نفي
وجه وجود الصفة .. ظرافة الرجل الظاهر ان يقول نفي [illegible] ظرافة غلام [illegible]
حذف المضاف فتأمل ولذا الى اخر قوله لا ظرافة [illegible]
الظاهر ما اشار اليه الشارح قدس سره وما فهمه المحشي ظرافة [illegible]
المحشي ومحصله ان اشار اليه الشارح فاذا كان المقصود [illegible] غلام رجل بطريق الاضافة
رجل كان النفي وجود ظرافة رجل او وجود الظرافة مطلق ولا يخفى ان ما ينفي ثبوت الظرافة
لا رجل فليفهم ويحتمل ان يكون اشارة الى الاحتياج في التقرير الى اعتبار قوله نفي جنس ظرافة
الرجل في قوله لا ظرافة رجل كما اشرنا اليه ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله بتقدير
وحكمه ليس اشارة الى تقدير المعطوف والاح ما ذكره المحشي بقوله ويحتمل ان يقال
بل ورده على سبيل التفسير فيكون عطف تفسير الصفة وهو الظاهر الاعتبار وليس الاح
لو اقتضى النظر الى [illegible] ويؤيده انه لم يذكر في [illegible] قوله في [illegible] لا لنفي الجنس
بل اقتصر على قوله اى ينفي صفة الجنس فلو كان المقصود تقديره وحكمه ما فهمه المحشي لذكره
تعالى

تعالى انشاء الله [illegible] الى هنا [illegible] وجه [illegible] ويحتمل ان يكون الشارة الى ما
يستفاد منها [illegible] على الشارح بانه الاجابة الى صرف عبارة المحشي عن ظاهرها حيث يصح
بمعنى على ظاهرها بناء على انه يجوز ان يكون الصيغة بمعنى الجنس بملاحظة حال بعض الافراد
كما فصله المحشي تعالى فيتضح لك ان انه اذا ابقي صفة الجنس على ظاهرها كان المقصود
في غلام رجل بطريق نفي ظرافة جنس الرجل الذي هو ظرافة الرجل لما ذكره المحشي الا ان يقال
اراد بنفي صفة الجنس فمعنى قوله ينفي نفي جنس ظرافة جنس الرجل فافهم وهذا
ابطله مرمى علاقة الامر بالتدبر قوله وفيه اى والمفعول فيه وقوله له اى المفعول له قوله لكنه لا
ضرر ينقص لكون اى لبعض المنصوبات الذى كان الغرض منها لم يكن الغرض منها لان
المجرور اى المجرور كل واحد من المفعول به وفيه وله بواسطة الحرف اى الباء وفي واللام
قوله كثير جدا اى الضرورة كما كان المنصوب منها كثيرا جدا بحيث لا يمكن ان يوفى الزيادة من
الجانبية بعلم في فصول تشتمل منها تحت العدد والحصر والضبط فليفهم اى كثيرة بالكثرة
ما ذكر في الاقوال لا يخفى ان الافراد المنصوبة من المفعول فيه وافراده في الجملة وان كانت كثيرة
جدا غير داخلة تحت الضبط لكن انواع المنصوبات غير كثيرة فان انواعه كالانواع الحاصلة في الجموع
والدان الحاصل منه لا لان الكل في نوع واحد و هو الحاصل المجرور في الحاصل في سائر
المفعول به وله ليس على ما ينبغي فان الكثرة الانواع تستلزم الكثرة الافراد قوله والاولى
ان يقال اى في وجه ان يقول احد المنصوب بلا دون ان يقول اسم لا المنصوب
منصوبا هو المنصوب بلا قوله وكان المنصوب اسم لكونه من المنصوبات التي هي الحق
[illegible] ولا اختصاص للاسم بخصوص وقوله فدعاه اى لكونه مخصوصا باسم بعد
لكونه هو بالبيان قوله هذا الاسم اى الاسم المخصوص قوله فان المنصوب منها لم يختص
باسم وبدا لم [illegible] المنصوب على التمييز مثلا والمنصوب من اعداد مثلا وغيرها لانه يقال
[illegible] منصوب او مجرور وغيرها ولذا لما ذكر في بواقي المنصوبات قوله بتمييز
[illegible] ان الاسم الاخر المنصوبات فما ذكره الشارح في وجه قوله احد المنصوبات
بل احدها اسم لا التي [illegible] وقوله منها اى من اسم لا لانه اى الثاني وقوله في كلامه
اى لا اسم لهما في اخر فرقها والمنصوبات قوله وتلك الاخوة والبعدية اى من التوفيق الا لكونه
[illegible] المنصوبات لان الشارح قدس سره ولم يتعرض بمعنى البعدية في اخر فرقها بل هذا

اعني صفة الرقول وبعضه [illegible] على [illegible] الشارح [illegible] القول [illegible]
قوله من وجوها [illegible] النسخ والصواب [illegible] بعض النسخ اي [illegible] وقوله
التمادح اي [illegible] الخارج وهو محال [illegible] الى [illegible] بقول [illegible] تمالى
ما لا يصلح لان [illegible] محال [illegible] ولانه [illegible] فلا [illegible] الكلام [illegible] وهو [illegible]
سوال مقدر وهو ان [illegible] الشارح [illegible] لا [illegible] مع عدم [illegible]
[illegible] وجه بقوله [illegible] فاجاب بانه [illegible] تصحيح قوله الاتي وهذا التقدير [illegible] الخ [illegible]
[illegible] مع [illegible] بان [illegible]
فلا يصح قوله الاتي وبهذا التقدير [illegible] الخ فلما [illegible]
قوله وبهذا [illegible] الخ [illegible] هذا اي [illegible] باعتبار [illegible]
[illegible] مولانا [illegible]
[illegible] قول التلخيص [illegible]
لم [illegible] انه [illegible]
قال [illegible] والمجرور [illegible]
لا [illegible] تنوين الاسم [illegible]
[illegible] الاتي [illegible]
[illegible] تنوين الاسم [illegible]
الظرف فيما [illegible] على الفتح [illegible]
[illegible] المضاف [illegible]
وتوجيهها اي وتوجيه الاكتفاء اي توجيه بناء الاسم على الفتح [illegible]
[illegible] بالمضاف لان ما بعده من الظرفية ليس [illegible]
بل [illegible] والاخر متعلق باحدهما او بالمحذوف [illegible]
الاتية [illegible] والثاني من الاول اي والظرف الثاني [illegible] الاول متعلق بالظرف الاول
والظرف الثاني من القول الاول متعلق بالظرف الاول [illegible] الظرف الثاني [illegible]
وقوله ولا يجوز [illegible] سوال مقدر [illegible]
الحذف وقوله [illegible] اي [illegible] وقوله [illegible] الاول اي [illegible] الذي
وقع

وقع في القول الاول وهو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم [illegible] على النسخ [illegible]
[illegible] فيكون [illegible] الاول [illegible]
اي الاول ان لا [illegible] بل [illegible] الثاني ويكون [illegible] محذوف في الاول
وان [illegible] وقوله [illegible] حذف [illegible] الاول وقوله [illegible]
[illegible] الثاني وقوله [illegible] اي [illegible] وقوله انه اي [illegible]
[illegible] والاخر على طبق ما سبق [illegible] الحذف [illegible]
[illegible] الاول [illegible] الاخر [illegible] الاخر بلا
تنوين [illegible] بلا تنوين [illegible] مع التنوين
[illegible] الفاعل [illegible] او بالعطف [illegible]
[illegible] بلا تنوين لانه وان لم [illegible] مشابه له
[illegible] اعتراض [illegible] الفاضل وهو
[illegible] بلا تنوين [illegible] مع التنوين [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] لان قول [illegible]
[illegible] فقط [illegible]
[illegible] بلا تنوين [illegible] على [illegible]
[illegible] مولانا [illegible] عبد
الغفور [illegible] الغفور [illegible] على [illegible]
[illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] مولانا عبد الغفور [illegible] القول [illegible]
[illegible]
[illegible] العطف [illegible]
[illegible] فان التثنية [illegible] العطف [illegible] قال
[illegible] المعطوف والمعطوف عليه [illegible]
[illegible]
[illegible] بعد [illegible] لم [illegible]

مشبها بالمضاف فان المشبه بالمضاف ثلثة اقسام [illegible] المعطوف على الاسم [illegible] القاضي
زكريا في حاشية عبد الغفور نقلا عن الشيخ الرضي وفي هذا ای في تشبيه المفرد بالمضاف [illegible] في حال المعطوف
والمعطوف عليه كان مشبها بالمضاف فاخره فنصب فيضطرد [illegible] المتنع والجمع [illegible] والانسب
بهذا التحقيق اعلم ان المتنع والجمع فيها لا اعتراض على القيل ولا على الشارح [illegible] ان يقول
الا ان اعمل الخ قال المحشي وان الرفوعات فان قلت اعرف محلا [illegible] بالحركة قلت على الاقرب
بالاعتبار اي يجب الذي صورنا بالحركة محلا [illegible] الذي [illegible] بالحروف محلا [illegible]
وقوله يبنى عليه حال عرض له البناء [illegible] هو وضع موضع لا اعلان [illegible] هو وضع [illegible]
مثل رايت بهذا المثال زيدا لكان منصوبا لفظا بالنسبة على [illegible] او ان [illegible]
نيابا معنى الرفع المحلي وقوله فتدبر اي تدبر وجه الانسب [illegible] الاضافة [illegible] فاللام
في الاضافة للعهد الخارجي والذهن فيؤل الى ان بعض الاضافة [illegible] الحقيقي لان
الاضافة فلا ينتقض بهذا الوجه بالاضافة [illegible] فانها لم [illegible]
الاشبه حيث كان مبنيا وتنوينه عوض عن المضاف اليه [illegible]
الاشبه لكان هو بالان [illegible] الاضافة اي الجملة [illegible] قوله بلا
متعلق بالمتصلة له اذا النفي الظرف وجب قوله لان [illegible] قوله وجب [illegible]
اي في النكرة المتصلة بلا اذا النفي تعملها وقوله [illegible] على اربعة [illegible]
ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه [illegible] ان تعريف المنصوب بلا
هذا مجموع قوله هو المسند اليه بعد دخولها [illegible]
الشرح حيث قال للنفي على اراده هو المنصوب [illegible] لا [illegible] قوله
هو المسند اليه بعد دخولها في الكلم [illegible] المتصلة بلا [illegible]
الا بالله في وجه لما [illegible] بقوله مضاف [illegible] بلا [illegible]
فان [illegible] الرفع [illegible]
الثاني [illegible] اللام الا ان يكون اعرادا [illegible] المضاف [illegible]
غلام رجل ولا غلام امراة و[illegible] الا اطلاق [illegible]
المضاف او شبهه [illegible] المتصلة بلا [illegible]
مع او [illegible] الام فليتامل اعلم ان قول المحشي [illegible]

متاملة

٤

الخ قال [illegible] مشتقة محمد [illegible] ولم يتوقف له بهذا الانتقاض [illegible]
قوله [illegible] اي [illegible] اي [illegible] الصدق بجميع اجزاء التعريف عليه فانه
المسند اليه بعد دخولها الخ وقوله مع الجنس لا لغاء عملا وقوله لانه علة للنفي اعني
لا ينتقض وقوله [illegible] بقوله اخر [illegible] وقوله لما عرفت اي لما عرفت [illegible] غير جامع لانه
لا يشتمل [illegible] منصوب بلا مع ان التعريف لا يصدق عليه [illegible] بقيد نكرة [illegible] فاطلاق
المنصوب على [illegible] رضي الله عنه [illegible] قبيل رجل [illegible] اي من قبيل اطلاق [illegible] على رجل
[illegible] نقل كلام المحشي نقل مقصود لما هو دابه [illegible] نقل كلامه و
فيه تفصيل [illegible] على [illegible] وقوله حذف اللام من العالم القائم لما في التاويل
الاول وقوله [illegible] العالم [illegible] عطف على القائم وقوله [illegible] اي [illegible] العالم [illegible]
وقوله [illegible] العلم [illegible] التعليم [illegible] المضاف لما في
[illegible] الاول [illegible] اي [illegible] حذف اللام [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الشارح [illegible] بالتاويل
[illegible] التاويل الاول [illegible] ايضا
[illegible] المضاف المحذوف ولكونه نائبا عنه ولكونه [illegible] على
[illegible] الثاني [illegible] وتوبه [illegible] ظاهر [illegible]
[illegible] النصب الثاني جواز عطف المفرد على المفرد با
[illegible] لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وظاهر
[illegible] عطف المفرد [illegible] فليتامل فيجب ان يقال [illegible] الاحتراز
[illegible] اي يجب ان [illegible] وقوله [illegible] الاخير [illegible]
[illegible] فان [illegible] يجوز النصب الثاني
[illegible] جواز النصب الثاني لان حاصل السؤال
[illegible] تغيير الشارح ضابط جواز الوجوه الخمسة
[illegible] جواز النصب الثاني فيه وقوله على [illegible] لا اي
[illegible] عطف المفرد على المفرد فيه لما جاز فيه عطف
[illegible] الوجوه تستغير اي لا لوجه التي تستغير بها

ه

في اثناء تفصيل الشارح الوجوه الخمسة [illegible] الوجوه
الاربعة الاول [illegible] بقوله [illegible] مشاكلة
تركيب والحاصل ان الوجوه المستقل [illegible] بتفصيل [illegible] فان [illegible] الوجوه الاربعة
الاول [illegible] الوجهان عطف المفرد [illegible] عطف الجملة على الجملة [illegible]
يحتمل ان يكون [illegible] الوجوه المستقلة [illegible] تفصيله [illegible]
المفهوم من الوجوه الستة فالمجموع [illegible]
اى لفظ لا النافية وهو ذكرها فان نظرها لفظ لا [illegible] لفظها
اعطى لها الحكم [illegible] يكون [illegible] جزء واحد [illegible] لا الاولى [illegible] وقوله [illegible]
واحد اى حكم شئ واحد [illegible] القائل [illegible]
قوله وخبرها محذوف واحد مرفوع [illegible] الاولى [illegible]
الحكم [illegible] حكم واحد كما تقول ان زيدا وعمرا [illegible]
في حكم لا واحدة الاظهر في حكم لا الواحدة [illegible]
الاترى ان قولهم [illegible]
عليه [illegible] وهو عبد [illegible] لا يجوز ان [illegible]
[illegible] يكون مطلق على باطن الامر [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] حكم واحد [illegible]
[illegible] الاظهر [illegible]
لم يطلع على باطن الامر بل قصر نظره على ظاهر الامر [illegible]
الجزء الذى في الجملة الاولى فبينهما تنافر [illegible]
وهو موجود [illegible]
[illegible] وقوله فالاولى ان [illegible] لئلا يقع [illegible]
وقد مر [illegible] حيث قال [illegible]
النفى [illegible] فان قلت لا [illegible]
زائدة اى لا [illegible] وقوله [illegible]
بشرط التنكير والتكرير اى بشرط ان يكون [illegible]

[illegible] الاولى [illegible] بطريق [illegible] يجوز [illegible]
[illegible] الثانى [illegible] الرفع [illegible] يجوز الاختلاف كما يجوز الا
تفاق [illegible] بان [illegible] فيجوز الوجوه الاربعة وقوله
[illegible] اى [illegible] وجه ضعيف آخر اظهر من وجه الضعف الذى في
[illegible] وهو ان عمل لا [illegible] يجوز ان يكون لا [illegible]
[illegible] على [illegible] وايضا
[illegible] قوله وجه ضعيف آخر عند
[illegible] بان يقول قوله فان عمل لا [illegible] ليس [illegible] وجه
ضعيف آخر [illegible] وجه الضعف وجه آخر اظهر [illegible] يجوز ان يكون
[illegible] وهو انه يجوز ان يكون رفع الاول [illegible]
[illegible] عمل لا [illegible] ليس
[illegible] وجه اظهر [illegible]
[illegible] فانه [illegible] وقوله [illegible]
[illegible] وجه ضعيف آخر اى [illegible] انه
[illegible] الضعف [illegible]
[illegible] متعلق بضعف [illegible] وقوله [illegible]
[illegible]
[illegible] الاستعمال [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وقوله
[illegible] وقوله ليس [illegible]
[illegible] حيث قال [illegible]
[illegible] النفى [illegible]
[illegible]

هذا التوهم هو التوقف بلا لزوم تنفير الواهم [illegible]

لا يتضح مخصص اصحى التوقف ببيان [illegible]

ما ولا اعتبر هي بليس ايضا [illegible]

نحو ما ان زيد قائم وبانتقاض النفي [illegible]

برز التوقف ههنا ايضا ببيان ان الهمزة لا تنفير عملها [illegible]

ههنا فصار ان يتوقف لدى ببيان عدم تنفير [illegible]

[illegible] ولا اعتبر هي بليس وقوله ايضا [illegible]

على العلم باعقابه على حالة ههنا وهو [illegible] الاقتصار

[illegible] اولا ان فيه خلاف الا انه [illegible]

[illegible]

اَللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَهْدِيكَ
وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتُوبُ وَاللهُ خَيرُ الصَّابِرِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم

اللهم اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك
ونتوب اليك ونسألك الاستعلى

اللهم

ولما لم يلتفت ... الى جملة مظنة الفصل ... وهو ضعيف اى بعدم التفاته
الى فصل العاطف مطلق ضعيف لان من العاطف ما يكون على ... يكون على النظم ... فيه
كثير ... ويسن العاطف على ... احد الاجزاء ... فلا احتياج الى مظنة الفصل لا يثبت
الا فيما ... واعلم ... اطلاق الشارح بثبوت الاحتياج اليه في
جميع العاطف ... ويمكن ان يقال ما ذكره الشارح مبني على ... احتمال
... ان يستعمل ... العاطف ... النظم ... يخفى
ولا يتبع الشارح قدس سره ببيانه عليه ... الاشهر ... بالنظر الى الكون
... الفصل ... حروف ... النظم ... لان ما يكون النظم ... فيه
... وبما ذكرنا ظهر ان الاولى ... على ... فافهم ...
... ولا ... على ... حروف العطف ...
... حروف العطف وعلى قول من جعلها من حروف عطف لا يلزم ان يكون العطف في
بعض ... جاز ... وبالله

للهم

يا ذا الفضل على البرية ويا باسط اليد والذين

اللهم يا ذا ... بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون

يا ذا الفضل على البرية ويا باسط اليدين بالعطايا

والصاحب ... مونس ...

... بشنجه [illegible] ...

[illegible]

قل الحمد

اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد

واليك نسعى ونحفد

محمد محمد محمد

ونرجو رحمتك

ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق

[illegible]